بيوتر
فيدوسييف

الفلسفة
و
المعرفة
العلمية



دار العالم الجديد - القاهرة
ص.ب ١٨٤٩

إهـــــــداء2005

أ.د/ محمد عثمان نجاتي

القاهرة

بيوتر
فيدوسييف

الفلسفة
و
المعرفة العلمية

ترجمة : حمدى عبد الجواد
مراجعة : سعد الفيشاوى



دار العالم الجديد - القاهرة
ص.ب ٢٨٤٩

أشرف على التنفيذ اللغوى :

د. صلاح الراوى

التنفيـــذ الفنـــى :

أيمـــن حسـين

سعيد أبو مسلم

الطبعة الأولى - ١٩٨٩

دار العالم الجديد

المحتويـات

القسم الثالث

مقدمــة

ينطلق المؤلف من الفلسفة الماركسية اللينينية بوصفها الأساس المنهجي والنظري العام للمعرفة العلمية لقوانين الطبيعة والتطور الاجتماعي ، وأساسا يعول عليه لنظرة مادية متقدمة إلى العالم. وموقف إيجابي من الحياة وسلاح قوى ضد الايديولوجيه الرجعية . ويعد التعميم العلمي للعمليات التى تجرى فى الحياة والعلوم حجر الزاوية فى الفلسفة . فالبحث الفلسفى لا يؤدى الى مقدمات للتفكير الخلاق إلا عندما يرتبط بالحياة والممارسة وتقدم المعرفة العلمية .

وفى ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية التى تتطور بسرعة وتزايد التفاعل بين العلوم الطبيعية والاجتماعية والتكنيكية وتأثيرها على الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية ، وعلى العملية التاريخية بكاملها ، تصبح النتائج الفلسفية للمعرفة العلمية على علاقة متزايدة بالأحداث الجارية. ولأنها فى مركز الاهتمام منذ فترة طويلة ، فإنها تخضع لتغيرات فى المحتوى لتصبح أكثر تحديدا فى المراحل المختلفة من التطور الاجتماعى . إن الطبيعة الخاصة لطرح ومعالجة المسائل المتعلقة بالترابط والتأثير المتبادلين بين الفلسفة والعلوم فى المرحلة الحالية مستمدة من أن العلوم قد أصبحت قوة إنتاجية مهمة ومباشرة ، ومن النمو المطرد لأهميتها للتقدم الاجتماعى والثقافى للبشرية ، وكذلك من الحاجة الماسة إلى تفسير فلسفى للعالم ولمكان الإنسان في الطبيعة وفى نظام العلاقات الاجتماعية . وتحتل هذه المشكلة أهمية خاصة اليوم نظرا لعمليات التطور العالمى التى نمر بها ومهام تسريع التقدم العلمي والتكنيكى بكل تعقيدها وتفاعلها مع ممارسة البناء الشيوعى .

وتمارس جدليات تطور عملية المعرفة ذاتها تأثيرا لا يقل عن ذلك على المصلحة المتبادلة المتزايدة بين الفلسفة والعلوم الخاصة في تفاعلها ؛ فالعلوم إذ تحول وسائل ومناهج البحث خلال مجرى الثورة العلمية والتكنولوجية ، تدخل إلى المعرفة كيانات أكثر تعقيدا وتنوعا تكون لها غالبا صفات «غامضة» وغير متوقعة ومتباينة . والتفكير فيها فى إطار انظمة المفهومات القائمة يثير فى بعض الاحيان صعوبات مهمة ، تتطلب ليس فقط مواصلة تطوير أهم المفهومات والنظريات العملية بل أيضا تحسين منهج التفكير النظرى ذاته، وتحويله الجذرى أحيانا ، ذلك المنهج الموجه نحو «رؤية» أكثر تركيبية للموضوعات والظواهر محل

الدراسة ، تطرح مشاكل جديدة وخطيرة ، من خلال معالجة الجوانب العلمية لعلاقة الكائنات بالبيئة ، ينمو دوره الآن بصورة منقطعة النظير، وكذلك من خلال المجالات غير التقليدية مثل الطاقة النووية واستكشاف الفضاء وهندسة الوراثة ، الخ . إن دراستها بواسطة العلوم الخاصة ، التى تكشف بوضوح خاص العلاقة بين العلوم الطبيعية والحياة الواقعية ، بين الصراع الطبقى والمواجهة الايديولوجية ، تتوقف ، بالمعنى الكامل لهذه الكلمة ، على فهم المسائل المتعلقة بنظرية المعرفة والمسائل المنهجية والاجتماعية الأخلاقية ، والمسائل المتعلقة بالنظرة الي العالم . إنها تفرض بشكل ملح ضرورة إدراك أفضل لقوانين تطور العلوم ليس بوصفها نوعا من التشكيل المستقل الذى ينشأ وفقا لقوانينه الخاصة الكامنة وانما بوصفها عنصراً مكونا لكل متشابك ، يدخل فى مجموع نظام الإنتاج الاجتماعى والصلات الثقافية ، وبالتالى تفرض إدراكاً أفضل للأهداف الاجتماعية للعلوم ووظائفها ، وللأنساق التى تؤدى إلى نتائج جديدة .

ولسنا فى حاجة تقريبا لأن نبرهن على أن مثل هذا الفهم مستحيل دون معرفة فلسفية، بوصفها الشكل التركيبى للوعى الاجتماعى الذى يربط بشكل ذاتى بين الموقف النظرى العلمى من العالم والأشكال المرتبطة بالقيم العملية لتطوره والتى تعبر عن مصالح واحتياجات المجتمع والفرد على السواء .إن الفلسفة ، والفلسفة العلمية فى المحل الاول ، هى التى تؤدى وظيفة ربط العلوم بالاشكال الاخرى للوعى الاجتماعى ، والنشاط الانسانى التحويلى بكامله . والجدل المادى الذى أبدعه ماركس وانجلز وواصل تطويره لينين وأتباعهم هو فلسفة تمثلت أهم منجزات التفكير النظرى السابق وارتقت إلى مستوى العلم . والمادية الجدلية ، فى رأينا ، هى النظرة الى العالم والمنهج الوحيد المناسب لطبيعة وروح العلوم في أيامنا . ويقدم التقدم الراهن لعلوم الطبيعة والمجتمع تأكيدا واضحا لهذا المبدأ الاساسى، ودليلا جديدا على صلات العلوم العضوية بأسسها المادية الجدلية ، والفلسفية، والمنهجية .

وهكذا ، ترتكز المصلحة المتبادلة بين العلوم والفلسفة على اساس صلد . وتمثل تعميمات وتفسيرات الخبرة التاريخية لسلسلة العلوم عن الطبيعة والمجتمع ولآخر استنتاجاتها وما توصلت اليه، التربة التى تعطى الحياة للمعرفة الفلسفية ومصدر تطورها . إن التحولات الجذرية للمعرفة العلمية فى زمن التطور الثورى والتراكم الضخم للتفسيرات النظرية الجديدة لصلات وظواهر العالم الموضوعى، معممة فى شكل نظرة علمية الى العالم ، هي نظرية الجدل

المادى التى توفر للانسان بصيرة أعمق فى المفهومات الفلسفية العامة عن الواقع الموضوعى وعن نفسه . وإنه لأمر معروف للجميع أن الاكتشافات العلمية البارزة للقرن التاسع عشر - اكتشاف قانون بقاء وتحول الطاقة ، والبناء الخلوى للمادة الحية ، ونظرية داروين عن التطور- أعطت دافعا لتشكيل المفهومات الفلسفية العلمية عن الطبيعة .

ويجدر بنا أن نقدر تقديرا عاليا ذلك الاندفاع إلى التعميم الخلاق للنظرة الجدلية المادية إلى العالم الذى ولدته نظرية النسبية ، وميكانيكا الكم وغيرها من النظريات الأساسية، فى العلوم الطبيعية فى النصف الاول من قرننا . وقد قدمت المنجزات الاخيرة للفلك ، والفيزياء ، وعلم الحياة وغيرها من العلوم اسهاما كبيرا كذلك فى تدعيم مواقع النظرة الجدلية المادية إلى العالم وفى اثراء محتواها . إن انهيار مفهوم الكون الاستاتيكى غير المتغير والانتقال إلى مفهوم الكون المتطور غير الساكن ، وتعميق المعرفة بمستويات بناء المادة - من الاجرام الكونية إلى ما يسمى بالجسيمات الأولية وفك رموز شفرة الوراثة وتركيب حامل الوراثة معمليا بحيث يتيح إمكانية التحكم المخطط فى الوراثة ، والتغلغل فى الميكانيزمات الوظيفية العصبية العميقة لعمل المخ والوعى البشرى - ليس سوى القليل من المنجزات المهمة التى توصلت اليها العلوم الطبيعية المعاصرة والتى لها أعظم مغزى بالنسبة للفلسفة وللنظرة إلى العالم ، لأن لها تأثيرا مباشرا على أكثر المفهومات العامة عن جوهر الانسان والعالم وآفاق التقدم الاجتماعى .

وفى الوقت نفسه وصلت جدليات الصلة المتبادلة بين الفلسفة والعلوم العينية إلى درجة أنه كلما تزداد الفلسفة ثراء واتقانا من خلال تعميم الاستنتاجات النظرية لكل علم على حدة وما تتوصل اليه فإن العلوم تتقدم بنجاح أكبر نتيجة تطور نظرية الجدل المادى بوصفه المنهج العام للمعرفة العلمية. فالأفكار الفلسفية عن العلم تطور وعى الأخير بذاته وتسهل الفهم الأفضل لقدرته وآفاقه ولميكانيزمات القوى المحركة لنمو المعرفة العلمية ، ولطبيعة علاقاتها بالأشكال الأخرى للوعى الاجتماعى ولطريقة الحياة والثقافة .

وأحد العوامل ألتى تحث اليوم على صلات أقوى بين الفلسفة والعلوم العينية هو التطور فى العلم الحديث الخاص بعمليات التكامل ، وبخاصة على الحد الفاصل بين فروع المعرفة الاجتماعية والطبيعية والتكنيكية . وهكذا فلا يمكن أن يوجد شك فى الصلة القوية بين الجدل المادى وبين آخر الوسائل المنهجية الخاصة بالتركيب بين فروع المعرفة مثل معالجة

الانظمة، وعلم «السبرنطيقا» وعلم «السيميوطيقا» . وتعود هذه الصلة إلى المصادر نفسها التى تعالج الأنظمة، وغير ذلك من الاتجاهات المنهجية الحديثة . فهى حتى عندما ظهرت للوجود تأثرت بأفكار التكامل «والتسلسل الهرمى البنيوى» ووحدة العالم المادى ، التى طورها الفكر الفلسفى الماركسي . ويعود إلى الجدل المادى بدرجة كبيرة الفضل فى أن الافكار المتعلقة بخاصية الأنظمة وشموليتها قد أقرت بشكل راسخ بوصفها من أهم القيم التى تحدد أسلوب التفكير العلمى الحديث .

واليوم، كذلك ، تقدم الفلسفة العلمية اسهاما له وزنه فى تطوير نظام للمفاهيم يمتاز بالتبادلية بين المنطق ومنهج البحث العلمى ، فهو إلى جانب كونه تكامليا جامعا للمفاهيم «الجزئية» المختلفة لكيان ما ، يصل إلى هذه المفاهيم نفسها بمناهج العلوم المختلفة . ويرتكز الجدل المادى على أساس موضوعى صلد يمكنه من العمل بوصفه أحد الأدوات المنطقية المنهجية لتركيب المعرفة من فروعها المختلفة؛ فتأخذ المقولات الفلسفية طابع الشمول. وهى تتطور بوصفها تلخيصا للمعرفة العلمية المتاحة، وتقدم كذلك رؤية للعالم كما يتبدى فى فروع العلوم جميعا لا كما ينعكس فى علم واحد .

ويرتبط بذلك أيضا، بشكل وثيق حقيقة، أن الفلسفة ، بتحويلها لاهتمام العلماء نحو قضايا التأثير المتبادل فى العلم واسهامها بنشاط فى حلها ، تلعب فى الوقت نفسه دورا مهما في تطوير الصلات بين العلوم الطبيعية والتكنيكية وبين العلوم الانسانية ، والتى بدونها يستحيل السيطرة على التقدم العلمى والتكنيكى والتحكم الواعى فيه ، وحماية البيئة ، وحل المشاكل العالمية الاخرى ، وخلق الظروف المثلى لحياة السكان وعملهم ، الخ .

لقد وضّحت خبرة السنوات الأخيرة أهمية محاولة فهم جوهر هذه المشاكل وغيرها من المشاكل الرئيسية التى يطرحها مجمل التطور الاجتماعى فى الوقت الراهن والتوصل، من أجل حلها، إلى استراتيجية فعاله ترتكز كلية على المناهج العلمية الخاصة لتشكيل النماذج العالمية دونما اعتبار للنظرة الفلسفية والجوانب الاجتماعية السياسية . وتحضرنا فى هذا الخصوص تقارير نادى روما المعروفة . ويتمثل جوهر المشكلة فى أن الاهداف التى تحدد استراتيجية تشكيل النماذج لا يمكن تمييزها فحسب بمناهج العلوم الخاصة ، حيث لابد أن يحددها نظام للنظرة العلمية إلى العالم ، كما ينبغى أن تكون أهدافا اجتماعية يوجهها العلم. إن التقارير الأخيرة لنادي روما تكشف على وجه الخصوص عن اتجاه نحو دراسة العوامل الاجتماعيه .

وهكذا ، فإن دراسة فروع المعرفة المختلفة التى أصبحت الخط الأساسى لتطور العلم الحديث تطرح من جديد الصلة العضويه بين المعرفة العلمية الخاصة والفلسفة ، وتقود بالإضافة إلى ذلك إلى ظهور أشكال جديدة من تفاعلها : وتعمل الفلسفة الماركسية اللينينية على وجه الخصوص بصورة متزايدة كنسق منهجى لتفاعل فروع المعرفة المختلفة والتأثير المتبادل فيما بينها ، كما تنمو أهمية الوظائف القيمية والتنظيمية للفلسفة التى تهدف إلى خلق مناخ إنسانى حق وتستبعد أية امكانية لاستخدام العلم لغير صالح الإنسان .

إن دفع مثل هذه الوظائف الجديدة نسبيا على الفلسفة إلى المقدمة فيما يتعلق بالمعرفة العلمية الخاصة لكون ذلك دورها التنظيمى المنهجى في القيام بدراسة فروع المعرفة المختلفة والوظيفة القيمية والتنظيمية ، لا ينبغى بالطبع رؤيته بوصفه مؤشرات لتناقص أهمية أو مجال تطبيق وظائفها التقليدية التى تقدم نظرة إلى العالم ومنهجا ، وعلى العكس ، فإن هذه التغيرات فى المركز الاجتماعى للعلوم وقوانين تقدمها تقود منطقيا إلى زيادة حادة فى احتياج العلوم إلى توجه فلسفى فى سعيها إلى تطوير الأسس المنهجية ومنطق التوصل إلى نتائج جديدة . ويتميز بشكل خاص في هذا المجال، من ناحية ، اتساع الاطار الثقافى التاريخى العام لمناقشة وصياغة قضية الفلسفة والمعرفة العلمية الخاصة ، ومن ناحية اخرى ، التغيرات العينية فى طبيعة ، وأساليب ، وتوجه التفكير المنهجى فى العلوم (مع ربط النظرة المعرفية الاجتماعية الثقافية بتحليل التفكير النظرى ونتائجه، ونقل التأكيد من التحليل الاستاتيكى للمعرفة إلى بناء النماذج التاريخية التى تدفع تطور المعرفة العلمية ، الخ) .

والوظيفة الفلسفية هى التى تعبر، فى الحقيقة، بشكل أكمل عن خصوصية المعرفة العلمية بالمقارنة مع بالمعرفة العلمية المحددة . وتعد الفلسفة فى المفهوم الماركسى اللينينى شكلا تركيبيا للوعى الاجتماعى يقوم بوظيفة توحيد العلم ، والفن والأخلاق ، وخبرة حياة الانسان فى نظام متماسك للآراء ، وهى الوحدة التى تعززها الفلسفة . وتتشكل الفلسفة العلمية وتتطور على الأساس الصلد للتعميم والتفسير العلميين ، من مواقع طبقة اجتماعية متقدمة ، إلى الوجود الانسانى الكامل بمظاهره المتنوعة، وليس هذا أو ذاك الجانب المنعزل من نشأط الانسان. وتجسد المقولات الفلسفية ما توصلت اليه المعرفة العلمية الخاصة وفسرته فلسفيا ، والخبرة الاجتماعية والموقف القيمى للإنسان من العالم على السواء ، والتى تعبر

عن موقفه من الحياة واحتياجاته ومصالحه . وتشمل الفلسفة معطيات كل علم على حدة فى النظام العام لمعرفة الانسان ، ومعتقداته ، ومثله إلعليا ، وبذلك تخلق طريقا محددا لفهم العالم ومنهجا لمعرفته واستيعابه . وهكذا ، فإن تطوير الفلسفة للمعرفة التركيبية هو تحقيق لنظرتها إلى العالم ومنهجيتها .

ولا يرجع السبب فى الاهمية المتزايدة للفلسفة الماركسية اللينينية فى المرحلة الحالية من التطور الاجتماعى إلى احتياجات العلوم الطبيعية فحسب؛ فلقد كانت الفلسفة على الدوام أداة مهمة لتحليل أنساق التطور الاجتماعى التاريخى للبشرية . والجدل المادى بوصفه علما يختص بالقوانين الأكثر عمومية لتطور الطبيعة والمجتمع والتفكير البشرى ، وهو فى جوهره إدراك فلسفى لإعادة بناء العالم ثوريا ، او أشمل نظرية للتقدم الاجتماعى . واليوم يحتل تطبيق الجدل المادى فى تحليل العمليات الاجتماعية مكانا على جانب خاص من الاهمية .

ويقدم عصرنا مادة ضخمة للتأملات الفلسفية والتعميمات النظرية . ونتيجة للتغيرات العالمية التاريخية فى العقود القليلة الماضية ، نشأ واقع تاريخى جديد يتميز بمعدلات تطور عالية ، وبتعايش بنى اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة ، وبتنوع الأشكال الانتقالية ، وبالطبيعة المتناقضة بشكل متزايد للتقدم الاجتماعى . وهذا الواقع المحمل بمشاكل جديدة لم تواجهها البشرية أبدا من قبل ، يدخل عناصر جديدة فى ظروف وطابع صراع الطبقات ، ويخلق امكانيات وتناقضات جديدة.

إن التوجه الداخلى للعلم الفلسفى الماركسى اللينينى نحو المشاكل التى تنشأ فى الممارسة الاجتماعية يتكشف بشكل أوضح فى مرحلة الكمال الشامل والمخطط للاشتراكية ، الذى يتميز بمظهر حى لجوانب الحياة الاجتماعية كافة ، وتجميع للصلات والعلاقات القائمة. وفى مثل هذه الظروف يصبح التحليل المادى الجدلى للظواهر الاجتماعية جزءا عضويا من عملية صنع القرار الضخمة ، حيث إن المشاكل المتعلقة بتوجيه كائن اجتماعى متكامل ترتبط مباشرة بتطوير الجوانب المنهجية للنظرة الشاملة لدراسة المجتمع الاشتراكى . وفى الوقت نفسه ينمو بدرجة كبيرة فى ظروف الاشتراكية الدور الثقافى والتعليمى للفلسفة الماركسية اللينينية كما تنمو أهميتها فى تشكيل التكوين الروحى لمواطن المجتمع الاشتراكى ولمن يبنون الشيوعية بنشاط بوصفها نظاما لقيمه الاجتماعية والأخلاقية، ولطريقة الحياة الاشتراكية .

وعند تأمل أهمية الفلسفة الجدلية المادية بالنسبة للنشاط السياسى العملى فى الوقت الراهن ينبغى على المرء ألا يتجاهل الحاجة المتزايدة، بنظرة فلسفية منهجية عريضة، إلى تفسير المشاكل ذات المغزى الاجتماعى العالمى ، وتحتل مكانا رئيسيا بين هذه المشاكل مشكلة الحرب والسلام . وفى مجرى توفير هذا الشرط الأكثر أهمية للتقدم الاجتماعى - فى اطار المواجهة بين النظامين الاجتماعيين الاقتصاديين العالميين، اللذين يشملان كل مجالات حياة الانسان - تتضح بشكل خاص الأهمية والحاجة الملحة إلى مواصلة تطوير جدليات العمليات الاجتماعية . إن التطبيق الخلاق الثابت للمنهج الجدلى سيوفر وحده رؤية متماسكة للعملية التاريخية المعقدة والمتعددة المستويات ويستبعد الذاتية والإرادية، والميتافيزيقا والعقائدية ، من تفسير العمليات الاجتماعية التاريخية الراهنة .

ومن هنا فإن هذا الكتاب يضم ثلاثة أقسام : يلقى القسم الأول الضوء على مكان ووظائف الفلسفة فى توفير نظرة إلى العالم، ويدرس بنيتها المعقدة . ويعد التعميم والتفسير الفلسفى لآخر معطيات العلوم الطبيعية ، واتساقات واتجاهات تطورها من زاوية تعزيز تحالف الفلسفة الجدلية المادية مع مختلف العلوم الطبيعية الحديثة، الفكرة الرئيسية للقسم الثانى . أما القسم الثالث والأخير فيتناول مناهج المعرفة الاجتماعية والقضايا الفلسفية لنظرية العملية الاجتماعية التاريخية (وبخاصة جدليات المرحلة الحالية) ولأنساق البناء الاشتراكى والشيوعى، وللعملية الثورية العالمية ، على أساس صلاتها العضوية بالحياة، وبالممارسة الاجتماعية . كما يناقش الكتاب بتفصيل أكبر فى مختلف اقسامه الأبعاد المختلفة للقضايا الفلسفية والاجتماعية مثل دور ووظائف الفلسفة الماركسية اللينينية فى التطور الاجتماعى الراهن ، والمعرفة العلمية ، والعلم بوصفه قوة انتاجية مباشرة ، كذلك المشاكل العالمية .

القسم الأول

الفلسفة فى نظام النظرة إلى العالم

إن التغيرات التاريخية، حقا ، والمتنوعة والسريعة، بشكل لم يسبق له مثيل، والتى تجرى فى عالم اليوم، قد أثارت اهتماما كبيرا بتفسيرها النظرى . كما أن التغيرات الجذرية فى الظروف الموضوعية للحياة الاجتماعية ، ولتشكيل الإنسان الروحى وموقفه من الواقع المحيط، الطبيعى والاجتماعى على السواء، ومن نفسه، كل هذا يثير اهتماما متزايدا ويتطلب تفسيرا علميا لمحتواه واتجاهاته وآفاقه. وتتميز المرحلة الراهنة من تطور العالم بالنمو المطرد لقوى الاشتراكية الحقة ونفوذها، ووحدة الثورات الاشتراكية والديموقراطية الشعبية وثورات التحرر الوطنى وتفاعلها مع الثورة العلمية والتكنولوجية . وتتواصل فى وحدة وثيقة مع هذه العمليات حركة الشعوب الجبارة وحركة كل القوى التقدمية نحو السلام والأمن والتعاون الدولى.

إن المعدلات المتسارعة للتقدم الاجتماعى والتعقيد المتزايد لهذه العملية المتناقضة يجعل الحاجة إلى توجه فلسفى وإلى إجابات مدعمه علميا عن الاسئلة الرئيسية للتطور الاجتماعى والمعرفة البشرية أمرا لابد منه. إن المسألة المتعلقة بدور الفلسفة فى الحياة الاجتماعية ، والبحث والسلوك البشريين ، وهى مسألة بدا حتى وقت قريب أنها فقدت أهميتها العاجله وطابعها الملح لدى كثير من المدافعين عن «التحرر من الايديولوجية»، تكتسب أهمية متزايدة. وهى موضوع مناقشة حامية بين الفلاسفة وعلماء الطبيعة وعلماء النفس ورجال الفن والاجتماع والشخصيات السياسية.

إن تحليل العلاقة بين الفلسفة والعلوم وبين النظرة إلى العالم وكذلك محتواها وبنيتها، وأقسامها المكونه وتفاعلها ، تعد الآن بين الخطوط الاساسية للأبحاث النظرية. ولندرس أولا ما الذى نعنيه بالنظرة إلى العالم وما هو مكان ووظائف الفلسفة والعلوم العينية فى بنيتها.

١ - النظـرة إلى العالـم :
البنية والأنماط التاريخية

نعنى بالنظرة إلى العالم نظاما للمفهومات المعممة عن العالم فى مجموعه، وعن العمليات الطبيعية والاجتماعية التى تجرى فيه، وعن موقف الإنسان من الواقع المحيط به. وتكمن خصوصية النظرة إلى العالم فى التأمل المناسب والمتكامل للواقع، الذى تتوسطه احتياجات، ومصالح، ومهام، ومثل عليا اجتماعية وفردية. وبينما توجه النظرة إلى العالم الوعى البشرى فى نظام العلاقات الاجتماعية والصلات الطبيعية المتبادلة، نجدها تقيم الوحدة الكاملة للقيم والمواقف الأولية التى تؤثر على سلوك وطريقة حياة الطبقات الاجتماعية، والمجموعات والأفراد. وتصبح المفهومات والأفكار التى تشملها النظرة إلى العالم معتقدات وتشارك بنشاط فى تشكيل موقف الإنسان من الظواهر والاحداث المهمة كافة فى العالم. وهكذا، فالنظرة إلى العالم ظاهرة ضرورية لحياة الإنسان الشخصية والاجتماعية. ويمكن القول بأنها تعكس وحدة الفرد والوعى الاجتماعى ، وبسبب هذه الوحدة يندمج وعى الفرد بالوعى الاجتماعى فى الوقت الذى يحتفظ فيه بخصائصه الفردية(١) .

والنظرة إلى العالم هى تشكيل معقد متعدد الأوجه له بنية من عدة طبقات ويؤدى كل مكون فى هذه البنية وظائف خاصة ، بيد أن كل هذه المكونات تتداخل فى الوقت نفسه.

وتقدم العلوم الطبيعية والاجتماعية مفهومات عامة للجوانب المختلفة للعالم الموضوعى، وتشمل هذه المفهومات عنصرا مهما للنظرة إلى العالم. ويعكس الأدب والفن، والاخلاق والقانون، بطريقة أو أخرى، بعض الجوانب العامة للواقع الطبيعى والاجتماعى . ففى الماضى البعيد صورت الأساطير والدين العالم والإنسان فى أشكال خيالية ومشوهة. ومع تطور المعرفة العلمية والممارسة الاجتماعية تحل المعرفة الصحيحة محل انواع الآراء البدائية والوهمية كافة، وتطور الفلسفة مفهومها الشامل عن العالم وماضيه وحاضره ومستقبله.

عند تحليل المكونات المفردة للنظرة إلى العالم سيكون من الخطأ أن نفترض أنه ليس لها محتوى متكامل فنحن نقوم فحسب بتحديد العناصر المختلفة للحياة الروحية، وفى الحقيقة فإن النظرة إلى العالم ليست مجموعا ميكانيكيا لعناصر الوعى المنعزلة، إن التفكير النظرى هو الذى يميز العناصر المختلفة للنظرة إلى العالم والتى تتحد عضويا فى الحياة الواقعية، ويشكل مجموعها الكلى محتوى النظرة إلى العالم. والعلاقة بين النظرة إلى العالم والأشكال

المختلفة للوعى هى العلاقة بين العام والخاص. فالعام يتضح على وجه الخصوص فى كل شكل مفرد. وفى الوقت الذى لا تستطيع فيه النظرة إلى العالم أن توجد خارج الفلسفة، أو العلم أو القانون أو الاخلاق، أو غيرها من أشكال الوعى فإن هذه الأشكال ترتبط بدورها عضويا بالنظرة إلى العالم بوصفها الأساس المشترك الذى يوحّد بينها جميعا.

وكل من مكونات الوعى مستقل نسبيا ويمكن عَدّه نظاما، أو نظاما فرعيا أو جزءاً من نظام، وذلك يتوقف على مهام البحث. وفى حالتنا الخاصة نولى اهتمامنا لبنية النظرة إلى العالم بوصفها نظاما وسنعد مكوناته أنساقا عضوية ، أو عناصر لهذا النظام.

والنظرة إلى العالم، وبنيتها ومحتواها، ليست شيئا ساكنا لا يتغير؛ ففى المراحل المختلفة للتطورالتاريخى تتغير دور المكونات المفردة فى نظام النظرة إلى العالم وتجدد محتواها وأثرىَ .

وتتوقف الأنماط المختلفة للنظرة إلى العالم على الآراء التى تسود هذا أو ذاك من مجموع المفهومات عن العالم ككل وعلى اسلوب إدخال الآراء والمفهومات المرتبطة بها فى بنية النظرة إلى العالم وعلى منهج البرهنة عليها. وتسود فى المجتمعات المختلفة وبين الطبقات المختلفة انماط مختلفة من النظرة إلى العالم.

فى المراحل المبكرة من التاريخ لعبت المعرفة التجريبية بالعالم المحيط دور البوصلة فى الحياة اليومية المصدر فى تشكيل النظرة إلى العالم، ومع ذلك فقد كانت المعرفة التجريبية البدائية متداخلة بشكل وثيق مع الافكار الأسطورية والدينية التى تعكس الواقع بطريقة خيالية تكشف عن عجز الانسان فى مواجهة قوى الطبيعة، وعن التغلب على هذا العجز بالطرق الوهمية كافة.

وكان ظهور الأنظمة الفلسفية الأولى يعنى اقامة نمط نوعى جديد من النظرة إلى العالم- النمط الفلسفى النظرى . وهذا النمط يختلف عن النظرة البدائية التجريبية والدينية الأسطورية إلى العالم فى الشكل والمضمون على السواء . فالفلسفة تحل محل المعلومات المتناثرة والأساطير والتشبيه الساذج للعالم الموضوعى بالعلاقات بين الأفراد، وذلك من خلال اكتشاف الصفات والصلات الكامنة فى الطبيعة والانسان بصورة أو أخرى. وتصبح أكثر الافكار عمومية عن الطبيعة والمجتمع والانسان، وقواعد السلوك البشرى التى وضعتها هذه الأشياء موضع دراسة نظرية ، وتحليل وانتقاء واع ، يثرى النظرة إلى العالم بمحتوى جديد ووسائل جديدة لفهم العالم والإنسان نفسه.

إن النظرة إلى العالم هى على الدوام ، من حيث المبدأ، محصلة تكاملية لكل التطور الروحى المتعدد الوجوه لمرحلة بعينها . ومع ذلك فعندما ظهرت الفلسفة وتطورت كشكل خاص للوعى الاجتماعى، بدأت تلعب الدور المهيمن فى صياغة النظرة إلى العالم، ونتيجة لذلك تطابقت أحيانا النظرة إلى العالم مع الفلسفة (والتمييز بين الفلسفة والنظرة إلى العالم لم ينشأ الا حديثا نسبيا، واصبح مفهوم «النظرة إلى العالم» متداولا على نطاق واسع فى منتصف القرن التاسع عشر فحسب). ويعكس تطابق النظرة إلى العالم والفلسفة الخصائص القائمة لتطور الوعى الاجتماعى للتاريخ السابق، وفى المحل الاول التخلف النسبى للمعرفة العلمية المنعزلة غير الفلسفية. وحيث إن العلوم الطبيعية فى ذلك الوقت، ناهيك عن العلوم الاجتماعيه، ظلت فى الغالب فى مرحلة جمع وتحليل المواد التجريبية، فقد كان بمقدور الفلسفة وحدها أن تقوم بوظائف التركيب النظرى للمعرفة المتراكمة، التى كانت النظرة إلى العالم نتيجة لها.

وليس هناك من ينكر أن التركيب الذى قامت به الفلسفة فى كثير من المجالات دفع تقدم العلوم رغم انه كان اعتباطيا فى الغالب. ومع ذلك فإن المنهج التأملى للفلسفة تناقض بشكل حاد مع حاجات العلم، وأصبح من الواضح بدرجة أكبر أن الفلسفة لم تحل ولم تستطع ان تحل محل مجالات المعرفة كافة. وأصبح ذلك واضحا تماما فى منتصف القرن التاسع عشر عندما انهمكت الفروع الرئيسية للعلوم الطبيعية فى التعميم النظرى الواسع . إن ادعاءات الفلسفة الميتافيزيقية بأنها فى مكانة «علم العلوم» كانت مثار تساؤل، واصبح من الضرورى التمييز بين الفلسفة والنظرة إلى العالم .

إن كل نظرة يمكن البرهنة عليها فلسفيا لا تكون علمية بالضرورة، تماما كما أن كل نظرية لا تكون علمية بالضرورة . فإن «الطابع النظرى» هو فى الغالب سمة تميز شكل تنظيم المعرفة، بينما محتوى المعرفة ، بمعنى موقفها من الواقع الموضوعى، يعد خاصية للنظرة إلى العالم ، لكن النظرة إلى العالم ، التى يمكن التدليل عليها فلسفيا ونظريا، تصبح علمية لا لأنها تعكس فحسب، بشكل صحيح لدرجة أو أخرى، الواقع الموضوعى؛ فالسمة الخاصة الأساسية للنظرة العلمية تتمثل فى أنه يجرى تطويرها ليس عن طريق تفكير ذاتى اعتباطى وإنما على أساس تعميم فلسفى للمعطيات التى حصل عليها العلم وللاستنتاجات اللاحقة التى يخرج بها . والمقدمة المنطقية الحاسمة لنشأة نظرة علمية مدعمة بالأدلة النظرية هى

تحويل الفلسفة نفسها إلى علم . ولقد أصبحت الفلسفة علما بالمعنى الكامل للكلمة مع ظهور المادية الجدلية، التى تعد أرقى ما وصل اليه تطور الفكر الفلسفى طوال قرن.

إن النظرة العلمية للعالم ، بالرغم من أنها تتشكل على الأساس الصلد للعلوم المتعلقة بالطبيعة والمجتمع، لا يمكن ردها إلى مجرد قائمة من منجزات العلوم المفردة ، إلى مجرد فهم لنتائج علم واحد فحسب، إنها نتاج مرحلة بكاملها . وهى تتشكل نتيجة للتعميم والتفسير العلميين، من مواقع طبقة اجتماعية متقدمة، ليس لجانب واحد معين فى النشاط البشرى وانما للوجود البشرى بكل تنوعه ومظاهره .

وهكذا يرتبط تطور النظرة إلى العالم ليس فقط بالانتقال من النظرة الدينية الأسطورية للعالم إلى نظرة نظرية فلسفية. فظهور نظرة إلى العالم علمية حقا وثورية للغاية، تحويلية بشكل فعال وشيوعية-وإنسانية، يمثل المرحلة الأهم فى تقدم النظرة إلى العالم. وفى مقابل النظرة المثالية إلى العالم أو الفلسفية القائمة على التأمل المادى والتى تتميز بها المراحل السابقة ، فإن النظرة العالمية الأكثر تقدما للمرحلة الحالية هى النظرة الجدلية المادية، الشيوعية فى جوهرها الاجتماعى، النظرة إلى العالم التى تدعو الجماهير العاملة إلى إعادة بناء العلاقات الاجتماعية ، وكل الواقع الطبيعى والاجتماعى لمصلحة التطور الشامل للفرد، وبناء المجتمع الشيوعى ، والأكثر انسانية.

والسمات الاساسية للنظرة الشيوعية إلى العالم هى طابعها الموضوعى وتطابقها مع القوانين العامة للتقدم التاريخى . وهى تقوم على أنها تعكس القوانين الموضوعية لتطور العالم الطبيعى والاجتماعى، وليس على المطامح الذاتية والمفهومات الوهمية لشخص ما. والنظرة الشيوعية إلى العالم تتشكل وتثرى وتتطور فى صراع ضار ضد المثالية التى تنكر المغزى الرئيسى للجانب المادى من الحياة الاجتماعية فى عملية تطورها التاريخى. إن الأساس المادى للنظرة الشيوعية إلى العالم يجعل من الحركة الشيوعية، أكثر الحركات الاجتماعية فى المرحلة الحاضرة نفوذا؛ حركة علمية للغاية، وموضوعية ، ومدعومة بالدليل العلمى.

وحيث إن النظرة الشيوعية هى نظرة علمية حقا، وتعكس القوانين الموضوعية للواقع الطبيعى والاجتماعى، فإنها تتعارض فى الأساس مع الذاتية فيما يتعلق بمفهوماتها عن العالم وطرق إعادة بنائه. وهذا لا يعني أنها تضفى طابع المطلق على دور العوامل الموضوعية فى الحياة الاجتماعية، أو تقلل من دور العوامل الذاتية ، أو انها تؤمن بمجئ الشيوعية

بشكل تلقائي محتوم وقدري . إن النظرة الشيوعية إلى العالم تتشكل وتوجد وتتطور فى النضال، ليس فقط ضد المثالية وانما كذلك ضد المادية المبتذلة التى تنكر دور الجانب الايديولوجى والسياسى للحياة الاجتماعية . وتكشف الطبيعة العلمية الحقيقية للنظرة الشيوعية عن نفسها فى حقيقة أنها تتضمن إثباتا عميقا للدور التعبوى الهائل للنظرية الثورية ، وللاهمية الجوهرية لحزب الطبقة العاملة الثورى فى النضال من أجل الأشكال الجديدة الأكثر إنسانية للحياة الاجتماعية، لأنها تستند على الحل المادى الجدلى للمشاكل الأساسية للعلاقة بين الوجود والفكر. وليس بمقدور الناس أن يلغوا او يتجاهلوا عملية التطور التاريخى التى تحكمها قوانين ، ولكن بمقدورهم أن يعجلوا بها أو يبطئوها بسلوكهم وأعمالهم .

والنظرة الشيوعية ، هى النظرة الإنسانية الحقة، لا النظرة الطوباوية الاسميه المجردة للإنسانية ذلك لأنها عملية بشكل موضوعى وثورية بشكل ثابت . ومع تعزيز هذه النظرة إلى العالم تنتقل الإنسانية بالكلام إلى إنسانية حقة مثبتة علميا . إنها لا ترجع مشكلة الإنسانية إلى مجرد إعلان شكلى للمبادئ الإنسانية ولكنها تصوغ علميا الطرق إلى هذا النظام الاجتماعى الذى يكون فى ظله التطور الحر لكل فرد هو الشرط للتطور الحر للجميع.

إن مزايا النظرة الشيوعية إلى العالم، المادية الجدلية فى أسسها الفلسفية، على أية انماط اخرى من النظرة إلى العالم فى المرحلة الحالية تتضح بشكل خاص عند مقارنتها بالنظرة البرجوازية الحالية إلى العالم وهى النظرة المثالية والميتافيزيقية فى الاساس وبتضح على الفور كذلك الحط من قيمة موضوع البحث الفلسفى وتدهو المبادئ المنهجية للفلسفة المثالية. ففى الماضى، كانت الفلسفة الكلاسيكية تدعى أنها تقوم بتركيب العناصر التى تشكل نظرة إلى العالم، ولكن كثيرا من الفلاسفة البرجوازيين اليوم يتعمقون على وجه الخصوص فى مسائل محدودة. وعندما يحاولون صياغة منهج عام، يحصرون انفسهم فى قضايا خاصة بدراسة الظواهر والبنية والتحليلات الرياضية المنطقية واللغوية، الخ. ويصح هذا على وجه الخصوص بالنسبة للوضعية المعاصرة بكل تجلياتها (الوضعية المنطقية، الفعالية، الذرائعية، والمذهب العقلى النقدى ، الخ).

ومن ناحية أخرى يتم دوما وبصورة متزايدة مقابلة اللاعقلية بالنظرة المادية إلى العالم بتجلياتها المختلفة وعلى الاخص الفلسفة الدينية، التى تشمل حسب قول دعاتها عمليات

تجرى فى مجالات الحياة كافة؛ الطبيعة، والمجتمع، والمعرفة. فهى تقدم الفلسفة الدينية باعتبارها نظرة عالمية متكاملة يمكنها أن تنافس حسب هذا الزعم المادية الجدلية.

وبشكل عام ، تتزايد الاتجاهات غير العقلية فى الفكر الفلسفى - غير الماركسي- المعاصر؛ ويتضح ذلك فى نمو نفوذ الاتجاهات التى تحد من قدرات العقل والتفكير على المعرفة واعترافها بالحدس، والحواس، والغرائز بوصفها الوسائل الرئيسية لفهم وتفسير العالم. إن كثيرا من المؤلفين الغربيين الذين يمثلون مختلف الاتجاهات الفلسفية، بما فى ذلك الوجودية والتحليل النفسى وعلم الإنسان الفلسفى، ينظرون إلى الواقع بوصفه شيئا فوضويا وغير منتظم وعرضى. ومثل هذه الأفكار، كما سنرى فيما بعد ، نجدها كذلك فى المفهومات الاجتماعية البرجوازية التى تتميز بالتحرر من الوهم فى التقدم، والخوف من المستقبل، بتصريحاتها عن عجز الانسان وطبيعته الإنسانية ، وعن القدرة الكلية لما هو غامض فى الواقع الطبيعى والاجتماعى .

وتنعكس كل هذه العمليات على مستوى البحث النظرى فى شكل بنى معنوية خاصة، وفى الوعى الجماهيرى فى شكل أفكار خاطئة وأوهام.

ومن المهم بشكل خاص التأكيد على أن صياغة مسائل النظرة إلى العالم ترتبط ارتباطا وثيقا، ليس فقط بمسائل المنهج وانما كذلك بمسائل تشكيل المواقع الاجتماعية للطبقات والمجموعات الاجتماعية والأفراد وبمسائل تشكيل الشخصية. وأية دوافع تسود فى النظرة إلى العالم، ثورية أم محافظة ، متفائلة أم متشائمة، إيجابية أم سلبية، إنسانية أم كارهة للإنسان، إنما تحددها فى النهاية الظروف الاجتماعية، ولكن ذلك يعتمد لدرجة كبيرة كذلك على الفلسفة السائدة فى المجتمع. وهكذا فغالبا ما نقول : «إن فلسفتنا فلسفة تفاؤل تاريخى» أو «إن فلسفتنا فلسفة انسانية حقة ، فلسفة مساواة اجتماعية وصداقة بين الشعوب». وقد أصبحت عبارة «فلسفتنا فلسفة سلام» شائعة كذلك. وتبين كل هذه الصيغ أن الفلسفة تعكس موقف الناس من المسائل الحيوية كافة .ومن ناحية أخرى، فإننا نعرف أنه توجد فلسفة تشاؤم ويأس، فلسفة الفردية، والأنا، فلسفة التفرد العنصرى والقومى ، والتوسع والعدوان. وهذا أيضا هو مظهر لموقف ايديولوجى من واقع اليوم، لموقف من مواقع الطبقات الرجعية.

وهكذا تؤثر الآراء الفلسفية بقوة على الاجزاء والفروع كافة المكونة للنظرة إلى العالم بسبب خصائص المعرفة الفلسفية نفسها .

٢ - خصائص المعرفة الفلسفية

ظهور النظرة المادية الجدلية إلى العالم

المسألة الأساسية في النظرة الفلسفية إلى العالم هى كيف يتم حل المسألة الأساسية للفلسفة عن العلاقة بين ما هو روحى وما هو مادى - هل يتم حلها مثاليا أو ماديا. ويوفر حل هذه المسألة حلولا لكل المسائل الأخرى للفلسفة والنظرة إلى العالم. ولذلك فإن تفسير طبيعة المعرفة الفلسفية ومكانها فى بناء النظرة إلى العالم ، يفترض مسبقا دراسة نشأة المسألة الأساسية للفلسفة. والتحليل المفصل لهذه المسألة لا يدخل فى نطاق هذا الكتاب بالطبع، ومع ذلك فإننا نشعر أنه من المناسب هنا أن نستعرض بشكل سريع تاريخ الفلسفة ونسترجع المراحل المهمة فى الصراع بين المادية والمثالية، وبالتإلى نقدم وصفا موجزا للنشأة التاريخية للنظرة الفلسفية العلمية إلى العالم وتطورها ، وللخلاف الرئيسى بين النظرة الجدلية المادية إلى العالم وبين انماط النظرة الفلسفية الاخرى إلى العالم.

تتجه الفلسفة على الدوام لماضيها التاريخى لأن كثيرا من المشاكل التى يتناولها الفلاسفة اليوم ، قد طرحت، حتى ولو فى شكل بدائى ، خلال المراحل السابقة لتطور الفلسفة. ولنتذكر فى هذا الخصوص أن انجلز أشار إلى أن الأشكال المختلفة للفلسفة الأغريقية كانت تحوى فى المهد ، فى عملية نشأتها ، الانماط اللاحقة كافة تقريبا للنظرة إلى العالم.

ويبدو أن الفلسفة، أكثر من أى علم آخر ، تتعلم من تاريخها الخاص ، وحتى الاتجاهات الحديثة تماما تعتمد على التاريخ فى نشأتها وتطورها . وقد احتفظت المقولات الفلسفية الرئيسية بمغزاها طوال قرون عديدة، بالرغم من أن محتواها تغير واغتنى. وقد عاشت الأعمال الفلسفية الرئيسية وتخطت تغير المراحل، وما تزال تلعب دورها فى حياة الإنسان الفكرية مثل الروائع الكلاسيكية بوصفها مصدراً للابداع الفنى .

وقسم الفلاسفة إلى معسكرين - الماديين والمثاليين، استنادا إلى اجاباتهم على المسألة الأساسية . ويعتقد الماديون أن الطبيعة والمادة أولية، بينما يدافع المثاليون عن أن الروح والوعى ، والفكر تكمن خلف كل شئ.

وقد كتب لينين يقول : «يكمن جوهر المثالية فى أنها تأخذ الفيزيقى نقطة انطلاق، ومنه تستنتج الطبيعة الخارجية، وعندئذ فقط يستخلص الوعى الإنسانى العادى من الطبيعة.

ومن ثم يتضح على الدوام أن هذا «الفيزيقى» الأولىّ هو تجريد لا حياة فيه يخفى لاهوتا مخففا»(٢) .

إن وضع الروح مقابل الجسد ، وما وراء الطبيعة مقابل الطبيعة كان واضحا بالفعل فى الوعى البدائى والأساطير القديمة . وفقا لهذه الآراء البدائية كانت هناك روح خفية تتحكم في كل الاعمال البشرية، كما أن كل قوى الطبيعة وظواهرها تخضع للأرواح.

وفيما بعد ارتبط رفع الوعى البشرى إلى مستوى «روح عالمية عليا» منفصلة عن المادة ومتحكمة فى العالم المادى كما يزعمون، بانقسام المجتمع إلى طبقات متعارضة، وبظهور وتفاقم التعارض بين العمل الذهنى والبدنى . وعندما فرضت الطبقات الاستغلالية سيطرتها وانفصل العمل الذهنى عن العمل البدنى ، عد الوعى شيئا مستقلا عن الممارسة المادية ويقف فوق العالم . وعندما أصبح العمل الذهنى امتيازا للطبقات الحاكمة ولخدامها المتعلمين، انحسرت نتائج العمل البدنى فى رأيهم إلى المؤخرة امام نتاجات العقل – الأفكار. وأدت الفجوة بين العمل الذهنى والعمل البدنى واستغلال أناس العمل الذهنى لأناس العمل اليدوى ليس فقط إلى التعارض بين الروح والمادة وانما كذلك إلى خضوع العمليات المادية لظواهر الحياة الفكرية ، فى الاعمال النظرية للايديولوجيين .

وإلى جانب الجذور الطبقية الاجتماعية، كان للنظرة المثالية الى العالم مصادر ومقدمات للمعرفة. وتكمن المفهومات المثالية فى المبالغة في جوانب أو عناصر مفردة للمعرفة واضفاء طابع مطلق عليها . ويضفي بعض المثاليين طابعا مطلقا على الأحاسيس، ويعلنون أن الاشياء كافة، وكل العالم الموضوعى ما هو إلا تركيبة أو مجموعة من الأحاسيس. ويضفى آخرون طابعا مطلقا على المفهومات والافكار العامة، ويرون فيها المبدأ الرئيسى للأشياء الموجودة كافة .

إن المفهومات المثالية لتفوق الروح على المادة ، وللطابع الثانوى والتابع للطبيعة ترتبط بطريقة أو أخرى بالإيمان بما فوق الطبيعة، وبأن الله خلق العالم . وعلى العكس من ذلك، ارتبطت الفلسفة المادية على الدوام بتطور المعرفة العلمية وكانت النقيض للأساطير الدينية.

لقد حصل الناس على معرفتهم الأولية البدائية عن العالم خلال مجرى نشاطهم الانتاجى، وعلى أساس تجربتهم العملية المباشرة. واستمر العلم الذى نشأ بالتدريج يرتبط ارتباطا وثيقا بالممارسة، بالانتاج، وبتلبية احتياجات الإنسان المختلفة. واستندت الفلسفة المادية بوصفها

تعبيرا نظريا عن المعرفة البشرية المتنامية على منجزات الممارسة، وعلى اتجاهات التطور الاجتماعي التقدمي . وكل الناس، في نشاطهم العملي، بمن في ذلك الذين يتأثرون بالأوهام المثالية والدينية ، يسترشدون بوعي أو بغير وعي بدوافع واقعية وليست وهمية، أي، بمبادئ المادية لا المثالية. وإذا ما استرشد الناس في حياتهم اليومية بنظريات مثالية ودينية، فسيكونون غير قادرين علي تلبية احتياجاتهم الحيوية، غير قادرين علي الحياة.

وعلى خلاف الفلسفة المثالية والايديولوجية الدينية فان كل ممارسات الحياة تقود في النهاية إلى تفسير مادي للواقع المحيط. إن المادية والمثالية هما نظرتان إلى العالم ومنهجان ومدخلان متعارضان إلى الظواهر . وبين الاتجاهين الفلسفيين الأساسيين توجد أنظمة ومدارس عديدة: الثنائية، واللاأدرية، والوضعية، الخ. وكل هذه الاتجاهات الوسيطة، الانتقائية في الغالب، تعد أشكالا غير ثابتة إما للمادية أو للمثالية. وحتى إذا ما ساد الاتجاه المادي فان عدم الثبات هذا يترك مجالا للإيمانية.

لقد تغير محتوى الفلسفة تاريخيا، ودار الصراع بين المادية والمثالية على الدوام حول المشاكل الاساسية والأهم للفلسفة، بالرغم من أنه بدا أحيانا أنه ليس سوى مناقشة مجردة حول مسائل نظرية.

في العالم القديم كان التعارض بين الآراء المادية والمثالية واضحا على وجه الخصوص في تفسير طبيعة الأشياء ، وجوهر العالم. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يسمي تيتوس لوكريتس كاروس، الفيلسوف المادي الروماني ، كتابه الشهير ، الذي ما يزال يعد تلخيصا للفلسفة القديمة «حول طبيعة الأشياء».

وقد حاول المثاليون من مختلف المدارس أن يحلوا المسألة المتعلقة بجوهر الطبيعة ، وبطبيعة الاشياء ، بمساعدة الأساطير الدينية المنطقية وقالوا إن العالم هو تجسيد لمبدأ التنازع على الألفاظ وتجسيد للأفكار ، وعلى ذلك فإن الاشياء كافة مثالية وروحية بطبيعتها.

ولمواجهة ذلك طور الماديون الرأى القائل بأن العالم لما يزل ماديا بطبيعته . وبالرغم من أن هذا المبدأ الأزلي للعالم أطلق عليه المفكرون الهنود والصينيون والإغريق تسميات مختلفة، فقد رده الماديون القدامى كافة إلى الذرات وغيرها من العناصر المادية . وكشف التعارض بين النظرتين العالميتين في الفلسفة القديمة عن نفسه كذلك في تفسير قضايا نظرية المعرفة ، والاخلاق وعلم الجمال. وكان الصراع بين المادية والمثالية منذ البداية مواجهة بين العلم والدين.

وفي العصور الوسطى اتخذ الصدام بين المعسكرين الرئيسيين في الفلسفة شكل صراع بين

التفكير الحر والدين ، بين العقل والإيمان الأعمى.

وعندما سادت ايديولوجية الكهنوت، اتخذت كل محاولات التفكير الحر ووضع المعرفة فى مقابل الإيمان، والعلم فى مقابل الدين شكل معارضة التفسير الدينى للمفهومات العامة - الكليات . وأكد المثاليون أن الكليات وجدت بشكل مستقل ، أى وجدت خارج وعى الإنسان وشكلت كما يزعمون الاساس الخالد للأشياء كافة وهكذا استخلص رجال الدين من مفهوم الله بوصفه العلى العظيم أنه لابد أن يكون موجودا بالضرورة، وسمى الاتجاه الفلسفى الذى يعترف بالمفهومات العامة - الكليات، بوصفها موجودة فى الواقع ، بالواقعية .

وعدَّ معارضو اللاهوت الرسمى الأشياء العينية، والظواهر العينية ، وليس المفهومات، وقائع. وعدّوا المفهومات مسميات للاشياء التى ندركها من خلال أعضاء الحس. وتعرف مثل هذه الآراء بالاسمية.

وهكذا بدأ الصراع حول مسألة طبيعة المفهومات ، وفى هذا الصعيد حول طبيعة المعرفة البشرية فى فلسفة العصور الوسطى . ورأى المثاليون أساس المعرفة فى الكتاب المقدس، وفى القواعد الدينية الجامدة وفى الرؤى الصوفية، بينما عدَّ معارضوهم ، الذين اقتربوا من المادية، العالم الخارجى ، والتجربة ، مصدرا للمعرفة . وقد كُرِّس اهتمام كبير فى العصور الوسطى لصياغة منهج المعرفة العلمية، ولمسائل المنطق أولا وقبل كل شئ.

وفى الفترة ما بين القرن السادس عشر والتاسع عشر كانت المادية مدافعا ثابتا عن الحتمية، التى تشكل إذا ما مدت إلى كل مجالى الواقع الطبيعى والاجتماعى ، المقدمة الضرورية والجوهرية لنظرة علمية إلى العالم. ومع تطور القوى المنتجة وظهور أنظمة علمية عديدة، اكتسبت مسألة طبيعة المعرفة العلمية، والمنهج العلمى وقوانين المعرفة أهمية متزايدة فى الصراع بين المادية والمثالية.

وأصبح من الواضح بشكل خاص أن المسألة الأساسية للفلسفة والمتعلقة بالعلاقة بين الوعى والوجود لا يمكن حصرها فى تحديد من الذى يأتى قبل الآخر، وأن لها جانبا آخر : هل يستطيع الوعى أن يعكس الوجود والعالم المحيط بشكل صحيح ؟

أعطى الماديون جوابا بالإيجاب على هذا السؤال وكشفوا عن مصادر ووسائل المعرفة وفقا لمستوى معرفتهم . وقدم الماديان الفرنسيان هلفيتيوس وديدرو والمادى الألمانى فيورباخ تحليلا وافيا لمسائل نظرية المعرفة. ومع ذلك، فان الجواب على السؤال المتعلق بأسبقية المادى أو

الروحى لا يحدد موقف الفيلسوف من نظرية المعرفة مباشرة. واعتقد كثير من المثاليين كذلك أن العالم يمكن معرفته . فهيجل، مثلا، بطريقته المثالية الخاصة أخذ - كشئ مسلم به - بأن العالم المحيط يمكن معرفته من خلال التفكير؛ لأن هذا العالم لم يكن سوى تحقيق للفكرة المطلقة. وتجادل كثير من الفلاسفة المثاليين المعروفين، بمن فيهم هيوم وكانت، فى إمكانية معرفة العالم، معرفة جوهر الاشياء.

وعد الماديون الإدراك الحسي للعالم المحيط نقطة انطلاق فى نظرية المعرفة، وعلى هذا الاساس قدموا صورتهم للعالم وصاغوا فهما منهجيا للطبيعة بوصفها كلا شاملا واحداً (يشمل الإنسان) وكان هذا، مثلا، هو مفهوم كتاب هولباخ «نظام الطبيعة». إن عنوان هذا العمل البارز للمادى الفرنسى فى القرن الثامن عشر يشير مباشرة إلى المهمة الأساسية للفلسفة المادية فى ذلك الوقت. والشئ المهم، على وجه الخصوص، هو أن مادية القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت فى فهمها للطبيعة ذات نظرة علمية إلى العالم فى الأساس لا تتفق فحسب مع مستوى تطور العلوم الطبيعية لتلك الفترة وانما غالبا ما سبقته بكثير.

وفى مقابل المادية و«نظام الطبيعة» المادى وضع المثاليون نظام «العقل الخالص»، «الفكرة المطلقة» الخ. وانعكس ذلك فى «نقد العقل الخالص» لكانت و «منهج البحث العلمى» لفيختة ، واخيرا فى «علم المنطق» لهيجل الذى كانت فلسفته تشبه نظاما عاما من التصورات المثالية للعالم ولعملية المعرفة .

وهكذا شنت المادية طوال تاريخ الفكر الفلسفى نضالا نشطا وشاقا ضد التعميات الدينية الأسطورية والمثالية للطبيعة والإنسان ، ضد تفسير الروحى بوصفه جوهرا متساميا، وتفسير الحياة الانسانية بوصفها شيئا وافدا من العالم الآخر. وقدمت المادية خدمات جليلة للتاريخ عندما برهنت على الوحدة المادية للعالم ، وحطمت التفسير الدينى والأسطورى للعالم وصاغت المقولات والمفهومات اللازمة (مثل الانتظام، والضرورة، والسببية، الخ). ويرجع إلى الفلسفة المادية بدرجة كبيرة أن أصبحت افكار ومبادئ الحتمية، أفكار الطبيعة بوصفها كلاً واحداً موحداً متماسكاً، راسخة فى العلوم الطبيعية . وخطوة خطوة حطمت المادية المفهومات الاسطورية والدينية للقدر، ولجبرية الإنسان ومكانه فى الطبيعة.

وفى الوقت الذى نؤكد فيه الإسهام الكبير للأشكال المختلفة لمادية ما قبل الماركسية فى تشكيل نظرة علمية إلى العالم سيكون من الخطأ أن نتجاهل الجوانب الإيجابية لتطور

الفلسفة المثالية الذى استغرق قرونا . وأدت المثالية كذلك، وبطريقة غير مباشرة ووسيطة، إلى نشأة بعض الأفكار والمفهومات التى بدونها تكون النظرة الفلسفية العلمية إلى العالم ضيقة وأحادية الجانب. ويكفى أن نتذكر افلاطون، وارسطو، وليبنتز، وكانت، وهيجل الذين أسهموا بدرجة كبيرة فى صياغة المنهج الجدلى وفى فهم منطق المعرفة العلمية على السواء. ولكن حتى إذا ما أخذنا كل ذلك فى الاعتبار فليس هناك شك فى أن إقرار النظرة العلمية إلى العالم يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور المادية، وبالتغيرات فى أشكالها التاريخية على طريق التفسير الفلسفى لخبرة البشرية التاريخية واليومية، وبمنجزات المعرفة العلمية والتغلب على التصورات الدينية والأسطورية والمثالية للعالم .

ودل ظهور الماركسية بوصفها نظاماً متكاملاً للآراء الفلسفية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وإقرار نظرية الشيوعية العلمية، على بداية حقبة جديدة نوعيا فى تاريخ الفكر الاجتماعى وثورة فى التطور الفكرى بشكل عام.

وفى منتصف القرن التاسع عشر، وعندما كانت الماركسية تتشكل ، قفزت إلى المقدمة القضايا المتعلقة بنسق ومصير التقدم الاجتماعى ، وبدأ فى هذا الميدان كذلك صراع ضار بين المادية والمثالية . بيد أن المفهومات قبل العلمية سادت فى تفسير عمليات الحياة الاجتماعية السابقة على ماركس وانجلز .

ويكمن الخطأ الأساسى للآراء كافة السابقة على الماركسية والمتعلقة بالمجتمع، حتى إذا كانت متقدمة فى عصرها، فى كونها آراء مثالية. ولم يقم الفلاسفة المثاليون وحدهم بترويج آراء مثالية حول ظواهر الحياة الاجتماعية وانما روجها كذلك المدافعون عن التفسير المادى للطبيعة، فرأوا أساس الحياة الاجتماعية لا فى التطور الاقتصادى للمجتمع وانما فى تقدم «الروح» و«الفكرة» و«العقل».

وكانت السيطرة المطلقة للمثالية فى تفسير الحياة الاجتماعية قبل ظهور الماركسية ترتبط أساسا بمصالح تلك الطبقات التى عبر الفلاسفة وعلماء الاجتماع والتاريخ عن ايديولوجيتها. وخلال كل تاريخ المجتمع الطبقى المتناحر احتكرت الطبقات المالكة التعليم، والعلوم، والفنون بينما أخضعت جماهير الشعب بالعمل الإجبارى للمستغلين واستُبعدت من التعليم والثقافة. وكانت النظريات السابقة للماركسية عن المجتمع، كقاعدة، نظريات لأصحاب المصالح من الطبقات المالكة واستخدمت كوسيلة للاستعباد الروحى لجماهير الشعب.

وبالطبع فقد صاغ ممثلو الطبقات المضطهدة من وقت لآخر، آراءهم عن الحياة الاجتماعية، ولكن هذه الآراء كانت غير علمية، لأنها عبرت عن ايديولوجية حركة تلقائية لم يكن لها هدف أو آفاق واضحة للتطور التاريخي. وأمكن تقديم تفسير علمي للحياة الاجتماعية فقط من مواقع الطبقة العاملة التي كانت في ذلك الوقت إما غير موجودة أو كانت في دور التكوين. ولم يستطع ايديولوجيو الطبقات المالكة أن يتبنوا وجهة النظر المادية العلمية وذلك بسبب طبيعتهم الطبقية، لأن المادية في علم الاجتماع ترتبط بشكل لا ينفصم بالاشتراكية التي تعد البروليتاريا حاملة لوائها.

وكانت أكبر خدمة قدمها ماركس وانجلز للبشرية أنهما وضعا الأسس الايديولوجية لإعادة بناء العالم ثوريا، وبرهنا علميا على الإمكانية الفعلية وضرورة التحويل الجذري للظروف الاجتماعية لتطور المدنية والحياة الاجتماعية التي تشكلت عبر القرون وظلت ما بعد زوال نفعها، على أسس شيوعية عادلة وإنسانية حقا.

كانت الجماهير العاملة لقرون ضحايا مآس اجتماعية قاسية؛ استغلال الإنسان للإنسان، والقهر القومي والعرقي، والحروب المدمرة. ومن جيل إلى جيل عبر المفكرون المتقدمون عن حلم المساواة والأخوة الشاملة بين الناس كافة، والامم كافة، وعن السلام والوفاق الأبدي، ولكن لم تكن هناك أية ظروف مادية، ولا قوة ثورية مناسبة، ولا طرق معروفة لتحويل هذا الحلم إلى حقيقة.

وفي هذا الخصوص، فقد أحدث القرن التاسع عشر تغيرا كبيرا في تاريخ العالم بتوفير الشروط المادية والاجتماعية لتحويل ثوري للمجتمع.

وكان مذهب ماركس هو التعبير النظري عن هذه الحقبة، ودل على منعطف ثوري في تاريخ الفكر الاجتماعي، الذي خلق إمكانية ووسائل تحرير الطبقات العاملة من الاستغلال، ولإلغاء القهر القومي، والتحرر من المواجهات المسلحة الدموية.

وارتبط ظهور الماركسية، مثل أية نظرية مهمة اجتماعيا، بعوامل موضوعية بالطبع. وكان تطور الإنتاج واتخاذه الطابع الاشتراكي في ظل الرأسمالية، وظهور التناقضات العدائية العميقة فيها، وأساسا التناقضات بين العمل ورأس المال، والأعمال الثورية الأولى للبروليتاريا، هي التربة الاجتماعية التي يمكن أن تنمو الماركسية عليها، وعليها وحدها.

وفي الوقت نفسه مهد كل التطور السابق للفكر الاجتماعي المتقدم للماركسية. ووضح لينين أن الماركسية نشأت ليس بعيدا عن طريق الحضارة العالمية وانما «بوصفها استمرارا

لتعاليم أعظم ممثلى الفلسفة والاقتصاد السياسى والاشتراكية» (٣).

وأصبح من الواضح فى النصف الأول من القرن التاسع عشر بالفعل، أن الرأسمالية تجلب معها للناس شكلا جديدا من العبودية وليس الحرية . وحتى قبل ماركس ، كشف المفكرون الاشتراكيون (فوريه، وأوين، وسان سيمون) الشرور الواضحة للرأسمالية ، وللعداوة التى لا يمكن التوفيق فيها بين العمل ورأس المال، بين العمال الأجراء والرأسماليين. ولم يصدم الاشتراكيون وحدهم وانما صدم كل المفكرين لوحشية الاستغلال الرأسمالى. وأثارت طريقة الحياة البرجوازية الناس المتقدمين وكسبت عداءهم، وكان البحث عن طرق تؤدى إلى تنظيم اجتماعى أفضل مكثفا ومؤلما. ولما كانت قوانين التطور الاجتماعى غير معروفة، لم تظهر سوى مشروعات خيالية للمستقبل وأحلام لا أساس لها بالعودة إلى الماضى، إلى «العصر الذهبى» الأسطورى. ولم يكن لدى أى فرد فكرة واضحة، أو بإمكانه أن يقول بالتأكيد إلى أين يسير التاريخ وكيف يمكن التخلص من المآسى الاجتماعية غير المحتملة التى تعذب الجماهير العاملة.

وفى تلك الفترة الحاسمة قدمت عبقرية ماركس الإجابة على تحدى العصر، على اسئلة حيوية طرحتها بالفعل أكثر العقول البشرية تقدما على حد قول لينين. فقد قدم ماركس وانجلز تحليلا علميا عميقا لمشكلات جديدة للتطور الاجتماعى باكتشافهما وتطويرهما مذهبهما المادى فى التاريخ ونظرية فائض القيمة.

ومع ذلك فقد كانت الماركسية لا تعنى فقط وضع نظرية جديدة للتطور الاجتماعى وتصور مادى للتاريخ، وانما كانت تعنى كذلك صياغة نظرة إلى العالم فلسفية متكاملة تربط عضويا النظرية العلمية والمنهج الفلسفى العلمى، وتشمل العمليات كافة سواء فى الطبيعة أم المجتمع.

ويجد المرء فى تاريخ الفلسفة السابق على الماركسية علاقة معقدة ومتناقضة فى الغالب بين المفهومات المتعلقة بجوهر العالم وتفسير تاريخه، بماضيه ومستقبله. هل يتغير العالم أم يبقى دون تغيير؟ كانت هذه المسائل مثار جدل حاد حقيقى فى الأزمنة القديمة . واعتقد بعض الفلاسفة أن لاشئ فى الطبيعة يبقى دون تغير وأن كل ظاهرة وكل شئ فى عملية تغير، وتجديد وتطور ، بالرغم من أنه لم يكن بإمكانهم في ذلك الوقت أن يقدموا تحليلا محددا لهذه العملية الشاملة . وقال المادى الإغريقى البارز هيراقليطس أن كل شئ فى عملية

تدفق وتغير مستمر ، وإن العالم لم يخلقه أي من الآلهة أو الناس، وإن وجوده أبدي ويتغير بانتظام.

وقال معارضو هذه النظرية إن الوجود ساكن وغير متغير، وإن الطبيعة لا تعرف أى تحولات. وكان الفليسوف الاغريقى القديم بارمنيدس واحدا من انشط المدافعين عن هذا الرأى الذى أيدته الكنيسة لقرون لانه يتفق تماما مع العقائد الدينية التى تقول بأن العالم خلقه الله، وأنه لايوجد ولا يمكن أن يوجد جديد تحت الشمس .

ويكمن تعقيد طرق تطور الفلسفة فى حقيقة أن الماديين السابقين على الماركسية، فى الوقت الذى كانوا فيه على صواب فى تفسيرهم للعلاقة بين الفكر والوجود ، قد عجزوا عن تفسير تغيرها وتطورها ، وظلوا بشكل ما ميتافيزيقيين. وأقام الفلاسفة المثاليون الدليل على الفكرة الجدلية للتطور ، وبخاصة هيجل الذى أقام الدليل بشكل شامل على الجدل وشرحه بشكل منهجى، على أساس مثالى ، فى فلسفته. وصاغ نظريته عن التطور كمبدأ نظرى عام. واعتقد هيجل أن التناقض هو مصدر التطور واساس الحركة والحيوية. ومع ذلك فقد طبق نظريته على الماضى فحسب ، ولما كان مثاليا ، فقد رأى الجدل ليس فى الحياة الواقعية وانما فى تطور المفهومات فحسب ، فى تطور ما يسمى بالروح المطلقة ، وقد اتخذ مجمل سياق تطور العالم فى تفسيره طابعا صوفيا.

وهكذا ، ففى فترة ما قبل الماركسية شكل الجانب التقدمى والجانب المثمر علميا للفلسفة - المادية والجدل - اتجاهين منفصلين .

وربطت الماركسية المذهب المادى عن أسبقية المادة والطبيعة بالفكرة الجدلية عن التطور . وتجسدت فى المادية الجدلية الوحدة العضوية بين النظرة العلمية إلى العالم والمنهج الفلسفى العلمى . واستنادا إلى الأفكار الثورية فى العلوم الطبيعية نشرت الماركسية المفهوم الجدلى للتطور، الذى استخدمه الفلاسفة قبل ذلك فى الغالب بالنسبة للتاريخ ومعرفة الطبيعة، وقدمت مفهوم القانون الطبيعى التاريخى ، الذى استخدم قبل ذلك فى العلوم الطبيعية وحدها ، إلى نظرية معرفة الحياة الاجتماعية وصاغت تفسيرا ماديا للتاريخ. وتدرس الماركسية القوانين الموضوعية لعمل المجتمع وتطوره. وبعد أن أقر ماركس تبعية العلاقات الاجتماعية لمستوى تطور الإنتاج، برهن علي أنه لا توجد بنى اجتماعية خالدة، غير متغيرة. وكل تشكيل اجتماعى اقتصادى هو كيان اجتماعى خاص ، ينشأ ويتطور ويتحول

إلى نظام اجتماعى آخر وفقا للقوانين الموضوعية، والتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التى تتعاقب واحدا إثر الآخر ما هى الا مراحل تاريخية فى تطور المجتمع البشرى ، من أدنى المراحل إلى أعلاها.

وكما برهن داروين على نظرية نشأة وتغير وتعاقب أنواع النباتات والحيوانات اكتشف ماركس قوانين نشأة وتطور وتعاقب التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، وبذلك أقام فى العلوم الطبيعية والاجتماعية مبدأ التاريخية والتفسير المادى لعمليات التطور كافة فى الطبيعة والمجتمع على السواء. وهكذا تم وضع أساس نظري متين ضمن البرهنة الشاملة على قوانين وطرق وأشكال الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية والشيوعية. ويمكن إرجاع جوهر هذه البرهنة إلى ما يلى :

تكمن جذور الحاجة الى إعادة تشكيل المجتمع فى قانون التطور الشامل. وإذا ما كانت عملية التحول والتطور تجرى بشكل دائم فى العالم ، فان اشكال الحياة الاجتماعية لا يمكن أن تظل ثابتة دون تغيير. ويعنى هذا أن حكم الطبقات المستغلة، وقهر ونهب الجماهير العاملة ، وإثراء أقلية محدودة على حساب الغالبية الساحقة من سكان العالم لا يمكن أن يدوم إلى الأبد. وكما تتغير فى الطبيعة البنى المادية والأنواع النباتية والحيوانية تتطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية كذلك وتحل محل بعضها البعض فى التاريخ.

والتفسير المادى لقانون التطور الشامل فيما يتعلق بالمجتمع يعنى أنه، تماما كما تكمن الاسباب المادية فى الظواهر الطبيعية كافة، يتحدد تطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية وفقا لعوامل مادية، واولا وفقا لتطور قوى الإنتاج. وتتوقف أشكال العلاقات الاجتماعية على تطور قوى الإنتاج، وتحدد هذه الاشكال بدورها، طابع النظام السياسى وأفكار ومفهومات الإنسان. ويؤدى نمو قوى الإنتاج فى المجتمع البرجوازى إلى تركيز الملكية فى أيدى مجموعة محدودة من الرأسماليين، والاحتكارات إلى تركيز الانتاج وإضفاء طابع اشتراكى عليه. ولا يتوافق الطابع الاجتماعى للإنتاج مع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، ومن الطبيعى إذن أن يبدأ الناس فى ادراك أن وسائل الانتاج ينبغى أن تكون ملكا لكل المجتمع.

بيد أن الاشتراكية العلمية لا تستند إلى المفهوم المادى للقانون الذى يحكم تغير التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية وحده. وكان من الضرورى تحديد ما إذا كان الوقت قد

حان، وما إذا كانت الظروف المادية قد وجدت لتحويل النظام الاجتماعى القائم. وقد قدم التحليل الماركسى للنظام الاقتصادى للرأسمالية الجواب عن السؤال الأساسى فى النظرية والتطبيق. وكشف ماركس «سر» الاستغلال الرأسمالى ووضّح آلية تملك الرأسماليين لفائض القيمة، أى تملك هذا الجزء من القيمة الذى أنتجه العامل الأجير زيادة على الجزء المدفوع من عمله . وكشف بذلك عن الجذور الاقتصادية للعداوة التى لا تعرف التوفيق بين الطبقة العاملة والبرجوازية ، وعن حتمية تفاقم الصراع الطبقى بينهما حتى التصفية الكاملة لاستغلال الإنسان للإنسان. وبعد أن تحقق من مصادر وعملية تراكم رأس المال، وضح ماركس الأساس الاقتصادى لتركيز الإنتاج وإضفاء الطابع الاشتراكى عليه، ولخراب صغار المنتجين، والنمو العددى والنسبى المطرد للطبقة العاملة. ونتيجة لأبحاثه الضخمة استطاع ماركس أن يثبت علميا المصير التاريخى للنظام الاجتماعى الاقتصادى للرأسمالية والضرورة الموضوعية للانتقال إلى مجتمع شيوعى جديد، ولتحقيق الدور التاريخى العالمى للبروليتاريا بوصفها طبقة.

وعلى أساس الجدل المادى نجحت الماركسية لأول مرة فى تاريخ الفكر الاجتماعى، فى تسوية النزاع الذى استمر طويلا حول العلاقة بين الضرورة وحرية الإرادة، بين الأنساق والنشاط الإنسانى، بين الشرطية السببية ودور مصالح وأهداف الناس فى سلوكهم وفى كل العملية التاريخية.

وقد أثار هذا النزاع الذى استمر طويلا التفسير الأحادى الجانب للعمليات الاجتماعية، إما من مواقع المثالية أو بروح النزعة الطبيعية الآلية والسطحية. والمفكرون الذين اعتقدوا أن السلوك الإنسانى تحدده قوانين الطبيعة أو قوة ما فوق الطبيعة قللوا من أهمية النشاط الإنسانى ومالوا إلى طريقة سلبية ووسطية فى التفكير، بينما الذين عدّوا الاحداث التاريخية نتيجة لإرادة البشر والأعمال الاعتباطية، عجزوا عن رؤية الانساق فى التاريخ واعتقدوا أن بالإمكان تغيير مجرى الأحداث باستخدام فطنتهم الخاصة.

وانطلقت الماركسية من الحقيقة الواضحة التى تقول بأنه على خلاف قوانين الطبيعة التى تعمل دون مشاركة الإنسان، فإن قوانين الحياة الاجتماعية تتكشف فى نشاط الناس الذين يملكون الوعى والإرادة وتحركهم مصالح وأهداف محددة . إن الناس يصنعون تاريخهم الخاص، ولكنهم لا يصنعونه بشكل اعتباطى، وانما بقوة الضرورة. والناس يتصرفون فى الظروف التى

خلقتها الطبيعة والتاريخ فإما يخضعون لها أو يحولونها وفقا لقوانين تطور الحياة المادية. وهكذا أمكن التغلب على المفهومات المثالية والطبيعية الأحادية الجانب، التى تقود إلى التأمل والقدرية أو إلى الذاتية والإرادية.

وهكذا، فان الجدل المادى بوصفه حجر الزاوية فى النظرة الماركسية إلى العالم ، يحدد من عدة وجوه كذلك الآفاق الاجتماعية للماركسية، وطابع ومحتوى الإجابات عن الأسئلة الأساسية للوجود البشرى، التى يصوغها ويطورها. بيد أنه فى الوقت الذى يشارك فيه الجدل المادى بدور نشط فى التفسير العلمى لأكثر قضايا النظرة العالمية عمومية، والنشاط البشرى، فإنه يعبر عن هذه القضايا ويفسرها بلغة المقولات والصيغ الفلسفية، ويجسدها فى مناهج التعبير عن المعرفة الفلسفية التى استقرت منذ وقت طويل . ولهذا السبب فمن المهم للغاية أن يكون هناك تصور واضح لمحتوى وغرض الفلسفة، ولموقفها من دراسة الواقع.

يعتقد بعض الفلاسفة أن الفلسفة تدرس كل العالم فى مجموعه ، المجموع الكلى لقوانين الطبيعة والمجتمع والتفكير. ولكن هذا لا يترك مكانا للعلوم الأخرى؛ فالعلوم الطبيعية تدرس الجوانب المختلفة للطبيعة. إن مجموعة كاملة من العلوم الاقتصادية والاجتماعية السياسية تبحث فى الحياة الاجتماعية. ولا تحل الفلسفة ولا يمكنها إن تحل محل فروع المعرفة كافة. إن زمن فلسفة الطبيعة والفلسفة الشاملة للتاريخ قد ولى منذ وقت طويل.

وهناك رأى يقول إن الفلسفة تدرس فقط قوانين المعرفة، قوانين التفكير. ولا يمكن للمرء أن يوافق حتى على ذلك . أولا ، لأن قوانين المعرفة وقوانين التفكير تدرسها كذلك العلوم الاخرى - المنطق، وعلم النفس ، وفسيولوجيا النشاط العصبى الأعلى. وثانيا لأنه لا يمكن أن ترد الفلسفة إلى نظرية المعرفة وحدها . وسيكون من الخطأ اعتقاد أن الفلسفة لا تتناول قوانين الطبيعة والمجتمع على السواء .

ما هو إذن التعريف الصحيح لموضوع أو مضمون الفلسفة ؟ إن التعريف المعترف به عالميا للجدل المادى يقول إن الفلسفة هى العلم الخاص بالقوانين الأكثر عمومية لتطور الطبيعة والمجتمع والتفكير. وحول هذا المضمون لمفهوم الفلسفة تحدث مؤسسو الماركسية اللينينية.

وهنا ينبغى أن نؤكد أنهم يعنون بذلك أولا ليس كل وانما فقط القوانين الأكثر عمومية لتطور الطبيعة والمجتمع والتفكير، القوانين التى تنطبق فى الطبيعة والمجتمع والتفكير.

وثانيا، فإنهم يعنون بهذا التعريف دراسة التفكير والوجود فى وحدتهما من وجهة نظر القوانين الأكثر عمومية لتطورهما .

وعلى ذلك لا يمكن عَدّ التفسيرات التى تضع حدودا للمادية والجدل صحيحة هى الاخرى. ويعد هذا التفسير المسألةُ الرئيسية حول العلاقة بين التفكير والوجود موضوع المادية، والمسألة الخاصة بالتغير والتطور موضوع الجدل.

وفى الحقيقة إن الفلسفة الماركسية اللينينية تحل كذلك المسألة المتعلقة بالعلاقة بين التفكير والوجود جدليا، وتضع فى الاعتبار اختلافهما ووحدتهما ، واعتماد الوعى على الوجود والأثر العكسى للوعى على الوجود. ويُنظر إلى الوجود والوعى تاريخيا، فى تطورهما وتفاعلهما.

فبأى الاساليب والمناهج تحقق الفلسفة مهام المعرفة ؟ لا تستخدم الفلسفة تلسكوبات أو ميكروسكوبات أو أجهزة طبيعية أو عوامل مساعدة كيماوية. والتفكير المنطقى هو سلاحها الوحيد، ويمكن القول، سلاحها القوى . ومن ناحية أخرى يعد تطور الفلسفة على مر العصور مدرسة وشكلا مهما لتطور التفكير.

وقد يقال إن أى علم، بما فى ذلك العلوم التجريبية، يستخدم هذا السلاح. وهذا صحيح. ولكن على خلاف العلوم العينية يلعب التفكير المنطقى فى الفلسفة دورا خاصا . ففى الفلسفة يتناول التفكير أعرض المفهومات والمقولات والقوانين الشاملة، وليس مجرد الحقائق الخاصة . وتعتمد الفلسفة على معطيات واستنتاجات العلوم العينية وتكشف فى الوقت نفسه عما هو مشترك وجوهرى فيها، اى عن أساسها، وعما بينها من الصلات التى تخضع للقوانين.

وأحد الوظائف الأساسية للفلسفة أنها تعمم المعرفة وتكشف عن المبادئ العامة التى تكمن خلفها. ويقول لينين إن المقارنة تؤدى إلى القانون وإن القانون هو تعبير معمم للظواهر.

ويهدف كل علم إلى اكتشاف القوانين وبالتالى فإنه يهتم بالتعميمات. ومع ذلك، فان مثل هذه التعميمات تنطبق فقط فى المجال الذى يدرسه العلم المعنىّ.

وتقدم الرياضيات من بين جميع العلوم الخاصة أشمل التعميمات. وتنطبق مناهجها وتكنيكات صياغتها فى أى مجال - الاقتصاد والفلك ، وعلم الاجتماع، وعلم الحياة، الخ. وتلعب الرياضيات دورا مهما للغاية ليس فقط فى وصف الظواهر وانما كذلك بوصفها أداة

للعثور على حقائق جديدة. وتوفر الرياضيات الجهاز العلمى لمعالجة نتائج القياس والحساب ، والتى بدونها لا يمكن أن يوجد علم دقيق .

وقد أصبحت الرياضيات الشكل الرئيسى للتعبير عن قوانين الطبيعة فى المجالات الأفضل تطورا للعلوم الطبيعية النظرية . بيد أن التعميمات الرياضية فى نفسها صالحة فى الغالب للتشخيص الكمى لأنها تتجاهل الخصائص النوعية وخواص الاشياء والظواهر. ولهذا السبب فان التعميمات الرياضية بالرغم من مجال تطبيقها الواسع للغاية وامكانياتها الهائلة لتحليل العلاقات الكمية لا يمكن عدّها شاملة .

ويلعب المنطق بتشعباته العديدة دورا كبيرا فى تعميم المعطيات العلمية. وتسهل المقولات المنطقية وقواعد الاستدلال التحليل المنهجى للقضايا العلمية والعرض المحدد للاستنتاجات .

تقدم العلوم الطبيعية نفسها تعميمات عريضة تتخطى حدود علم واحد. فنظرية الكم مثلا، تقدم نظرة معممة ليس فقط إلى علم الطبيعة وانما كذلك إلى الكيمياء وغيرها من العلوم الطبيعية.

ويجب أن نؤكد أن تطور وسائل التعميم الرياضية والمنطقية، وتقدم علمى السبرنطيقا وتشكيل النماذج، لا يقلل بل يزيد من أهمية التركيب الفلسفى للمعرفة الإنسانية.

وتكمن خصوصية التعميمات الفلسفية فى طبيعتها الشاملة. ومنذ الوقت الذى أحدث فيه ماركس وانجلز ثورة فى الفلسفة وأصبحت علما خاصا بالقوانين الأكثر عمومية لتطور الطبيعة والمجتمع والتفكير ، أصبح تركيب المعرفة العلمية وتطوير نظرة علمية إلى العالم ومناهج البحث العلمى على هذا الاساس، واجب الفلسفة الأكثر أهمية.

وينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار أن الطرق الرياضية والمنطقية وغيرها من طرق التعميم لا يمكن أن تقدم حلولا لقضايا فلسفية عامة مثل قضايا الوجود والتفكير، الذاتى والموضوعى، الإنسان والطبيعة، الطبيعة والمجتمع، النظرية والتطبيق، ولكثير من القضايا العامة العديدة للنظرة إلى العالم ومناهج البحث التى صاغتها الفلسفة على وجه التحديد. ودون حل هذه القضايا يستحيل التطبيق الحاذق للتكنيكات المنطقية والرياضية فى المعرفة. وعلى ذلك فإن صياغة القوانين والمقولات الفلسفية العامة ييسر التفسير والتطوير الصائب لكل جهاز التعميم للمعرفة العلمية المعاصرة.

إن طبيعة التعميمات الفلسفية بوصفها تعميمات شاملة، تعميمات على مستوى مختلف تماما، تسمح للترتيب الوضعى للاستنتاجات التى تم الحصول عليها «فى اللحظة المعينة» فى مجال العلوم العينية، بأن يحدد مباشرة دور الفلسفة العلمى المساعد على الاكتشاف. ولا تدعى الفلسفة حل القضايا الخاصة للعلوم العينية، ولكنها تطور فى صلة وثيقة بالأخيرة، وتكشف فى مفهوماتها ومقولاتها منطق المعرفة الانسانية - وهى عملية جدلية بعمق فى جوهرها - وتلعب دورها بوصفه أساسا منهجيا للمفهوم الماركسى لتطور العلوم.

إن الوضعيين برفضهم إمكانية الحصول على معرفة جديدة داخل إطار الإدراك الفلسفى للعالم، يرجعون فى الحقيقة قضية الصورة الموحدة المتكاملة للعالم إلى بديل مسطح ذى بعد واحد، حيث يفسر التعميم بوصفه زيادة كمية بحتة فى امتداد المفهومات المنطقية الشكلية. وهم يقولون بأنه من الممكن أن يحصروا أنفسهم فى مفهومات العلوم الطبيعية والرياضيات . وأولئك الذين يبالغون فى تبسيط طبيعة التعميمات الفلسفية هم وحدهم الذين يمكنهم النقاش بهذه الطريقة .

وهناك بالطبع ، طريقة شكلية للتعميم، حيث تُرفض السمات الفردية والخاصة للأشياء، ونحصل نتيجة لذلك على تحديدات عامة لها . وفى بعض الأحيان يستبدل بالتعميم الفلسفى للمعطيات العلمية معلومات عنها ، ولكن مثل هذه المعلومات ليست بتعميمات بعد.

وتفسر الفلسفة الماركسية اللينينية التعميم بأنه معرفة بالصلات التى تزداد عمقا وبالظواهر وليس ببساطة بوصفها مجرد عملية كمية : فالتعميم هو انتقال الفكر من مستوى للعلاقات المتبادلة الموضوعية إلى مستوى عام ومختلف واكثر عمقا .

ونحن نرى من مؤلفات الكلاسيكيات الماركسية اللينينية أن التعميمات الفلسفية لمعطيات العلوم والحياة الاجتماعية تؤدى إلى تطوير واثبات مفهومات وأفكار جديدة تماما ذات أهمية أولية. وبإمكاننا أن نتذكر فى هذا الخصوص الأهمية العظمى التى احتلها تطوير ماركس لمفهوم التشكيل الاجتماعى الاقتصادى بوصفه طبيعية فى التطور التاريخى للمجتمع البشرى، بالنسبة للمعرفة العلمية. إن المفهوم الماركسى اللينينى للعملية التاريخية، الذى يستند إلى مفهوم التشكيل الاجتماعى الاقتصادى، أصبح المقدمة المنهجية لمعرفة الظواهر الطبيعية، ومن الممكن أن نتذكر كذلك أن لينين بتعميمه لآخر منجزات الفيزياء فى بداية القرن العشرين توصل إلى استنتاج أن الالكترون لا يستنفد مثله مثل الذرة. واصبح هذا

التعميم اكتشافا فلسفيا بارزا أكده كل التطور اللاحق للعلوم الطبيعية.

في العقود القليلة الماضية تجادل الفلاسفة غير الماركسيين حول الطبيعة العلمية للفلسفة ودورها في المعرفة العلمية والحياة الاجتماعية، وحاول الكثيرون منهم البرهنة على فكرة أن الفلسفة ليست علما . وهم بعملهم هذا ضيقوا لدرجة كبيرة فى مصطلحى «العلم» و «الطابع العلمى». وحسب رأيهم ، فإن نظاما من مثل هذه الفرضيات التى تتصل مباشرة بالواقع التجريبى ولا يكون شاملا، هو وحده الذى يمكن أن يسمى علما ، يقر بصحة اثبات تجريبى معين أو دحض. ويعد بعضهم الفلسفة نوعا من التفاعل بين العلم، والفن، والأخلاق، والتأمل.

وبالطبع، يثور السؤال : لماذا يصر بعض الفلاسفة على انكار الطابع العلمى للفلسفة؟ حسب رأينا، هناك عوامل كثيرة مسئولة عن ذلك، ترتبط فى التحليل النهائى بالموقف الطبقى لهؤلاء الباحثين وبالوظيفة الاجتماعية لفرضياتهم النظرية.

اولا : إن ذلك يرتبط بمحاولات تجريد العلم من الايديولوجية (وبخاصة العلوم الاجتماعية) و«تخليصه» من العناصر الايديولوجية وبالتالى استبعاد العلم من اطار الصراع الاجتماعى الجارى. وعندما تتناقض الرغبة فى جعل الفلسفة علما مع طبيعتها يترتب على ذلك أن يصبح ما يتضمنه العلم من الفلسفة عناصر غريبة «تضر بنقاء مبادئ المعرفة العلمية». إن وضع العلم(المجرد من أى جوانب فلسفية) فى مواجهة الفلسفة (كنتيجة مزعومة لاشكال الادراك الحسى للعالم الخارجة على العلم) وفى النهاية، فصل التدليل العلمى لنشاط الانسان الاجتماعى السياسى عن انعكاسه فى النظرة إلى العالم ووضعه فى مقابلها – ذلك هو الهدف الذى يحدد بشكل غير صريح تفكير النظريين الذين ينكرون على الفلسفة طابعها العلمى .

ثانيا : إن الاعتراف بالفلسفة بوصفها علما يعنى إن هناك وحدة للمبادئ المنهجية للانماط المختلفة لموقف الانسان من معرفة العالم، وأن بالإمكان تكوين صورة صادقة نسبيا للعالم، من وجهة النظر الفلسفية. وبذلك يتكشف عدم إمكانية الدفاع عن النسبية العملية والخاصة بالمعرفة والتعددية الاساسية لرؤية العالم، التى تعد أحد الاشكال الاساسية لتأكيد الذاتية والمثالية فى الفلسفة غير الماركسية فى وقتنا الحالى . أن الاعتراف بالطابع العلمي للفلسفة يجبر على الخروج باستنتاج مفاده أن تطور الفكر الفلسفى ليس استبدالا عرضيا لبعض

انظمة الفلسفة بأخرى ، وانما هو عملية تقدمية تخضع لقانون لفهم الحقيقة الموضوعية. إن الرغبة فى تأمين انفسهم من هذا الجانب على وجه التحديد وتجنب إمكانية مسألة وضع ما هو موضوعى فى اطار التفكير الفلسفى هو ما يجعل كثيراً من الفلاسفة البرجوازيين يلجأون إلى تعدد الانظمة الفلسفية.

ثالثا : واخيرا، يشكل انكار الطابع العلمى للفلسفة وتأكيد التعددية الاساسية للانظمة الفلسفية منهجا خاصا يستخدمه النظريون البرجوازيون فى معارضة الفلسفة الماركسية اللبينية.

ولكن مهما تكن حدة الهجوم الذى يشنه معارضو المادية الجدلية، فإن عليهم أن يسلموا بإرادتهم أو على غير ارادتهم، وبوعى أو بغير وعى، بأن لها نظاما للآراء والفرضيات والقوانين مدعماً منطقيا بالأدلة. وليس بإمكانهم أن يبرهنوا ، سواء نظريا أم منطقيا، على أن المادية الجدلية غير علمية. ومن ثم فإنهم يتخلون عن النقد المبدئى ويلجأون إلى الفكرة الخاصة بالتعددية الاساسية وتعادل الانظمة الفلسفية فى محاولاتهم لتحليل المادية الجدلية إلى انواع «المذاهب» كافة.

يعترف الفلاسفة الماركسيون بالفرق بين الفلسفة والعلوم المعنية كما يبرهنون فى الوقت نفسه على الحاجة إلى تحالف بين الفلسفة والعلوم المعنية بالطبيعة والمجتمع، ويحللون الظروف التى تتحول فيها الفلسفة إلى علم حقيقى ، الظروف التى تتفق تماما والمادية الجدلية والتاريخية.

إن الازمة فى محاولات الفلاسفة البرجوازيين أن يستبدلوا بالنظرة الفلسفية والمنهج الفلسفى نظرة شكلية تزداد وضوحا. ويدور كلام كثير من الغرب حول وجود أزمة فى العلم وأنه يتهرب من المشاكل التى تواجه البشرية.

وفى الحقيقة فإنهم لا يعنون بذلك أزمة المعرفة العلمية وانما أزمة المنهج الفلسفى الذى يتجاهل الخصائص النوعية لقوانين التطور الاجتماعى والطابع الاجتماعى للمعرفة البشرية.

وربما نتذكر أنه فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ساد الرأى القائل بأن الإنسان هو نوع من الآلة. وكان هذا الرأى تعبيرا عن النظرة الميكانيكية إلى العالم التى نقلت فى القرن العشرين إلى الحياة الاجتماعية وجرى التعبير عنها فى الصيغة القائلة بأن المجتمع هو آلية معقدة ، وبذلت محاولات لتصوير الحياة الاجتماعية على أنها تعمل كآلة تلقائية أو كنظام

لمثل هذه الآلات. وظهر من يقول ببناء نظام مؤقت لإدارة العمليات الاجتماعية ، ولكن حتى وينر، أحد مؤسسى علم السبرنطيقا ، اعترف بأن مثل هذه الاقوال لا يمكن الدفاع عنها.

ومع ذلك، ينبغى علينا أن نرفض بحزم التطرف الآخر كذلك : تشيع فى الغرب اليوم «خيبة أمل» بالنسبة للعلم، يعبر عنها أحيانا فى التقليل من دور المناهج الرياضية وفى النظرة المتشائمة التى أصبحت منتشرة فى السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتطبيقها على العلوم الاجتماعية . إن سيل الاضطرابات الاقتصادية، والتضخم المحموم ، والازمات النقدية، والانهيارات المصرفية، التى تطبق على كل العالم الرأسمالى، قد هزت الثقة فى القياسات الاقتصادية وفي امكانية إدارة الاقتصاد الرأسمالى بطريقة مخططة وباستخدام المناهج الرياضية والحاسبات. ومع ذلك ، فإننا ندرك جيدا أن أسباب الاضطرابات الاقتصادية فى العالم الرأسمالى لا تكمن فى الرياضيات وانما فى نظام الإنتاج والتوزيع الرأسمالى، وفى زيادة تفاقم الازمة العامة للرأسمالية.

ونحن نعرف أن كثيرا من الايديولوجيين البرجوازيين، بمن فى ذلك الفلاسفة، يميلون إلى إلقاء اللوم في كل الكوارث والنزاعات الاجتماعية فى العالم الرأسمالى على الثورة العلمية والتكنولوجية، ولكنهم لا يشيرون إلى مصدرها الحقيقى - وهو الأزمة العامة للرأسمالية الحديثة، ويتظاهرون بأنهم لا يرون أن النتائج الاجتماعية للتقدم العلمى والتكنولوجى فى مختلف البلدان ، والتى تختلف فى أهميتها ، انما تتوقف على النظام الاجتماعى السياسى هناك .

وفى الوقت الذى يرفضون فيه الخوف الديماجوجى من التكنولوجيا فى مجموعه، فى مقابل مشاعر معادة السبرنطيقا بشكل خاص، ينبغى التأكيد على أن الرياضيات والحاسبات تغدو قوة دافعة متزايدة للمعرفة الحديثة والتقدم العلمى والتكنيكى، ومن الضرورى أن نفهم بشكل صحيح ، وألا نتجاهل الطابع الخاص للمجالات المختلفة لتطبيق المناهج والنماذج الرياضية.

إن مشكلة ما هو عينى فى الفلسفة هى فى الوقت نفسه مسألة مهمة تتعلق بمناهج المعرفة الفلسفية.

ويعتقد بعض الفلاسفة أن منهج الفلسفة الماركسية اللينينية يمكن تلخيصه بأنه الارتقاء من العينى إلى المجرد، من البسيط إلى المركب، ومن الخاص إلى العام. وإذا ما كانوا على

صواب، يكون الجدل المادى لم يضف شيئا لنظرية المعرفة السابقة على الماركسية ولكن مثل هذه المناهج فى البحث عن الحقيقة نجدها بالفعل فى «دراسة فى المنهج» لديكارت وفى الفلسفة الإغريقية القديمة.

وهناك إيضا فلاسفة يدافعون عن الرأى المعارض - الذى يقول بأن منهج فلسفتنا هو ارتقاء من المجرد إلى العينى .ومن الصحيح أن الارتقاء من المجرد إلى العينى يمثل جانبا مهما من عملية المعرفة. وقد أشارت كلاسيكيات الماركسية اللينينية إلى ذلك . ولكنها كانت تعنى بذلك ليس استنباط المضمون العينى من الافكار المجردة مثل الأحكام المسبقة التركيبية لكانت ، وانما حركة الفكر من أبسط التعريفات المجردة غير المرتبطة بتحليل لإعادة انتاجها فى وحدة متكاملة . وقد كتب ماركس فى توضيح تفسيره لهذه المسألة فى مشروع «مقدمة» لـ «مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى» يقول : «إن الفكرة الملموسة تعتبر عينية لأنه تركيب لتعريفات عديدة ، وبذلك تمثل وحدة جوانب متباينة. وعلى ذلك فانها تبدو فى الاستدلال تلخيصا ، ونتيجة وليس نقطة بداية، برغم انها نقطة النشأة الحقيقة، وهكذا بالتالى فإنها نقطة منشأ الإدراك الحسى والتصور»(٤) .

وجدير بالذكر أن ماركس عندما كان يعد كتابه «مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى» للنشر استبدل بصيغة من المجرد إلى العينى «عبارة» من الخاص إلى العام «ليس بالمدلول التقليدى وانما بالمدلول الجدلى. ولنقارن «المقدمة» التى لم تنشر لهذا العمل «بالتصدير» الذى كتبه ماركس بدلا منها . «فالمقدمة» تتحدث عن الارتقاء من المجرد إلى العينى، وتجد الفكرة نفسها تعبيرا عنها فى «التصدير» بوصفها حركة من الخاص إلى العام بالمفهوم الجدلى لهذا الانتقال . وبالمدلول نفسه تحدث لينين عن منهج «رأس المال» لماركس، الذى يبدأ بابسط مقولة ، من أبسط خلية - السلعة - ليصعد إلى البناء المعقد الكامل للمجتمع الرأسمالى بكل تناقضاته.

وأكدت كلاسيكيات الماركسية اللينينية كذلك أن الحركة من العينى إلى المجرد لا تقل أهمية وتعد فى الحقيقة نقطة بداية المعرفة. وقد أشار لينين فى مذكراته الفلسفية مرارا إلى ضرورة الارتقاء من التجريبى إلى العام، من العينى إلى المجرد، موضحا أنه عند الارتقاء من العينى إلى المجرد لا يبتعد التفكير عن الحقيقة ولكنه يقترب منها. «من الإدراك الحسى الحى إلى الفكر المجرد، ومن هذا إلى الممارسة - ذلك هو الطريق الجدلى لمعرفة الحقيقة،

والواقع الموضوعى» (٥).

والجدل لا يعزل ولا يعارض جوانب مفردة من المعرفة، ويعطى شكلا عينيا للتجريد ويفسر العام فى الوقت نفسه بوصفه خطوة إلى معرفة العينى . وهذا أمر طبيعى ، لأن المنهج الفلسفى للماركسية يضم الوحدة الجدلية للتحليل والتركيب. وإذا ما استخدمنا كلمات هيجل ، فإن منهج الفلسفة تركيبى بقدر ما هو تحليلى .

والجدل المادى منهج مناسب للواقع الحى نفسه. وميزته الرئيسية أنه يشمل الحياة في تطورها وتغيرها . ويتطلب الجدل أن ينظر المرء إلى أية ظاهرة تاريخيا، من وجهة نظر كيفية نشأتها وصيرورتها. وكل مظهر للحياة الحية يحوى آثارا من الماضى ، وأسس الحاضر وجذور المستقبل. وتكمن أهمية المنهج الجدلى المادى فى أنه يعلمنا كيف نتحقق ونفهم ونعكس بشكل صائب الشبكة المعقدة لظواهر الحياة فى حركتها التاريخية.

وهذا ما يقوم به المجموع الكلى للقوانين والمقولات الفلسفية الأكثر عموما. وهى لا تفرض على الواقع ولكنها تساعد على توجيه البحث، والتعبير بشكل أكثر صوابا عن الاستنتاجات النظرية والمتعلقة بالنظرة إلى العالم التى يتم التوصل إليها خلال تحليل عينى لوضع عينى. ويحدد ذلك دور النظرة إلى العالم «والفلسفة فى المعرفة العلمية وصلاتهما المتبادلة».

ويتميز الوعى البرجوازى فى عالم اليوم بالمقابلة على غير اساس بين النظرة إلى العالم (بما فيها الفلسفة التى تشكل جوهر نظام النظرة إلى العالم) والعلم.

وتنكر بعض اتجاهات الفلسفة البرجوازية بشكل عام أن هناك قضايا فلسفية فى العلوم. وتعد هذه المدارس الفلسفية المعرفة العلمية الخاصة الشكل الوحيد الموثوق به للمعرفة والقيمة الثقافية الأرقى اعتقادا منها بأن هذه المعرفة، حتى إذا ما عزلت عن الاشكال الأخرى للوعى الاجتماعى، يمكنها أن توجه الانسان فى العالم. ويتلخص رأى آخر شائع بين الفلاسفة وطلبة العلوم فى أن اشاعة الرياضة فى العلم ، وإعطاء طابع رسمى للمعرفة ، وتطوير مناهج وافكار التحكم الآلى ، ونظرية المعلومات وتحليل الأنظمة وتشكيل النماذج، الخ. يقلل من أهمية مسائل النظرة إلى العالم ومن دور الفلسفة فى تطوير المعرفة العلمية . وهم يعتقدون أنه إلى الحد الذى يمكن للفلسفة أن تكون مفيدة بشكل عام فإنها ينبغى أن تطرح جانبا قضايا النظرة الى العالم والمفهومات المرتبطة بالقيم وتشغل نفسها فحسب بوظائف المنطق

ومناهج البحث العلمى . وتعامل النظرة إلى العالم بالتالى بوصفها مجموعا كليا «للقضايا الزائفة الميتافيزيقية» الخالية من أى مضمون علمى.

وتعترف اتجاهات فلسفية أخرى بخصائص التفكير الفلسفى وأهمية النظرة إلى العالم للنشاط البشرى، ولكنهم لا يرون الوسائل المهمة لتطوير توجه الحياة فى العلم والعقل وانما فيما هو مستقل عنهما - فى التجربة الحدسية للوجود ، فى القيم والاساطير، والرؤى المسبقة، الخ. وفى هذه الحالة تفسر النظرة إلى العالم بأنها «المجموع الكلى» للإدراك الذاتى للناس، الناشئ عن تنظيم «عالمهم الداخلى» كعقيدة ذاتية ، كموقف إرادى. ومع ذلك فإن الشئ المميز هو أن العلاقة الداخلية والحاجة المتبادلة المتزايدة للعلم والنظرة إلى العالم فى هذه الوحدة يجرى إنكارها فى كلتا الحالتين .

منذ وقت طويل والعلوم الطبيعية النظرية تعارض العدمية فى النظرة إلى العالم . وقد أكد علماء الطبيعة البارزون بحزم ودأب أهمية النظرة إلى العالم للبحث العلمى. والكلمات التالية لبلانك معروفة تماما :«إن النظرة إلى العالم للباحث ستكمن على الدوام فى عمله». وتتشابك القضايا الفلسفية فى أيامنا بدرجة متعاظمة مع نسيج البحث. وتساعد الفلسفة والنظرة إلى العالم على تحديد أغراض واهداف البحث وتحدد فى كثير من الوجوه اختيار القضايا التى ستدرس . وهى بتأثيرها على أفكار العلماء الخاصة بجوهر العلم ومناهج المعرفة تحدد توجههم المعرفى العام وتغدو مكونا لبنية البحث التى تشكل الثقافة المنطقية للتفكير . إنها تكمن فى كل مراحل البحث : فهى تؤثر على مستوى العلم التجريبى ومحتوى المفهومات النظرية، ومعيار العقلانية والنظرة العلمية، الخ. وهى تكمن فى العملية الدينامية «لإعادة التكامل» بين المعرفة الفلسفية والمعرفة العلمية الخاصة . ومع ذلك، فقد تجاهلت الفلسفة البرجوازية بالفعل هذه السمة المهمة للغاية للمرحلة الحالية من تطور المعرفة العلمية. وما يزال العديد من الفلاسفة البرجوازيين ذوى النفوذ ينظرون إلى النظرة إلى العالم بوصفها من بقايا الميتافيزيقا، بينما يعتقد حتى بعضهم أن حب الاستطلاع، هذا الدافع المهم للغاية بالنسبة للبحث، تحد منه وتكبته النظرة إلى العالم : فكلما قل اعتماد العلم على النظرة إلى العالم ، تطور العلم بشكل أسرع. إن أهمية النظرة إلى العالم للعلم تقل فى نظرهم مع تطور العلم ، والثورة العلمية والتكنولوجية الحالية تنفصل عن فرضيات النظرة إلى العالم .

ويلاحظ فى الغرب اتجاه معاكس ولكنه لا يزال خجلا للغاية ومليئا بالتناقضات الداخلية

فى الحقيقة . وهناك محاولات متزايدة للتغلب على النزعتين المتعارضتين نزعة العلم والنزعة المعادية للعلم، وعلى التعارض المطلق بين وجهتى النظر «العلمية»، و «النظرة إلى العالم» ومع ذلك فإن بعض الفلاسفة، البعيدين تماماً عن التوجه الايديولوجى الماركسى اللينينى قد اعترفوا بالأهمية القصوى للنظرة إلى العالم للعلوم الخاصة بالطبيعة والمجتمع، أى، قد وافقوا، حتى ولو شكلا، على الفكرة التي دافع الماركسيون عنها على الدوام والتى تقول. إن العلم ليس محايدا على الاطلاق فى موقفه من استنتاجات النظرة إلى العالم (شريطة أن تكون علمية بالطبع) المرتكزة على كل ما توصل إليه البحث العلمى . وبعض الفلاسفة، الذين اعتادوا أن يروا الأساس الاخير لتوجه النشاط البشرى فحسب فى الإشكال غير العلمية للنظر إلى الواقع، يؤكدون الآن أهمية أن تؤخذ فى الاعتبار المعرفة المتعلقة بالانسان التى حصلت عليها العلوم الخاصة ويدعون أنهم يربطون بين النظرتين الفلسفية والعلمية العينية للإنسان. والمدارس الأخيرة لفلسفة العلوم بعد الوضعية، تتجه بدورها إلى الاعتراف بأهمية كل من الفلسفة والنظرة إلى العالم للبحث العلمى.

ودون التقليل من أهمية التغيرات فى توجه القضية العامة وأسلوب الفلسفة بين بعض الفلاسفة البرجوازيين المعاصرين ، ينبغى التأكيد على أن الاعتراف بأهمية النظرة إلى العالم للعلوم هو فى معظم الحالات سطحى وشكلى. ومن الواضح أن هؤلاء الفلاسفة لا يرغبون وليسوا على استعداد لمناقشة مشاكل النظرة إلى العالم، أى تحليل كل من بنيتها وأشكالها ، والكشف عن صلاتها الحقيقية بالمنجزات الملموسة للعلوم الحديثة ، ودورها في الحياة الاجتماعية والشخصية ، وفى المعرفة العلمية.

ولنتناول تطور مفهومات الفلسفة غير الماركسية الحالية ومناهج البحث العلمى من وجهة النظر هذه.

حتى ستينيات القرن الحالى ، سيطرت الوضعية الجديدة ، التى أنكرت وجود قضايا النظرة إلى العالم وحثت على استبعادها وكذلك استبعاد المفهومات التى تستند إلى القيم، على الفلسفة البرجوازية ومناهج البحث العلمى . وحاولت الوضعية الجديدة أن تبين أن المعرفة العلمية الخاصة هى الشكل الوحيد الموثوق به للمعرفة والقيمة الثقافية الأرقى القادرة فى حد ذاتها على ضمان توجه الانسان فى العالم، حتى اذا ما عزلت عن الاشكال الاخرى للوعى الاجتماعى والثقافى. ولكن، كما اصبح واضحا الان، عجزت هذه العدمية فى النظرة

إلى العالم عن تقديم أى برنامج متكامل فعال لتحليل فلسفى ومنهجى لتطور العلم، يتفق وروح العلم المعاصر. واليوم لا تستطيع حتى آخر المذاهب الوضعية ، وما يسمى بالمذاهب بعد الوضعية ، التى تشمل النزعة العقلية النقدية، الاتجاه التاريخى فى فلسفة العلوم الخ. أن تتجاهل الصلات العضوية بين العلم والفلسفة والنظرة إلى العالم، ودراسة قضايا الفلسفة وتطور العلم بشكل منفصل .

ومع ذلك، فقد عجز الفلاسفة البرجوازيون عن أن يوجدوا الوسائل التصورية اللازمة حتى تحت ضغط الحاجة لأن يدرسوا، بفضل منطق تطور المعرفة العلمية ذاته، الطابع التاريخى المحدد اجتماعيا لظهور وعمل وتطور العلم ، وكذلك الإسهام الذى قدمته الفلسفة وغيرها من أشكال الوعى الاجتماعى لنموه. ونتيجة لذلك فإن واقع كون الأساس الاجتماعى الثقافى شرطا للمعرفة العلمية يعطي أساساً للتفسير القائم على غير المحدد والنسبى والظنى لتطور العلم. فمن ناحية، يقال إن الاستنتاجات التى يتوصل اليها العلم تتوقف على الدوام على الوضع العينى. ويوصف تاريخ العلم بأنه تتابع لأساليب مختلفة ، أو نماذج، للتفكير النظرى العلمى غير متجاورة، وغير متكافئة فى الحقيقة. ويضفي على التتابع النسبى والمتقطع لتطور المعرفة طابعا مطلقا ميتافيزيقيا. وقد نفى ذلك إمكانية تقدم المعرفة الثابت إلى الأمام، وفكرة الحقيقة الموضوعية. ومن ناحية أخرى ، فإن الاشارات إلى احتواء العلم التاريخى الراهن في إطار ثقافى اجتماعى أعرض تفسر بروح الحاجة المزعومة للتغلب على الاستقطاب الحاد بين العلم والاشكال المعادية للعلم فى تناول الواقع، أى، بروح إخفاء ومحو هذا الاستقطاب. وبذلك تضعف الأسس الموضوعية للعقلانية العلمية وتفتح القنوات لتسرب الأساطير، و اللاعقلانية والتشوش الصوفى إلى العلم.

إن الكثيرين من دارسى العلم فى أيامنا، والخبراء فى الوضعية الكلاسيكية للنصف الاول من قرننا ينظرون بعين الاعتبار إلى المذاهب بعد الوضعية التى تأخذ فى اعتبارها تكامل المعرفة، وإلى تاريخيتها وإلى الصلات بين المعرفة الفلسفية والعلمية ، ويتخلون عن الآراء المتجددة الساذجة حول تطور العلم، بوصفها تقريبا ثورة كوبرنيكية فى الفلسفة ومناهج البحث العلمى. ومع ذلك، فإذا ما درست المذاهب بعد الوضعية فى إطار أعرض، فى الحقيقة، أى ، إذا لم يحصر المرء نفسه فى مقارنتها بالوضعية الجديدة فى النصف الاول من قرننا بل أخذ فى اعتباره الخط الرئيسى لتطور البحث الفلسفى والمنهجى - تطوير واثراء الجدل المادى

- يمكن للمرء أن يرى بسهولة أنها لا تمثل أى توجه مستقل جديد فى الأساس . وأشكال المعالجة كافة التى يحاول الاتجاه التاريخى النقدى العقلانى، الخ (كقاعدة بشكل غير ثابت وأحادى الجانب) تحقيقها فى التحليل المنهجى ، قد تضمنها على الدوام المنهج الماركسى لتحليل المعرفة العلمية وجرى تطويرها الان بدرجة أكبر.

وبرهنت النظرة المادية الجدلية على فعاليتها وعلى أنها تتفق بشكل كامل مع روح وطابع المعرفة العلمية الحديثة أساسا لأن كل هذه الافكار المنهجية الاساسية تتحقق فى الأبحاث التى يقوم بها العلماء الماديون فى اطار نظرة إلى العالم وسياق فلسفى مختلفين تماما، تحددهما افكار الجدل المادى بوصفه أكثر نظريات التطور العلمية توازنا وكمالا . وهذه النظرة ترفض النظرية الانتقائية عن القيمة المتساوية لكل تشكيلات الوعى بالنسبة لتطور العلم وكذلك الفكرة عن «التماثل فى الأساس» بين العلم ومثل الأشكال غير العلمية فى تناول الواقع كالدين والأساطير. ونحن نرى أنه لا يمكن الدفاع عن الاشارات الشائعة اليوم لحقيقة أن دراسة السلالات البشرية وعلم اللغات البنيوى قد كشفت - كما يزعمون - عن بعض المنهجية المنطقية فى الأساطير وغيرها من اشكال الوعى غير العلمى وبذلك وضعت حدا «لاحتكار» العلم للعقلانية . ففى هذه الحجج ترد العقلانية العلمية دون أن تقدم أية إشارة إلى خصائص بنيوية محددة ودون أن تأخذ فى الاعتبار مضمونها الخاص. وفى الوقت نفسه تتميز العقلانية العلمية ليس فقط بثبات منطقى ومنهجية داخلية ولكنها تتميز فى المحل الاول بصحة موضوعية لمضمونها وبقدرتها على التوصل إلى معرفة حقيقة يمكن التحقق منها وتأكيدها عمليا. إن الابنية الأسطورية والغامضة تفتقر إلى هذه الصفات . ويمكن حل المسألة عن طريق التفسير العميق للعقلانية العلمية أكثر منه عن طريق «المساواة» بين العلم والاشكال الخيالية لانعكاس الواقع .

إن المفهوم المادى الجدلي للعلم إذ ينظر إلى العلم ليس فقط بوصفه إنعكاسا للواقع وانما كذلك بوصفه عملية تاريخية ذات بعد اجتماعى ترتبط ارتباطا وثيقا بكل الأنماط والأشكال الأخرى لاستيعاب الواقع ثقافيا وماديا وعمليا، يولى اهمية كبيرة لقضايا المنطق الداخلى لتطور المعرفة. وفى عملية المعرفة العلمية تنشأ تناقضات داخلية عديدة فى العلم نفسه، مثل التناقضات بين النظريات القائمة والمعطيات التجريبية، بين المفهومات والافكار الجديدة والقديمة. وتعد دراسة مثل هذه التناقضات مهمة لفهم طرق وقوانين تطور المعرفة العلمية، بما

في ذلك مصادر الثورات العلمية. وهنا أيضا يكشف التفسير المادى الجدلى للثورات فى العلم تفوقه على الأفكار بعد الوضعية عن ميكانيزمات نمو المعرفة العلمية. وكقاعدة، تنحصر الأخيرة فى دراسة الإطار الاجتماعى النفسى لعمل وتطور المعرفة العلمية، وتشك فى وجود أى بنى منطقية عقلانية تحدد نمو المعرفة. ومع ذلك، فإن تاريخ الفلسفة يبين أن قوانين تشكيل المعرفة الجديدة فى العلم يمكن فهمها فحسب عندما لا يحصر المرء نفسه فى مثل وقيم الباحثين، فى الدوافع الذاتية لنشاطهم، بل ينتقل إلى تحليل الظروف والصلات الموضوعية التى تكمن خلف هذه الدوافع وتحددها. وعندما يجرى الاعتراف بوجود عوامل منطقية بحتة لنمو المعرفة كما هى الحال بالنسبة للعقلانية النقدية، تفسر الأخيرة بمعنى ضيق للغاية بوصفها وسيلة منطقية شكلية فحسب . ولهذا السبب فإن هذه المفهومات ترفض تماما كذلك إمكانية تطور منطق الاكتشاف العلمى ، بينما ترد وظائف الوسائل المنطقية إلى وظائف تستخدم كواحدة من ادوات تزييف ودحض الفرضيات العلمية التى تمت صياغتها بالفعل.

وأخيرا ، فعن طريق تعميم تاريخ العلم وكشف المنطق الموضوعى لتطور المعرفة العلمية ولظهور صورة علمية متكاملة للعالم ، يبين المفهوم الماركسى للعلم الصلة الجدلية بين الاستمرارية وعدم الاستمرارية ، بين التتابع والتغيرات الثورية فى التقدم العلمى . ومثل هذا الجدل يميز تطور كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية .

وتعد الثورات العلمية عوامل أساسية فى تشكيل رؤية علمية متكاملة للعالم، وفى اقامة الصلات بين الفروع المفردة للمعرفة العلمية. ومهما يكن تطور المعرفة هادئا، «تقطعه» اكتشافات الظواهر التى تنشأ خلال تفسيرها ، من وجهة نظر المفهومات النظرية السائدة، صعوبات يصعب تخطيها، ومشاكل جديدة فى الأساس. وخلال فترات الثورات العلمية تتشكل التعميمات النظرية الأكثر جوهرية ويتغير منهج التفسير نفسه والرؤية العلمية للواقع المحيط.

وفى الوقت نفسه فإن الثورة العلمية لا يمكن تصورها بدون تراكم طويل وتدريجى للمعرفة فى المرحلة التطورية من تطور العلم. ولهذا السبب فإن المعرفة العلمية ، برغم أنها توسع على الدوام من حدود المعرفة المتراكمة بالفعل، تعتمد فى تقدمها على نظام المعرفة القائم بالفعل والذى يسجل نتائج الدراسة السابقة للواقع. ويتم اثبات الفرضيات العلمية الجديدة وتعطى مكانة علمية فحسب من خلال المقارنة مع نظام المعرفة القائم بالفعل، كما

تفسر بالعرض اللائق لما تمت البرهنة عليه وتأكد بالفعل من خلال الممارسة وسجل المعرفة.

وتعد الثورات العلمية أكثر نتاجا من وجهة نظر تحقيق الفلسفة لنظرتها إلى العالم ووظائفها المنهجية، ولكنها فى الوقت نفسه تجعل أداء هذه الوظائف صعبا للغاية . وخلال مثل هذه الفترات فحسب يعاد بناء نظام المعرفة العلمية بسرعة وإثراؤه بمضمون جديد، كما تخضع صورة العلم فى مجموعه، والأفكار الخاصة بطابع واتجاهات ووسائل التأمل المنهجى للعلم، لتغير كبير. ومن المعروف للجميع، مثلا، أن الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية قد حققت وضعا جديدا نوعيا فى مناهج البحث العلمى، وظهرت المناهج والوسائل العلمية لتحليل العلم، التى تؤدى وظيفة المنظمات المنهجية الثانوية والجزئية لحركة المعرفة نحو الحقيقة. ولكنها سواء أخذت على انفراد أم فى مجموعها لا تستطيع أن تدعى دور مناهج البحث العلمى الشاملة.

وأية محاولة لبناء نظام منهجى متكامل بدرجة أو أخرى لا يمكن إلا أن تؤدى إلى تحليل لمثل هذه القضايا العامة كطبيعة المعرفة، وطابع موقفها من الواقع ، وطبيعة الحقيقة ومناهج اختبارها، الخ. أى، القضايا نفسها التى تدرسها الفلسفة. إن عجز المفهومات الوضعية المنطقية للعلم يبين أن من المستحيل بناء مناهج عامة للبحث العلمى بوصفها نظاما علميا خاصا منفصلا عن التحليل الفلسفى للمعرفة أو متعارضا معه . وبإمكان الفلسفة وحدها أن تقوم بهذه الوظيفة ، والجدل المادى هو الذى يقوم بها اليوم بشكل فعال للغاية .

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن العدمية فى تقدير دور النظرة الى العالم والفلسفة لها معنى اجتماعى واضح تماما : فهى ترتبط ارتباطا وثيقا مع التبشير بالتعددية فى الفلسفة والسياسة أى ، مع التبشير بعدد من الحقائق وبتكافؤ اتجاهات ايديولوجية وسياسية مختلفة. ويمكن القول بأن فكرة التعددية فى كل مظاهرها وجوانبها المختلفة هي التى تشكل جوهر كل الفكر الفلسفى والاجتماعى السياسى فى أيامنا . ويمثل كثير من الفلاسفة ، وعلماء الاجتماع، والايديولوجيون البرجوازيون أفكار التعددية بوصفها الكلمة الأخيرة فى العلم والممارسة السياسية.

وتعود التعددية الفلسفية إلى أواخر القرن الثامن عشر على الاقل. وعلى أية حال فإن لفظ «التعددية» ذاته استخدم فى ذلك الوقت لتعريف الأنظمة الفلسفية التى تكمن وفقا لها مبادئ مستقلة عديدة (اكثر من اثنين) خلف الكون . إن محاولات تطبيق فلسفة التعددية

على تحليل الظواهر الاجتماعية لها كذلك تاريخ طويل . والمألوف فى هذا الخصوص هو ما يسمى بالنظرية المتعددة العوامل للتطور الاجتماعى التى كانت شائعة على نطاق واسع فى العلوم الاجتماعية البرجوازية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر. وفى السنوات الأخيرة أضيفت بعض الجوانب الجديدة لهذا المفهوم الذى عفى عليه الزمن .

اولا : تدعى التعددية اليوم أنها تحتل مكانة مذهب نظرة عامة شاملة إلى العالم تشمل كل المجالات الاساسية للوجود البشرى. ومما له أهمية فى هذا الخصوص تطور فلسفة العقلانية النقدية، و نظام فلسفى يعبر بوضوح وبشكل كامل عن خصائص المرحلة الحالية من تطور المفهومات التعددية. وقد ظهرت العقلانية النقدية فى البداية بوصفها منطقا ومناهج للبحث العلمى فى اعمال كارل بوبر، وتغدو الآن نوعا من نظام النظرة إلى العالم يمتد إلى مجال الحياة الاجتماعية، والسياسية، والأخلاق، الخ. انها تلعب دورا مهما فى الحياة الايديولوجية والسياسية لعدد من الاحزاب البرجوازية الاصلاحية الاجتماعية ، وأساسا فى المانيا الفيدرالية وبريطانيا العظمى، والنمسا، وبلدان الشمال الاوربى، وترى بعض الشخصيات السياسية البارزة التي تتفق تماما مع العقلانية النقدية أن المهمة الرئيسية للتطور الاجتماعى فى المرحلة الراهنة تتمثل فى إقامة «مجتمع مفتوح» يؤمن بقوة الحوار والمنافسة، وبالحرية التى تولدها كما يزعمون المواجهة والمنافسة بين المطامح والاحتياجات والأهداف والمثل البشرية.

ثانيا : على خلاف التعددية الفلسفية للقرنين التاسع عشر والعشرين، التى ركزت على بنية الكون، تعد تعددية اليوم مفتاحا لفهم مناهج البحث ونظرية المعرفة. وتقدم التعددية بوصفها المبدأ / المنهج الفلسفى الوحيد الذى يتفق مع روح العلم الحديث، الذى يمثل كما يفترضون صورة للصراع والمنافسة بين مفهومات وأفكار غير متجانسة، تنفى بعضها بعضا، ونسبية بشكل مطلق فى المدى الطويل (من وجهة نظر موقفها من الحقيقة الموضوعية). ويؤدى التفسير الراديكالى الشكى لنتائج تطور العلم على مستوى التأمل الفلسفى دوره كاساس للدعوة إلى «التسامح» فى مجال مناهج البحث ونظرية المعرفة . وهذا الربط بين المفاهيم المعرفية والمنهجية المختلفة الذى تعلنه التعددية الفلسفية فى أيامنا يمتد عندئذ إلى كل الفروع والمجالات الاخرى للنشاط البشرى . وفى كلمات اخرى فبينما أعطى الميتافيزيقى فى الماضى طابعا مطلقا لكل تعارض، نجد أن ميتافيزيقيى اليوم مستعدون للمرور سريعا

على أية خلافات بين كل تعارض، بما فى ذلك التعارض بين الحقيقة والوهم.

ثالثا : تتميز التعددية اليوم بتزايد طابعها السياسى وبتوجهها المعادى للماركسية والمعادى للاشتراكية. ويحاول العديد من الفلاسفة الغربيين أن يربطوا بين الفلسفة والسياسة معا بطريقة تعددية، خاصة، وأن يثيروا نقاشا عن كيف تعالج المجتمعات ذات البنى الاجتماعية السياسية المختلفة الحقيقة، مؤكدين أن الفهم المختلف لهذه المسألة الخاصة يعد حاسما فى التناقضات بين الشرق والغرب. وهم يحاولون منذ البداية، بدفاعهم عن التعددية الليبرالية، أن يربطوا التعددية الفلسفية بنقد للماركسية والنظام الاجتماعى الاشتراكى، وأن يبرهنوا على أن الديموقراطية مستحيلة فى زعمهم دون تعددية الاحزاب والنظرات إلى العالم والمذاهب والحقائق، إلخ.

ويدرك العلماء الماركسيون جيدا أنه تحت ستار الديموقراطية التعددية تبذل محاولات لفرض البنى الاجتماعية السياسية للمجتمع البرجوازى، التى لا تتفق مع طبيعة الاشتراكية والديموقراطية الاشتراكية، على المجتمع الاشتراكى . إن ميكانيزم التعددية «السياسية» الذى يجد اسسه الموضوعية فى المجتمع البرجوازى فى العداوة بين الطبقات، والذى يرمى إلى اخفاء سيرة رأس المال الكبير وأحزابه السياسية فى المجتمع، يفقد هذه الأسس عندما ينتقل المجتمع إلى مجتمع اشتراكي مختلف تماما، مجتمع قضى على الملكية الخاصة فى وسائل الإنتاج وتغلب على التعارض بين مصالح الطبقات والمجموعات الاجتماعية المختلفة.

وتعد غير علمية بالدرجة نفسها محاولات تفسير تطور النظرية الماركسية اللينينية والحياة الفكرية فى ظل الاشتراكية من مواقع التعددية. إن الاشتراكية التى تطورت من يوتوبيا إلى علم، تحتاج إلى نظرة علمية، والحقيقة العلمية لا تنقسم ولا يمكن أن تنقسم وفقا للمبادئ الاجتماعية او القومية أو الجغرافية : فالعلم متكامل ودولى بطبيعته وبالاستنتاجات التى يتوصل اليها. وهو لا يسمح باجابات تختلف اختلافا اساسيا على المشكلة نفسها التى حلها. فهناك حقيقة علمية واحدة فحسب، بينما يمكن أن تكون هناك آراء خاطئة او زائفة متباينة للغاية حول المسألة نفسها.

والماركسيون اللينينيون فى الوقت الذى يؤكدون فيه الوحدة الجوهرية للمعرفة العلمية، بعيدون عن تجاهل تنوع مواقف ومناهج حل القضايا العينية، ودور المناقشة والنقد فى تطور العلم. ولكنهم ضد إضعاف الاسس الموضوعية للعلم وفتح قنوات تسرب الغموض الصوفى

والنزعة غير العقلانية والأساطير إلى العلم والنشاط السياسى العلمى، تحت ستار تعددية الطرق والوسائل اللازمة لحل المشاكل التى تنشأ فى المعرفة وفى الحياة الاجتماعية .

إن المقابلة بين وجهتى النظر «العلمية» «والنظرة إلى العالم»، بين النظرتين الموضوعية والقيمية للعالم المحيط، وكذلك تعددية الفلسفة تهدد بتفكك الفلسفة والنظرة إلى العالم بشكل عام كأشكال متكاملة للوعى الاجتماعى، كما تشكل فى نفس الوقت تهديدا لوحدة الثقافة.

إننا نرى حل هذه المسألة ليس فى التضحية بإحدى وجهات النظر لصالح الأخرى وليس فى الربط الانتقادى بينهما ، وانما فى الربط العضوى بين النظرة العلمية الموضوعية والنظرة إلى العالم، بين التأمل القيمى وفهم العالم . وفى الوقت الذى تحدد فيه خلافات معينة بين النظرة القيمية والنظرة الموضوعية، من المهم ألا نقيم حواجز لا يمكن تخطيها بينهما، وأن نكشف بشكل جدلى الترابط والتفاعل بينهما .

وفى هذا الخصوص نجد الرأى الذى يدافع عنه كثير من الممثلين البارزين للفكر النظرى مثمرا، الرأى الذي يقول بأن الفلسفة هى وسيلة للتكامل النظرى بين العلم، والفن، والاخلاق وخبرة الانسان المباشرة بالحياة فى نظام واحد للنظرة إلى العالم، ذلك التكامل الذى تعززه الفلسفة.

ولا يمكن أن يرد جوهر القضية، بالطبع، بأية حال إلى حقيقة أن الفلسفة تشمل موضوعا للدراسة عريضا للغاية، وتضم بداخلها، إلى جانب العلم، القيم، ورجاحة التفكير، والفن، الخ. وهى لا تلخص ببساطة كل أشكال الوعى هذه . فالشئ الرئيسى أنها تفسرها ، وتعممها، وتقيمها، وتحدد ، إذا ما أردنا القول، صورة نظام النظرة إلى العالم بكامله. والفلسفة على وجه التحديد هى التى تعمل بمقولات تعبر عن أسس ومبادئ الوجود الأكثر عمومية، وعن المعرفة والسلوك البشرى ، وكما اشار ماركس بوضوح فإن الفلسفة هى «الخلاصة الفكرية لزمانها» و«الروح الحية للثقافة»(٦) وأى نظام فلسفي علي جانب يقل او يزيد من الأهمية، حتى ولو كان فى شكل أبنية مجردة، انما يعكس إطار العقل والمثل لقسم معين من المجتمع، ونبض الأزمنة، ونزاعات وتناقضات الحقبة.

وتقوم الفلسفة بوظيفة توحيد كل الأجزاء المكونة للنظرة إلى العالم فى نظام واحد. وتتطور الفلسفة الماركسية اللينينية من ناحية ، من خلال تعميم ما توصل إليه العلم

المعاصر ، من خلال تأكيد وتحديد نطاق مشاكله فى ضوء المعطيات العلمية ومن خلال إثراء جهاز التصورات والمقولات. ومن ناحية أخرى، تجسد المقولات الفلسفية الخبرة الاجتماعية، وفهم موقف الإنسان من العالم، وتفسير المبادئ العامة للمعرفة والسلوك البشرى. والفلسفة، هى محور، وجوهر النظرة العلمية إلى العالم ، لانها تخلق منهجا محدداً لرؤية العالم ومنهجا لمعرفته واستيعابه. ومع ذلك، فإن هذه الفكرة الاساسية يجب تحديدها بدقة أكبر على أن تضع فى الاعتبار مجمل بنية النظرة العلمية المعقدة إلى العالم، والاسهام الذى قدمته المعرفة العلمية الخاصة والاشكال الأخرى للوعى الاجتماعى فى تشكيلها، وخصائص المعرفة الفلسفية.

٣ - وظيفة نظرة المعرفة العلمية الخاصة إلى العالم ودور الفلسفة في انجازها

للعلوم الخاصة دور مهم تلعبه فى تطور النظرة المعاصرة إلى العالم، وفى الصراع الايديولوجى وفى تعليم الناس. وترتبط وظيفة العلوم العينية بمدلول النظرة إلى العالم. فى المحل الاول، بتطوير نظرة علمية عامة إلى العالم ترتكز على المعطيات الكلية المتصلة بالعلوم كافة، وعلى معرفة قوانين الطبيعة والمجتمع، والنشاط الفكري للإنسان. والنظرة العلمية إلى العالم موجهة في جوهرها ضد كل أنواع المفهومات الرجعية والصوفية التى تشوه الواقع وتحل أسبابا وصلات خيالية محل أخرى واقعية.

والعلم يعلم كل المدافعين عنه أن يكونوا ثابتين فى النظرية والتطبيق، وان يكونوا حازمين فى مقاومة الروتين والركود، وان يكونوا دءوبين فى العمل. وقد قال ماركس : «لايوجد طريق ملكى للعلم ، والذين لا يخشون الصعود المجهد لطرقه المنحدرة وحدهم لديهم الفرصة للوصول إلى قممه المضيئة»(٧).

والعلم التقدمى المتقدم يكشف عن سمات نبيلة مثل الأممية المتماسكة أى ، احترام الاجناس والامم كافة، ومعها الوطنية المتشامخة، أى، إدراك واضح للدور الذى يلعبه الشعب الذى ينتمى اليه هذا العالِم او ذاك فى تاريخ المدنية .

والعلم مدعو لأن يلعب دورا عظيما بشكل خاص فى الكفاح ضد الايديولوجية الوحشية

الكارهة للانسان التى تبرر استخدام أفضل منجزات العقل البشرى ضد الانسان نفسه ولتدمير ما خلقه. فالعلم انسانى بطبيعته. والعلم الخلاق، والعدوان المسلح المدمر على طرفى نقيض؛ مثل الحياة والموت. ولهذا السبب يقف العلماء الحقيقيون فى طليعة المكافحين من أجل السلام وتجنب محرقة نووية.

وبرغم أن العلوم العينية عن الطبيعة والمجتمع تعالج موضوعات خاصة، فإن عليها دورا مهما تلعبه فى تشكيل النظرة إلى العالم . ويرتبط كل النشاط العلمى ، دون استثناء ، وبشكل مباشر او غير مباشر، بنظرة إلى العالم، بايديولوجية، ويمثل العلم اليوم مثله مثل أى مجال آخر للحياة الاجتماعية والوعى الاجتماعى، مجالا لمواجهة حادة.

إن النتائج الفعلية للتجربة العلمية والأنساق العلمية الطبيعية تعبر عن الحقيقة الموضوعية ولا تعتمد على وعى الناس او الطبقات، بينما يتناول تفسيرها الفلسفى مصالح طبقية. لقد أدت الجوانب الفلسفية لتطور العلم إلى نشأة صراع ايديولوجى حاد. ويزداد هذا الصراع فى كل مجالات الحياة الفكرية كثافة فى عصرنا؛ عصر المواجهة بين نظامين اجتماعيين عالميين. ولهذا الصراع سماته الخاصة فى الثقافة، والايديولوجيا، والفن، والفلسفة والعلوم الطبيعية، ولكنه يعكس فى كل مكان المواجهة بين قوى التقدم وقوى الرجعية. وقد اشار لينين بذكاء إلى أن «نظريات التاريخ الطبيعى التى تتعارض مع الأوهام اللاهوتية القديمة، قد أثارت، ولا تزال تثير، أشد معارضة»(٨) .

ولا يمكن أن يقف العلم على الحياد فى نضال الأفكار التقدمية ضد الرجعية، والعقل ضد التشوش الصوفى.

وقدمت الإنجازات العظيمة للعلوم الطبيعية فى القرن التاسع عشر - اكتشاف قانون بقاء وتحول الطاقة، والتركيب الخلوى للمادة الحية، ونظرية التطور الداروينية - إسهاما هائلا فى تشكيل نظرة علمية إلى العالم. إن آخر إنجازات العلوم الطبيعية قد برهنت عليه بوضوح حقيقة أن منجزات الفيزياء الحديثة، والفلك، وعلم السبرنطيقا، وعلم الحياة الجزيئى، وعلم الملاحة الفضائية، إلخ يجرى ترجمتها فلسفيا فى أدب ضخم - الأعمال الإبداعية وقصص الخيال العلمى على الصعيدين الفلسفى والإجتماعى.

إن الفلك والفيزياء الكونية إذ تحدد العمليات التى تلاحظ فى الكون، تكشف عن حركة وصلات الأجرام السماوية، وأنظمتها وتقدم معلومات عينية أكثر عن نظامنا الشمسى.

وتدرس الفيزياء النووية وتشرح صفات وأشكال حركة الجسيمات الأولية، وحياة المادة على هذا المستوى الدقيق إذا ما أردنا القول.

وتشكل العلوم البيولوجية أفكارنا عن الطبيعة الحية، وجوهر ومظاهر الحياة سواء على مستوى الكائنات المفردة أم على المستوى الجزيئى، وعن أصل وتطور الأنواع.

وتقدم العلوم الكيميائية معرفة عن بناء وتحول المواد، وتساعد على كشف العمليات التى تجرى فى الوسط العضوى.

وتستنتج علوم الأرض تطور وبنية القشرة الأرضية والغلاف الجوى، أى تطور العالم غير الحى.

وتحل الآن بنجاح أصعب المشاكل العلمية - أصل النجوم والكواكب، أصل وجوهر الحياة وغيرها من «ألغاز العالم» التى كانت لسنوات عديدة مجالاً لمظان التشويش الصوفى. لقد ألقيت الأضواء على كثير من الزوايا الغامضة والطرق المسدودة لعملية المعرفة في مجرى تقدم المعرفة العلمية. وإن حقائق العلوم الطبيعية - التغلغل فى الفضاء الخارجى غير المحدود وفى اعماق العوالم الدقيقة، واكتشاف الميكانيزمات المعقدة للعمليات البيولوجية والنفسية- لتؤكد منطقيا الاستنتاجات المادية الجدلية.

ومع ذلك فالنظرة إلى العالم ليست مقصورة على المعرفة فحسب وانما تمتد كذلك إلى موقف الإنسان النشط من الطبيعة. وتساعد علوم الطبيعة الإنسان على استيعاب الموارد الطبيعية، وعلي تحويل المواد الطبيعية إلى وسائل للإنتاج والاستهلاك وتتشكل الأفكار عن الطبيعة ليس فقط فى عملية معرفتها وانما فى عملية استخدام مواردها كذلك للأغراض الحيوية.

والعالم الذى يعيش فيه الإنسان ليس مقصورا على الطبيعة وانما يمتد كذلك إلى المجتمع. وافكار الإنسان فى المجتمع وموقفه من المجتمع تشكل جانبا مهما من النظرة إلى العالم، ومن الطبيعى إذن أن تتشكل النظرة إلى العالم تحت تأثير كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية فى عملية ممارسة الحياة، التى تحدد فى النهاية طابع الوعى الانسانى.

وتشكل المقاييس الاجتماعية التاريخية للنشاط الانسانى الذى يترجم إلى مقولات مثل الوجود الاجتماعى، والوعى الاجتماعى، والممارسة الاجتماعية، والذات والموضوع، والمثل الاعلى، والحياة الفكرية للمجتمع.. إلخ، أهم مكونات النظرة العلمية إلى العالم. ولا يمكن أن

تعد متكاملة ومنسجمة دون تفسير علمي لجدليات النشاط الاجتماعى والمعرفة الاجتماعية.

ويقدم تطور العلوم الاجتماعية على أساس مناهج البحث المادية فهما علميا لأنساق العملية التاريخية العالمية وقواها المحركة ويبرهن على الدور الحاسم للجماهير الشعبية، ونشاطها الإنتاجى فى التقدم الاجتماعى، ويبين حتمية انتصار النظام الاجتماعى الجديد، ويكشف جوهره الإنسانى الحقيقى .

والفروع المختلفة للعلوم الاجتماعية إذ تقدم إسهامها الخاص فى تشكيل آراء الناس وأفكارهم تساعد بشكل أفضل على تقييم الوضع، وعلى حل المسائل العملية بدراسة وتوضيح الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية .

فالعلوم الاقتصادية، مثلا، تكتشف قوانين الإنتاج الاجتماعى، والاستهلاك والتبادل، وتحدد دور طبقة أو أخرى فى نظام الإنتاج الاجتماعى وبذلك تطور فهم الإنسان لمكانه فى المجتمع.

ويلعب النطاق العريض للمعرفة التاريخية دورا كبيرا بشكل خاص فى صياغة النظرة إلى العالم. وفي الدراسة المثالية للتاريخ فسر التاريخ على أنه تاريخ القياصرة والشخصيات العظيمة بينما أوكل للجماهير دور أعداد لا لزوم لها يجدون أسيادهم. وروج بنشاط للمفهومات الشوفينية والقومية. وعلى ذلك فمن المهم للغاية أن التفسير المادى للتطور الاجتماعى فى العلوم التاريخيه قد انتصر على المثالية التاريخية والاقتصادية السوقية وعلى بقاياها المختلفة وكل انواع التشويهات فى تفسير العمليات التاريخية. واستخدمت منجزات العلوم الاجتماعية كذلك فى حل المسألة القومية وضمان الرخاء الشامل للأمم والقوميات وتقاربها.

وسهل العلماء المختصون بالعلاقات الدولية اكتشاف قوانين واتجاهات التطور العالمى، وامكانيات التعايش السلمى بين الدول وطرق توسيع الصلات الاقتصادية والعلمية والتكنيكية والثقافية بشكل فعال بينها لمصلحة السلام العالمى وتقدم البشرية .

وفى الوقت الذى نؤكد فيه الاسهام الهائل للعلوم العينية الخاصة بالطبيعة فى تشكيل وتطوير نظرة علمية إلى العالم، من المهم أن نشير إلى أن كل اكتشافات واستنتاجات العلوم العينية لا تؤدى بأية حال إلى تغيرات مهمة فى بناء وجوهر النظرة إلى العالم. والتغيرات الكبيرة فى المفهومات الفلسفية انما تقود إليها الاكتشافات العلمية الاساسية، والثورات

العلمية التى تؤثر فى فروع العلم كافة، ونظامها النظرى ومناهجها ومنطقها. ومع ذلك فحتى مثل هذه النتائج العامة للغاية للمعرفة العلمية الخاصة لا تغدو عناصر للنظرة إلى العالم بشكل تلقائى وانما بعد تطويرها واستيعابها من مواقع فلسفية واجتماعية معينة. والأسئلة الأساسية التى تكمن خلف النظرة إلى العالم لا يمكن الاجابة عليها بتعميم بسيط لمعطيات العلوم الطبيعية. فخصائص النظرة إلى العالم تكمن فى الطابع الخاص، المتكامل، والوسيط لتأمل الواقع من وجهة نظر أهميته للنشاط البشرى، مع إيلاء حاجات واحتياجات الإنسان ما تستحقه من اعتبار. والفلسفة هى التى تضمن هذه «الصلة» بالإنسان. وهذا التفسير ليس غريبا على العلم. فقد وصل العلم إلى مرحلة فى تطوره تتوقف عندها مواصلة تقدمه بدرجة كبيرة على فهم العلماء لمنطق تطور المعرفة، وطابع التجريدات والافتراضات النظرية المستخدمة، والنتائج الاجتماعية لتطبيق منجزات العلم والتكنولوجيا.

وتحلل الفلسفة المتقدمة مضمون الاكتشافات العلمية، وتطور نظرة علمية إلى العالم وتغدو في الوقت نفسه أداة لكسب معرفة جديدة. ومن هذا وظائف الفلسفة فيما يتعلق بالعلم، التى يؤديها بشكل مشترك الفلاسفة والاختصاصيون فى العلوم الخاصة.

وتكمن الوظيفة المنهجية للفلسفة من زاوية النظرة إلى العالم فى دورها المشجع على البحث العلمى وفى اسهامها فى زيادة المعرفة. ونحن نفهم التفسير الفلسفى للمعطيات العلمية بوصفه دراسة للصلات الأكثر عمومية وأشكال الاعتماد المتبادل بين الظواهر، ولهذه الصلات العامة والاعتمادات المتبادلة التى يمكن صياغتها فحسب نتيجة للبحث الفلسفى. وتتطور بعض المقولات الأساسية لمعرفة العالم كمقولات للفلسفة ولمعظم العلوم العينية مثل المادة والفضاء، والزمن، والحركة، والسببية، والكم، والكيف، إلخ. ولا تدعى الفلسفة حل مشاكل خاصة للعلوم العينية ولكنها تتطور فى صلة وثيقة مع الأخيرة، وتكشف فى مفهوماتها ومقولاتها منطق المعرفة العلمية، أى، العمليات الجدلية للغاية فى جوهرها ومحتواها، وبالتالى تلعب دورها كأساس منهجى لتطور العلم .

وترتبط وظيفة منهجية أخرى للفلسفة، من زاوية النظرة إلى العالم فيما يختص بالعلوم العينية، بتعميم المعرفة وبتحديد المبادئ العامة التى تكمن خلفها. وكما أشرنا من قبل، يسعى كل علم إلى اكتشاف القوانين وبالتالى ينهمك فى التعميمات. وفى كل علم عينى تجرى التعميمات فى المجال الذى يعالجه هذا العلم. والتعميمات الفلسفية خاصة، لانها شاملة

اى ترتبط بالعمليات والاشياء الاجتماعية والطبيعية كافة. ويجرى تعميم الصلات، والصفات والعلاقات من وجهة نظر خاصة تستهدف حل المسألة الأساسية فى الفلسفة، علاقة الإنسان بالواقع الموضوعى المحيط به (٩).

والفلسفة أساس لتركيب المعرفة القائمة، وهى المركز المنهجى للصلات والتأثيرات المتبادلة للأنظمة العلمية. وتتميز المعرفة المعاصرة ليس فقط بالتباين المتزايد بين العلوم وظهور أنظمة جديدة، وإنما كذلك بالاتجاهات نحو توحيد الفروع غير المتكاملة للمعرفة فى نظام واحد.

ويفصح الطابع التركيبى للعلم المعاصر عن نفسه بوضوح خاص فى ظهور علوم جديدة توحد انظمة معزولة تقليديا (الكيمياء العضوية والفيزياء الكيماوية، الكيمياء الحيوية والفيزياء الحيوية، والفيزياء النفسية وعلم النفس الاجتماعى، وعلم اللغة النفسى والاجتماعى الخ) وتطورها المثمر. ويكشف الاتجاه التركيبى عن نفسه كذلك فى تقارب العلوم الطبيعية والاجتماعية وفى ثرائهما المتبادل. وهذا الاتجاه نحو تكامل المعرفة هو الذى سيجعل بالإمكان تطوير صورة علمية متكاملة واحدة للعالم.

وفى الوقت الذى نؤكد فيه وحدة العلم لا نهدف إلى تصفية فروع المعرفة التى استقرت تاريخيا. وانما نعنى قبل كل شئ وحدة الأسس المنهجية التى تجعل بالإمكان التغلب على العزلة الطويلة للعلوم المفردة والبرهنة العلمية على مبادئ التنسيق والتعاون بين الدراسات العلمية. وهنا لابد من بوصلة نظرية يعول عليها، يمكن أن تساعد على التغلغل فى جوهر تلك العمليات وتساعد على فهمها بنشاط. والمادية الجدلية، بوصفها نظرة علمية تركيبية فى طبيعتها إلى العالم هى بالضبط هذه البوصلة.

إن الطابع التركيبى، العام، والوحدة الداخلية لمبادئ المعرفة العلمية لم تأت من لاشئ. إنها ترتكز على شمولية قوانين العالم الموضوعى ووحدتها الحقيقية، التى تنعكس بدرجة كافية فى معرفتنا.

والفكر الفلسفى، إذ يتناول القضايا الحقيقية التى تنشأ أصلا فى فرع معين من المعرفة، ولا يتقيد بالنظرة «المهنية» الضيقة إليه، انما يكشف عن المغزى العام لهذه القضايا. ويثير اهتمام العلوم الأخرى بها، ويسهل الصلات فيما بين الأنظمة.

ويجرى البحث الشامل، المرتكز على التفاعل المتبادل بين العلوم الطبيعية، والتكنيكية والاجتماعية والفلسفة، بنشاط من أجل معرفة محيط الحياة، وزيادة كفاءة الإنتاج وحل

المشاكل الجديدة للتطور الاجتماعى الاقتصادي وقضايا الإنسان.

إن الدور المتنامى للعلم فى حياة المجتمع، الذى كشف الوحدة العضوية للتقدم العلمى، والعوامل الاجتماعية وظروف وتطور الانسان، يدفع إلى المقدمة الوظيفية التنظيمية القيمية للفلسفة.

وتبرهن على الأهمية القصوى لهذه الوظيفة الخاصة للفلسفة المناقشات الجارية حول التنظيم الاجتماعى الأخلاقى للعلم، وبخاصة فى مجال التجريب على الانسان، فما هو جوهر وأشكال التنظيم الاجتماعى الاخلاقى للبحث العلمى ؟ ومن الذى يمكنه ويجب عليه أن ينظمه؟ وهل تدخل العلم فى العمليات البيولوجية والفيزيقية للكائن البشرى أمر مسموح به أخلاقيا، وفى أية حدود ؟ يفكر العلماء مليا فى هذه المسائل وتجرى مناقشتها فى المحافل الدولية المختلفة وفى مقالات وكتب عديدة يكتبها الفلاسفة والاختصاصيون فى مختلف فروع المعرفة العلمية الخاصة (١٠).

ويعارض بعض العلماء اى تنظيم اجتماعى أخلاقي للبحث العلمى لأنهم يرون فيه عقبة أمام مواصلة تقدم العلم. ولا يمكننا الموافقة على مثل هذا الرأى. اولا: لقد حددنا هنا بشكل صريح أو مستتر جانبين مختلفين تماما؛ التحكم فى الابداع العلمى وتنظيم تطور العلم بوصفه كائنا اجتماعيا معينا (تخطيط عمل المراكز العلمية وادارتها، وحركتها، إلخ). وفى رأينا، فمن الممكن إلقاء الضوء على الجانب الثانى فحسب . إن الفكر العلمى، والإبداع العلمى لا يمكن التحكم فيه، بينما يجب التحكم فى المراكز العلمية وتنظيم العلم. ومر وقت كان العلم فيه فى متناول اشخاص مختارين فحسب. ومن الطبيعى أنه فى ذلك الوقت لم تكن هناك حاجة لأى تنظيم أو إدارة للعلم. ومع ذلك، فاليوم حيث يغدو العلم بدرجة متزايدة قوة إنتاجية مباشرة، لا يمكن تجاهل المسائل الخاصة بتنظيم العلم وإدارة البحث العلمى. وهذا لا يعنى أو على الأقل لا ينبغى أن يعنى أنه لابد من تنظيم أو تقييد الفكر العلمى أو الإبداع العلمى. وإذا ما حدث ذلك، فلن يكون إدارة للعلم وانما تشويها لفكرة الإدارة، التى لا يمكن إلا أن تضر بتطور الفكر العلمى. ونحن نعرف كيف غدا العلم مشوها فى ظل الرأسمالية عندما استخدمت منجزاته للمصالح الأنانية للطبقات الحاكمة.

ثانيا : يرتكز إنكار فكرة التنظيم الاجتماعى الأخلاقى لتطور العلم دون تمييز على المقدمة الخاطئة التى تقول بأن العلم هو مجال للمعرفة المجردة. والعلم فى الواقع هو مجال

خاص للنشاط المحدد اجتماعيا والذي ينتج المعرفة، بما فى ذلك المعرفة المتعلقة بالإنسان. إنه يتطور داخل إطار الانظمة الاجتماعية المتعارضة بشكل متبادل، والتى تشكل توجهات قيمية مختلفة فى الاساس للبحث العلمى .

وإذا ما تحدثنا على مستوى أعرض عن الوظيفة القيمية التنظيمية للفلسفة لأمكن القول أنها تكمن في تطوير مناخ إنسانى حق يستبعد إمكانية استخدام المنجزات العلمية لغير صالح الإنسان. ومما له أهمية قصوى فى هذا المجال قضية تجنب كارثة نووية، لأن استخدام منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية للأغراض العسكرية يهدد أسس المدنية والإنسان نفسه. لقد غدا التعايش السلمى بين الدول ضرورة لابد منها .

إن المهمة الأولى للعلوم الطبيعية والاجتماعية، التى تعد فى جوهرها مهمة النظرة إلى العالم، هى حفز التطور في بلدان العالم كافة، بما فيها البلدان الرأسمالية، وإدراك أن النضال من أجل السلام والتعاون الدولى القائم على المنفعة المتبادلة ذو مغزى تقدمى عظيم فى أيامنا .

٤ - النظرة إلى العالم والأخلاق

يعود دور كبير فى تطوير نظرة علمية إلى العالم ليس فقط إلى الفهم المدرسي النظرى لكل تجربة البشرية التاريخية، وانما كذلك إلى الفهم العملى لها، إلى فهم طبيعة وظروف الإنتاج المادى، وصراع الطبقات والعلاقات بين الطبقات والدولة، وأحداث الحياة الفكرية، الخ. وليس بإمكان المرء أن يتجاهل الإسهام فى توجه النظرة إلى العالم، الناشئ عن خبرة الإنسان اليومية، وظروف حياته، ومشاعره، وعواطفه، الخ. إن فهم الحياة الاجتماعية والفردية بكل ثرائها، والذى يفصح عن نفسه فى أشكال الاستيعاب الفكرى للعالم كالاخلاق، والفن، والوعى العادى يلعب دوره بوصفه مصدراً مهما لوجهات نظر الأفراد والطبقات والاحزاب المرتبطة بالنظرة إلى العالم.

وعلى خلاف الاستنتاجات الأكثر عمومية للمعرفة العلمية الخاصة، التى تتخذ مغزى نظرة إلى العالم فحسب بعد أن تكون قد أعطيت طابعا ذاتيا فلسفيا ونظريا، فإن الاستيعاب الفكرى والعملى للعالم يعكس الواقع منذ البداية فى شكل أعمال وخبرة عملية. وتتشابك هذه التشكيلات الفكرية، كما يقول ماركس، مع اللغة المباشرة لحياة الإنسان الفعلية لكى

تدخله بشكل مستقل، أو إلى جانب المعرفة النظرية، فى مجال المسائل الأساسية للحياة. وبإمكانها في حد ذاتها وبدون أى تطوير نظرى، أن تكون وسيلة لتوجه الفرد أو المجموعة الاجتماعية، ولنشأة مثل عليا معترف بها اجتماعيا وبالتالى القيام بوظائف النظرة إلى العالم.

إن مزيج المشاعر الجماعية والمواقف العقلية، الناشئ فى الحياة الاجتماعية اليومية، له مضمون موضوعى محدد، ينشأ من الخبرة اليومية، وكذلك من التجربة التاريخية للبشرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوعى الجماهيرى الذى تشكل تلقائيا غالبا ما يكون أكثر استجابة وأكثر فطنة من الفكر النظرى فى فهم العمليات الاجتماعية الفعلية والتغيرات فى المكانة الاجتماعية للطبقات او المجموعات المنعزلة.

وهكذا فسوف يعترف الوعى العام لمعظم الناس بأن العالم الخارجى يوجد بعيدا عن وعينا وبشكل مستقل عنه. وقد أشار لينين وهو ينقد المثالية الذاتية إلى أن الناس سيزدادون اعتيادا على مشاركتهم فى رأى مادى، يتشكل ويجرى إدراكه بالوعى المشترك بشكل تلقائى تماما، ليكون الأساس للنظرة المادية إلى العالم. «وتجعل المادية عن عمد «العقيدة» الساذجة للبشرية أساسا لنظريتها عن المعرفة»(١١) .

ومع ذلك، فإن هذا الانعكاس الذى تشكل تلقائيا للحياة الاجتماعية فى الوعى الاجتماعى مقولب، وجزئى، وسطحى، ويتسم غالبا بفهم مشوه للواقع وبتحيز عاطفى. وتتضح حدوده بشكل خاص عندما يدخل العلم التجربة اليومية العاجلة التى تشمل مجالات بعيدة عن الممارسة التقليدية. وقد اشار انجلز فى هذا الخصوص إلى : «ان رجاحة التفكير الصائبة وحدها، الرفيق المحترم فى مملكة سكنه ذات الجدران الأربعة، لها مغامرات مدهشة، فهو يخاطر مباشرة فى عالم البحث الرحب» (١٢) ومع ذلك فإن الاستنتاجات العلمية التى يتم إدراكها فى البداية على أنها متباينة تصبح فى النهاية راسخة فى مضمون الوعى المشترك. وكان ذلك هو الحال مع فكرة كون الارض كروية، وتطور الأنواع، الخ.

إن تأثير الوعى العلمى والنظرى على الوعى العام عريض ومتعدد الوجوه فى أيامنا. فالانتشار الكاسح للمعرفة العلمية خلال نظام تعليمى شامل، والصلات الوثيقة بين العلم والصناعة تؤدى إلى تغييرات جوهرية فى الوعى العام وتقربه من المعرفة العلمية. ولكنه برغم ذلك يظل مستقلا نسبيا حيث أنه مجال خاص من الوعى البشرى، اجتماعى وفردى

على السواء، له كل مزاياه وحدوده التى سبق ذكرها. إن النظرة العلمية إلى العالم لا تتفق وموقف غير انتقادى لانعكاس يتشكل تلقائيا للحياة الاجتماعية فى الوعى الاجتماعى. وتكمن مهمتنا فى رفع الوعى العام إلى مستوى الوعى العلمى دون معارضتهما ببعضهما البعض وفى السماح بالتفاعل الجدى المعقد بينهما .

وأكثر الأمثلة شيوعا لمثل هذا الموقف الجدلى والمادى من الوعى العام هو موقف لينين من البحث فى العلاقة بين التلقائى والواعى، وبخاصة في حركة الطبقة العاملة. إن الوعى البروليتارى الذى يتشكل تلقائيا، لن يخرجها عن المجتمع البرجوازى أو الوعى البرجوازى. فانطلاقا من التجربة اليومية يصل العمال إلى الوعى بضرورة النضال ضد الرأسمالية إذا ما أرادوا تحسين وضعهم الاقتصادي. ومع ذلك فلن تكشف هذه التجربة عن الضرورة الموضوعية لإزالة الرأسمالية عن طريق ثورة ولإقامة سلطة الطبقة العاملة السياسية. وهذا الاتجاه فى التطور الاجتماعى، والحاجة اليه، سيجرى التوصل إليه فحسب عن طريق بحث مدرسى فى أنساق التطور الرأسمالى. ومن ثم استنتاج ضرورة توحيد حركة الطبقة العاملة التلقائية مع ايديولوجية ثورية قائمة على أساس علمى، والقيام بنشاط دائم وحى من أجل تحسين الوعى الحقوقى للحركة، والرفع التدريجى لوعى العمال الذى يتشكل تلقائيا إلى مستوى نظرة علمية إلى العالم.

وهناك جانب منهجى عام لمحتوى هذا الاستنتاج هو أنه يكون ملائماً لوعى عام يتسم بالوضوح والنقاء، وملائما لتطوير عناصر الحقيقة الكامنة فيه، وللتقريب بين الوعى العام والعلمى مع رفع الوعى العام إلى مستوى علمى. وإذا ما طبق ذلك على الفلسفة فإنه يتضمن ضرورة أن تكون الفلسفة المدرسية أوسع، وتصل إلى أبعد وأعمق من الوعى العام. وينبغى أن تكون قادرة على التفكير بمدلولات نظرية، وأن تطور وتشكل الاشياء التى يدركها الإنسان بشكل غامض فى الحياة اليومية.

ويستنتج من ذلك أن الوعى العام يتوقف على النظام الاجتماعى والعلاقات بين الطبقات. ويتصل بهذا الموضوع على وجه الخصوص الفرضية الماركسية التى تقول بأن الأفكار الأكثر انتشارا هى أفكار الطبقة الحاكمة.

يخلق المجتمع الاشتراكى الشروط المسبقة الاجتماعية والروحية لتأثير عميق للنظرة المادية العلمية علي الوعى العام. والايديولوجيا الماركسية اللينينية، على عكس انواع التشوش

الصوفى والخرافة كافة، تدعم الافكار المادية سواء عن العالم أو قضاياه الاجتماعية فى الوعى العام.

ويعد الوعى الأخلاقى أكثر الأشكال تطورا للنظرة العامة إلى العالم. ويمكن رؤية تفاعله مع الفلسفة طوال كل مجري التاريخ . ويتميز هذان الشكلان من الوعى الاجتماعى بأنهما يقومان بوظائف النظرة إلى العالم. ولكن برغم أن الوظيفة الاساسية للأخلاق هى تنظيم السلوك اليومى فإنها بعيدة عن أن تكون الوحيدة فى ذلك . وتعكس القواعد الأخلاقية كذلك موقف الفرد فيما يتعلق بالواقع الموضوعى وبرفاقه من البشر، وتشكل كذلك موقفه العملى وطريقة نظرته للعالم (إدراك «ما هو عادل» و «ما هو غير عادل» إلخ). وبهذه الطريقة يمكن للوعى الأخلاقى فى أرقى مستوياته أن يعكس الصورة العامة للحياة، ويعمل كجزء من النظرة الي العالم ويكشف فى الوقت نفسه دورها فى الأساس الفلسفى للمثل العليا الأخلاقية. وحيث إن الفلسفة تطور الاخلاق، والمبادئ النظرية للاخلاق، وتحدد وضع الإنسان فى العالم، فإنها تبرهن بذلك على الأغراض التى باسمها يتصرف الإنسان أخلاقيا.

ومن ناحية أخرى، فقد استند التفكير الفلسفى غالبا، كما يفعل اليوم، إلى المفهومات الأخلاقية ليقدم، بشكل مباشر أو غير مباشر، فرضيات أخلاقية وحججا إلى نظام فرضياتها. والفلسفة بدورها، بوصفها نمطا ومحوراً خاصا للنظرة إلى العالم، تخضع هى نفسها للتقييم الأخلاقى (فلسفة إنسانية أو غير إنسانية).

والوعى الأخلاقى والتفكير الفلسفى ليسا متماثلين بالطبع. فبينما تتميز الأخلاق بالقواعد، والتقييمات، والمعايير فى الحكم على شخص أو علي الواقع، يستند التوجه النهائى للفلسفة لموقف الشخص العملي والنشط إلى تفسير نظرى وإدراك للعالم وللجوهر البشرى فى الترابطات والعلاقات الضرورية فيما بينها. ولا تدعم الفلسفة الأخلاق بمفهومات فقط ولكنها تسعى للتغلب من خلال النقد على نواقص التفسير الأخلاقى لتاريخ الإنسان، الذى يتناول فردا مجردا. وقد جاء الفهم المادى المدعم بشكل شامل للتطور الاجتماعى كعملية طبيعية للتاريخ تخضع لأنساقها الموضوعية الخاصة لمعارضة هذه النظرة.

يتضح جيدا مغزى الأخلاق من زاوية النظرة إلى العالم فى علاقاتها بالثقافة. وتحتل مشاكل هذه العلاقات حاليا مكان الصدارة فى الجدل الدائر حول طرق التقدم الاجتماعى، وحول مصائر الحضارة البشرية، ومن ثم حول توجه النظرة العامة إلى العالم. وهذه المشاكل

هى موضوع مناقشات جية بين الفلاسفة وعلماء الاجتماع، بين علماء الطبيعة والفنانين. ويقوم بتطويرها الشخصيات العامّة وايديولوجيو الحركات السياسية والوطنية والدينية، والشبابية.

وتقف خلف الوضع الملح بشكل متزايد لهذه المشاكل التغيرات الثورية الضخمة فى التطور التاريخى للشعوب، وفى أشكال الحياة الاجتماعية، بوصفها تحولا ضخما لطرق الحياة والمعتقدات والعادات والقوالب القديمة . وكل هذا يحدث على خلفية الثورة العلمية والتكنولوجية ويرتبط بها ارتباطا وثيقا. وتؤدى الأخيرة إلى زيادة لا حدّ لها فى قدرة الإنسان على تحويل الطبيعة، ولكنها تخلق كذلك وسطا جديدا من صنع الإنسان، يطرح مطالب جديدة على قدرات الإنسان الفكرية والبدنية والعقلية ويفرض مسئولية اجتماعية أكبر (تشمل مسئولية أخلاقية كذلك) علي الانسان، لأن القوى التى خلقها يمكن أن تهدد وجود البشرية ذاته.

وكل هذه التحولات الجذرية الراهنة في المجتمع، وبخاصة تلك التحولات التى أثارتها الثورة العلمية والتكنولوجية تخلق للأنظمة الاجتماعية المختلفة وللبشرية فى مجموعها جوانب جديدة في مشكلة العلاقة بين الثقافة والأخلاق. وتكمن أهميتها من زاوية النظرة إلى العالم فى مضمونها الفعلى، الذى ينبع فى الأنظمة الاجتماعية المختلفة من الأشكال المختلفة، والمتعارضة جذريا فى بعض الأحيان، للبنية الاجتماعية، حتى أن مشكلة العلاقة بين الثقافة والأخلاق تحلها بشكل مختلف أساسا كل من المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية.

ففى المجتمع البرجوازى تشتد قبضة الثقافة التكنيكية البيروقراطية؛ فتسعى لتحويل الفرد إلى مجرد ذيل لدولاب الإنتاج والرقابة المعقد، إلى موضوع معالجة خارجية مجردة، إلى عنصر مبرمج مسبقا من الناحية الوظيفية للنظام الاجتماعى. وهذه الثقافة التى خلفتها الرأسمالية محملة بخطر ترشيد وتوحيد ميكانيكيين لكل الحياة الفكرية للمجتمع، وتنظيم صارم لسلوك الإنسان وعقليته ليس فقط فى الأعمال الاضطرارية والضرورية موضوعيا التى يؤديها، ولكن ايضا فى تجربته العقلية والعاطفية الوثيقة. وثقافة المجتمع البرجوازى المعاصر، كما يتضح على مستوى جماهيرى على سطح حضارتنا المتطورة صناعيا، مجردة من طابعها الشخصى. ويكمن فيها نفى صفات الإنسان الروحية والأخلاقية النبيلة كما أنها تفقد بدرجة أكبر المبادئ الأخلاقية العالية وتذعن لعبادة الأنا، والربح السريع، والعنف، والسرقة، والجنس،

وغيرها من الظواهر غير الأخلاقية. وعندما تسعى إلى المحافظة على استمرار الأشكال القديمة للحياة الاجتماعية، المرتكزة على استغلال وقمع الطبقات والشعوب الادنى، فإنها تستخدم أحدث منجزات العلم والتكنولوجيا لأغراض إجرامية غير أخلاقية معادية للإنسان وتضر بأغلبية البشر.

ونتيجة لذلك أدى الاعتقاد السابق للفلسفة البرجوازية فى أن العقل الإنسانى يمكنه بالفعل أن يغير ظروف حياة المجتمع إلى التسليم المعتدل المتشائم بعجز الإنسان فى مواجهة الثقافة الرأسمالية التى تشكلت تاريخيا والتى حرمت الإنسان من الكرامة «واستبعدت» المثل العليا النبيلة بوصفها عديمة الجدوى بل ضارة بوجوده داخل الثقافة. والنظريون البرجوازيون، بوضعهم الاخلاق فى مقابل الثقافة، ينقادون إلى رؤية الإنسان بوصفه مخلوقا بلا وجه والمجتمع «حشدا من السوقة» و «مجموعا» من الأفراد المتحدين ميكانيكيا لا يختلفون عن بعضهم البعض بأكثر من أى منتج آخر للصناعة المميكنة ومكتفين باليافطات الايديولوجية لنماذج السلوك والوعى .

وعلى العموم، يتميز الوعى البرجوازى المعاصر برغبة ملحة متناقضة لرؤية الثقافة إما براجماتيا، بوصفها مفيدة تماما فى تكييف الإنسان مع الواقع السائد، ومجالا للنشاط مرتبا ومنظما عقليا بشكل صارم، أو على العكس، بوصفها مجالا «لحريته الوجودية»، المستقلة عن العلاقات الاجتماعية، وعن كل رقابة خارجية. وهذا التذبذب الدائم بين تطرفى التفكير العلمى وغير العقلانى هو الذى يشكل بالفعل الخلاف الأساسى فى علم الثقافة البرجوازى المعاصر.

وتبدو مسائل العلاقات المتبادلة بين الثقافة والأخلاق فى ضوء مختلف تماما داخل النظام الاجتماعى الاشتراكى، حيث تجرى كذلك عملية رفع الثقافة الصناعية، وتطوير سريع للتكنولوجيا، وللقوى المنتجة. ومع ذلك، غير واضحة هذا التطور يجرى فى نظام اجتماعى يختلف فى الأساس عن الرأسمالية، فإن له مضامينه المختلفة فى الأساس بما فيها العلاقة بين الثقافة والأخلاق. وتربط الماركسية الثقافة والحياة الفكرية المزدهرة وكذلك إقرار مبادئ أخلاقية نبيلة ليس فقط بقوى الإنتاج عالية التطور وإنما بشكل محدد من تنظيم المجتمع، أو، لكى نكون أكثر دقة، بالاشتراكية والشيوعية. إن انتصار الاشتراكية ينهى بالنسبة للجماهير العاملة قسوة وشقاء ما قبل التاريخ ويفتح التاريخ الحقيقى للبشرية.

وبينما وضع انتصار الاشتراكية كل مصادر التطور الاجتماعى فى خدمة البشرية لاستخدامها فى التحكم فى الثروات الطبيعية وللنمو الدائم فى رفاهية وثقافة الجماهير، استهلكت معظم القوى البشرية والأموال فى الماضى بشكل طفيلى بواسطة الطبقات الاستغلالية وبددت فى صدامات بين الدول وانفقت فى النزاع بين الطبقات المتناحرة التى كانت بالفعل القوى المحركة الاساسية للتاريخ .

وتؤدى الاشتراكية إلى إقامة ثقافة وأخلاق شيوعية جديدة مع تغير العقلية والمواقف الأخلاقية مع الظروف الاجتماعية. بيد أن ذلك ليس عملية أوتوماتيكية، خالية من الصعوبات والمشاحنة. إن أعراف وتقاليد الملكية والفردية الموجودة عبر القرون، تبرهن على ثباتها الشديد فى وعى وسلوك الإنسان. وقد قال ماركس إن العمال يحتاجون لثورة ليس فقط لأن الطبقة الحاكمة لا يمكن الإطاحة بها بأية طريقة أخرى، ولكن لأن الطبقة التى ستطيح بها يمكنها أن تنجح فى الثورة فى تخليص نفسها من كل أوساخ العصور وتحقق انتصار الوعى الشيوعى. ولذلك، فان تعزيز الأخلاق وخلق الظروف اللازمة كافة لجعل مبادئها النبيلة القواعد الفعلية للعلاقات بين كل فرد وبين المجتمع، يكتسب أهمية خاصة. وينبغى أن نضيف أن المسألة ترتبط بمسألة الثقافة والنظرة إلى العالم وبتوفير كل الظروف التى يحتاجها كل فرد لنموه الفكرى والثقافى الشامل، مع دمج تطوره بتقدم المجتمع بكامله.

في المجتمع الاشتراكى، نجد أن مبادئ قانون الأخلاق هى فى الوقت نفسه المبادئ التى توجه التعليم، والأدب، والفن وأشكال الإعلام كافة. وهى تحدد موقف الناس من العمل بوصفه واجبا مدنيا، ومن الثقافة المادية والفكرية بوصفها ملكية عامة. وهذه هى ميكانيكية التفاعل بين الاخلاق والثقافة والنظرة إلى العالم.

ومن الممكن أن نحكم على مستوى الثقافة وتقدمية النظرة إلى العالم، التى تطورت فى إطار هذه الثقافة من خلال التقدم الأخلاقى للبشرية. وليس هناك من شك، فى أن المعيار المهم لتقديم الثقافة هو التطور الشامل للفرد نفسه، بيد أن التقدم الأخلاقى يشكل مؤشرا مهما للغاية فى هذا التطور. وعلى ذلك، يمكننا أن نقيس التقدم الثقافى لدرجة كبيرة بالدرجة التى تسهم بها الثقافة فى التطور الشامل للفرد، بما فى ذلك تطوره الأخلاقى.

ويتناول الماركسيون قضية القيم الأخلاقية والثقافية من وجهة نظر المادية الجدلية. وهم يقولون إن النظرة إلى العالم لطبقة ما بوصفها، من زاوية ولدرجة ما، نظاما كاملا يختلف

عن أنظمة أخرى للنظرة إلى العالم، تشمل جانبين. فهى تملك مضمونا خاصا تحدده المكانة الخاصة للطبقة وتعبر عن مصالحها. كما تعكس ايديولوجيتها التى تشكل قسما معينا من هذه النظرة إلى العالم بطريقة أو أخرى، القواعد الأساسية للمجتمع البشرى، التى تمثل جوهر الثقافة والأخلاق والقيم المشتركة لكل البشرية. وهذا يكشف الاستقلال والاستمرارية النسبية للأخلاق. إن أية ثقافة أو أخلاق ستحمل كلا من المضمون الطبقى الذى يحددها والانعكاسات المتباينة للعناصر الوطنية والتاريخية العامة. وعندما يدافع الماركسيون عن النظرة الطبقية للمسائل الأخلاقية والثقافية ويتحدثون عن تفوق الثقافة الاشتراكية على الثقافات الاخرى كافة، فإنهم يضعون فى اعتبارهم، أولا وقبل كل شئ، أن أخلاق وثقافة العمال ترث وتواصل وتطور كل ما هو أفضل فى رصيد الثقافة والأخلاق المشترك وتثرى بذلك الحضارة البشرية.

ينطلق الماركسيون من الفرضية القائلة بأن الأخلاق الجديدة المشتركة لدرجة ما بين البشر كافة، تنبع من حاجات المجتمع الاشتراكى الجديد، المتحرر من العداوات الاجتماعية والذى تختفى فيه تدريجيا الاختلافات الاجتماعية. ومن المعروف لكل الناس أنها تتشكل فى مجتمع لاتمزقة التناقضات الطبقية وله مصالح أساسية مشتركة بين افراده كافة. وتشكل وحدة المصالح هذه على وجه التحديد الأساس الملموس لظهور وتعزيز أخلاق شيوعية جديدة.

والفكرة القائلة بوجود قيم إنسانية، ورأى عالمى وثقافى وأخلاقى عام، هى فكرة أساسية فى الفلسفة الماركسية. ولتوضيح ماهية تلك القيم تنطلق الماركسية من حقيقة أن الأخلاق هى نتيجة لتطور المجتمع، وترتبط بتاريخ البشرية وتشمل مجال العلاقات البشرية. ويتكون محتواها من القواعد والمطالب والمبادئ التى طورها المجتمع تاريخيا والتى تميز الإنسان عن الحيوان، وتضعه فوق عالم الحيوان .

ومن ثم فإن المضمون الرئيسى، والأساسى، والبشرى العام للأخلاق، وبالتالى مضمونها العالمى من وجهة النظر الماركسية، يمثل هذه القواعد والمبادئ والقيم فى العلاقات البشرية التى تعكس بشكل أكمل وأعمق الجوهر الخاص للإنسان بوصفه مخلوقا مبدعا ونشطا.

وهذا العنصر فى أخلاق نظام اجتماعى معين، المشترك بالنسبة لكل البشرية، يخضع لعملية تطور تاريخى. وقد برهن سير الزمن على أن قواعد الأخلاق والعدالة العامة حقا بالنسبة لكل البشرية قد انعكست بشكل أكثر كمالا وثباتا فى الممارسة الثورية للعمال، وفى موقفهم النقدى من النظام الاستغلالى السائد، فى المطالب الخاصة بإقرار العدالة الاجتماعية،

وضمان حقوق وحرية الفرد.

وقد وجدت عناصر هذه الإخلاق أكمل تعبير عنها فى أخلاقيات الطبقة العاملة، لأن ظروف حياتها وعملها ونضالها تفرض أوثق وحدة وتماثل للمصالح الشخصية مع مصالح الزملاء العمال، والمصالح الطبقية مع مصالح كل الجماهير العاملة .

وتعد الطبقة العاملة أول طبقة في التاريخ تتمكن بفضل وضعها الموضوعى، من إزالة استغلال الإنسان للإنسان بأشكاله كافة . إن تحرير نفسها يفترض مقدما تحرير الجميع، وتتفق مصالحها الطبقية الخاصة مع مصالح كل الجماهير العاملة. وهى لا تسعى لأن تحتل مكان الطبقات الاستغلالية المخلوعة أو لأن تخضع فئات السكان الأخرى، بل تسعى إلى القضاء على أشكال الظلم الاجتماعى كافة وكل تقسيم للمجتمع إلى طبقات. وهى الطبقة الوحيدة القادرة على وضع حد لانقسام المجتمع إلى طبقات متناحرة، وللاستغلال، والحروب. وحيث إنه يقع على عاتق البروليتاريا على وجه التحديد مهمة قيادة البشرية إلى مجتمع غير طبقى، فإن ايديولوجيتها، وأخلاقها وثقافتها تعبر على أفضل وجه عن القيم المشتركة لكل البشرية.

ويستنتج من ذلك أننا نشير إلى الرسالة التاريخية للطبقة العاملة، وليس إلى فضائلها الخاصة أو أفرادها، الذين تفسدهم فى بعض الأحيان التأثيرات الرأسمالية، أو تسممهم الأوهام والعادات البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة.

وقد عبر لينين عن معيار الأخلاق بالطريقة المعممة التالية : «تخدم الأخلاق غرض مساعدة المجتمع البشرى على الارتفاع لمستوى أعلى وتخليص نفسه من استغلال العمل»(١٣) وفى كلمات أخرى، فإننا نعالج هنا جدليات العملية التاريخية، حيث يتحقق تنفيذ أسمى مثل البشرية من خلال التغلب على تقاليد الملكية الخاصة الأنانية للطبقات الاستغلالية. والطبقة العاملة هى التى تطور على وجه الخصوص وتطبق فى الحياة هذه المثل العليا السامية وهى تناضل من أجل تحرير وتحويل المجتمع عن طريق الثورة.

لقد اتهمت الشيوعية منذ وقت طويل إما بالعدمية الأخلاقية أو بالزهد البدائى. ومثل هذه الآراء تنشرها، الآن أيضاً باسمها، المجموعات السياسية المختلفة وايديولوجيوها. وسيكون أمرا لا لزوم له أن نذكر أن زعماء حركة الطبقة العاملة الثورية انتقدوا مرارا كل محاولات استخدام وسائل غير شريفة لتحقيق أهداف ثورية مزعومة. وهذا يشكل جانبا مهما

من أهمية النظرة إلى العالم للأخلاق الشيوعية. فكلا الغايات والوسائل اللازمة لتحقيقها مرتبطان بالضرورة بالنسبة للماركسيين فيما يتعلق بالحركات التاريخية والأعمال الاجتماعية. ويترتب على طبيعة الأغراض المتوخاة الوسائل الخاصة لتحقيق هذه الأغراض، وبالعكس، يمكن الحكم على الأهداف الحقيقية لحزب سياسى من الوسائل التى يستخدمها. وقد كتب ماركس يقول «إن الغاية التى تحتاج لوسائل لا يمكن تبريرها ليست غاية يمكن تبريرها»(١٤) وغالبا ما تتجه الطبقة الاستغلالية والسياسة الرجعية فى توجهها البراجماتى إلى وسائل وأساليب غير أخلاقية مدفوعة بدوافع سوقية ، ولأنها قصيرة النظر وحمقاء فى جوهرها .

وتكمن أهمية النظرة إلى العالم للعلاقة بين الأخلاق والثقافة كذلك فى الطبيعة العالمية لجوانب عديدة من الأخلاق وفى علاقتها المتبادلة مع الثقافة. فالأخلاق على الدوام هى شئ يختلف عن التقاليد العرقية، والعادات المحلية، وقوانين سلوك الجماعات، وتقاليدها والتزاماتها الذاتية. وتتناول الأخلاق على الدوام مسألة كيف تحيا البشرية في مجموعها ، برغم أن المسألة تعالج من وجهات نظر طبقية متباينة. ويعد الخلاف بين وجهات النظر هذه وسيلة لحل المسألة البشرية التاريخية والمهمة للغاية للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، ومنها إلى الشيوعية. والآن، حيث يتعلق الأمر بمسألة التاريخ فى مجموعه، وبمصائر البشرية وثقافتها، لا يمكن لأحد أن يمنع الصراع الايديولوجى الذى يجرى من خلال النقاش، والإقناع، ومخاطبة عقل الإنسان وتجربته. ولهذا السبب على وجه التحديد يحمل صدام الأفكار بالنسبة للإنسان معنى حيويا ومغزى تاريخيا يتعلق بالمعرفة. وينطبق الشئ نفسه على مسألة الثقافة كملكية عامة، تتطور بشكل طبيعى فى إطار تاريخ المجتمع، متخطية الحدود المحلية للتنظيمات الاجتماعية وأساليب الحياة الفردية، بوصفها كيانا عاما يشكل معنى التاريخ للتطور الذاتى للإنسان.

وهكذا ، فإن مسألة الأخلاق والثقافة لها بعدها الدولى ، المشترك بالنسبة لكل البشرية ومن ثم تأثير نظرة إلى العالم مهمة فى ضمان السلام الوطيد والشامل . وتلعب دورا خاصا فى هذه القضية النبيلة القواعد الأخلاقية بوصفها منظما للنظرة العالمية للعلاقات بين الدول فى التعايش السلمى وفى التعاون الوثيق طويل المدي بين البلدان فى مجالات الاقتصاد كافة، والعلوم، والثقافة. وتوقع الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة معاهدات سياسية،

واقتصادية وثقافية مختلفة. وتفرض حقيقة مثل هذه الاتفاقيات ذاتها على هذه الدول مسئولية معنوية كبيرة أمام شعوب بلدانها وأمام العالم بأسره. بيد أن هذه المعاهدات تصبح ذات أهمية محدودة فى حد ذاتها، إذا لم يعرب المشاركون فيها عن نيتهم فى الدفاع عنها، وإذا ما انتهكت التزاماتها الأخلاقية. وبالتالى ، فإن تطور وتنفيذ القواعد الأخلاقية فى العلاقات بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة تغدو مهمة فى إقرار نوايا البلدان العيش فى سلام وتوسيع التفاهم والتعاون المتبادل.

ولا تنفى الماركسية، بأية حال، ولكنها على العكس تؤكد أهمية المعيار الأخلاقى المشترك بالنسبة لكل البشرية فى العلاقات بين الناس، والبلدان، والدول. ولكنها تري مهمتها فى تنفيذها وفى خلق الظروف اللازمة لتحقيقها وليس في مجرد اعلانها . وقد أشار ماركس إلى لب الموضوع فى مطالبته المعروفة «بأن تصبح قواعد الأخلاق والعدالة الأولية، التى يجب أن يسترشد بها الأشخاص فى علاقاتهم، القوانين الأسمى للعلاقات بين البلدان»(١٥).

ويطرح حاليا جانب دولى آخر للعلاقة بين الثقافة والأخلاق فيما يتعلق بتحويل الطبيعة بواسطة المجتمع. وفى الحقيقة ، فإن تأثير تدخل الإنسان فى الطبيعة ، كما يتضح من حقائق عديدة للتأثير الصناعى المعاكس على محيط الحياة يبدو هائلا لدرجة تهدد بتدمير كل ما هو حى على الكوكب. وتواجه البشرية خطر الفناء ليس فقط بواسطة أنظمة الصواريخ المعاصرة التى خلقها الإنسان وإنما بواسطة الأنظمة الصناعية المعاصرة. وبشكل عام، فإن كل الانظمة المدعوة إلى ضمان رفاهية الإنسان ورفع مستواه المادى والروحى والثقافى، تهدد بدمار البشرية عن طريق التسميم الكلى لمحيط الحياة. وهذا الوضع يجعل من دراسة الطبيعة ورعايتها موقفا معنويا مهما للغاية من جانب الإنسان.

حقا ، إن الأخلاق لا تشكل مباشرة الموقف من الطبيعة، لأنها تشمل فقط مجال العلاقات بين البشر. ولكن فى العلاقة المعاصرة للمجتمع والإنسان بالطبيعة تتحول كل الشرور التى تنزل بالطبيعة إلى شرور تنزل بالإنسان. ومن خلال الموقف من الطبيعة تتشكل علاقة البشر ببعضهم جاعلين من هذا الموقف أحد المبادئ الإنسانية الأخلاقية. إن الجهد التعليمى الهائل الذى ما زال ينتظرنا، مدعو لأن يغرس فى الإنسان الوعى بأن موقف مراعاة الطبيعة يعد مكونا لا غنى عنه للعلاقات الأخلاقية الراقية بين البشر، وبعدا مهما لتوجه نظرة إلى العالم تقدمية.

٥ - العلاقات المتبادلة بين النظرة إلى العالم والفلسفة والفن

إن الفن عندما يعكس العالم فى شكل خاص من الصور العينية يسهم بشكل واسع، مثل الأشكال الأخرى من الوعى الاجتماعى ، فى الإدراك العام للواقع المحيط والإنسان، معطيا مادة لتعميمات فلسفية نظرية شاملة. وبفضل التصور الفنى فى إدراك الواقع يمكن للفن، أكثر من أى شكل آخر للوعى الاجتماعى، أن يبحث أوثق وأعمق الجوانب الشخصية للتجربة الانسانية. وهو بإعادة إنتاجه للواقع بوصفه كلا حسيا خاصا يتوجه مباشرة إلى العالم العاطفى للإنسان، ويعيد إليه كليته كما كانت فى مواجهة ازدياد تخصص نشاطه.

لقد كان الفن دوما وسيلة قوية لفهم الحياة وطبيعة الإنسان، ومجالا للبحث النشط عن الحقيقة، واداة فعالة «للتعليم من خلال الحقيقة»، كما يقول جوركى. وانها لحقيقة معروفة أن ماركس وانجلز قد احتفظا بتقدير كبير لواقعية شكسبير وبلزاك، لأنها تعكس بشكل شامل صدق الحياة والقدرة على خلق شخصيات نموذجية فى ظروف نموذجية. لقد أسهم بلزاك، الروائى اللامع، لدرجة كبيرة أكثر من معاصريه من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع البرجوازيين فى فهم الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية، وسماه انجلز طبيب العلوم الاجتماعية.

واستنادا الي أعمال الشخصيات اللامعة فى مجال الفن كأساس، طور مؤسسو الماركسية مفهوما جماليا متكاملا، يقدم إجابات على كثير من المسائل الأساسية فى تطور الفن، فى ارتباط وثيق بتاريخ الفكر الاجتماعى، وبنية وايديولوجية مجتمعهم المعاصر. وفتح لينين الذى وضع نظاما متماسكا ومتناسقا من الآراء حول تطور الفن كما ينطبق على فترة التحويل الاشتراكى، حقبة جديدة فى فهم دوره الاجتماعى ، وتفاعله مع الايديولوجية والثقافة المعاصرة. إن مهمة تربية فرد متطور بشكل شامل، وشخصية متناسقة كما جاء وصفها فى أعمال ماركس الذي كان يحلم بتحويل العالم وفق قوانين الجمال، تعد اليوم الهدف الرئيسى للفكر الاجتماعي والثقافة الاشتراكية ، بما فى ذلك الفن والادب.

ينجذب الإنسان فى الوقت الحاضر بشكل متزايد إلى مركز التفاعل بين العلم والفن، بين العلم والادب، ويغدو المشكلة الرئيسية للمعرفة الاجتماعية ، التى سيحدد حلها الناجع تقدم الثقافة الاشتراكية. ومن ثم النمو الطبيعى لاهتمام الكتاب بالفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع،

ودراسة السلالات البشرية، واهتمام الفلاسفة والمؤرخين وعلماء الاجتماع ، والمختصين بدراسة السلالات البشرية والأدب وسيكولوجية الجهد الابداعى . وترجع هذه الجاذبية المتبادلة، من ناحية، إلى التأثير المتزايد لنظرة العلوم الاجتماعية إلى العالم والوظائف المنهجية على الفن، ومن ناحية اخرى، إلى اتساع التأثير الرجعى الأثر للفن على المعرفة الاجتماعية والنظرة إلى العالم في مجموعها.

إن الفن، بوصفه أهم أشكال المعرفة، يشارك العلم والفلسفة الكثير، برغم أنه سيكون من الخطأ تجاهل الفارق النوعى بين الفن والفلسفة، بين إعادة خلق الواقع جماليا وإعادة خلقه ثقافيا، فهذان، برغم ارتباطهما ، مجالان مستقلان لنشاط الإنسان، مع أن الزيادة المهمة فى قدرة الفن المرتبطة بالمعرفة تعد سمة مميزة لتطوره التاريخى. ويسعى الفن فى عالم اليوم بقوة إلى اقامة صلات اوثق مع المعرفة العلمية، مع الاهتمام الخاص بالفلسفة فى العملية.

إن مسألة العلاقات بين الفن، من ناحية ، والفلسفة والعلوم من ناحية أخرى تتناولها بطريقة مختلفة مدارس التفكير الفلسفى والجمال المختلفة. يسعى بعضها إلى فصل الفن عن العلم والفسفة، زاعماً أن الخلفية الفلسفية والعلمية الدقيقة تنم بشكل عكسى عن جهد خلاق، ومدعين أن تسلط الأفكار المجردة للعلم والفلسفة يؤدى إلى فقدان الارتباط بالواقع، إلى التأمل. ويضيف آخرون وقودا إلى المنافسة بين الفلسفة والعلم ، من ناحية، والفن من ناحية اخرى، بأن ينسبوا للأخير - كمقابل للفلسفة - دور العامل القيادى فى توحيد الثقافة الحديثة.

لكن الماركسيين لا ينادون بذلك. إنهم يعتقدون أن الفلسفة والعلم والفن تثرى بعضها البعض بشكل متبادل وان تفاعل الفن مع الفلسفة والأشكال الأخرى للوعى الاجتماعى يساعد تطورها الخاص. وتقدم الفلسفة التقدمية إلى الفن لوحة للواقع أوضح نظريا وأكمل بصورة متزايدة، وبالوعى لمكان الإنسان فى هذا الواقع، وبذلك تسلح الفنان بفهم لمعنى التجربة البشرية، ولوضعه ودوره فى بنية النشاط البشرى المتراكم. إن تشرب الفن مضمون نظرة عالمية وفلسفية، وإثرائه بالتفكير النظرى ، واكتسابه لنظرة فلسفية وتاريخية عريضة إلى الواقع المعاصر، يساعد على تغلغل أعمق فى نسيج الحياة. وهذا يمنع السطحية فى المعرفة، ويسمح للكتاب، كما يقول لينين، بالانتقال من المظهر إلى الجوهر، ومن الجوهر الأقل عمقا إلى جوهر أكثر عمقا، ومن شكل من الاعتماد المتبادل والعلاقة إلى شكل أكثر تعقيدا.

وبالطبع ، فليست المسألة مسألة الترجمة المدرسية للمقولات الفلسفية إلى لغة الفن، وانما مسألة الاستيعاب العضوى للقيم الروحية، التى طورتها الفلسفة التقدمية، وتطبيقها بشكل خلاق فى التحليل الفنى وإعادة خلق عمليات الحياة الفعلية. والفلسفة مدعوة وقادرة على مساعدة الفن فى الكشف عن جدليات حياة المجتمع ومصائر الإنسان.

والاعتماد بين الفلسفة والفن متبادل، مع العلم بأن تأثير الاكتشافات الفنية على البحث الفلسفى والاجتماعى كثيرا ما يحدث فى تطور الثقافة كما تثرى المعرفة الفلسفية الفن. وكما يتابع الفنان اتجاهات ومواقف جديدة ، فى خضم الحياة فبإمكانه فى الغالب أن يجذب الانتباه إليها بسرعة أكبر من النظرة الفلسفية. والاستيعاب الفنى للجديد الذى ينشأ فى الوجود والوعى الاجتماعيين يمكن أن يقدم مساعدة كبيرة ويصبح فى كثير من الحالات حافزا للتحليل النظرى.

وغالبا ما يمتزج الحذق في الفلسفة بالموهبة الأدبية. ويكفى أن نتذكر أفلاطون ، وجوته، وروسو، وديدرو، وتشيرنيشفسكى، وتولستوى، ودوستويفسكى . وإنه لمما يدهش مدى السرعة التى استفاد بها الكتاب والفنانون بالأفكار الجديدة لمختلف الفترات. وبهذه المناسبة فبإمكاننا أن نتلمس بصورة متزايدة المعالجة الفلسفية كلما اقترب المرء من عصرنا. وفى الوقت الحاضر، يدرس نقاد الادب ظهور اسلوب جديد – الادب الفلسفى – يتضمن الأعمال الأدبية ذات الرسالة الفلسفية الواضحة، والذى يجمع بين التحليل الفنى والفلسفى للواقع. والأدب ليس المجال الوحيد الذى يتميز بصلات وثيقة مع الفلسفة، فهذا الاتجاه واضح كذلك فى كل من المسرح والسينما.

والنظرة الفردية إلى العالم التي وراء الجهد الإبداعى ليست على الدوام مباشرة أو ظاهرة كما أنها لا تقتصر على مجرد المعتقدات السياسية أو على ما يفضله الفنان أو يرفضه اجتماعيا. انها تتضح بالأحرى فى اهتمام الفنان المفضل بمجال معين من الظواهر ، والموضوعات والدوافع الاجتماعية، وأولوياته الجمالية على شكل الوسائل والطرق التى يصور بها الواقع، والمسحة الانفعالية فى عمله . والنظرة الفردية إلى العالم لكثير من المؤلفين يتخللها على وجه الدقة نسيج السرد الذى يضفى عليها نوعية خاصة .

بيد أن أساتذة الأدب والفن ليسوا مجرد حملة لنظرة معينة إلى العالم، فمهمتهم أن يستوعبوا فى صور فنية ويصوروا فترتهم المعاصرة، ومن خلالها الحياة بشكل عام، ويسعوا

للتعبير عما سماه جوته حياة الحياة. ومثل هذا الإبداع الحي للحياة في الفن يكون متميزا على الدوام ولا يمكن تقليده. وعلى ذلك فحتى حينما يتبع الكاتب نظرية فلسفية (ربما تكون فلسفته) فلا ينبغي أن تسوى بأعماله بوصفه فنانا . إن تجربته ، وأسلوبه، والوسيلة الفنية التي يستخدمها ، ستعدل كقاعدة من تصوره الفلسفي للعالم، وتلهمه وتثرى جهده.

وعند تقييم مغزى الفن من زاوية النظرة إلى العالم من المهم أن نضع في الاعتبار ليس فقط علاقات العلم بالفلسفة وانما كذلك العلاقات بين الفن والعلم.

وحيث إن العلم والفن هما المجالان المتميزان في حياة المجتمع الفكرية، فإنه يوحدهما بشكل وثيق في ظل الاشتراكية هدف واحد - هو معرفة وتحويل الواقع لمصلحة الشعب، ونظرة مشتركة إلى العالم . إن الفكرة التي تقول بتعارض الفن والعلم، وبعداء العلوم المعاصرة للفن، والمنتشرة على نطاق واسع في الغرب، لاتستند إلى أساس، مثل الدراسات الخاصة بغموض الفن وبعدم قدرة العقل على فهمه .

منذ القرن الماضي، تحدث الباحث الروسي ايفان سيتشنوف عن المعرفة العميقة للقلب البشري الذي امتلكه مؤلفو الأعمال العظيمة في الأدب والفن. وبإمكاننا أن نرى فيها شكلا من العلم المختص بقوانين انبثاق وظهور الطبائع الإنسانية، أو كما وصفها تشيرنيشفسكي بشكل ذكي، علم جدليات الروح البشرية.

ولدينا كل الحق في أن نتحدث عن وحدة المعرفة العلمية والفنية، اللتين لا تتعارضان ولكنهما تتطوران في الاتجاه نفسه. وهناك بعدان يرتبطان بشكل لا ينفصم في نشاط عالم الاجتماع - الفيلسوف والمؤرخ، وعالم النفس - أو في نشاط الكاتب : المعرفة والجهد الخلاق. فالفن ليس بنية ذاتية كما يحاول بعض منظري الفن البرجوازيين أن يبرهنوا . إنه يرتبط بشكل وثيق بالحياة الاجتماعية لفترته ويعكس العالم المحيط من خلال وسائله الخاصة.

تخلق الظروف الجديدة للتطور الاجتماعي صلات اجتماعية قوية وعميقة بين الفن والعلم، بين عمل الكاتب وعمل عالم الاجتماع، وتطرح في أبرز شكل المهام والأغراض النهائية المرتبطة بمسئولية أكبر لتربية الإنسان الجديد، وتشكيل نظرته إلى العالم وصورته الأخلاقية. وعملية التقارب هذه ، التي تولدها العلاقات الاجتماعية الجديدة، تدحض من جديد مشوهي الماركسية الذين يتهمونها باهتماماتها الضيقة، المقصورة على الأغراض الاجتماعية الاقتصادية.

وفى أيامنا، حيث أصبح إثراء المجتمع الاشتراكى المتطور بالقيم الفكرية والثقافية والتعليم الشامل للفرد المبدع بروح الوعى والأخلاق الشيوعية يحتل الأولوية، تغدو مسألة التفاعل المثمر بين الفن والعلم ملحة بشكل خاص .

ولكن عندما نتحدث عن وحدتهما لا ينبغى علينا أن ننسى أنهما ليسا متماثلين ولا يمكن أن يحلا محل بعضهما. فالمضمون الرئيسى لأشكال الفن والادب كافة كان على الدوام وسيظل دوما الانعكاس الجمالى للعالم الداخلى للإنسان ولظروف حياته بغرض التأثير النشط على كل من الحياة المادية والفكرية للفرد والمجتمع . والواقعية الاشتراكية بوصفها شكلا خاصا لرؤية العالم فى ضوء مادى، مطبقة على المعرفة الفنية للواقع ، تعد منهجا مجربا ومختبرا للفن التقدمى.

إن النقل الميكانيكى لمناهج البحث العلمى إلى الجهد الإبداعى يتناقض مع روح الواقعية الاشتراكية وغالبا ما يؤدى إلى الشكلية والتخطيطية فى الفن.

وفى الوقت الحاضر ، تواجه نظرية الفن وعلم الجمال مهمة على جانب كبير من الأهمية وهى أنها إلى جانب اكتشاف الأصول الاجتماعية للشكلية تكتشف كذلك مصادرها المتعلقة بالمعرفة والمحاولات التى يبذلها ايديولوجيو الشكلية لربط معاداة الواقعية فى الفن بالاتجاه المتعاظم نحو إعطاء المعرفة العلمية طابعا رسميا، لا أساس لها كلية، وتبين ذلك الطريقة التى تسعى بها الشكلية إلى الاستفادة من سمات معينة للجهد الإبداعى الفنى.

ينبع أى اتجاه شكلى فى الفن من رفع بعض المناهج الشكلية التكنيكية إلى منزلة المطلق. ويجعلها الطرق والأساليب الممكنة الوحيدة لإعادة الإنتاج الفنى يقترح الشكليون نموذجا عقائديا يشوه الحياة ، ويسعون بكل دأب إلى فرضه على كل الفنون.

وبالطبع، فإن الفن الواقعى لا يمكن تصوره بغير اصطلاحات ورموز، وإيجاز وقدرة على التعبير وغيرها من الأساليب المماثلة التى تعكس الواقع . بيد أن المشكلة أنها تكتسب معنى فحسب عندما تسهم فى فهم أعمق لحقيقة الحياة.

ويسعى المعادون ايديولوجيا للماركسية بكل الطرق إلى تقويض الطابع الهادف الفعال للمنهج الإبداعى للواقعية الاشتراكية وعلم الجمال الماركسى، الذى يؤكد التأثير الذى لا يقاوم للفن الصادق على عقل الإنسان وروحه. وهم يقفون ضد الفعالية فى الفن، والتى ترتكز على النظرة المتقدمة إلى العالم، على الفكر الفلسفى الماركسى اللينينى. ومن ثم مطالبتهم

بعزل الفن والأدب عن الايديولوجية ، وان تستبدال بالمهام الاجتماعية التاريخية الملموسة موضوعات وأساطير مجردة ، غير اجتماعية ، منفصلة عن الزمن، وإقامة حواجز لا يمكن تخطيها بين الفرد والمجتمع .

ومنهج الواقعية الاشتراكية ليس تشكيلة مصطنعه من القواعد الجامدة، وانما هو نظام مفهوم بعمق لتقييمات حيوية ، والموقف الايديولوجي والأخلاقى للمؤلف حيال جدليات الحياة، وتقدمها، وحاضرها الذى ولد من الماضي ، ومستقبلها الذى ينشأ من الحاضر. إنه منهج المعرفة الثورية واستيعاب الواقع فى تطوره أو فى تعدد وجوهه، وحالاته ومظاهره التى لا تحصى ، وفى ذلك تكمن أهميته وفعاليته من زاوية النظرة إلى العالم.

والواقعية الاشتراكية بوصفها نظاما جماليا خلاقا تضع في متناول الكاتب تنوعا واسعا من الوسائل للتصوير الفنى . وهى لا تعيق نظرته بحاجز لا يمكن اختراقه يحرمه من المكان، والحرية و الحركة. حقا، إن البعد الأساسى للواقعية الاشتراكية هو الالتزام الايديولوجى والتعبير عن المثل الثورية، عن المفهومات الاشتراكية للحياة. ومع ذلك فإنها لا تقتصر على هذا المبدأ وحده، ولكنها تتطلب وحدة لا تنفصم بين المبادئ الاجتماعية الايديولوجية والجمالية. وعندما تستخدم الواقعية الاشتراكية بشكل خلاق الأشكال والتقاليد الموجودة حتى الآن وتراجعها بشكل نقدى وتحولها ، فإنها تخلق أشكالا جمالية جديدة وتفتح فرصا لمعرفة الحياة وتغييرها، غير معروفة تاريخيا فى الفن العالمى.

وفن الواقعية الاشتراكية تجديدى فى مضمونه الاجتماعى وقيمه الجمالية . ومما لا شك فيه أن العمل الصادق من أعمال الواقعية الاشتراكية يعد موهوبا وحيا بالمعنى الفنى . والأعمال المبتذلة، الوهمية ، والتى تقوم على التصوير التأملى الشاذ، لا يمكن ربطها بروح الواقعية الاشتراكية. والمعيار الحاسم والمكون للفن الاشتراكى هو الموهبة، والشمول، والقيمة الفنية الكبيرة والرفيعة. والنظر إلى الواقعية الاشتراكية من مواقع متحررة غير متحيزة، عندما يعد أساسا يؤدى إلى استنتاج أن الواقعية الاشتراكية هى أكثر الفنون تقدمية وثورية وتجديدية فى عصرنا، الفن الذى يؤكد الأهمية المعنوية لتجديد ثورى للعالم، ولجاذبية الإنسان، والجمال ، والقيمة الإنسانية الثابتة للفرد الحر الشامل التطور.

إن الإدراك الشامل والعميق «لأزمنة وأعمال» معاصرنا، ولعالمه الداخلى وجدليات روحه هى وظيفة مهمة للفن من زاوية النظرة إلى العالم، ويشارك الفن الاشتراكى، إلى جانب

الأشكال الأخرى للوعى الاجتماعى ، فى العملية المجيدة لميلاد الإنسان الجديد، من المتعذر محو تأثيره على العالم الداخلى للإنسان والمناخ الروحى للمجتمع.

إن الصلات المفيدة بين العلوم الاجتماعية وفن الواقعية الاشتراكية ووحدتها انما ترتكز على الطبيعة التعميمية والتركيبية للإبداع الفنى والنظرة المادية إلى العالم. والفن، كالفلسفة المادية ، موجه إلى الحياة الفعلية، إلى الواقع فى مجموعه ، إلى الإنسان بشكل عام ، وهو يوضح المضمون التاريخى، الاجتماعى الاقتصادى ، السياسى، والأخلاقى للحياة الاجتماعية ، ويخلق بشكل بارز صورة لجماعة تاريخية من البشر، للشعب السوفييتى.

ولا يمكن فهم عمليات الحياة المعاصرة، عالم الإنسان وأعماله ما لم ندرس بشكل كامل مختلف وجوه الواقع ، وما لم نعمم على نطاق واسع ونستوعب القيم الفكرية التى جمعها شعبنا ، وأخيرا ما لم يستفد بالمعرفة التى تم التوصل إليها فى المجالات الأخرى وبخاصة المعرفة فى الفلسفة الماركسية اللينينية ، وفى المحل الأول الفهم المادى للتاريخ .

ويعد تباين الأنظمة والمهن والتخصصات العلمية خلال مجرى الثورة العلمية والتكنولوجية اتجاها قائما موضوعيا. ومع ذلك، فبفضل هذا التباين يتضح مدى فائدة توحيد المعرفة وتعبئة جهود المعرفة الموجهة لفهم الأنساق الموضوعية للحياة . وينطبق ذلك بشكل خاص على وحدة الإبداع الفنى والعلم، وفن الواقعية الاشتراكية، وعلم الجمال الماركسى اللينينى والفلسفة الماركسية اللينينية.

وتؤكد حوالى سبعين عاما من التجربة السوفييتية فى الفن بلا أدنى شك أن مبدعى القيم الجمالية ينبغى أن يكونوا على معرفة عميقة بالقوانين الأساسية للتطور الاجتماعى وعلم النفس الاجتماعى ، إذا ما أرادوا أن يعكسوا الواقع المعاصر بشموله المتعدد الوجوه . ومن ثم ، فلا يمكن لرجال الفن اليوم أن يتجنبوا اكثر من أى وقت مضى، أن يكونوا بدرجة ما، فلاسفة، وعلماء اجتماع ومؤرخين.

ومن ناحية أخرى، فإن نمو أثر العامل البشرى فى الاقتصادي والإدارة يطرح أمام العلوم الاجتماعية مهمة أن تأخذ فى الاعتبار الظواهر، والاتجاهات والحاجات الاجتماعية النفسية، والأخلاقية، والجمالية، واليومية للإنسان. ويجد علماء الاجتماع واساتذة الفن مصدرا للمواد لا يقارن فى الواقع الاجتماعى الدائم التغير، وفى تشكيل نمط جديد من الثقافة المادية والروحية للمجتمع.

وعندما يتجه الكاتب ، مثلا لمجال عمل الإنسان ، فإنه يسعى لأن يحدد ويحل فى الواقع المعاصر العلاقة بين عوامله الاقتصادية والسياسية ، والتاريخية ، والأخلاقية والنفسية ، والتى تتضح بصورة ملموسة فى العمل الاشتراكى. وهذا التفاعل الوثيق بين الاتجاهات والتطورات الاجتماعية المتشابكة، المتحدة الاتجاه بشكل عام ولكن القادرة على التناقض المؤقت، كما ينعكس فى الصدام بين المصالح والآراء الإنسانية، يخلق جو إثارة خاصة ومسئولية عن الأغراض المشتركة والمهمة المباشرة.

وتعكس أفضل أعمال الواقعية الاشتراكية بشكل كامل وشامل بطولة العمل والحرب للشعب السوفييتى لتعيد إنتاج أكثر أبعاد حياته ونشاطه تنوعا من خلال التعميمات الفنية.

ولهذا السبب تحظى بأوسع تقدير تلك الاعمال التى تنقل قراءها ومشاهديها إلى مشاركة روحية فى البناء التاريخى لمجتمع جديد، لعلاقات اجتماعية جديدة. ويحدث ذلك بالطبع ليس فقط حين يركز مبدعو القيم الجمالية على المشاكل الاجتماعية الآنية للاقتصاد الاشتراكى فى المجال المباشر للانتاج المادى ، ولكن على الدوام عندما يكون موضوع المعرفة الفنية العميقة هو الإنسان فى ارتباطه بالعالم وبرفاقه من البشر . ويستنتج من ذلك أن المستوى الثقافى المعاصر للقارئ واتساع اهتماماته، ومعرفته، ونظرته بالإضافة إلى حياته الفكرية الغنية يفرض مطلبا عاليا على الفن عندما يعالج عصرنا، وكذلك عندما يسعى إلى أن يفهم ، من القمم التاريخية التى توصلنا اليها ، كل المسيرة البطولية للشعب السوفييتى. وفى هذه الحالة يجب على رجل الفن أن يكون مسلحا بمعرفة عميقة بالتاريخ إذا ما كان يسعى إلى الاسهام فى تشكيل وتطوير وعى المجتمع بذاته .

٦ - النظرة إلى العالم والتحويل الثورى للعالم

برغم أن الفلسفة ، والعلم ، والوعى الاجتماعى الجمالى والأخلاق، ترتكز فى الحقيقة على التطور السابق لحياة البشرية الفكرية، فإنها تعبر فى المحل الاول عن عصرها ، على التوالى ، في مفهومات ومقولات منطقية خاصة وعامة، وفي قواعد أخلاقية وصور فنية.

ويؤثر الوضع التاريخى على كل جوانب النظرة إلى العالم وبالتالى يتحدد نظامها ليس وفقا لعنصر معين أو لمجرد تفاعل بين مثل هذه العناصر وإنما وفقا للحياة الاجتماعية الفعلية

لفترة معينة بكل تنوعها .

وعلى ذلك ، فإن السبب الرئيسى للتمييز بين توجهات النظرة إلى العالم هو الموقف من عمليات التجديد الاجتماعى ، والتغيرات فى شكل حياة المجتمع. وتنتج صورة نظام النظرة إلى العالم المتصلة بالموضوع لدرجة كبيرة من تفسير مسائل التقدم الاجتماعى ، والاتجاهات والقوى المحركة فى التطور الاجتماعى وصلاتها بالتقدم العلمى والتكنيكى. وفى هذا الخصوص، يمكننا أن نذكر، بين أشياء اخرى ، النظرات المتفائلة والمتشائمة، المحافظة والثورية.

والاتجاهات الايديولوجية، ذات الرأى الذى يؤيد الماضى وينكر أن التحويل الاجتماعى يتفق والقوانين الطبيعية، ويدحض مفهوم التقدم ذاته ، ستؤدى ، فى نهاية الامر، إلى مواقف نظرة إلى العالم ذات طابع محافظ. وفى مواجهتها تقف اشكال متباينة للنظرة إلى العالم ترى فى التقدم المضمون الرئيسي لتاريخ البشرية . لقد ألهمت القوى الاجتماعية التقدمية ولا تزال تلهم التغيرات السياسية والاجتماعية الاقتصادية.

وسيكون من الخطأ أن تحكم على محتوى أى نظرة أو مغزاها التاريخى على أساس قبولها أو عدم قبولها لتجديد المجتمع بوصفه قانونا للتقدم الاجتماعى . والشئ المهم هو أى مضمون ينسب لمفهوم التقدم. وأية نظرة إلى العالم تعترف فقط بالتغير التطورى البطئ ، والتدريجى، وتستبعد أية اشكال ثورية للتطور الاجتماعى، من الصعب أن نقول عنها أنها متحررة من التحيز ومن النظرة الأحادية الجانب.

عندما كان هيجل فى زمانه يصوغ المفهوم الجدلى للتطور تحدث ضد التفسير الأحادى الجانب للتقدم على أنه مجرد تغير كمى، على أنه ليس إلا زيادة كمية للجديد فى إطار الاختفاء التدريجى للقديم. ولنسترجع كلماته الشهيرة : «ان أى ميلاد أو وفاة ، بدلا من أن تكون تدريجا متصلا، هى بالأحرى انقطاع لهذا وانتقال من التغير الكمى إلى الكيفى»(١٦).

وقد واصلت الفلسفة الماركسية وعمقت التحليل الجدلى للعملية التاريخية ، وعدتها تتابعا ثابتا وترابطا ضروريا للمراحل التطورية والثورية للتطور الاجتماعى.

ولا يقل المنهج البراجماتى عن أى اتجاه كذلك فى أحادية الجانب ، إذ انه يسعى في تفسيره للتقدم وتحديده لاتجاهات النشاط الاجتماعى إلي تحرير نفسه من مسائل النظرة إلى العالم، ومن القضايا الرئيسية فى التطور التاريخى، ويحصر نفسه فى معايير الإنجاز

التكنيكى وعلم الإنسان المجرد. وهذا الإدراك النفعى الضيق للواقع التاريخى لا يترك مكانا لان تؤخذ فى الاعتبار العلاقات الاجتماعية الاقتصادية أو السياسية التى تسود فى مجتمع معين، والدرجة التى تحققت بها العدالة الاجتماعية، والحقوق المتساوية الفعلية فى العلاقات القومية والعرقية ، ومسائل السلام والأمن الدوليين، وطرق استخدام الطبيعة، وأمور كثيرة غيرها.

والمسألة ليست فى إضفاء طابع مطلق على المؤشرات الفردية، وانما فى تقييم التطور الاجتماعى من خلال نظام متكامل من المعايير ، سواء الكمية - الدخل بالنسبة للفرد ، ومستوى العلم والتكنولوجيا، الخ أو الكيفية - أشكال الملكية ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية ، سواء وجدت أم لا عداوات طبقية أو قومية وعرقية ، ونمو الديموقراطية ، وحقوق وحريات الإنسان، والموقف من مسائل العسكرة أو نزع السلاح، الخ. وكلما زاد ذلك، كما تبين مسيرة الزمن، يكون هذا التطور غير منتظم إذ تكون منجزات بعض المجالات أكبر منها فى مجالات اخرى . ويحدث أحيانا أن يتم التقدم فى مجال ما على حساب مجالات النشاط الإنسانى الأخرى، بما يصاحب ذلك من ارتداد فى بعض المجالات الأخرى.

ونحن نؤكد الحاجة إلى نظرة متكاملة عند تقييم التقدم لأن الدراسة الشاملة لحياة المجتمع هى وحدها التى ستقدم لنا صورة دقيقة بدرجة أو أخرى لمنجزات بلد معين أو كل البشرية على طريق التقدم التاريخى. وسيكون من الطبيعى أن نرى فى تطور القوى المنتجة من أجل رفاهية الإنسان والبشرية المعيار الأساسى لتقييم شامل لهذه التغيرات.

وخلال كل التاريخ المسجل، كانت المدنية مدينة بتطورها لاستغلال وقمع الطبقة الحاكمة للأغلبية. وكانت هذه المؤسسة الاجتماعية تقليدية لدرجة أنها عُدَّت أمرا طبيعيا وخالدا.

ومنذ ما يزيد على قرن مضى قدم ماركس تحليلا دقيقا لهذا التناقض فى التقدم التاريخى الذى تفاقم فى مجرى التطور الصناعى فى ظل الرأسمالية «يبدو أن انتصارات الفن تم كسبها بخسارة الشخصية. وبالوتيرة نفسها التى يسيطر بها الإنسان على الطبيعة، يبدو أنه أصبح مستعبدًا لأناس آخرين أو لعاره الخاص . وحتى ضوء العلم المجرد يبدو غير قادر على أن يسطع إلا على خلفية الجهل المظلمة. ويبدو أن كل اختراعاتنا وتقدمنا أدى إلى منح القوى المادية حياة فكرية وإلى مسخ حياة الإنسان إلى قوة مادية»(١٧).

وعندما طعن* الاشتراكيون لأول مرة في حتمية وتوافق هذه الاشكال المقررة للحياة مع القوانين الطبيعية وأدانوا الأسس غير العادلة لمدنية ترتكز على استغلال بعض الطبقات لطبقات اخرى، اتهموا بأنهم حالمون وحتى بأنهم أعداء المجتمع والنظام. ولكن اليوم بعد أن غدت الاشتراكية واقعا، ظهرت فى بعض البلدان قوى محركة جديدة وأشكال للتقدم ترتكز على تعاون العمال والمساعدة المتبادلة وتحول دون استغلال الإنسان للإنسان.

وقد يكون من الطوباوية أن نصدق أن الانتقال إلى التطور الاشتراكى يعقبه مباشرة توافق اجتماعى شامل . إن عدم انتظام التطور فى المراحل المبكرة للاشتراكية امر لابد منه ولو فقط بسبب الحاجة إلى إزالة عدم التناسب والتناقضات الموروثة فى الحياة الاجتماعية. إن صقل الأوجه والعناصر المختلفة للكائن الاجتماعى تفترض مقدما تطورا سائدا لمجموعات اجتماعية أو قومية معينة، ولمؤسسات وصلات اجتماعية. ولكن من مواقع تأريخ العالم تبدو المشكلة الأساسية فى أن طبيعة التقدم فى ظروف الاشتراكية لم تعد عدائية، ولكنها شاملة بدرجة أكبر وأكثر سلاسة وتؤدى إلى تطور متكافئ ومتناسق فى مختلف اتجاهات وعناصر الكائن الاجتماعى والإنسان نفسه. والشئ الأهم أنه أقيم نمط جديد من الديموقراطية، نمط فى مصلحة السكان العاملين كافة، ويضمن المشاركة الفعلية للمواطنين فى إدارة شئون المجتمع والدولة كافة، وتنفيذ فعلى لحريات وحقوق الإنسان.

وتتميز انظمة النظرة إلى العالم المستندة إلى افتراض حتمية التجديد الاجتماعى، كقاعدة، بتفاؤل اجتماعى واضح، يؤكد الثقة بالإنسان ، وعقله ، وقدرته على خلق ظروف حياة جديرة بالإنسان.

والصلة الداخلية بين النظرة المتفائلة إلى العالم والفلسفة الجدلية متميزة بشكل خاص فى أعمال تشيرنيشفسكى ، الذى رأى التاريخ، وهو يطور افكار هيجل الجدلية، بوصفه عملية خالدة من تغير أشكال الحياة وتجديد المضمون. وفى أواسط القرن الماضى ، عندما كانت روسيا خائرة القوى تحت نير القيصرية والقنانة، لعب الفهم الجدلى للتطور بوصفه صعودا محتوما من الأشكال الدنيا إلى الأشكال الأرقى دوره بوصفه تجسيدا فلسفيا للتفاؤل الثورى العميق، وعقيدةً لا تتزعزع فى الانتصار النهائى على قوى الظلام الرجعية، انتصار المثل الاشتراكية. ودوى القانون الأساسى للتاريخ الذى صاغة تشيرنيشفسكى كأنشودة حقيقية للتقدم الاجتماعى : فالتتابع الخالد للأشكال، والرفض الخالد للشكل الذى ولده مضمون

معروف .. والذى يفهم جيدا هذا القانون العظيم ، الخالد ، الشامل، والذى عرف كيف يطبقه على الظواهر كافة سوف يشرف بهدوء على آفاق قد تبلبل الآخرين !.... إنه لا يحزن لشئ عاش أكثر من زمنه ويقول «لتأخذ الاشياء مجراها لكن يومنا سيأتى فى المدى البعيد»(١٨).

أعاد مؤسسو الماركسية معالجة جدليات هيجل المثالية بمفهوم مادى ليخلقوا فلسفة تفاؤل ثورى حقه.. تكون أساس نظرة إلى العالم ومنهجية لنضال الطبقة العاملة وكل العمال من أجل التجديد الثورى للعالم. وقدم لينين، المتابع والخلف المخلص لقضية ماركس وانجلز، منذ منتصف تسعينات القرن الماضى ، تحليلا عميقا لجدليات هيجل ولجانبها الثورى ، الذى تجاهله بل وحتى أخفاه الباحثون البرجوازيون. وفى دراسته «فردريك انجلز» كتب يقول :«إن إيمان هيجل بالعقل البشرى وحقوقه، والفكرة الجوهرية فى الفلسفة الهيجلية التى تقول بان الكون يخضع لعملية تغير وتطور دائمة ، دفعت ببعض تلاميذ فيلسوف برلين - هؤلاء الذين رفضوا قبول الوضع القائم - إلى الفكرة القائلة بأن النضال ضد هذا الوضع، النضال ضد الخطأ القائم والشر السائد ، تكمن جذوره كذلك فى القانون الشامل للتطور الخالد. وإذا ما كانت كل الاشياء تتطور ، وإذا ما كانت مؤسسات معينة تخلى مكانها لأخرى ، فلماذا ينبغى أن تدوم للأبد أوتوقراطية ملك بروسيا أو قيصر روسيا، وإثراء أقلية محدودة على حساب الأغلبية الساحقة، أو سيطرة البرجوازية على الشعب ؟» (١٩).

وقد أطيح بالأوتوقراطية القيصرية وبالإمبراطور الألمانى بعد عقدين فحسب من كتابه ذلك. وأصبحت روسيا أول بلد انتصرت فيه الصورة الاشتراكية لتمهد الطريق لبناء مجتمع شيوعى . وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه عندما سحقت الفاشية الألمانية فيما بعد وأطيح بحكم المستغلين على قسم كبير من الإمبراطورية الألمانية السابقة، بنت الطبقة العاملة ، متحدة مع كل الشعب مجتمعا اشتراكيا . وهكذا نرى أن القدرات الثورية لجدليات هيجل التى كشف عنها لينين ، تلعب دورها بوصفها وسيلة للبحث تفصح عن الأنساق الداخلية للتطور ، وعن صراع الاضداد، والنفى الجدلى لمرحلة لابد منها فى التطور .

ويرتكز التفاؤل الثورى على تقييم حصيف لجوهر عصرنا، وعلى ثورة الخبرة التاريخية فى بناء مجتمع اشتراكي جديد، وعلى المنجزات العلمية والتكنولوجية الرائعة. إن التفاؤل الثورى الذى يتعارض تعارضا كليا مع التفاؤل المجرد التطورى المسطح والذى يغذيه الإيمان

الأعمى بالتقدم التكنيكى، ومن ثم يكون مستعدا لازدراء احتياجات وصراعات العصر، يتطلب رؤية واضحة لتناقضات الواقع ومشاكله، ونظرة تنطلق من وجهة نظر آفاق مواصلة التقدم.

والنظرة إلى العالم التى تسعى إلى فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل ، النظرة التى تهتم بمصائر الإنسان ، ستحاول بالضرورة وبطريقة أو أخرى ، التأثير على السياسة بروح المثل والقيم التى تؤكدها ، وهى حالة طبيعية للأمور إذ أن السياسة فى عصرنا تعكس التطور الاجتماعى كما انها وسيلة للتأثير عليه. والسياسة بدورها تتطلب تجسيدا تصوريا للأغراض والقيم التى ترمى إليها البرامج السياسية. والخصائص الاجتماعية للسياسة ترتبط على الدوام، فى التحليل النهائى ، ولدرجة ما بنمط النظرة إلى العالم القادرة على تبريرها وتسليحها بأساس مدعم بالحجج.

وستتطلب السياسة الرجعية المحافظة نظرة محافظة إلى العالم تشارك بدورها فى تشكيل سياسة معادية للإنسان ، تقدم الأعمال السياسية الرجعية بوصفها عقلية ومبررة، وتضفى عليها ما ينبغى أن يبدو أنه طبيعة وموافقة عامتان . وهذه على سبيل المثال هى العلاقة بين النزعة المحافظة الاجتماعية السياسية والنظرة إلي العالم البرجوازية المعادية للعلم.

وترتكز السياسة التقدمية التى تعكس مصالح جماهير الشعب تحت قيادة الطبقة العاملة وتجد المساندة منها ، على نظرة علمية إلى العالم وسوف تساعد مثل هذه النظرة على فهم معنى وطرق حل المشاكل الملحة، وتنشيط القوى الأساسية للإنسان وتربيته بروح الموقف الواقعى والإيجابى إبداعيا من الواقع.

وتتمثل السمات الأساسية للنظرة العلمية إلى العالم فى الموضوعية، والنظرة الواقعية ، وطبيعتها الثورية النقدية والإنسانية. والنظرة الماركسية اللينينية إلى العالم التى صمدت لاختبار الزمن واكدتها ممارسة تاريخ العالم تمتلك مثل هذه السمات. كما أنها تميز كذلك السياسة التى ترتكز على النظرة الماركسية اللينينية إلى العالم ولا يمكن تصور الروح الثورية الشيوعية دون ثقافة لأنها ترتكز على معرفة موضوعية للواقع واعتراف بالنشاط والمبادرة الفردية، وهى ترى الواقع الاجتماعى بوصفه هدفا للتحويل الثورى . وهى ليست ثورية علمية فحسب ولكنها إنسانية كذلك. وهكذا، تتميز النظرة العلمية إلى العالم والسياسة المستندة إلى العلم بالوحدة العضوية للوسائل والغايات وهو ما لا يتفق مع الحدود السياسية

للانتهازية ، ومع عبادة العنف فى النضال.

ويروج بعض معارضى الشيوعية للزعم القائل بأن المذهب الماركسى ، وعلى الأخص النقد الماركسى للرأسمالية ، يبرر الإرهاب الفوضوى . لكن الماركسية تدين بكل حزم نشاط المجموعات الإرهابية المغامرة المنعزلة عن الشعب ، بوصفه ضارا بحركة التحرير . وقد فضحت الإفلاس الكامل لمضمونها الايديولوجى المأخوذ عن «نظرية العنف» الميتافيزيقية التى انتقدها انجلز في كتابه «رد على دوهرنج» منذ قرن مضى . وهذه النظرية فى تعديلاتها المختلفة تتجاهل الظروف الموضوعية والقوى المحركة للتطور الاجتماعى ، وتنفى أهمية أشكال النضال السياسى ودور الهيئات السياسية الجماهيرية ، وليس لديها ثقة فى القدرات الثورية للطبقة العاملة، والجماهير العاملة بشكل عام .

وكما يدافع الشيوعيون عن فهمهم للمشاكل الرئيسية فى التقدم العالمى المعاصر ، ولدور الفلسفة المادية الرئيسى فى تطوير نظرة متكاملة إلى العالم ، فإنهم يدافعون كذلك عن الحوار الشامل مع الاتجاهات والمفهومات غير الماركسية، المهتمة بإخلاص بمصائر البشرية. ومع التنوع القائم للنظرات إلى العالم تصبح المقارنة غير المتحيزة بين الآراء هى الوسيلة الوحيدة الممكنة للتوصل إلى اتفاقات مقبولة بشكل متبادل حول المسائل العالمية. وتبدو أهمية الحوار الهادف البناء بين كل البشر ذوى الإرادة الخيرة حول مجموع المسائل المتباينة الناجمة عن التطور الاجتماعى والثورة العلمية والتكنولوجية، كبيرة بشكل خاص فى أيامنا ، فى ظروف تفاقم النزاع بين اتجاهين فى العلاقات الدولية - نهج تعزيز السلام والأمن بين البلدان، الذى يتبعه الاتحاد السوفييتى وبلدان الأسرة الاشتراكية وكذلك كل القوى المحبة للسلام، من ناحية، ونهج تصعيد التوتر الذى تتبعه الولايات المتحدة وحلفاؤها من الناحية الأخرى. ومن ثم الأهمية المتزايدة لدور ومسئولية العلماء والشخصيات الثقافية فى تقديم المساندة الفكرية للمبادرات والتدابير السياسية الملموسة التى تسهم فى التقدم الاجتماعى، وفى طرح وتجسيد مثل هذه القيم السياسية والثقافية والأخلاقية التى تساعد على تعزيز السلام والأمن بين البلدان، وعلى توسيع التعاون العلمى والتكنولوجى والثقافى، وكذلك على تجنب كارثة إيكولوجية ، وحل المشاكل الملحة الأخرى لعصرنا.

ملحوظـات

١ - نشر في السنوات الأخيرة عدد من الاعمال التى ألفها الباحثون السوفييت والتى تعالج جوهر وبنية النظرة إلى العالم، ومكان ودور الفلسفة فيها. وهى تشمل : الفلسفة في العالم المعاصر ، الفلسفة والعلم، موسكو ١٩٧٢، المادية الجدلية والتاريخية - الأساس الفلسفى للنظرة الشيوعية الى العالم، كييف،١٩٧٧، الفلسفة والأشكال القيمية للوعى الاجتماعى، موسكو، ١٩٧٨، الممارسة والمعرفة والنظرة إلى العالم. احتواء النظرة إلى العالم لمبادئ المادية الجدلية والتاريخية، كييف، ١٩٨٠، مشاكل الفلسفة ونظرة العلوم الحديثة إلى العالم، موسكو ١٩٨١، الجدل - النظرة إلى العالم ومناهج بحث العلوم الطبيعية الحديثة ، موسكو ، ١٩٨٣، الجدليات الماركسية اللينينية الكتاب الأول - الجدل المادى بوصفه نظاما علميا ، موسكو، ١٩٨٣، ل. س. بوجومولوف، ث . أ. أويزرمان، أسس النظرية العملية الفلسفية التاريخية، الفصل الأول والثاني، موسكو، ١٩٨٣، ب.ن. فيدوسييف، الفلسفة والمعرفة العلمية، موسكو، ١٩٨٣ (كلها بالروسية) .

٢ - ف. أ. لينين، الأعمال الكاملة ، المجلد ١٤، ص ٢٢٧.

٣ - المرجع السابق ، المجلد ١٩ ، ص ٢٣.

٤ - ك . ماركس ، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسى ، موسكو، ١٩٨٤، ص ٢٠٦.

٥ - ف . أ. لينين، الأعمال الكاملة ، المجلد ٣٨، ص ١٧١.

٦ - ك . ماركس ، ف. انجلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد الأول نيويورك، ١٩٧٦، ص١٩٥.

٧ - ماركس، رأس المال، المجلد الأول، موسكو، ١٩٧٨، ص ٣٠.

٨ - ف . أ. لينين، الأعمال الكاملة ، المجلد ١٥، ص ٣١.

٩ - من بين كل وظائفها فيما يتعلق بالمعرفة العلمية الخاصة طورت الوظيفة المنهجية للفلسفة على ما يبدو بدقة أكبر. وإليكم بعض من الأعمال الكثيرة المرتبطة بالموضوع والمنشورة باللغة الروسية : الفلسفة، والمنهج، والعلم، موسكو، ١٩٧٢، أ. ف. البنكوف، المنطق الجدلى . مقالات فى التاريخ والنظرية، موسكو، ١٩٧٤ ب.

ف. كوبنين، الجدل والمنطق، والعلم، موسكو، ١٩٧٦، جدل المعرفة العلمية، موسكو، ١٩٧٨، الجدل المادى ، دراسه قصيرة فى النظرية موسكو، ١٩٨٠، ف. أ. لكتورسكى، الذات، والموضوع، والمعرفة، موسكو، ١٩٨٠، ب. س. جريازنوف، المنطق، والعقلانية، والإبداع، موسكو ١٩٨٢ الجدل المادى بوصفه نظرية شاملة للتطور، المجلد الثانى، موسكو ١٩٨٣، نظرية التأمل اللينينية فى ضوء الممارسة والعلم فى الوقت الحاضر، المجلد ١ ، ٢، صوفيا، ١٩٨٢، بحثا عن نظرية لتطور العلوم موسكو، ١٩٨٣، م. ت. اوملیانوفسکی، الجدل والفيزياء المعاصرة موسكو، ١٩٨٤، ف. س. شيفريف، المعرفة العلمية بوصفها مجالا للنشاط موسكو، ١٩٨٤.

١٠ - انظر، مثلا : مشكلة القيمة فى الفلسفة، لينينجراد، ١٩٦٦، العلم والأخلاق، موسكو، ١٩٧١، الفلسفة الماركسية والثورة العلمية والتكنولوجية الحالية، موسكو، ١٩٧٧، الطبيعة الاجتماعية للمعرفة، موسكو، ١٩٧٩، العلم فى جوانبه الاجتماعية والمعرفية، والقيمية، مينسك، ١٩٨٠، ب. ب. جايدنكو، تطور مفهوم العلم، موسكو، ١٩٨٠، مثل وقواعد البحث العلمى، مينسك، ١٩٨١، ب. ج . كوزنتسوف ، مثل العلم المعاصر ، موسكو، ١٩٨٣، أ. ت. فرولوف، الآفاق أمام الإنسان، موسكو، ١٩٨٣ (كلها بالروسية).

١١ - ف. أ. لينين، الأعمال الكاملة ، المجلد ١٤، ص ٦٩ - ٧٠.

١٢ - ف. انجلز، رد على دوهرنج، موسكو، ١٩٥٩، ص ٣٥.

١٣ - ف. أ. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٣١، ص ٢٩٤.

١٤ - ك . ماركس، ف. انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ١ ، نيويورك، ١٩٧٦، ص ١٦٤.

١٥ - ك. ماركس، ف. انجلز، الأعمال الكاملة ، المجلد ١٦ برلين، ١٩٦٢، ص ١٣.

١٦ - علم المنطق لهيجل، المجلد ١، لندن، ١٩٢٩، ص ٣٨٩.

١٧ - ك. ماركس ، ف. انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ١٤، موسكو، ١٩٨٠، ص ٦٥٦.

١٨ - ن. ج. تشيرنيشفسكى الأعمال الكاملة، المجلد ٥، موسكو، ١٩٦٠، ص ٣٩١ (بالروسية).

١٩ - ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢ ، ص ٢١.

القسم الثانى
العلوم الطبيعية : جوانب فلسفية

فى ظل ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية التى تمارس تأثيرا قويا للغاية على الجوانب المختلفة لحياة المجتمع يولى اهتمام أكبر متزايد للقضايا المنهجية فى العلوم الطبيعية. وهناك على الأقل سببان أساسيان لذلك. يرتبط أحدهما بالاحتياجات الداخلية فى تطور مجمل كيان العلوم الطبيعية : تغييرات تتسع بسرعة وعمق، وبثورية فى بعض الجوانب الأكثر أهمية، فى نظام المعرفة، وكذلك تغييرات جذرية فى طريقة البحث التى تهدف إلى الحصول على هذه المعرفة. ويواكب التقدم فى العلوم الطبيعية عمليات تشعب واسع للمعرفة العلمية، وتشابك بين مجالاتها المختلفة، واتجاهها إلى التركيب والتكامل. إن تدفق المعلومات العلمية، والحاجة إلى تطوير مبادئ جديدة تشجع على كشف النظريات فى مجالات البحث التى ليست فى متناولنا حتى الآن، وترتيب الأنظمة النظرية الموجودة حاليا بالفعل فى العلوم الطبيعية يجعل القضايا المنهجية ملحة بشكل خاص.

لكن هناك المزيد فى هذه المسألة. إن الزيادة المفاجئة فى وتيرة الثورة العلمية والتكنولوجية والتحولات الاجتماعية المرتبطة بها تجعل من مواصلة تعزيز الصلات بين العلوم الطبيعية والتكنيكية والاجتماعية واحدا من أبرز مهامها. ويمكن تحليل التفاعل بين هذه المجالات للمعرفة العلمية، الذى يجرى الآن على مستويات مختلفة، من وجهة النظر العامة أو المتعلقة بنظرية المعرفة، على أساس تطوير مبادئ ومناهج عامة لمعالجة القضايا المعقدة، وتحليل التغيرات فى وسائل المعرفة الخاصة بالعلوم الطبيعية والاجتماعية الناجمة عن التقارب الوثيق بين هذه العلوم، من موقع إنتاجى، تحليل التغيرات فى النموذج العام للإنتاج وتنظيمه، والتى أدى إليها تقدم المعرفة العلمية، والتطوير التالى لبرنامج معقد للتقدم العلمى والتكنيكى على هذا الأساس وأخيرا ومن وجهة النظر الاجتماعية، دراسة تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية، أى الثورة فى العلوم، فى القوى المنتجة، على مجالات حياة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والإيديولوجية.

ويكرس اهتمام خاص فى هذا الخصوص لأولوية تطور العلوم الأساسية التى تضمن معرفة

أعمق بالقوانين الطبيعية والاجتماعية، وللنمو المطرد للقدرة العلمية والتكنولوجية، ولإقامة وحدات الإنتاج وتكنولوجيا المستقبل وقدرة وطيدة لتلبية احتياجات الإنسان.

ويحدد أهمية العلوم الأساسية أهمية المعرفة العلمية الخاصة بالطبيعة والمجتمع فى نظرة الإنسان إلى العالم، وفى تصوره الفلسفى للعالم ولمكان الإنسان فيه. وكل هذا يجعل مسألة الصلة المتبادلة بين الفلسفة والعلوم الطبيعية ذات حيوية خاصة اليوم.

وتتميز المرحلة الحالية فى دراسة القضايا الفلسفية فى العلوم الطبيعية بدور العلوم الطبيعية الذى يتزايد بسرعة فى تطوير الإنتاج، وبتأثيرها الضخم على المشاكل الاجتماعية الحيوية. إن جدل معرفة الطبيعة لا ينفصل عن جدل تحويلها لصالح الإنسان.

لقد طورت الماركسية تقاليد مهمة فى دراسة القضايا الفلسفية للعلوم الطبيعية. وتحتل الأفكار والمواقف اللينينية أهمية أولية من الزاوية النظرية والتطبيقية، لأن تحليل هذه القضايا لا غنى عنه من أجل التنظيم الناجح للبحث، ومن أجل الاختيار الدقيق للمجالات الأساسية للدراسات النظرية والتطبيقية ومن أجل آفاق التقدم العلمى.

١ - المبادئ اللينينية للتحليل الفلسفى فى العلوم الطبيعية وعصرنا

تركز جهد لينين الرئيسى فى أن يعمم فى صياغة فلسفية الاتجاهات الجديدة فى تطور المعرفة العلمية التى ظهرت عند بداية القرن. فالاكتشافات العظيمة لأواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والتى أدت، متوازية مع فشل النظرة الميكانيكية وأزمة المادية الميتافيزيقية، إلى الانهيار البادى للمثل الأعلى للمعرفة العلمية الموضوعية حقا. والهدف الذى تاقت إليه طويلا العلوم الطبيعية، جعل من الضرورى أولا الدفاع عن مفهومات المادية ضد هجوم الأفكار المثالية، التى تسربت بشكل مكثف إلى العلوم الطبيعية النظرية نتيجة للتغيرات الثورية فى الآراء العلمية عن العالم، والتى كانت قد تشكلت حينذاك. وفى الوقت نفسه، احتاجت الثورة الوليدة فى العلوم الطبيعية إلى مثل هذه التغيرات، فى شكل المادية، التى تتمشى مع محتوى العلوم الطبيعية الجديد، والتى تؤدى على أساس آخر نتائج هذه الثورة إلى إثراء مضمون الجدل المادى نفسه، وإلى التقدم فى مفهومات الطبيعة الفلسفية والقوانين التى تحكم معرفتها.

ونحن إذ نصف بإيجاز جوهر المبادئ اللينينية ذاته فى التحليل الفلسفى للعلوم الطبيعية، علينا أن نشير إلى أن لينين أكد على الدوام التفكير الجدلى وتطبيق قدرة الجدلية الهائلة على الكشف بوصفها ضرورة ملحة. إن وصف لينين للمراسلات بين ماركس وانجلز يمكن أن ينطبق تماما على تحليله للعلوم الطبيعية «إذا ما أراد المرء أن يحدد فى كلمة واحدة بؤرة المراسلات بكاملها أى النقطة المركزية التى تلتقى عندها أسس الأفكار التى جرت مناقشتها والتعبير عنها - فإن هذه الكلمة ستكون : الجدل».[١].

إن الجدل، كما يقول لينين، هو روح الماركسية، وبدون الجدل لن تكون المادية قادرة على أن تهزم، وإنما تنتظر الهزيمة فحسب، والجدل هو نظرية المعرفة الماركسية. وقد كتب لينين إن فيزياء القرن العشرين «تؤدى إلى ميلاد المادية الجدلية»،[٢] بالعمل القاسى والدءوب. ويكمن المعنى العميق لهذه الكلمات فى أن الفلسفة الماركسية لا تنفصم عن تقدم المعرفة وعلى ذلك فإن البرهنة عليها ومواصلة تقدمها ممكنة فحسب من خلال تزايد المراحل الجديدة فى معرفة الطبيعية والمجتمع.

وعندما أشار لينين إلى أهمية الجدل المادى المنهجية بوصفه أهم أداة فى معرفة الطبيعة، كتب فى وصيته الفلسفية حول أهمية المادية المناضلة يقول: «سيجد علماء الطبيعة المحدثون (إذا ما عرفوا كيف يبحثون، وإذا ما عرفنا كيف نساعدهم) فى الجدل الهيجلى إذا ما فسروه ماديا سلسلة من الإجابات على القضايا الفلسفية التى تطرحها الثورة فى العلوم الطبيعية»[٣] وفى الدراسة نفسها حدد مهمة إقامة تحالف وطيد بين علماء الطبيعة والفلاسفة الماركسيين عندما أكد أن العالم غير المسلح بالفلسفة العلمية الحديثة - المادية الجدلية فى عصرنا سيجد من الصعوبة رد هجمات الفلسفة البرجوازية الرجعية، وينطبق الشئ نفسه على الفيلسوف الماركسى غير المطلع على منجزات العلوم الطبيعية الحديثة.

والصلة التى لا تنفصم بين تحليل القضايا الفلسفية فى العلوم الطبيعية وتطور الجدل المادى، بوصفه علما، هى سمة للمدخل اللينينى للتفسير الفلسفى للمنجزات العلمية. إن مدخل لينين الدقيق لشرح وتحليل المفهومات الأساسية للمادية الفلسفية، والتى أطلق عليها العناصر الأساسية للماركسية، كان له أهمية عظمى. لقد أسس لينين عمليا تحليلا ماركسيا علميا لمفهومات العلوم الطبيعية الجديدة أساسا. ودراسة هذا الجانب فى نشاطه توفر فهما أفضل لأسباب الصلة بين «المادية والنقد التجريبى» والعلوم الحديثة بطموحها لتوضيح جوهر المفهومات والمبادئ الأساسية للعلوم الطبيعية. ويتمثل جوهر الأمر فى التعليل الفلسفى الصائب والذى بدونه لا تستطيع العلوم الطبيعية أو المادية أن تصد هجوم الأفكار الرجعية.

والمدخل اللينينى للعلوم الطبيعية يفترض مقدما وحدة جدلية، واختلافا، بين المعرفة الفلسفية ومعرفة العلوم الطبيعية. وتتمثل وحدتها فى دراسة العالم الموضوعى نفسه المستقل عن وعينا. والعلوم الطبيعية، كما يشير لينين، لا تشك فى أن الطبيعة سبقت الإنسان، ووجدت قبل وعى الإنسان. ويواصل لينين القول بأن وجود العالم الموضوعى مستقلا عن وعينا يشكل كذلك الفرضية الأساسية للمادية. ولكن الفلسفة لا تتطابق مع العلوم الطبيعية ولا تحل محلها؛ فلكل علم من العلوم الطبيعية مجال محدد من الطبيعة للبحث، وشكل خاص للتقدم، وصلات وأنساق داخلية. وتكشف الفلسفة المادية السمات المشتركة بين الظواهر، والانساق والصلات العامة التى تميز أنظمة وبنى العالم الموضوعى المختلفة. والفلسفة لا تخلق نظريات جديدة للعالم الفيزيقى، كما لا تتشابه مع أى من مفهومات العلوم الطبيعية، ومن خلالها نخرج باستنتاجات معرفية من معطيات العلوم الطبيعية الجديدة، وبالاستناد إليها وتحديدها

تثرى وتتطور النظرية العامة للمعرفة، ومنطقها.

والفلسفة وهى تعمم المنجزات العلمية وتحدد سمات عامة فى الظواهر لتكشف عن الصلات والانساق العامة تقيم صلة بميادين المعرفة كافة كى تطور فى النهاية مبادئ منهجية عامة تنطبق على أى علم. وهذا يعكس كذلك العلاقة بين الفلسفة والعلوم الطبيعية. وأى عالم، مهما يكن مجال دراسته، سيستخدم، بوعى أو بغير وعى، مفهومات ومقولات عامة (مثل الجوهر، والظاهرة، والسببية، والصدفة، والكم، والكيف إلخ). ومن ثم فإن كل باحث يقع، بطريقة أو بأخرى تحت تأثير مفهومات فلسفية مختلفة. وسوف يحدد هذا التفسير الفلسفى للباحث للنتائج التجريبية والنظريات العلمية. والتفسير الذى يقدم من وجهة نظر المادية الجدلية سيكون ملائما للطبيعة ويتفق مع الحقيقة الموضوعية. وبهذه الطريقة، فإن الفلسفة والعلوم الطبيعية يكملان بعضهما لإنهما يترابطان فى عملية معرفة العالم الموضوعى.

فى تحليله للعلوم الطبيعية القائم على نظرية المعرفة وضّح لينين النشأة المشتركة، كما فرق بوضوح فى الوقت نفسه بين المفهومات الفلسفية والمفهومات العلمية العينية: وأحد الأمثلة المعروفة لذلك هو تعريف لينين للمادة، الذى وضع حدا للمطابقة بين المفهوم الفلسفى للمادة ومفهومات العلوم الطبيعية العينية لبنيتها وصفاتها. ووفقا لتعريفه، فإن مفهوم المادة وفقا لنظرية المعرفة ليس سوى الواقع الموضوعى القائم مستقلا عن وعى الإنسان ومنعكسا بواسطته. ويستمر لينين ليقول : «بيد أن المادية الجدلية تصر على الطابع النسبى، التقريبى لكل نظرية علمية عن بناء المادة وخواصها، وهى تصر على انعدام الحدود المطلقة فى الطبيعة وعلى تحويل المادة المتحركة من حالة إلى أخرى تبدو من وجهة نظرنا غير متوافقة معها، وما إلى ذلك»[٤].

وينبغى النظر إلى تعاليمه حول جدلية عملية المعرفة، وتقدم المعرفة من حقيقة نسبية غير كاملة إلى معرفة أكثر دقة وكمالا، إلى الحقيقة المطلقة، بوصفها أحد المبادئ الأساسية للتحليل اللينينى للقضايا الفلسفية فى التقدم العلمى. وفى عصر التطور العلمى السريع، والتغيرات الجذرية للنظريات والمفهومات التقليدية، اكتسبت هذه التعاليم أهمية هائلة.

يعنى التقدم فى العلم معرفة أعمق بالأشياء المادية. وإذا لم يكن هذا العمق بالأمس، كما يشير لينين، قد تخطى الذرة، فإنه اليوم قد تخطى الإلكترون، كما تصر المادية الجدلية على الطبيعة المؤقتة النسبية والتقريبية للمراحل المختلفة فى معرفة الطبيعة عن طريق تقدم العلوم «فالالكترون غير ناقد ما دامت الذرة والطبيعة لا متناهية، لكن وجوده لا متناه، وهذا الاعتراف

القاطع غير المشروط والفريد بوجود الطبيعة خارج عقل وإدارك الإنسان هو الذى يميز المادية الجدلية عن اللا أدرية النسبية والمثالية»[٥].

وقد تابع لينين هذه المعالجة باطراد فيما يتعلق بكثير من المفهومات الجوهرية الأخرى للمادية الفلسفية، ومن بينها السببية، والزمان والمكان، إلخ.

ولا تقر المادية كما لا ترفض أى نوع فيزيقى خاص من السببية. والسببية، من وجهة نظر المادية، هى الاعتراف بالاتساق الموضوعى للطبيعة وبالانعكاس الدقيق التقريبى لهذا الاتساق فى وعى الإنسان، والمسألة الفلسفية المهمة حقا، كما يقول لينين، «ليست درجة الدقة التى يتوصل إليها وصفنا للصلات السببية، أو ما إذا كان بالإمكان التعبير عن هذا الوصف فى صيغ رياضية دقيقة، ولكن ما إذا كان مصدر معرفتنا لهذه الصلات هو قانون الطبيعة الموضوعى أو صفات لعقلنا؛ قدرته الكامنة على فهم حقائق مسبقة معينة، وما إلى ذلك».[٦].

وينطبق الشئ نفسه على الزمان والمكان. فالمادية الفلسفية، إذ تعترف بوجود الحقيقة الموضوعية، أى المادة المتحركة، مستقلة عن وعينا، تعترف بهذا الشكل بالحقيقة الموضوعية للمكان والزمان بوصفه شيئا متميزا عن المفهومات المختلقة للمثالية. فالزمان والمكان ليسا مجرد شكلين للظواهر أو معيارين كميين لحدودها وامتدادها، ولكنهما شكلان حقيقيان موضوعيان للوجود. وقد كتب لينين يقول : «لا يوجد فى العالم سوى مادة فى حالة حركة، والمادة فى الحركة لا يمكنها أن تتحرك إلا فى الزمان والمكان».[٧].

وتتغير مفهومات الإنسان عن الزمان والمكان، وتتطور وتغدو أكثر تحديدا. بيد أن تغير مفهومات العلوم الطبيعية للزمان والمكان يدحض الحقيقة الموضوعية للأول والأخير بالدرجة نفسها التى تدحض بها المعرفة العلمية المتغيرة لبنية وأشكال حركة المادة حقيقة العالم القائم موضوعيا. وفى هذا رأى لينين المضمون الفلسفى لهذه المشكلة، جوهرا للمعالجة الفلسفية لمعرفة العالم الموضوعى.

ويعد الفهم الجدلى لوحدة الفلسفة والعلوم الطبيعية وسماتهما الخاصة أساس التعاون الخلاق بين الفلاسفة وعلماء الطبيعة. ويؤدى إنكار مثل هذه الوحدة والمنطلقات المشتركة للعلوم الطبيعية والفلسفة إلى التقليل من قدر القضايا المنهجية، وإلى اللامبالاة الفلسفية، وحتى إلى العدمية، كما يترك فى الوقت نفسه منافذ للمفهومات الفلسفية المختلفة للنسبية الفلسفية واللا أدرية. ومن ناحية أخرى فإن مطابقة الفلسفة بالعلوم الطبيعية، والافتقار إلى فهم الاختلافات

فيما بينها، قد يعيد إلى الحياة نظرة «الفلسفة الطبيعية» للمعرفة ويعرض لتدخل غير كفء من جانب الفلاسفة فى مشاكل العلوم الطبيعية.

وهكذا تتمثل إحدى الخصائص الأساسية، التى تتخلل التحليل اللينينى للقضايا الفلسفية للعلوم الطبيعية، فى الربط الرائع بين الاهتمام الوثيق بالمنجزات العلمية العينية والمبادئ والأفكار الأساسية للمادية الجدلية. لقد انطلق لينين على الدوام من الاعتراف بقيمة المفهومات الجديدة للعلوم الطبيعية فى عصره، ولم يسع أبدا إلى «تعديلها»، أى إلى حل مشاكلها لها، أو بدلا منها. وقد اختار للمناقشة القضايا الفلسفية ذات المغزى، وكان بحزم ضد «الفلسفة الطبيعية» البالية أو التدخل الوضعى فى القضايا العينية للمجالات المختلفة للمعرفة العلمية.

وفى الوقت نفسه، فإن المدافعين عن التومية الجديدة وهى من أكثر الاتجاهات نفوذا فى الفلسفة البرجوازية الحديثة، يدفعون بالأمور فى اتجاه أحياء «الفلسفة الطبيعية» البالية. استغل التوميون الجدد سخط علماء الطبيعة لسنوات طويلة على النصيب الفلسفى الضئيل الذى تركه لهم الوضعيون، وطرحوا للمناقشة القضايا الحادة للنظرة إلى العالم، متناولين إياها بالطبع بروح الفلسفة اللاهوتية. وهم يسعون إلى البرهنة على ضيق العلوم الطبيعية وعلى ضرورة استكمالها بـ «الفلسفة الطبيعية» وكذلك بالإيمان بالوحى.

ويتمتع بنفوذ فى الولايات المتحدة، ولدرجة ما فى عدد من بلدان الغرب، مذهب الخلق، وهى الحركة التى ترفض التعاليم الخاصة بالتطور وتدافع عن فكرة خلق العالم. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أخيرا أن مذهب الخلق، على الأقل فى الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا العظمى، قد بدأ يشتد عوده ويشير إلى نفسه على أنه ليس إلا «مذهب الخلق العلمى».

لقد ولد «مذهب الخلق العلمى» الحديث من مذهب العصمة الحرفية، وهو اتجاه بروتستنتى محافظ، يرفض أى انتقاد للكتاب المقدس. ويقول المدافعون عنه إن آرءهم ذات طبيعة علمية وليست دينية ويمكن مقارنتها تماما من وجهة النظر العلمية بالمذهب الخاص بالتطور. وفى الحقيقة، فإن الدفاع عن مذهب الخلق لا يتفق مع المبادئ الأساسية للعلوم الحديثة ومناهجها، وادعاءات مذهب الخلق بمكانة العلم لا تقوم على أساس. إن قبول أحد الأفكار الأساسية لمذهب الخلق – وهو أن عمر الكون لا يزيد على عشرة آلاف عام – سيعنى التخلى عن المفهومات الحديثة للفلك والفيزياء الفلكية والجيولوجيا، وعلم الحياة، والتخلى بالفعل عن كل ترسانة العلوم الحديثة. ويستغل دعاة مذهب الخلق وجود قضايا غير محلولة وقابلة للنقاش فى نظرية

التطور، ليقدموها دليلا على عدم تماسكها. ومع ذلك فكل هذه المشاكل يمكن حلها فى إطار مناقشة دراسية وتشكل مادة للتقدم فى علم الحياة العلمى، وليس ارتدادا إلى اللاهوت.

والتغلب على تناول «الفلسفة الطبيعية» غير الكفء للمشاكل العلمية لا يفترض حيادا فلسفيا معينا فى تفسير المعطيات العلمية الجديدة.

ومن ثم فإن أحد الاحتياجات الأخرى للتحليل اللينينى للعلوم الطبيعية يتمثل فى النقد القاسى لكل أشكال وأنواع الآراء المعادية للمادية والدعم الثابت للمبادئ الأساسية للمادية. وقد سمى لينين مثل هذه المعالجة مبدأ التحزب فى الفلسفة.

وكقاعدة، فإن نقاد الماركسية اللينينية يكيفون موقفا بدائيا فيما يتعلق بهذا المبدأ الجوهرى، مفسرين إياه بأنه هجوم المبادئ السياسية والايديولوجية والنظرات إلى العالم على الفلسفة الغريبة عن مضمونها. ومع ذلك فقد عد لينين التحزب سمة ملازمة وكامنة فى الفلسفة محددة بأسلوب حلها لمشاكلها الرئيسية. وقد أشار إلى أعمال مؤسسى المادية الجدلية بوصفها نموذج المعالجة العلمية الشاملة والحزبية لحل المشاكل الفلسفية. وكتب يقول: «لقد كان ماركس وانجلز متحزبين فى الفلسفة من البداية حتى النهاية، وكانا قادرين على تتبع الانحرافات عن المادية والتنازلات للمثالية والنزعة الإيمانية فى كل من الاتجاهات «الحديثة».[8].

وقد فضح لينين بثبات بعض الانحرافات البسيطة لعلماء الطبيعة نحو مختلف الاتجاهات «الشائعة» للفلسفة المثالية فى أوائل القرن العشرين، والتى حولها الفلاسفة المثاليون على الفور لفائدتهم. ويعد تحليل لينين النقدى للنظرات الفلسفية لعلماء بارزين من أمثال ا. ماخ، و هـ . بوانكاريه وغيرهما نموذجا للدفاع عن التكامل الفلسفى. وفى الوقت نفسه ينبغى أن نشير إلى أن مواقف لينين من الفلاسفة المثاليين وعلماء الطبيعة الذين يميلون إلى التعبيرات الفلسفية المشوشة والخاطئة حقا مختلفة تماما. إن تعبيرا لفيلسوف مثالى حول «تلاشى المادة» يكتسب مضمونا جديدا تماما عندما يصدر من عالم فيزياء. إنه بالنسبة للفيلسوف يعنى إنكار الحقيقة الموضوعية والاعتراف بأن المصدر الأول للمادة روحى. والفكرة نفسها بالنسبة للفيزيائى هى مجرد تعبير غير كاف، من وجهة نظرية المعرفة، للحقيقة التى تقول بأن الحدود المعروفة حتى الآن للمادة قد تغيرت وأنه من الممكن الآن اكتشاف أشكال جديدة لحركتها ومواءمة الأشكال القديمة معها «ومن ثم، فإن العلوم الطبيعية تؤدى إلى (وحدة المادة).. وهذا هو المعنى الحقيقى للتعبير المتعلق بتلاشى المادة».[9].

ومما له دلالة كبيرة فى هذا الخصوص، على سبيل المثال، موقف لينين من هـ . هيرتز الفيزيائى الألمانى الكبير؛ ففى مقدمة كتابه «الميكانيكا» يصوغ هيرتز عددا من المبادئ الفلسفية، التى تفوح من بعضها رائحة المثالية الصريحة. فما كان من بعض الفلاسفة المثاليين (كوهن، كلينبيتر) إلا أن انقضوا على هذه التعبيرات. على حين أن بعض النقاد الماديين غير المتعمقين الذين يعدون هيرتز مثاليا قد تبنوا هذه التعبيرات.

وهذا ما يعطى مغزى رياديا أكبر لتقييم لينين لهيرتز «وكحقيقة، فإن مقدمة هيرتز الفلسفية لكتابه «الميكانيكا» تكشف عن وجهة النظر المعتادة للعالم الذى أخافته صيحات المطاردة من قبل الأساتذة ضد «ميتافيزيقا» المادية، ولكنه مع ذلك لم يتمكن من التغلب على اقتناعه الغريزى بحقيقة العالم الخارجى»[١٠]. وعندما كان لينين ينتقد الفلاسفة المثاليين فإنه لا يتغاضى عن أوهام الطبيعيين البارزين، ولكنه يكشف بذكاء أسبابها، ويتحرى بدقة طرق إزالتها وفصلها عن الآراء الفيزيائية الأساسية لهؤلاء العلماء.

ويعد تحليل لينين العميق للجذور الاجتماعية والمعرفية للمثالية أهم جانب فى تناول لينين لنقد استفادة المثاليين من العلوم الطبيعية. إن أية مثالية، وبخاصة تلك التى تستفيد من العلوم، تعتمد على المبالغة وإضفاء طابع مطلق على بعض الجوانب العينية فى معرفتنا بالبيئة. وعلى ذلك فإن النقد الفعال للمثالية والتغلب عليها لا يمكن أن يعتمد على مجرد إنكارها بوصفها «عديمة القيمة»، وإنما يجب أن يعتمد على حل المشاكل التى طرحتها وأساءت استخدامها. وفى كلمات أخرى، فإن النقد الفعال للمثالية يرتكز على الدوام على التطوير الخلاق للفلسفة القائمة على البحث، وعلى حل المشاكل التى تطرحها العلوم الطبيعية المعاصرة، والتى ثبت أن الاتجاهات المثالية المختلفة عاجزة عن حلها.

لقد قدم لينين نماذج رائعة لمثل هذه المعالجة. وارتكز نقده للمفهومات المثالية المتعلقة بـ «تلاشى المادة» على تطويره للمفهوم الجدلى المادى للمادة، وعلى نقده للنسبية الفلسفية، على مواصلة تطوير المفهوم الجدلى للحقيقة، إلخ.

وعلى ذلك، فإن الجوانب المنطقية المنهجية فى تطور القضايا المنهجية للعلوم الطبيعية اليوم لا يجب أن تتعارض مع جوانب الإيديولوجية والنظرة إلى العالم. وأى تجاهل لوحدتها يمكن أن يؤدى إلى أخطاء جسيمة.

ومن الممكن تصور وإدراك دور وأهمية بحث القضايا المنهجية للعلوم الطبيعية فى المرحلة

الحديثة إذا ما نظر إلى هذه الجوانب فى وحدتها. إن التعاون الخلاق بين الفلاسفة الماركسيين وعلماء الطبيعة فى حل القضايا المنهجية والمتعلقة بنظرة العلوم الخاصة بالطبيعة إلى العالم لا غنى عنه إذا ما قدر لكل من العلوم الطبيعية والفلسفية أن يحققا مزيدا من التقدم.

إن موقف لينين من مناهج العلوم الطبيعية فى أوائل القرن العشرين لم يفقد مغزاه بالنسبة للقضايا التى يطرحها هيكل العلوم الطبيعية خلال العقود الأخيرة، وإنما يكشف عن جوانب جديدة من العمق والخصوبة. وعلى ذلك، فإن التفاعل بين المادية الجدلية والعلوم الطبيعية المعاصرة لا غنى عنه لكل من التقدم العلمى وتطور التفكير الفلسفى. إن تحليل المنجزات الأساسية والاكتشافات العظيمة فى العلوم الطبيعية لا يخدم فحسب أهداف تطوير مناهج المعرفة العلمية، ولكنه يثرى كل الجهاز المقولى للفلسفة. وهكذا، فإن التفسير الفلسفى لفيزياء الكم يستلزم إعادة البحث الدقيق والتعميم لعدد من المفهومات العلمية الأساسية مما يترتب عليه إثراء مضمون المقولات الفلسفية المتصلة بها.

لقد أثرت منجزات العلوم الطبيعية، وبخاصة الفيزياء، بشكل جوهرى، التعاليم الخاصة بالمادة. ومع تطور الفيزياء الحديثة اكتشفت أنماط جديدة للمادة وصفاتها الأساسية. وقد أشار لينين إلى أن المثاليين يقدمون اكتشاف أنماط جديدة من المادة وصياغة مفهومات جديدة عن تركيبها دليلا على افلاس الفلسفة المادية وعلى أنها لا تقوم على أساس، بالرغم من إننا فى الحقيقة نتناول التقدم الهائل فى التعاليم المتعلقة بالمادة وفى تطور صورة أكثر فيزيقية وديناميه للعالم. وقد سمح اكتشاف المجال الفيزيائى بوصفه نمطا جديدا للمادة بدراسات فى طبيعة وميكانيزم التفاعلات الفيزيائية. وأدى اكتشاف ثنائية الموجة الجسيمية إلى تركيب المبادئ المتقطعة والمتصلة فى بنية المادية. ويؤدى التقدم فى فيزياء الجسيمات الأولية إلى مزيد من التقدم فى النظرية الذرية بوصفها علما يتناول مبادئ التنظيم البنيوى للمادة. إن تحول الجسيمات الأولية، ومعرفة قوانين التماثل، والبحث فى الفراغ الفيزيائى، تشير إلى دينامية مذهلة فى العمليات الدقيقة، وعدم فنائها، وهذا ما يؤثر على كل نظام المعرفة المتعلق بالبيئة المادية.

وقد جرى إثراء هذه الحتمية بشكل كبير خلال مجرى تطور العلوم الحديثة وفيزياء الكم على وجه الخصوص، وهذا أمر معروف للجميع مثل ضيق حتمية لابلاس الكلاسيكية أحادية الدلالة.

والمفهوم التقليدى للسببية بوصفه ترابطا جامدا أحادى الدلالة قد جرى تركيبه جدليا مع المفهوم المتعلق بالطبيعة الاحتمالية الأساسية لتفاعلات الكم. وساعد هذا على تطور مفهوم

سببية الجدل المادى، وبخاصة تعميق فكرة تنوع الأشكال فى الترابطات السببية.

لقد استوعبت التعاليم الخاصة بالحتمية فكرة أرجحية شكيتها وغموضها المعروفين، مما يعكس غنى وتنوع الترابطات المادية فى العالم المادى. وفى الوقت الحاضر تتمثل التعاليم الخاصة بالحتمية هذه الأفكار المعممة التى تطورت خلال مجرى تطور نظرية المعلومات، وبحث الأنظمة وفهم الأنظمة المعقدة العالية التنظيم والكائنات الحية. وهذه التغيرات فى التعاليم الخاصة بالحتمية تثريها بأفكار جدلية، بما فى ذلك المفهومات التى تحدد العنصر عن طريق مجمل، الإمكان، والاحتمال، والصدفة، والقصدية، والأمثلية، إلخ.

إن الفكرة المتعلقة بتفاعل الزمان والمكان والحركة بوصفها أشكالا لوجود المادة، والتى طرحها انجلز وطورها لينين، قد تجسدت علميا فى نظرية النسبية. وفى الوقت نفسه جرى إثراء هذه المقولات الفلسفية بمضمون جديد يتفق مع مستوى العلم الحديث.

وفى الكونفرنس الثالث لعموم الاتحاد حول الجوانب الفلسفية للعلوم الطبيعية الحديثة قدم الأكاديمى أناتولى الكسندروف أمثلة عينية للتقدم العلمى للبرهنة على جدوى أفكار لينين حول الإمكانيات غير المحدودة للمعرفة.

قال: «فى مقدورنا أن نرى كل يوم كيف يتطور العلم الحديث، وعدد الاكتشافات التى تم التوصل إليها منذ الوقت الذى درس فيه لينين هذه القضايا...

«إن البصريات، هذا الفرع الكامل من العلم حيث تحققت له كل الاكتشافات الممكنة فى بداية القرن، اكتسبت حياة جديدة تماما بفضل إليكترونات الكم. وبصريات الكم هو نهجها الجديد للتقدم.

«وأنتم تعرفون أن عصرنا يتميز بتزايد المفهومات التى تشارك فى بناء المادة. والبناء النووى الذى بدأ مكتملا ويتكون من بروتونات وإليكترونات فقط، سرعان ما انطلق ليصل إلى بنى أكثر تعقيدا. واستمر عدد الجسيمات الأولية المكتشفة حديثا فى الزيادة، كما اكتشف تحولها إلى بعضها البعض. وتحققت خطوات جديدة فى هذا الميدان فى الفترة الأخيرة، مما خلق فكرة الكواركس*. لقد جمعت مفهوماتنا عن الجسيمات

---

* الكواركس: مسمى لغرض موراي جيل - سان حول أساس المادة مضادة أن ثلاثة جسيمات لعناصر مفترضة تطابق ثلاثة جسيمات مضادة - الناشر.

الأولية. ومع ذلك كان لا بد من إدخال مقولات جديدة هنا.

«ونحن نشهد اليوم تحولات مذهلة فى الفيزياء، إذ أنه فى فيزياء الجسيمات الأولية تجرى التحولات بحيوية. كما تجرى تطورات مهمة كذلك فى فيزياء الكواكب. وتناقش ظواهر أساسية فى الفيزياء ويعاد بحثها فى ضوء التطورات الجديدة.

«وهناك وضع مماثل فى علم الحياة الذى تخلى نهائيا فى السنوات الأخيرة عن الميكانيكية. واكتشف علم الحياة الجزيئى طرقا جديدة لفهم المادة الحية، ويحقق تقدما سريعا فى الوقت الحاضر». (١١).

وكان استنتاج لينين عن وحدة المعرفة العلمية وطبيعتها الموضوعية وعدم السماح بالخلط بين المقولات الفلسفية والمفهومات والأفكار العلمية الخاصة، ذا تأثير مهم فى دعم النظرة الجدلية المادية إلى العالم، كما دفع فى الوقت نفسه مواصلة بحث الاتساق الأساسى للطبيعة، وهكذا يبرهن التباين المتميز بين المفهوم الفلسفى للمادة والمفهوم العلمى للجوهر على أنه مفيد للغاية فى فهم القضايا المختلفة للتفاعل بين المادة والحركة، بين الكتلة والطاقة. وقد أسهم سيرجى فافيلوف لدرجة كبيرة فى البرهنة العلمية على هذا التباين. وأكد على أن تحويل الجوهر إلى ضوء لا يقوض قوانين بقاء المادة.

وهناك فى هذا الخصوص مثال آخر له دلالة مهمة، وهو مأخوذ هذه المرة من المناقشات الفلسفية المعاصرة حول قضايا الفيزياء الفلكية وعلم الكونيات، ويبدو أن الخلافات الفلسفية فى هذا الفرع، الذى يتقدم بسرعة، من العلوم الطبيعية تنشأ فى الأساس من التمييز غير الكافى بين المقولة الفلسفية «للعالم المادى» والمفهوم العلمى الكونى «للكون فى مجموعه»، وغالبا ما يطلق عليها المصطلح نفسه «الكون» مما يؤدى إلى سوء فهم فى بعض الأحيان(١٢) وهكذا يرتبط مبدأ لا نهائية العالم المادى فى الزمان والمكان بفرضيات أساسية للمادية الجدلية. ويجرى التعبير عن ذلك فى الكتب المرجعية وفى غيرها بوصفه شيئا مؤكدا: إن الكون، لامتناه وخالد. ومع ذلك، فانطلاقا من مبدأ التطور، توجد كل الأسباب لعد الكون الذى تدرسه العلوم الطبيعية المعاصرة، تشكيلا يتطور فى الزمان، تشكيلا نشأ من حالات وأشكال معينة سابقة للمادة لكى تُستبدل به حالاتها وأشكالها الجديدة.

إن مفهومات العالم الفيزيقى بوصفه من صنع الوعى، أو عملا إبداعيا لكائن أعلى، هى مفهومات غريبة على الفلسفة المادية. وإذا كان الكون الذى تدرسه اليوم، أو بشكل أكثر دقة،

عالم مجرتنا، قد ظهر منذ ٢٠ مليون سنة مضت، فمن المهم فلسفيا عندئذ أن نعترف بوصفها مرحلة الطبيعة الموضوعية لهذه العملية كمرحلة كونية للتطور الذاتى للمادة. إن فهم ووصف هذه العملية بالمدلول الفيزيائى هى مهمة العلوم العينية. وقد يتصور المرء وجود عوالم أخرى مثل عالم المجرة ذات الطوبولوجيا الزمكانية المعقدة. ولهذا السبب فإن مصطلح «عالم العالم»، الذى يحدد كل معرفتنا للكون، ينبغى تمييزه عن المفهوم الفلسفى للعالم المادى، ويتضمن هذا المفهوم كل المنجزات المقبلة فى التعاليم المتعلقة بعالم العالم.

والفلسفة إذ تؤكد الوحدة المادية للعالم ولا نهائيته، لا تحدد مسبقا، على الإطلاق، طبيعة الظواهر والعمليات التى تحدث كما يقول انجلز، خارج رؤيتنا، أى خارج الحدود الحالية للمعرفة. وقد أشار لينين إلى أنه خارج هذه الحدود يصبح الوجود، فى الحقيقة، مسألة مفتوحة. وتعريفه الوحيد هو طبيعته المادية، أى الوجود الموضوعى المستقل عن الوعى، وتوسع المعرفة العلمية من مجال رؤيتنا، أى حدود القسم المعروف من العالم.

وترى الفلسفة أن لانهائية العالم المادى، كعدم استنفاده، تتوقف على تباين لانهائى من أشكال وحالات وصفات المادة المتحركة.

٢ - قضايا الجدل والمنطق فى تطور العلوم الطبيعية الحديثة

أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية تحولا مهما فى كل جزانب البحث الهادفة إلى أن تعكس فى نظام المعرفة صفات وانساق وقوانين الطبيعة الأساسية الذى يعد الإنسان جزءا منها. ويمارس اتساع وتعمق معرفتنا للطبيعة بشكل مكثف، ومشاركتها المتزايدة فى نشاط الإنسان التحويلى تأثيرا مدعما على العلاقات المتبادلة بين الأبحاث النظرية والتطبيقية.

ويعد التصنيع وأتمتة التجارب العلمية، وإعادة البناء الجذرى فى الأسس النظرية للعلوم الطبيعية وجهازها المنطقى المنهجى التصورى الرياضى، والزيادة المفاجئة فى تأثير البحث المنهجى فى تناول القضايا الرئيسية الملحة، وتشابك المعالجات البنيوية للأنظمة، والتطورية والوراثية فى الدراسات الخاصة بالطبيعة، والتغيرات فى طرق ووسائل التقدم إلى معرفة جديدة، والتحويل الجذرى فى تنظيم البحث والتفاعل المتزايد بين العلوم الطبيعية والاجتماعية والتكنيكية - كما

تنعكس فى التداخل المتبادل لمجالات المعرفة والأنظمة العلمية وتركيبها وتكاملها - جوانب من الاتساق العام، والسمات والاتجاهات الخاصة فى تطور العلوم فى ظل ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية. وترتبط الأهداف الاستراتيجية للعلوم الحديثة بمشاكل قومية اقتصادية واجتماعية وسياسية، وايديولوجية، وتعليمية معقدة طرحتها فى جدول الأعمال احتياجات التطور الاجتماعى.

وتحتل أهمية خاصة، ومغزى عمليا دون شك، دراسة ميكانيزمات خاصة وراء التأثير الموجه للفلسفة على تقدم المعرفة، وبخاصة على طرق تركيب المعرفة الجديدة عن الطبيعة. وبينما كان تحليل هذا النطاق للمشاكل ينحصر، كقاعدة فى الماضى، فى تحديد الدور المنهجى للفلسفة فى تطوير نظام النشاط المعرفى، ونشأة المعرفة العلمية، تتزايد اليوم أهمية الكشف عن التحديد الاجتماعى الثقافى للمعرفة، والذى يتحقق، بشكل خاص، من خلال نظام من الفرضيات والمبادئ والأبحاث (صورة العالم من زاوية العلوم الطبيعية، وقواعد ومثل المعرفة وأسلوب التفكير، إلخ).

ومن الواضح تماما كذلك أن هناك حاجة لإبراز المستويات والأنماط المختلفة للبحث المنهجى فى القضايا الفلسفية للعلوم الطبيعية، بما فى ذلك مستوى المناهج العامة للبحث الفلسفى، ومستوى مناهج البحث العلمى بشكل خاص. ويرتبط الاثنان جدليا، وقد يؤدى فصلهما إلى أخطاء خطيرة فى مناهج البحث.

إن التطبيق المتزايد باطراد للمناهج الرياضية فى العلوم الطبيعية والتكنيكية والاجتماعية كان، لدرجة كبيرة، حافزا للمناقشة ولتطوير قضايا النظرة إلى العالم ومناهج البحث فى إشاعة الرياضة فى المعرفة التكنيكية والاجتماعية. ويتم هذا من خلال تحديد خصائص تطبيق الأفكار والمناهج الرياضية فى بعض فروع العلوم الطبيعية والتكنيكية والاجتماعية، ومن خلال تحليل مبادئ عامة معينة لإشاعة الرياضة فى المعرفة العلمية فى مجموعها.

وقد درست بنشاط أكبر فى الفترة الأخيرة الأشكال والوسائل الجديدة المختلفة للتعميم والمعرفة. وبالرغم من أنها ليست فلسفية، فإنها تستخدم على نطاق واسع فى مختلف فروع المعرفة، ومن بينها المنطق الرمزى والسبرنطيقا والسيميوطيقا وتشكيل النماذج إلخ. وهناك حاجة لأن نميز مع ذلك «شريحة» علمية عامة أخرى للمعرفة إلى جانب المستويات الفلسفية والعلمية الخاصة، وهى تترتب منطقيا على تقدم العلم. ويواجه الفلاسفة الماركسيون مهمة استمرار الدراسة

المعمقة فى الأشكال والوسائل العلمية العامة للمعرفة بوصفها واحدة من أهم التجديدات المنطقية المعرفية للعملية. ورغم أنها تشمل مختلف فروع العلم، فلا يمكن تسميتها على الفور بالمعرفة الفلسفية، لأن معيارها لا يتوقف فحسب على انطباقها فى مختلف المجالات، وهى بهذا الشكل، تتخذ طبيعة عامة عريضة، وإنما على خصوصية الفلسفة كذلك وشمول مقولاتها. وإنها لحقيقة معروفة أن مناهج المعرفة الرياضية أو المنطقية الرياضية أو المرتبطة بالسبرنطيقا، أو غيرها من مناهج المعرفة ذات الطبيعة العلمية العامة أو غيرها من وسائل وأشكال التعميم ذات الطبيعة الأعرض، لن تحل مثل هذه القضايا الفلسفية، وكذلك قضايا الموضوع والذات، والوجود والتفكير، والإنسان والمجتمع، والمجتمع والطبيعة، أو قضايا النظرة إلى العالم.

وهناك فى الوقت الحاضر تزايد كبير فى الاهتمام بالقضايا المرتبطة بالثورات فى العلوم، وبنشأة وإقرار النظريات، والانتقال من نظرية أساسية إلى أخرى، أى بالقضايا التى ترتبط مباشرة بتطور المعرفة العلمية. وينشأ هذا الاهتمام من الحاجة العلمية إلى معرفة أنساق التطور العلمى، ومن التحليل النقدى للمفهومات الحديثة غير الماركسية.

وانطلاقا من الفكرة الجدلية العامة للتقدم طور انجلز وعلى الأخص لينين أسس مفهوم ماركسى متماسك للثورات العلمية. ويمثل كتاب لينين «المادية والنقد التجريبى» نموذجا للتطبيق الخلاق للجدل المادى على تحليل الإنطلاقات الثورية فى العلوم الطبيعية.

وباختصار، فإن مفهوم الثورة العلمية وتحليل بنيتها ليسا جديدين فى الماركسية، وهذه حقيقة لا ينبغى تجاهلها عند تحليل «الازدهار» الفلسفى المتميز الذى أثارته هذه القضايا فى البحث الذى يجرى فى الخارج فى منطق ومناهج المعرفة العلمية.

إن تقدم العلوم، والعوامل التى تؤثر فيها وتغيير النظريات العلمية والعلاقة المتبادلة بين النظرية القديمة والجديدة – هذه هى المشاكل التى تجرى مناقشتها فى المؤلفات العديدة التى عجلت بانهيار التجريبية المنطقية وأدت إلى تحول فى القضايا المنهجية : فتحليل بنية المعرفة العلمية أخلى مكانه لمحاولات تحليل تطورها. وفى الغرب كذلك انتقلت مناهج بحث العلوم الطبيعية إلى طرح مسائل أكثر عمومية ومحاولات لفهم العلم بوصفه ظاهرة لثقافة البشرية. ويبدو أنه مع نهاية السبعينات ظهر اتجاه نحو مزج المنهجية التقليدية أو «العلمية» كما يمكن القول، بالقضايا الاجتماعية، وفي كلمات أخرى، نحو اندماج خاص بين مناهج العلوم الطبيعية ومناهج العلوم الاجتماعية.

ومع ذلك، فإذا ما أنعمنا النظر فى هذا الوضع ينبغى أن نشير إلى أن الجوانب المعروفة منذ أمد بعيد فى الجدل ينظر إليها على أنها صفات أولية. وهكذا، فإن كثيرا من الفلاسفة البعد الوضعيين عندما يؤكدون دور العوامل الاجتماعية النفسية فى تقدم العلوم، يبالغون فيها بوضوح ويصلون إلى رفض فعلى لأى طبيعة موضوعية للمعرفة العلمية. وهم يتحدثون عن «عدم تكافؤ» معين للنظريات المتغيرة، وبذلك ينكرون الاستمرارية فى تطور المعرفة العلمية.
وعلى ذلك، فإن مشاكل العلاقة بين الجدل والنسبية، بين جدليات المطلق والنسبى فى تطور العلوم، تتمثل قبل كل شئ فى التفسير الفلسفى للجوهر، ولأسباب وقوى دفع الثورات فى العلم.

إننا إذ نستند إلى أفكار لينين وتحليله للثورة التى حدثت فى العلوم الطبيعية فى بداية القرن، بوصفها نقطة البداية للتغيرات الجذرية التى لا تزال تحدث فى مفهومات وأفكار العديد من فروع العلم (المفهومات والأفكار التى تشكلت فى مراحل المعرفة السابقة)، ننطلق من الفرضية القائلة بأن نسبية المعرفة العلمية هى مظهر للطبيعة الجدلية لتطورها. بيد أن ذلك ليس سوى بعد واحد، ومكون واحد لا ينبغى بحثه معزولا عن الصورة التاريخية العامة لتقدم العلوم، بل على العكس ينبغى أن يؤخذ فى صلته بجوانبه الأخرى، بموضوعية شديدة ما دمنا نفهمه بوصفه مرحلة فى تطور الحقيقة المطلقة. وأية معرفة، ما دامت انعكاسا كافيا للحقيقة الموضوعية، تحمل الحقيقة الموضوعية. وقد كتب لينين: «إن الاعتراف بالحقيقة الموضوعية، أى بالحقيقة التى لا تعتمد على الإنسان والبشرية، هى بطريقة أو أخرى، اعتراف بالحقيقة المطلقة»[١٣].

والحقيقة النسبية، هى من وجهة النظر المعينة هذه، حقيقة موضوعية كذلك، وهى تختلف عن الحقيقة المطلقة فى أنها جزء أو «مثقال ذرة» من الأخيرة، بمعنى أنها انعكاس ضيق غير كامل لمضمون الحقيقة المطلقة. والحقيقة المطلقة هى بدورها المجموع الكلى للحقائق النسبية فى كل مرحلة من تطور العلم «مضيفة» مثاقيل ذرات جديدة للمجموع الكلى.

وهناك استنتاج آخر له أهمية منهجية أساسية وله أهمية النظرة إلى العالم، وقد استخلصه لينين من تحليله لجدليات النسبى والمطلق فى المعرفة، ويتمثل فى أن العلاقة بينهما تفصح عن استمرارية تطور المعرفة العلمية. وتتشكل صورة أكثر كمالا وكفاية للحقيقة الطبيعية والاجتماعية خلال التطور التاريخى للعلم.

ويمكن القول بأن الثورة العلمية هى قفزة من الحقيقة النسبية والخاصة، إلى مرحلة أكثر عمومية وكمالا ورُقيًا على طريق الحقيقة المطلقة.

ومن ثم، فإن نمو المعرفة العلمية هو توسع ثابت لبعدها المتصل بالحقيقة. وهناك أشكال متباينة للاستمرارية بين النظريات العلمية القديمة والجديدة. والانتقال من نظرية علمية إلى أخرى يتجاوز مجرد رفض النظرية القديمة. إن بعض عناصر النظرية القديمة يراجع أو حتى يجرى استبعاده من النظرية الأكثر تقدما، بينما يجرى على العكس نقل البعض الآخر إما من خلال النقل المباشر أو فى شكل «نقل حدى» من مرحلة من تطور العلم إلى أخرى، بما يضمن المقارنة بينها..

وهكذا فإن جدليات المعرفة تتمثل فى أنه بإضافة معرفة جديدة وتوسيع حدودها يعتمد تقدم العلم على «مادة الفكر» (انجلز) المتراكمة من قبل، على المجموع الكلى القائم لمضمون المعرفة، على الأشكال الجماعية للنشاط المعرفى التى تتشكل فى تقدم المعرفة التاريخى (اللغة، الأشكال المنطقية، والوسائل التجريبية إلخ..). ومن هذه الزاوية تمثل الثورات العلمية عملية محكومة اجتماعيا، ولا ينبغى رؤيتها على أنها من نتاج علماء أفراد مهما كانوا بارزين، كما لا ينبغى أن تكون العوامل التى تحدد نمو المعرفة مقصورة على الدوافع الذاتية للعلماء.

وأحيانا توضع فى الاعتبار عند تحليل تطور العلم، «الميكانيزمات» الداخلية فقط للعمل الإبداعى العلمى، بينما يجرى تجاهل الإطار الثقافى التاريخى فى نشأة الأفكار العلمية، وتعترف الماركسية بوجود القوانين الداخلية فى تطور المعرفة العلمية والاستقلال الذاتى النسبى للعلم بوصفه مؤسسة اجتماعية. ومع ذلك، فإنها لا تعد هذا الاستقلال شيئا مطلقا، مؤكدة أن المجرى العام للتطور العلمى يتوقف على حاجات الممارسة الاجتماعية، وعلى ظروف خاصة وديناميات الكائن الاجتماعى، وعلى المهام التى يضعها المجتمع أمام العلم. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المهم ألا نعترف فحسب بتبعية العلم للتطور الاجتماعى التاريخى، وإنما أن ندرك بوضوح جوهر وطبيعه هذه الصلة المتبادلة. إن بعض العلماء البرجوازيين المحدثين لديهم رأى ميتافيزيقى مبسط حول مشكلة أن المجتمع يحدد العلم، رأى يتجاهل الجدل المعقد للتفاعل بين العلم والمجتمع.

إن نقد حركة ما بعد الوضعية فى الستينات والسبعينات قد وصل على وجه الدقة إلى مستوى التجريبية في فهم أسس المعرفة العلمية وإلى معاداة التاريخية الوضعية، التى سعت

إلى تفسير تاريخ العلوم على أنه كمي بحت. وركز ما بعد الوضعيين على كل من تحليل بنية المعرفة العلمية وعلى بنية تطورها. إن مفهومات ما بعد الوضعية، عندما طبقت على تاريخ العلم، قد «أعادت اكتشاف» مغزى الفلسفة، مغزى نظرة إلى العالم لعمليات المعرفة العينية فى العلم.

ومع ذلك فقد بدأ تأثير ما بعد الوضعية يضعف فى الوقت الحاضر، لأنه بالرغم من أن الاتجاه قد ضمن فهما أوضح لجوانب معينة من العلم وتطوره التاريخى بالمقارنة مع الوضعية الجديدة، فقد عرقلت المواقع الفلسفية والاجتماعية الطبقية لكبار المدافعين عنها صياغة مفهوم نظرى متكامل. وعجزت الخطط الفلسفية المنهجية لما بعد الوضعية عن أن تتطور إلى نظرية عميقة للعلوم، وعن أن تجد مناهج التحليل الكافية لحقائق المعرفة العلمية. وقد حفزت جهود ما بعد الوضعيين النزعة الذاتية والنسبية المتعلقة بالمعرفة النظرية، والتى تولد إهمال مبادئ العقلانية وأثارت أحدث التفسيرات غير الماركسية لتطور المعرفة العلمية موجة متزايدة من الشك فى امكانيات تاريخ العلم (فى مواجهة التحليل المنطقى المنهجى)، كما ينمو نقد الاتجاهات النسبية بشكل أكثر دأبا (المدرسة البريطانية الحديثة - ر. هارى، م. نيس، ج. ماكى، ل. ج. كوهين، والاتجاه التأويلى - هـ . جادامر، ك. أوبل، وغيرهم). وتحتل «الواقعية العلمية» (ر. باسكار، ج. ا. ك اسمارت، ر. كوهين)[١٤] مكانا بارزا فى الأدب المنطقى المنهجى الحديث للغرب كاستجابة للوضعية المنطقية ولنسبية «المدرسة التاريخية».

ويمكننا أن نتلمس فى أحدث اتجاهات فلسفة العلوم فى الغرب كذلك السعى إلى رؤية مناهج التحليل المنطقى المنهجى والحاجة إلى معالجة تاريخية، وفهم العلم بوصفه عنصرا معينا للثقافة، كشئ واحد. بيد أن النتائج النظرية للسبعينات غير مهمة. فقد عجز الأدب الغربى، برغم كل جهوده عن أن يخرج إلينا بنظرية محكمة ومدعمة بالأدلة، نظرية قادرة على توضيح التغيرات فى العلوم بوصفها عملية اجتماعية أكثر عمقا وتعقيدا. وحتى آخر المفهومات غير الماركسية تواصل النظر إلى العلم بوصفه عملية مستقلة، وترى عوامل النمو فى المعرفة على أنها ناجمة عن مجتمع علمى منعزل.

وعلى ذلك، فمن المنطقى تماما إحياء الاهتمام بالمفهومات التى تؤكد الأبعاد العلمية لنمو العلم - المفهوم البنيوى، والضروب الجديدة من الفلسفة اللغوية ولغة العلم، مفهوم م. بنج وما يسمى بالفلسفة الدقيقة أو الرياضية، والمعالجات المختلفة المرتبطة بتطور

الذكاء المصطنع، إلخ[١٥].

إن بعض العوامل الواقعية فى تطور العلوم المعاصرة تلعب كذلك دورا إيجابيا فى هذا الاتجاه. ومن المهم فى هذا الخصوص أن نضع فى الاعتبار التغيرات فى أسلوب البحث العام، التى تحددها إشاعة الحاسبات بشكل كاسح فى المعرفة والبحث العلمى المعاصر. إن تأثير ثورة الإلكترونيات الدقيقة على صورة وأسلوب العلوم الحديثة لم تصبح بعد موضوع اهتمامنا، بالرغم من أن ذلك ليس ظاهرة منعزلة ذات مناهج لها صلة بالأمر، وإنما اتجاه منهجى عام.

ومما له أهمية قصوى أن تصاعد نزعة الشك فيما يتعلق بالامكانيات الواقعية لمذاهب ما بعد الوضعية يواكبه أحيانا محاولات لتوضيح أن المعالجات التاريخية والاجتماعية الثقافية غير قادرة فى الأساس على صياغة نظرية لتطور العلم. ويرجع هذا على وجه التحديد إلى أن مذاهب ما بعد الوضعية تربط منطق العلوم، وميكانيزمات تطور المعرفة العلمية، بالخصائص الاجتماعية الثقافية للعلم. وبالرغم من أنه فى الواقع الفعلى لم يكن مبدأ التناول الأجتماعى القائم على نظرة العلم إلى العالم هو الذى ثبت أنه غير متماسك، إنما الأشكال العينية الأحادية الجانب لتحققها فى المفهومات الأجنبية الحديثة لفلسفة العلم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصبح واضحا أنه مع تحفظات مهمة فقط يمكن أن نسمى «الاتجاه التاريخى» تناولا يعكس أهم الأبعاد الاجتماعية لنمو المعرفة العلمية. وفى الحقيقة، فإنه يشمل فحسب الجوانب الاجتماعية النفسية لجوهر المعرفة الاجتماعية، بينما تقتصر تاريخية التغيرات على الدراسات التجريبية الوضعية التاريخية، على تحليل الأوضاع المختلفة فى تاريخ العلم من خلال مناهج العلوم الخاصة.

ومن وجهة نظر الفلسفة الماركسية اللينينية تغرق مناهج البحث الغربية فى مشاكلها بسبب أساسها الفلسفى المتصدع. وفى الحقيقة، إنه ليس من السهل أن ترى الصلة بين النظريات المتبادلة لأنها تحصر نفسها فى الأطر النظرية ولأنها غافلة عن صلات العلم بالممارسة. ولكن إذا ما أخذنا فى الاعتبار الأثر الحاسم على ظهور نظريات جديدة ناتجة عن تطور ممارسة الإنتاج المادى، وكذلك حقيقة أن المعرفة التى تم الحصول عليها بواسطة النظرية القديمة قد تجسدت فى الإنتاج المادى ولم تطمس عند ظهور نظرية جديدة، تصبح الصلة والاستمرارية بين النظرية القديمة والجديدة واضحة.

ويجرى ضمان الاستمرارية فى تطور المعرفة العلمية عن طريق التطور المتصل لثقافة المجتمع المادية. ولذلك، فليس) بإمكان المرء أن يفهم تطور العلم إذا ما تجاهل ممارسة الإنتاج المادى. إن

الطريق إلى القضايا الرئيسية لمفهوم الثورات العلمية يكمن بلا شك فى نظرية تضع فى اعتبارها التغيرات الجذرية فى نظام المعرفة العلمية وفى أسسها في إطار التغيرات الجذرية فى كل نظام النشاط العلمى والمعرفى، والتى يحددها العديد من العوامل العلمية والاجتماعية البحتة.

إن التقدم السريع للعلوم الطبيعية فى ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية، التى تواكبها اكتشافات أساسية عديدة، توسع وتعمق وتحدد ملامح معرفتنا للطبيعة بشكل كبير، يفتح فى الأساس امكانيات جديدة لمشاركتها فى مجال الممارسة، فى نشاط الإنسان التحويلى. ومن ثم يطرح السؤال عما إذا كان هذا الاتجاه فى تطور العلم سيظل فى المستقبل، وهل التغيرات الثورية الجديدة فى العلوم ممكنة أم ستأتى لحظة تكون فيها القوانين الأعم للطبيعة واتساقها قد تمت صياغتها ويكون على العلماء فقط أن يستخدموها بشكل سليم فى حل المشاكل العينية ؟ ويؤمن بعض العلماء بأنه بالرغم من أن تقدم العلوم الطبيعية سيؤدى إلى نشأة مشاكل جديدة على الدوام فسوف يتغير حتماً طابع تطور العلوم الطبيعية ذاته. ولن تكون هناك اكتشافات جديدة فى الأساس أو نظريات جوهرية، وسوف يركز الباحثون جهودهم على تطبيق وتوصيف النظام المقر نهائيا للنظريات الجوهرية، ولن يكون تقدم العلم سوى تراكم كمى للمعرفة فى إطار أسس لا تقبل التغير. وينشأ هذا التنبؤ أساسا من الفكرة القائلة بأن عددا نهائيا من القوانين الجوهرية كاف لتفسير كل تنوع الظواهر الطبيعية. أى أن الطبيعة لا تستنفد فقط من الناحية الكمية. إن صياغة نظام كامل ونهائى من القوانين التى تعد من وجهة النظر هذه حقائق خالدة ومطلقة، سوف يستبعد مزيدا من التغيرات الثورية فى العلوم.

ويمكن أن نتذكر هنا أنه كانت هناك بالفعل مرحلة فى تطور العلوم الطبيعية اعتقد عندها معظم العلماء أن نظاما شاملا ونهائيا من القوانين الطبيعية قد تمت صياغته. واعقب هذه المرحلة ثورة عظيمة كشفت بشكل واضح عن تعذر الدفاع عن الإدعاءات المتعلقة باكتمال المعرفة العلمية الطبيعية، وعلى الأقل أسسها.

ويبدو أن وضعا مماثلا يخلق اليوم من جديد، خلال تصاعد جديد للمعرفة العلمية. فالمنجزات الضخمة للعلوم الطبيعية الحديثة، وواقع أن النظام القائم للمعرفة يضم مجالات متجددة دوما من الطبيعة، يعطيان الأمل فى أن العلم اليوم قد اقترب فى النهاية من إكمال أسسه. إن دروس التطور الثورى للعلوم الطبيعية فى القرن العشرين والقرون السابقة تعلمنا أشياء أخرى كذلك؛ فهى تبين أنه إلى جانب الاتجاه نحو احتواء عدد متزايد دوما من صفات الأشياء الطبيعية، داخل

إطار القوانين المعروفة بالفعل، يفصح الاتجاه المعاكس عن نفسه بأقصى درجة، الاتجاه الذى حلله لينين بعمق - اكتشاف ظواهر «غامضة» غير متوقعة سواء فى المجالات الجديدة أم المجالات المدروسة جيدا من الطبيعة.

إن مسألة إمكانيات التنوع اللانهائى للطبيعة، ليس فقط فيما يتعلق بصفاتها العينية وإنما فيما يتعلق كذلك بقوانينها الجوهرية وانساقها وأنماط تفاعلاتها، هى التى تؤدى إلى عدم فنائها كيفيا. ولذلك فإن معرفة الطبيعة هى عملية لا نهاية لها؛ لإنعكاسها بشكل كاف دوما فى المعرفة، ليس فقط على مستوى الظواهر وإنما على مستوى قوانينها كذلك. إن عملية تقدم المعرفة نحو الحقيقة المطلقة من خلال مجموع الحقائق النسبية سوف يصاحبها بشكل متكرر تحولات ثورية لكل من النشاط العلمى والمعرفى، وأسس نظام المعرفة العلمية الطبيعية. وكل نجاح فى معرفة وحدة العالم تؤدى إلى نشأة مشاكل عديدة، جديدة وعميقة، تكشف عن تنوعها الكيفى غير المحدود مرة أخرى، كما حدث فى نهاية القرن التاسع عشر، محطمة الآمال فى إمكان إكمال أساس العلوم الطبيعية كنتيجة للإقرار النهائى لنظام ما لمعرفة الطبيعة الحقة تماما.

وبإمكان المرء أن يستنتج أن التحولات الثورية المقبلة، على خلاف الثورات السابقة فى علوم مفردة، ستكون أكثر تعقيدا وتركيبا. وقد نتجت المنجزات الثورية حقا، والمذهلة، فى الفيزياء من دراسات فى الجسيمات الدقيقة، لصفاتها وتفاعلها. ومع ذلك فإن هذا ليس بالاكتمال وإنما مجرد مرحلة معينة فحسب فى بحثها لأن صلاتها الداخلية وترابطاتها الممكنة لا نهاية لها. وهى تفصح عن نفسها بشكل مختلف فى المعجلات والسبائك المعدنية، والخلايا الحية، وبالطبع فى الكائنات المتكاملة. ومن السهل رد تنوع العالم إلى مكوناته الأولية عن فهم أسباب ومصادر هذا التنوع للأشياء والظواهر، وإلى الصعود من البسيط إلى المعقد، وعن كشف أنساق تشكيل عدد لانهائى من البنى الفريدة كيفيا من الجسيمات الأولية. إن دور الفيزياء، بما فى ذلك فيزياء الجسيمات الأولية، لم يستنفد بعد فى هذا الخصوص. وقد فتحت الكيمياء إمكانيات غير محدودة لاتحاد الذرات وخلق مركبات كيماوية جديدة ذات صفات خاصة. ولكننا لا نزال بعيدين عن فهم جوهر الفوارق الكيفية وأنساق تشكيلها. ويصح ذلك بشكل خاص فيما يتعلق بالأنظمة الأكثر تعقيدا، والبنى العضوية، والكائنات الحية. وكل هذا هو مهمة المستقبل، وعلينا أن نتوقع تغيرات ثورية مهمة على طريق تحقيقها.

وسوف تتطور الفلسفة المادية بالتالى. والمقولات الفلسفية أكثر استقرارا نسبيا، بالطبع،

لأنها تعكس العام أكثر مما تعكس الخاص، فى عالم الظواهر. ومع ذلك، فإن قانون الحركة من الحقيقة النسبية إلى الحقيقة المطلقة صحيح بالنسبة للفلسفة كذلك. لقد قطعت الجدلية طريقا تاريخيا طويلا من هيراقليطس إلى هيجل. وعندما طور انجلز الفلسفة الهيجلية على أساس مادي، صاغ ثلاثة قوانين أساسية للجدل : قانون الانتقال من الكم إلى الكيف، وقانون وحدة وصراع الأضداد، وقانون نفى النفى، وكشف عن جوهر عدد من المقولات الفلسفية وصلاتها المتبادلة. وعندما طور لينين الفلسفة الماركسية على أساس المعطيات العلمية الجديدة والخبرة التاريخية ميز ستة عشر عنصرا للجدل، وبذلك حدد وأثرى مبادئ النظرة المادية إلى العالم. وتحتل أهمية خاصة أفكاره عن الثروة التى لا تستنفد للصلات بين الأشياء والظواهر فى مجرى التطور. ووفقا للينين فإن علاقات كل شئ، وكل ظاهرة ليست متنوعة فحسب وإنما عامة. وإلى هذا ترجع لانهائية عملية الاكتشاف لجوانب جديدة وعلاقات جديدة، وتعميق المعرفة من الظواهر إلى جوهرها، والربط بين التحليل والتركيب، وفصل أقسام مفردة وجمعها.

وليس هناك شك فى أن الجدل المادى سيواصل التطور واضعا فى اعتباره، بشكل لائق، التحولات الثورية فى الطبيعة والحياة الاجتماعية، على أساس التعاون الخلاق بين الفلسفة وبين مجالات المعرفة العلمية كافة.

ومن الصعوبة بمكان أن يجرؤ المرء على أن يقول اليوم أى قوانين الجدل العامة سوف تُكتشف، ولكن من الممكن أن ترتفع أنساق جديدة، لوحظت أولا فى مجال معين، إلى مكانة القوانين الفلسفية فيما بعد.

وإلى جانب الدراسة المكثفة للتطور الجدلى للعلوم الطبيعية الحديثة فى مجموعها، يستمر تطوير القضايا الفلسفية لمختلف العلوم الأساسية عن الطبيعة ويبقى مهما.

ويخص ذلك فى المحل الأول العلوم الفيزيائية التى تستمر فى احتلال مكان تفخر به فى العلوم الطبيعية الحديثة؛ لأن الفيزياء تدرس البنى الأكثر أساسية وعمومية للأشياء المادية وأشكال وجودها. وتستخدم المناهج الفيزيائية على أوسع نطاق فى كل العلوم الأخرى الخاصة بالطبيعة، وتضمن تقدمها، ولا تزال طريقة التفكير المميزة للفيزياء وكذلك «لدروسها المنهجية» تمارس تأثيرا كبيرا على العلوم الطبيعية كافة.

حقا، إن أسس الفيزياء لم تعان فى الفترة الأخيرة اضطرابات جذرية، بأية حال، يمكن مقارنتها بما حدث فى الثلث الأول من القرن العشرين عندما صيغت النظرية العامة والخاصة

للنسبية ثم ميكانيكا الكم. وينوه علماء فيزياء أفراد ،أحيانا، إلى أن «الحقبة البطولية» فى العلوم الفيزيائية قد انتهت، وبدأت فترة من الدراسات تتصل فى الغالب بالتطبيقات المختلفة للنظريات التى تكمن وراء الفيزياء الحديثة، بالرغم من أن الذين يعتقدون أن العلوم الفيزيائية على عتبة انقلابات قد تؤدى إلى ظهور نظريات أساسية جديدة يبدو أنهم أقرب إلى الحقيقة. وإلى جانب فيزياء الجسيمات الأولية غالبا ما تذكر الفيزياء الكونية بين العلوم الفيزيائية التى يحتمل أن يؤدى تطورها إلى قفزات مذهلة ذات أهمية كبيرة.

لقد بدأ الجدل المادى فى العقود القليلة الماضية وبدرجة أكبر يحدد، سواء بشكل تلقائى أم بشكل هادف، اتجاهات البحث والمعالم المنهجية للعلوم الفيزيائية. وهى تحقق نجاحا مهما على هذا الأساس، وبخاصة فى التحليل الفلسفى لمفهومات ومبادئ أساسية فى نظرية النسبية، سواء الخاصة أم العامة. وتعد من بينها مواصلة دراسة مفهومات الزمان والمكان. كما بحث كذلك الدور المنهجى لمفهومات الزمكان لنظرية النسبية فى الفيزياء والصفات المتنوعة للزمان والمكان.

وكرست أعمال للقضايا الفلسفية لفيزياء الكم وفيزياء الجسيمات الأولية. وقد نوقشت فى هذا الخصوص الفرضيات - الفلسفية لخلق ميكانيكا الكم وتفسير مفهوماتها الأساسية والتحليل الفلسفى لجوهر ثنائية الموجة الجسيمية، وصياغة نظرية الجسيمات الأولية، وتركيب فيزياء الكم والنسبية، إلخ. وتتواصل المناقشات الحية للتفسيرات المختلفة لميكانيكا الكم. وقد أدت المناقشات الخاصة بدور الملاحظة والتجربة فى إطار نظرية الكم إلى مواصلة تطور الأفكار الخاصة بالطبيعة النشطة لإنعكاس الواقع فى المعرفة. وحللت جوانب جديدة لمفهوم السببية فى العالم الدقيق وجرت البرهنة على أن هذه المقولة غدت أحد التفاعلات فى إطار المقاييس الزمكانية المتناهية الصغر. وجرت البرهنة على الفكرة الخاصة بالطبيعة البنيوية للجسيمات الأولية ومفهومات الأولية وتطويرها كما تطبق على هذه الجسيمات فى الأعمال التى تعالج الجوانب الفلسفية لفيزياء الجسيمات الأولية. والاستنتاج الخاص بنسبية مفهومات «الأولى» «والمعقد» فيما يتعلق بالجسيمات الأولية هو نتيجة مهمة للغاية للتحليل الفلسفى لقضية ميكانيكا الكم.

وأخضع التفسير المثالى لمنجزات الفيزياء المعاصرة لنقد تفصيلى. وجرى تحليل ميكانيزم تطور المعرفة الفيزيائية، والجوانب المعرفية للعلاقة بين النظرية والتجربة، ودور الأفكار والمبادئ الفلسفية فى تطور الفيزياء. ويكرس اهتمام كبير للاتجاهات والآفاق الأساسية لمواصلة تطور العلوم الفيزيائية، وبخاصة لتطوير نظريات الفيزياء الأساسية الجديدة، والأكثر عمومية من

النظريات القائمة. وإلى جانب دراسة تأثير الفلسفة على تركيب المعرفة الفيزيائية، يناقش كثير من المؤلفين، بطريقة أو أخرى، دور الفيزياء في تطور الفلسفة الماركسية اللينينية.

وما يزال يولى اهتمام خاص للأهمية المعرفية والمنهجية لفكرة لينين عن عدم فناء المادة بالنسبة للفيزياء الحديثة. وعلى هذه الفكرة أن تلعب دورا كبيرا متعاظما فى دراسة صفات العالم الدقيق. وتقدم الجسيمات الأولية التى تدرسها بشكل مكثف الفيزياء الحديثة والتى، تتكون منها كل الأشياء المادية المعروفة لنا فى الكون، ترابطا جدليا مدهشا لتغير وثبات صفاتها الأساسية. وينمو على الدوام عدد أنماطها وأنواعها، التى تفوق كثيرا عدد العناصر فى الجدول الدورى، نظرا لتحولها المتبادل الشامل، وقدرتها على أن «تولد» مع تزايد الطاقة، كل الجسيمات الأخرى تقريبا، وأن تصبح فى حالات تركيزات الطاقة غير الكافية ترابطات متداخلة لجسيمات أخرى، ولكن فى حالة «افتراضية»، خاصة، وفى الوقت نفسه، فإن كل نمط معين من الجسيمات الأولية يتميز بكتلة وشحنة دائمتين وبخصائص جوهرية أخرى، حيثما تجرى ملاحظتها أو دراستها، سواء على الأرض أم فى الفضاء الخارجى.

وترى الفيزياء النظرية الحديثة أن التقسيم إلى جسيمات مادية والفراغ المحيط بها (الفراغ الفيزيائى) نسبى بالأحرى، ويظل الفراغ الفيزيائى للعلوم الطبيعية الحديثة لا بنية له، فقط حتى نصل إلى حدود طاقة أو مكان معين. إن التكوين الأولى للجسيمات الدقيقة ذا طبيعة مماثلة، كما هو واضح. وتبين الأبحاث الحالية أن معاملتها كتشكيلات مطلقة لا بنية لها، و«نقط هندسية» تحمل فقط شحنات فيزيائية (كهربائية نووية إلخ). ربما ينطبق فقط عندما نتناول طاقات صغيرة نسبيا ذات ملايين عديدة من الإلكترون – ڤولت وإذا ما استمرت زيادة الطاقات، تبدأ فى الإفصاح عن نفسها بنية داخلية فريدة ومعقدة من الجسيمات الأولية كافة والجسيمات المشحونة لديها أكبر عدد من المكونات البنيوية «الافتراضية».

ونتيجة لتقدم التقنيات التجريبية، اكتسبت العمليات الفعلية التى تكشف عن سمات جديدة لجدلية العالم الدقيق، والتى بدت حتى وقت قريب ثانوية تماما، طابعا حقيقيا. واليوم يهدف قسم لا بأس به من الأبحاث الخاصة بالمادة، فى المعجلات الضخمة على وجه التحديد، إلى كشف البناء الداخلى للجسيمات الدقيقة الأكثر تنوعا. وفى ظروف أكبر طاقة متوفرة، بالقرب من مركز البروتون، وجد الفيزيائيون «محورة» – وهو مجال تلعب فيه ازواج البروتون ومضادات البروتون الافتراضية دورا جوهريا. وهكذا فكلما توغلنا فى أعماق الجسيمات الأولية كان علينا أن نتناول

الحركات المادية التى تتولد - أى عن طريق أضدادها تماما - مضادات جسيماتها الفعلية. وفى «الفراغ المطلق» يحدث توالد - افتراضى لأزواج الجسيمات المادية.

وقد تم التوصل إلى نتائج ملحوظة فى قضايا الفلك الفلسفية، ومن بينها : التحليل الفلسفى للاتجاهات والآفاق العامة لتطور علم الفلك الحديث. وفى السنوات الأخيرة غالبا ما يجرى التعبير بشكل متزايد عن الرأى القائل بأن هناك ثورة تتم فى علم الفلك، بالرغم من أن تقييم جوهرها يختلف. وفى هذا الخصوص تناقش مشكلة اختيار أكثر الطرق والمبادئ والمناهج فعالية لدراسة الكون، كما يحلل الترابط بين الفرضيات التجريبية والنظرية ودور النماذج فى التوصل إلى معرفة جديدة عن الكون. ودرست بعمق مفهومات أساسية فى علم الفلك مثل التطور واللانهائية، والكون. ولم تصمد التفسيرات المثالية المختلفة الخاصة باستنتاجات علم الفلك الحديث، خصوصا التفسيرات القائلة بالخلق، للتحليل النقدى بينما برهنت ما تتضمنه نظرة علم الفلك إلى العالم فى القرن العشرين على أنها تتفق تماما مع المادية الجدلية.

أضافت الدراسات الحديثة للكون بعدا جديدا لتفسير مقولة اللانهائية. وعندما طور انجلز قضية اللانهائية أوضح أنها لا يمكن أن ترد إلى نهائية المكان والزمان : إن التعقيد اللانهائى للطبيعة والتاريخ يحوى بداخله لا نهائية المكان والزمان... ك .. عامل، جوهرى ولكن غير سائد[١٦]. إن فكرة التنوع اللانهائى للعالم المادى، والتى ترتكز على التحقيق العام لكل تاريخ المعرفة العلمية تجسد فى علم الفيزياء الكونية الحديثة من خلال مفهومات التنوع اللانهائى فى صفات الأشياء الكونية، وفى عمليات تطورها، وكذلك تنوع صفات المكان والزمان. وسيكون من الخطأ أن نناقش لانهائية الكون انطلاقا من جانب معين واحد، هو جانب النهائية القياسية ولانهائية المكان والزمان، التى تحلل إلى جانب ذلك من زاوية «نماذج الكون» التخطيطية والمغالى فى تبسيطها.

وأحد أهم الدروس المنهجية لتطور العلوم الفيزيائية فى العقود القليلة الأخيرة يتمثل فى أن مبدأ موضوعية المعرفة العملية قد جرى تطويره كذلك وتعميقه والبرهنة عليه من جديد فى عملية المبدأ الأساسى للجدل المادى. إن تحليل لينين للثورة فى الفيزياء مشرب بفكرة الطابع الموضوعى للمعرفة العلمية؛ لقد أكد على أن نظريات الفيزياء الجديدة هى مجرد نسخ من الحقيقة كنظريات الفيزياء الكلاسيكية «وعلى أية حال فلا مجال للشك فى أن علم الميكانيكا كان نسخة من الحركات الحقيقية للسرعة المتوسطة بينما الفيزياء الجديدة هى نسخة من الحركات

الحقيقة للسرعة الهائلة»[١٧] وكتب يقول «تردد العقل إزاء موضوعية الفيزياء - هذا جوهر المثالية (الفيزيائية) المعتادة ذاته» [١٨] .

ومثل هذا التردد «ليس نادرا اليوم. ولنتأمل حجة نمطية لمؤرخ ومنهجى العلوم المعروف ث. كوهن. حقا، لقد جذب اهتمام «فلسفة العلوم» فى البلدان الأخرى للثورات فى تطور المعرفة العلمية. ولكنه عندما وضع بشكل ميتافيزيقى عدم الترابط مقابل الاستمرارية فى هذا التطور تحدى القيمة الموضوعية (الانطولوجية، كما يقول) للعلم : «إن فكرة التناسب بين أنطولوجيا النظرية ومقابلها «الحقيقى» فى الطبيعة تبدو الآن بالنسبة لى وهمية من حيث المبدأ. وإلى جانب ذلك، فإننى بوصفى مؤرخا ميال إلى عدم تصديق هذا الرأى. فأنا لا أشك مثلا، فى أن ميكانيكا نيوتن تدخل تحسينات على ميكانيكا ارسطو، وأن ميكانيكا اينشتين تدخل تحسينات على نيوتن، فهى أدوات لحل الألغاز. ولكن لا يمكننى أن أرى فى تتابعها أى اتجاه متماسك للتطور الانطولوجى. وعلى العكس، ففى بعض النواحى المهمة، وليس فى كلها بأية حال، تعد نظرية النسبية العامة لاينشتين أقرب إلى نظرية ارسطو أكثر من قرب أى منهما لنظرية نيوتن... إذا كان الموضوع هو النسبية، فليس بإمكانى أن أرى أن النسبى يفقد أى شئ يحتاجه لتفسير طبيعة وتطور العلوم»[١٩].

والاستنتاج القائل بأن النظريات العلمية المتعاقبة هى أفضل «أدوات حل الألغاز» ولكنها «لا تكشف عن أى اتجاه متماسك للتطور الأنطولوجى» يستدل عليه من الفرضية القائلة بأن «نظرية اينشتين العامة للنسبية» تعد من بعض النواحى «أقرب إلى ارسطو أكثر من قرب أى منهما لنيوتن». وبالنسبة لمن يعرف الجدل فإن صعوبة الدفاع عن مثل هذا الاستنتاج واضحة فالخاصية العلمية التاريخية التى أشار إليها هى مظهر واضح لطريق المعرفة الحلزونى الجدلى (نفى النفى والعودة إلى ما يزعم أنه قديم على أساس جديد). ومن ثم الطبيعة الجدلية لمثل هذا التطور، وليس نفى «الاتجاه المتماسك للتطور الانطولوجى».

وفى كتابه «النسبية العامة وعلم الكونيات» يكرس الباحث الأمريكى المعروف ج. س. ماكفيتى فقرة خاصة لطبيعة القوانين العلمية، وفى كثير من الحالات يتخذ المؤلف موقفا صحيحا. وهكذا فنظرا لحاجة المؤلف لتحديد آرائه الفلسفية كتب يقول: «إن جوهر الأمر يكمن فى أننا ينبغى أن نعيها تماما» (الآراء الفلسفية - المحرر).[٢٠] ومع ذلك، فإن الجهل بجدلية ترابط المطلق والنسبى فى المعرفة أدت بماكفيتى إلى استنتاجات خاطئة. فهو إذا يعد قوانين

العلوم «أجزاء مؤكدة ومطلقة من الحقيقة النهائية» يصل إلى الاعتقاد بأنه «إذا... ما انشغل العلم باكتشاف صفات عالم خارجى عقلانى وموجود بشكل مستقل» فإنه من الخطأ أن يحاول عالم مثل كبلر أو نيوتن أو اينشتين (أن يبرهن) من حين لآخر أن أسلافه كانوا مخطئين»(٢١).

ولم يحاول ماكفيتى أن يبرهن على ،أو يثبت، هذه الاستنتاجات المتشائمة، التى تنبع ببساطة من معالجته الميتافيزيقية. حقا إن ماكفيتى يريد أن يبدو غير متحيز ويكتب عن «نظرية تقريب طبيعة البحث العلمى» والتى تعد النتائج التى توصل إليها الآن كل جيل متعاقب من العلماء، تقريبا جديدا وأفضل من صورة نهائية»(٢٢).

وحجة ماكفيتى ضعيفة فى جوهرها ضد الحجة الجدلية، ولكنها عبرت بطريقة تعسفية ومغالية فى التبسيط عن وجهة النظر : «إن لفظ التقريب يستخدم بشكل مشروع فحسب عندما يكون معروفا من قبل أن الهدف المفترض موجود»(٢٣). وهذا خطأ كلية. فكما يمكننا فى الهندسة أن نحدد حيزا مستديرا فى الوقت الذى نظل بداخله، ودون أن ننتقل إلى مكان أكبر فى أبعاده، يمكننا فى الفلسفة أن نحدد وجود المضمون الموضوعى وتقدم المعرفة من الأقل تحديدا إلى الأكثر تحديدا (من «تقريب» أقل لتقريب أكبر) دون أن نتوقع أن نرسم مسبقا «الصورة النهائية» وإنما نبقى داخل عملية المعرفة المتطورة. ولهذا السبب فإن «نظرية التقريب» إذا ما استخدمنا المصطلح نفسه، على عكس تأكيد ماكفيتى «لا تفترض مسبقا أنه يمكن الحصول على صورة كاملة ونهائية»(٢٤).

ويعجز ماكفيتى عن حل المسألة المتعلقة بالترابط بين النسبية والجدل، ويميل بالضرورة إلى «بديل» تكون «قوانين الطبيعة» وفقا له «مجرد فرضيات أساسية توجد عند قاعدة نظرية وتعد إبداعات مستقلة للعقل البشرى»(٢٥).

ولا يستطيع بعض ممثلى «فلسفة العلوم» فى الغرب إلا أن يسلموا اليوم بالطبيعة الموضوعية للمعرفة العلمية ولو تحت ستار «المذاهب» الفلسفية المختلفة، ولنقل، الواقعية العلمية. ويصر الفيلسوف الكندى البارز م. بنج فى كتابه «فلسفة الفيزياء» على أن الفرضيات «الميتافيزيقية» التالية، كما يقول، هى المستلزمات الأساسية للدراسة الفيزيقية للطبيعة، وهناك أشياء فيزيقية ،أى أشياء لا يتوقف وجودها وصفاتها على إدراكها أو التفكير فيها، أو قياسها.

«وكل شئ فيزيقى يدخل فى مجموعة فيزيقية معينة من القوانين الفيزيقية، أى النماذج الموضوعية المستقرة.

«وبالإمكان معرفة القوانين الفيزيقية وكذلك بعض خصوصية الأشياء الفيزيقية الفردية، بالرغم من أن ذلك يتم بشكل غير نهائي، وتقريبي وتدريجي».[٢٦]

ويقدم بنج هذه الفرضيات بوصفها شيئا واضحا في ذاته يميز، كما يزعم، رأي ما يسمى بالواقعية النقدية التي يدعي أنه يدافع عنها ضد الجدلية. ومع ذلك فأي شخص على معرفة على الأقل بالفلسفة الماركسية اللينينية، يعرف أن كل هذه الفرضيات عن المادة بوصفها حقيقة موضوعية، وعن النسق الموضوعي في الطبيعة، وعن الترابط الجدلي بين الحقائق الموضوعية، والنسبية والمطلقة هي على وجه التحديد «أبجديات الماركسية»، التي كان على لينين أن يدافع عنها في صراع ايديولوجي ضار منذ أكثر من سبعين عاما مضت، والتي قام بتحديدها وصياغتها في عبارات أوضح بروح العلوم المعاصرة.

لقد اكتسب تطور القضايا المنهجية لعلم الحياة الذي يعد اليوم فرعا مهما للعلوم الطبيعية أهمية كبيرة للغاية. إن التطبيق الفعال للمناهج الفيزيائية والكيماوية، وحل شفرة الوراثة، والتركيب الصناعي لحاملات الوراثة، وظهور هندسة الوراثة، ودراسة الأنظمة البيولوجية على مستويات تنظيم الحياة المختلفة، وتطور نظرية نطاق الحياة، كلها حقائق تشهد على الأبحاث الكاسحة التي تقوم بها.

إن دراسة ترابط تنظيم الحياة تغدو مهمة منهجية على جانب كبير من الأهمية تواجه المعرفة البيولوجية الحديثة. وقد وضّح التحليل أن الربط بين الجوانب المختلفة للتنظيم والتطور يؤدي إلى نشأة مسائل معرفية مهمة يمكن حلها فحسب من خلال تناول للأنظمة يسمح بربط المفهومات البنيوية والوظيفية والتاريخية بمناهج البحث في علم الحياة.

ويكرس اهتمام كبير للقضايا المنهجية في تشكيل علم الحياة النظري، وموضوعه، ومناهجه ومبادئه، وصلات علم الحياة النظري بالفروع الأخرى للمعرفة البيولوجية، ولكن لا يزال من اللازم تطوير وجهة نظر عامة حول المسائل المطروحة للنقاش كافة.

ويغدو تفاعل مناهج العلوم الطبيعية والاجتماعية في فهم الحياة مشكلة أكثر إلحاحا، حيث يكشف تحليل المشكلة عن صلات بين هيكل علوم الحياة والعلوم الطبيعية، من ناحية، ونظام العلوم الاجتماعية والإنسانية من ناحية أخرى. إن موقع علم الحياة الوسيط بين علوم الطبيعة وعلوم المجتمع يسمح بسبر أعماق الاتساق الداخلية لتطور المعرفة البيولوجية نفسها.

وقد حققت دراسة المشاكل الفلسفية لعلم الحياة الجزيئي والوراثة تقدما طيبا. ومما له أهمية

كبيرة هنا تحديد موقف من استخدام منهج الإرجاع فى الأبحاث البيولوجية الحديثة. لقد برهنت فعالية علم الحياة الفيزيقى الكيميائى الرياضى بشكل واضح على الفائدة العلمية، وجدوى مبدأ الإرجاع عند تطبيقه على علم الحياة.

ويحتل أهمية خاصة تطوير الجوانب الاجتماعية لعلم الوراثة وعلى الأخص فيما يتعلق بتطور هندسة الوراثة، التى تضع مناهج تجريبية لخلق كائنات حية ذات صفات محددة مقدما.

وتوجد فى هذا المجال مجموعة واسعة للغاية من المشاكل تمتد من الخلق المدعم وراثيا لضروب جديدة من الأنواع النباتية والحيوانية ودراسة الجوانب الوراثية فى القطاعات الطبيعية والإنسان، إلى مشاكل نطاق الأحياء، والإنسان وموطنه. ويكشف طرح ومناقشة هذه المشاكل عن نظرات إلى العالم مختلفة ومبادئ ايديولوجية مختلفة للمفهومات العلمية، تستقطب وفقا للنظامين الاجتماعيين العالميين المتعارضين. وغالبا ما يعرقل ذلك تقييم الدور العلمى والاجتماعى، وأبحاث وآراء العالم. وهنا ينبغى أن نسترشد بنظرة لينين المحددة للأفكار العلمية والاجتماعية الفلسفية لعلماء الطبيعة، التى تميز بين جوهر الاكتشافات العلمية والاستفادة المثالية الفلسفية منها، وتقدم نقدا مقنعا لكل أنواع الاستنتاجات الرجعية من آخر منجزات علم الحياة وفى الوقت نفسه تطور التضامن مع العلماء ذوى المواقف التقدمية.

ويحتفظ هيكل المشاكل الفلسفية المنهجية فى السبرنطيقا بطابعه، وتجرى دراسات مكثفة عن الوظيفة التكاملية لعلم السبرنطيقا، ومفهوماته ومناهجه، ومبادئه الأساسية. إن العبارات المعروفة عن «طريقة التفكير القائمة على السبرنطيقا وإشاعة السبرنطيقا فى المعرفة العلمية» تشهد على الأهمية الكبيرة لوسائل المعرفة القائمة على السبرنطيقا. إن الصورة العلمية لعالم اليوم بنظرتها القائمة على الفهم السبرنطيقى لبنية الأشياء المعقدة تشمل الفكرة القائلة بأن التطور الثابت للاستنتاجات النظرية الخاصة بالأشياء المعقدة يفترض مقدما استخدام أفكار السبرنطيقا ومناهجها. ودراسة ثبات هياكل السبرنطيقا وطبيعتها المشتركة مفيدة فى تفسير الحقائق وتقديم افتراضات علمية.

لقد أثر التطور الواسع لعلم السبرنطيقا على معظم فروع العلوم الحديثة. وتم التوصل إلى بعض النتائج المهمة فى تحليل الاتجاه نحو المعرفة الموحدة، وفى دراسة الجهود لبناء لغات موحدة لوصف الأشياء من مختلف الأنظمة. وتسهل الأبحاث فى هذا المجال دراسة الوضع العلمى العام لبعض مفهومات ومناهج السبرنطيقا : مفهومات مثل «المعلومات» و«البنية» و«العناصر»

و«الوظيفة» و«النموذج» و«الاحتمال» ومناهج مثل الوصف الوظيفى للأنظمة، والنظام الخوارزمى للأعداد وكذلك بعض المناهج الأقل عمومية والمرتبطة بنظرية المباريات، ودراسة العمليات العسكرية، ونظرية الخدمة العامة، إلخ.

إن النمذجة، التى أثرتها منجزات العلوم الطبيعية، والرياضيات وعلم السبرنطيقا، وأنظمة المعالجة، لا تطور معرفتنا بالعالم الموضوعى فحسب وإنما تصبح كذلك وسيلة للإدارة المثلى للأنظمة التكنيكية وصناعة القرارات المرشدة فى الأنظمة المعقدة والكبيرة. وعندما نتحدث عن جوهر ودور المعالجة الخوارزمية للأعداد، ينبغى أن نشير إلى أن استخدام المفهوم، الخوارزمى خارج الرياضة قد غير هذا المفهوم وأدى إلى ظهور أفكار عن الاعداد الخوارزمية «الاحتمالية» و«المنتشرة» والتى ترمز إلى خطوة إلى الأمام فى مجال تشكيل ظاهرة الأفكار والصور الغامضة.

إن تطور أحد المفهومات الأساسية فى علم السبرنطيقا وهو مفهوم التنظيم، وتحديده بشكل أدق، يفرض تحليل وظيفته الموجهة لهدف ومحتوى عمليات التنظيم الذاتى.

إن التفسير المتزايد الاتساع لمفهوم «الهدف» المرتبط بعلم السبرنطيقا واعطاءه طابعا موضوعيا، يناقشان على نطاق واسع بين الفلاسفة. وتبرز كذلك الأبحاث المكرسة للتنظيم فى المجتمع (نظرية التنظيم الاجتماعى)، وكان لهذا المفهوم تأثير مهم على المناهج والأشكال المستخدمة فى دراسة النشاط البشرى. وكل هذا يولد المشكلة الفلسفية الخطيرة المتعلقة بما إذا كان تطبيق مفهومات السبرنطيقا ، وعلى الأخص مفهومات المعلومات والتحكم، يجب أن تقتصر على أنظمة الإدارة الذاتية والأنظمة البيولوجية والتكنيكية والاجتماعية، أو يمكن أن يمتد ليشمل العالم غير العضوى كذلك. وينشأ الحل من فهم طبيعة المعلومات والتحكم. ويغدو أكثر وضوحا أن المفهومات العامة التى تخلق الميكانيزم الرسمى لنظرية الاتصال والتحكم لخدمتها، إنما تنعكس ولكن بشكل غير كامل وضيق الخصائص، فى أشكال المعلومات أو التحكم فى مختلف المجالات الخاصة. وعلى ذلك فالاتجاه الأساسى لهذه الدراسات يسير نحو تطوير النظريات الخاصة، مثل نظريات التنظيم الاجتماعى.

وقد قدم الفلاسفة الماركسيون إسهاما كبيرا فى تحليل مفهوم المعلومات، أحد أكثر المشاكل المعاصرة إثارة للجدل. وكان لديهم، على وجه الخصوص، أفكار رائدة عن موضوعية ظاهرة المعلومات وصلتها بخاصية الانعكاس الأساسية للطبيعة.

إن علم السبرنطيقا له تأثير مهم على تقدم مقولات فلسفية، مثل «النشاط»، و«الذات» و«الممارسة». وارتكز تحليل تطورها على تعميم منهجى لنتائج المعالجة السبرنطيقية لعمليات وبنى المجتمع. وعلى فهم الجانب السبرنطيقى فى ارتباط النظرية بالتطبيق وطرق ووسائل خلق النماذج المناسبة، وعلى إقرار جدلية عمليات المعلومات فى الأنظمة المعقدة.

إن قضية تطوير الذكاء اصطناعيا تعد من أكثر الاتجاهات تميزا فى تطور علم السبرنطيقا. وكانت الأبحاث فى القضايا النظرية والتطبيقية للذكاء المصطنع نتيجة لدراسات السبرنطيقا ومرحلة لها فى ميكنة وأتمتة العمل الذهنى. والهدف «من الذكاء المصطنع» أن يثير فى الحاسب الآلى بعض السمات الأساسية للسلوك الذكى، وأن يستخدم الحاسب الآلى لحل المشاكل المعقدة، التى كان يعالجها من قبل الإنسان وحده.

لقد أصبح فهم عمليات استكشاف الفضاء اتجاها مهما فى البحث؛ فمن مجرد إقرار أهمية النظرية العالمية لتغلغل الإنسان فى الفضاء الخارجى انتقل إلى مجال دراسة المشاكل العينية دراسة اجتماعية فلسفية، مستخدما خبرة استكشاف الفضاء العملية، ومن بينها تأثير أبحاث الفضاء وزيادة استكشاف الأرض على تقدم العلوم والتكنولوجيا والإنتاج، وعلى العمليات الاجتماعية المتنوعة. وقد بذل الكثير من أجل سبر غور عملية العلوم والتكنولوجيا والإنتاج الموجه للفضاء، ومشاكل الحضارات غير الأرضية والصلات معها. ويولى اهتمام وجهد كبير كذلك لقصر استخدام الفضاء الخارجى على الأغراض السلمية ومنع عسكرته.

وإلى جانب التحليل الفلسفى للعلوم الطبيعية الحديثة فى مجموعها ولقضايا المنهجية والنظرة إلى العالم الخاصة ببعض العلوم الأساسية المتعلقة بالطبيعة، تحتل أهمية أكبر، فى الفترة الأخيرة، الجوانب الفلسفية لبعض القضايا الأساسية التى تشارك فيها فروع المعرفة العلمية كافة، وهى من هذه الزاوية، عامة بالنسبة للعلم وتحتاج إلى معالجة متكاملة لحلها.

٣- فكرة تطور ومعرفة بنية المادة

من المعروف أن فكرة التطور تعتبر فكرة رئيسية بالنسبة للجدل المادى فى معرفة الطبيعة والحياة الاجتماعية. فالجدل، كما كرر لينين، يعد أعمق وأشمل مذهب عن التطور. ومن الطبيعى تماما أن تجذب المشاكل المرتبطة بتطور وظهور التسلسل المعقد لمستويات الطبيعة البنيوية اهتمام

علماء الطبيعة والفلاسفة. إن تقدم العلم فى دراسة تطور المادة يتمثل فى أن فكرة التطور والارتقاء قد تحولت إلى قاعدة للتفكير العلمى فى كثير من المجالات ومن بينها الفلك والفيزياء الكونية والكيمياء التطورية والجيولوجيا التطورية وعلم الحياة وغيرها من العلوم الأخرى. وتتحول الفيزياء، فى عدد كبير من المجالات، إلى علم تطورى.

وعلى الرغم من الاختلافات بين هذه العلوم، فإنه تجمع بينها المشاركة فى دراسة القوانين العامة لتطور الطبيعة، وبالتالى، اهتمامها بالمبادئ المعممة فى معرفة تطور العالم المادى. وهكذا تتشكل شرعية وحيدة من المعرفة تكتسب فيها المفهومات العامة بالنسبة لكل العلوم ومفهومات العلوم الطبيعية المعممة معنى يتعلق مباشرة بالنظرة إلى العالم، وغالبا ما لا تدمج فى القضايا الفلسفية للعلوم الطبيعية.

وتتصل فكرة تطور المادة داخليا بمفهوم بنيتها الهرمية، ووجود مستويات بنيوية خاصة كيفيا للتنظيم المادى. ويشكل عدم استقرار البنى المادية، والانتقال من حالة كيفية ما إلى أخرى الشرط الضرورى الذى لا غنى عنه للتطور. وليست هناك أسباب مهما تكن تدعو لوضع مفهوم «مستوى التنظيم البنيوى» فى تعارض مع «شكل حركة المادة». فكلا المفهومين لا غنى عنهما فى تحليل المعرفة المعاصرة، ويرتبطان بجوانب مختلفة فى التحليل المنهجى لحالات المادة المتحركة والمتطورة.

إن مفهوم المستويات البنيوية يرتبط تاريخيا، بدوره، بتطور المفهومات الذرية والأفكار العامة لمذهب العناصر. وتمشيا مع الآراء الجدلية تفترض البنية الهرمية للعالم المادى مسبقا مستويات مستقلة نسبيا وخاصة كيفيا. وكما تدخل الأشياء غير المترابطة عند مستوى معين للمادة فى علاقات متبادلة خاصة بها، تصبح مصدر تشكيل وتطوير أنماط من أشياء جديدة من ناحية الأساس، بقوانين جديدة وصفات خاصة جديدة.

وفى هذا الخصوص لا يهتم العلماء فحسب بالعمليات الموضوعية للتطور والتشكيل فى العالم المادى، وإنما يهتمون كذلك بانعكاس هذه العمليات فى مجرى المعرفة العلمية.

إن المهمة الأساسية، وأصعب مهمة تواجه العلم، هى أن يوضح كيف تتجمع الخصوصية الكيفية فى نظام، أن يوضح الانتقال من البسيط إلى المركب، مما يحتاج إلى تحليل - ارجاع المعقد إلى البسيط. فمثلا يبدأ النشاط الأولى للمخ بوصفه عضوا للتفكير بالإحساس. وقد أشار لينين إلى أن «كل المادة تملك خاصية مماثلة فى جوهرها للإحساس، خاصية الانعكاس»[٢٧]

وهى كامنة فى الكائن الحى وفى الطبيعة غير العضوية. بيد أن النشاط الانعكاسى فى الإنسان هو نتيجة لتطور طويل للمادة، وهو حالتها الكيفية الجديدة. وسوف يكتشف العلم خلال مجرى الزمن القوانين الفيزيوكيميائية خلف الانعكاس والشكل الخاص له وهو الإحساس. ولكن ذلك لن يعفيه من مهمة توضيح عملية تطور الجهاز العصبى، وجوهر وخصائص الوعى البشرى.

وتتضح القوانين الأكثر عمومية للتطور بشكل خاص سواء فى الطبيعة أو فى المجتمع. ويتميز كل من الطبيعة والمجتمع ليس فقط بالتناسق وإنما بالصدامات، وليس فقط بالصراع وإنما بالتعاون كذلك[٢٨]، وفى الوقت نفسه من المهم أن نرى جدل التماثل والاختلافات الأساسية فى الأنظمة المختلفة، فى ظواهر الطبيعة والمجتمع المتنوعة.

ويتمثل القصور فى آراء داروين ليس فى أن فكرته عن الصراع من أجل البقاء فى العالم العضوى قد دفعه إليها تشابهها الوظيفى مع المنافسة فى المجتمع البرجوازى، حيث أن هذا التشابه له ما يبرره لدرجة ما، عندما لا ينظر إليه بوصفه شيئا مطلقا. وقد قال ماركس ذات يوم: «إن عمل داروين ذو أهمية عظيمة، لأنه يعطينى أساسا علميا لفهم صراع الطبقات التاريخى»[٢٩] والداروينية ضيقة ليس فقط لأنها تقلل من دور العلاقات المتبادلة و«التعاون» وترى فقط الصراع فى العالم العضوى؛ فعيبها الرئيسى أنها لا ترى الخصوصية الكيفية للعمليات الاجتماعية وخلفيتها التاريخية وهكذا طبق الداروينيون الاجتماعيون قانون الصراع من أجل البقاء البيولوجى على المجتمع، ولعدم إدراكهم للطبيعة المؤقتة تاريخيا للنظام الرأسمالى، وللطبقات الاجتماعية والصراع الطبقى، اعتبروه شاملا وخالدا ومستمرا، أى الصراع التنافسى «للكل ضد الكل» والعداوات الطبقية.

إن دراسة الشئ، هى فى التحليل النهائى، معرفة مكوناته وتفاعلها، وكذلك تفاعل هذا الشئ مع الأشياء الأخرى، ودوره ومكانه فى العالم الموضوعى.

ويدرس العلم العلاقة المتبادلة والتفاعل بين الأشياء المادية والأنظمة على المستويات الكبيرة والدقيقة بين الأجرام الكونية وما يسمى بالجسيمات الأولية وترابطاتها المختلفة، وكذلك فى الأنظمة العضوية والاجتماعية.

إن فكرة المستويات البنيوية هى فى جوهرها مشكلة معقدة بين الأنظمة ينبغى أن تعالجها بشكل مشترك فروع المعرفة المختلفة.

وقضايا التطور والمستويات البنيوية للمادة لها أهميتها فى تطوير نظرة علمية إلى العالم

وصورة علمية للعالم، وفى فهم العمليات التى تحدث فى الطبيعة، وفى المجتمع، وفى العالم بشكل عام. إن صورة العالم المعاصر يجرى إثراؤها أمام أعيننا بأشكال جديدة من العلاقات المتبادلة، التى تتطور مع علوم مثل فيزياء الجسيمات الأولية، وفيزياء الحالة الصلبة، والفلك، والفيزياء الكونية، والكترونيات الكم، وعلم الحياة الجزيئى، وهندسة الوراثة، واستكشاف الفضاء، نطاق الحياة. وقد أصبحت تضم الإنسان، ونظام خصائصه القيمية، وتعمل كأساس فى تركيب المعرفة الحديثة، وتكشف تعقيد عملية المعرفة ذاتها وكذلك اتجاهها الإنسانى.

إن مسألة مستويات وحالات التنظيم المادى تتصل بأسس العلم وتمتد إلى المصالح الحيوية للمدنية ومستقبلها، ويكشف البحث فى خصائص الانتقال - كالقفزة من مستوى أو حالة كيفية إلى أخرى - عن مصادر وأنماط جديدة للطاقة، وخصائص جديدة للمادة وعمليات تكنولوجية جديدة، ويخلق ظروفا جديدة للإنتاج المادى والتطور الاجتماعى. وعلى سبيل المثال، لم يلاحظ الناس فحسب وإنما يستغلون منذ وقت طويل قوة المياه فى الحالة المتغيرة لارتفاع وانخفاض درجات الحرارة. ولقد كان اختراع الآلة البخارية واستخدامها الواسع مسألة حاسمة فى تطوير الإنتاج الميكانيكى. وسمح قانون تحويل الطاقة بإحداث ثورة فى الأساس المادى والتكنيكى فى الإنتاج، والنقل، والمواصلات، وطريقة الحياة من خلال الكهرباء.

وتزخر العلوم الطبيعية الحديثة بتأكيدات رائعة للقانون الفلسفى العام الذى ينص على أن الصفات الجديدة والقوى الجديدة تتكشف فى الانتقال من مستوى بنيوى للمادة إلى آخر، ومن شكل لحركتها إلى آخر، كما تبين ذلك بشكل تقريبى الأبحاث على المستويين الذرى والجزيئى، وأحدث المعطيات الفيزوكونية حول العمليات التى تجرى فى الكون. إن الانقسام أو الاتحاد النووى، والانتقال من الفيزياء إلى الكيمياء ومنها إلى علم الحياة، والانتقال من البدنى إلى الذهنى، يطلق مصادر جديدة للطاقة ويكشف عن صفات جديدة تماما. لقد كشف علم الحياة الفيزيقى، والكيميائى والجزيئى وكذلك الوراثة، ودراسة وإعادة تركيب البنية المعقدة للغاية للأحماض النووية، عن جوانب جديدة للبحث فى المادة الحية وعن إمكانيات غير محدودة عمليا فى التكنولوجيا الحيوية.

لقد بدأت مرحلة جديدة كيفيا فى تطور المادة مع ظهور الإنسان، ومع تطور قدراته. إن إنتاج وسائل المعيشة وأدوات الإنتاج ميز الإنسان وأخرجه من عالم الحيوان. ولعب ظهور وتطور التفكير البشرى دور المصدر الذى لا يستنفد لتراكم المعرفة والخبرة فكان أداة قوية لإثراء الحياة

المعنوية والقدرة الفكرية للبشرية. لقد ولد أعظم القيم الثقافية، وبرهن على أنه - حقا - ذو أهمية قصوى، ولا يمكن الاستغناء عنه، بالنسبة لتقدم الإنتاج المادى وكل الحضارة البشرية.

إن تقدم الفيزياء وعلم الكونيات (وبخاصة محاولات فهم الظهور المتعاقب للمستويات فى الكون من زاوية القوانين الأساسية للفيزياء الحديثة) وعلم الحياة (مثل، تحديد المستويات المختلفة للتركيب الحيوى وتحليلها) وكذلك علم النفس (تحليل ظهور وتطور الوعى) قد اسهم لدرجة كبيرة فى توضيح مشكلة المستويات البنيوية فى تطور العالم المادى. وقد درست بدقة قضايا ترتبط ارتباطا وثيقا بالعلاقة المتبادلة بين المستويات البنيوية المختلفة، وانتقدت المعالجات الإرجاعية الأحادية الجانب، وكذلك أضدادها التى تضفى طابعا مطلقا على الوحدة، وفى الوقت نفسه أقر المضمون الإيجابى فى بعض التطبيقات المحددة لمذهب الإرجاعية وجدوى أفكار الوحدة ومعالجة الأنظمة فى المعرفة العلمية.

وتقدم الجيولوجيا، بوصفها علم الأرض التاريخى، دليلا جدليا حيا وجديدا يكشف بعمق متزايد العمليات التطورية والمستويات البنيوية لكوكبنا. وتتزايد الأدلة لتؤكد أن البنية والتركيب الجيولوجى لقشرة الأرض يكشف مراحل معينة فى التطور التاريخى. لقد وسع مفهوم التطور الكيميائى الجيولوجى من إمكانيات تحليل الانساق فى توزيع عناصر الأرض، وللتكهن، على هذا الأساس، بالترسيبات الجديدة للموارد المعدنية.

وفى الحقيقة تتراكم أدلة ملموسة وأكثر اقناعا تبرهن على جدوى الجدل المادى الذى وصفه لينين بأنه «معرفة حية ومتعددة الجوانب (يتزايد عدد جوانبها بشكل أبدى) ذات عدد لا نهاية له من الظلال لكل معالجة وتقريب من الحقيقة» (٣٠).

ويعطى ذلك أهمية خاصة لقضية التطور التى نوقشت على نطاق واسع بوصفها خاصية، أى ملازمة للمادة، ويجرى التعبير عن وجهات نظر مختلفة حول هذه المسألة. ويرى بعض الباحثين الحركة بشكل عام (وليس التطور) بوصفها خاصية للمادة. ولتأكيد ذلك غالبا ما يشيرون إلى انجلز الذى كتب عن الحركة الأبدية للمادة، وليس عن تطورها. ويصر آخرون على الطبيعة الوصفية للتطور، رغم أن التطور هو مظهر، ونمط للحركة.

ويبدو أنه أثناء معالجة قضية التطور بوصفها خاصية للمادة يجب بحث جانبين. أولا: لا ينبغى النظر إلى فكرة خاصيتها كتعبير يعنى أن الطبيعة الشاملة للتطور تفسر كميا. ومن الواضح أن مفهوم «الحركة» أوسع كميا من مفهوم «التطور» الذى لا يتضمن أن التطور لا يمكن

أن يكون خاصية للمادة. ويمكن عده تعبيرا عن اتجاه المادة العام، ولكنه اتجاه لا يتضح بالضرورة فى كل الحالات أو فى كل الظروف. لم يشك لينين أبدا فى ذلك، بهذا المعنى. فكل الأشياء تتطور بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، وانطلاقا من طبيعة التطور الشاملة والوصفية طرح سؤالا جديدا : «إذا كان كل شئ يتطور، ألا ينطبق ذلك أيضا على المفهومات والمقولات الأكثر عمومية للفكر ؟ فإن لم ينطبق، فإن هذا يعنى أن التفكير لا يرتبط بالوجود. وإذا انطبق، فإنه يعنى أن هناك جدلية للمفهومات وجدلية للمعرفة لها مغزى موضوعى» (٣١).

ثانيا: ينطبق مفهوم التطور على العالم المادى ليس بالمعنى المفترض عند الإشارة إلى تطور تشكيلات مادية معينة. ولما كانت المادة لانهائية ولا تفنى، فإن فكرة الحركة المغلقة، وكذلك الطبيعة عديمة الاتجاه للتطور تبرهن على أنها لا معنى لها عندما تطبق على المادة بشكل عام. والمادة، بشكل عام، ليست تشكيلا منفصلا، موجودا إلى جانب مظاهرها العينية، فهذا تجريد فلسفى لوصف كلية الأشياء والظواهر فى العالم المحيط. وعلى ذلك فإن تطورها لا يفترض تطور تشكيل منفصل، وإنما تطور (اتجاه لتطور) مجالاتها وحالاتها العينية كافة.

والمادة، كما نعرف، هى مقولة فلسفية عامة للغاية. ولا تتناول العلوم الطبيعية على الإطلاق «المادة بشكل عام»، وإنما تتناول المادة فى المستوى الذى تم التوصل إليه لمعرفتها. إن فكرة التطور بوصفها خاصية للمادة ينبغى أن تقارن بالمعطيات التى راكمتها العلوم الطبيعية عن المادة (فى المستوى الذى تم التوصل إليه للمعرفة). ومن وجهة النظر الفلسفية العامة لا يعد الكون فى علم الكونيات الحديث بالطبع كل المادة الموجودة، وإنما مجرد جزء من العالم المادى الذى لا يفنى، والمتنوع بشكل لانهائى.

فما هو الوضع فى هذا المجال للعالم المادى فى ضوء العلوم الطبيعية الحديثة ؟ يتمثل أحد أهم التحولات الثورية فى العلوم الطبيعية فى القرن العشرين فى فكرة تطور المادة على المستويات كافة، الفكرة المستقرة تماما، والمستخدمة على نطاق واسع فى ترسانة العلوم الطبيعية، وفكرة الطبيعة غير الثابتة للأجرام الفضائية وتطور الكون فى مجموعه.

لقد درس علماء الفيزياء الكونية في الـ ٣٥ - ٤٠ عاما الماضية أنماط الأجرام السماوية المعروفة من أزمنة بالغة القدم - الكواكب، والنجوم، والمادة المنتشرة، واهتموا، أولا وقبل كل شئ، بحالاتها المتوازنة، مثلا، للنجوم. وليس من شك فى أنه فى هذا الوقت كذلك عرفت بعض الأجرام غير الثابتة والمتفجرة، ولكنها اعُدّت شاذة، وعرضية. ومع ذلك كشف التقدم فى الفيزياء

الكونية الحديثة أن إحدى السمات التى تميز الكون المستكشف تتمثل فى تنوع كيفى هائل للأجرام ولأنماط تغيرها. وكان مما له أهمية خاصة اكتشاف الأجرام، المختلفة كيفيا عما عرف حتى ذلك الحين ،أى، نواة المجرات - وهى أجرام ضخمة عالية الكثافة، كثيرا ما تجرى بها عمليات غير ثابتة.

وبرهنت هذه العمليات المتفجرة على أنها أطوار طبيعية فى تطور أنماط عديدة من الأجرام السماوية، وهى ترتبط فى بعض الحالات بمولد أجرام سماوية جديدة، وفى حالات أخرى - بانتقال إلى حالات فيزيقية جديدة مصحوبة بإعادة بناء.

وقد ساعد على مثل هذا التفسير للأجرام غير الثابتة المفهوم الجدلى للتطور، وعلى الأخص، المفهومات المتعلقة للتناقضات الداخلية بوصفها مصدرا للتطور وانتقال التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية.

وبهذه الطريقة، فإن إحدى أكثر النتائج حيوية للفيزياء الكونية الحديثة هى أن صفات الأجرام الفضائية وبنيتها الداخلية تتوقف تماما على تطور هذه الأجرام ،أى، يمكن تفسيرها فحسب من زاوية التطور. وهذا يتضمن أن مبادئ وحدة وتطور المادة فى اكتشاف الكون تلعب دورها كمراجع منهجية لا تنفصل عن بعضها البعض.

إن كثيرا من سمات العمليات التطورية فى الكون ما تزال غامضة. وهكذا، يعتقد كثير من الفلكيين أن المجرات والنجوم والكواكب تتشكل من مادة منتشرة خلال الضغط، بينما تتطور العمليات التطورية، كما يقول آخرون، فى الاتجاه المضاد؛ من حالة كثيفة وعالية الكثافة إلى كثافة أقل. ومن الواضح أن طبيعة المادة التى شكلت أنظمة الفضاء التى نلحظها وميكانيزمات هذه العمليات هى مجال العلوم الطبيعية، والفلك، والفيزياء الكونية. ويجب أن تحل وسوف تحل على أساس تحليل ملاحظة المعطيات، وهو ما نأمل أن يكون فى المستقبل غير البعيد، ومن الممكن أن تسود أحد المفهومات التطورية المتنافسة أو يحدث شكل من الترابط بين هذه المفهومات.

بيد أن القضية المطروحة للمناقشة لها جانب فلسفى مهم. ومما له أهمية كبيرة بالنسبة للجدل المادى، حقا، كما لنظرية التطور، مسألة الاتجاه العام فى عمليات التطور الكونى. هل هو عديم الاتجاه، أم أن تفاعلا جدليا لاتجاهات التطور المتعارضة يحدث فى الكون ؟

وقد رسم انجلز، انطلاقا من العلوم الطبيعية فى عصره، فى كتابه «جدلية الطبيعة» صورة

للمادة التى تتحرك فى الكون. ويستنتج من ذلك أن هذه الحركة ليست تكرارا مستمرا أو إعادة إنتاج للعملية نفسها. وعلى العكس، فإنها كما أكد انجلز تشمل تحولات كيفية لانهائية فى حالات وأشكال المادة المتحركة. إن التطور التقدمى من حالة أولية معينة للمادة إلى أرقى مستوياتها - وهو الفرد المفكر، وفقا لانجلز، قد شق طريقا جديدة فى مجرى تفاعل العمليات المختلفة.

وكشفت مواصلة الأبحاث أن حركة المادة فى الكون ترتبط جدليا بالطبيعة غير المرتدة لعمليات تطور الكون التى يعبر عنها مبدأ زيادة الانتروبيا*. وسيكون من المنطقى أن نستنتج أن التطور غير المرتد لمستوى التسلسل الهرمى البنيوى لأنظمة الفضاء التى تشكل مجرتنا الخارجية، تنطلق فى ظروف معينة من الحالات الأكثر كثافة إلى الأقل كثافة (وربما كان أحد الأمثلة على هذه العملية الانتقال من حالة الكثافة العالية، التى كانت فيها مجرتنا الخارجية فى مرحلة أولية من تطورها، إلى حالاتها التالية)، وتنطلق فى ظروف أخرى، على ما يبدو، كتركيز للمادة.

إن دراسة جدلية هذه العمليات المتعارضة فى علاقاتها المتبادلة هو على وجه التحديد ما سوف يكشف عن منشأ هذه الحالات الكثيفة والعالية الكثافة للأجرام السماوية، والتى تبرهن على أنها أكثر حالات المادة انتشارا. وسوف يوضح تحليل المعطيات الواقعية دون شك هذه العمليات بالتفصيل.

وتحتل أهمية خاصة فى هذا الخصوص مسألة الوضع الفلسفى للقانون الثانى للديناميكا الحرارية. وقد أثار هذا القانون، فى الماضى، مناقشات فلسفية كثيرة. وبدا أن ذلك من وجهة نظر الماديين قد يؤدى بالضرورة إلى موت العالم الحرارى سيئ السمعة. بيد أن علم الكونيات النسبى وضح أن الكون الذى يوجد فى ظروف خارجية غير ثابتة (الخصائص القياسية للزمان والمكان ،أى المجال المغناطيسى)، وبرغم تأثير القانون الثانى، لا يحتفظ بتوازن كامل (الموت الحرارى).

ويعبر القانون الثانى للديناميكا الحرارية (مبدأ زيادة الانتروبيا) عن عدم ارتداد كل العمليات الواقعية المعروفة، ومن ثم تغييرات لا رجعة فيها لأشكال المادة المعروفة والأكثر شيوعا. إن هذه الرؤية لمبدأ زيادة الانتروبيا يمكن أن يقال أنها تعبير عن المبدأ الفلسفى العام

* مقياس رياضى للطاقة غير المستفادة - الناشر.

للتطور من زاوية العلوم الطبيعية. وقانون بقاء وتحول الطاقة هو تعبير للعلوم الطبيعية عن الفكرة العامة التى تفيد أن المادة لا يمكن خلقها أو تدميرها على السواء. وبالمثل فإن القانون الثانى يعد أحد تعبيراتها عن فكرة التطور.

وفكرة المستويات البنيوية، التى تصور مراحل التطور، ذات أهمية قصوى فى علم الحياة. وتغدو مستويات التنظيم البنيوية مراحل للتطور فقط على أساس فهم صحيح للاستمرارية، الذى إذا ما افتقدناه سنواجه مجرد بدائل فوضوية لتغيرات الحركة. والمبدأ الذى يرشدنا فى هذا الخصوص هو التعاليم المادية حول التطور، التى عبر عنها لينين فى الفكرة التالية: إن المادة العضوية هى نتاج لتطور طويل.

وتستخدم فى بعض الأحيان، إمكانيات واسعة يوفرها هيكل العلوم الفيزيائية والكيميائية، كأساس لضرب حديث من الديكارتية للدفاع عن منهج نزعة إرجاع العالم ،أى، الارجاع الكامل لجوهر الحياة إلى اسسها الفيزيوكيماوية الأساسية. ومثل هذه المحاولات لإرجاع كل المعرفة البيولوجية إلى علم الحياة الجزيئى قد تعرضت بالفعل لنقد مدعم فى الأدب الفلسفى الماركسى. وجرى تحليل مفهوم ج. مونود الذى يقول بأن الصدفة البحتة سيطرت على نشأة الحياة وتطورها. ونتيجة لذلك جرت البرهنة على أن إحياء الرؤية الآلية «الديكارتية» لجوهر الحياة يمكن أن يؤدى فحسب إلى إنكار أن المعرفة العقلية للقفزة الجدلية من المادة غير العضوية إلى الحياة أمر ممكن. ومن ناحية أخرى، فإن الافتقار إلى قوانين خاصة للفيزياء والكيمياء عن المادة الحية، وهو ما برهن عليه العلم الحديث، يشير فى بعض العلماء، الذين يرفضون عن عمد الفلسفة الجدلية، الحاجة للاتجاه إلى الأفلاطونية، وإلى عامل الجشتالت*، للتوازن بعد طرح مجموع العمليات الفيزيوكيميائية من ظواهر الحياة. ومرة أخرى تبدو مشكلة الكمال، التى حلت بشكل أساسى فى الجدلية، عقبة أمام الباحثين ذوى التفكير غير الجدلى، تولد مزيجا غريبا من الآلية والحيوية.

وثمة إسهام مهم فى المفهومات الحالية لوحدة المادة الحية يرتبط بتطور علم الحياة الفيزيوكيميائى. وقد كشفت منجزات علم الحياة الجزيئى أن المادة الحية شاملة من الناحية البيوكيميائية، وكذلك وحدة الأنماط فى أبنيتها الجزيئية والطبيعة العامة للعمليات الحيوية. وإذا كانت النظرية الخلوية فى حينها قد جمعت مفهومات غير مترابطة للمملكة الحيوانية والنباتية فإن

* الجشتالت : بنية من المظاهر أو الظواهر الطبيعية أو البيولوجية أو السيكولوجية المتكاملة لا تصلح جملة صفات أجزائها المكونة أن تكون صفة لوحدتها الوظيفية - الناشر.

علم الحياة الجزيئى لا يفسر فحسب وحدة المادة الحية وإنما يبنى كذلك جسورا بين المادة العضوية وغير العضوية وبين الوحدة الأساسية بينها، ويكشف عن امكانيات جديدة لتحليل عدم تماثلها وللبرهنة على الطبيعة الخاصة فى الشكل البيولوجى لحركة المادة.

والشئ المميز للاتجاه الجدلى فى تطور علم الحياة المعاصر هو أن الدليل الذى يقدمه علم الحياة الجزيئى عن وحدة المادة الحية تضمن على الفور استخدام الجوانب التطورية لتفسير الأدلة التى تم الحصول عليها. وأدى إلى ذلك الانتصار الكاسح للداروينية وكذلك تركيب نظرية التطور والوراثة التى توصل إليها علماء الوراثة السوفييت وفى مقدمتهم س. س. شتفيريكوف. إن اندماج علم الحياة الجزيئى فى هيكل قضايا التطور كانت له مضامين مهمة بالنسبة لتطور نظرية التطور وبخاصة مفهوم التطور الدقيق وعلم الحياة الجزيئى ذاته، مما خلق اتجاهات واعدة مثل «التطور الجزيئى» و «مناهج نظرية المعرفة»، إلخ.

ومع ذلك يجب أن نذكر هنا قضية منهجية أخرى لعلم الحياة، القضية الملحة، وإن كانت قديمة، للثبات والتغير، فالبنى الحية التى يدرسها علم الحياة الحديث، تتميز بارتباط خاص بين الثبات والتغير الذى نواجهه على المستوى الجزيئى للمادة الحية، وفى كل المراحل المنظمة العليا من التطور. وهكذا نرى كل البروتينات العضوية كسلاسل طويلة من ٢٠ نوعا مختلفا من الأحماض الأمينية مع مئات أو آلاف عديدة من الارتباطات، ويحدد تتابعها مجمل الخصائص المتغيرة لكائن معين، لون العيون أو الشعر أو الاستجابات الخاصة للمؤثرات الخارجية.

وفى البنى البيولوجية ينتشر جدل الثبات والتغير ليس فقط فى مستوى جزيئات البروتين وإنما فى مستوى المعلومات الجديدة كلية للأحماض النووية الموجودة فى كل خلية حية. وحتى وقت قريب فسرت العلاقة المتبادلة بين هذه المستويات من زاوية ميتافيزيقية نوعا ما، ولم يشك أحد فيما يسمى بالقاعدة الجامدة الأساسية لعلم الحياة الجزيئى - فتحول المعلومات فى المادة الحية يسير على الدوام من الأحماض النووية إلى البروتينات، وليس العكس. وفى كلمات أخرى، فأى كائن حى يمكنه أن تكون لديه فحسب هذه البروتينات بينما يسجل «الوصف» الوراثى فى الأحماض النووية، التى يتغير محتواها فحسب عن طريق الصدفة. وقد أوضحت سلسلة من الأبحاث الواسعة قام بها بيولوجيون بارزون فى مختلف البلدان أن هذه «القاعدة» صحيحة فحسب بالنسبة لإنزيمات البروتين المدروسة جيدا، وتؤدى إلى حفز «وتجميع» بروتينات أخرى وجزيئات نووية. بيد أن الكائنات الحية تملك كذلك إنزيمات بروتينية قادرة على إثراء محتوى

حاملات الوراثة فى الكائن الحى بخصائص بروتينات جديدة تماما، لا يمكنها أن تنتجها قبل ذلك.

ويبين تطور المعرفة البيولوجية كيف تنشأ قضايا فلسفية جديدة مع التقدم فى دراسة بنية وتطور المادة. وهكذا، فإن الدراسة النشطة للمستوى الجزيئى الوراثى للمادة الحية قد غير بشكل أساسى من طبيعة المعرفة النظرية فى علم الحياة، وطرح مسائل حول الصلات المنهجية والمتعلقة بالنظرة إلى العالم بين علم الحياة والكيمياء، والفيزياء، وحول دور مبدأ الإرجاع والقيود فى منهج مذهب الإرجاع العالمى. ومن ناحية أخرى، فإن دراسة المستويات البنيوية العضوية المعقدة حفز دور مناهج البحث المنتظمة التى تولد الحاجة للجوء إلى العلوم الإنسانية، إلى معرفة قوانين التطور الاجتماعى التى لا غنى عنها لدراسة المشاكل البيئية ولإدماج علم الحياة فى المعرفة الموحدة للإنسان، فى دراسة الاتساق فى تطور نطاق الحياة، إلخ. ولم يعد بالإمكان عَدّ علم الحياة علما معزولا مختصا بأحد المستويات البنيوية للمادة، بمرحلة فى تطورها. إن حاجات المجتمع الجديدة إلى المعرفة البيولوجية وامكانياتها المعاصرة تؤدى إلى تحويلها إلى مركز مهم يوحد المعرفة العلمية.

والدور التوحيدى أمر محتوم نظرا لمشاركة علم الحياة المتزايدة فى البحث الشامل للقضايا الإنسانية والبيئة وأساليب النشاط فى ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية. والتأثير الذى تمارسه عمليات إضفاء طابع إنسانى على نظام العلوم الطبيعية ينبغى أن يخضع لتحليل خاص، لأن الاتساق فى وحدة المعرفة تختلف لحد ما عن الأنساق فى الرياضيات، والمنطق، وعلم السبرنطيقا، ونظرية المعلومات، إلخ. إن النزعة التاريخية، التى عليها أن تلعب دورا قياديا فى المعرفة البيولوجية، تقود كذلك إلى تدعيم العلوم الطبيعية. لقد صاغ علم الحياة مبادئ نظرية التطور بسرعة وبدقة أكبر من العلوم الطبيعية الأخرى، وكانت له ميزة التكييف الأكبر لكل من المعرفة الفلسفية ومعرفة العلوم الطبيعية الجديدة والاستنتاجات التطورية العامة التى تواصل استخدامها فى المفهومات التطورية للعلوم الأخرى. وفى كلمات أخرى، فإن علم الحياة بإسهامه فى مفهومات التطور، يساعد على قيام صلات أوثق بين العلوم كافة المتعلقة بالطبيعة.

وهذه العمليات فى تركيب البحث البنيوى والتاريخى مهمة من الناحية المنهجية لربط المستويات المختلفة فى معرفة المادة الحية من أجل الفهم النظرى لوحدة المعرفة البيولوجية التى تزداد تخصصا. والدراسة الفلسفية لهذه العمليات قادرة على دفع تطور الاتجاهات الجدلية فى المعرفة البيولوجية والتحذير من المفهومات المشكوك فيها في تعميم أحدث المعطيات البيولوجية.

وهكذا فإن البحث فى الأسس الجزيئية للتطور فى كل اتجاه تصاحبها محاولة واضحة لإحياء الاتجاهات المعادية للداروينية فى تعميم ما تم التوصل إليه تجريبيا. وقد طرح بعض البيولوجيين فى الغرب مفهوم ما يسمى بالتطور غير الداروينى، الذى استبدل فيه يربط العوامل التطورية، التى تحدد بشكل خاص العملية على مستوياتها المختلفة، الصدفة المطلقة التى لا تتفق لا مع الطبيعة التلاؤمية للتطور أو اتجاهاتها، ولا مع الدور القيادى للانتقاء الطبيعى. ومثل هذه المبالغة فى دور الصدفة فى التطور تشوه فهم عوامله وبإمكانها أن تترك الباحث لأسسه الجزيئية، والذى لا يعرف الجدل المادى، غير مسلح حيث تحتفظ عمليات الصدفة على المستوى الجزيئى للمادة الحية بعلاقات منتظمة معقدة ذات مستويات أعلى لتنظيم المادة الحية، تحكمها أنساق التطور الداروينى. وتبدو دراسات علم الحياة المتعلقة بالقضايا المنهجية والنظرة إلى العالم فى هذا المجال في حاجة إلى توسيع كبير.

وهذه المهمة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للدور النظرى «لموحد» المعرفة البيولوجية الذى يوحد ما هو معروف عن التنظيم البنيوى والوظيفى للمادة الحية فى مستوياتها المختلفة. ويمثل تطور بحث أنظمة ومفهومات المستويات البنيوية للمادة الحية مجالات فى المستوى المعرفى للحياة، مستقلة نسبيا، وخاضعة فى التحليل النهائى للهدف المشترك، هدف التعبير النظرى عن جوهر الحياة كعملية تتطور ذاتيا. إن الوحدة الواضحة لهذا الهدف والمبادئ الأولية فى النظرية الفلسفية للتطور تعطى أهمية ملحة بشكل خاص للتحليل المنهجى لنظرية التطور التركيبية كشكل حديث للداروينية.

وفى الفترة الأخيرة، كثفت الهجمات ضد الأفكار التطورية فى علم الحياة من جديد فى البلدان البرجوازية، وبخاصة فى الولايات المتحدة. وهناك اتجاه لعد المفهومات القائمة عن التغيرات والانتقاء الداروينى قادرة فحسب على تفسير ما يسمى بالتطور الدقيق ،أى التطور داخل مجموعات معينة، ولكنها لا تنطبق على التطور الكبير - ظهور أرقى الأنظمة العضوية (الأجناس والفصائل، إلخ). ويقال إن المعطيات الحفرية تشير إلى وجود ممتد (الملايين السنين) للأنواع التى اختفت فجأة حينذاك كى تحل محلها فجأة أنواع جديدة. وباختصار، فإنها تحيى مفهومات معادية للتطور مثل نظرية الكوارث لكوفيه، وحتى تأملات نظرية الخلق ولكنها تسئ تفسير المعطيات الحفرية وتتجاهل كذلك علم الوراثة المعاصر، والمعرفة المتعلقة بميكانيزمات التغير. وهذا ما يجعل الأفكار المتعلقة بالتطور، والعلاقة المتبادلة بين البنى والمستويات المختلفة

للعالم المادى أكثر إلحاحا.

وتطرح فكرة المستويات البنيوية والتسلسل الهرمى للتنظيم المادى أهم القضايا المنهجية المتعلقة بمذهب العناصر والإرجاع، وغالبا ما أكدوا فى الماضى على نقد النظرات الميتافيزيقية المختلفة المرتبطة بالمفهومات المختلفة لمذهب العناصر، وأساسا المذهب الذرى الكلاسيكى. وكان هناك اتجاه لوضع مذهب العناصر فى مواجهة الجدل، ومذهب العناصر فى مواجهة عدم الفناء، إلخ. وفى بعض الأحيان يقترب الاتجاه من نقد الفلسفة الطبيعية لأبنية العلوم الطبيعية العينية التى تستخدم فكرة الشئ الأولى. ومن الواضح اليوم أن مذهب الأولية، بوصفه مفهوما معرفيا، لا يعد غير مقبول فى ذاته منهجيا على الأطلاق. وليس هناك من شك فى أن بعض ضروبه قد تبرهن على أنها خاطئة وغير كافية، ولكنه خطأ وعدم كفاية متعلق بالضروب وليس بالمفهوم المعرفى العام.

إن مفهوم الإرجاع الوثيق الارتباط بمذهب الأولية، يستحق تحليلا خاصا. وكان هناك اتجاه فى الماضى للمطابقة بشكل بدائى بين الإرجاع والميكانيكية. وانتقد انجلز الأخيرة بوصفها اتجاها منهجيا يرفض الخصوصية الكيفية للمستويات الأعلى الأكثر تعقيدا للتنظيم المادى، بالمقارنة مع المستويات الأدنى. وليس مطروحا أمر إحياء الميكانيكية فى ضوء تطور العلوم الطبيعية فى القرن العشرين. وعلى العكس، لقد دفن هذا التطور مرة وإلى الأبد الاتجاه إلى تفسيره السابق. وفى الوقت نفسه، أظهرت تجربة العلوم الطبيعية بوضوح تطبيقا واسعا لإجراء إرجاع بعض المناهج والنظريات العلمية إلى أخرى، وقد يعترض المنهجيون على التدليل المنطقى أو على التماسك الشكلى لإرجاعات عينية مختلفة، بيد أن نجاحهم العلمى كما جسدته كيمياء الكم، وعلم الوراثة الجزيئى... إلخ، غير قابل للنقاش.

ويتطلب كل ذلك تقييما مناسبا لمبدأ الإرجاع. ونحن نرفض تماما ضروبا منه مثل البرنامج الوضعى الجديد لـ «توحيد المعرفة العلمية» أو الفيزيقية فى أشكالها الأكثر تطرفا، أو النظريات البيولوجية للإنسان فى الفلسفة البرجوازية المعاصرة. ولكن، كما هى الحال فى نزعة الأولية، علينا أن نفرق بين ضروب الإرجاع العينية (التى قد تكون خاطئة وضيقة ميتافيزيقيا) وبين الإرجاع بوصفه توجها معرفيا عاما وتعميما للإرجاع بوصفه أحد أهم الأدوات فى المعرفة العلمية. وهذا المنهج، إذا ما فسر بشكل مناسب، أى إذا ما فسر جدليا، لا يرفض الخصوصية الكيفية للمستويات المعقدة فى التنظيم البنيوى، وعلى العكس، فإنه اتجاه معرفى موجه إلى

توضيح نظرى للخصوصية الكيفية للتشكيلات المادية من خلال القوانين الأساسية للمستويات الأخرى للتنظيم المادى. ويجرى تحطيم حدود الإرجاع بواسطة الجدلية التى تدرس جوانب الوحدة والخصوصية الكيفية لكل مستوى بنيوى، وتؤكد ضرورة إبراز العناصر الخاصة التى تميز كل طائفة من الأنظمة. ومثل هذا الموقف يربط البرنامج المعرفى بالبحث عن بنى أولية خاصة داخلة فى الوحدة، وليس بوحدة أو تماثل البنى النظرية والمتعلقة بالوجود نفسها. أنه يساعد على تطوير مفهوم انجلز لأشكال حركة المادة، الموجه ضد نظرتين ميتافيزيقيتين أحاديتى الجانب: النفى الميكانيكى للخصوصية الكيفية للمستويات الأعلى للتنظيم المادى، وإضفاء طابع مطلق ميتافيزيقى على هذه الخصوصية. ويتجه التقدم فى العلوم الطبيعية الحديثة إلى الكشف بشكل أعمق عن الكفاءة المنهجية لهذا المفهوم الجدلى المادى للتطور. ويحتل أهمية خاصة تطبيقية على تحليل «المادة المفكرة» والعمليات الذهنية بوصفها أرقى مظاهر التطور المادى.

٤ - قضايا تكامل وتباين المعرفة العلمية

إن الأساس المشترك لمجالات العلم كافة تحدده فى النهاية وحدة العالم. والتحليل الفلسفى لمنجزات أساسية للعلوم الطبيعية فى القرن العشرين؛ مثل إقرار قانون بقاء وتحول الطاقة وتطور النظرية الخلوية والتعاليم الخاصة بالتطور البيولوجى، قد مكنت انجلز من صياغة المفهوم المادى للتطور وكذلك مبدأ وحدة العالم والمعرفة البشرية والبرهنة عليها بشكل شامل.

وقد أوضح انجلز بثبات ووضوح فى مؤلفه الشهير «رد على دوهرنج» (١٨٧٨) الأساس المادى لوحدة العالم ومعرفته. وكتب يقول: «إن الوحدة الحقيقية للعالم تتمثل فى ماديته، وهذا ما يبرهن عليه... التطور الطويل والشاق للفلسفة والعلوم الطبيعية»[٣٢]. ولم يقدم استمرار تقدم العلوم فحسب دليلا جديدا على مبدأ الوحدة المادية للعالم، ولكنه استرشد، لدرجة متزايدة، بهذا المبدأ بوصفه نظرته إلى العالم ومقدمته المنهجية.

وعندما طورت الفلسفة الماركسية المفهوم الأساسى القائل بأن العالم يمثل نظاما واحدا ،أى كلا متماسكا، استنتجت أن «معرفة هذا النظام تفترض مسبقا معرفة كل الطبيعة والتاريخ»[٣٣].

ولكن وحدة العالم بوصفها نظاما متكاملا لا يحول دون، وإنما يفترض مسبقا تنوعا كيفيا للظواهر. ويكشف ذلك بشكل موضوعى عن اتجاهين فى المعرفة البشرية: فمن ناحية، السعى

لأن تعكس صورة وحدوية للعالم، ومن ناحية أخرى، أن تفهم بشكل عميق ومحدد أنساق البنى والخصائص الكيفية للبنى والأنظمة المختلفة، والأشكال المختلفة لحركة المادة. وتعبر الأولى عن عمليات تركيب وتكامل المعرفة بينما تعبر الأخيرة عن عمليات التخصص والتباين.

إن الصلة المتبادلة بين التكامل والتباين ذات طبيعة جدلية حقا، لأن هذين العاملين المتعارضين إما يحددان أو يكملان عضويا بعضهما بعضا. وهكذا فإن تباين المعرفة الذى يتضح فى ظهور عدد متزايد دوما من العلوم الوسيطة، هو بالفعل ذو طبيعة تكاملية لأنه يقضى على الحدود بين هذه العلوم، ويخلق مجالات مشتركة للبحث ويؤدى إلى أشكال جديدة للمعالجات المعقدة.

وفى الوقت نفسه فإن هناك تناقضا بين التكامل والتباين، حيث إن هذه العمليات ذات اتجاه وطبيعة وأساس مختلف. ودون ضمان تقسيم العمل الصحيح فى العلوم بوصفه شيئا لابد منه لتباين المعرفة، من المستحيل التقدم على طريق البحث الدقيق فى بنية المادة، والأنظمة والتشكيلات المختلفة والميكانيزمات العينية لتطورها، وعلى الرغم من أن هذه المعرفة الدقيقة تتطور من خلال تكامل المناهج، فإن الاختلافات بين برامج البحث، وأهداف ونتائج الدراسات فى الفروع المختلفة للعلوم الطبيعية تظل قائمة.

ومثل هذا التباين للمعرفة ليس مهما فحسب بوصفه شرطا للتكامل، وإنما هو مفيد كذلك فى حد ذاته، حيث أنه موجه إلى توضيح موضوع العلم وسيادته فى مجموعة من مجالات المعرفة العلمية الأخرى. ويوضح التطور المعاصر لعلم الحياة والكيمياء أن التقدم الناجح للمعرفة ينبع من تكامل المناهج والمفهومات، واستخدام النتائج فى العلوم الهامشية وبخاصة الفيزياء، ويحفز المناقشة حول موضوع هذه العلوم وخصوصيتها فى ارتباطها بالفيزياء. إن الاعتراف بالمكانة الكيفية لموضوع الكيمياء أو علم الحياة يساعد على تطور المعرفة النظرية فى هذه العلوم وعلى طرح قضايا جديدة فى منهجية المعرفة الفيزيائية.

وهذه تغذية ارتدادية محتومة، حيث أن الكيمياء وعلم الحياة يعالجان الأنظمة الأكثر تعقيدا فى تنظيمها ويطبقان بشكل متزايد مبدأ التاريخية فى توحيد المستويات المنهجية المستخدمة كافة. إن نظام الدوائر المباشر والارتدادية فى تطوير مناهج بحث العلوم المختلفة أمر معتاد لتطورها، ويعكس الجوانب الأساسية للمعرفة التركيبية واتجاهها العام نحو التشكل فى علم متكامل. وتدرس الماركسية اللينينية هذه الاتجاهات فى بعدها الفلسفى، مؤكدة على أن

تشكيل وتطور علم موحد لا يستغنى عن مجالات المعرفة المقررة تاريخيا، ولكنها، فى المقابل، تمثل مزيدا من التشابك بين مفهوماتها المنهجية والمتعلقة بالنظرة إلى العالم.

إن التكامل بين العلوم تفرضه الحاجة إلى فهم العملية المتكاملة للعالم بوصفها الحركة الطبيعية للمادة. والنظرة العلمية الموحدة إلى العالم ليست المجموع الكلى لمفهومات العالم، وخاصية كل علم، ولكنها مجموع ما هو معروف اليوم عن هذه الأجزاء من الحقيقة الموضوعية، التى هى موضوع العلوم العينية كما ترى من زاوية النظرة إلى العالم. إن تعميم أجزاء منفصلة فى المعرفة وتجميعها معا فى صورة موحدة للعالم، هو المهمة ذات الأولوية أمام الفكر النظرى. وهذا يؤكد أهمية الفلسفة الماركسية اللينينية فى العمليات التكاملية، وفى تشكيل النظرة إلى العالم. وكل علم أساسى له وظائفه التكاملية الخاصة به، كما هو واضح فى التقدم الذى حققه البحث بين الأنظمة، ولكن الفلسفة هى التى تطور، مع المجالات الأخرى للمعرفة، النتيجة الشاملة للتعميم، المفهوم العام للعالم.

وبهذه الصفة تعمل الفلسفة بوصفها مركزا منهجيا وعلاقة داخلية بين الأنظمة العلمية المختلفة. والفلسفة إذ تطور المقولات الأساسية والعامة للمعرفة، تخلق جهازا للتصور يشكل رؤية العالم فى مجالات المعرفة المختلفة. إن التجهيز المنهجى لكل علم عينى لا ينفصل، من هذه الرؤية، عن تعميمات النظرة إلى العالم للإنجازات الجديدة فى المعرفة العلمية.

وعندما كان الاتجاه نحو تعميق التباين بين العلوم لا يزال سائدا فى تطور المعرفة البشرية، تنبأ ماركس وانجلز، إنطلاقا من مبادئ الجدل المادى، بالتصاعد المحتوم فى عمليات التكامل. وكتب ماركس مؤكدا الطبيعة المؤقتة، ذات الأسباب التاريخية للانفصال بين العلوم الطبيعية والاجتماعية يقول «إن العلوم الطبيعية ستحتوى بداخلها فى الوقت المناسب علما للإنسان، كما سيحتوى هذا العلم بداخله العلوم الطبيعية: وسيكون هناك علم واحد"(٣٤).

وعندما كان الاتجاه نحو تعميق التباين بين العلوم لا يزال سائدا فى تطور المعرفة البشرية، تنبأ ماركس وانجلز، انطلاقا من مبادئ الجدل المادى، بالتصاعد المحتوم فى عمليات التكامل. وكتب ماركس مؤكدا الطبيعة المؤقتة، ذات الأسباب التاريخية، للانفصال بين العلوم الطبيعية والاجتماعية يقول «إن العلوم الطبيعية ستحتوى بداخلها فى الوقت المناسب علما للإنسان، كما سيحتوى هذا العلم بداخله العلوم الطبيعية: وسيكون هناك علم واحد"(٣٤).

وعندما قدر انجلز حالة العلم فى عصره، وعلى الأخص العلوم الطبيعية الكلاسيكية، أشار

إلى أن نجاحاته ومنجزاته ترجع، بدرجة كبيرة، إلى الاستخدام الواسع للمناهج التحليلية وإجراءات البحث التى تسمح بعزل ودراسة كل شئ وكل ظاهرة فردية فى البيئة بشكل منفصل. وفى الوقت نفسه أشار انجلز إلى أن حدود المناهج التحليلية التى يُضفَى عليها طابع مطلق محدود تغدو أكثر وضوحا. وقد أقام التفكير الميتافيزيقى مثل هذه الحدود بين أشكال معينة لحركة المادة والأنظمة المتصلة بها، ولم تتمكن العلوم الطبيعية المعترف بها من تخطيها. ومع ذلك، فقد كان تطور العلوم يزيد من توضيح نسبيتها.

إن المنهج الجدلى للتفكير الموجه نحو العلاقة الشاملة بين ظواهر وعمليات الحقيقة الموضوعية، والتوصل إلى تركيب لمعرفة الأشياء، وتعميمات نظرية واسعة، وتحطيم الحدود القائمة بين الأنظمة، أصبح لا غنى عنه فى التغلب على الحواجز بين مجالات معينة للعلم، وتطوير رأى متكامل شامل لموضوعات البحث، وفى هذا الخصوص أكد انجلز على الأهمية الخاصة، والنظرة الواعدة للبحث الذى يتم على الحدود بين العلوم. وكتب يقول: إن الطبيعة تشكل نظاما معينا، وترابطا كليا معينا لهياكل تؤثر على بعضها البعض، وهذا التأثير هو على وجه التحديد الحركة. ومعرفة الإنسان للكون هى معرفة لنظام، لعلاقة داخلية متبادلة بين الأجرام. ومن ثم يترتب على ذلك الاستنتاج المنطقى بأن تكامل المعرفة الإنسانية أمر محتوم. وتعكس الصلة الداخلية المتزايدة بين العلوم الصلة الداخلية القائمة بين الظواهر فى الواقع الفعلى، بينما تشير عملية التكامل المتصاعدة فى المعرفة إلى تغلغل العلم الأعمق دوما فى جدل الحقيقة الموضوعية، جدل الطبيعة والتطور الاجتماعى.

وتعد أعمال لينين مواصلة لتقدم المعالجة الجدلية المادية لمشكلة الصلة المتبادلة بين العلوم. ومنذ كتاباته الأولى الموجهة ضد علم الاجتماع الذاتى للنارودنيين (الشعبيين)، أكد لينين مفهوم ماركس الخاص بالضرورة الطبيعية التاريخية التى تفصح عن نفسها فى عملية تطور المجتمع. وهذا المفهوم هو أساس مناهج البحث الجدلية المادية فى معرفة ظواهر الطبيعة. وأرسى ماركس بتطبيقه، بشكل هادف وثابت، القوانين الموضوعية التى تحكم تطور المجتمع، وبذلك كان أول من أمد علم الاجتماع بأساس علمى. وأشار لينين إلى الصلة الوثيقة بين مناهج البحث الجدلية المادية الماركسية المرتكزة على علوم الاجتماع وبين الفرضيات التى تكمن خلف نظرية داروين عن التطور والمتعلقة بتطور الطبيعة العضوية التى تخضع للقانون.

إن منهجية العلوم المعترف بها والتى تطورت تحت التأثير القوى للمفهومات الفلسفية هى

التى أضفت طابعا مطلقا على وضع الطبيعة فى مقابل الروح، والمادة فى مقابل الوعى، مما عرقل بالطبع العلاقة المتبادلة بين معرفة العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية فى العديد من القضايا الأساسية. ووضّح لينين فى كتابه «المادية والنقد التجريبى» أن هذه المقابلة ذات *طبيعة مطلقة* فحسب من زاوية المسألة المعرفية الأساسية لعلاقة التفكير بالوجود، ولكن خارجها تصبح هذه المقابلة نسبية فحسب. والطريق واضحة الآن أمام البحث المادى والعلمى الدقيق داخل العلوم العينية فى المشاكل التى تقع على الحدود بين المعرفة الإنسانية ومعرفة العلوم الطبيعية. وهذا الاستنتاج، وكذلك مفهومات أساسية أخرى فى مؤلف لينين «المادية والنقد التجريبى» مرتبطة بالبرهنة الفلسفية الجدلية المادية وتحليل أهم اكتشافات الفيزياء فى بداية القرن، جرى تطويرها عضويا فيما بعد فى فكرة الوحدة بين الفلسفة والعلوم الطبيعية.

وقد أشار لينين إلى التأثير المفيد للعلوم الطبيعية على تطور العلوم الاجتماعية وكتب يقول: «من المعروف للجميع أن تيارا قويا تدفق من العلوم الطبيعية ليس فقط فى أيام بيتى وإنما فى أيام ماركس كذلك. ويظل هذا التيار قويا كما كان، إن لم يكن أقوى، فى القرن العشرين أيضا»(٣٥) وفى الوقت نفسه أكد لينين بدأب على أهمية الفلسفة والعلوم الاجتماعية المنهجية والمتعلقة بالنظرة إلى العالم بالنسبة لتطور العلوم الطبيعية.

لقد أكدت مواصلة تطور العلوم تماما أفكار الجدل المادى حول وحدة العالم والمعرفة العلمية. إن تركيب المفهومات المتعلقة بالكهرباء والمغناطيسية، وخصائص الضوء الجسيمية والموجية، وتطور الكيمياء العضوية والفيزياء الكيماوية وتركيب علم الوراثة ونظرية التطور لداروين، ودراسة ميكانيزمات الوراثة الجزيئية وشبه الجزيئية، وقرب فيزياء الأجسام الدقيقة من فيزياء الأجسام الكبيرة فى البحوث الكونية والفيزيوكونية الحديثة، ودراسة الإنسان على الحدود بين العلوم الاجتماعية والبيولوجية - ليست سوى قليل من المعالم فى تطور المعرفة العلمية، تدل على مستوى جديد وتغلغل أعمق للجدل الموضوعى فى تطور الواقع الفعلى.

وتشهد العقود الأخيرة تطورا متزايدا للعلوم المتعلقة بالأرض التى تتناول، إذا ما تحدثنا بالمعنى العام، النطاق الحيوى للأرض، بوصفه وحدة بين العضوى وغير العضوى، بين الأرض والمكونات الجوية لكوكبنا. وهذا التزايد ولده، أولا وقبل كل شئ تأثير الإنسان فى مستوى العالم على البيئة فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية، ومهمة جعل العلاقة المتبادلة فعالة بين الطبيعة والمجتمع، بين إعادة الإنتاج والاستخدام المرشّد للموارد الطبيعية.

ورأى لينين العمليات التكاملية فى العلم ليس فقط بوصفها قضية نظرية معرفية ومنهجية تامة للمعرفة العلمية ذات الطبيعة الشاملة وإنما بوصفها أحد الأغراض الاجتماعية للعلم، وعلاقاته المتبادلة مع غيره من المؤسسات والمجالات الاجتماعية للحياة الاجتماعية، كموقف اجتماعى ومعنوى نشط للعالم.

وكان مشروع خطة لينين للعمل العلمى والتكنيكى، من حيث الجوهر، أول توجه (فى بلادنا وفى العالم على اتساعه) مرشد لتطور مخطط وشامل للبحث. وأصبح عاملا، لم يؤد فحسب إلى حفز تطور العلاقة المتبادلة بين العلم والإنتاج، وإنما ساعد على التقريب بين المجالات المختلفة للمعرفة العلمية، وربط بين مشاكل العلوم الطبيعية والتكنيكية والاجتماعية. وكل من هذه المشاكل التى حددها لينين، كان يمثل مهمة معقدة تحتاج إلى تعبئة الجهود فى مجالات المعرفة المختلفة. وهكذا، وحدت مشكلة الكهرباء - المشكلة الأساسية فى برنامج لينين للعمل العلمى والتكنيكى - البحث الذى قام به مجموعات من العلماء فى أكثر المجالات تنوعا. وأثرت لدرجة كبيرة على تطور كثير من مجالات الهندسة والفيزياء، والتكنولوجيا الكيماوية والميكانيكا التطبيقية والجغرافيا والجيولوجيا. وترتب على العمل فى البرنامج مع طرح وحل عدد من أمثال هذه المشاكل النظرية والعملية الاقتصادية والاجتماعية المهمة كالتطور الثقافى لمناطق البلاد النائية التى تسكنها أقليات قومية، وتقسيم المناطق اقتصاديا، والتحويل العميق للحياة فى المناطق الريفية، إلخ.

ومما له طبيعة متكاملة مماثلة المشكلة المرتبطة بشكل وثيق بدراسة القوى المنتجة واستخدامها على نطاق شامل.. وكان من الطبيعى أن تشهد السنوات التى تحققت فيها خطة لينين للعمل العلمى والتكنيكى تطبيقا وتنفيذا أكثر نشاطا للأساليب المعقدة لتنظيم وتحقيق البحث. هكذا كانت مشاريع دراسة الانحراف المغناطيسى لمنطقة كورسك، وكارا - بوغاز - جول، والقوى المنتجة فى الشمال، وبعض المشاكل الأخرى، معقدة فى محتواها. وكانت تهتم، ليس فقط بالتنقيب عن الموارد الطبيعية فى هذه المناطق، وإنما بتخصصها الاقتصادى وبإمكانيات تطوير تركيب السكان العرقى والاجتماعى، والتقاليد الثقافية والتاريخية.

إن خطة الدولة لكهربة روسيا (خطة الجويلرو) التى وضعها الاقتصاديون والمهندسون وعلماء الطبيعة، وكبار الباحثين الموجودين حينذاك قد غدت معلما على الطريق نحو إقامة صلات وثيقة بين العلوم الطبيعية والتكنيكية والاجتماعية. وعندما كانت الخطة توضع، تحت توجيه لينين،

درسوا التقدم فى العلوم، والهندسة، والإنتاج، وقدروا إمكانيات، وحددوا آفاق تطور المناطق الاقتصادية الواسعة.

ومع الوقت توصل علماء الطبيعة البارزون فى الغرب كذلك إلى فكرة الوحدة فى المعرفة العلمية. ولنسترجع عبارة ماكس بلانك المعروفة التى يعرف فيها العلم بأنه متكامل داخليا وبأن انقسامه إلى مجالات منفصلة لا يرجع بدرجة كبيرة إلى طبيعة الأشياء قدر ما يرجع إلى حدود المعرفة البشرية. وهو يقول: لأنه توجد بالفعل سلسلة متصلة تربط بين الفيزياء والكيمياء والعلوم الاجتماعية من خلال علم الحياة وعلم الإنسان، فلا يمكن فصلها إلا عن طريق التعسف[٣٦].

إن العمليات الجارية لتركيب المعرفة العلمية تشمل بشكل متزايد مجالات جديدة للعلوم الأساسية عن الطبيعة. وهكذا، فإن إحدى المشاكل الأكثر إلحاحا للفيزياء النظرية المعاصرة تتمثل فى تطور نظرية «التوحيد الضخم»، الذى يشمل، من ناحية، تفاعلات قوية، ومن ناحية أخرى تفاعلات ضعيفة وكهرومغناطيسية. ومثل هذه النظرية، التى تم فعلا وضع أساسها، قد تقدم، كما يقول كثير من الفيزيائيين البارزين، خطوة مهمة على طريق نظرية توحيدية، تضم إلى جانب التفاعلات المذكورة تفاعلات تتعلق بالجاذبية كذلك[٣٧].

وتشمل عملية التركيب ميادين متباعدة للعلم، مثل علم الكونيات وعلم الحياة، مثلا[٣٨]. وهذا يجعل من تكامل المعرفة العلمية عاملا محددا لتطورها فى المستوى الحالى.

وتظهر أشكال جديدة من العلاقات بين الأساليب والوسائل النظرية والتجريبية للعلوم الاجتماعية والطبيعية والتكنيكية فى عملية الثورة العلمية والتكنولوجية. وقد يكون أحد الأمثلة على ذلك الاستخدام الواسع للحاسبات وتكنولوجيا معالجة المعطيات الأخرى فى العلوم الاجتماعية. وفى الوقت نفسه يغدو الأثر المتبادل للعلوم الاجتماعية على العمليات فى تطور العلوم الطبيعية والتكنيكية ملموسا بدرجة أكبر. ومن الطبيعى إذن أن تتطور فى الغالب عملية إضفاء طابع إنسانى على المعرفة العلمية، وأهمية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية للعلوم الطبعية والهندسة. وهكذا، لم يسهم علم السبرنطيقا من ناحية الأساس فى تطوير مناهج المعرفة فى عدد من العلوم الاجتماعية فقط ولكنه استفاد من العلاقة. وأدخلت مفهومات الإدارة والذاكرة، والتدريب، والمباريات والسلوك المشترك وغيرها فى علم السبرنطيقا، إلى جانب موضوع ومناهج علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم اللغة. وتغزو أفكار العلوم الإنسانية علم

السبرنطيقا بقوة خاصة نتيجة لتطور قضايا «الذكاء المصطنع» و«اتصال الإنسان بالآلة». وفى الوقت الحاضر، تعد المفهومات الشاملة مثل أبحاث العمليات، ونظرية المعلومات، ونظرية الأنظمة، ونظرية الأعراض... إلخ، حيث تستخدم المناهج فى أكثر مجالات المعرفة العلمية تنوعا، أداة فى توحيد وتعزيز العلاقات المتبادلة للعلوم الاجتماعية والطبيعية والتكنيكية.

وفى مجرى الثورة العلمية والتكنولوجية، تدخل العلوم الاجتماعية فى علاقات أوثق وأكثر عضوية مع الإنتاج، الذى يفتح آفاقا جديدة لحل مهام نظرية وعملية مهمة لزيادة فعالية الاقتصاد القومى. واليوم يشارك علماء الاجتماع فى البلدان الاشتراكية بشكل مباشر ونشط فى صياغة الأسس النظرية للإدارة العملية فى العمليات الاجتماعية الاقتصادية، وفى دراسة العوامل التى تطور نشاط الإنسان الإبداعى، وفى تحسين تنظيم العمل والإنتاج، وفى نظام الحوافز المادية والمعنوية للجماهير العاملة.

إن تصميم واستغلال وحدات الإنتاج والتكنولوجيات الحديثة، وأولا وقبل كل شئ أنظمة الإنسان - الآلة المعقدة، تتطلب استخدام ليس، فقط منجزات العلوم الطبيعية والتكنيكية، وإنما منجزات العلوم الاجتماعية كذلك. وقد غيرت أتمتة الإنتاج على أساس الحاسبات بشكل أساسى من مضمون وطبيعة العمل الذى يتطلب الإدراك وتحليل كميات كبيرة من المعلومات، وضاعفت العملية العقلية المرتبطة بعملية العمل، وافترضت مقدما القدرة على سرعة صناعة القرار فى الأوضاع المتغيرة. ويستلزم كل ذلك دراسة، ليس فقط الخصائص الفيزيوكيماوية والتكنولوجية للأدوات والمواد التى تعالجها، وإنما كذلك المشاكل المتصلة بالعلوم الاجتماعية. وهذا يواجه العلماء بمهمة البحث فى ظروف توفر أفضل تنسيق بين القدرات البدنية والنفسية والذهنية للإنسان وأذواقه الجمالية وغيرها من الخصائص الاجتماعية مع المطالب التى تعرفها الأنظمة التكنولوجية الحديثة وكذلك الأنظمة المقبلة. وتمثل هذه الأنظمة العملية الجديدة مثل دراسة علم حركات العمل، وعلم الجمال التكنيكى، وعلم اللغة التطبيقى، وعلم النفس الهندسى، وعلم السبرنطيقا الاقتصادى، التى تنشأ على هذا الأساس، توحد وسائل وأساليب نظرية وتجريبية للعلوم الاجتماعية والطبيعية والتكنيكية..

وهناك حاجة إلى جهد مشترك من جانب الباحثين فى العلوم الاجتماعية والطبيعية والاختصاصيين التكنيكيين لتطوير مخطط ومتكامل لمجالات النشاط الإنسانى كافة، والإدارة العلمية الفعالة للاقتصاد والشئون الاجتماعية.

ويولى اهتمام خاص اليوم للتقييم الاجتماعى الاقتصادى للمنجزات فى الأبحاث وتطوير وحدات الإنتاج والتكنولوجيا، ولتطوير معيار الكفاءة والجودة القائم على أساس علمى، لوضع نسبة مثلى بين البرامج الطويلة الأمد، وحل مهام ضمان أسرع وأكبر عائد.

وقد برهنت التجربة على أن رسم التكهنات العلمية والتكنولوجية الاجتماعية الاقتصادية الطويلة المدى هو شكل فعال للغاية من الجهد المشترك من جانب ممثلى العلوم المختلفة. ويجرى وضع برنامج شامل للتقدم العلمى والتكنيكى بمضامينه الاجتماعية الاقتصادية لتغطية العقدين، بعد إكمال فترة الخطة الخمسية الحالية. والمطلوب منه أن يوفر نقاطا يرجع إليها، يستحيل دون معرفتها نجاح خطط التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وتعد الخطوط المرشدة للتقدم العلمى والتكنيكى التى يحددها نقاط انطلاق لتنسيق الأبحاث لفترة طويلة من الزمن.

ويتغير تنظيم الأبحاث فى ضوء هذه المهام الجديدة.

وتتخصص البنية التنظيمية القائمة للعلم وفقا للموضوعات، وهى بهذا المعنى ذات طبيعة «قطاعية». وحيث أن لها ما يبررها تماما، فإنها تظل الشكل الرئيسى لتركيز وتنسيق الأبحاث. ولكن من الواضح أيضا أن تطور الممارسة الاجتماعية والمعرفة يقدم، بدأب متزايد، مثل هذه المهام التى يمكن معالجتها خارج المؤسسات العلمية المتخصصة. وينجم عن ذلك تنظيم البحث المتكامل وفقا للمشاكل التى تميز فترتنا.

ومع ذلك، فهذا الاتجاه تهدده كذلك تطرفاته الخاصة، ويزعم أن الحدود بين العلوم تختفى، وأن التقسيم وفقا للموضوعات أصبح زائلا، كما أن المسألة لا تتعلق بالفعل بحلول علم محل العلوم الأخرى كافة، وإنما المسألة بالأحرى تتعلق بمشاركة الأسس المنهجية لفروع العلم المختلفة وحتمية التقدم فى تركيبها العضوى.

أولا: لا يمكننا إلا أن نرى أن عملية تباين العلوم تسير موازية لتكامل المعرفة البشرية، التى تعكس الطبيعة الجدلية للمعرفة العلمية. وثانيا: موضوع العلم يمكن ألا يطابق هدفه، ومن المعروف أن كثيرا من العلوم تشارك هدف أبحاثها: الطبيعة، المجتمع والإنسان، أو لكى نكون أكثر دقة، الطبيعة العضوية وغير العضوية، وعالم النبات أو الحيوان، إلخ. ولكن لكل علم موضوعه الخاص المتعلق بالأنساق الخاصة، المميزة لمجال معين أو للعالم الموضوعى بأسره، ولنقل، فيزيقى، وكيميائى، إلخ، ولنتذكر كيف برهنت مطابقة النشاط العصبى الأعلى مع علم النفس على سلبيته، ويرجع ذلك إلى إساءة تفسير نتائج دورة بافلوف فى الأكاديميات الثلاث المعروفة.

فى ذلك الوقت ساد الرأى بأن علم النفس ليس له موضوعه الخاص حيث إنه يدرس النشاط العصبى مثل الفسيولوجيا البافلوفية. وفى الحقيقة برغم أن هدف البحث واحد، فإن العلمين مختلفين: فأحدها يختص بالعمليات والأنساق الفسيولوجية للنشاط العصبى الأعلى، بينما يختص الآخر بالعمليات الذهنية. ولم يكن التطور الناجح لعلم النفس ممكنا قبل الاعتراف بموضوع معين ومركز مستقل لهذا العلم، يملك أنساقه الخاصة. بيد أن صلاته بالتعاليم المتعلقة بالنشاط العصبى الأعلى بوصفها إنجازا بارزا للعلم لا تضعف، وإنما على العكس تزداد قوة. وهذا ليس سوى إحدى الأمثلة العديدة للعملية الجدلية لتباين وتكامل المعرفة.

وفى الوقت نفسه، فعند معالجة تحليل مفصل وعلمى حقا، سيكون من التبسيط المغالى فيه رده إلى مجرد دراسة لهدف معين من خلال مناهج تستخدمها مختلف العلوم، وتلخيص تال للنتائج التى تم التوصل إليها. إن مجرد تلخيص أو تجميع النتائج التى توصل إليها عديد من العلوم فى دراسة الهدف نفسه، يشكل مرحلة مهمة، ولكنها ليست سوى مرحلة أولية، فى البحث المتكامل، الذى تعقبه مرحلة أكثر صعوبة وتشابكا؛ تخلق صورة نظرية متكاملة للظاهرة المدروسة، وتطور على هذا الأساس توصيات علمية للتطبيق العملى.

وهذا ما تأخذه على عاتقها علوم الأنظمة المتبادلة التى ولدت فى العقود الأخيرة، مثل علم السبرنطيقا، وعلم السميوطيقا، ونظرية المعلومات، إلخ. وفى التحليل التفصيلى السابق لهذه الوسائل المنطقية والمنهجية، سنؤكد فقط على الصلات الأوثق بين الوسائل المنهجية الأخيرة لتركيب الأنظمة المتبادلة مع الجدل؛ الصلات التى يمكن تتبعها إلى أسس معالجة الأنظمة والاتجاهات المنهجية المعاصرة المنتجة الأخرى.

وتزيد الطبيعة المعقدة للمشاكل الحالية التى تواجه المعرفة العلمية من جعل مواصلة تطوير صورة علمية متكاملة وموحدة للعالم أكثر إلحاحا.

ولا يجرى الإحساس بالحاجة فى إطار الفلسفة المادية الجدلية فحسب، وإنما تنعكس، بشكل أو آخر، فى الاتجاهات المختلفة للفلسفة الحديثة غير الماركسية. ويمكن أن نتذكر فى هذا الخصوص برنامج «العلم التوحيدى» الوضعى الجديد. وقد سعت الوضعية الجديدة، بوصفها أحد ضروب المثالية الذاتية، إلى وحدة المعرفة العلمية فحسب، وبشكل خاص فى مجال موضوع المعرفة - فى أحاسيسه والتنظيم السيكوفسيولوجى، وفى قدراته الفكرية وعمليات المعرفة، وفى لغته إلخ - متجاهلة كلية الدور المحدد المفروض أن تلعبه الوحدة المادية للحقيقة الموضوعية

فيما يتعلق بوحدة المعرفة العلمية.

ومع ذلك، فإن مثل هذا التفسير لوحدة العلم محمل بتناقضات داخلية. وهذه التناقضات كشفت بشكل عام فى أحد اتجاهات الوضعية الجديدة، الذى كان له تأثير معين فى النصف الأول من قرننا - فلسفة التحليل الفيزيائى. وكانت الفيزيائية تهدف إلى طرد «الميتافيزيقا» (والتى كانت فى تفسيرها الوضعى تعنى كل ما لا يتعلق بالملاحظة المباشرة) من العلم وتطوير لغة علمية موحدة. ووفقا للمدافعين عن هذا المفهوم (أ. نوراث، ر. كارناب، س. همبل، وغيرهم) فإن أية عبارة يمكن رؤيتها ذات معنى علمى فقط عندما يوضح منهج ردها إلى عبارة تتعلق بالجسيمات الأكثر أولية المعروفة فى المرحلة المعينة من تطور المعرفة العلمية. وعلى ذلك، فالطريق الوحيدة، كما يقول الفيزيائيون، لتركيب معرفتنا بالعالم هى ترجمة العبارات العلمية كافة إلى لغة فيزياء الجسيمات الأولية، التى تعد النموذج الأول للغة العلم التوحيدية المقبلة. وأية محاولة لدراسة مجال معين للحقيقة، انطلاقا من فرضية خصوصيتها الكيفية، كانوا يرونها أمرا ميتافيزيقيا.

وفى الوقت نفسه ليس من الصعب رؤية أن هذا البرنامج يرتكز على فرضية ذات طبيعة ميتافيزيقية - فرضية الإرجاع المتطرف، التى تقول بأن كل أشكال حركة المادة يمكن إرجاعها إلى تلك الأشكال التى تدرسها الفيزياء، وبخاصة فيزياء الجسيمات الأولية. ومن الواضح تماما أن مثل هذا التفسير لوحدة العلم ليس متناقضا داخليا فحسب، ولكنه يتناقض كذلك بحزم مع الاتجاهات الفعلية لتطوره الخاص. ويكفى أن نتصور الحالة المؤسفة للبيولوجى أو عالم النفس أو الاجتماع الذى يسعى إلى تنفيذ هذا البرنامج؛ إذ سيكون ببساطة غير قادر على صياغة عبارة واحدة تتعلق بهدف دراسته. ولا غرابة في أن مؤسسى البرنامج أنفسهم قد أجبروا فى النهاية على توسيع أفكارهم الرئيسية بالتدريج، وهو ما لم يحل دون الانهيار النهائى للفيزيائية.

وهكذا، فإن مسألة تكامل العلم وتحديد أكثر اتجاهاته المنتجة، مثل مسألة الأساس فى العلاقات بين العلوم الاجتماعية والطبيعية، والتكنيكية، لا تعنى مجرد إقرار حقائق معينة لتاريخ العلم وحالته الراهنة، بغض النظر عن مدى أهمية هذه الحقائق. وفى الحقيقة، فإن هذه مشكلة فلسفية ومنهجية كبيرة.

وبهذا المعنى، فإن الدراسات الشاملة للوحدة بين العلوم والعوامل الاجتماعية فى تطور المعرفة العلمية تحتل أهمية خاصة. واللجوء إلى الإطار الاجتماعى الثقافى العريض لتطور العلم

يأتى فى حينه، لأنه عبر هذا الطريق، على وجه التحديد، تتكشف بشكل محدد العلاقة العضوية بين المعرفة العلمية والنظرة إلى العالم، بين النظرية والحياة، وترى عمليات التكامل وهى تحتوى ليس فقط على الأساس النظرى المعرفى والمنهجى للعلم وإنما على القضايا المتعلقة بمهمته الاجتماعية وعلاقاته بالمؤسسات والمجالات الاجتماعية الأخرى للحياة الاجتماعية. وتمشيا مع هذه الفرضيات الأساسية فإن الدراسات الفلسفية المعاصرة فى عمليات التكامل تشمل نطاقا عريضا من المشاكل التى يعتمد حلها على التوجه الدائم للأعمال الفلسفية إلى المستلزمات والظروف الاجتماعية العملية للتكامل، وإلى المطالب الفعلية التى يفرضها المجتمع على العلم. إن الصلات التى لا تنفصل بين العلم والممارسة، بين الفلسفة والحياة الاجتماعية بكل مشاكلها الحيوية، تحتل مركز الاهتمام عند مناقشة آفاق الدراسات الفلسفية فى المعرفة العلمية الحديثة.

إن خصائص الإنتاج الحديث والمهام المشتركة للإسراع بالثورة العلمية والتكنولوجية تزيد من الحاجة إلى تكامل منجزات العلوم الاجتماعية والطبيعية والتكنيكية، وكذلك منجزات العلوم الزراعية والطبية المرتبطة بها. والانفصال التقليدى بين هذه لعلوم ينهار بالتدريج تحت ضغط التقدم الاجتماعى. وهناك حاجة إلى مواصلة تطور المبادئ المتعلقة بالمهام الاجتماعية للعلم وأهميتها بالنسبة للفرد والبشرية إذا ما أريد التوصل إلى تحكم علمى هادف فى الاتجاه العام للتقريب الذى تبرهن عليه كل المجالات المهمة للمعرفة. وهذه المهام وأهميتها لا يمكن تفسيرها من زاوية نفعية، وإنما يجب النظر إليها بما يتمشى مع إدراك عميق لجوهر الإنسان، وحاجاته ومطامحه كما تقدمها الفلسفة الماركسية اللينينية. وفى كلمات أخرى، فإن قضية الإنسان لا تغدو فقط الحافز الأساسى فى التفسير النظرى للصلة المتبادلة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية والتكنيكية، ولكنها تغدو أساسية فى تطوير الأساس الفلسفى لهذه الصلة المتبادلة، وفى وصف أكثر دقة للقضايا المنهجية والمتعلقة بالنظرة إلى العالم، والتى لا ينبغى جمعها ببساطة من المجالات المختلفة للمعرفة وإنما يجب أن تعكس الاتجاهات التركيبية لتفاعلها المتطور.

ومثل هذه الظروف تكشف عن عدم الكفاية التامة لمحاولات كثير من فلاسفة الغرب - الوضعيين وما بعد الوضعيين - الذين يعيدون نظريا بناء ميكانيزمات المعرفة العلمية كى يحصروا أنفسهم فى مفهوم العلم بوصفه نظاما للمعرفة يتطور بشكل مستقل، وفى فكرة وجود فجوة لا يمكن تخطيها بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية.

وهذا التعارض الميتافيزيقى بين العلوم الطبيعية والاجتماعية هو انعكاس خاص للدور

المزدوج الذى على العلم أن يلعبه فى المجتمع الرأسمالى لدفع التقدم التكنيكى، كى يستخدمه رأس المال فى زيادة الأرباح، ومن ثم يفاقم من استغلال العمال، ويؤدى هذا إلى تصور خاطئ، واعتقاد متشكك أساسا فى أن العلم لا يبالى بالمثل العليا الإنسانية، لأنه يهتم فحسب باكتشاف ووصف الحقائق غير المعروفة حتى ذلك الوقت. وقد كشفت مسيرة الزمن بوضوح أن مثل هذا الموقف، الذى يبدو موضوعيا وبلا مصلحة لكثير من علماء الغرب، قد أدى فى الماضى ويمكن أن يؤدى فى المستقبل إلى نتائج رهيبة ناجمة عن استخدام اكتشافاتهم.

واليوم لا حاجة إلى البرهنة على أن العلوم الطبيعية لا توجد وتتطور فى فراغ اجتماعى، وأن التطبيق العملى للعلم ليس مفيدا فقط على الدوام، ولكن بإمكانه اعتمادا على الأهداف السياسية والبرامج الاجتماعية أن يبرهن على أنه يشكل كارثة للمدنية الحاضرة والمقبلة. إن الوعى بالمسئولية الاجتماعية الذى يتطور بين علماء الطبيعة، وبالضرورة التى توجه اهتمامهم نحو العلوم الاجتماعية، لفهم العلم على أساس الحياة الاجتماعية لأن فهم الحياة الاجتماعية المرتكز على العلم، هو وحده الذى يمكنه أن يرشد العالم فى أى مجال إلى تحديد كيفية تصرفه، حتى تستخدم نتائج معرفة العمليات الطبيعية لمنفعة المجتمع. والمصاعب العديدة، وسوء الفهم والتناقضات التى تواجهها هذه المفهومات الخاطئة هى دليل واضح على أن الفهم الكافى للعملية محل الدراسة ممكن فقط من خلال تحليل لتطور المعرفة فى إطار كل نظام النشاط المعرفى والعلمى الذى يحدده مجموع العوامل الاجتماعية والثقافية وتحدده، فى النهاية، كل الممارسة الاجتماعية.

٥ - الإنسان والطبيعة فى ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية

حولت الثورة العلمية والتكنولوجية لعصرنا، تحويلا جذريا، كل جوانب البحث الهادفة إلى أن تعكس فى النظام المعرفى لخصائص وأنساق الطبيعة وقوانينها الأساسية، تلك الطبيعة التى يشكل الإنسان نفسه جزءا لا يتجزأ منها. وتتسع وتتعمق بمعدلات تتزايد دوما معرفتنا بالطبيعة ومشاركتها فى مجال النشاط الإنسانى.

وتتمثل إحدى السمات التى تميز الثورة العلمية والتكنولوجية فى تعزيز العلاقات المتبادلة

للعلم، والتكنولوجيا والإنتاج. وهذه العلاقات المتنوعة والمكثفة، ذات تأثير مهم على تطور كل من الإنتاج والعلم. ومن ناحية أخرى، فإن القوى المنتجة لمجتمع اليوم تفتح فرصا ما زالت مجهولة أمام تطور العلم، ولإقامة وتوسيع اتجاهات البحث الجديد أساسا، باستخدام أجهزة تجريبية وحاسبات معقدة. ومن ناحية أخرى، فخلال الثورة العلمية والتكنولوجية، تعد الممارسة على نطاق متزايد دوما تجسيدا للبرامج النظرية. وهكذا يمارس العلم تأثيرا متزايدا على تطور الممارسة الاجتماعية التاريخية والإنتاج أولا وقبل كل شئ.

تتغير من حيث الجوهر كذلك طبيعة النشاط الإنتاجي البشرى. وإحدى سمات الثورة العلمية والتكنولوجية تتمثل فى أنه بينما فتح الانتقال من العمل اليدوى إلى الإنتاج الآلى فى الماضى عصرا جديدا، حيث حلت الآلة محل القوة العضلية للإنسان، وجعلت عمله البدنى أكثر سهولة، تساعد الآلات من الطراز الجديد اليوم على القيام بالحسابات المعقدة والمتعبة وغيرها من العمليات الذهنية، وتسهل العمل الذهنى وتزيد من إنتاجيته. وبينما تؤتمت أنظمة الآلات عملية الإنتاج، فإن الحاسبات الإلكترونية تؤتمت إدارتها.

وكل هذا بالطبع لا يمكنه إلا أن يؤثر على العلم نفسه حيث إنه يتلقى حافزا جديدا للتطور فى مجرى الثورة العلمية والتكنولوجية. وينعكس أحد اتجاهاته المهمة، كما ذكرنا من قبل، فى تعزيز العلاقات بين العلوم الاجتماعية، والطبيعية والتكنيكية.

حقا، إن الاتجاه نحو وحدة المعرفة العلمية وتكامل العلوم قد حفز على الدوام تطور العلم، ولكن سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الثورة العلمية والتكنولوجية لم تؤد إلى تغيرات. إن الثورة العلمية والتكنولوجية تعد انقلابا فعليا يشمل ليس فقط أنظمة علمية مفردة وإنما هياكل علمية بأكملها كذلك. وبالإضافة إلى ذلك تتميز المرحلة المعاصرة من الثورة العلمية والتكنولوجية بتشكل تجمعات نظامية متبادلة للمعرفة العلمية تشمل العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية والأنظمة التكنيكية وعليها أن تشكل أساسا نظريا للتخطيط، وتنظيم، وتنفيذ النشاط فى مجالات الممارسة المختلفة. وأحد الأمثلة الحية على مثل هذا التجمع هو علم التبيؤ المعاصر. إن ما كان من قبل أحد المجالات الضيقة نسبيا للمعرفة البيولوجية تحول فى الوقت الحاضر إلى مجال عريض للبحث العلمى، يهدف إلى حفز وترشيد العلاقات المتبادلة بين المجتمع والطبيعة. إن ممثلى كثير من مجالات العلوم الطبيعية وكذلك العلوم الاجتماعية والاختصاصيين فى العلوم التكنيكية والزراعية والطبية قد وحدوا جهودهم فى هذا المجال. وهم يدرسون مجموع المشاكل

الخاصة بالعلاقات المتبادلة بين البشرية والبيئة الطبيعية، بما فى ذلك مسائل مثل تشكيل الوضع الاقتصادى الحالى، والإمكانيات المتزايدة للاستخدام المرشَّد للموارد الطبيعية فى ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية.

وهذا النمط من التجمعات لا يركب فحسب المعرفة العلمية المتوفرة وإنما يقدم كذلك قضايا جديدة للبحث، ويعالج مهام علمية جديدة أساسا، كما أن تشكيل مثل هذه التجمعات لاتجاهات الأبحاث العلمية والتكنولوجية مثل علم التنبؤ واستكشاف الفضاء، ودراسة حركات العمل، إلخ، لا يلغى بأية حال بنية العلم الحالية التى ترتكز على نظام، والتى برهنت على إنتاجيتها فى قرون من تطور العلم. وفى الوقت نفسه فإن عملية تشكيل مثل هذه الهياكل للمعرفة، التى قدمت وحدة جدلية للتباين - تشكيل اتجاهات جديدة فى البحث والتكامل - وإقامة علاقات جديدة بين المجالات القائمة للمعرفة، إنما تعكس الجوانب الجديدة أساسا فى عمل وتطور العلم، التى ولدت من التوسع فى منظور وظائفه الاجتماعية، ونجمت مباشرة عن تطور الثورة العلمية والتكنولوجية.

وكل هذا جرى إبرازه عند تفسير الوضع الإيكولوجى المعاصر بأنه وضع طبيعى للأمور، إذ إن مشاكل الإيكولوجيا تعد هى الأهم فى عداد المشاكل العالمية. وليس هناك من شك فى أن هذه المشاكل يجب أن يضفى عليها طابع مطلق أو تحلل بشكل منفصل عن المشاكل العالمية الأخرى للفترة المعاصرة. ولكن رغم ذلك، يجب أن يقال أن خطورة الوضع الإيكولوجى فى السبعينات والثمانينات، وبخاصة فى البلدان الرأسمالية المتطورة لم تقل، وإنما على العكس، اكتسبت فى بعض الأحيان أشكالا للتعبير أكثر حدة.

إن التطور الإيجابى ووجود حضارتنا ذاته يعتمد على الحل الإيجابى لمشكلة العلاقة بين الإنسان والبيئة. ويولى اهتمام كبير، بشكل ثابت، للمشاكل الإيكولوجية فى بنية المعرفة العلمية الحديثة. والتقاليد الماركسية غنية فى هذا المجال.

لقد كشفت الماركسية جدلية العلاقات بين المجتمع والطبيعة، ووضّحت نشأة الوحدة والتعارض بين الإنسان والبيئة. ويتم التوصل إلى هذه الوحدة بين الإنسان والطبيعة بواسطة العمل بوصفه «عملية التبادل» فى إطار تفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية. ومن ناحية أخرى، فإن النشاط الإنسانى يعد العامل الرئيسى الذى يؤثر على الصلات والعلاقات الطبيعية. وفى الوقت نفسه أقرت الماركسية أهمية سيطرة العوامل الاجتماعية في التغلب على التناقضات فى العلاقات بين

الإنسان والعالم الذى يعيش فيه.

ولا يؤكد التحليل الماركسى للمشاكل الإيكولوجية جانبها المتعلق بالعلوم الطبيعية أو التكنولوجية فقط، وإنما يدرس كل منظورها بما فى ذلك الجوانب الأخلاقية الإنسانية، التى تضفى طبيعة متكاملة على تفسير علاقات الإنسان بالطبيعة. ودون إحياء أوهام «فلسفة الطبيعة» تحفز الفلسفة الصلات داخل المعرفة العلمية المعاصرة فى إطار تحليل المشكلة الإيكولوجية.

إن الفرد مثل المجتمع البشرى بأسره يوجد ويتطور فحسب فى تفاعل مع الطبيعة.

ومن الممكن إبراز مراحل كيفية خاصة عديدة فى تاريخ الإنسان للتفاعل بين الطبيعة والمجتمع، ويتوقف ذلك على مستوى تطور الإنتاج المادى، وأولا وقبل كل شئ، على أدوات العمل.

وكانت المرحلة الأولى هى اقتصاد الحصول على الغذاء، وكانت قائمة فى فجر التاريخ البشرى عندما اعتمدت الحياة على جمع الغذاء، والصيد، وصيد السمك. ولم يكن تأثير الإنسان على الطبيعة ذا أهمية بعد. ولكن على أساس هذا الاقتصاد، على وجه التحديد، ظهر الإنسان الحديث بوصفه نوعا، وظهرت الأشكال الأولى لتنظيمه الاجتماعى كما ظهرت أهم أنماط الأدوات اليدوية.

وبدأت المرحلة الثانية مع فلاحة الأرض وتربية الماشية، مع الانتقال من اقتصاد الحصول على الغذاء إلى الاقتصاد الإنتاجى، ويشار اليوم إلى الثورة التى ارتبطت بذلك فى الإنتاج بالثورة الحجرية الحديثة. وقد كانت قفزة هائلة وضعت فى الأساس أسسا جديدة للمجتمع، وغيرت جذريا، كل نموذج الحياة، وخلقت الشروط اللازمة للانتقال إلى مجتمع طبقى. ولآلاف السنين كانت الزراعة (وفى عدد من البلدان تربية الماشية) هى النمط الأساسى للنشاط الإنتاجى فى مجتمعات ملاك العبيد والإقطاع. وعندئذ بدأ الإنسان يقطع الغابات، ويشق القنوات وشبكات الرى. وازداد تأثيره على البيئة، وأدى فى عدد من الحالات إلى تدمير التعقيدات الطبيعية.

وبدأت المرحلة الثالثة مع الثورة الصناعية التى جعلت بالإمكان إقامة قوى إنتاجية هائلة. ومنذ ذلك الوقت فصاعدا أثر الإنسان على الطبيعة أساسا من خلال الإنتاج الصناعى الذى أزاد لدرجة كبيرة من إمكانيات تغيير البيئة لكى تلائم مصالحه، وقلب التوازن الإيكولوجى.

واستفادت الرأسمالية من التصنيع المتعاظم كى تكثف استغلال العمل، وكى تنهب الموارد

الطبيعية، ولم تتردد إطلاقا فى تلويث وتسميم البيئة.

وتعد الرأسمالية باستغلالها الحريص للثروات الطبيعية، وتطورها التلقائى غير المحكوم، السبب الرئيسى للوضع المنذر بالخطر فى الغرب، وأثره المعاكس المتزايد على البيئة فى العالم بأسره. إن الاحتكارات، وأساسا الاحتكارات عابرة القومية، مدفوعة بدوافع الجشع، تلوث بشكل متهور الجو، وسطح الأرض، والأنهار، والبحيرات، والمحيط العالمى بنفايات ضارة فى عدوان إيكولوجى خاص. وغدا كثير من الباحثين والشخصيات العامة فى جميع أنحاء العالم على وعى بأن هذا الخطر يرتبط بطبيعة الرأسمالية ذاتها. إن تفاقم المشاكل العالمية فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية لا ينفصل الآن عن المرحلة الحالية للأزمة العامة للرأسمالية.

وحيث أن أسباب وجوهر المشاكل الاجتماعية للإيكولوجيا فى الأنظمة الاجتماعية المختلفة فى عالم اليوم تختلف كذلك، فلا يوجد هناك حل واحد. ومع ذلك، فإن المهمة المشتركة هى تنظيم رقابة المجتمع على عمليات التأثير التلقائى والفوضوى على الطبيعة. وهذا ممكن فحسب فى ظروف اجتماعية معينة؛ فى ظروف تكون فيها وسائل الإنتاج مملوكة ملكية عامة.

لقد كتب ماركس عن هذه الإمكانية، عن «الرجال ذوى الطابع الاشتراكى، المنتجين المتحدين، الذين ينظمون بشكل عقلانى عملية التبادل مع الطبيعية، ويضعونها تحت سيطرتهم المشتركة بدلا من أن تحكمهم كما تحكمهم القوى العمياء»[٣٩] وتعد القدرة على حل المشاكل الأيكولوجية عنصرا لا ينفصل عن المجتمع الاشتراكى المتطور.

بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى عام ١٩١٧ مباشرة، كرست الحكومة السوفييتية اهتماما أكبر للاستخدام المرشد للموارد الطبيعية. وفى ابريل ١٩١٨، طرح لينين فى «مشروع خطة العمل العلمى والتكنيكى» الذى سبقت الإشارة إليه، أمام أكاديمية العلوم مهمة دراسة القوى المنتجة الطبيعية بغرض تخطيط تطور الاقتصاد الوطنى. وخلال الفترة التالية نفذ الحزب الشيوعى والحكومة السوفييتية تدابير ترمى إلى استخدام خطة حماية الطبيعة والبيئة عل أكمل وجه.

والاشتراكية نظام اجتماعى من أهم أهدافه الاجتماعية علاقات الإنسان المتناسقة مع الطبيعة. وفى الاتحاد السوفييتى، تعد حماية البيئة والاستخدام المرشد للموارد الطبيعية سياسة للدولة ومحل اهتمام الشعب. وتنص المادة ١٨ من دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية على أنه: «من أجل مصلحة الأجيال الحالية والمقبلة، تتخذ فى الاتحاد السوفييتى

الخطوات الضرورية لحماية الأرض ومواردها المعدنية والمائية والمملكة الحيوانية والنباتية، واستخدامها المرشد، وللمحافظة على نقاء الهواء والماء، وضمان تكاثر الثروة الطبيعية، وتحسين البيئة البشرية».

تعتبر ملكية الدولة الاشتراكية للأرض، ومواردها المعدنية والمائية، وكذلك الغابات، الأساس الراسخ لتنظيم الاستخدام الأكثر ترشيدا للثروة الطبيعية، والمحافظة الفعالة على الطبيعة فى الاتحاد السوفييتى. وتهيئ هذه الظروف للإدارة المخططة للاقتصاد القومى ولمعدل عال من النمو الاقتصادى.

واليوم، فى ظروف التطور السريع للثورة العلمية والتكنولوجية، والتصنيع والتحضر المكثف، والنمو المتواصل لاحتياجات الناس المادية والثقافية، يتزايد على الدوام نطاق وتعقيد مهام جعل العلاقات بين الإنسان والطبيعة على أكمل وجه. ويتوقف التوصل إلى أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية - خلق الظروف الضرورية للعمل المثمر، والراحة وحماية صحة الإنسان ورفاهية الأجيال الحالية والمقبلة - بدرجة كبيرة على تحقيقها.

وتستهدف الخطوط المرشدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد السوفييتى، بوصفها إحدى المهام الرئيسية، تطوير وتجسيد التدابير المتعلقة بحماية البيئة، والاستخدام المرشد للموارد الطبيعية وتكاثرها. وتشمل هذه التدابير تطبيق أساليب وأنظمة فعالة جديدة للتنقيب عن، وتركيز ومعالجة، الموارد المعدنية الخام، والحد بدرجة كبيرة من الخسائر فى التنقيب والمعالجة. وتستهدف كذلك التطوير النشط للعمليات التكنولوجية الجديدة ووسائل التفريغ للحد بأكبر قدر ممكن من انطلاق المواد الضارة، والإنتاج المتزايد لوحدات امتصاص الغبار والغاز العالية الفعالية، وتجهيزات تنقية المياه، وكذلك الأدوات والمحطات الأوتوماتيكية التى تراقب حالة البيئة. وكذلك تطوير واستخدام تكنولوجيات ذات أداء عال وبلا نفايات.

ويجرى العمل لزيادة خصوبة التربة، والوقاية مما يحدثه الماء والرياح من التآكل، والملوحة، والجفاف، والفيضان، والتلوث بالنفايات الصناعية. وسوف يتم تعجيل بناء مشاريع المحافظة على الماء فى أحواض البحر الأسود، وبحر البلطيق، وبحر قزوين، وبحر أزوف، وفى أهم المناطق الصناعية للبلاد، وكذلك تحسين المحافظة على موارد المياه، بما فى ذلك الأنهار والبحيرات الصغيرة. وسوف تزاد كذلك قدرة أنظمة دورات المياه. وتخطط أنظمة السيطرة المؤتمتة على الماء فى أحواض الأنهار الكبرى فى القسم الأوروبى من البلاد وفى وسط آسيا. وتتسع عمليات

التشجير الوقائى، وتقام مناطق خضراء جديدة فى المدن والمسترطنات وضواحيها كما يجرى تحسين المناطق القائمة بالفعل، وتشكيل شبكة من المحميات الطبيعية ترتكز على أساس علمى.

وتعد إعادة إنتاج البيئة الطبيعية أحد المكونات المهمة للغاية للفعالية الاجتماعية الاقتصادية فى الإنتاج الاجتماعى. وهذا يشير بدوره أكبر اهتمام بمشاكل الإيكولوجيا. واليوم، لا يمكن أن يقتصر مفهوم كفاءة الإنتاج على اعتبارات اقتصادية ضيقة مثل الإنفاق الاقتصادى أو كفاءة القدرة الذاتية على مستوى مؤسسة صناعية أو صناعة. ومعيار الكفاءة يجب أن يشمل كلا من الجانبين الاقتصادى والاجتماعى. وهذا ما يشير إليه بوضوح تفاقم المشاكل البيولوجية. وبسبب وزنها الاقتصادى يكتسب حل هذه المشاكل اليومية كذلك مغزى اجتماعيا كبيرا، ويعد من بين العوامل الاجتماعية للتوجه الإيكولوجى كذلك، والتى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فى تحديد الكفاءة فى ظروف العمل، ودرجة جاذبيته، وتحسين البيئة سواء فى العمل أم فى كل مناحى الحياة الأخرى. إن الحل المرضى لهذه المهام الاجتماعية هو فى الوقت نفسه شرط ضرورى للعمل الكفء والتوصل إلى إنتاجية عالية.

وتكشف هذه الأمثلة عن التعقيد المتزايد للمشاكل التى يسببها اتساع تأثير المجتمع على الطبيعة، وتعزيز دور العلم وكل فروعه الرئيسية على العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتكنيكية فى دراسة المشاكل الإيكولوجية.

وبينما ربطت الأبحاث الأساسية المبكرة الدراسات بالوضع الإيكولوجى المعاصر، وأساسا المهتمة بالأرض، فإن الدراسات اللاحقة كافة قد كشفت المكون الإيكولوجى للعلوم الاجتماعية، والتكنيكية والطبيعية. وينبغى تعبئة الجهود من أجل مواصلة تطوير مناهج إبداعية أفضل تنطبق على تحليل العمليات فى العلاقة بين الإنسان وموطنه، وتطوير أساليب التقييم الاجتماعى الشامل لطرق ووسائل جديدة لتشكيل القوى المنتجة وتكنولوجيا الغد، ودراسة دينامية التنظيم البنيوى للنشاط الإنسانى والتحويل المعين الذى يمر به تحت تأثير الطبيعة التى تشارك بدرجة أكبر فى الوضع الإيكولوجى اليوم. وفى هذا الخصوص، تصدر البيانات عن الحاجة إلى «تطبيع» اتجاه الثورة العلمية والتكنولوجية، وتغدو الإشارات إلى «ثورة علمية وتكنولوجية جديدة» إلى علم يضع فى اعتباره المبادئ الإيكولوجية للتطور، متكررة. ويصلح هذا، على ما نعتقد، مادة للتفكير.

إن الجوانب الإيكولوجية للتحضر، وتحليل تأثيرها على كل من الطبيعة المحيطة وعلى

حالتها فى الأنواع المختلفة من السكان تحتاج إلى اهتمام خاص. إن مهمة منع الأثر المعاكس على البيئة والموطن البشرى للتحضر التلقائى، وهجرة السكان من المناطق الريفية إلى الحضر، وما يصاحب ذلك من نمو سريع للصناعة وتركزها، مهم للغاية ويتطلب استثمارات رأسمالية مهمة. وينبغى لإدارة التحضر أن توحد إعادة إنتاج وتحسين البيئة الطبيعية القائمة، وتوفير ظروف الحياة المواتية فى أنماط المجتمعات الحضرية والريفية كافة.

إن الوضع الإيكولوجى المعاصر يؤثر بدرجة كبيرة على بنية ودينامية المعرفة العلمية وطبيعة وطريقة التفكير النظرى. فمن ناحية، تضفى مشاركة هيكل المعرفة العلمية اليوم وليس فقط (كما هو الحال أخيرا) العلوم البيولوجية أو العلوم المتعلقة بالأرض، فى دراسة المشاكل المتعلقة بعلاقة الإنسان بالبيئة، طابعا جوهريا على تفسير هذه العلاقات، ومن ناحية أخرى فإن الأفكار والمفهومات الإيكولوجية تتغلغل فى العلوم الطبيعية والتكنيكية والاجتماعية، التى تسهم بدرجة كبيرة فى ترسانة المعرفة العلمية الحديثة.

وتنطلق دراسة مشاكل العالم مثل موارد الطاقة والغذاء فى نفس الاتجاه. والنظرة المعقدة مفيدة كذلك فى هذا المجال، على خلاف التنبؤات التكنيكية الضيقة.

وتتخطى العلاقات المتبادلة بين الطبيعة والمجتمع نطاق كوكبنا؛ وذلك نتيجة لتطور علم الملاحة الفضائية، وإقامة وسائل بحث واستكشاف الفضاء، وأساليب جديدةً لدراسة الأرض. وكان للاتحاد السوفييتى قصب السبق فى هذه الدراسات بإطلاق أول قمر صناعى فى الفضاء فى أكتوبر ١٩٥٧. وفى عام ١٩٦١، حقق الشيوعى جاجارين أول تحليق فى الفضاء يقوم به إنسان.

كيف يرتبط استكشاف الفضاء بمشاكل العالم المعاصرة الأخرى؟ إن المشاكل الإيكولوجية ومشاكل العالم الأخرى غالبا ما ترى على أنها إما منفصلة عن استكشاف الفضاء أو متعارضة معه، وهذه نظرة غير متماسكة، ليس فقط لأن استكشاف الفضاء نشط فى حل المهام الاقتصادية القومية، بتأثير بعض فروعه، مثل علم الأرصاد والاتصال عن طريق التوابع، ودراسة سطح الأرض الذى يقدم عائدا مضاعفا لتكاليف إنتاج واستغلال الأجهزة. إن الكفاءة الاقتصادية لأدوات الفضاء، التى اتضحت بما فيه الكفاية فى العقد الأخير، لا تلغى الأهمية العلمية لاستكشاف الفضاء. ومن الممكن مقارنة هيكل المعلومات الذى توفره تكنولوجيا الفضاء والملاحظة المباشرة من الأقمار الصناعية لأجرام النظام الشمسى، والفضاء الخارجى

وأحزمة الإشعاع والغلاف الجوى وسطح الأرض وعن أعماق المحيط العالمى وباطن الأرض، بالحجم الكلى للمعرفة الأساسية، التى تراكمت خلال كل تاريخ المدنية. وفى بعض الحالات برهنت المعلومات العلمية عن الفضاء الخارجى على أنها فريدة ويمكن الحصول عليها فحسب من خلال تكنولوجيا صواريخ الفضاء. ومن ثم الحاجة المتزايدة إلى مواصلة تطوير الاتجاه الفضائى فى العلاقات المتبادلة بين المجتمع والطبيعة، واستخدام مركبات الفضاء لمصلحة العلم، والتكنولوجيا، والاقتصاد الوطنى. ويعطى هذا بعدا خاصا للتفسير الاجتماعى الفلسفى لاستكشاف الفضاء.

وقد برهن استكشاف الفضاء، فى الحقيقة، على أنه مجال مثمر جديد للدراسات والتعميمات النظرية للفلسفة الماركسية اللينينية. إن مفهومات ماركس حول الطبيعة التى تتطور إلى إنسان[٤٠]، وحول شمولية الإنسان التى تظهر عمليا فى الشمولية التى تجعل من الطبيعة كلها جسده غير العضوى[٤١]، تفترض مقدما توسعا مطردا فى متغيرات الفضاء للعلاقات بين المجتمع والطبيعة، وإدخال مجالات جديدة، بما فى ذلك الفضاء الخارجى، فى مجالها.

إن الطبيعة المتشابكة والمتكاملة لظاهرة استكشاف الفضاء، والتى بواسطتها يجب أن تدرس ككيان متكامل وكامل، هى فى التحليل النهائى مستعصية على الفهم من جانب علم الاجتماع التصورى والفلسفة الجمعيين، ويرى بعض هؤلاء الباحثين ذوى العقلية التكنيكية الفضاء الخارجى بوصفه صمام أمان لتحقيق التوترات الاجتماعية فى العالم الرأسمالى. وهذا، مثلا، هو الجانب الاجتماعى لمقترحات إقامة عدد من المستوطنات «الجزر الفضائية» فى الفضاء الخارجى، مستقلة عن بعضها البعض مؤدية إلى تقسيم البشرية وإفقار نوعيتها «الاجتماعية». وهناك آخرون ممن يشاركون نادى روما وفلاسفة الاتجاه «البيئى» فى التحذير، لا يقفون فحسب مع التخلى الكامل عن استكشاف الفضاء وإنما مع التصفية العامة للقدرة العلمية والتكنولوجية «للعودة ثانية إلى الطبيعة». ومن الواضح أن كلا هذين الاتجاهين طوباويان ورجعيان ومتوقفان على بعضهما البعض. وهؤلاء الايديولوجيون عاجزون عن أن يقدموا للمجتمع فكرة عن تطوره، وفى حالتنا هذه، عن إمكانية تطور فلكى واسع المدى.

إن الحل الفعال للمشكلة الإيكولوجية فى ظروف الاشتراكية يشمل الاستخدام الأفضل للطبيعة، الاستخدام المرشد، والمحافظة على الموارد الطبيعية وإعادة إنتاجها، وموقفا مدروسا من البيئة.

والنجاحات التي سجلتها الاشتراكية القائمة فى المحافظة على الطبيعة واستخدامها المرشد لا تتضمن عدم وجود صعوبات موضوعية أو ذاتية فى حل المسائل الإيكولوجية؛ إنها موجودة بالفعل ويقوم المجتمع الاشتراكى بالكشف الشامل عن أصلها، ويخلق الظروف للتغلب عليها، ويغرس فى الإنسان موقفا إنسانيا حقا حيال الطبيعة. ولا يمكن تصور تشكيل شخصية متطورة بشكل متناسق حقا دون أن تكون موجهة إيكولوجيا.

إن فعالية استخدام الطبيعة بطريقة اشتراكية تبرز بشكل خاص على خلفية تفاقم الظواهر الشبيهة بالأزمة، بما فى ذلك الظواهر ذات الأصل الإيكولوجى فى البلدان الرأسمالية المتطورة. ولا يعنى هذا القول أنه لا يجرى فعل شيء هناك لحماية الطبيعة. وعلى العكس، تنتهج سياسة عامة فى المحافظة على الطبيعة، وتصدر تشريعات متعلقة بذلك، إلخ. ولكن مبادئ الاقتصاد الرأسمالى لا يمكن أن تخلق مستلزمات كافية لحل التناقضات العدائية بين المجتمع، والإنسان وبيئته. والأزمة الإيكولوجية التى تتطور فى ظروف المجتمع البرجوازى هى جزء لا يتجزأ من الأزمة العامة للرأسمالية.

وما زال بعض علماء الغرب يتعلقون بالوهم القائل بأن النجاحات فى علم الإدارة يمكن أن تقلل، وتزيل مع الزمن، التناقضات الاجتماعية والمشاكل الإيكولوجية للرأسمالية. ومع ذلك، فإن طريقة الإنتاج الرأسمالى التى تؤدى إلى اغتراب الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة عن الإنسان العامل، تؤدى بالضرورة إلى اغتراب الإنسان عن الطبيعة، وتضع أهداف الإنتاج الرأسمالى (الجرى وراء الربح) فى تعارض عدائى مع ظروف نطاق الحياة الخاص بحياة البشر، ولا تستطيع أية مجموعة تدابير منفصلة أو نظريات إدارة معاصرة أن تزيل تماما هذا العيب الجذرى للرأسمالية، الذى ينتهى كلية إلى أزمة إيكولوجية.

إن ما تتضمنه الأزمة الإيكولوجية فى البلدان الرأسمالية المتطورة يصل إلى خارج حدود الدولة ويثير قلقا عاما. ويبرهن العلم والحياة نفسها بوضوح على عدم تماسك محاولات تبرئة الرأسمالية الطبيعية، وتقديم المشكلة الإيكولوجية بوصفها مشكلة كامنة فى مجرى تطور الحضارة البشرية ذاته، برغم أن الرأسمالية هى التى تولد بالفعل بشكل محتوم الأزمة الإيكولوجية. ويترتب على طموح الإنتاج الرأسمالى لضمان الحد الأقصى من الأرباح، تقليص تكاليف الإنتاج على حساب زيادة استغلال كل من الإنسان والطبيعة. ويؤدى ذلك إلى معاملة على أساس النهب، وإلى محاولات تحويل البيئة إلى مجموعة من الوسائل للتراكم

الرأسمالى، وهو اتجاه خطير سواء من وجهة النظر الاجتماعية أم الإيكولوجية.

ويسير تفاقم الوضع الإيكولوجى فى البلدان الرأسمالية جنبا إلى جنب مع أزمتها العامة. ويعد هذا العجز عن خلق ميكانيزمات اجتماعية فعالة لإبعاد خطر الأزمة الإيكولوجية دليلا آخر على أن الرأسمالية ضعيفة عضويا كذلك فى محاولاتها التغلب على النتائج المعاكسة لتطورها التلقائى. وتعد المشاكل الإيكولوجية بشكل ثابت أحد العناصر المهمة فى البرامج السياسية للأحزاب السياسية التقدمية والحركات العامة الجماهيرية فى النضال من أجل السلام والديموقراطية والتقدم الاجتماعى.

إن فكرة الحاجة إلى تنظيم رقابة معقولة من جانب المجتمع على عمليات التأثير العفوية على الطبيعة تسيطر على عقول جمهور عريض فى الغرب، وتدفعهم إلى مشاركة قوية فى الحملات المتعلقة بالمحافظة على الطبيعة. ويصل عدد أكبر فأكبر من الناس ذوى العقلية الواقيعة والتقدمية إلى استنتاج أن التحقيق الفعال للمبادئ فى الاستخدام المرشد للطبيعة ممكن فقط فى ظروف اجتماعية موجهة إلى تلبية احتياجات الفرد المادية، والمعنوية، والإيكولوجية. وعلى العكس، يسعى السياسيون والايديولوجيون البرجوازيون إلى جعل الحركات الجماهيرية لحماية البيئة تخدم أهدافهم، وإلى أخفاء أو تجاهل العلاقة الوثيقة بين الأزمة الإيكولوجية ومجموعة من التناقضات تميز المجتمع البرجوازى المعاصر، وتقود الجماهير العاملة (والشباب على وجه الخصوص) بعيدا عن مصالحهم الطبقية، وتجعل الحركات مجرد أشياء ذات نزعة «محافظة» على البيئة، وهكذا فإننا نتناول المشاكل الإيكولوجية التى تغزو مجال الصراع السياسى الحاد، وتصادم المصالح بين الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية.

فمن ناحية، تعمل المشاكل الإيكولوجية كأساس لتحديث أو خلق بنى تصورية جديدة، وتسودها حديثا توجهات نظرية وايديولوجية جرت مراجعتها أو التخلى عنها، مثل الانحسار الواضح للايديولوجيا التكنوقراطية. ومع أن الاتجاهات المتفائلة سادت منذ عقد مضى، فإنها أخلت اليوم مكانها للتشاؤم التكنولوجى. وولد ذلك الفكرة المشئومة عن «حدود النمو»، أى وجود حدود معينة أمام التطور الاجتماعى، من المفترض أنها كامنة فى طبيعة وتطور التكنولوجيا الحديثة ذاتها، وفكرة وجود «كارثة إيكولوجية» وشيكة. ومن ثم المحاولات المعروفة للإعلان عن ضرورة مجتمع «النمو الصفرى» و «حالة التوازن»: مجتمع الاحتياجات المجمدة والنمو الاقتصادى المتوقف.

ومن ناحية أخرى، تتوالى المحاولات لاستخدام المناقشات حول المشاكل الاجتماعية الإيكولوجية للتشكيك فى الاتجاهات الرئيسية للتقدم الاجتماعى، مع ضرب إيكولوجى من «نظرية التقارب»، التى تزعم أن ما تتضمنه العلاقات بين الإنسان والطبيعة فى التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية المتعارضة. متماثل. ويحاول بعض الايديولوجيين الغربيين، مستفيدين من اهتمام الجماهير العاملة بمستقبلها، وصحة أطفالها، ومن مطمح الإنسان الطبيعى إلى ظروف حياة أفضل، وأخيرا، من التلوث على نطاق العالم (تلوث الغلاف الجوى ومحيطات العالم) تصوير المشاكل الإيكولوجية على أنها خالدة وكامنة فى تطور البشرية أو، على العكس، يسعون بكل الطرق الممكنة إلى إرجاع كل النزاعات الاجتماعية الحادة للرأسمالية إلى مشاكل إيكولوجية. وأخيرا، تروج على نطاق واسع أنواع مختلفة من التفسيرات الطوباوية عن جوهر وطرق حل المشاكل الإيكولوجية الحديثة من خلال إحياء أشكال التنظيم الاجتماعى وطرق الحياة القديمة مثل طوباويات روسو (التى يطورها اليوم ليس فقط النظريون الراديكاليون اليساريون وإنما كذلك بعض المدافعين عن التكنوقراطية). وهذه الأفكار هى أفكار المستقبل الأفضل للبشرية كماض متجدد يدعو إلى العودة إلى المجتمع البشرى «الطبيعى» فى إطار طريقة الحياة المشاعية. وهذا يتضمن بالفعل التنازل عن منجزات الحضارة البشرية، وإلغاء التحضر إجباريا، والإنهاء التام للتقدم العلمى والتكنيكى والتطور الفردى (٤٢).

ولكن على العموم هناك ضعف ملحوظ للاتجاهات التى تثير المخاوف، ولردود الفعل السلبية الحادة على تقدم العلم والتكنولوجيا التى ميزت غالبية أعمال المؤلفين البرجوازيين فى الستينات والنصف الأول من السبعينات. إن تصريحات النصف الثانى من العقد الماضى أكثر انتقادا وحصافة. وقد بدأ عدد متزايد من الإيكولوجيين يؤكد على أن تطور العلم والتكنولوجيا، وكذلك التحضر، له عناصر إيجابية عديدة، بينما كانت هذه العوامل فى مرحلة معينة من المجتمع الرأسمالى ضارة أكثر منها مفيدة، وفى التطبيق الأكثر معقولية وإنسانية، نجد أن العلم والتكنولوجيا وحدهما، وليست النداءات الرجعية بالعودة إلى حضارة «قبل صناعية» تجمد الاحتياجات والنمو الاقتصادى، هما اللذان يمكن أن يحلا المشكلة.

وهناك جانب آخر يميز الاتجاهات الأخيرة فى الأدب الإيكولوجى؛ ويتمثل فى الإدراك المتزايد للعلاقة بين النمو الاقتصادى، والتقدم العلمى والتكنيكى والمستلزمات والظروف

الاجتماعية والثقافية.

وفى هذا الخصوص يعد ذا دلالة خاصة تطور الأنماط على صعيد العالم فى تطور الحضارة، التى صيغت تحت إشراف نادى روما. ولكن على حين نسبت تقاريره الأولى الدور القيادى للجوانب العلمية والتكنولوجية، أعطت التقارير اللاحقة مكانا أكبر للشروط الاجتماعية والثقافية اللازمة لتلطيف المشكلة الإيكولوجية. ومن الملاحظ كذلك الاستخفاف الواضح لنزعة التشاؤم فى تشخيص المستقبل العاجل والبعيد للبشرية، خصوصا أن الحاجة إلى مواصلة نمو الاقتصاد والعلم لم تعد ترفض.

وكان الأكثر وضوحا هو التغيرات فى الاتجاه نحو رؤية أكثر انتقادية وواقعية لجوهر وأسباب وطرق الخروج من الأزمة الإيكولوجية فى أعمال المؤلفين البرجوازيين الليبراليين. وأحد الأمثلة على ذلك هو «الصحة الإيكولوجية» بقلم ج. كلاوس وك. بالاندر(٤٣). وعند تحليل الجوهر الاجتماعى للحركة الإيكولوجية ومستقبلها، يكشف المؤلفان عن عدم ثبات التطرف الإيكولوجى الذى يحث على التخلى عن التقدم العلمى والتكنيكى والعودة إلى الماضى؛ فمن مواقع العلوم المعاصرة، يمكن للعلم وحده أن يصلح الخسائر التى أنزلها التطور التكنولوجى بالطبيعة.

مواقف مؤلفى كتاب «نوعية البيئة والمجتمع»(٤٤): العالم النمساوى أ. دورشنر(٤٥) والإيكولوجى الأمريكى ج.و. بنيت(٤٦)، والبيولوجى الفرنسى ج.م. بلت(٤٧) مؤسس المعهد الأوروبى للإيكولوجيا، مماثلة فى عديد من الوجوه. ويؤكد الأخير على أن الأزمة يمكن التغلب عليها فحسب من خلال «مشروع جماعى جديد يرتكز على رؤية جديدة لإنسان يسعى إلى مجتمع من طراز جديد لا يكون الهدف النهائى له الإنتاج أو الاستهلاك أو السعى من أجل الربح(٤٨)».

وللتوصل إلى ذلك، أشير فحسب إلى طريق واحدة لسوء الحظ، وهى كقاعدة، طريق إصلاحية أو طوباوية فى جوهرها. و«المجتمع الجديد» الذى يشير إليه بلت وآخرون، هو «مجتمع صناعى» محدث، أى المجتمع الرأسمالى المتطور صناعيا فى الوقت الحاضر، والذى «يضفى عليه النبل» والحداثة. ولم تدرس التقارير الأخيرة لنادى روما ولا مؤلفات من يسمون بالجيل الثانى من الإيكولوجيين أى جيل البرجوازية الليبرالية، الخلاف الراديكالى بين التطور الاجتماعى الاقتصادى للبلدان الاشتراكية وللبلدان الرأسمالية.

وكان يعتقد حتى وقت قريب أن الاتجاهات نحو الأزمة فى بنية العلاقة بين الإنسان والطبيعة ترجع فى الأساس إلى البلدان المتطورة. ومن الواضح الآن أن المشاكل الإيكولوجية تميز كذلك بلدان المناطق الافروآسيوية والأمريكية اللاتينية. وما زال من الواجب عمل الكثير لتحديد خصائص الوضع الإيكولوجى فى ظروف البلدان النامية المرتبطة بأشكال التنمية الاقتصادية، والنمو المتزايد للسكان، والتقاليد الوطنية، إلخ. ونتيجة للسياسة الاستعمارية الجديدة للإمبريالية ولنشاط الاحتكارات الرأسمالية عابرة القومية فى البلدان النامية، نشهد إقامة أكثر التسهيلات الصناعية الملوثة للطبيعة محفوفة بالأخطار، ونهب الموارد الطبيعية. كما أن مشكلة النظام الاقتصادى الدولى الجديد، الذى تجرى مناقشته فى كل من البلدان المتطورة والنامية، لها كذلك طابعها الإيكولوجى المهم.

وتتطلب طبيعة المشاكل الإيكولوجية الحديثة، على صعيد العالم، تنسيق الجهود على نطاق دولى. وتقدم البلدان الأعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى أحد الأمثلة على التعاون المثمر فى هذا المجال إذ تنفذ برنامجا واسع النطاق من الجهد المشترك للمحافظة على الطبيعة واستخدامها العقلانى. وتلعب أكاديمية العلوم السوفييتية دورا نشطا فى الأبحاث الدولية المتعلقة بالمشاكل الإيكولوجية، وبخاصة فى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبرنامج الدولى بين الحكومات لليونسكو حول الإنسان ونطاق الحياة، إلخ.

ويعد التنبؤ مهما للغاية فى تحليل المشاكل الإيكولوجية الحديثة. ويبدى غالبية الباحثين فى الغرب (المتشائمون إيكولوجيا) تقييما سلبيا لآفاق تطور مشاكل الإنسان - البيئة، مستنتجين أن المدنية ليست فى مركز يسمح لها بالتغلب على الاتجاهات الإيكولوجية المعاكسة، التى تدفع بالعالم إلى حافة «الكارثة الإيكولوجية».

وحتى الباحثون الواعون فى الغرب، إذ يكبلهم التفكير الميتافيزيقى، يعجزون عن اقتراح موقف بناء، برغم أنهم أشاروا إلى الحاجة الملحة لحل المشاكل الناجمة عن الوضع القائم. ولأنهم يفتقرون إلى فهم جدلية العمليات الموضوعية، فإنهم يرون الثورة العلمية والتكنولوجية على أنها وحدها هى السبب فى المشاكل الاجتماعية الحادة، مقللين من قدرتها على الانتقال من نمط من تطور القوى المنتجة إلى نمط جديد كيفيا من نمو الإنتاج الاشتراكى، وعلى هذا الأساس، إلى التحولات الاجتماعية الجذرية التى تمليها الثورة فى القوى المنتجة.

ويجرى التنبؤ «تقليديا» بمنجزات العلوم والتكنولوجيا أساسا لتوسيع «مجال الإنتاج»

ولإدخال أحجام متزايدة من منتجات الطبيعة الأولية فى الدورة الاقتصادية. لقد استنفدت المدنية عمليا، فى الحقيقة، هذه الإمكانيات. بيد أن الاستخدام المخطط لتكنولوجيات الإنتاج الحديثة يسمح بمعالجة الاحتياجات المتزايدة دوما فى القيم المادية من خلال الحد من استهلاك المنتجات الأولية، أى من خلال التكثيف الشامل للإنتاج.

ولا تأخذ التوجهات الميتافيزيقية فى اعتبارها إمكانيات تطور الطبيعة نفسها، وبخاصة كنتيجة لتأثير الإنسان الهادف، والشئ الأهم، إمكانية تطور المجتمع والإنسان نفسه، القادر على تحسين البيئة، واستخدام قواها وخصائصها التى لا تنضب أبدا. وليس هناك من شك فى إننا نعرف القليل عن كيفية حل مثل هذه المهمة بشكل عام، على نطاق العالم. وبرغم ذلك، فلا يترتب على ذلك أن هدف موقف الإنسان المنظم على أفضل وجه فى الطبيعة، لا يمكن تحقيقه، كما يفترض. ومن المناسب أن نذكر هنا عبارة لينين التالية: «إن العالم الموضوعى يتبع نهجه الخاص، وتصطدم ممارسة الإنسان، عندما تواجه هذا العالم الموضوعى، بعقبات فى تحقيق الغاية وحتى (باستحالة) ذلك».(٤٩) ولكن لينين يواصل القول، «إن نشاط الإنسان، الذى بنى صورة موضوعية للعالم، يغير الواقع الخارجى... يغير بعض جوانب أو صفات أخرى له» (٥٠).

وتنتج الأهمية القصوى للتنبؤ الإيكولوجى من إدراك أن مشكلة المحافظة على الطبيعة لا تقف عند حد المحافظة على البيئة. إنها تتضمن أوجه نشاط معقدة حول الشكل الأمثل لعملية العلاقة بين المجتمع والطبيعة. ويعد التغير المرشد للبيئة والمجتمع نفسه المفتاح لحل المشاكل التى تواجه البشرية فى المرحلة الحالية. ويمكن الكشف عن الإمكانية الضخمة للثورة العلمية والتكنولوجية وإدراكها بشكل كامل فحسب إذا ما جرى ربط منجزاتها عضويا بمزايا الاشتراكية.

وليس هناك من شك فى أن الإنسان، بتطبيقه لقوانين الطبيعة ومنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، سوف يحل أكثر المشاكل الإيكولوجية تعقيدا، ويضمن مواصلة التقدم السريع فى إنتاج القيم المادية والمعنوية. وإحد الشروط الجوهرية لمثل هذا المجرى للأمور، يتمثل، على وجه التحديد، فى التحليل العلمى المكثف والشامل لمشاكل تطور العلاقات بين المجتمع والطبيعة، وتخطيطها على أفضل وجه.

ومن البديهى أن حل المشكلة الإيكولوجية والمجموع الكلى لمشاكل العالم التى تواجه

الإنسان والمدنية يتوقف على المحافظة على السلام على الأرض، وعلى نجاح النضال من أجل تجنب محرقة نووية. ويعود إلى العلم والعلماء دور مهم فى ضمان المستقبل السلمى لكوكبنا، وبخاصة فى الكشف عن النتائج الخطيرة للحرب النووية، والحاجة الحيوية إلى تجنب كارثة عالمية وكذلك فى توضيح الإمكانيات التى لا تنضب للعلم فى حل مشاكل العالم وتلبية الحاجات الحيوية للناس فى كل بلد فى الطريق نحو التقدم الاجتماعى. إن اتجاه العلم الإنسانى فى ظروف الاشتراكية يتضح فى الحماية النشطة لقضية السلام.

إن حل المشاكل الإيكولوجية لا يعد فحسب مهمة علمية وتكنيكية وإنما هو كذلك أكثر المهام الاجتماعية إلحاحا. والتطور الشامل للعلم المرتكز إلى دعم مطرد للعلاقات بين الفروع الاجتماعية والطبيعية والتكنيكية هو أهم عامل للتقدم الاجتماعى. وأداة لتجنب ظهور المشاكل الإيكولوجية ووسيلة لحلها. وتتكشف فى هذا الطبيعة الحقيقية والمزايا الأساسية للاشتراكية بوصفها نظاما اجتماعيا، موجها لحاجات الوقت الحاضر وكذلك للأهداف الاجتماعية البعيدة، ولضمان ظروف عمل وحياة مواتية للمجتمع والمستقبل.

٦ - قضية الاجتماعى والبيولوجى

لقد اكتسبت قضية الاجتماعى والبيولوجى أخيرا أهمية خاصة سواء نظريا أم عمليا، وذلك لعدد من الأسباب.

أحد هذه الأسباب هو أن الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية تدفع الإنسان إلى تحقيق تغيرات جذرية، وأحيانا يصعب التنبؤ بها، فى بيئته الطبيعية. وهى بدورها ذات تأثير معاكس عميق عليه. وتنشأ إحدى المشاكل نتيجة لتلاؤم الإنسان مع مثل هذه التأثيرات.

وهكذا تنشأ المهمة المعقدة للغاية، مهمة المزج الأمثل بين نشاط الإنسان العلمى والتكنيكى والصناعى وبين العمليات المرتبطة بنطاق الحياة لأول مرة فى التاريخ بالإلحاح نفسه لنمو مسئولية المجتمع عن المحافظة على البيئة، وعما يتضمنه نشاط الإنسان التحويلى للكوكب.

وسبب آخر لمثل هذا الإلحاح لما هو «اجتماعى - بيولوجى» يتمثل فى أن التغييرات الثورية فى العلم الحديث، وأساسا فى علم الحياة، تسمح بتحليله الأعمق وبالتحكم الأفضل

فى العمليات البيولوجية. ويخلق آخر إنجازات علم الحياة، بما فى ذلك الوراثة، الظروف لدراسة الأشكال الملموسة المتباينة للتفاعل بين البيولوجى والاجتماعى فى مجرى تطور البشرية والفرد، فى عملية تطور المجتمع، ويكفى أن نتذكر حل رموز شفرة الوراثة، وتركيب الجينات، وصياغة نظرية نطاق الحياة وتطوره لكى نرى مباشرة الفرص العملية الواسعة لعلم الحياة فى أيامنا.

إن النجاحات التى تحققت فى دراسة الأسس الجزيئية للوراثة، وظهور هندسة الوراثة وغيرها من الإنجازات الجديدة فى علم الحياة قد ولدت قضايا اجتماعية وأخلاقية مهمة. وبرغم أن هندسة الوراثة لا يزال أمامها طريق طويل للتحكم فى وراثة الكائنات الأرقى، بما فيها الإنسان، فإن الحاجة إلى مناقشة ما تتضمنه واضحة حتى الآن. إن مصير الاكتشافات الجديدة فى علم الحياة، وما إذا كانت ستستخدم لمنفعة الإنسان أو لضرره، سيتوقف لدرجة كبيرة على نظرة العلماء الصحيحة للعالم ومواقفهم الاجتماعية الإنسانية.

وفى هذا الخصوص تكتسب كثير من المشاكل التنظيمية المهمة للعمل العالى الإنتاجية، تعليم الأطفال والبالغين، واللياقة البدنية، الصحة العامة إلخ، جانبا جديدا تماما. وكل هذه المشاكل التى تناقش الآن بنشاط فى الأدب العلمى ووسائل الإعلام، يمكن حلها فقط فى مجرى دراسات اجتماعية نفسية واجتماعية بيولوجية أكثر وأعمق.

وأخيرا، يتمثل السبب الثالث فى هذه المشاكل الملحة فى الأزمة العامة للرأسمالية؛ فمع تفاقمها تغدو الاضطرابات الاقتصادية فى عدد من البلدان أكثر حدة، وكذلك العداوات الطبقية والنزاعات العنصرية، وتكتسب الصدامات القومية فى عدد من الدول طابعا دائما، وتتفشى الجريمة والانحطاط الخلقى. وفى هذا الخصوص يجرى تطوير مختلف النظريات المدرسية الزائفة، وتروج فى محاولة لنوع من تفسير هذه الأوضاع وتبريرها. ونتيجة لذلك، غالبا ما تستغل مشكلة البيولوجى والاجتماعى كذلك، وهكذا تصبح نقطة محورية فى الصراع الايديولوجى الحاد.

إن محاولات تقديم تفسير بيولوجى للظواهر الاجتماعية يرجع إلى مائة عام مضت، وقد أصبح عقم هذه المحاولات والطبيعة الرجعية للاستنتاجات الاجتماعية والسياسية المستخلصة منها واضحا منذ وقت طويل. وكان موقف الماركسيين السلبى الحاد من أمثال هذه المحاولات واضحا على الدوام طوال هذه الفترة.

ولنذكر بعض حالات بهذا الخصوص؛ ففي ستينات القرن الماضي خرج علينا الفيلسوف والاجتماعي الألماني ف. أ. لانج بتفسير بيولوجي للظواهر الاجتماعية، مدعيا أن كل تاريخ المجتمع يخضع لقانون الصراع من أجل البقاء الدارويني الذي ربطه بنظرية مالتس عن اكتظاظ السكان. وقد أدان ماركس هذا النوع من الخداع وكتب عن مفهوم لانج: «وهكذا بدلا من تحليل (الصراع من أجل البقاء) كما تمثل تاريخيا في أشكال محددة مختلفة من المجتمع، كان كلُّ ما فعله هو ترجمة كل صراع محدد إلى العبارة (صراع من أجل البقاء) وترجمة هذا التعبير نفسه هي (وهم السكان) المالتسي وينبغي أن يعلن المرء أن هذا منهج يثير الإعجاب للغاية – للجهل المتبجح، العلمي الكاذب، والطنان؛ للتكاسل الفكري»[٥١].

ومن المعروف أن لانج عرض على ماركس وانجلز التعاون معه في مطبوعاته. وفي خطاب إلى لانج، أكد انجلز الفارق، من حيث المبدأ، بين الآراء النظرية والاستنتاجات التي دافعوا عنها حول القوانين الطبيعية والاجتماعية. وكتب انجلز باسمه ونيابة عن ماركس: «إن ما يسمى بالقوانين الاقتصادية ليست بالنسبة لنا قوانين خالدة للطبيعة وإنما قوانين تاريخية»[٥٢].

وفي القرن العشرين تقدم بوجدانوف الماخي «لتصحيح» و «تطوير» المذهب الماركسي «بتكملته»، جزئيا، بمزاعم تقول بأن الأشكال الاجتماعية تنتمي إلى النمط العام للتلاؤم البيولوجي.

وانتقد لينين بشكل حاد كل مثل هذه المحاولات لإحلال النظائر البيولوجية محل تحليل الظواهر الاجتماعية. وبعد أن استرجع نقد ماركس لممارسات لانج ذات الطابع البيولوجي، وضّح لينين بجلاء أن هناك فجوة بين الماركسية وبين لعبة العيدان «البيولوجية» الماخية. وقال لينين «إن تحول المفهومات البيولوجية بشكل عام إلى مجال العلوم الاجتماعية هو تجارة بالعبارات، وسواء جرى هذا التحول بنوايا طيبة، أم بهدف دعم استنتاجات اجتماعية زائفة، فإن هذه التجارة بالعبارات تظل برغم ذلك تجارة بالعبارات»[٥٣].

وفي ظروف التفاقم الحالي للصراع الايديولوجي على المسرح العالمي كثيرا ما يستخدم التفسير «البيولوجي» للظواهر الاجتماعية «لدعم» الاستنتاجات الاجتماعية السياسية الزائفة.

وتبرز بينها فكرة النمو الخطر المزعوم للتناقض بين البيولوجي والاجتماعي في الإنسان.

وتعيش البشرية، كما يؤكدون، فى فترة تطور اجتماعى مضطربة، بينما يبقى عنصرها البيولوجى ثابتا بدرجة أو أخرى.

والتقدم الاجتماعى، كما يقولون، يسبق التطور البيولوجى للإنسان، والإنسان الذى لا تزال تحركه الغرائز الحيوانية، لا يتلاءم مع التنظيم الاجتماعى الحالى.

ففى عصر رحلات الفضاء، والإنسان التليفزيونى والمخطط على أساس بيولوجى، ما زال الإنسان، على حد زعمهم، وحشيا كأسلافه الأبعدين. ومن ثم الاستنتاج بأنه حيث إن البشر لم يتأقلموا مع المنجزات التكنيكية الحديثة، فإن الحروب وأنواع الاضطرابات الاجتماعية كافة ستكون حتمية.

ومن الناحية المنهجية ينشأ هذا الاتجاه القدرى نحو التنبؤات السلبية من التأكيد على ما يسمى بالانقسام بين الاجتماعى والبيولوجى، بينما يجرى تجاهل الحقيقة المهمة لارتباطهما ووحدتهما.

ومع ذلك فقد وضّح التحليل الاجتماعى ومجرى التطور التاريخى أن الوحدة الداخلية المتنامية بين البيولوجى والاجتماعى أقوى بكثير وأكثر تحديدا من التباين بينهما. والتقدم التاريخى على أساس التنظيم الاشتراكى للمجتمع يجعل بالإمكان، ليس فقط أنسنة الصلات الاجتماعية، وإنما كذلك التفاعل الأمثل بين المجتمع والطبيعة، بين الإنسان وبيئته، وكذلك أن تضع فى الاعتبار، وننظم بشكل هادف فى حدود معينة، الصلة المتبادلة بين الاجتماعى والبيولوجى. وتضع هذه المرحلة الأخيرة فى تطور البشرية أساسا واقعيا لصلة أكمل وأعمق بين الاجتماعى والبيولوجى.

ولا توجد معطيات توضح أن الخصائص البيولوجية للإنسان يمكن أن تكون عقبة لا يمكن تخطيها أمام التقدم الاجتماعى وإقامة مبادئ النزعة الإنسانية.

وفى حياة المجتمع نجد أن الإنسان ليس كائنا بيولوجيا وإنما كائن اجتماعى. وعلى خلاف الصلات الطبيعية، تتشكل الصلات الاجتماعية على أساس النشاط الإنتاجى، ووفقا له.

ومكانة الإنسان فى المجتمع ليست نتيجة لموهبة بدنية وإنما لانتمائه إلى طبقة معينة أو مجموعة اجتماعية، وعلاقاته بوسائل الإنتاج، ومكانه ودوره فى عملية الإنتاج وتنظيم العمل، ونصيبه فى توزيع الناتج الاجتماعى (المزايا المادية والفكرية التى يحصل عليها).

ومع ذلك، فما تزال النظريات المختلفة عن سيادة البيولوجى على الاجتماعى كثيرة فى -

الأدب الغربي. وهي تشمل في كثير من الحالات أنواعا أدخلت عليها تجديدات من المفهومات البالية للداروينية الاجتماعية، وتحسين النسل، والفرويدية، وما شابه. وحتى عالم الوراثة البريطاني س. دارلنجتون قد بذل جهودا كبيرة كي يبرهن على أن الانقسام الطبقي للمجتمع، والعنصرية، والفصل العنصري مقدرة سلفا من الناحية الوراثية. وفي كتابه «الوراثة والإنسان[٥٤] يطور الفكرة القائلة بأن العوامل البيولوجية لها الغلبة في تنظيم سلوك المجموعات الاجتماعية الكبيرة بل وأجناس بأكملها، وليس الأفراد فحسب.

ويقول دارلنجتون إن السلوك البشري يمكن تفسيره «بخصائص البشر أي من زاوية الجينات الفردية أو أنواع الجينات. وهذه الأوضاع تتطابق بدقة على الأجناس البشرية والطبقات»[٥٥] ويتوقف التقدم الاجتماعي كلية على «إمكانيات تحسين الوراثة»[٥٦] وكما يرى دارلنجتون، فإن هذه الخصائص المعنوية مثل الإيمان بالخلود، والدافع الداخلي للسلوك، وحرية الإرادة «تتحدد وراثيا». ولهذا السبب فإن الناس الذين يعتنقون آراء مختلفة حول القيم المعنوية، والخلود.. إلخ، يسترشدون في سلوكهم وتفكيرهم بنداء جيناتهم، وأنهم بفضل ذلك «مفيدون للمجتمع»[٥٧].

وقد طور دارلنجتون أفكارا مماثلة ذات طابع بيولوجي في كتابه الأحدث «تطور الإنسان والمجتمع» الذي يصر فيه على أن الفوارق الطبقية والعرقية داخل الجنس البشري لها الطبيعة الوراثية نفسها مثل الفوراق بين أنواع الحيوانات[٥٨]. وهذا مثال آخر لعالم بارز له اكتشافات مهمة في مجال معين من المعرفة (القضايا المهمة في بناء وتطور أنظمة المعلومات البيولوجية) ويساند عمدا، أو عن غير عمد، المذاهب الاجتماعية المعادية للإنسانية، بالمغامرة خارج مجاله. إن العرض المتميز للعلم الحديث الداعم للمذاهب الاجتماعية الرجعية والمساند لسياسة المعادية للإنسان ليست في صالحه.

وفي كتابه «الوراثة والتعليم»[٥٩] يحيي أ.ر. جنسن محاولات جالتون للبرهنة على التباين الطبقي والاجتماعي للناس المقدر سلفا من الناحية البيولوجية (وراثيا)، وكذلك الصلة الوراثية لاختلاف الذكاء بين البيض والسود[٦٠]. ودون أي دليل يبرهن على موقفه، يؤكد جنسن أن ذكاء أفراد الطبقات التي تعيش في «ظروف اقتصادية واجتماعية غير مواتية» أدنى من ذكاء الطبقات ذات الامتيازات، وأن الوضع لا يمكن إصلاحه بأي نظام للتربية أو التعليم.

إن الاتجاه لرؤية الظواهر الاجتماعية من زاوية بيولوجية والمنتشر فى الغرب يمكن رؤيته بوضوح فى أعمال العديد من علماء تشكيل الطباع. وينبغى اتخاذ موقفين فيما يتعلق بعلم تشكيل الطباع : الاعتراف بإسهامه الكبير فى دراسة أهم القوانين فى بيولوجيا وسيكولوجيا الحيوان، وأن نستبعد بحزم من التعميمات الاجتماعية والفلسفية، التى لا أساس لها، الاستنتاجات التى تم التوصل إليها فى الدراسات الحيوانية والتى مدها بعض علماء تشكيل الطباع بشكل متعسف إلى الإنسان والمجتمع.

وتعرضت بعض كتابات عالم الطباع المتطرف ك. لورنز، الفائز بجائزة نوبل لعام ١٩٧٣ فى الفسيولوجيا والطب، للانتقاد الحاد. وبالمصادفة، فقد أشارت الصحافة الغربية فى هذا الخصوص كثيرا إلى لورنز على أنه قد أيد النظام النازى، وإلى بعض كتاباته «التى تفوح منها رائحة معسكرات الاعتقال». ويعترف لورنز الآن بأنه كان يشارك ذات يوم فى الايديولوجية الفاشية، وهو ما يعده الآن «خطأ ساذجا».

وفي عرضه الانتقادى لكتاب لورنز (الخطايا الثمانية القاتلة للبشرية المتحضرة»[٦١] يستنتج البروفسور الألمانى ر. لوثر أن النظريات العنصرية التى طرحها لورنز منذ ١٩٤٠ لم يعد المؤلف النظر فيها ولكنها قد خضعت فحسب لبعض «الرقابة»[٦٢].

ووفقا للآراء التى يدافع عنها لورنز الآن، فإن كل متاعب البشرية تنبع من سببين أساسيين:

١ - مطالبة الإنسان المحدد بيولوجيا للأرض، ومن ثم، «فإن كل مشكلة مفردة ضاغطة على البشرية تنبع فى النهاية من اكتظاظ السكان»[٦٣].

٢ - العدوانية الخلقية، التى لا يحتاج صاحبها إلى أية عوامل خارجية. وهنا يسوى لورنز بالفعل بين العداونية وبين أي مبدأ إبداعى نشط، وأى شكل للحماس. وكما يقول: «إذا ما كانت تنقصك عدوانية شخصية، فإنك لست بفرد... والحماس النضالى الجماعى الذى يعد شرطا ضروريا للحرب، هو كذلك شرط ضرورى لكل مسعى بشرى أرقى...»[٦٤].

والمجتمع بالنسبة للورنز، هو مجرد آلية تنظم العنف. وقد كتب يقول «أنا متأكد من أن المجتمعات الإنسانية هى آليات قسرية تحول العدوان إلى قنوات مفروضة»[٦٥] ويواصل قائلا، «إن تحطيم الناس يبدو شريرا للغاية، ولكن ثقافتنا يمكنها أن تتسامح مع قدر معين منه ليظل باقيا»[٦٦].

واعتراض لورنز الوحيد على الحرب هو أنها لم تعد وظيفية حيث إن وجود الأسلحة النووية قد حول الحرب إلى شكل من الانتحار. ولكن الإنسان، في رأى لورنز، لا يميل بالطبيعة نحو خطوات نشطة في صف السلام. وهو يرى «ان الإنسان... متحمس عسكريا، وأنه لمطلب معقد منه أن يكون متحمسا من أجل السلام»[٦٧].

وبعيدا عن العلم أو الممارسة الاجتماعية تعد هذه الأفكار سخيفة بشكل خاص اليوم. وتكشف الحركة العريضة المعادية للحزب عن الحماس الكبير ونشاط ملايين الناس باسم السلام.

ولكن علينا أن نواصل تحليلنا «للدراسات» التى قام بها المدافع عن «العدوانية الوراثية».

ففى كتابه «حول العدوان»[٦٨] عني لورنز ببيان الميكانيزمات الفطرية للسلوك العدوانى. وفى دراساته عن تطور العدوانية فى الفقاريات، مد بعض أفكاره عن الحيوان إلى الإنسان. ووفقا لقسم مهم من العوامل الاجتماعية فى السلوك البشرى، يؤمن بأن الدافع العدوانى قد يوجد كما لو كان قائما من قبل وراثيا، بينما تستفيد العوامل الاجتماعية من «قوة» الدوافع العدوانية، وتوجهها إلى «قنوات» مفيدة اجتماعيا. وما لم نجد طرقا «للتخلص» من الدوافع العدوانية، لا يمكن تجنب المرض العقلي. وهو يرى في التطور الاجتماعي، والطقوس، والأخلاق وما شابه ذلك طرقا للتخلص من، أو استبعاد أو إطلاق العدوانية.

وهناك بعض علماء تشكيل الطباع الآخرين الذين يسيرون على الخطوط نفسها؛ ففى ١٩٦٧ نشر د. موريس، وهو صديق لورنز، كتابه الذى لقى رواجا كبيرا «القرد العارى: دراسة عالم حيوان للحيوان البشرى»[٦٩] وحسب رأيه، فإن الإنسان هو قرد يتكلم. ويقال لنا أن صيد الحيوان الجماعى والغذاء هى الشروط الضرورية لتطور المجتمع البشرى الكامنة خلف الدافع البشرى لقتل بعضهم بعضا (لقد أصبح الإنسان «قردا قاتلا»).

وبمساندة من بعض الأطباء النفسيين، ظهر اتجاه واسع جديد فى الدراسات البيولوجية الغربية، يسعى لمساندة الافتراض القائل بوجود كرومزوم (ى) الإضافى بوصفه سببا للعدوانية فى الإنسان. وفى ١٩٦٥ جرى تحديد حالات لما يعرف بالنمط الوراثى اكس ى ى، الذى يحمل كروموزومين (ى) بدلا من واحد. ومثل هذه الحالات برغم إنها نادرة للغاية، ترتبط، كقاعدة، بعلم الأمراض التشريحى والعقلى، وقد جذب الاتجاه انتباها كبيرا، كما أن هناك أملا فى أن يتم الكشف من خلال مثل هذا البحث[٧٠] عن سبب بيولوجى بحت للسلوك العدوانى.

ولم تبين التجارب التأكيدية وجود مثل هذه الصلة، وفقا لـ ج بيل عضو الجمعية الملكية

البريطانية؛ إذ لم يجد أى سلوك شاذ فى معظم الناس من النوع الوراثى اكس ى ى، وحذر على أسس لا بأس بها من أى تمييز غير قائم على أساس ضد الناس لأسباب وراثية[٧١].

وتوضح بعض المناهج المستخدمة فى الدراسات الاجتماعية النفسية فى الولايات المتحدة النتائج «العملية» لمعالجة النماذج الاجتماعية من زاوية بيولوجية وفسيولوجية وسيكولوجية فحسب. ويتمثل أحد مثل هذه المناهج فى «التوجه نحو الفرد» أو «التوجه الطبى» وينتهى إلى ما يلى: إذا لم يكن الناس ميسورين فى ظل نظام معين، فإن الخطأ يرجع إليهم، لا إلى النظام، وهكذا قرر عالما النفس الأمريكيان ن. كابلان، س. نلسون، اللذان حللا عام ١٩٧٠ عددا من الدراسات تتعلق بوضع السود فى الولايات المتحدة، أنه فى ٨٢٪ من مثل هذه الدراسات نسبت المصاعب التى واجهها الأمريكيون السود إلى مواقفهم الشخصية. وألقى ١٦٪ فحسب من المؤلفين اللوم على النظام الاجتماعى لوضع السود المؤسف[٧٢].

وهكذا تستخدم الطبقات الحاكمة أحدث المكتشاف البيولوجية فى نشر الأفكار الفلسفية والسياسية المعادية للبشرية، وذلك لتبرير انعدام المساواة الاجتماعية والتمييز العنصرى. وفى الوقت نفسه، يتخذ عدد متزايد من العلماء فى جميع أنحاء العالم موقفا نقديا ويرفضون الاستنتاجات المستخلصة من المفهومات البيولوجية العلمية الزائفة.

وعلى سبيل المثال، فإن عالم الوراثة البارز ج. ليديربرج، والحائز على جائزة نوبل، يشك كثيرا كما ينتقد من عدة وجوه التطرفات البيولوجية المختلفة الناشئة فى الغرب فى «مناطق تقارب» معينة للبحث «البيولوجى والاجتماعى»[٧٣]. إنه يعتقد أنه من الصعوبة بمكان إبراز المكون الوراثى فى الفوارق بين مجموعتين اجتماعيتين كبيرتين، أى جنسين. ويرجع ذلك إلى الفوارق المحتملة فى التركيب الوراثى وفى الخبرة المتجمعة تحت تأثير البيئة، وفى التفاعل فيما بينها. ويقول «إننا نعرف الآن أن القوانين التى تسمح بتعقيم الناقص عقليا على أسس وراثية لا يمكن تبريرها، لأنه نادرا ما كان هناك دليل على أن النقص كان وراثيا»[٧٤].

ويواصل ليديربرج القول بأن التناقض الأساسى فى عصرنا: التناقض بين أفكار المساواة من زاوية الأخلاق، والصحة، والتعليم والرفاهية المادية وبين انعدام المساواة الملاحظة بين الناس بوصفهم كائنات، لا علاقة له بالتغير البيولوجى. والحياة البشرية، من وجهة نظر علم الوراثة هى سلسلة متصلة من التغيرات اللانهائية. وبرغم مناعة المبدأ الشامل القائل بأن السلوك يتحدد وراثيا، فإن من المستحيل التمييز بين مجالى العوامل البيولوجية، والاجتماعية الثقافية، فى

تشكيل المزاج، والقدرات الفكرية، إلخ. والدراسة الوراثية للقدرات الفكرية للبشر يعرقلها عدم وجود مناهج تجريبية مباشرة، كما أنه يستحيل تحليل القدرات الفكرية للمواليد الجدد.

ويعد ليديربرج مشكلة الحافز الوراثي والاجتماعي للسمات الشخصية أكثر مجالات الأبحاث تشوشا. وهو يعد الحافز الوراثي أمرا لا يقبل النقاش، ومع ذلك، فإنه يرى أن المعرفة البيولوجية محدودة للغاية حتى أن البيولوجيا قادرة فقط على الاستنتاجات العامة والمبتذلة. وليس بمقدورها أن تتنبأ بأي «سلوك غير معلن» (عاقل، إجرامي، عدواني، لغوي، إلخ).

وعلى العموم، فإن ليديربرج ضد كلا التطرفين - إضفاء طابع مطلق على المعالجة البيولوجية أو الاجتماعية. إنه يرفض القدرية الوراثية ويرى أن عامل البيئة الاجتماعية حيوي في تفسير الفوارق الفكرية والطبقية والعرقية. ومع ذلك فإنه في الوقت نفسه لا يعتقد أن موقفه يفند أن تطور الإنسان تحفزه الوراثة كذلك. وهو يعارض بحزم الفكرة الغامضة القائلة بأن الإنسان (كنوع) هو من صنع الإنسان[٧٥].

ويقول ليديربرج بأن المعرفة في البيولوجيا البشرية الحديثة لها، برغم عدم كفايتها، تأثير مهم على البحث الاجتماعي والسياسة، مشيرا بكل حق إلى أن هذا يتطلب «اهتماما وثيقا من جانب علماء الاجتماع ليس فقط ببنيانهم الخاص، وإنما بالاتجاه السليم للدراسات البيولوجية كذلك»[٧٦].

ومما هو جدير بالذكر استنتاجه التالي: «إن النظر إلى الإنسان فحسب على أنه نتاج التطور العضوي، دون فهم لتعقيدات تطوره الفردي والعوامل الاجتماعية التي تؤثر على فرديته، هو علم حياة رديئ يؤدي بالضرورة إلى سياسة رديئة»[٧٧].

ويدرس ليديربرج هندسة الوراثة في الأخلاق والجوانب الطبية على السواء. ويرى أن علماء الوراثة يجب أن يركزوا على المشاكل الطبية (وراثة الأمراض والوراثة الفردية والجماعية) وبالمعنى الأعم، فإن الهندسة الوراثية المرتبطة بالإنسان تعد مجازا وخيالا لا يستطيع علم الوراثة اليوم أن يبعث فيها الحياة. ويشير كذلك إلى مشاكل أخلاقية عديدة ترتبط بعدم إمكان التنبؤ بمثل هذه التجارب. وفي الوقت نفسه يقول بأن هناك حاجة إلى البحث الاجتماعي الوراثي الموحد (كما في دراسة السكان ديموجرافيا).

ويحذر عالم الوراثة البريطاني ل. بنروس من مثل هذه المطابقة بين الوراثة البيولوجية والأسباب الاجتماعية، والتي يترتب عليها أن الفقر كما يزعمون ظاهرة وراثية. وهو يسترجع أن

الأساليب الإجرامية التى استخدمت فى ألمانيا فى الثلاثينات كانت مظهرا متطرفا لهذا التفسير لعلم تحسين النسل[٧٨].

ويعارض م. روشلان، عالم النفس الفرنسى البارز، الذى تخصص فى علم النفس التفاضلى، كذلك إشاعة البيولوجيا البدائية فى علوم الإنسان[٧٩] ويرى المهمة الأساسية فى دراسة أشكال ومستويات وطابع التفاعل بين البيولوجى والاجتماعى.

وتحتل هذه الفرضيات أهمية خاصة للنقد المدعم للعنصرية التى تستغل سمات بيولوجية خاصة للمجتمعات البشرية المختلفة. وفى هذا الخصوص كذلك، اتخذ بعض علماء الغرب موقفا تقدميا ومدعما علميا بدرجة كافية. ويكتب العالم الأميركى ج. متريس، مثلا: «إن فكرة وجود أجناس أرقى وأجناس أدنى هى نتيجة للعمليات الاجتماعية الثقافية، وليس لحقائق بيولوجية. ولا يمكن أن يقال بأن أى جنس إذا ما أخذ فى مجموعه أرقى أو أكثر تطورا من أى جنس آخر... فلقد كان الاختلاط العرقى هو القاعدة بدلا من أن يكون الاستثناء طوال تاريخ النوع البشرى... والجنس مهم اجتماعيا اليوم بسبب مشاركته فى تطور العنصرية العلمية»[٨٠].

وقد فضح بعض علماء الغرب الحيل المختلفة التى تمارس فى الاختبارات السيكولوجية الهادفة لأن تبرهن «علميا» على استنتاجات رجعية وعرقية. وقد أوضح أ. كلينبرج فى كندا، والخبير البارز فى السيكولوجيا ومقارنة الأجناس، أن مثل هذه الاختبارات لدراسة أفراد شعوب وأجناس مختلفة غالبا ما تجرى بغض النظر عن وجهات نظر الباحثين فى جوانب من موضوعات الاختبار، وبغض النظر عن خبرتهم وتدريبهم السابقين وغيرهما من العوامل التى لا يجب تجاهلها فى الاختبارات[٨١]. وحتى فى هذه الاختبارات المتحيزة فإن متوسط ذكاء من يسمون بالرعاة المتخلفين، أى الماوريين فى نيوزيلندا، يبرهن على أنه أرقى منه لدى الأمريكيين البيض.

وهكذا نرى أنه فى الغرب تقف، إلى جانب التبريرات العرقية للمفهومات البيولوجية، دراسات جادة ذات أساس علمى، ساعدت على فضح استخدام البيولوجيا بشكل رجعى وعنصرى. ولهذا السبب فإن التفسير البيولوجى للظواهر الاجتماعية يغدو أكثر حذقا نظرا لتصاعد النقد العلمى.

وقد أصبح من المعتاد الإشارة إلى تقارب البيولوجية والاجتماعية على أنه «بيولوجيا اجتماعية» أو «علم الحياة الاجتماعى»، إلخ، وأحتوى عدد ١٠ يناير ١٩٧٥ من مجلة «العلوم» مقالا حول «علم الحياة الاجتماعى» بدأ بالكلمات التالية: «إن حب الغير، والاخلاص

لصديق، وتضحيات الوالدين للأبناء، وغيرها من نماذج السلوك تحدث في كثير من الأنواع، بدءا من الحشرات الاجتماعية حتى الثدييات» ويهدف السلوك الاجتماعى للأفراد، كما يؤكد المؤلف، إلى زيادة إسهامهم الوراثى للأجيال اللاحقة إلى أقصى حد. ويشكل ذلك شكلا من «الضرورة الوراثية». ومن ناحية أخرى، كما يقول، ينبغى على المناهج المستخدمة فى الدراسات الخاصة بالسلوك الاجتماعى فى الحيوانات أن تؤثر على الدراسات المتعلقة بالسلوك الاجتماعى للإنسان. وفى رأيه فإن علم الحياة الاجتماعى سوف يغير الاتجاهات فى العلوم الاجتماعية.

وقد نشر كتاب «علم الحياة الاجتماعى: التركيب الجديد»[٨٢] لعالم الحياة الأمريكى ا. ويلسون دافعا جديدا للمناقشات المتعلقة بعلم الحياة الاجتماعى. وظهرت عشرات المقالات فى الصحف الرئيسية فى الولايات المتحدة وغرب أوربا حول العلاقة بين علم الحياة الاجتماعى والعلوم الاجتماعية، وحول ما يتضمنه تأثير العلم الجديد على المشاكل الاجتماعية. وتناولت وسائل الإعلام الكتاب كذلك على نطاق واسع.

يعرف ويلسون علم الحياة الاجتماعى بأنه «الدراسة المنتظمة للأساس البيولوجى لكل سلوك اجتماعى»، ويضيف أن البحث الحيوى الاجتماعى يتركز على التجمعات الحيوانية، وبنيتها السكانية وضروبها، ووسائل اتصالها، والميكانيزمات الفسيولوجية خلف سلوك التلاؤم[٨٣]. وهو يحدد مهام العلم الجديد كما يلى: «إن الهدف الرئيسى لنظرية عامة لعلم الحياة الاجتماعى ينبغى أن يكون القدرة على التنبؤ بسمات التنظيم الاجتماعى من معرفة هذه المتغيرات السكانية، مرتبطة بمعلومات عن الضوابط السلوكية التى يفرضها التركيب الوراثى للنوع».[٨٤] و «علم الحياة الاجتماعى البشرى» جزء لا يتجزأ من العلم الجديد ويدرس سلوك الإنسان والتنظيم الاجتماعى للمجتمع البشرى.

ويعتقد ويلسون فى وجود تطور طبيعى للنزعة الاجتماعية، أى للأشكال الاجتماعية المختلفة لسلوك المخلوقات الحية من مستعمرات الكائنات الدقيقة حتى الإنسان، مما يبرر رؤيته لسلوك الإنسان بوصفه هدفا للبحث الحيوى الاجتماعى. وتشمل الأفكار الأساسية للدراسات «الحيوية الاجتماعية البشرية» الخصائص الحيوية الوراثية لسلوك الذكر والأنثى، وتحليلا لأهمية حاملات الوراثة بالنسبة لهذه السمات المتغيرة الفردية مثل العدوانية، والمكر، والإيثار، والالتزام، وهى المستلزمات التطورية لتشكيل نمط «السيطرة - الخضوع» من نماذج السلوك. والسمات البيولوجية للوضع الاجتماعى، والعلاقات بين الآباء والابناء، إلخ[٨٥]. ويرتكز تحليل هذه

السمات وغيرها من سلوك الإنسان على الفرضية القائلة بأن الإنسان بشكل عام يتصرف كالمخلوقات الأخرى، وأن قوانين التطور المقرة بالنسبة للأنواع الأخرى صالحة كذلك بالنسبة للبشر. والفصل الأخير من كتاب ويلسون عنوانه: «الإنسان - من علم الحياة الاجتماعى إلى علم الاجتماع»، ويبدأ بالكلمات التالية: «فلندرس الآن الإنسان بروح التاريخ الطبيعى الحرة، كما لو كنا علماء حيوان من كوكب آخر يكملون قائمة بالأنواع الاجتماعية على الأرض. وتتقلص العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية فى ظل هذه النظرة العريضة إلى فروع متخصصة من علم الحياة: فالتاريخ والسير. والأدب هى بروتوكولات بحث لعلم الحياة الاجتماعى لنوع واحد من رتبة الثدييات العليا»[٨٦].

وللبرهنة على مفهومه السطحى يشير ويلسون إلى السمات المشتركة فى سلوك الإنسان والقردة، مثل الفترة الطويلة لتعويد الصغار على السلوك الاجتماعى، وخصائص سلوك الشباب، والاتصال شبه اللغوى (الإشارات وتعبيرات الوجه الناتجة عن الانفعالات الأساسية) وبعض القواعد فى العلاقات الأسرية، والصلات بين الآباء والابناء، إلخ. ثم يواصل فيستنتج أن «السلوك الاجتماعى البشرى الأساسى - بما فى ذلك المبنى على ترابط جماعة الذكور، والصفة الاقليمية، وأصول القرابة - ينشأ بوصفه نمطا ظواهريا خارجيا يعقب تطور السلوك، ويتحدد مداه ونطاقه بالتفاعل بين الجينات العديدة والبيئة»[٨٧].

وما تزال فكرة مزج الاجتماعى فى البيولوجى أكثر تميزا فى كتاب ويلسون «حول الطبيعة البشرية»[٨٨]، وهو دراسة تغطى نطاقا عريضا من المشاكل الاجتماعية والثقافية - من نشأة الدين حتى مستقبل العلم. ويصاحب المضمون والتدليل غير العلمى فيما يتعلق بجوهر وميكانيزمات السلوك البشرى هجمات صريحة ضد الماركسية والشيوعية. ولا تعرف مزاعم ويلسون أى حدود؛ إنه يتجرأ على تفسير كل مظاهر الحياة، من علم الوراثة الفردى والفسيولوجيا وتطور الأنواع إلى السلوك البشرى والتطور الاجتماعى.

وسارت المناقشات التى أثارها نشر كتابيه فى خطين، أولا: أفكاره واستنتاجاته العرقية، أو النخبوية أو الداروينية الاجتماعية. وثانيا: آراؤه عن بعض المسائل الخاصة حول منشأ ومشاركة الميكانيزمات الفردية فى السلوك الإنسانى والحيوانى، وعلى الأخص تطور القرابة، والحتمية الوراثية، والعلاقات بين الجنسين، وبين الآباء والابناء، إلخ[٨٩] وتحدى الكثير من المؤلفين حق علم الحياة الاجتماعى فى الوجود بوصفه علما.

وعند تقييم أهمية علم الحياة الاجتماعى لا يجب أن تنظر إليه فحسب فى ضوء تعريفات ويلسون، أو ننطلق من حقيقة أن تدليله يستفيد منه مختلف المحافظين الجدد، والزعماء، والمنظمات العنصرية والفاشية فى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وغيرها من الدول الإمبريالية. ولا يجب أن نتجاهل أن الإرجاع العلمى يصبح فى مراحل معينة أمرا لا غنى عنه كمنهج للمعرفة. وتحوى أعمال ويلسون إرجاعا علميا مسموحا به، وتنظيما وتعميما لعدد كبير من الحقائق المتعلقة ببعض أنماط الاستجابة التى يشارك فيها الإنسان الحيوان، وكذلك تشويهات يمكن النظر إليها فحسب على أنها نزعة حيوية غير قائمة على أساس. وهكذا يعتقد البيولوجى أن النظرة الحيوية الاجتماعية وحدها (التى يحددها هو نفسه على أنها «المادية العلمية الوحيدة») يمكن أن تقدم تفسيرا علميا لمنشأ وجوهر وفعالية، ليس فقط الدين، وإنما «العقائد شبه الدينية» كذلك (وهو يرى أن الماركسية اللينينية واحدة منها) - وكلها تنشأ من الحافز الوراثى للبشر لصناعة الأساطير. ويسعى ويلسون إلى تقديم الماركسية اللينينية بوصفها «علم حياة اجتماعى بدون علم حياة»، ومؤسسات المجتمع الحديث بوصفها «تعديلات متضخمة» تحددها وراثيا بنى جامعى الغذاء، والصيادين فيما قبل التاريخ. وهو يرى أن سلوك الإنسان الاجتماعى لا يرتكز على أساس وراثى فحسب، ولكنه فى التحليل الأخير «ينظم بواسطة الجينات». ويقدم هذا الرأى الخاطئ، مثل الآراء الأخرى المشابهة التى عبر عنها ويلسون، أساسا علميا للايديولوجيات والاتجاهات الاجتماعية السياسية العنصرية والرجعية الأخرى، ويعرقل صياغة مفهومات صحيحة عن العلاقة الفعلية بين الاجتماعى والبيولوجى.

وينبغى أن نتذكر أنه يوجد فى البلدان الرأسمالية مفهومات حيوية اجتماعية قدمها باحثون ذوو عقلية ديمقراطية وإنسانية. ويمكننا أن نتلمس فى عديد من الأعمال الأخيرة حول «علم الحياة الاجتماعى البشرى» اتجاها للتخلى عن الحتمية الوراثية والبيولوجية الجامدة فى تحليل السلوك البشرى. ومما له أهمية فى هذا الخصوص كتاب د. فريدمان «علم الحياة الاجتماعى البشرى: نظرة كلية»[٩٠] الذى يؤكد فيه وجود حتمية ثنائية، وراثية وثقافية، للسلوك البشرى، وينتقد «إرجاع» علم الاجتماع وكل المعرفة الاجتماعية إلى هيكل العلوم البيولوجية. وبرغم أنه يبتعد، لدرجة ما، عن المناقشة التأملية المتعلقة بالتحديد الوراثى المسبق لكثير من الجوانب الجوهرية فى السلوك البشرى، ويسعى إلى تقديم تعريف أوضح لقضايا ومناهج «علم الحياة الاجتماعى البشرى»، لا يزال فريدمان يدعى بأن علم الحياة يمسك بمفتاح فهم الطبيعة

البشرية. ويستخدم فريدمان، مثل ويلسون، إجراءات بحث مختلفة فى محاولة للعثور على أدلة تجريبية على النشأة البيولوجية والوراثية للجوانب المختلفة لسلوك الإنسان الاجتماعى - تشكيل نماذج «السيطرة - الخضوع» الهرمية، وسلوك الشباب، والعلاقات بين الجنسين، والاختلافات فى المكانة الاجتماعية إلخ.

وهكذا نجد فى الأعمال الأخيرة حول «علم الحياة الاجتماعى البشرى» محاولة واضحة للتركيب والتقريب بين البحث البيولوجى والاجتماعى، وهى محاولة تتجاهل - بغض النظر عن كل التحفظات - خصائص الانساق التى تحدد الظواهر الاجتماعية. ومن حيث الجوهر، يحل علم الحياة محل علم الاجتماع، تحت الستار المريح للتقارب، ولا ترتكز محاولات الاستبدال هذه إلى أساس علمى، ولا تتفق مع المبادئ الأساسية للمنهج العلمى الذى يتطلب البحث المحدد فى كل مجال معين.

إن إضفاء طابع بيولوجى على العلوم الاجتماعية يشكل «منهج بحث» خاطئا من أساسه، أولاً وقبل كل شئ، لأنه لا يأخذ فى الاعتبار البيئة غير المتجانسة كيفيا بكاملها للعالم المادى والتباين التاريخى لهذه البيئة. إن مشكلة البيولوجى والاجتماعى لا تنفصل عن التفسير الفلسفى العام لوحدة العالم والفردية الكيفية للمستويات المختلفة، ومظاهر، ومجالات هذا العالم المادى المتحد بشكل عام. وتتبع مستويات ومجالات الوجود المختلفة النماذج العامة التى تخضع لقانون والتى تعكس وحدة العالم، بينما يجب ملاحظة النماذج الخاصة التى تخضع لقانون عند مستويات الحياة المتميزة كيفيا. وهكذا يوجد التماثل، والاستمرارية، والصلة بين المجالات والمستويات المختلفة للوجود، فى الوقت الذى توجد فيه كذلك خصائص وفروق كيفية بينها.

وتسمح هذه الفرضية الفلسفية العامة بأن نفهم، مثلا، أن دور النماذج الفيزيائية الكيماوية مهم للغاية فى تحديد الظواهر البيولوجية، برغم أن الحياة نفسها ظاهرة جديدة تماما لا يمكن ردها أساسا إلى عمليات فيزيائية وكيماوية فحسب. إن الفيزياء والكيمياء، ليست كافية برغم أنه لا غنى عنها، لمعرفة الحياة. وبالمثل، فإن معرفة النماذج الفسيولوجية والبيولوجية بشكل عام، والتى تخضع لقانون، ضرورية تماما لمعرفة العمليات السيكولوجية. ومع ذلك، فإن العقلانية، والوعى والتفكير ظواهر جديدة كيفيا، تحددها قوانين أكثر تعقيدا وخصوصية لا يمكن ردها إلى نماذج فسيولوجية.

إن الكائن البشرى هو أرقى مستوى للتنظيم البيولوجى فى تطور العالم العضوى، ويختلف

عن الأشياء البيولوجية للطبيعة الحية فى أن له بنى وعمليات أكثر تطورا ذات عدد أكبر كثيرا من الصلات والعلاقات الوسيطة اجتماعيا والجديدة الكامنة فيها.

وتظهر ظاهرة جديدة تماما - الحياة الاجتماعية - فى تطور العالم مع ظهور الإنسان والنشاط المرتبط بالعمل. وقد كتب ماركس يقول: «إن جوهر الإنسان ليس تجريدا كامنا فى كل فرد مفرد. إنه فى حقيقته مجموع العلاقات الاجتماعية»[٩١] والمجتمع مرحلة جديدة وفريدة نوعيا فى تطور العالم الموضوعى. والقوانين الخاصة هنا هى على وجه التحديد قوانين اجتماعية، ومهما أكدت النزعة البيولوجية فلا يمكن ابدالها أو قمعها بقوانين بيولوجية.

إن الاجتماعى، الذى ظهر وتشكل تاريخيا على أساس علم الحياة، قد غدا تحت تأثير الإنتاج المادى والعلاقات الاجتماعية الجانب الرئيسى والمحدد لتطور الإنسان؛ لجوهره.

وبالرغم من كل الاعتماد فيما بينهما، فإن البيولوجى والاجتماعى يشكلان مجالات مختلفة للوجود، تعمل فيها نماذج خاصة تخضع لقانون. إن نفى مجالات الوجود ومستوياته وسماته المتميزة كيفيا، خطر ولا يمكن الدفاع عنه كالفشل فى فهم وحدة العالم، والصلات المتبادلة بين الظواهر كافة، والاستمرارية والانتقالات المتبادلة بين الأشكال المختلفة فى حركة المادة. إن تطور العالم فى وحدته مستحيل تماما بدون الاستمرارية.

ومن زاوية مشكلة البيولوجى والاجتماعى، فإن هذا يعنى أن الطريقة المحددة والفعلية للتفاعل بين هذين المجالين يجب أن نجدها فى الواقع، الذى يكونان غير متماثلين فى ظله، ولكنهما لا ينفصلان كذلك. وفى كلمات أخرى، فمن الضرورى الكشف عن خصوصية كل منهما وكذلك الاستمرارية، والصلة المتبادلة، والانتقال المتبادل بينهما. ويخص ذلك كل جوانب المشكلة المتنوعة والمركبة للبيولوجى والاجتماعى، وأولا وقبل كل شئ، اللحظة التى يرتبط فيها البيولوجى بالاجتماعى فى حقائق معينة من السلوك الإنسانى.

وبشكل عام، فإنه لأمر مقبول منذ وقت بعيد بوصفه شيئا لا يثير الجدل أن الإنسان قد ظهر من وضع حيوانى. وبالنسبة لنا تعد النظرة المادية التاريخية حاسمة فى تحليل السلوك الاجتماعى البشرى. ولكن إذا ما استرجعنا تعبيرات انجلز، فسيكون من السذاجة ان نعتقد أن الإنسان قد تخلص من كل ما هو طبيعى وفطرى فيه بوصفه مخلوقا بيولوجيا.

يولد الكائن البشرى، ويتشكل ويتطور بما يتمشى مع قوانين البيولوجيا فى الوسط الاجتماعى. ويحدث توسط البيولوجى خلال الاجتماعى، أساسا، من خلال الجهاز العصبى

المركزى، الذى يؤدى من ناحية، وظيفة رد العالم المحيط فى شكل أفكار وأحكام، ومن ناحية أخرى، وظيفة توحيد وتنظيم وتنسيق العمليات داخل الكائن فى تفاعله، أولا وقبل كل شئ، مع البيئة الاجتماعية الخارجية.

ويتم فهم ميكانيزم وبنية التفاعل بين الاجتماعى والبيولوجى من خلال أساليب ووسائل العلوم المختلفة، التى يتناول كل منها بعض الجوانب الفردية للمشكلة. وعندما نبحث كل تنوع جوانب المشكلة نرى أن العلم يواجه مهمة معقدة للغاية للكشف عن الطريقة الملموسة والشاملة، أو الميكانيزم القائم وراء التفاعل بين البيولوجى والاجتماعى ضامنا (١) التفرد، وعدم التماثل بين هذين المجالين من الوجود فى تطور وسلوك الإنسان (٢) الاستمرارية والصلة المتبادلة بينهما.

وقد حدد ماركس النمط الأساسى لهذا التفاعل كما يلى: عندما يغير الإنسان الطبيعة الخارجية فى عملية العمل، فإنه «فى الوقت نفسه يغير طبيعته»[٩٢] وفى كلمات أخرى، فإن طبيعة الإنسان هى ذاتها نتاج للتاريخ، ولنشاط الإنسان الاجتماعى. وهذه الفكرة الكلاسيكية تتنافى، من حيث المبدأ، مع التفسيرات الثنائية للعلاقة البيولوجية - الاجتماعية. وفى هذه الصياغة الموجزة والهادفة يكشف ماركس الصلة الجدلية الحقة بين هذين المجالين للوجود. وفى مجرى نشاطه الاجتماعى يغير الإنسان ولكنه لا يلغى أو يدمر داخل نفسه الطبيعى والبيولوجى. ونتيجة لذلك، لا تختفى الاستمرارية بين البيولوجى والاجتماعى والصلة المتبادلة بينهما وإنما تتطور تاريخيا. حقا إن وحدة الاثنين، وليس تماثلهما، توجد أساسا فى نشاط البشر، الاجتماعى فى جوهره.

وبالتالى، فإن العمليات والخصائص العقلية (وعلى الأخص القدرات) لا تتضح فحسب، وإنما تتشكل كذلك فى النشاط؛ فى العمل والدراسات، والمشاركة الاجتماعية، إلخ. وهذه القدرات لا تكون ناجحة ولا كاملة لحظة ظهورها. ففى كل مرحلة من النشاط الجماعى والمفيد اجتماعيا، ومع التوصل إلى نتائج جديدة ومهمة اجتماعيا يرتقى الإنسان إلى مرحلة جديدة كيفيا فى التطور العقلى، أى فى تطور القدرات والطابع وما إلى ذلك. وهكذا، فإن التطور العقلى يمثل وحدة لا تنفصم بين البيولوجى والاجتماعى فى عملية النشاط.

وهناك نقطة أخرى تتعلق بالموضوع، وهى جانب غير متوقع على ما يبدو للمشكلة، يرتبط بالسؤال الذى اتسع الجدل حوله وامتد: «هل تستطيع الآلة أن تفكر؟».

إن التفكير الفعلى (أى، البشرى)، الموثوق به هو وحدة حية، وانتقال متبادل للبيولوجى والاجتماعى، ومن ثم فإن التفكير مستحيل دون المخ، وبعيداً عن المجتمع. وأى انفصال بين البيولوجى والاجتماعى، وأى انتهاك لوحدتهما وصلتهما المتبادلة يجعل التفكير مستحيلا، ويصبح الأمر أكثر من ذلك بدون البيولوجى أو الاجتماعى.

إن الفكرة التى تقول بأن الآلة يمكن أن تفكر لا تتفق مع مبدأ وحدة البيولوجى والاجتماعى فى الإنسان، فى تفكيره. والآلة أو الإنسان الآلى، هى نتاج للنشاط البشرى وليس فيها أى شئ بيولوجى لأن ذلك النتاج الخاص يتكون من مواد من صنع الإنسان. وهكذا، فإن الآلة من هذا النوع تفتقر إلى الوحدة الحية المباشرة والاستمرارية بين البيولوجى والاجتماعى. وهذا يجعل التفكير الخلاق، المستقل، مستحيلا، برغم أنه مع تقدم العلم والتكنولوجيا، سيواصل الإنسان إضفاء وظائف عقلية أكثر على الآلات التى يصنعها ويتحكم فيها.

والفكرة الماركسية التى تقول بأن الطبيعة البشرية هى نتيجة للتاريخ تقدم الأساس الفلسفى الوحيد الذى يسمح بالتغلب على التطرفين الخاطئين فى تناول مشكلة «البيولوجى - الاجتماعى». فمن ناحية، فإن التأكيد فوق البيولوجى الاجتماعى الذى يقول بأن الإنسان مجرد نتيجة للاقتصادى أو للاجتماعى وأنه خال تماما من البيولوجى، والعضوى، والطبيعى بشكل عام، لن يصمد للنقد. ومن ناحية أخرى فإن قناعة فرويد، ولورنز وغيرهما بأن دوافع الحيوان وغرائزه تكمن خلف سلوك الإنسان (وبخاصة عدوانيته) مرفوضة تماما. ولكن كما رأينا، وفقا لماركس وللعلوم المعاصرة، فإن الطبيعى موجود فى الإنسان، ولا يختفى بأية حال فى مجرى التاريخ، برغم أنه يتغير ويتطور أساسا فى منشأ الإنسان وخلال كل التقدم اللاحق للبشرية. ومن ثم، فإن، الحاجات والميول التى تشكلت تاريخيا للإنسان لا ينبغى أن يُحط من قدرها وينظر إليها على أنها احتياجات وغرائز حيوانية.

ونادرا ما يظهر كلا التطرفين - اضفاء الطابع البيولوجى والاجتماعى - فى شكل نقى، ولكنهما كقاعدة مرتبطان، ويظهران بالأحرى كاتجاهين محددين للإرجاع إلى علم الحياة أو علم الاجتماع مع مفهوم البيئة التى ينظر إليها، ليس فقط فى الضوء الاجتماعى، وإنما أيضا فى الضوء البيولوجى. وهكذا، فإذا ما أكدت دراسة معينة دور البيئة فى تطور الإنسان، فإن هذا لا يتضمن أنها تضفى طابعا اجتماعيا بدلا من إضفاء طابع بيولوجى، إلى الدرجة التى يمكن فيها النظر إلى البيئة فى ضوء اجتماعى وبيولوجى بحت على السواء، وكذلك كمجموع كلى للظروف

الفيزيائية. وهذا التنوع فى فهم البيئة هو دليل جديد على العلاقات المعقدة بين الاتجاهين.

نجد، مثلا، أن ب. سكنر، أحد زعماء النزعة السلوكية الحديثة، مؤيد متحمس للتطرف فى إضفاء الطابع البيولوجى حتى عندما يتناول إحدى المشاكل الفلسفية الاجتماعية لعصرنا. ففى مقاله: «الطريق المنحدر والشائك نحو علم السلوك» يكتب قائلا: «يجب أن أبدأ بالقول-كيف أنظر إلى علم السلوك. انه، على ما افترض، جزء من علم الحياة»[٩٣] ومن هذا الموقف البيولوجى الأولى يبحث مشكلة الإنسان، وعلى الأخص، مشكلة حريته، ومسئوليته وكرامته. ولهذا فهو يقول فى كتابه سيئ السمعة «خارج الحرية والكرامة»، تتعارض حرية الفرد مع بقاء الجنس البشرى ويصل إلى الاستنتاج: إذا ما استمرت (الحضارة الغربية) تصر على بقاء الحرية والكرامة بعد زوال أساسهما القيمى وإلى ما بعد فترة، يمكن لثقافة أخرى أن تقدم إسهاما أكبر للمستقبل.

ويكتب سكنر أن كتابه هو نتيجة لجهد من أجل توضيح كيف تفسد الأمور عندما نجعل من الحرية والكرامة الفردية صنما وهناك بالطبع قدر من الحقيقة فى نقد سكنر اللاذع للنزعة الفردية فى المجتمع البرجوازى. ولكنه من حيث الجوهر يطابقها بالحرية الفردية فى حد ذاتها. وفى محاولته انقاذ النظام الرأسمالى من فوضى الفردية البرجوازية، نجد أن سكنر ليس بعيدا بالفعل عن الرفض الكامل للحرية والكرامة الفردية. إن الحرية والمسئولية والكرامة، فى رأيه، هى أشياء مثل الثيرموجين واللاهوب*، فى فيزياء ما قبل العلمية. إن المحافظة على الحرية والكرامة تتنافى مع بقاء المدنية الغربية، ومن هنا رغبة سكنر فى تحويل الإنسان إلى إنسان آلى؛ كائن آلى مطيع، عن طريق «الهندسة السلوكية».

وهذه هى نتيجة منهجية سكنر البيولوجية البراجماتية التى صاغها فى كتابه عندما كتب أن البقاء هو القيمة الوحيدة التى سيحكم وفقا لها على المدنية فى التحليل النهائى، وفق أى سياسة تبرر بقاء مثل هذه القيمة بفضل تعريفها. وبالتالى فبغض النظر عن مدى تعقيد التفاعل بينهما، أو إلى أى مدى يقفان بعيدا عن بعضهما فإن النظرتين البيولوجية والاجتماعية ليس لهما أى مستقبل بالمثل فى دراسة الإنسان.

ومع ذلك، فإن مجرد الاعتراف بأنهما أحاديا الجانب لا يقدم الجواب بعد. وهكذا، لا يزال

---

* الثيرموجين : جهاز كهرو حرارى، واللاهوب: مادة كيميائية وهمية كان يعتقد، قبل اكتشاف الأكسجين، أنها سر الاشتعال – الناشر.

ا. فروم، فيلسوف اليسار المعروف، فى مجرى مفهوم التحليل النفسي، برغم أنه يرفض كلتا النظرتين البيولوجية والاجتماعية. ففى كتابه «تشريح نزعة التدمير البشرية» يؤكد أن الإنسان لا يخضع للطبيعة أو المجتمع: إنما تحكمه عواطف كامنة فى شخصيته، ويسمى كل مجموعة من العواطف الأعراض المتزامنة للمحافظة على الحياة. وتتكون من الحب، والتضامن، والعدالة، والعقل، أما المجموعة الأخرى - الأعراض المتزامنة المدمرة للحياة - وفتضم النهم، والوحشية، والسادية، والأنانية، وما شابه. ويتحدد سلوك الإنسان، فى رأى فروم بترابطات مختلفة لهذه الأعراض المتزامنة.

ويلاحظ فروم أن العواطف الشريرة يشجعها الانحراف فى البيئة الاجتماعية - الثقافية، التى تدخل عالم الإنسان الداخلى، ومع ذلك، فإن إقامة ظروف مالية وسكنية محتملة بالنسبة له لا يحميه من إمكانية انفجار عدوانيته. ويرى فروم الحل فى تحسين الذات، فى التغيرات الداخلية فى شخصيته، وفى أن تصبح الروح الإنسانية مشربة بحب الحياة[٩٥] .

وباختصار - فإن فروم بدعوى التجديد - وصل إلى القواعد الايديولوجية المبتذلة لتحسين الذات ونفى التحويل الثورى للمجتمع، وهكذا، فإن كلا الاتجاهين البيولوجي والاجتماعى برغم أنهما يبدوان متعارضين، و «يتفوق» عليهما كذلك مفهوم التحليل النفسى فإنه ينشأ من الوهم نفسه. وهما يتجاهلان الظرف الحيوى الذى وضحه ماركس: إن الإنسان إذ يغير الطبيعة الخارجية يغير طبيعته نفسه (أى أن طبيعة الإنسان هى نتاج للتاريخ).

وعلم النفس الاجتماعى ليس شيئا ثابتا، أنه يتغير ويتطور مع التغيرات فى الحياة، وعلى أساسها. وفى المجتمع البرجوازى، يصبح علم النفس البروليتاروى، وفقا للينين علم نفس النضال الطبقى ضد الطبقات المستغلة ودولتها[٩٦]. وفى أعقاب الثورة الاشتراكية تنشأ ظروف جديدة، ويتشكل علم نفس لبناء حياة جديدة وانضباط عمل جديد، ويجرى تعليم ملايين الناس «ويتعلمون من خبرتهم الخاصة كيف يديرون الدولة والصناعة»[٩٧] .

ومع التغيرات العميقة فى أسس الحياة الاجتماعية، يتغير علم النفس الوطنى كذلك بمناخ سيكولوجى جديد ينشأ فى العلاقات بين مختلف الأجناس والقوميات.

وعلى الرغم من أن السمات العرقية تتحدد بيولوجيا، فإن العلاقات بين الإجناس ليس لها أصل بيولوجى. والسلوك الإجرامى للعنصرى يولد من عوامل اجتماعية. وهكذا، فليس الوراثة هى التى تقف خلف كراهية الرجل الأبيض للصفر أو السود ولكنه نظام اجتماعى محدد، يرتكز

على استغلال الإنسان للإنسان، وتختفى العنصرية مع القضاء على هذا النظام، وتشكل العلاقات الاجتماعية الجديدة آراء جديدة وقانونا جديدا للسلوك نحو الأجناس الأخرى. ونحن ضد تقسيم القبائل أو الأجناس إلى هذه التى يزعمون أنها تملك صفات معنوية وبشرية راقية، وإلى تلك التى لها ميول ضارة وشريرة. وعندما انتقد انجلز هذه النظرة قال إنها كانت فى الحقيقة إحياء للقاعدة المسيحية القديمة التى تقسم البشرية إلى ملائكة ووحوش، إلى قديسين ومجرمين.

ونحن نعارض بحزم مثل هذه الآراء غير العلمية المعادية للإنسان. ولكن بغض النظر عن التأثير المحدد للظروف الاجتماعية، سيكون من المبالغة فى التبسيط تجاهل خصائص الإنسان البيولوجية، وبذلك تحول دون البحث فى علم الحياة البشرى وعلم الوراثة.

فمثلا، يفرض تحليل السلوك الفردى نظرة متباينة تأخذ فى اعتبارها الظروف الاجتماعية والبيولوجية التى تحدده عندما تتفاعل. ومما له أهمية خاصة الخصائص الفطرية التى تؤثر بطريقة أو أخرى على تطور القدرات فى عملية العمل، لأنه لا ماركس ولا انجلز، ولا لينين افترضوا أبدا أن كل الناس يمتلكون قدرات بدنية وذهنية متساوية. وتفهم الماركسية المساواة على أنها المساواة الاجتماعية وليس المساواة فى القدرات.

لقد نسب الايديولوجيون البرجوازيون الصغار منذ أمد طويل إلى الاشتراكيين الفكرة السخيفة التى تقول بأن الطبيعة قد وهبت الإنسان قدرات متساوية. ونسج م. ستيرنر، المعادى المحموم للشيوعية، خرافة تقول بأنه وفقا للنظرية الاشتراكية فإن كل امرئ يمكنه بل يجب عليه أن يقوم بالعمل الذى قام به رفائيل. ولفضح هذا الزعم قدم ماركس التفسير الاشتراكى للمسألة، وكان كما يلى: «إن أى شخص لديه إمكانيات رفائيل يجب أن يكون قادرا على التطور دون عوائق»(٩٨) وسوف تحدد الظروف الاجتماعية وجهود الفرد الخاصة ما إذا كان سيطور مواهبه وقدراته أم لا.

عارض ماركس وسخر بحزم من الخطب حول «اناس ولدوا شعراء» «وأناس ولدوا موسيقيين»، إلخ(٩٩) ولتصديقهم فإن تحسين الذات والتمكن من الفنون أو ممارستها فى أى شكل من أشكال النشاط أمر غير ضرورى حيث أن «كل... الصفات قائمة... ولذلك، فإنه لا يحتاج حتى إلى تطويرها»(١٠٠).

لا القدرات البدنية ولا القدرات الفكرية للناس متساوية، ولكنها ليست متوسطة وراثيا.

وترى المادية أن القدرات الإبداعية كافة هى ثمار التاريخ، وتنجم عن التطور التاريخى للبشرية، وليست هبة من الطبيعة. ويخلق المجتمع الاشتراكى بالفعل أكثر الظروف مواتاة لتطور قدرات الإنسان الإبداعية، الفكرية والبدنية، ولإظهارها.

واستنادا إلى مبادئ الماركسية الأساسية شرح لينين مرارا الصلة المتبادلة والفرق بين المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الناس فى ظل الاشتراكية وانعدام المساواة بينهم فيما يتعلق بالقدرات، والاحتياجات، وما إلى ذلك. وأكد لينين «سخف تصور أن المساواة الاقتصادية تعنى شيئا أخر غير إلغاء الطبقات... وإلغاء الطبقات يعنى وضع المواطنين كافة على قدم المساواة فيما يتعلق بوسائل الإنتاج التى تخص المجتمع فى مجموعه. وهذا يعنى إعطاء المواطنين كافة فرصا متساوية فى العمل على وسائل الإنتاج المملوكة جماعيا، وعلى الأرض المملوكة جماعيا، وفى المصانع المملوكة جماعيا، وما إلى ذلك»[١٠١] أما مشكلة المساواة فى القدرات والاحتياجات وما إلى ذلك بين مختلف الأفراد فتحل بطريقة مختلفة فى ظل الاشتراكية.

لقد كتب لينين يقول: «عندما نقول أن الخبرة والعقل يبرهنان على أن البشر ليسوا متساوين، فإننا نعنى بالمساواة المساواة فى القدرات أو التماثل فى القوة البدنية والقدرة الذهنية. وغنى عن القول أن البشر غير متساوين فى هذا الخصوص ولا ينسى ذلك أى شخص عاقل أو اشتراكى. ولكن هذا النوع من المساواة لا علاقة له بالاشتراكية»[١٠٢] ويواصل لينين وهو يضع فى اعتباره الوضع فى روسيا القيصرية فيقول: «فأفراد طبقة النبلاء غير متساوين فى قدراتهم البدنية والذهنية بالقدر نفسه مثل الناس الذين ينتمون إلى طبقة الفلاحين. لكن جميع النبلاء متساوون فى الحقوق، مثلما أن جميع الفلاحين متساوون فى افتقارهم إلى الحقوق»[١٠٣].

وفى كلمات أخرى، تختلف قدرات، ومواهب، وإمكانيات الناس بين النبلاء وبين الفلاحين وبين أفراد الطبقات الأخرى كذلك، ولكن الطبقات المختلفة تعيش فى ظروف اجتماعية اقتصادية مختلفة تعجل ،أو على العكس تعيق أو تشوه كلية تطور القدرات البشرية. وتخلق الاشتراكية والشيوعية أكثر الظروف مواتاة للتطور الذهنى لكل العمال، ولكن كما كتب لينين: «فمن السخف أن نتوقع مساواة فى القوة والقدرات فى المجتمع الاشتراكى. وباختصار فعندما يتحدث الاشتراكيون عن المساواة فإنهم دائما يعنون المساواة فى الوضع الاجتماعى، وليس بأية حال المساواة البدنية والذهنية للأفراد»[١٠٤] وهذه الفكرة العامة الرئيسية عن الاختلافات فى الامكانيات والقدات الفطرية ومن ثم التأثير المعين، ولكن ليس المحدد للميول الفطرية فى تطور

قدرات الإنسان، قد عالجها وحددها بالتفصيل علماء البيولوجيا وعلماء النفس، إلخ. فى عدد من الدراسات.

وهكذا، ففى أى مجتمع نجد أن الدور السائد فى تشكيل الآراء والأخلاق والعادات يخص أولا وقبل كل شئ الظروف الاجتماعية. ولكن عندما ندرس أفراد مجتمع أو طبقة أو مجموعة معينة، يجب أن تأخذ فى الاعتبار وجود فوارق بيولوجية وسيكوفسيولوجية وغيرها بين الناس.

لقد أصبح من الواضح لنا منذ وقت طويل أن سلوك الفرد بوصفه عضوا فى أسرة العمل، أو الطبقة أو المجموعة الاجتماعية، أو بوصفه مواطنا فى دولة معينة، إلخ. يتحدد اجتماعيا. ولكن عند معالجة القدرات البدنية والفكرية، والكفاءة، والصحة، وطول العمر، والمزاج أو السلوك اليومى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار أبعاد بيولوجية مثل الوراثة، إلخ.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ بالمثل أن يرجع كل شئ طبيعى وبيولوجى إلى وراثى، فالطبيعى، والبيولوجى مظهر من الوراثى. ولا تقل أهمية فى تشكيل وتطور الشخصية الخصائص الفردية للعمليات الفسيولوجية وبخاصة العمليات السيكوفسيولوجية.

ويتضح بشكل خاص التفاعل بين البيولوجى والاجتماعى فى نشاط الإنسان الذهنى، فى مجال الوعى. ولا يمكن تطور تحليل العمليات الذهنية دون فسيولوجيا النشاط العصبى الأعلى، كما أن وعى الإنسان يتحدد كمخلوق اجتماعى بالظروف الاجتماعية لحياته. بيد أن البيئة بدورها كذلك، بما فيها المناخ، والطقس، إلخ، تؤثر فى الحالة العامة للفرد ومزاجه. ولا يزال قدر كبير فى التفاعل بين كل هذه العوامل وغيرها، مما يؤثر على سلوك الإنسان، فى حاجة إلى إثبات.

والدراسات فى التطور التاريخى للإنسان يجب أن تتواصل. وقد فعل انجلز الكثير ليوضح منشأ الإنسان، وعملية خروجه من الوضع الحيوانى وظهور المجتمع البشرى. بيد أن التطور التاريخى للإنسان والمجتمع لم ينته بعد بالتأكيد. وعند تطبيق ذلك على المجتمع، لا نحتاج إلى دليل من هذا حيث يجرى أمام أعيننا تحويل اجتماعى جذرى للبشرية على أساس مبادئ الاشتراكية. ولكن الجنس البشرى، تحت تأثير العوامل الاجتماعية فى الأساس، والبيئة المتغيرة، يخضع كذلك لتغير وتطور. وتغدو العملية المتسارعة للامتزاج العرقى اتجاها مهما فى تطوره.

ومع تقدم علم الحياة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم المتصلة بها سيتغلغل البحث بدرجة أعمق فى ميكانيزم التفاعل بين البيولوجى والاجتماعى فى الإنسان، ليكشف عن

الانتقال من فسيولوجيا النشاط العصبى الأعلى إلى الذهنى وتشكيل العقلية الاجتماعية.

إن طرح السؤال بمدلوله العريض حول تطور الإنسان إلى مخلوق اجتماعى، إنما يرتكز فى التحليل النهائى، على إدراك أن الوعى الاجتماعى إنما يحدده الوجود الاجتماعى. وعلى الرغم من هذا، فإن ما لا يقبل الجدل بالدرجة نفسها هو أنه لا يمكن تجاهل التأثير الناجم عن العوامل البيولوجية والطبيعية. إن حدود هذا التأثير والميكانيزم الذى يكمن خلفه لم تقرر بعد بسبب الافتقار إلى الدليل التجريبى. ويقدم تاريخ البشرية وتطور الإنسان والمجتمع البشرى ثروة من المواد لطرح السؤال بمدلوله العريض، ويبقى الكثير الذى يحتاج إلى توضيح بالنسبة لميكانيكية التفاعل بين البيولوجى والاجتماعى وبخاصة فى مجال علم النفس.

ومن الواضح أن السببية الوراثية والأثر البيولوجى بشكل عام يختلفان فى مستويات مختلفة من التطور، فمثلا، يختلف التأثير الوراثى على خصائص الإنسان التشريحية والفسيولوجية البحتة أساسا عن التأثير الوراثى، الأكثر تعقيدا، والأكثر وساطة، والذى ما زال غير معروف من عدة وجوه، على الخصائص الذهنية المختلفة فى الإنسان. كذلك علينا أن نميز بوضوح وسط هذه الخصائص بين الوظائف الذهنية ذات التعقيدات المتباينة، حيث أن شروطها الوراثية المسبقة يمكن أن تكون كذلك متباينة للغاية.

ومما له دلالة فى هذا الخصوص الملاحظات التى أبديت بمعهد بافلوف للفسيولوجيا فى لينينجراد. وإليكم إحدى هذه الملاحظات «على سبيل المثال، فإن الظروف الوراثية الشارطة تميز متغيرات السرعة التى يتقرر بها الترابط الدنيوى من خلال استخدام الحوافز المباشرة، بينما نجد أن إقرار صلات الترابط الكلامى، يجرى فى الأساس تحت تأثير عوامل البيئة الخارجية. والمؤشرات الفردية للذاكرة القصيرة فى تذكر سلسلة من الإشارات غير الكلامية بكيفية مختلفة تتوقف لدرجة كبيرة على العوامل الوراثية، بينما تتحدد مؤشرات التذكر الناجح لسلسلة من الحوافز الكلامية من الكيفية نفسها فى الأساس بالعوامل الاجتماعية»(١٠٥).

ووفقا للتصنيف المقبول عموما، فإن الانعكاسات غير الشرطية فطرية. ويعد بعض الفسيولوجيين الانعكاسات الشرطية الأولية أفعالا فطرية، أى استجابات أولية نمطية الإشارة للجهاز العصبى. ولكن على العموم فإن الانعكاسات الشرطية ينظر إليها على أنها تتشكل عندما يتفاعل الكائن مع البيئة فى تاريخ نشأة الفرد.

إن التغاضى عن المستويات المختلفة نوعيا للذهن يقود إلى الحدس. وهكذا، فإن بعض

البيولوجيين والفسيولوجيين يعتقدون أن المعرفة يمكن نقلها من جيل إلى جيل من خلال الجينات التى تحدد بنية ووظائف الجهاز العصبى. ويعتقد، مثلا، أن مفهوما مسبقا للزمان والمكان والسببية يتحدد وراثيا مثل عملية الرضاعة فى الطفل. كما أعلن أن القواعد الأساسية للنحو فطرية كذلك. وهذا يؤدى إلى الاستنتاج بأن آراء اجتماعية معينة ترتبط بجوانب بنيوية عميقة للمخ.

وترفض الماركسية بحزم إضفاء طابع بيولوجى على الظواهر الاجتماعية لأن «سلوك» الطبقات، والأمم، والمجموعات الاجتماعية كافة بشكل عام يتحدد اجتماعيا. والبنى والعمليات البيولوجية فى نشاط الكائن البشرى طول حياته تحدد مسبقا وجود الأشكال فوق البيولوجية الاجتماعية الثقافية للنشاط البشرى. ولا يمكن أن تكون هناك بالطبع أى عودة لأية أشكال من الداروينية الاجتماعية أو النزعة البيولوجية فى أى شكل. فالإنسان كائن اجتماعى، وهو على هذا الأساس، من حيث هو شخصية، يشكله المجتمع، وتلعب الظروف الاجتماعية دورا حاسما فى تطور وسلوك الإنسان. ولكننا كذلك ضد أى أفكار مبالغ فى تبسيطها عن عدم وجود أى محددات طبيعية فى سلوك الإنسان. فالإنسان بوصفه فردا فى المجتمع، كائن اجتماعى، ولكنه بما هو جزء من الطبيعة كائن بيولوجى كذلك. ويقدم ذلك أساسا موضوعيا لمشاركة أكثر كثافة للعلوم البيولوجية فى دراسة مشاكل الإنسان.

ويعد تكامل المعرفة الطبيعية - العلمية والإنسانية فى مشكلة الإنسان المعقدة اتجاها مهما فى تكامل المعرفة المعاصر، الذى ليس بالأمر السهل بسبب تنوع التقييمات لدور المعرفة البيولوجية فى دراسة الإنسان. ومن الصعب أن نتوقع الاجماع هنا ولكن البحث عن الحقيقة يتطلب تحليلا دقيقا لما يفكر فيه المعاصرون ويفترض ذلك أيضا مناقشة المشكلة بين الماركسيين ذوى العقلية المتشابهة، وكذلك مهام انتقاء معارضينا الأيدولوجيين، وعلى علماء الطباع وفلاسفتنا الذين يعملون فى جوانب من علم الحياة تتصل بالموضوع أن يقدموا تحليلا وتقييما نقديا لما يطلق عليه الغرب علم الحياة الاجتماعى. وهناك عدد من الاستنتاجات المتعجلة نجدها فى الأعمال الحيوية الاجتماعية التى تهدف إلى دراسة الأسس البيولوجية للسلوك البشرى. وينبغى أن يخضع للتحليل الانتقادى كذلك التماثل غير المحدود بين سلوك الإنسان وسلوك الحيوانات، والافتقار العام إلى فهم النمط المحدد اجتماعيا، والجديد كيفيا لنشاط الإنسان، الذى يؤدى إلى إضفاء طابع بيولوجى على مشاكل السلوك البشرى. وترتبط هذه التفسيرات الخاطئة

ببعض حقائق علم الطباع، المهمة فى حد ذاتها، ويطرح قضايا جديدة فى نظرية التطور، وسيكون النقد أكثر فعالية بكثير إذا ما كشف عن التناقضات الداخلية لهذه المفهومات، وترابط مبادئها التجريبية والنظرية، ومحتوى الفرضيات النظرية واستنتاجات النظرة إلى العالم.

فى الوقت الحاضر، نجد عددا متزايدا من العلوم تدرس بنجاح متزايد مشكلة الإنسان، أكثر المشاكل صعوبة ولكن أكثرها سحرا. وقد اقترح العديد من العلماء خلق علم إنسان موحد. ومع الأوضاع القائمة فى هذ المجال لا نشعر بأن الوقت مناسب لطرح مسألة علم موحد واحد للإنسان. فالإنسان ظاهرة عالية التعقيد تدرسه سلسلة من العلوم (علم الإنسان، الفسيولوجيا، علم النفس، علم الاجتماع، علم الجمال، علم الأخلاق، علم دراسة السلالات البشرية، إلخ). ومثل هذه الدراسة المعقدة للإنسان يجب تنظيمها بالشكل الذى يوفر للاختصاصيين فى مختلف فروع المعرفة تعاونا يكمل بعضه بعضا. وينبغى إعطاء اهتمام خاص لعمل الإنسان، لنشاطه الإنتاجى الذى هو أساس التقدم الاجتماعى والذى يحتل أهمية خاصة اليوم عندما تؤدى الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية إلى ظهور مشاكل معقدة جديدة وعديدة.

إن تكامل وتباين العلوم يزدادا اليوم بالطبع على وجه الخصوص (وبخاصة العلوم التى تعالج الجوانب المختلفة لمشكلة الإنسان) ومع ذلك، فإن أى تكامل للمعرفة لا يتضمن الوحدة أو الذوبان المتبادل، وإنما تفاعل العلوم وإثراءها بعضها بعضا من أجل الحل المشترك للمشاكل المعقدة التى تدرس العلوم المختلفة جوانبها المختلفة. وهذا التعاون بين علوم «ذات سيادة» وتهدف إلى الدراسة المشتركة لمشكلة الإنسان المعقدة يمكن أن يؤدى إلى نتائج إيجابية.

ملاحظات

١ - ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ١٣، ص ٥٥٤.

٢ - المرجع نفسه، المجلد ١٤، ص ٣١٣.

٣ - المرجع نفسه، المجلد ٣٣، ص ٢٣٤.

٤ - المرجع نفسه، المجلد ١٤، ص ٢٦١.

٥ - المرجع نفسه، ص ٢٦٢.

٦ - المرجع نفسه، ص ١٥٩.

٧ - المرجع نفسه، ص ١٧٥.

٨ - المرجع نفسه، ص ٣٣٩.

٩ - المرجع نفسه، ص ٢٦٠.

١٠ - المرجع نفسه، ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

١١ - أ.ب. الكسندروف، العلم فى خدمة البلاد، موسكو ، ١٩٨٣، ص ٢٣٦ (بالروسية).

١٢ - انظر، مثلا، علم الفلك، المنهج، النظرة إلى العالم، موسكو ١٩٧٩.

١٣ - ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ١٤، ص ١٣٣.

١٤ - أعمالهم المهمة: ل. ج. كوهين، المحتمل والذى يمكن البرهنة عليه، اكسفورد، ١٩٧٧، ل. ليدان، التقدم ومشاكله نحو نظرية للنمو العلمى، بيركلى، ١٩٧٧، ج. ل. ماكى، مثبت الكون، دراسة لكوزابيان، أكسفورد، ١٩٧٤، م. نيس، بنية الاستدلال العلمى، بيركلى، ١٩٧٤، أ. وودفيلد، الغائية، كمبريدج، ١٩٧٦، الحجج السامية والعلم، مقالات فى نظرية المعرفة، دوردريخت ١٩٧٩، ج. جوترنج، «فلسفة العلم»، الرؤية الواسعة الأفق، نوتردام، لندن، ١٩٧٧، الفلسفة المعاصرة، دراسة جديدة، المجلدات ١ - ٤، فلورنس، ١٩٨١ - ١٩٨٤، ج. بانديت، بنية ونمو المعرفة العلمية، دوردريخت ١٩٨٣.

١٥ - انظر: الفلسفة الدقيقة: القضايا، والأدوات، والأهداف دوردريخت، ١٩٧٣، ر. مونتاج، الفلسفة الشكلية، نيوهافن - لندن، ١٩٧٤، بنية النظريات العلمية، أوربانا، ١٩٧٧، الكشف العلمى والمنطق والعقلانية، دوردريخت، ١٩٨٠، اللغة، والمنطق، والمنهج، دوردريخت، ١٩٨٣.

١٦ - ف. انجلز، جدل الطبيعة، موسكو ١٩٦٤، ص ٢٤٠.

١٧ - ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ١٤، ص ٢٦٥.

١٨ - المرجع نفسه، ص ٣٠٦.

١٩ - ث. س. كوهن، بنية الثورات العلمية، شيكاغو، ١٩٧٠، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧.

٢٠ - ج. س. ماكفيتى، النسبية العامة وعلم الكونيات، أوربانا ١٩٦٢، ص ٣.

٢١ - المرجع نفسه، ص ٣ - ٥.

٢٢ - المرجع نفسه، ص ٥.

٢٣ - المرجع نفسه.

٢٤ - المرجع نفسه.

٢٥ - المرجع نفسه، ص ٦.

٢٦ - م. بنج، فلسفة الفيزياء، دوردريخت (هولندا) - بوسطن (الولايات المتحدة)، ١٩٧٣، ص ١٣٩.

٢٧ - ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة. المجلد ١٤، ص ٩٢.

٢٨ - ك. ماركس، ف. انجلز، الأعمال الكاملة، برلين، المجلد ٣٤، ص ١٦٩.

٢٩ - المرجع نفسه، المجلد ٢٠، ص ٥٧٨.

٣٠ - ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٨، ص ٣٦٠.

٣١ - المرجع نفسه، ص ٢٥٤.

٣٢ - ف. انجلز، رد على دوهرنج، موسكو، ١٩٥٩، ص ٦٥.

٣٣ - المرجع نفسه، ص ٤٦٥.

٣٤ - ك. ماركس، ف. انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٣، نيويورك ١٩٧٦، ص ٣٠٤.

٣٥ - ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٠، ص ١٩٦.

٣٦ - م. بلانك، الخطابة والذاكرة، شتوتجارت، ١٩٤٩.

٣٧ - قضايا الفيزياء: الكلاسيكيات والأزمنة الحديثة، موسكو، ١٩٨٢ (بالروسية) أ. سلام، بريرودا، العدد ١، ١٩٨١، س. هوكنج، بريرودا، العدد ٥، ١٩٨٢.

٣٨ - ف. ديسون، بريرودا، العدد ٨، ١٩٨٢.

٣٩ - ك. ماركس، رأس المال، المجلد ٣، موسكو، ١٩٧٨، ص ٨٢٠.

٤٠ - ك. ماركس، ف. انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٣، نيويورك، ١٩٧٦، ص ٣٠٤.

٤١ - المرجع نفسه، ص ٢٧٥.

٤٢ - انظر: م. جولدمان، ما أفسده التقدم: تلوث البيئة فى الاتحاد السوفييتى، نيويورك، ١٩٧٢، هـ. روثوان، تدبر العواقب القاتلة: دراسة التلوث فى المجتمع الصناعى، لندن، ١٩٧٢، ج. باسوار، مسئولية الإنسان عن المشاكل الإيكولوجية للطبيعة الغربية، سورى، ١٩٧٤، ت. روزاك، الكوكب الشخصى: التحلل الإبداعى للمجتمع الصناعى جاردن سيتى (نيويورك) ١٩٧٩، أ. بسى، النوعية الإنسانية، أكسفورد، ١٩٧٧.

٤٣ - ج. كلاوس، ك. بالاندر، الصحة الإيكولوجية، نيويورك، ١٩٧٧.

٤٤ – نوعية البيئة والمجتمع، كولومبيا س، ١٩٧٥.
٤٥ – أ. دورشنر، كوارثنا بسبب المدنية وعلاقتها بالصحة، كالوا – هيرساو – ١٩٧٥.
٤٦ – ج. و. بنيت، الانتقال الإيكولوجي، نيويورك، ١٩٧٦.
٤٧ – ج. م. بلت، الإنسان يعود إلى الطبيعة، باريس، ١٩٧٧.
٤٨ – المرجع نفسه، ص ١٦٩.
٤٩ – ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٣٨، ص ٢١٤.
٥٠ – المرجع نفسه، ص ٢١٧.
٥١ – ك. ماركس، ف. انجلز، الأعمال، المجلد ٣٢، ص ٦٨٥ – ٦٨٦
٥٢ – المرجع نفسه، المجلد ٣١، ص ٤٤٦.
٥٣ – ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة المجلد ١٤، ص ٣٢٩.
٥٤ – س. دارلنجتون، الوراثة والإنسان، نيويورك، ١٩٦٤.
٥٥ – المرجع نفسه، ص ٢٥٦.
٥٦ – المرجع نفسه ٣٢٢.
٥٧ – المرجع نفسه، ص ٣٤٢.
٥٨ – س. دارلنجتون، تطور المجتمع والإنسان، لندن، ١٩٧٢.
٥٩ – ا.ر. جنسن، الوراثة والتعليم، لندن، ١٩٧٢.
٦٠ – المرجع نفسه، ص ١٦٣.
٦١ – ك. لورنز، الاهتمام بالخطأ القاتل للجنس البشري، ميونيخ، ١٩٧٣.
٦٢ – سبكترم، العدد ٧، ١٩٧٤، ص ٢٢ – ٢٣.
٦٣ – سيكولوجي توداي، العدد ٦، ١٩٧٤، ص ٨٦.
٦٤ – المرجع نفسه ص ٩٠.
٦٥ – المرجع نفسه.
٦٦ – المرجع نفسه.
٦٧ – المرجع نفسه، ص ٩٣.
٦٨ – ك، لورنز، حول العدوان، لندن ١٩٧٠.
٦٩ – ر. موريس، القرد العاري: دراسة حيوانية للحيوان البشري نيويورك، ١٩٦٧.

٧٠ - أمريكان سيكولوجست، المجلد ٢٥، العدد ٨، ١٩٧٣، ص ١٤٠.
٧١ - ج. بيل، الآثار الاجتماعية للبحث فى الوراثة البشرية، التأثير الاجتماعى لعلم الحياة الحديث، لندن ١٩٧١، ص ٨٤ - ٩٢.
٧٢ - أمريكان سيكولوجست، المجلد ٢٨، العدد ٣، ١٩٧٣، ص ١٩٩ - ٢١١.
٧٣ - ج. ليدربرج، سوشال ريسيرش، المجلد ٤٠، العدد ٣، ١٩٧٣، ص ٣٧٥ - ٤٠٦.
٧٤ - المرجع نفسه، ص ٣٨١.
٧٥ - المرجع نفسه، ص ٣٧٩.
٧٦ - المرجع نفسه، ص ٣٨٣.
٧٧ - المرجع نفسه، ص ٣٨٤.
٧٨ - ك.س. نيروز، الأخلاق وتحسين النسل، التأثير الاجتماعى لعلم الحياة الحديث، ص ٩٤ - ٩٩.
٧٩ - م. روشلان، علم النفس التفاضلى، باريس، ١٩٧٤.
٨٠ - بيولوجى آند هيومان أفيرز، العدد ٢، ١٩٧٤، ص ٣٤ - ٣٥.
٨١ - ا. كلينبرج، «الجنس واختبارات نفسية»، كورييه، اليونسكو، نوفمبر ١٩٧١.
٨٢ - ا.ا. ويلسون، علم الحياة الاجتماعى، التركيب الجديد، لندن ١٩٧٥، ص ٤.
٨٣ - المرجع نفسه، ص ٥.
٨٤ - المرجع نفسه.
٨٥ - المرجع نفسه.
٨٦ - المرجع نفسه ص ٥٤٧.
٨٧ - ا.ا. ويلسون، ديدالوس، العدد ٤، ١٩٧٧، ص ١٣٢.
٨٨ - ا.ا. ويلسون، حول الطبيعة البشرية، تورنتو نيويورك، ١٩٧٩.
٨٩ - هـ. ا. يتشلر، تاريخ الفلسفة الألمانية، العدد ٣، ١٩٨٢، ص ٣٦٤ - ٣٧٧.
٩٠ - د. فريدمان، علم الحياة الاجتماعى البشرى: نظرة كلية، نيويورك، ١٩٧٩.
٩١ - ك. ماركس، ف. انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٥، موسكو ١٩٧٦، ص ٧.
٩٢ - ك. ماركس. رأس المال، المجلد الأول، ص ١٧٣.
٩٣ - أمريكان سيكولوجست، المجلد ٣٠، العدد ١، ١٩٧٥، ص ٤٢.

٩٤ – ب. سكنر، خارج الحرية والكرامة، نيويورك، ١٩٧١.
٩٥ – ا.فروم، تشريح نزعة التدمير البشرية، نيويورك، ١٩٧٣، ص ٤٣٨.
٩٦ – ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ١٩، ص ٥٠٤.
٩٧ – المرجع نفسه، المجلد ٢٨، ص ٤٢٨.
٩٨ – ك. ماركس، ف. ا نجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٥، موسكو ١٩٧٦، ص ٣٩٣.
٩٩ – المرجع نفسه، ص ٣٢٧.
١٠٠ – المرجع نفسه، ٢٦٢.
١٠١ – ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٠، ص ١٤٥ – ١٤٦.
١٠٢ – المرجع نفسه، ص ١٤٤.
١٠٣ – المرجع نفسه، المجلد ٥، ص ١٤٥.
١٠٤ – المرجع نفسه، ص ١٤٦.
١٠٥ – المؤتمر الثانى عشر لجمعية بافلوف الفسيولوجية لعموم الاتحاد، المجلد ١، لينينجراد، ١٩٧٥، ص ٩١ (بالروسية).

القسم الثالث

الجدل والحياة الاجتماعية

تميز القرن العشرون بنجاحات هائلة للعقل البشرى فى السيطرة على عناصر الطبيعة وفهم أسرارها ، وفى الوقت نفسه بدأت البشرية عصرا جديداً نوعيا للتقدم الاجتماعى، استهلته بثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى عام ١٩١٧ فى روسيا. ويسير استكشاف الفضاء غير المحدود وأعماق الذرة فى ظروف تحويلات اجتماعية جذرية ، وتجديد ثورى عميق للعالم.

ويغدو تطور العالم الحالى أكثر دينامية وتناقضا كذلك بسبب الثورة العلمية والتكنولوجية؛ أحد أهم العمليات العالمية فى عصرنا.

وكان لهذه التغيرات الثورية تأثير هائل على كل من محتوى وتوجه العلوم الاجتماعية. وتمارس العلوم الاجتماعية بدورها تأثيرا على الحياة الاجتماعية، ويدور جدل حاد حول مبادئها المنهجية. وتلعب جوانب نظرة العلوم الاجتماعية إلى العالم دورا كبيرا فى تطور هذه العلوم، وفى تحليل العمليات الاجتماعية الحالية وفى النضال ضد الأعداء الصريحين والمستترين للتقدم الاجتماعى.

إن توسيع وتكثيف الدراسات الخاصة بالعمليات الاجتماعية التى تجرى فى البلدان الاشتراكية والرأسمالية والنامية، وفى الصراع الايديولوجى بين النظامين الاجتماعيين يتطلب تطويرا أوسع وأعمق لمناهج بحث العلوم الاجتماعية – من المسائل الفلسفية العامة إلى القضايا المنهجية الخاصة للعلوم الاجتماعية العينية.

ويتطلب منطق تطوير العلم مناهج بحث علمية متصلة بذلك. وتظهر مناهج بحث جديدة ووصف وتفسير للظواهر فى مجرى المعرفة، وقد تؤخذ بعض المواقف الفردية ذات الأهمية النسبية على أنها ذات طابع مطلق من خلال النظرة الأحادية الجانب للمعرفة والانتماء الاجتماعى للباحث.

وتكتسب نظرة الباحث شموليتها عندما يفهم كل تنوع وتعقيد الظواهر الاجتماعية، وتفاعل العوامل المحددة، وتطورها وهو يدرس القوانين الموضوعية للتقدم الاجتماعى التى تكتمل وتتطور على أساس تعميمات كل تاريخ وخبرة المعرفة الاجتماعية. ومثل هذه النظرة تتجسد فى مناهج المادية الجدلية.

إن الميكانيزم المنهجى فى استمرار تطور الفكر الاجتماعى له أهمية كبيرة من زاوية النظرة

إلى العالم، ويغدو أساسيا فى رفع المستوى النظرى للبحث فى العلوم الاجتماعية. وفى الوقت نفسه يعد التحليل الجدلى المادى للعمليات الاجتماعية ونتائج البحث فى هذه العمليات أحد المستلزمات التي لا غنى عنها للبرهنة الثابتة ولمواصلة تطور المبادئ الأساسية للجدل المادى، ولكل النظرة المادية إلى العالم.

١ - مناهج بحث المعرفة الاجتماعية

إن القوة الإبداعية لعلم الاجتماع الماركسي اللينيني لا تستنفد بسبب صلته العضوية بالواقع، والحياة. والمجتمع هو الحقيقة الموضوعية التي تتطور بسرعة والأكثر دينامية. إن التوجه الدائم نحو ظواهر ومشاكل جديدة تولدها الممارسة الاجتماعية والمعرفة العلمية، استنادا إلى المبادئ والاستنتاجات الأساسية للماركسية اللينينية، يوفر أساسا راسخا لتطور خلاق علمي حقا لعلم الاجتماع، ولتزايد تأثيره على العمليات الاجتماعية.

ويغدو تفسير التاريخ علميا عندما لا يقتصر على الجوانب السطحية وإنما يمتد عميقا إلى جذور الظاهرة، وعندما يصبح نشاط الإنسان المادي وإنتاج وسائل المعيشة والتطور المراجع الأساسية في فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية كافة. ومثل هذا المنهج في التحليل يسمى بالمفهوم المادي للتاريخ أو المادية التاريخية.

إن مقولات المادي والمثالي هي المقولات الرئيسية الأولية للمادية التاريخية، ومسألة العلاقة بين الوعي والوجود هي المسألة الرئيسية للمادية التاريخية، والمادية الفلسفية، بشكل عام. وكتب لينين يقول: «إن الوعي الاجتماعي يعكس الوجود الاجتماعي - هذا هو مذهب ماركس... فالوعي بشكل عام يعكس الوجود - تلك هي الفكرة الرئيسية العامة لكل المادية. ومن المستحيل ألا نرى صلتها المباشرة التي لا تنفصم بفكرة المادية التاريخية: أن الوعي الاجتماعي يعكس الوجود الاجتماعي»[1].

إن الوجود الاجتماعي، هو في جوهره، الحياة المادية للمجتمع، التي تشمل في المحل الأول إنتاج وسائل المعيشة والتطور، وبالتالي، موقف الإنسان النشط من الطبيعة في عملية الإنتاج. وفي عملية الإنتاج يطور الناس قوى الإنتاج ويدخلون في علاقات معينة مع بعضهم البعض - علاقات الإنتاج. وتشمل هذه في مجموعها الأساس الاقتصادي للمجتمع، وتوجد فوقه البنية العليا المتعددة الطبقات للأفكار البشرية وللمؤسسات السياسية وغيرها من المؤسسات التي ولدها هذا الأساس وتخدمه.

وهكذا، فإن التاريخ الذي يجب تفسيره والكشف عن قوانينه ليس سوى نشاط الإنسان الذي يرتبط ما هو مثالي فيه بطريقة معينة بما هو مادي. وكما هو الحال في الفلسفة المادية، ينظر إلى المادة والطبيعة - والوجود بشكل عام - على أنها أولية وإلى الوعي على أنه ثانوي، مشتق،

وفى المادية التاريخية نجد أن الوجود الاجتماعى أو الحياة المادية للمجتمع، هو بالتالى أولى، والوعى الاجتماعى - ثانوى وتابع، ومشروط بالوجود الاجتماعى.

ووفقاً لما يقوله لينين، فإن المادية التاريخية هى تعميق وتطوير للمادية الفلسفية «على أكمل وجه»، وتوسيع «لمعرفة الطبيعة لتشمل معرفة المجتمع البشرى»[٢] وفى رأى لينين، فإن «اكتشاف المفهوم المادى للتاريخ» هو «الاستمرار والتوسيع الثابت للمادية إلى مجال الظواهر الاجتماعية»[٣].

وتمشيا مع مثل هذا التطوير للمادية «على أكمل وجه» اكتشف ماركس قوانين التطور الاجتماعى فى المجال المادى، وليس فى مجال الوعى البشرى، وقد وضّح أن الإنتاج المادى يمثل نشاطا إنسانيا أساسيا، أوليا يتطابق معه نشاط روحى محدد تاريخيا، إنتاج روحى، يحدد ويعمق الفكر فى نظريته عن جدلية القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج بوصفها محور تطور وتتابع التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية. ولنقرأ معا: «إن نفس البشر الذين أقاموا علاقاتهم الاجتماعية بما يتفق مع انتاجيتهم المادية، ينتجون كذلك المبادئ والأفكار والمقولات، بما يتفق وعلاقتهم الاجتماعية»[٤]. ولما كانت كل الأشكال والعمليات الاجتماعية الأخرى، ذات مضمون فلسفى، ومن ثم عام وبالتالى تدخل فى مضمون المادية التاريخية، بوصفها علما فلسفيا، فإنها تستمد من الوحدة العميقة للتاريخ، من أساسه الفلسفى - تطور الإنتاج المادى، جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.

إن وحدة التاريخ تتضمن قبل كل شئ كونها نشاطا إنسانيا تتشابك فيه العوامل المادية والفكرية بشكل عضوى. وهى تتضمن كذلك أن عواملها الأولية، المحددة مادية فى جميع جوانبها دون استثناء.

وهكذا تتضح العملية الموضوعية للتاريخ التى تتطور إلى نموذج يخضع لقانون بوصفه عملية للنشاط الإنسانى وبوصفه نتيجة له كذلك. وفى ذلك يكمن الفارق الأساسى بين التفسير المادى للتاريخ وبين المفهومات الطبيعية أو القدرية للحياة ولتطور المجتمع. وكتب لينين: «إن الناس يصنعون تاريخهم بأنفسهم، ولكن ما الذى يحدد دوافع الناس، جماهير الناس، أى ما الذى يؤدى إلى نشأة صدام الأفكار والمساعى المتعارضة ؟ وما هو المجموع الكلى لكل هذه الصدامات فى غالبية المجتمعات البشرية، وما هى ظروف إنتاج الحياة المادية الموضوعية التى تشكل الأساس لنشاط الإنسان التاريخى ؟ وما هو قانون تطور هذه الظروف؟ لفت ماركس الانتباه إلى

كل ذلك ووضّح الطريق إلى دراسة علمية للتاريخ بوصفها عملية واحدة تحكمها قوانين محددة رغم كل تنوعها وتناقضاتها»[٥].

إن كل تنوع العمليات التاريخية يرد موضوعيا فى التحليل النهائى إلى قانون واحد عام وعميق للتاريخ الطبيعى: جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج بوصفها المنطق الموضوعى للتطور التاريخى للنشاط البشرى، وللواقع الاجتماعى بوصفه كيانا ماديا خاصا. وهذه الجدلية هى فى الوقت نفسه وفى النهاية جدلية تطور النشاط البشرى، والانتقال من نمط تاريخى إلى آخر. والجدلية نفسها هى فى الوقت ذاته وفى النهاية جدلية إضفاء طابع إنسانى على الإنسان حيث أنه لا يوجد طريق آخر لكمال النشاط البشرى سوى تحسين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج فى المدى الطويل. ولا يوجد طريق آخر لكمال الإنسان نفسه دون تطوير القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.

إن النظام الفلسفى للماركسية بكامله، وأساسا النظرية المادية التاريخية للمجتمع، تنطلق من أن الإنسان هو مركز التاريخ ومن حقيقة أن الإنسان وحده هو صانعه. وفى ذلك يكمن بالفعل جوهر مفهومات الماركسية الاجتماعية الفلسفية للإنسانية بما فى ذلك المفهوم الذى يقول بأن الإنسان هو قوة الإنتاج الأصلية فى المجتمع، ونظرية الصراع الطبقى لجماهير العمال ضد الاستغلاليين، والثورة الاجتماعية ونمو دور الجماهير العمالية فى التاريخ. وهذا ما يجعل من التعاليم المادية التاريخية للمجتمع فى مجموعها المفهوم الفلسفى الإنسانى الوحيد والأكثر تطورا فى جوهره وفى موقفه المبدئى من الفهم النظرى والتحويل العملى للواقع.

ويرتبط المجرى الطبيعى عضويا وكمال الإنسان. وقد كتب ماركس عن هذه الصلة فى رسالته إلى ب. امينكوف: «إن الحقيقة البسيطة التى تقول بأن كل جيل تال يجد قوى الإنتاج قد تملكها الجيل السابق، وهى تلعب دورها كمادة خام لمواصلة الإنتاج وتخلق ارتباطا فى تاريخ البشرية الذى يعد على الأغلب تاريخا للبشرية مع اتساع قوى الإنتاج البشرى، ومن ثم علاقاته الاجتماعية. ومن ذلك يمكن أن نستنتج فحسب أن التاريخ الاجتماعى للبشر ليس سوى تاريخ تطوره الفردى، سواء كان واعيا بذلك أم لا»[٦].

وهكذا، فوفقا لماركس وبما يتمشى تماما مع الواقع، نجد أن الجهد البشرى لتطوير قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج المتطابقة معها هو الذى يجعل من التاريخ عملية إنسانية بصورة متزايدة، عملية تضمن مستويات أعلى من تطور الإنسان الفرد ويترتب على ذلك أن التاريخ يخلق جانبه

الإنسانى فى مجرى تطور وتتابع طويل للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، فى عملية الصراع الطبقى الطويل للمقهورين ضد القاهرين، وتتكشف نتيجة التاريخ هذه مع إزالة استغلال الإنسان للإنسان. وتتطور الإنسانية الحقة داخل جدلية الوجود الاجتماعى والوعى الاجتماعى، والقوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وليس بالإضافة إليها.

وهذه الجدلية كيان مستقل لا غنى عنه وقائم فقط بغرض تفسير التاريخ بوصفه عملية طبيعية تاريخية. وهى المنطق الموضوعى لتطور تشكيلات النشاط البشرى ولإضفاء طابع إنسانى على الإنسان نفسه.

وفى كتابه «من هم أصدقاء الشعب وكيف يحاربون الاشتراكيين الديموقراطيين» كتب لينين يقول إن رد العلاقات الاجتماعية إلى علاقات إنتاج، رد الأخيرة إلى مستوى القوى المنتجة، قدم وحده أساسا راسخا للمفهوم القائل بأن تطور التشكيلات الاجتماعية هو عملية تاريخ طبيعى. وغنى عن القول أنه بدون مثل هذا الرأى لا يمكن أن يوجد هناك علم اجتماع. (فالذاتيون مثلا، برغم أنهم يسلمون بأن الظواهر التاريخية تتفق والقانون، عجزوا عن أن يعدوا تطورها عملية تاريخ طبيعى، وذلك على وجه التحديد لأنهم توقفوا أمام أفكار الإنسان وأهدافه الاجتماعية، وعجزوا فى ردها إلى العلاقات الاجتماعية المادية)[٧].

وفى ظروف التشكيلات ذات الطبقات المتعادية تعتبر المواجهة بين الطبقات الاجتماعية، أهم مظهر لجدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. ولذا نقول إن التطور الاجتماعى ينشأ من جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، خلال كل فترة التطور التاريخى، عندما توجد الطبقات متعارضة فى المجتمع، سوف توجد كذلك الأشكال المتباينة للعلاقات بين الطبقات والمجموعات الاجتماعية الناشئة من ظروف تطور طريقة إنتاج محددة تاريخيا وبالتالى، من الحاجة إلى رد نشاط الإنسان إلى نشاط الطبقات والمجموعات الاجتماعية الأخرى. وقد أكد لينين حتى فى أعماله المبكرة أنه فى التفسير الماركسى للتاريخ بوصفه تطورا وتتابعا للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية «عمم سلوك الأفراد الأحياء فى حدود كل من هذه التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، السلوك المتنوع بشكل لا نهائى، الذى لا يخضع نفسه فى الظاهر لأى ترتيب، ورد إلى سلوك مجموعات من الأفراد الذين يختلفون عن بعضهم البعض فى الدور الذى يلعبونه فى نظام علاقات الإنتاج، فى ظروف الإنتاج، وبالتالى، فى ظروف حياتهم، وفى المصالح التى تحددها هذه الظروف - وباختصار فى سلوك الطبقات - والذى حدد الصراع

فيما بينها تطور المجتمع»[٨].

وأشار لينين إلى الأهمية الأساسية لذلك الرجوع إلى المادية التاريخية فى كثير من أعماله الأخيرة أيضا. وكتب فى مقاله «كارل ماركس» «بينت الماركسية الطريق إلى دراسة شاملة وواسعة لعملية نشأة وتطور وإنحلال النظم الاقتصادية - الاجتماعية» واضعة فى الاعتبار المحصلة العامة لكل الاتجاهات المتناقضة، وردها إلى شروط محددة تماما لحياة وإنتاج مختلف طبقات المجتمع، مستبعدة الذاتية والاعتباطية فى اختيار أفكار فردية «مسيطرة» أو فى تفسيرها، كاشفة عن جذروها كلها دون استثناء أفكار ومختلف الاتجاهات فى حالة قوى الإنتاج المادى [٩].

وكما نرى، فقد فهم لينين رد نشاط الإنسان إلى نشاط الطبقات بوصفه ردا إلى الظروف المادية لحياة الطبقات وفى النهاية لحالة قوى الإنتاج المادية. ومن ثم، فإن جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وجدلية الصراع الطبقى ليستا ردين مختلفين مكملين ومتوازيين للنشاط البشرى، وإنما مستويان للرد نفسه لكل ثروة تاريخ التشكيلات المتعادية إلى الأساس المادى لتطور التشكيلات نفسها: إن جدلية الصراع الطبقى تستند فى المدى الطويل إلى تطور التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج التى تظهر كمظهر اجتماعى لها.

إن جدلية صراع الطبقات هى ظاهرة تاريخية عابرة تعمل فحسب فى مرحلة معينة من التاريخ، بينما جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج هى أساس التاريخ فى مراحله كافة. وبدون هذه الجدلية لا يوجد التاريخ ولا يستطيع أن يوجد.

وفى حالة المجتمع الطبقى المتناحر يعد رد نشاط الناس إلى نشاط الطبقات ذا أهمية قصوى. ولنأخذ، على سبيل المثال نقد لينين فى تسعينات القرن الماضى ب. ستروف وغيره من النظريين البرجوازيين، الذى يفصل المادية الجدلية عن الموضوعية، ويكتب لينين أن المادى على خلاف الموضوعى لا يكتفى بالإشارة إلى «الاتجاهات التاريخية التى يمكن التغلب عليها» ولكنه يقر بوجود طبقات معينة، تحدد محتوى النظام المعين[١٠] ويشير كذلك إلى «أن من يقول إن روسيا الجديدة تبنيها طبقات كذا وكذا إنما يقف... بشكل راسخ على أساس الماركسية.. ومن يقول أنه لا أحد يبنى روسيا الجديدة - وإنها تبنى إلخ إنما ينزلق من موضوعية صراع الطبقات (أى من الماركسية) إلى «موضوعية» التبرير البرجوازى للواقع. وفى ذلك يكمن مصدر... السقوط الآثم من الماركسية إلى الانتهازية.. عن طريق.. تبنى موقف من أجل موضوعية صراع الطبقات وأنا

لا أبرر الواقع بأية حال، ولكننى على العكس أوضح فى هذا الواقع نفسه أعمق المصادر (رغم أنها غير مرئية من أول نظرة) والقوى التى يمكنها تحويلها»[١١] .

ويترتب على ذلك أن المادية فى علاقتها بالحياة الاجتماعية هى التحديد العلمى الصارم فى كل تقدم اجتماعى لما هى القوى المحركة له ولأى مدى تذهب وأين توجد القوى القادرة على تحويل العملية المعينة، وعلى ذلك فإنها لا يمكن أن تنبع إلا من النشاط التاريخى للإنسان وللمجموعات الاجتماعية والطبقات، والاستطراد عن ذلك يقود إلى الموضوعية بالمعنى البرجوازى.

وتشغل جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج المكان الرئيسى فى بنية كل محتوى المادية التاريخية لأن تلك الجدلية هى تجسيد للفكرة الأساسية التى تقرر أن العوامل المادية، أى، الوجود الاجتماعى الذى يعتمد عليه الوعى الاجتماعى هى العوامل الأولية المحددة للتطور التاريخى، وهذه الجدلية تبين كيف يحدد الوجود الاجتماعى، الإنتاج المادى، التطور التاريخى. أنها الحلقة الرئيسية .وجوهر نظرية التطور الاجتماعى بوصفه عملية طبيعية تاريخية لتتابع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية.

وترد كل نظرية التشكيل الاجتماعى الاقتصادى وتطور المجتمع بوصفه عملية طبيعية تاريخية فى المدى الطويل إلى جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.

نقطة أخرى مهمة: هذه الجدلية تعبر ليس فقط عن جوهر التفسير المادى للتاريخ وإنما كذلك عن الأساس العميق والأكثر جوهرية لكل النشاط البشرى، للوجود، فى جوهره، وجدلية النشاط البشرى فى مظهره الأكثر جوهرية. وهى توجد داخل هذا النشاط وليس خارجه؛ ليس كشرط مسبق، وبذلك تبين أن سمتها التى تميزها بدرجة أكبر هى النشاط الإنتاجى على وجه التحديد. إن التاريخ على وجه الخصوص هو فى المحل الأول نشاط إنسانى يهدف إلى تحسين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، إنه جدلية هذه الجوانب لأسلوب الإنتاج.

والمفهوم المادى للتاريخ، بالطبع، ليس مجرد رد التاريخ إلى جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. إنه فى الوقت نفسه الاستدلال على كل ثروة التاريخ من وعلى أساس هذه الجدلية.

وينبغى أن نشير فى هذا الخصوص إلى أنه جرت فى الفترة الأخيرة ملاحظة افتقار معين إلى فهم أن جدلية المعرفة تشمل رد الظواهر إلى جوهرها، إلى قانون عام واستنتاج كل تنوع الظواهر من أساسها. وأحيانا ينفصل منهج الاستنتاج عن منهج الرد ويتعارض الاثنان.

وفى الحقيقة فإنه لا توجد، ولا يمكن أن توجد فلسفة علمية حقا للرد «فحسب» أو «للاستنتاج» فحسب. ولا يوجد رد دون استنتاج، والعكس بالعكس. ويفهم الرد فى الجدل المادى ليس بوصفه تفكيكا للمعقد إلى مكوناته وإنما بوصفه إنتقاء للعام، للنمطى، للجوهرى من تنوع الظواهر، تعمقا للمعرفة من الظاهرة إلى الجوهر. ولا يعد الاستنتاج نشأة منطقية للظواهر العينية من تجريد العام، وإنما هو تحليل ملموس لهذه الظواهر وتفسيرها على الأساس المادى المرتبط بها. والحلقة الرئيسية المنطقية والمنهجية التى تحدد كل بنية العلم لا يمكن أن نجدها بطريقة مثبتة علميا دون فهم لكل جدلية الرد؛ الاستنتاج. وبلغة المادية التاريخية، فإن جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج هى المركز، والأساس المادى الذى يرد إليه تنوع التاريخ ويستنتج منه.

إن رد ثروة الحياة الاجتماعية فى حقبة معينة إلى أساسها المادى لن يكون ملموسا بما فيه الكفاية ما لم نوضح كيف تنبع خصائص الوعى، والسياسة والقانون والأخلاق، والفن والدين وفلسفة المجتمع أو تشكيله، من الوجود الاجتماعى وطبيعة علاقات الإنتاج فى ارتباطها بتطور مستوى القوى المنتجة، من جدلية تلك الجوانب من أسلوب الإنتاج فى المجتمع المعين، وفى مرحلة معينة من التطور الاجتماعى.

إن جدلية التاريخ هى جدلية ظهور، وتطور وتتابع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية. والقوانين العامة لتطور العالم تعد صحيحة كذلك بالنسبة لتاريخ المجتمع.

ووفقا لانجلز، فإن الفكرة المهمة العظيمة للجدلية هى أن العالم لا يتكون من أشياء جاهزة مكتملة وإنما من مجموع من العمليات تتغير فيه على الدوام الأشياء التى تبدو ثابتة، وتظهر أو تختفى، وهذه النظرة وحدها تولد العملية المتحدة التى تخضع لقانون الحركة. وقد وضح لينين كذلك أنه ليست الأشياء فى حد ذاتها وإنما قوانين حركتها وتطورها هى موضوع الجدلية[١٢].

وعلى خلاف المفهومات الميتافيزيقية الأحادية الجانب فى مناهج بحث المعرفة دعمت الفلسفة الماركسية اللينينية بالدليل نظرة منهجية علمية للبنية لتحليل العمليات الاجتماعية، تربط مبدأ التطور ومذهب التاريخ بدراسة شاملة للبنية ووظيفة الكائنات الاجتماعية.

وشأنه شأن أى علم آخر، يعالج علم الاجتماع الماركسى اللينينى قوانين موضوعية، وتعد البرهنة النظرية لأى قانون تاريخى ليس فقط بوصفه قانونا لعمل الكائن الاجتماعي وإنما كذلك لتطوره، نقطة الإنطلاق والمحتوى الرئيسى لمنهجية المعرفة الاجتماعية[١٣].

إن الفهم الجدلي للقانون التاريخي يأخذ في الاعتبار التناقض الكامن فيه. فمن ناحية، نجد أن القانون «إنعكاس هادئ للظواهر»، أي إنعكاس لحالة السكون في نظام ما، لثباته، ومن ناحية أخرى، نجد للقانون التاريخي اتجاها «غير مستقر» نحو التغير الدائم، مما يؤدى بالضرورة إلى التغلب على الثبات، وأستبدال الأنظمة ذاتها.

وهكذا، يقدم القانون في الفهم الجدلي وحدة للاضداد. وقد أشار لينين، كحقيقة ذات أهمية كبيرة، إلى أن هيجل قرب مفهوم القانون من مفهومات النظام والضرورة وفى الوقت نفسه من مبدأ الحركة الذاتية[١٤]. وكتب لينين: «إن القانون هو انعكاس الجوهري في حركة الكون"[١٥] وهكذا فإن الجوهري، الجامد والثابت، مدرك في الحركة والتطور، وليس في حالة تحجر. ومثل هذا التفسير الجدلي للقانون على وجه التحديد هو الذى يقدم انعكاسا حقيقيا للحركة الخالدة للعالم، والطريقة الوحيدة لفهم تنوع العملية المادية في وحدتها.

وما كان من الممكن أن يكون قانون بقاء المادة ثابتا وعاما ما لم يكن كذلك قانونا لتحولها. ولنسترجع هنا أن قانون بقاء المادة قد أكتشف وجرت البرهنة عليه عمليا على وجه التحديد لأن تحوله قد أخذ في الاعتبار. ويمكن أن يقال الشئ نفسه عن قانون بقاء الطاقة. وهذه وغيرها من القوانين الأساسية صحيحة وتشجع على الكشف لأنها تسجل لينس فقط العلاقات الثابتة، والدائمة، والإجبارية، وإنما أيضا قابليتها للتغير والتطور.

وهكذا، فبرغم أن قانون القيمة يعكس علاقات تبادل السلع الثابتة، بشكل مستقل عن وضع السوق والعرض والطلب، فإنه يتضح في العمل، في الدورة الاقتصادية لمجتمع محدد تاريخيا. وعند تحليل فعل هذا القانون في ظل الرأسمالية يتابع ماركس التطور المحتوم لتناقضات المجتمع البرجوازى كافة. إن «حرية» بيع وشراء قوة العمل «بقيمتها» تبرهن على أنها تملك الرأسماليين لفائض المنتج الذى أنتجه العامل زيادة وبالإضافة إلى هذه القيمة. ويكشف عن ميكانيزم استغلال رأس المال للعمل، وتزايد العداوة بين طبقة العمال الإجراء والبرجوازية وكذلك سبب أقسى تنافس بين ملاك السلع حول «القيمة»، الطبيعة الأولية للإنتاج الرأسمالي والسوق، التى تولد الأزمات الاقتصادية والبطالة، والتضخم وغيرها من تناقضات واضطرابات المجتمع البرجوازى. إن الفعل الملازم للقوانين الاقتصادية لطريقة الإنتاج الرأسمالى يحدد مسبقا أن يستبدل بها حتميا نظام اقتصادى آخر.

ويستنتج من ذلك أن الجدلية لا تنكر ثبات قوانين علمية خاصة معينة تعكس ارتباطات

السبب – النتيجة بين ظواهر معينة. والجدلية إذا تعد الحركة والتغير والتطور شكلا عاما لوجود المادة تعترف بالسكون النسبى داخل شكل معين من الحركة، الحركة الميكانيكية. وقدم انجلز شرحا رائعا لذلك. وقال إن الجسم رغم أنه فى حالة توازن ميكانيكى، سكون، يشارك فى الوقت نفسه فى حركة الكون العامة وعناصره هى جزء من أكثر أشكال الحركة تباينا – الفيزيائية والكيماوية إلخ.

بيد أن اضفاء طابع مطلق على السكون، والتوازن وعدم التغير، هو جوهر الفهم الميتافيزيقى للعالم. ويبين تاريخ الفكر الفلسفى أن الفهم الميتافيزيقى للقانون كأساس لثبات العالم ثبت أنه دفاع عن الرجعية، والأنظمة الاجتماعية الزائلة.

إن نقد لينين للممارسات الاجتماعية للماخى المعروف ج. بتزولت قد فضح النظرية الاجتماعية الوضعية التى انكرت النموذج الموضوعى للتطور الاجتماعى الذى يخضع لقانون. وقد أضفى الفليسوف المشار إليه طابع عدم التغير على مفهوم الثبات، المفهوم الأساسى لعلم الاجتماع. وقد عنون أحد مجلدات فلسفته «نحو الثبات». وتمشيا مع انكاره للتغير والتطور، يصل بتزولت إلى الاستنتاج التالى: إن السمة الأكثر جوهرية لكل أهداف تفكيرنا ونشاطنا الخلاق هى الثبات. ولكى يؤكد موقفه السلبى من أى تطور، ناهيك عن التغيرات الثورية فى الحاضر وحتى فى المستقبل البعيد جدا يعلن بتزولت أن «الاتجاه إلى الثبات هو سعى إلى حالة تطرف، وهى بطبيعتها حالة نهائية. أنه وقد أزعجه تزايد دينامية حركة الطبقة العاملة يجد من الضرورى استبعاد أى إمكانية للتغير ويقول: «إن حالة الثبات، وفقا لمفهومها، لا تحوى أى شرط للتغيير لأى من عناصرها».

وفى مؤلفه الشهير «المادية والنقد التجريبى، مذكرات فلسفية» وغيره من الأعمال قدم لينين الأسس الفلسفية للعلوم الخاصة بالطبيعة والمجتمع، وفهم قوانينها بوصفها قوانين للعمل والتطور على السواء. وكانت أفكار لينين عن عدم فناء الإلكترون والذرة، وعن لا نهائية الطبيعة وعن جدلية الحقيقة المطلقة النسبية، تجسيدا لفكرة التطور المستمر والشامل، وحركة المادة المستمرة واللانهائية، وتقدم المعرفة البشرية.

وستغدو قوانين الجدل بوصفها قوانين للتطور عديمة الكفاءة إذا لم تؤخذ التغيرات الجديدة فى العلم والحياة الاجتماعية فى الاعتبار. إن قوانين ومقولات الجدل يجب أن تحل وتحدد وفقا لعمليات العالم الموضوعى إذا لم تتحول إلى المطلق. وغالبية القوانين العامة للجدلية يطلق عليها

كذلك بثبات أنها أساسية لأن القوانين الأساسية تتحول، وتتجسد فى قوانين ومقولات خاصة ومحددة. وقد يظل قانون وحدة وصراع الأضداد كيانا منطقيا بحتا ما لم يجد تجسيده فى التطور الاجتماعى والعمليات الطبيعية. ويجرى تجسيده بلغة الحياة الاجتماعية بوصفه القانون الخاص بالدور المحدد للوجود فى علاقته بالوعى، والذى يتضح فى التفاعل بين الأساس والبنية الفوقية، وفى قانون التوافق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، فى قوانين صراع الطبقات إلخ. ولنتذكر كيف كان لينين محددا فى «مذكراته الفلسفية» عندما حدد نمو الأضداد، والمساعى المتناقضة، وانتقالها إلى أضداد، إلخ.

وأشار لينين إلى مؤلف ماركس «رأس المال» بوصفه مثالا على التحليل الجدلى والمنطق الجدلى مكتوبا «بدون تشديد». وكتب لينين يقول: «لقد طبق ماركس جدل هيجل فى شكله العقلانى على الاقتصاد السياسى».[١٦] وكشف ماركس بعمق مدهش عن النمو، وعن الصلات الداخلية والانتقالات المتبادلة للقوانين الاقتصادية ومقولات الرأسمالية. وقد وجد فى قيمة السلع ذاتها تناقضا بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية ووضّح تحول قانون القيمة إلى قانون سعر الإنتاج، وقانون فائض القيمة إلى قانون الربح الرأسمالى، وما إلى ذلك.

ولا ترى مناهج البحث الماركسية اللينينية تحليل المجتمع فى السكون (تحليل الأنظمة) المنفصل عن تطوره (التحليل التاريخى)، ومن ثم فهى غير مختصة بمشكلة التوحيد بينهما. وتنظر الماركسية اللينينية إلى حالة المجتمع وتطوره فى وحدتهما، مع التركيز على تطور النظام الاجتماعى. وكتب لينين يقول: «إن الشئ المهم بالنسبة لماركس هو أن يجد القانون الذى يحكم الظواهر التى يدرسها، والشئ المهم بالنسبة له على وجه الخصوص هو قانون التغير، تطور هذه الظواهر، وانتقالها من شكل إلى آخر، من نظام للعلاقات الاجتماعية إلى آخر».[١٧] وانطلاقا من المفهوم الجدلى للتطور كما فعل فى دراساته للمجتمع الرأسمالى استطاع ماركس أن يكشف القوانين التاريخية «التى تنظم نشأة، ووجود وتطور وفناء كائن اجتماعى معين واستبدال كائن آخر أرقى به»[١٨].

وفى مواجهة الحقائق التاريخية التى لا تدحض، كان على الفلسفة البرجوازية أن «تعمل حساب» و «تقبل» مبدأ التطور كما هو. ولكنه قبول قال عنه لينين بوضوح: «إن الجميع يتفقون، مع مبدأ التطور، فى القرن العشرين (وفى الحقيقة فى نهاية القرن التاسع عشر كذلك). حسنا، بيد أن ذلك الاتفاق سطحى، وبدون تفكير وعرضى، وسوقى، اتفاق من نوع

يؤدى إلى تجميد الحقيقة واعطائها طابعا سوقيا. والتطور كما هو معروف تماما ليس نموا، وتكبيرا (يتلوه تصغير) ونموا خالدا... إذ يجب فهم التطور بدقة أكبر على أنه نشأة وانتهاء كل شئ، على أنه انتقالات متبادلة»[١٩]. وقد أشار لينين إلى أنه فى مفهوم التطور الميتافيزيقى، تبقى، الحركة الذاتية، وقوتها الدافعة ومصدرها، ودافعها، فى الظل (أو يحول هذا المصدر إلى مصدر خارجى... الله، الذات، إلخ»[٢٠].

ومع اعتراف عديد من الفلاسفة البرجوازيين بالتطور فإنهم يفسرونه بشكل ضيق للغاية وأحادى الجانب ويردونه إلى تطور مسطح. وفى المفهوم التطورى نجد أنه على العموم زيادة كمية، ومجرد نمو وتوسع. وقد سعى أ. كومت وهـ. سبنسر مؤسسا علم الاجتماع البرجوازى، إلى البرهنة على صحة النظرة. فـ «النظام والتقدم»، «الصلة والتوسع» وفقا للأول هى المبادئ الأساسية للتطور. وبالنظر إلى المجتمع من وجهة نظر «السكون الاجتماعى» أو «النظام» عجز عن تفسير الطبيعة وأسباب التغيرات الاجتماعية واعتقد أن «التقدم» ممكن فى إطار نظام معين، وفسره بشكل كمى بحت على أنه «تكبير». وفهم سبنسر كذلك التقدم على أنه إعادة توزيع بسيطة للمادة موجه نحو التوازن. وشبه المجتمع بكائن حيوانى، وبنية ووظيفة المجتمع - بأعضاء ووظائف جسم حى، كما شبه التطور الاجتماعى بنمو الكائن. ويرهن المفهوم على جاذبيته للعديد من الباحثين الاجتماعيين البرجوازيين اليوم ممن يسعون لإحياء الاهتمام بأعمال سبنسر، وأحد هؤلاء هو عالم الاجتماع البريطانى د. ويلتشير. ويبين كتابه «الفكر الاجتماعى والسياسى لهربرت سبنسر»[٢١] أن المؤلف معجب بشكل خاص بفكرة سبنسر التى تقول بأن المملكة الحيوانية والمجتمع البشرى كذلك يتطوران وفقا لقوانين التطور البيولوجى التى ينبغى أن تقود فى النهاية إلى توازن للقوى.

إن التطور المسطح فى أشكاله المعدلة كامن فى كل الضروب البرجوازية الحديثة للنظرية الاجتماعية، من الوظيفية البنيوية إلى علم الحياة الاجتماعى. ويقول علماء الحياة الاجتماعيون أن علمهم يرتكز على نظرية التطور البيولوجى التى تنطلق من الفرضية القائلة بأن أنماط السلوك المختلفة للكائنات الحية بما فيها الإنسان، ذات طبيعة تلاؤمية وهى نتيجة للانتقاء التطورى[٢٢].

وتدعى التطورية بوصفها نظرة منهجية خاصة لمعرفة الظواهر والعمليات الاجتماعية أنها تدرس التغيرات التى تحدث فى المجتمع. ويكشف التفحص الأوثق عن أن ذلك ما هو إلا توجه

ظاهرى لأن مناهج البحث تطورية، فى الوقت الذى تعمل فيه بمفهومات الطابع الطبيعى والعام للتغيرات، وتسترشد بمفهومات نمو وتكامل وتخصص الوظائف، تقدم التغيرات على أنها عملية جوهرية فى تحقيق القدرات الداخلية للأشياء والظواهر، وهكذا تنحرف بعيدا عن مشكلة التغيير الأساسية - اتساق الانتقال من مرحلة للتطور إلى أخرى، والأسباب الموضوعية للتحولات الاجتماعية. وإذا كان التغير فى الحقيقة كامنا فى الظواهر الاجتماعية، فإنه يترتب على ذلك أنه لا حاجة إلى البحث عن أى ميكانيزمات للتغير فى الحياة الاجتماعية. وبالتالى فإن «التطورية تنظم البحث عن القوانين التى تحكم التغييرات، وعن التتابع الموضوعى للمراحل فى التطور الاجتماعى، والذى يتضح بشكل خاص فى التتابع المحدد تاريخيا للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية. وهى تربط معرفة التغيرات الاجتماعية بإنكار اتساقها. وصلاتها واعتمادها المتبادل.

تتميز الحياة الاجتماعية بالفعل بصلة موضوعية عميقة بين الظواهر والعمليات الاجتماعية وبالضرورة التاريخية واتجاهات التغيير التقدمية المستندة إلى تطور الإنتاج المادى. وفهم ذلك هو المهمة الأساسية للمعرفة الاجتماعية ومناهجها. ويمكن تناولها فحسب من خلال مفهوم مادى للتاريخ كنظرة منهجية عامة لدراسة عمل المجتمع وتطوره، وتغيراته فى إطار تشكيل اجتماعى اقتصادى معين وتقدمه على طريق الانتقال من تشكيل إلى آخر، على طريق التقدم نحو المدنية الشيوعية.

وهكذا ففى الوقت الذى يقبل فيه العديد من الفلاسفة البرجوازيين التطور رسميا، فإنهم يعدونه مبدأ محدودا، وبرغم إمكان استخدامه فى تفسير العمليات التطورية الخاصة، فإنه عاجز كليا عن تفسير مصدر التطور. وهكذا، فإن مبدأ التطور أما «يكمل» أو يستبدل مباشرة بنزعة الخلق الصريحة للطريقة اللاهوتية الحالية، أو يفسر من مواقع بعض الضروب الأكثر تخفيا لمفهوم التطور الميتافيزيقى.

وأحد النواقص الأساسية الأخرى فى التطورية هو تجاهلها أن تطور المجتمع ليس تطوريا فحسب وإنما ثورى كذلك. وعلم الاجتماع البرجوازى يضفى عن عمد طابعا مطلقا على التطور لكى يخفى، «ويزيل» الثورة بشكل منهجى، لكى يتفادى مشاكل إعادة البناء الثورى للحياة الاجتماعية.

كانت ضحالة وعدم ثبات مناهج البحث التطورية واضحة فى أوائل هذا القرن حتى بالنسبة

لبعض اتجاهات الفلسفة البرجوازية ومناهج بحث التاريخ مع بدء أزمة أخرى لمناهج البحث البرجوازية فى الدراسات الاجتماعية. ومرة أخرى أدت خيبة الأمل فى الخطط التطورية المسطحة، والمتقدمة بالفكر النظرى إلى الاتجاه المضاد. وكان في هذه المرة إنكار فكرة التطور الاجتماعى ذاتها، والتخلى عن النظرة التاريخية للحياة الاجتماعية.

وقد دفعت الأزمة علماء الاجتماع الغربيين للقرن العشرين إلى اللجوء لنماذج تحليلية شكلية مجردة، طبقوها على أى مجتمع بغض النظر عن خصائصه التاريخية. وظهر الاتجاه وتحقق فى التطور العريض لدراسات أنظمة مناهج البحث فى علم الحياة، والتكنولوجيا، إلخ وكذلك فى تطوير المناهج البنيوية فى العلوم الاجتماعية (البنيوية اللغوية، وعلم الإنسان البنيوى، إلخ).

وتنتمى إحدى المحاولات المبكرة لاستخدام المناهج البنيوية فى المعرفة الاجتماعية إلى اللغوى السويسرى ف. دى سوسير الذى ميز بدقة بين علم اللغة المتزامن والانتشارى. ويختص الأول، بقوانين الأشكال اللغوية المتعايشة التى تنتظم فى نظام فى أى لحظة معينة من الزمن، ويتناول الآخر تطور اللغات، أى، العناصر المتتابعة التى لا تشكل نظاما. وقال ديسوسير إن الجانب المتزامن لا علاقة له بالجانب الانتشارى، وأصر على أن مثل هذا التعارض كان صحيحا بالنسبة لكل العلوم التى تعمل بمفهومات الأهمية والقيمة، بما فى ذلك الاقتصاد السياسى. وكان لرأيه تأثير كبير ليس فقط على تطور علم اللغة وإنما كذلك على تطور علوم أنظمة الإشارة الأخرى، وعلى البحث فى علم الاجتماع، ودراسة السلالات البشرية، وعلم الإنسان، وعلم النفس، إلخ.

وانعكس العديد من مبادئ مفهومه، مثلا، فى البنيوية السلالية لـ. س. ليفى ستراوس واتباعه.

وأصبحت قوانين الوجود المنتظم للظواهر الاجتماعية والثقافية مركز اهتمام علم الاجتماع الوظيفى وعلم الإنسان (أ. دور كايم واتباعه فى فرنسا، ب. مالينوفسكى، ا. رادكليف براون فى بريطانيا). وأكد الوظيفيون الصلة والاعتماد المتبادل بين مختلف ظواهر علم الاجتماع فى اعتقادهم أنه يمكن فهم أهمية كل من هذه الظواهر فحسب عندما ينظر إليها بوصفها عنصرا فى نظام اجتماعى أو ثقافى.

وينتمى علم النفس كذلك إلى هذه المجموعة، وهو يدرس التشكيلات المتكاملة المنظمة والمنتظمة بنيويا والمحددة فى المجالات المختلفة للنشاط الذهنى، وأساسا، الإدراك الحسى.

لقد شكلت كل هذه المفهومات والنظرات وغيرها من المفهومات والنظرات المماثلة ومارست

تأثيرا واسعا فى المجالات المختلفة لعلم الاجتماع في الغرب، وهو ما يشير إلى أزمة فى التطورية والتقدمية، وإلى محاولات العلوم الاجتماعية الوصول إلى مجالات وآفاق جديدة فى الواقع الاجتماعى وأبعاده الجديدة. ومع ذلك، فقد ولدت هذه المحاولات فى الوقت نفسه تعارضا زائفا بين مفهومات النظام البنيوى (الساكن، المتزامن) وبين مفهومات تاريخية وراثية. وكما يحدث غالبا فى تاريخ المعرفة، وضع المدافعون والمعارضون للمفهومات الجديدة التاريخية فى تعارض مع المنهجية، والتطور مع التنظيم، والتزامن مع الانتشار. وبرهن ادعاء كل رأى بالشمول بأنه المعيار لطابعه الأحادى الجانب والمجرد، وسد الطريق فى الحقيقة أمام الدراسة والفهم الشامل للأشياء والعمليات الحقيقية للواقع الاجتماعى التى تنتظم كتشكيلات (نظامية) وتتطور.

وأدى التطبيق النشط لمناهج التحليل البنيوى إلى ميلاد الاتجاه فى بعض أنواع البحث نحو أضفاء طابع مطلق على تلك المناهج، وعلى تقديم التحليل البنيوى الوظيفى للأنظمة الاجتماعية على أنه التحليل العلمى الوحيد. ومع ذلك فإن مناهج البحث المجردة للتحليل البنيوى، لها حدود خطيرة. وأحد هذه الحدود هو تجاهل التغيرات الاجتماعية، لقد أدى الافتتان بتحليل الأنظمة - الوظيفى إلى مزيد من التخلى عن النظرة التاريخية للظواهر الاجتماعية، وقد اصطدم التوجه المنهجى المجرد المنتظم بالاحتياجات إلى علم الاجتماع التى فرضها هدفه ذاته، كما أن النزعة التاريخية الأعمق هى جزء لا يتجزأ من ظواهر الحياة الاجتماعية كافة.

وهكذا اتخذ فهم البنية المعقدة لأهداف التحليل العلمى المميزة للقرن العشرين، فى إطار النظرة البرجوازية إلى العالم، توجها ميتافيزيقيا بحتا.

ويعد علم التفسير من بين المفاهيم الشائعة التى تزعم أنها تجدد الفكر الاجتماعى البورجوازى وتتغلب على الشكلية فى النظرات الوظيفية - البنيوية. وأنه مثل اتجاهات مثالية أخرى ينكر أن العملية التاريخية موضوعية ويحكمها قانون، ويرجع مبادئها الأساسية إلى ظاهرة الحياة الروحية.

يسعى علم التفسير إلى التأثير على التاريخ، وعلم الاجتماع، ودراسة السلالات البشرية، وعلم اللغة والفنون. ويؤكد البعض أن علم التفسير بعد أن حل مشكلة أساس العلاقات البشرية، سيغدو بذلك الأساس لكل العلوم المختصة بالمجتمع[٢٣]. وإذا ما تكلمنا بشكل عام، فإن الفكرة الأساسية للمدافعين عنه ليست فكرة جديدة - وهم ينطلقون مثل الكانتيين الجدد من وضع تعارض حاد بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية. وهم يرون مهمة العلوم الطبيعية فى

فهم الحقيقة المتعلقة بالأشياء، بينما مهمة العلوم الإنسانية هى فى الكشف عن «معنى» و«تفسير» كل ما يرتبط بنشاط الإنسان ودوافعه وأهدافه. ووفقا لهم لا يمكن دراسة المشاكل البشرية والاجتماعية من خلال مناهج العلوم الطبيعية لأن هدفها يختلف عن الأهداف الطبيعية، وهو إضفاء طابع موضوعى على مواقف الإنسان وأهدافه ودوافعه الذاتية. ويمكن فهم جوهر العمليات المتصلة بالنشاط الإنسانى فحسب على أساس الخبرة البدهية بالتفسير اللاحق الذى يستهدف توحيد موضوع وهدف المعرفة، مما ينتج عنه فهم الأخيرة: أن كلمة «فهم» تستخدم هنا بمعنى مضاد للتفسير «العلمى». ويكمن جوهر التفسير فى جمع ظواهر خاصة عديدة تحت قانون واحد عام، بينما مهمة العلوم الطبيعية هى اكتشاف مثل هذه القوانين التى تبرهن على تماثل الطبيعة. وعلى العكس فإن «الفهم» هو التوصل إلى قيمة ذات طبيعة ذاتية وتختلف من فرد إلى فرد، ومن وسط إلى وسط، ومن مجتمع إلى مجتمع. بينما يمكن اكتشاف الحقيقة من خلال تعميم خبرة ونتائج البحث، ويمكن الكشف عن القيمة فحسب من خلال «الصلة الحدسية».

إن «تجديد» الفلسفة من خلال علم التفسير قد برهن، فى الحقيقة، على أنه مجرد تعديل للصيغ المثالية الموجهة ضد نظرية المعرفة المادية، وعلى الأخص ضد الفهم المادى للتطور الاجتماعى.

وعلى خلاف تعارض المثالية مع العلوم الطبيعية والاجتماعية، مدت الماركسية بثبات نظرية المعرفة المادية، نظرية الانعكاس إلى المجتمع. وكتب لينين: «وفى كلتا الحالتين يكون الوعى هو الانعكاس الوحيد للوجود، وفى أفضل الأحوال انعكاس تقريبى حقا (كاف، ودقيق للغاية) له»[٢٤]. والمعرفة المتعلقة بعمليات الحياة الاجتماعية وبظواهر الطبيعة ليست تفسيرا ذاتيا وإنما هى حقيقة موضوعية.

ويوضع مفهوم القيمة فى مقابل النظرية المادية للمعرفة الاجتماعية، ونظرية الانعكاس يسد المدافعون عن علم التفسير الطريق إلى الحقيقة الموضوعية. إن رأيهم الذاتى المسبق فى القيم يجعل أى تفسير لجوهر المعرفة الفلسفية أو التاريخية أو أى معرفة أخرى ولأى ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية يعتمد بالمثل على إدراك فردى بحت. وتؤدى إزالة مفهوم الحقيقة الموضوعية من مناهج بحث العلوم الإنسانية إلى أن يستبدل بالأنساق الموضوعية إجراء «لكشف معنى» ظواهر اجتماعية معزولة وغير مترابطة. ولا يبقى أثر لمناهج البحث العامة للمعرفة الاجتماعية، بل يملك كل علم منهجه الخاص أو «فهمه» الخاص لهدفه.

وقد حاول المدافعون عن علم التفسير فى السنوات الأخيرة التغلب على وضعه للتفسير فى تعارض مع التفسير الإنسانى إلى الحد الذى يجعل منه نظرية متكاملة للمعرفة. وسعيا لتجنب الذاتية والنسبية المتطرفة فإنهم يبحثون عن أساس تشارك فيه «المفهومات» الخاصة المتباينة كافة. ويعدون أن الشئ الذى من قبيل «ما قبل الفهم» مثله مثل أى إمكانية لكل فهم واتصال. «وما قبل الفهم» يجب بالضرورة أن يكون ذا طبيعة تسبق الانعكاس وتسبق العلم ويشكل الأساس لأى انعكاس وعلم.

ومع ذلك، فإن كل المحاولات الجديدة «لتحسين» علم التفسير ولربطه بروح عصرنا ليست سوى تأكيدات للتناقض الداخلى وعدم الكفاءة. إن علم التفسير الحديث، بوصفه تعبيرا عن التعددية التى تميز الفلسفة البرجوازية المعاصرة، لا يتفق مع نظرة موضوعية للواقع الاجتماعى التاريخى.

وهكذا فإن علم التفسير بعيد عن التفسير العلمى لنتائج النشاط الإنسانى وكل العمليات الاجتماعية بشكل عام بعد النزعة الشكلية للمفهومات البنيوية - الوظيفية عن التحليل العلمى للأنظمة والبنى الحقة للعالم الموضوعى. وكلتا المهمتين تتحققان بنجاح من مواقع النظرية الجدلية - المادية للمعرفة. وقد كانت الماركسية اللينينية أول من كشف عن جدلية ظهور وإقرار الأنظمة الاجتماعية المعقدة. وبذلك بدأت تحليل الأنظمة العلمية، وقدمت أمثلة لا تمارى للمنهج. إن السمة الأساسية الخاصة لمناهج البحث الماركسية اللينينية هى معالجة الأنظمة فى حركتها، فى تطورها، فى تداخلها وتفاعلها مع غيرها من الأنظمة، ليس بوصفها أنظمة ساكنة، أنظمة فى حالة سكون (كما فى العمل المنهجى). ومن ثم، ففى الوقت الذى تقدم فيه للعمل المنهجى وما يحويه من عقلانية حقيقية، سيكون من الخطأ اضفاء طابع مطلق عليها وأن نرى فيها منهجا عاما للمعالجة للعمليات كافة فى كل المستويات من العالم الدقيق إلى المشاكل على صعيد العالم.

ومن المعترف به اليوم على نطاق واسع (وليس من جانب الباحثين الماركسيين وحدهم) أن فى أعمال مؤسسى الماركسية اللينينية يوحد التحليل المادى التاريخى العمل المنهجى برغم أنه لم ينفصل كمنهج بحث. ويكشف تحليل مؤلفات مؤسسى الماركسية اللينينية كثيرا من الأفكار القيمة عن الصلة بين النزعة التاريخية المنهجية، وعن الأشكال المختلفة التى تتضح فيها الصلة فى وظيفة وتطور الأنظمة الاجتماعية، وعن طبيعة القوانين التى تنظم هذه العمليات.

استخدم ماركس تحليل الأنظمة على نطاق واسع وناجح فى دراسته للمجتمع البرجوازى، وبنيته الاقتصادية وكل بنيته العليا. وفى رأيه، يغدو الاقتصاد السياسى علما منتظما فقط عندما يصل إلى إعادة إنتاج متكاملة ومنطقية وليست جزئية لنظام علاقات الإنتاج فى مجتمع معين. وفى الوقت نفسه كان ماركس يدرك تماما أن إعادة الإنتاج النظرى هذه للحقيقة التاريخية وبناء نموذجها البنيوى والوظيفى يرتكز على مثالية وتخطيط معين للواقع، على تجريد معين عن الدينامية التاريخية لتشكيل مجتمع معين والانتقال إلى مرحلة أخرى.

واحتل مبدأ وحدة المعالجة التاريخية والمنطقية النظرية مكانا مهما فى الثورة التى حققها ماركس فى مناهج بحث معرفة الظواهر الاجتماعية. والمبدأ الذى تم تطبيقه بنجاح فى رأس المال ذو أهمية قصوى فى تحليل الظواهر الاجتماعية التاريخية كافة، حيث نظرية الموضوع هى تلخيص حقيقى لتاريخه متحرر من الحدث التاريخى.

ووضّح ماركس أن إعادة الإنتاج النظرى لتشكيل اجتماعى كنظام متكامل نسبيا للعلاقات هى إعادة بناء «منطقية»، غير تابعة للعملية التاريخية الحقيقية. وكان محددا بالنسبة للافتقار إلى التوافق وكذلك بالنسبة للتوجهات - المعرفية المختلفة للنظم المنهجية - المنطقية والتاريخية - وللنظم الوراثية لبحث الشئ نفسه. لقد أكد الطبيعة والحدود النسبية لإعادة الإنتاج المنطقية هذه للتاريخ الفعلى ورأى إعادة الإنتاج التاريخية - الوراثية منهجا أكثر تحديدا وتشابكا فى بحث التشكيلات الاجتماعية. وفى الوقت نفسه، أكد الوحدة الأساسية بين طريقتين تبدوان متناقضتين للبحث تحددان بعضهما بشكل متبادل فى إطار مناهج البحث المتكاملة للمعرفة الاجتماعية - التاريخية.

إن المقولات والخصائص المنطقية لا يمكن أن تمد بالطبع ببساطة وبشكل مباشر إلى الواقع الاجتماعى. فالمنطقى والتاريخى يختلفان ليس فقط من حيث الجوهر، لكونهما المثل الأعلى والواقع، وإنما كذلك فى شكل الوصف النظرى. ومع ذلك، فإن المنطقى تحدده فى النهاية، على الدوام، الحقيقة الموضوعية، ولكن حيث أن انعكاسها فى الوعى ليس انعكاس المرآة، فعلى الباحث أن يتقدم باطراد نحو إعادة إنتاج أكثر تحديدا للواقع.

وفى الحقيقة، إنه دون أساس التحليل العينى - التاريخى مجردا عن التاريخى الحقيقى، فإن المناهج المنطقية - البنيوية ومحاولات رؤية التشكيلات الاجتماعية بوصفها أنظمة مغلقة للعلاقات يمكن أن تتدهور إلى نزعة تخطيطية فوق تاريخية؛ إلى وصف غير كاف ومتحيز

للواقع الاجتماعى.

لقد قدم مبدأ ماركس للتاريخية فى فهم الظواهر الطبيعية، وقد كان أول من طوره بثبات وطبقه بنجاح، مفتاحا نظريا لمعرفة البنى الاجتماعية القائمة وديناميتها التاريخية، وتحولها إلى بنى أخرى. وفى الوقت نفسه ينبغى أن نؤكد أن مفهوم ماركس للبنية الاجتماعية بوصفها مجموعا للصلات المحددة الشكل، والخاضعة هرميا، والتى تحدد بشكل متبادل الصلات بين عناصر نظام اجتماعى معين فى تكاملها العينى - التاريخى وخصوصيتها، وديناميتها التاريخية، وأفقها، قد غدا جزءا لا غنى عنه من الثورة فى المعرفة الخاصة بالمجتمع وتحويلها إلى علم. والربط بين التحليل الوظيفى، والتاريخى، والموضوعى للمجتمع هو وحده الذى يبعد خطر المبالغة العقائدية فى التبسيط، واضفاء طابع مطلق على المناهج البنيوية ويحميها من التفسير البدائى للبنى الاجتماعية بوصفها تشكيلات ساكنة وجامدة.

وفى التصور المادى للتاريخ يرى مبدأ الانتظامية فى وحدة وثيقة مع الفهم التاريخى - الوراثى، مع مناهج البحث التى يحددها مبدأ التاريخية. وينفذ هذا بشكل لماح فى النظرية الماركسية للتشكيل الاجتماعى - الاقتصادى بوصفه كيانا عضويا مبنيا داخليا، بوصفه «كائنا اجتماعيا».

كتب لينين أن ماركس «وضع حدا للرأى القائل بأن المجتمع هو تجمع ميكانيكى للأفراد... يظهر ويتغير بشكل سببى، وكان أول من وضع علم الاجتماع على أساس علمى بإقراره مفهوم التشكيل الاقتصادى للمجتمع بوصفه المجموع الكلى لعلاقات إنتاج معينة، وبإقرار حقيقة أن تطور هذه التشكيلات عملية للتاريخ الطبيعى»[٢٥].

لقد غيرت فكرة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية جذريا كلا من مناهج ومشاكل المعرفة الاجتماعية التاريخية. وغدت التشكيلات المنهجية المتكاملة، والتى لكل منها قوانين بنيتها وتنظيمها الخاصة، وامكانياتها واتجاهات تطورها الخاصة، وليست المؤسسات والأشكال الاجتماعية المعزولة للتفاعل الاجتماعى الآن الهدف الأساسى للبحث. إن نشأة مثل هذه الكيانات المتكاملة وتحول تشكيل إلى آخر هو اليوم مشكلة علمية خاصة.

ومثل هذه النظرة تعقد دراسة التطور التاريخى إلى الدرجة التى يشكل فيها التطور ذاته عملية متعددة الأبعاد ناتجة عن تفاعل قوى ومصالح طبقية واجتماعية متوجهة بشكل مختلف. وهذه مع ذلك هى الطريقة الوحيدة لكشف الانساق الموضوعية الكامنة فى عملية التطور.

وبالنظر إلى التطور بوصفه منشأ وارتقاء وتتابع البنى الاجتماعية (أى التشكيلات العضوية، وليست الميكانيكية) يمكننا أن نحدد الآفاق الحقيقية للتطور التى تتوقف على الصلة والاعتماد المتبادل بين العناصر داخل نظام متكامل. ويمكننا بذلك أن نتجنب الطوباوية والإرادية ونميز بين الأمانى والإمكانات الموضوعية داخل الحدود البنيوية الكامنة فى الكل المتطور.

وفى الوقت نفسه فإن التفسير الماركسى للبنية النظامية للمجتمع يستبعد القدرية والغائية، ومفهوم التطور الاجتماعى المحدد مسبقا بشكل جامد. لقد سار تشكيل الماركسية فى ظروف مواجهة حادة مع التخطيط المنطقى الذى سعى إلى حشر كل تنوع التاريخ العينى فى الإطار الضيق للمقولات والصيغ المجردة. ويعمل التطور التاريخى كنشاط محول وهادف عمليا للإنسان الاجتماعى، وإذا ما أعاقت البنى الاجتماعية القائمة تقدمه فإنها تنهار، إن عاجلا أو آجلا لتحل محلها بنى جديدة. وهكذا يتحرك التاريخ بفعل الناس الذين يحددون لأنفسهم أهدافا ويسعون من أجلها، وليس بفضل بعض القوى الخارجة على نشاطهم.

إن نظرية التشكيل الاجتماعى-الاقتصادى ليست من الناحية المنهجية خطة جاهزة للبحث الاجتماعى والاقتصادى، ولكنها أداة لتحليل عينى للواقع الاجتماعى المتطور. ونادرا ما توجد تشكيلات هذا الواقع فى شكل نقى، متحررا من بقايا وآثار البنى الاجتماعية السابقة، أو من نبتات العلاقة الاجتماعية الجديدة التى تظهر لتحل محل القديمة. إن مفهوم التشكيل الاجتماعى الاقتصادى يجعل بالإمكان التمييز بين الزائل الميت والحى، بين الموجود الحى وبين الجديد.

ووفقا لماركس، فخلال تطور التشكيل الاجتماعى الاقتصادى تخضع عناصره القائمة بصورة متزايدة لاكتساح الكل، وتدخل فى علاقات متبادلة جديدة يفرضها هذا الكل، وتتحول وفقا لقوانين عملها وتطورها. «إذا ما افترضت سلفا كل علاقة اقتصادية فى نظام برجوازى مكتمل علاقة أخرى فى شكل برجوازى - اقتصادى وبالتالى فإن كل فرضية تشكل فى الوقت نفسه شيئا لازما، فإن مثل هذه الحالة للأمور تصبح صحيحة بالنسبة لأى مجتمع عضوى. والمجتمع العضوى نفسه ككل متكامل له مستلزماته الخاصة، ويتمثل تطوره نحو الكلية على وجه التحديد فى إخضاع كل عناصر المجتمع، أو فى خلق الأجهزة التى لا تزال تنقص هذا النظام من داخله. وهكذا يغدو هذا النظام فى مجرى التطور التاريخى كيانا متكاملا. وتعزيز أى نظام إلى مثل هذا الكيان يشكل القوة الدافعة لتطور هذا النظام»(٢٧).

وبالتالى فإن مفهوم التنظيم النظامى للأشياء الاجتماعية يستهدف مناهج نظامية لدراستها.

وعندما ندرس ونصف خطا منعزلا معينا لتطور جانب معين من كل اجتماعى، لا نكون بشكل عام قد حصلنا بعد على المعرفة العلمية بالمعنى الفعلى للفظ. ويمكن أن تلعب الظاهرة نفسها داخل أنظمة مختلفة أدوارا مختلفة وأحيانا متعارضة فيما يتعلق بالنظام ككل. وفى كلمات أخرى، فإن العوامل التى تحدد البنية العينية والطبيعة الخاصة لكل نظام معين، هى، وفقا لماركس «الضوء العام الذى تتأثر به الألوان الأخرى كافة والذى يغير سماتها. إن الاثير الخاص هو الذى يحدد الثقل النوعى لكل ما فيه»[٢٧].

وهذا ما يسمح لنا بأن نستنتج أن وضع البنية فى تعارض مع التطور، والوظيفية مع الارتقاء، والتزامن مع الانتشار لا يمكن عده مطلقا. وبالطبع، فعند معالجة مشكلة فردية خاصة فى تحليل علمى يمكن دراسة أما المجموعة الأولى أو الأخيرة من الجوانب، ويفترض الاختبار طبيعة المهمة، وليس الاعتبارات المجردة. ومع ذلك يجب معالجة المجموعتين فى تفاعلهما إذا ما أردنا أن نعيد إنتاج صورة كاملة لشئ فى نظام متطور، بما يتفق والدرجة التى تمت بها معرفة هذا الشئ. وفى الحقيقة، فإن الكيان المتطور لا يكون إطلاقا بدون شكل ولكنه شئ منظم ومبنى داخليا. والتطور ذاته فى مراحله الحرجة هو تحويل جذرى للبنية والتنظيم، للصلات الداخلية والخارجية للشئ. لقد كتب ماركس: «كيف يمكن، فى الحقيقة، لصيغة الحركة المنطقية الواحدة لتتابع الزمن أن تفسر بنية المجتمع، الذى تتعايش فيه العلاقات كافة فى الوقت نفسه وتدعم بعضها بعضا؟»[٢٨] وليس هناك طريق لفهم عميق لبنية الشئ إذا لم يدرس بوصفه نتاجا للتطور التاريخى، ضرورى لتطوره اللاحق.

وهكذا، فإن دراسة أنظمة الأشياء الاجتماعية ليست على أية حال بديلا لدراستها بالمعنى التاريخى. ومن الناحية المنهجية، فإن كل معالجة لها خصائصها، ووسائلها المعرفية الخاصة، وتقرر كل منها وتعكس جوانب محددة للواقع الاجتماعى فى المعرفة، ومن الواجب تركيب التعريفات والخصائص التاريخية والنظامية للكل الاجتماعى إذا ما أردنا التوصل إلى صورة كاملة لهذا الكل. وكل هذا يؤكده مجرى تطور المعرفة الاجتماعية - وأى مفهوم يضفى طابعا مطلقا، أما على الجوانب التاريخية أو التطورية، أو الانتشارية، أو المنتظمة، أو البنيوية، أو المتزامنة، يكشف بوضوح إن عاجلا أو آجلا حدودها المنهجية، وعدم كفايتها الأساسية.

وينبغى أن نؤكد أن التاريخية الماركسية موجهة إلى معرفة جدلية أداء، وإقامة وتطور وتتابع البنى الاجتماعية، وأنها لذلك تاريخية عينية. إن الجدلية المادية فى المعرفة الاجتماعية

ليست مذهب التطور فحسب وإنما التطور بوصفه عملية متناقضة داخليا للتحول التاريخى لكيانات مترابطة ومنظمة بشكل معقد.

وهكذا، فإن المنهج الجدلى هو الوسيلة التى يمكن بمساعدتها أن تتغلب علوم الاجتماع على التعارض بين التاريخية والبنيوية. ويتطلب ذلك مهارات استخدام المنهج الجدلى فى البحث العينى، ويفترض سلفا بحث كل الحقائق المتصلة والخبرة الواسعة والمعرفة الفلسفية. ويوضح تاريخ المعرفة الاجتماعية أن الجدلية المادية وحدها تقدم معالجة الأنظمة على أساس منهجى - فلسفى علمى حقا. كما يوضح أيضا أن معالجة الأنظمة للتطور، أى تفسير التطور على أنه تطور للأنظمة، تكشف أبعادا جديدة فى نظريتها وتثرى النظرة التاريخية للواقع.

ويعجز غالبية علماء الاجتماع والمؤرخين البرجوازيين عن التغلب على التناقضات فى الأنظمة والمناهج التاريخية على وجه التحديد من خلال الافتقار إلى المعالجة الجدلية لقوانين الحياة الاجتماعية. ومشكلة ربط المراحل التطورية بالثورية فى تطور أى نظام، سواء كان اجتماعيا أم نظاما للمعرفة العلمية غير قابلة للنقد تماما. ويتضح ذلك بشكل خاص فى أعمال «الاتجاه التاريخى» فى علم العلوم. وهى تدرك الجانب التطورى إلى جانب الثورى فى تطور العلم، ولكنها تعجز عن حل مشكلة الصلة المتبادلة العضوية الداخلية بينهما.

ولهذا السبب فمن الأهمية بمكان وبشكل خاص فى كل القضايا المنهجية للمعرفة الاجتماعية تحسين قدرة العلوم الاجتماعية العينية لتعكس ليس فقط البنى الاجتماعية المقررة والطريقة التى تعمل بها، وإنما كذلك تغيراتها التطورية والثورية والتحويلات الجذرية للأنظمة الاجتماعية فى مجرى تطورها التاريخى. ويتضمن ذلك القدرة على كشف وإثبات الوحدة الحقيقة للبنى الاجتماعية القائمة والتى ما تزال تتشكل لتحل محل البنى الزائلة. والعلوم الاجتماعية الماركسية اللينينية المرتكزة على مناهج البحث المادية الجدلية تكشف بوضوح عن مثل هذه القدرة. وهى تسمح بفهم الوحدة الموضوعية للقوانين الوظائفية التى تبدو منفصلة وقوانين التطور الكامنة فى الحياة الاجتماعية والتى تحدد تطور نظام اجتماعى معين إلى نظام اجتماعى أكثر تعقيدا وتطورا بينما لا يزال فهم الحاجة إلى ربط وصف الكيان القائم للنظام الاجتماعى الموجود مع خلق الحاجة إلى تحويلاته الجذرية وتطوره إلى نظام جديد، خارج نطاق مناهج البحث البرجوازية. ولا يمكنها أن تعالج (نظريا أو عمليا) التغيرات الجذرية القائمة موضوعيا فى الأنظمة والبنى الاجتماعية. ولا يمكنها أن تذهب لأبعد من محاولة وضع التغيرات الملاحظة فى إطار الاتساق فى عمل الأنظمة

والبنى القائمة بالفعل. ويبرهن ربط نظامية وبنيوية الظواهر الاجتماعية وتحويلها الجذرى إلى ظواهر اجتماعية أخرى ذات بنية جديدة فى الأساس على أنه حجر عثرة أمام المنهجيين البورجوازيين للمعرفة الاجتماعية.

ولهذا السبب فإنهم لا يطلبون فرضيات «طموحة» من العلوم الاجتماعية، فرضيات تهدف إلى كشف القوانين الموضوعية للتطور التاريخى وإلى تحويل المجتمع وفقا لهذه القوانين. فمثلا، نجد أن الاحتياج المنهجى الأساسى من العلوم الاجتماعية الذى يترتب على «العقلانية النقدية» لبوبر يشمل الإصلاح الحاذق للنظام الاجتماعى، وليس تغيرا راديكاليا. ويؤمن بوبر بأن هذه هى الطريق الوحيدة للتصرف بالنسبة لباحث يعمل فى زيادة معرفة المجتمع. إن مناهج بحث الإصلاح الحاذق للأنظمة الاجتماعية له، بالطبع، أسبابه الخاصة. ولكنها مجرد الخوف من تحويل النظام الاجتماعى الرأسمالى إلى اشتراكى، والسعى إلى استخدام النظرة المنهجية لحرمان علم الاجتماع من القدرة على فهم عمليات التحويل الثورى للمجتمع وفقا لقوانين تطوره الموضوعية. إن مناهج بحث العلماء الاجتماعيين الماركسيين اللينينيين ذات كفاءة، فهى تضمن الاستيعاب النظرى والعملى للعمليات والظواهر الاجتماعية، ما كان منها ذا مجرى بطئ وما كان فى حالة من التحول الأكثر سرعة وجذرية.

وقبل ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى تركزت مناهج البحث الماركسية اللينينية للعلوم الاجتماعية أساسا على مشاكل التغير الثورى الجذرى للتشكيل الاجتماعى المتناحر، وتحويل النظام الاجتماعى الرأسمالى إلى نقيضه، النظام الاشتراكى. وتنمو العملية على نطاق أوسع فى عالم اليوم وتحتفظ المبادئ المنهجية الجوهرية للاستيعاب النظرى والعملى للواقع الاجتماعى، الذى طوره مؤسسو الماركسية اللينينية، بأهميتها وتقدم نظرة صحيحة للظواهر والعمليات الاجتماعية العديدة والكبيرة للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

ومع ذلك فإن الواقع الاجتماعى اليوم لا يقتصر فقط على توسيع النضال الثورى ضد الرأسمالية وإنما يتمثل كذلك فى النظام الجديد أساسا لبناء الاشتراكية وتقدمها المخطط والشامل، ومواصلة تقدم المجتمع السوفييتى إلى الشيوعية، وبالطبع، فإن المشاكل الرئيسية لهذه المرحلة التاريخية تتمثل فى مشاكل اتقان التنظيم الاشتراكى للحياة الاجتماعية. ويأتى فى المقدمة مسائل التحسين المخطط للأنظمة الاجتماعية القائمة بالفعل وتحويلها إلى أشكال جديدة أرقى للمدنية الشيوعية بدلا من مسائل تغيرها الجذرى الثورى. ويتركز البحث المنهجى فى العلوم

الاجتماعية اليوم بالتحديد على هذه المسائل. فالواقع الاجتماعى دينامى فى داخله ولن يفهم بشكل كاف ومنتظم دون تطوير ثابت وتطبيق خلاق لمبادئ الجدل.

وكما تطبق على المجتمع الاشتراكى، فإن القوانين الموضوعية التى تنظمه ليست فقط هى قوانين عمله وإنما قوانين مواصلة تطوره.

ولفهم الاشتراكية بوصفها كائنا حيا، وليس مجرد كائن نام ولكنه كائن يتطور ويتغير، آخذين فى الاعتبار تناقضاته الخاصة، ناظرين إلى عالمها كما هى الآن مع كل مساعيها، لابد من أن نركز البحث على تطوير ما يمكن وما يجب أن تكون عليه وفقا للقوانين الموضوعية واتجاهات تطورها.

إن تشكيل وتطور المجتمع الاشتراكى ونموه إلى الشيوعية هو عملية تشكيل وتطوير تشكيل اجتماعى شيوعى. وهنا أيضا، طبقت الماركسية اللينينية بثبات الجدل المادى، ونظرية التطور ناظرة إلى الاشتراكية والشيوعية بوصفهما مراحل فى التشكيل الاجتماعى الجديد.

ويعد التطوير الخلاق للنظرية الماركسية اللينينية للاشتراكية، ولمراحلها الأساسية فى التقدم نحو المجتمع الشيوعى وللمجتمع الاشتراكى المتطور كمرحلة تاريخية ممتدة تخضع لقانون الطور الأول من الشيوعية، ذا مغزى نظرى وعملى كبير. ومفهوم الاشتراكية المتطورة يعد الآن المرجع المنهجى الأساسى فى مواصلة البحث النظرى وتحديد طرق التقدم نحو الشيوعية. وفى البحث عن والبرهنة على التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للاشتراكية، اللازمة لتعزيزها وتطويرها إلى نظام اجتماعى شيوعى.

وقد ولد ذلك مقولات ومفهومات جديدة فى العلوم الاجتماعية. وجرت البرهنة نظريا على مشاكل دولة كل الشعب والشعب السوفييتى بوصفه جماعة تاريخية جديدة، وطريقة الحياة الاشتراكية، كما تم الكشف عن انساق النمط المكثف لإعادة الإنتاج الاشتراكى المتد الكامن فى الاشتراكية فى مرحلتها الحالية وطبقت بدأب نظرة شاملة لقضايا التطور والتخطيط والإدارة الاقتصادية والاجتماعية.

وبرهن تعلم الخبرة الدولية فى بناء المجتمع الجديد على أهميته فى تطوير التعاليم الماركسية اللينينية حول طرق وقوانين تطور الاشتراكية. كما بحثت كذلك جدلية العام والخاص فى تطور العمليات الاجتماعية الاقتصادية. وكشفت هذه العمليات عند تحليلها، سواء فى كل بلد اشتراكى على حدة أم دوليا، عن الاتجاهات والآفاق الأساسية للنظام الاشتراكى العالمى.

واتاحت النظرة الجدلية المادية كذلك تحقيق تقدم فى دراسة رأسمالية الدولة الاحتكارية المعاصرة.

ولسوف نتذكر أن لينين، الذى استرشد بثبات بالنظرية الجدلية عن الطبيعة المتناقضة للتطور الرأسمالى ودرس بشكل شامل الاتجاه نحو الركود والاضمحلال الذى سببته الاحتكارات، قد أشار كذلك إلى الاتجاه المضاد. وكتب يقول: «سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن هذا الاتجاه نحو الاضمحلال يحول دون النمو السريع للرأسمالية»(٢٩).

إن التحليل الشامل للسمات الخاصة للرأسمالية اليوم ومحاولاتها التلاؤم مع الظروف الجديدة فى العالم له أهمية نظرية كبيرة للنظرة إلى العالم؛ لقد أعطى استنتاجا مسببا علميا حول زيادة تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية، استنتاجا يوجه الماركسيين نحو فضح عدم ثبات المدافعين عن الرأسمالية الذين يؤكدون أن تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية قد أدى إلى استقرارها. وتعود أهمية منهجية هائلة كذلك إلى تحليل العوامل والنزاعات الجديدة التى تحدد تزايد اتساع الأساس الاجتماعى للنضال المعادى للرأسمالية والمعادى للاحتكار فى البلدان الرأسمالية، والأشكال الجديدة التى يتخذها النضال ومكان ودور حركة الطبقة العاملة العالمية فى العملية الثورية العالمية الحالية.

ويكشف التحليل النظرى للمعاصرة الاتجاهات الأساسية فى تطور العملية الثورية العالمية. وتعد أساسية فى هذه العملية الأفكار المتعلقة بتعدد أشكال التجديد الثورى للعالم، وبالقوة الدافعة وآفاق النضال التحريرى الوطنى، وكذلك بالدور المتعاظم للنظام الاشتراكى العالمى فى العملية الثورية العالمية.

وقد اتخذت الفكرة التى تقدم بها الحزب الشيوعى السوفييتى والأحزاب الشقيقة حول إمكانية تجنب حرب عالمية أخرى فى عصرنا وحول الحاجة إلى سياسة التعايش السلمى والانفراج فى الصلات الاقتصادية والتجارية والعلمية والتكنيكية والثقافية القائمة على المنفعة المتبادلة بين البلدان، قيمة إنسانية ونظرية منهجية كبيرة الآن.

ويقدم التفسير الماركسى اللينينى لجدلية المواجهة بين النظامين العالميين والتعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية السياسية المختلفة مثالا مدهشا لمناهج البحث المادية التى تطبق بشكل مثمر لمعرفة العمليات والمشاكل الاجتماعية.

ويعد الجدل المادى أساسا منهجيا يعول عليه فى النضال ضد التزييفات البرجوازية والمراجعة

لنظرية وتطبيق الاشتراكية العلمية. وينشط معارضونا بشكل خاص فى محاولاتهم تقويض وحدة وتكامل التعاليم الماركسية اللينينية، وتزييف أفكار التعددية الفلسفية والسياسية على الحركة الشيوعية.

إن التعددية الفلسفية والايديولوجية - السياسية تنبع بشكل محتوم من نفى القوانين العامة للتطور التاريخى. ويؤدى التفسير المتعسف للعمليات الاجتماعية بالأحرى إلى اختلاف فى الآراء بدلا من الحقيقة الموضوعية الموحدة. والصدامات بين الآراء الايديولوجية المختلفة أمر حتمى فى مجتمع منقسم إلى طبقات متعادية، كما أن وجود مفهومات فلسفية وسياسية مختلفة ومتناقضة فى الغالب يقترحها الايديولوجيون البرجوازيون فى المناسبات كافة يبرهن على أنها ليست ذات قيمة أو منتجة.

وإلى جانب ذلك، فإن الذاتية التعددية محملة كذلك بتجاهل الطابع العينى للحقيقة والتحول التعسفى للمخططات المجردة إلى بنى اجتماعية مختلفة كيفيا. ويتضح ذلك بشكل تقريبى مثلا فى إضفاء طابع مطلق على التعددية السياسية، وعلى خصائص الديموقراطية البرجوازية الأخرى مثل نظام تعدد الأحزاب وتقسيم السلطة، إلخ. إن التعددية السياسية التى ولدت وتربت وتغذت على تربة الملكية الخاصة أو المشروعات المنعزلة أو الاندماجات الاحتكارية، يدفعها الايديولوجيون البرجوازيون إلى البلدان الاشتراكية كذلك.

والمراجعون إذ يتجاهلون القوانين العامة للتحول الاشتراكى، قد اخترعوا مفهوم النماذج المختلفة للاشتراكية بطابعها «الخاص وفقا لنموذج بلد آخر - عادات أخرى» رافضين المبادئ النظرية العامة للنظرية الماركسية اللينينية.

وكل هذه النظرات لا علاقة لها لا بالعلم ولا بالحقيقة الموضوعية. والعلم، كما يقال، يعالج قوانين المعرفة، التى تقدم توجيها يعول عليه للنشاط العملى. وتعكس القوانين النظام العام أو ترابط الأشياء الضرورى والجوهرى. فى الأزمنة القديمة رأى هيراقليطس القانون على أنه «العام بالنسبة للأشياء» بينما قال هيجل إنه كلية وبهذا المعنى كان مفهوم القانون مماثلا لمفهوم النوع - «القانون النوعى»(٣٠).

وأشار لينين وهو يلخص تاريخ المعرفة والفكر الفلسفى إلى أن القانون هو تعبير معمم للظواهر. ومعرفة الظواهر غير ممكنة دون الكشف عما تشارك فيه، عن جوهر الأشياء. والقانون بوصفه هذا الجوهر يفهم عن طريق المقارنة بين الظواهر وهو ليس استنتاجا منطقيا

وإنما حقيقة موضوعية.

وبالطبع لا يشمل القانون كل خصائص الظواهر. ووفقا للينين، فإن الظواهر أغنى من القانون ولها صفات خاصة مختلفة وفى هذا تتضح بجلاء جدلية العام والخاص، والعينى. وفى ظروف محددة يتحقق القانون فى شكل محدد تاريخيا. وترتكز على ذلك النظرية الماركسية اللينينية المتعلقة بتنوع الأشكال فى التعبير عن القانون العام للثورة الاشتراكية والانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. والعملية الثورية مع كل خاصيتها فى مختلف البلدان ستخضع بشكل عام للقوانين العامة فى تقدمها. وإنكار القوانين العامة يعنى إنكار العلم لصالح التجريبية والتلقائية.

إن وضع كل تنوع العملية الثورية العالمية فى خطة واحدة سيكون شيئا عقائديا معزولا عن الحياة. بيد أن التقليل من قدر القوانين العامة أو تجاهلها يؤدى بالضرورة إلى الارتداد عن أسس النظرية الثورية وفقدان البصيرة الثورية، وإضعاف الصلات الدولية وإلى الهزيمة فى النهاية.

إن فهم علاقة القانون وتنوع مظاهره العينية، وجدلية العام والخاص هو ضرورة منهجية يعول عليها لكل من النظرية الثورية والتطبيق الثورى.

إن التفاعل المتنوع رغم أنه عمليات غير عرضية لعصرنا - يحدد بطريقة موضوعية فى الممارسة الاجتماعية الحاجة المتزايدة لتطبيق الجدل المادى فى تحليلها. وفى الوقت نفسه يعد التفسير الفلسفى، لأنساق التجديد الثورى للعالم، وللتعايش والصراع بين الأنظمة الاجتماعية المتعارضة، وللعلاقات بين التقدم الاجتماعى والعلمى والتكنيكى، ضرورة لا غنى عنها واتجاها مهما فى مواصلة التطوير الابداعى لمناهج البحث فى المعرفة الاجتماعية.

٢ - المغزى الاجتماعى للثورة العلمية والتكنولوجية

ترتبط التحولات الاجتماعية والثورة العلمية والتكنولوجية ارتباطا وثيقا وتحدد بشكل متبادل جوانب العملية التاريخية الدينامية والمتسارعة للغاية فى أيامنا. وينبغى تحليل هذه الجوانب بوصفها شيئا واحدا إذا ما أردنا أن نحدد بشكل كاف السمات الخاصة الأكثر عمقا لكلتا الثورتين الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية. وأعمق مصدر للثورة الاجتماعية هو التناقضات

في تطور الإنتاج الاجتماعي (بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج) وتغدو مكثفة وديناميـة على وجه الخصوص تحت تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية. وفي الوقت نفسه يعتمد تطور الثورة العلمية والتكنولوجية بشكل إيجابي على طبيعة النظام الاجتماعي الاقتصادي والعلاقة التي تزداد قوة مع تقدم العلوم والتكنولوجيا، وبالتالي مع تأثير تطور الإنتاج وكل الجوانب الأخرى للحياة الاجتماعية.

وقد وضّح ماركس وانجلز في تحليلهما للثورة الصناعية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر صلاتها بالثورات الاجتماعية، التي أكملت إقامة طريقة الإنتاج الرأسمالية. وتتضح جدلية عصرنا في سبق الثورة الاشتراكية الثورة العلمية والتكنولوجية في بعض البلدان لتوفر الظروف الاجتماعية اللازمة لتحقيق الأخيرة. والثورة العلمية والتكنولوجية هي بدورها وسيلة لتطوير ومضاعفة منجزات الثورة الاجتماعية. ومع ذلك، تحدث الثورة العلمية والتكنولوجية في بلدان أخرى قبل الثورة الاجتماعية، لتعد الظروف المادية المسبقة لها ولتعمق التناقضات الأساسية للرأسمالية. إن عدم التماثل في تتابع الثورات يعد مظهرا لأحد التناقضات الأساسية لعصرنا التي تعكس العملية التاريخية الحالية. ومع ذلك فإن الثورة العلمية والتكنولوجية، في كلا نوعي التطور الاجتماعي، ترتبط عضويا ببناء الظروف المادية المسبقة للمجتمع الشيوعي. وتمهد ثورة القوى المنتجة الطريق لأساس مادي وتكنيكي جديد يلائم طريقة الإنتاج الشيوعي، ويعكس بذلك وحدة العملية التاريخية المعاصرة. وينعكس التفسير الماركسي اللينيني لهذه الوحدة بشكل ملموس في الصيغة المعروفة جيدا للمجتمع الاشتراكي الذي يسعى إلى الربط العضوي بين منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية وبين مزايا الاشتراكية.

ويعد تطور قوى الإنتاج في ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية عملية متعددة الأبعاد. إن تحقيق نطاق نمو الإنتاج وقيمه الكمية، والاكتشافات العلمية وسلطة الإنسان المتزايدة على قوى الطبيعة لا يعفي بأية حال من مسألة استخدام هذه السلطة. وعلى العكس، فإنه يجعل منها أمرا ملحا بصورة متزايدة. إن الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في فرص الخلق، أو للأسف التدمير، الكامنة في المستوى الحالي للتقدم العلمي والتكنيكي وفي آفاقه، تثير الاهتمام ليس فقط في العلماء والسياسيين وإنما كذلك في رجل الشارع، وتدفعهم إلى التفكير في الأهداف التي تخدمها هذه القوة ويجب أن تخدمها، وهل هي خير أم شر، وهل هي في مصلحة الرخاء والتقدم العام أو في مصلحة حفنة من المجموعات الاحتكارية، التي تمثل التجمع العسكري الصناعي ؟

وهكذا تبرز المشاكل الاجتماعية التي يرتبط حلها بآفاق ثورة اجتماعية، بنجاحات العملية الثورية العالمية الحالية.

ويشمل المفهوم الماركسي للعملية التاريخية - النظرة المادية للتاريخ - الأساس العلمي لدراسة متكاملة لتطور الإنتاج الاجتماعي لكل أشكال النشاط والاتصال بين الناس، ووفر البرهان الذي قدمه على أن طابع كل مجتمع عيني محدد تاريخيا وفقا لتطور المستوى الذي توصلت إليه قوى الإنتاج ونظام علاقات الإنتاج، التي تشكل شكل تطورها، الشرط المنهجي الضروري لدراسة شاملة للكيان الاجتماعي، ولطرق تحويله، وعلى وجه الخصوص، مكان ودور العلم والتكنولوجيا في العملية الاجتماعية. وتهتم الماركسية تقليديا بتقدم العلم، وبدوره المتزايد في كل من الإنتاج والحياة الاجتماعية لأن نظرتها إلى العالم لها أساس علمي، ومنهج علمي، وهي في ذاتها تعريف علمي لأهداف التطور الاجتماعي.

لقد أشار ماركس في زمانه إلى الدور المتعاظم للعمل في تطور الإنتاج وقدم الفرضية الأساسية التي تقول بأنه مع تطور الإنتاج الآلي وتحوله إلى مجال للتطبيق التكنولوجي للمعرفة العلمية يتحول العلم إلى قوة إنتاجية مباشرة. ووضح أن طريقة الإنتاج الآلي ولدت لأول مرة مثل هذه المشاكل العملية التي يمكن حلها فحسب عن طريق العلم. وقد وصلت التجربة والملاحظة الآن - والشروط الضرورية لعملية الإنتاج ذاتها - ولأول مرة إلى نطاق يجعل تطبيق العلم ممكنا وضروريا على السواء[٣٢] وأثبتت هذه الفكرة بشكل كامل مواصلة تطور الصناعة والفروع الأخرى للإنتاج وعلى الأخص الثورة العلمية والتكنولوجية التي بدأت في الخمسينات.

كشف ماركس كذلك عن العلاقة بين التغيرات الثورية في الإنتاج والتحويل الثوري في بنية المجتمع، موضحا أنه إلى جانب الثورة في قوى الإنتاج، التي تعمل كذلك بوصفها ثورة تكنولوجية، تحدث ثورة في علاقات الإنتاج. وبين أن الثورة في علاقات الإنتاج لم تكن نتيجة أوتوماتيكية لتطور القوى المنتجة، وإنما لنضال القوى التقدمية (الطبقة العاملة في التاريخ المعاصر) ضد النظام الاجتماعي الزائل. وفي الوقت نفسه صاغ انجلز الأنساق الأساسية في تطور المعرفة العلمية، التي تجد تحديدا كميا متميزا اليوم.

وطور لينين بشكل خلاق أفكار ماركس وانجلز حول الدور المتعاظم للعلم في التقدم الاجتماعي، وصاغ المبادئ المنهجية في تطور العمل، وفي الاختيار الصحيح للاتجاهات الأساسية في البحث وفي حل مشاكل التخطيط وإدارة العمل العلمي، وباختصار، فقد وضع لينين أسس

سياسة الحزب الشيوعى والدولة الاشتراكية فيما يتعلق بالعلم.

إن اسبقية الفكر الاجتماعى الماركسى فى التفسير النظرى للثورة العلمية والتكنولوجية والعمليات الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بها لم تحدث بمحض الصدفة. فقد قدم الماركسيون الفكرة لأول مرة عندما أطلق علم الاجتماع الغربى على التقدم السريع للعلوم وتطبيقاتها التكنولوجية فى منتصف القرن «الثورة الصناعية الثانية» التى تفترض مجرد تجديد للأساس التكنيكى للإنتاج الصناعى الكبير، برغم أنها كانت جوهرية. ولكن منذ ١٩٥٥ استخدم اصطلاح «الثورة العلمية والتكنولوجية» الدقيق والهادف والمقبول على ذلك بشكل عام، فى وثائق اجتماع يوليو المكتمل للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى لتعريف المجموع الكلى للظواهر والعمليات الجديدة المرتبطة بالتقدم السريع والتكنولوجيا(٣٣). وهكذا، كان الماركسيون أول من حدد جوهر ودور الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة فى بدايتها الأولى وتنبأ، بشكل عام، بتأثيرها على التطور الاجتماعى.

إنها فى جوهرها تحول نوعى جذرى للقوى المنتجة من خلال تحول العلم إلى عامل قيادى فى تطور الإنتاج الاجتماعى. وحيث أنها تستبدل بالعمل البدنى قوى الطبيعة فى الاستعمالات التكنيكية وتقصى مشاركة الإنسان المباشرة فى الإنتاج نتيجة لتطبيق المعرفة الخاضعة لتحكم الإنسان، فإن الثورة العلمية والتكنولوجية تغير بشكل جذرى كل بنية ومكونات القوى المنتجة، وظروف وطابع ومحتوى العمل. والثورة العلمية والتكنولوجية إذ تجسد التكامل المتعاظم للعلوم والتكنولوجيا والإنتاج، فإنها فى الوقت نفسه تؤثر على كل جوانب حياة المجتمع الحديث، بما في ذلك إدارة الإنتاج، والتعليم، والحياة اليومية، والثقافة، وعقلية الإنسان، والعلاقة بين الطبيعة والمجتمع.

ويعد الشمول، والتكامل، والمنهجية، السمات الخاصة المنهجية الأساسية للنظرة الماركسية لظاهرة القرن العشرين هذه. إن البحث العلمى والمعارف المتعلقة بالتغيرات المهمة فى التكنولوجيا وتكنيكات الإنتاج، وحتى المتعلقة بالتغيرات فى التركيب المهنى الاجتماعى للسكان، وفى تعليمهم ومستويات تأهيلهم، ليست بكافية لدراسة وفهم الثورة العلمية والتكنولوجية ومصادرها وتأثيرها المتعدد الوجوه على حياة المجتمع. إن هذا العلم وكذلك العلوم الأخرى المتعلقة بالعمليات التى تخلقها الثورة العلمية والتكنولوجية تلهب الخيال، ولكنها تعجز عن تقديم فهم لجوهرها أو تسمح بتقييم آفاقها والفرص التى تخلقها لتقدم البشرية. ومن الممكن

تقديم تعريف مناسب لجوهرها ومغزاها التاريخى فحسب على أساس نظرة شاملة ومتكاملة حقا لتقييمها فى وحدتها الوثيقة بالعمليات الاجتماعية الأساسية.

يكرس العمل الماركسى اللينينى اهتماما كبيرا لتطوير وحل المشاكل التى تطرحها الثورة العلمية والتكنولوجية. وقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور العديد من الأعمال الماركسية المتصلة بذلك. وقد كتب بعضها حول هذه المشكلة، التى لا تفترض أن كل شئ يسير على ما يرام فى هذا المجال. وينبغى تكثيف البحث بشكل كبير فيما تتضمنه الثورة العلمية والتكنولوجية اجتماعيا[٣٤] ولا تزال هناك حاجة إلى ربط المادة الحالية العريضة ربطا منهجيا والكشف عن اتجاهات التطور الأساسية فى العلوم فى ظروف الأنظمة الاجتماعية المتعارضة، ولا تزال هناك حاجة لإخضاع جوهر المشاكل الاجتماعية العينية التى تظهر فى مجراها لتحليل أعمق، كما ينبغى تقديم مبرر للتوصيات العينية حول التطبيق العملى للمنجزات وتطوير طرق فعالة لحل معقد لمشاكل المجتمع الاشتراكى الاجتماعية الاقتصادية.

وتتميز النظرية الماركسية اللينينية بالتحليل العلمى الثابت للجوانب الاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية فى ظروف تاريخية عينية. إن الثورة العلمية والتكنولوجيا ظاهرة عالمية ولكن أشكال التعبير عنها وآثارها الاجتماعية تختلف جوهريا فى الأنظمة الاجتماعية المختلفة.

إن محتوى ومغزى العمليات المختلفة للثورة العلمية والتكنولوجية فى ظروف الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية المتعارضة تحددها سلفا الأهداف المختلفة جوهريا للإنتاج الاشتراكى والرأسمالى. فهدف الإنتاج فى ظل الاشتراكية يتمثل فى النمو الثابت للرفاهية المادية والثقافية للشعب العامل، وفى النهاية فى التطور الحر والشامل لكل قوى وقدرات كل فرد فى المجتمع، بينما يتمثل فى ظل الرأسمالية فى زيادة الربح الرأسمالى الذى يدفع الإنتاج، ويتبدى الاختلاف بين عمليات الثورة العلمية والتكنولوجية فى الأنظمة الاجتماعية المختلفة؛ أوضح ما يكون، فى ظروف الشعب العامل، وأساسا فى عملية الإنتاج نفسها، وفى نظام علاقات الإنتاج.

أشار ماركس إلى أنه فى الإنتاج الرأسمالى «يسيطر المنتَج على المنتِج، ويسيطر الموضوع على الذات، ويسيطر العمل المتحقق على العمل فى عملية التحقيق»[٣٥] ومن هنا تنشأ النظريات التى تبالغ فى دور العلم والتكنولوجيا وتنسب إليهما حياة وقوة مستقلة - مفيدة أو شيطانية - على مصائر الإنسان والمجتمع. وتعانى هذه الأبنية الميثولوجية من العلل نفسها التى حددها ماركس فى المذاهب الاقتصادية السياسية البرجوازية. كتب يقول إنه فى كل هذه

المفهومات يلعب العمل السابق ليس مجرد دور البعد الموضوعى للعمل الحى والخاضع له، ولكن على العكس يعد سلطة على العمل الحى، وليس عنصر سلطة على مثل هذا العمل. ولكى يبرر علماء الاقتصاد السياسى من الناحية التكنولوجية الشكل الاجتماعى الخاص للعلاقات المقلوبة بين العمل وظروف العمل حيث لا يستخدم العامل الظروف ولكن ظروف العمل تستعمل العامل، فإنهم ينسبون للبعد الموضوعى للعمل أهمية معينة زائفة فى مقابل العمل(٣٦).

وفى الحقيقة، فإن المفهومات البرجوازية القائمة للثورة العلمية والتكنولوجية، برغم تنوعها، تبقى مرتكزة على الأساس المنهجى نفسه. والأنواع المتفائلة للفهم البرجوازى، للثورة العلمية والتكنولوجية، التى تعرض تقدم العلم والتكنولوجيا على أنه وسيلة شاملة للتغلب على كل التناقضات وعلاج كل علل المجتمع البرجوازى، وكذلك الآراء المتشائمة التى تهدد البشرية بنهاية محتومة على طرق الحضارة التكنيكية، تقلل جميعا من أهمية دور الجماهير الشعبية فى العملية التاريخية بشكل عام ومن تأثير العمال - العنصر البشرى - على الإنتاج بشكل خاص. وتشارك هذه المفهومات فى المبالغة فى اضفاء طابع مطلق على أهمية العلم والتكنولوجيا فى التطور الاجتماعى، حيث يبدوان عاملا مستقلا وحاسما تماما للتاريخ المعاصر، عاملا له طبيعة غير بشرية وفوق المجتمع. وتبدو هذه المفهومات الفلسفية والاجتماعية المنتشرة بدرجة واسعة فى العالم الرأسمالى الغربى مقنعة للغاية فى بعض الأحيان. ولذلك سببان: يتضمن نسيجها حقائق فردية مقرة علميا عن ظواهر واتجاهات التقدم العلمى والتكنولوجى فى ظروف الإنتاج الرأسمالى، وهى مدعوة لأن تشهد على الطبيعة العلمية للمفهومات فى مجموعها، ويتلاءم العرض بكل الطرق الممكنة مع المخاوف والمطامح المنتشرة فى الوعى العام للمجتمع البرجوازى والوهمى من عدة وجوه، إنها نتيجة للتقدم العلمى والتكنيكى السريع، وترتبط بوضوح كاف بما تتضمنه فى كل مجالات الحياة، وتمس المصالح المباشرة للأفراد.

وهذا التصعيد لدور ومكانة العلم والتكنولوجيا فى التطور الاجتماعى وتقديمهما كقوة تقف فوق المجتمع، وغريبة على مصالح الأغلبية، أو على أية حال مستقلة عن إرادتهم ورغباتهم، إنما يعكس الشمولية الفعلية لرأس المال الاحتكارى التى اغتصبت الثروة القومية ووسائل إنتاجها فى البلدان البرجوازية، وتستخدم سلطتها الهائلة من أجل المصالح الانانية الضيقة وفى تعارض مع مصالح الأغلبية العاملة والتقدم الاجتماعى بشكل عام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اضفاء طابع مطلق على استقلال التكنولوجيا فى التطور الاجتماعى المرتكز على الاكتشافات العلمية إنما

يعكس افتقار علماء الاجتماع البرجوازيين إلى الثقة فى قدرة الإنسان والمجتمع على التحكم فى المجرى التلقائى للإنتاج الرأسمالى الذى أدخل فيه التكنيك. ويتضمن الاعتراف بهذه المبادئ بالفعل النشر المكثف لمشاعر عجز الإنسان فى المجتمع الذى يطبق فيه التكنيك، وللقناعة بعدم جدوى الحركات الاجتماعية، والنضال من أجل التقدم، ومن أجل التغلب على الاستغلال والتغريب، ومن أجل الحرية وظروف التطور الإنسانى. وفى النهاية، فإن كثيرا من هذه المفهومات لها وظيفة ثانوية تبريرية مباشرة، حيث أنها تسعى إلى تبرئة الرأسمالية من مسئوليتها عن مصاعب ومعاناة العمال، وعن مظالم وشرور النظام الاجتماعى، وعن التدمير الواسع للقدرات البشرية وموطن الإنسان ذاته، وإلى إلقاء اللوم على العلم، والتكنولوجيا والعلماء. وهذه الفكرة الأخيرة، الانتكاسية فى جوهرها، يجرى تطويرها بدأب كبير.

وتحدث ا. اينشتاين ضدها منذ ١٩٢٧ فى دراسته عن اسحق نيوتن وقال إن الأدوات الفكرية التى لا غنى عنها فى تطور التكنولوجيا المعاصرة مستمدة أساسا من ملاحظة النجوم، وإن العقول المبدعة مثل عقل نيوتن لم تعد مسئولة عن سوء الاستخدام المعاصر لهذه التكنولوجيا مثلما الهمت ملاحظة النجوم أفكارها. وتوصل هـ . الفين، وهو عالم آخر بارز من علماء فيزياء الكونيات والحائز على جائزة نوبل، من خلال تجربته إلى الاقتناع بأنه فى المجتمع التكنوقراطى، نجد أن الشخص الذى يولد أفكارا جديدة تكنيكية أو علمية، ليس له سوى تأثير محدود على استخدامها[٣٨].

إن إدراك أن القوة المتعاظمة للعلم والتكنولوجيا لا تعمل من تلقاء نفسها وإنما تفعل ذلك فى ظروف اجتماعية محددة وبما يتمشى وأهداف مجتمع عينى محدد، وطبقات أو أحزاب أو دولة معينة، هو وحده الذى يمكن أن يواجه الأوهام المتعلقة بالطبيعة الشيطانية للعلم والتكنولوجيا. وأن العلم والتكنولوجيا هى نتاج للجهد البشرى ويعتمد اتجاه وطبيعة تطبيق منجزات العلوم والتكنولوجيا على الإنسان، على التنظيم الاجتماعى للنشاط. إن العلوم والتكنولوجيا برغم أنها تعبير تقريبى عن طريقة تطور القوى المنتجة، لا تعمل من تلقاء نفسها وبدون الناس، وتصبح قوى إنتاجية فحسب حينما ترتبط بالعمل الحى، وفى عمل الناس فحسب، الذى ينظم ويوجه بما يتمشى وأهداف مجتمع معين وطريقة الإنتاج السائدة.

ونحن ننطلق من حقيقة أن الناس بتجربتهم ومعرفتهم، وبالأشكال المحددة تاريخيا لتعاون العمل هم القوة المنتجة الأساسية، بينما التكنولوجيا هى عمل متجسد. وفى ظل الرأسمالية

يغترب هذا العمل المتجسد عن المنتجين ويعود وسيلة لاغتراب العمل الحى. وفى ظل الاشتراكية، عندما يتم تحويل هدف الإنتاج جذريا، يحتفظ الإنسان بمغزاه بوصفه قوة الإنتاج الأساسية ويزيد منه، ويكف عن أن يكون مجرد وسيلة للإنتاج، وذيلا للتكنولوجيا.

وينبغى أن يميز المرء بدقة بين مفهوم قوى الإنتاج وبين مفهوم التكنولوجيا إذ أن المطابقة بينهما قد تعنى تشويه الماركسية. إن وسائل الإنتاج، بما فيها التكنولوجيا، تشكل جزءا من القوى المنتجة، ولكن الإنسان العامل كان على الدوام ولا يزال القوة المنتجة الأساسية. ولقد كانت المشاكل الإنسانية لتطور المعرفة والتكنولوجيا أساسية بالنسبة للماركسية اللينينية فى نظرية العملية التاريخية منذ البداية الأولى. وهذا هو جوهر الأمر، ومحتوى مفهوم التناقضات بين القوى المنتجة والعلاقات الاجتماعية، ونظرية الثورة الاجتماعية ودور القوى المنتجة فيها، ونظرية ممارسة ونشاط ودور الجماهير الشعبية الحاسم فى العملية التاريخية.

وكما وضّح ماركس فهناك بعد إنسانى متميز للعلم والتكنولوجيا الوسيطين اجتماعيا – يتمثل فى وظيفتهما بوصفهما وسيلة للعمل، وسيلة مادية وروحية لنشاط الإنسان الهادف. وبهذا المعنى فإن عملية ارتباط الإنسان بالتكنولوجيا، ونشاطه الذى ينتج المعرفة يفترض مسبقا بالضرورة تطور الإنسان، الذى يمكن أن يكون فعلاً متناقضا تماما، وقد كشف نقد ماركس للتنظيم الرأسمالى للإنتاج طبيعته المجردة من الإنسانية.

يكمن تتابع «الطابع التكنيكى للعمل»[٣٩] خلف تاريخ صعود الإنسان إلى مراحل أعلى للنشاط من أبسط أشكال تحويل العمل إلى التكنولوجيا إلى إنتاج مُؤتْمَت وخلق أساليب إنتاج كيماوية وبيولوجية. وقد وضّحت الماركسية الوحدة الجدلية للإنتاج والوساطة الاجتماعية لهذه العملية ومحتواها الإنسانى، الذى حدد الإجابة الحتمية تاريخيا على سؤال ما إذا كانت الثورة العلمية والتكنولوجية ستوجه نحو أو ضد مصالح الإنسان. وتعد الاشتراكية، التى تتحقق فيها هذه الوحدة، القوة الحاسمة للتقدم التاريخى التى تحدد توجهه الإنسانى.

وفى مفهومات الحتمية التكنولوجية «المتفائلة»، وفى نظريات نزعة التصنيع وما بعد التصنيع (و. روستو، ر.ا رون، د. بيل أ. انزيونى، ر. بريجنسكى، وكثيرون غيرهم) يحدد تطور العلم والنمو التكنيكى الاقتصادى بطريقة أو أخرى «العملية التاريخية» حتى الضبط الكامل والمطلق لكل مجالاتها الحالية والمقبلة. وبذلك تُستبعد مشكلة الإنسان ذاتها، ومكانه فى التاريخ، وتطوره الاجتماعى والفكرى. وتعد صيغة ب. دراكر القائلة بأن المدنية تتشكل بدون

شكل على الدوام بالتكنولوجيا[٤٠] انعكاسا دقيقا لتلك الفكرة.

والجانب العكسي للتفاؤل التكنولوجي هو إنكار الدور الإيجابي للتطور العلمي والتكنيكي في التاريخ نتيجة الخوف المرضي من التكنولوجيا. وينقل ذلك التحليل إلى الطرف الآخر، إلى مجال التناقض الثقافي، والمعالجة الأنثروبولوجية المجردة والصدامات بين الإنسان والمؤسسات الاجتماعية (ا. ايلتش)، والتناقضات بين الوعي وعدم الوعي (س. فرويد)، والعنف واللاعنف (هـ . ماركوس)، الاغتراب والحرية (أ. فروم) إلخ. وفي كلمات أخرى فإن طوباوية الحتمية التكنولوجية ونقيض الطوباوية لنقيض النزعة العلمية توضح بالمثل أن الانعكاس الفلسفي المتعلق بالمعنى الاجتماعي للثورة العلمية والتكنولوجية متناقض مع نفسه وأنه من المستحيل فهم الأسس الأخلاقية والإنسانية للتطور الاجتماعي من مواقع مضادة للجدلية ومضادة للمادية.

لقد جادلت الماركسية طويلا ضد مثل هذه الأفكار وبرهنت على خطأ اضفاء طابع مطلق على التقدم العلمي والتكنيكي أو المبالغة في دور التكنولوجيا بالنسبة لواحد من أهم مكونات قوى الإنتاج. وأكد ماركس في كتابه رأس المال أن على المرء أن يميز بين مثل هذه الأشياء المختلفة كالسمات الجوهرية للإنتاج الآلي والاستخدام الرأسمالي للآلات[٤١] في الوقت الذي انتقد فيه لينين تأكيد بوخارين الخاص أن مقولة القوى المنتجة هي مقولة تكنيكية[٤٢] على أنه تأكيد لا يصح من مثقف.

إن المفهوم الماركسي اللينيني للثورة العلمية والتكنولوجية يرتكز على نظرة متكاملة للمرحلة الحالية من العملية التاريخية العالمية، وعلى تحليل شامل للثورة العلمية والتكنولوجية بوصفها خاصية جوهرية للتطور الراهن للأنظمة الاجتماعية الاقتصادية المتعارضة، الاشتراكية والرأسمالية. وفي كلتا الحالتين يمكن تحليل العلوم والتكنولوجيا نظريا فحسب في إطار التطور الاجتماعي بكامله، كما يمكن فهم التقدم الاجتماعي التكنيكي وما يتضمنه، وتفسيره بشكل سليم فقط من خلال تحليل متكامل لكل الأساس المادي للمجتمع - مع دراسة قواه المنتجة وعلاقات الإنتاج في كليتها وتفاعلها.

وينبغي مناقشة المسائل المتعلقة بالشروط المسبقة للثورة العلمية والتكنولوجية من زاوية العلاقات بين القوى المنتجة ونظام علاقات الإنتاج. وتسمح هذه المقولات لعلم الاجتماع الماركسي بأن يحدد ويعبر بأسلوب علمي عن الترابط والصلة المتبادلة بين النظام الاجتماعي والتقدم العلمي والتكنيكي، ويوفر أساسا فلسفيا ومنهجيا حقا لفهم العمليات الثورية الموجودة الآن في محور

الفكر الاجتماعى والفلسفى بشكل عام.

منذ الثلث الأخير للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على وجه التقريب، وتطور قوى الإنتاج يتحرك بسرعة نحو اضفاء طابع اشتراكى على الإنتاج وإحلال الاتحادات الصناعية والتجارية والمالية الضخمة وقطاع الدولة محل المشاريع الخاصة الصغيرة. وفى الوقت الذى تطلب فيه النمو التكنولوجى للقوى المنتجة انتقال الوظائف التكنيكية فى الأساس من الإنسان إلى الآلة، تطلب من الناحية الاجتماعية والاقتصادية اضفاء طابع اشتراكى على الإنتاج، الذى خلق بدوره الظروف لتطور سريع لم يسبق له مثيل لأحد الأقسام المكونة لهذه القوى المنتجة - العمل. ويرجع ذلك، كما أكد لينين، إلى أن عملية الاختراع والتحسين التكنيكى تصبح ذات طابع اشتراكى(٤٣) فى مرحلة التطور الاحتكارى للرأسمالية. وزاد التركيز والمركزة العالية للاقتصاد من استخدام العلم فى الإنتاج المادى ذاته، وولد فى النهاية تصنيعا خاصا فى الأبحاث والتنمية. ومع اعتماد التنمية الصناعية، وتركز وتمركز الأبحاث بشكل متزايد على استخدام الآلات غدا تجهيز الإنتاج المادى بآلات جديدة الوسيلة الأساسية لتطوير القوى المنتجة. ومع تحولها إلى وسيلة مهمة فى زيادة إنتاجية العمل الاجتماعى، اكتسبت التكنولوجيا بصورة متزايدة طبيعة العمل البشرى المجسد، وكذلك المعرفة العلمية المجسدة. وقد غير كل ذلك بصورة جذرية من الترابط بين العلم، والتكنولوجيا والإنتاج، وأدى إلى قيام مجمعات إنتاجية وعلمية تكنيكية قوية.

وسيكشف تحليل هذا الجانب فى تطور ترابط العلم والتكنولوجيا عن تسارع لم يسبق له مثيل فى معدلات امتداد المنجزات العلمية إلى الإنتاج. لقد استغرق ادخال الاكتشافات العلمية على نطاق واسع إلى الإنتاج عقودا عندما سادت المشاريع الفردية المنعزلة وقام بالأبحاث الفرد غير المجهز بأساس إنتاجى وتكنيكى قوى. ومع اتساع المؤسسات الصناعية وتمركزها مما وفر أساسا للاستخدام التكنولوجى للعلم، اقترب لدرجة كبيرة الزمن بين الاكتشاف وبين تحقيقه فى الإنتاج. وكثيرا ما سرد البعض (رغم التضارب) حقائق عن تقلص الفجوة بين الاكتشاف العلمى وبين تطبيقه: التصوير - ١١٢ عاما (١٧٢٧ - ١٨٣٩)، المحرك الكهربائى - ٥٧ عاما (١٨٢٩ - ١٨٨٦)، التليفون - ٥٦ عاما (١٨٢٠ - ١٨٧٦)، الراديو - ٣٥ عاما (١٨٦٧ - ١٩٠٢)، الصمام الالكترونى - ٣١ عاما (١٨٨٤ - ١٩١٥)، أنبوبة أشعة رونتجن ١٨ عاما (١٨٩٥ - ١٩١٣)، الرادار - ١٥ عاما (١٩٢٥ - ١٩٤٠)، التليفزيون - ١٢ عاما (١٩٢٢ - ١٩٣٤)، المفاعل النووى - ١٠ سنوات (١٩٣٢ - ١٩٤٢)، الترانزستور - ٥

سنوات (١٩٤٨ - ١٩٥٣) البطارية الشمسية - عامان (١٩٥٣ - ١٩٥٥).

ويعد التقدم العلمى والتكنيكى أيضا أكثر روعة فى الصلة بين الاكتشافات الأساسية الجديدة وظهور فروع قوية تزداد قوة للإنتاج مثل استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وتطور الحاسبات وتكنولوجيا الفضاء.

وهكذا لعب نمو الطابع الاشتراكى للإنتاج ونطاقه، بشكل يسمح بوجود استثمارات ضخمة فى العلوم وبخلق مجمعات علمية إنتاجية قوية، دوره كأساس اقتصادى للثورة العلمية والتكنولوجية.

ويتلخص الاستنتاج الرئيسى للتحليل الماركسى للوضع القائم اليوم فى أن تطور القوى المنتجة وتزايد الطابع الاشتراكى للإنتاج فى الوقت نفسه يشكل الشرط المسبق المادى لكل من التقدم العملى والتكنيكى والتحولات الاجتماعية الجذرية.

لم يكن حدوث الثورات الاجتماعية والمنجزات العلمية والتكنيكية البارزة فى عصرنا مسألة صدفة، وإنما كان نتيجة لنمو القوى المنتجة واحتياجات مواصلة تطورها. وإذ تملك الرأسمالية أساسا صناعيا متطورا وعاملين مهرة فقد خلقت قوى إنتاج قوية، وصل طابعها الاشتراكى وتركيزها إلى مستوى الاحتكارات عابرة القومية. ومع ذلك، لا تستطيع الرأسمالية أن تحل المشاكل الاجتماعية الأساسية، وفى المحل الأول مشكلة القضاء على انعدام المساواة الاجتماعية وانقسام المجتمع إلى من يملكون ومن لا يملكون - وهى مفارقة فى وجه تطور القوى المنتجة فى أيامنا. إنها على وجه التحديد عملية اضفاء الطابع الاشتراكى على هذه القوى، التى تصل فى ظروف الإنتاج الآلى الرأسمالى العالى إلى أرقى مراحلها، وتكشف التناقض الحاسم لمجتمع الملكية الخاصة - التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وكما أشار انجلز، فإن الصناعة الكبيرة التى تتطور فى ظل الرأسمالية على وجه التحديد «هى التى تطلب بشكل مطلق تنظيما جديدا تماما للمجتمع، الذى لم يعد الإنتاج الصناعى فيه يوجهه ملاك مصانع أفراد، يتنافسون مع بعضهم البعض، وإنما يوجهه كل المجتمع وفقا لخطة محددة ووفقا لاحتياجات الجميع»[٤٤].

لقد أدت الرأسمالية إلى ظهور نمو غير معروف حتى ذلك الوقت للقوى المنتجة كما أدت فى الوقت نفسه إلى تفاقم لم يسبق له مثيل للعداوات الاجتماعية الكامنة فى تنظيم الإنتاج القائم على الملكية الخاصة. وغدت هذه التناقضات مكثفة بشكل خاص عندما دخلت فى الطور الأخير الإمبريالى من التطور.

وأدت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى تفاقم أكبر عندما واجهت النظام الزائل للعلاقات الاجتماعية. وقد لاحظ لينين فى أيامه «أن المعدل السريع للغاية للتقدم التكنيكى» فى ظل الرأسمالية الاحتكارية «يؤدى إلى نشأة عناصر تفاوت متزايدة بين المجالات المختلفة للاقتصاد الوطنى، وإلى الفوضى والأزمات»(٤٥).

واليوم يزداد التناقض الأساسى بين العمل ورأس المال نتيجة تزايد عمق التعارض بين المصالح التجارية للاحتكارات والإنسان أينما وجد، بين التطور التكنولوجى السريع وبين الطبيعة، بين الاحتياجات البشرية الحيوية والنمو العنيف لوسائل التدمير التى تهدد الحياة على الأرض. وينزعج الرأى العام العالمى بشدة كما يحتج بحزم ضد نتائج التقدم العلمى والتكنيكى الذى تستخدمه القوى العدوانية للإسراع بسباق التسلح، بما يضر بمصالح السلام وأمن الشعوب، والتقدم والكرامة البشرية.

ولا تلغى الثورة العلمية والتكنولوجية ضرورة الثورة الاجتماعية. إنها على العكس تجعل الثورة الاجتماعية أكثر إلحاحا. وتتولد التحولات الثورية فى المجتمع من الحاجة إلى إزالة العلاقات الاجتماعية القديمة وإقامة أشكال اجتماعية جديدة لتنظيم الإنتاج، وإضفاء نمط جديد من الطابع الاشتراكى عليها، أى للتشريك الاشتراكى على أساس تحويل وسائل الإنتاج إلى ملكية عامة.

يضمن النظام الاقتصادى الاشتراكى الاستخدام الهادف للمنجزات العلمية والتكنيكية، والتحسين المخطط للعلاقات الاجتماعية. وفى ظل الاشتراكية يرتبط التقدم العلمى والتكنيكى بشكل متناسق بالتقدم الاجتماعى، الذى يفتح آفاقا للتوصل إلى المساواة، والعمل ذى الطابع الإنسانى واقصى تحقيق ممكن لقدرات الفرد وميوله.

وانطلاقا من ذلك وضع الحزب الشيوعى السوفييتى نصب عينيه مهمة ذات مغزى تاريخى - أن يربط عضويا منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية بمزايا النظام الاقتصادى الاشتراكى.

ويتيح المجتمع الاشتراكى اليوم كل الفرص لربط الأنظمة والنظرة الشاملة لتطور نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافة بالبرامج المتخصصة الهادفة إلى تحقيق انطلاقة فى فروع وصناعات ومناطق معينة.. إلخ.

. ويكفى أن نذكر هنا مشاريع مثل وحدة قوى سايانى شوشنسكوى التى تملك أكبر قدرة فى العالم، وسكة حديد بايكال آمور التى يبلغ طولها ٣٢٠٠ كم، وتطوير مكامن النفط فى غرب

سيبريا، وإعادة تجهيز منطقة التربة غير السوداء فى روسيا الاتحادية والتى تشمل منطقة تصل إلى حوالى ٣ ملايين كيلو متر مربع. وستشغل برامج الغذاء والطاقة فى الاتحاد السوفييتى مكانا مهما للغاية فى الجهد الخلاق للشعب السوفييتى.

إن الثورة العلمية والتكنولوجية بوصفها الخاصية الأساسية والدافع القوى وراء التقدم الهائل لقوى الإنتاج الحديثة تخلق إمكانيات على نطاق العالم لضمان رفاهية وتحسين البنية الاجتماعية وظروف العمل والمعيشة، وتطوير الشخصية، وتطبيع الإنسان أينما كان وحل المشاكل العالمية الأخرى، وتخلق نجاحات الإنتاج المادى الظروف لتوسيع مجال الثقافة الروحية، وأشكال الترفيه الجديدة ونمو القدرة الفكرية لكل فرد فى المجتمع.

ومع ذلك، فإن كل هذه الإمكانيات لا تتحقق أوتوماتيكيا؛ فالثورة العلمية والتكنولوجية فى حد ذاتها، إذا لم توجه وتحكم السيطرة عليها، يمكن أن تسبب انعدام التناسب وتناقضات خطيرة فى التطور الاجتماعى. ويجب أن تتعلم البشرية كيف تحل بطريقة مخططة ومرشدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التى تنشأ على الدوام نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية، وكيف تجعل منجزاتها تخدم بوعى التقدم الاجتماعى.

والمسألة المتعلقة بالأهداف الاجتماعية للتطور الاجتماعى حادة على وجه الخصوص، وتتعلق الأولوية القصوى بضمان الظروف الحقيقية للمساواة الاجتماعية، وبالتقدم المطرد للمجتمع نحو التجانس الاجتماعى الكامل. وتكمن المساواة بالمعنى الاجتماعى فى إقامة ظروف متكافئة للعمل والاستهلاك، وليس فى التسوية الميكانيكية لقدرات وأذواق واحتياجات كل الناس.

وعلى النطاق العالمى يتعلق الأمر بإزالة الفجوة بين الفقر والثروة، بين الطبقات الحاكمة والمضطهدة، والاختلاف فى التعليم، وفى ظروف وطرق حياة الناس المشتغلين بالعمل الذهنى والبدوى. وتخلق المنجزات العلمية والتكنيكية، والميكنة والأتمتة المعقدة للإنتاج، والاستخدام الواسع لأجهزة الحساب و «التفكير» المستلزمات المادية لحل هذه المشاكل. ولكنها لا تستطيع بنفسها أن تغير بنية المجتمع الطبقية، بل بإمكان التقدم العلمى والتكنيكى إذا ما ارتبط بثورة اجتماعية فحسب أن يضمن المساواة الاجتماعية الحقة. وتربط الماركسية تطور الشخصية والتوصل إلى حرية الإنسان الحقة بإزالة انقسام المجتمع إلى طبقات متعارضة والاختلافات الطبقية بشكل عام.

ويعد إقامة الملكية العامة وإزالة الاستغلالية، تجعل الاشتراكية بالإمكان لأول مرة تقدم

البنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية نحو المساواة الاجتماعية الكاملة والتطور الشامل للشخصية.

إن تطور صناديق الخدمات الاجتماعية، التى تعمل على تسوية الظروف فى مجالات الحياة المهمة وتقلص بالتدريج عناصر عدم المساواة المادية التى ما تزال قائمة بينما يتم التوزيع وفقا للعمل المبذول، أمر مهم للتقريب بين مستويات معيشة وطرق حياة طبقات المجتمع كافة فى ظل الاشتراكية. وتنمو مدفوعات ومنافع صناديق الخدمات الاجتماعية باطراد فى الحساب بالنسبة للفرد. وتتجه مخصصات الدولة إلى ضمان التعليم المجانى، والخدمة الطبية، وتوفير الإسكان، وكذلك لخلق الظروف المواتية للناس الذين لا يشاركون فى نشاط العمل (المتقاعدين، والمعوقين، والطلبة). إن زيادة المعاشات ومنح الطلبة وغيرها من المنافع قد زادت من دخول ٣٢ مليون شخص فى فترة الخطة الخمسية العاشرة وحدها.

وتكمن خصائص الاستخدام الاجتماعى للثورة العلمية والتكنولوجية فى ظل الاشتراكية فى التطوير الكامل لقدرات الإنسان الإبداعية، وفى تحرره المادى والروحى الكامل، وفى إضفاء طابع فكرى على العمل وإضفاء طابع إنسانى على ظروف المعيشة. وفى الوقت نفسه يرتفع المستوى الثقافى والمهنى والتأهيلى للشعب العامل ليس على حسابهم وليس بما يتعارض ومصالحهم، وإنما لرفع مستوى معيشتهم، ولتطور علاقات المساعدة المتبادلة والتعاون، ولربط وظائف العمل الذهنى واليدوى فى نشاط الإنسان. ويسهم فى ذلك، النظام الذى تديره الدولة فى البلدان الاشتراكية لكل أشكال التعليم والمتاح لكل فرد مجانا. إن ما يزيد على ٨٠٪ من جميع العاملين فى الاتحاد السوفييتى حصلوا على تعليم عال أو ثانوى (كامل أو غير كامل).

ويكمن الفارق الأساسى بين أنظمة التعليم فى البلدان الاشتراكية والرأسمالية فى أن الاشتراكية تضمن إتاحة فرصة التعليم وتوفير الفرص لأعرض جماهير الشعب، ولكل فئات المجتمع. وبينما تزيد فرص البرجوازية فى دخول الجامعات عن فرص الفئات الاجتماعية الدنيا عشرات المرات، فى البلدان الرأسمالية، وفقا لعلماء الاجتماع الغربيين، يصبح أبناء الشعب العامل، فقط فى الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الأخرى، طلبة حيث لا توجد طبقات استغلالية، طفيلية. ويتمتع العمال الشباب والفلاحون الجماعيون الذين سجلوا أرقاما قياسية فى العمل بالأولوية فى حق الالتحاق، كما أن هناك شبكة من البرامج التحضيرية السنوية حيث يحصلون على المعرفة اللازمة دون مقابل.

ولمشكلة المساواة جانب وطنى كذلك. فلا يمكن أن يكون هناك تقدم اجتماعى حقيقى دون مساواة قومية وتطور وتعاون حر بين الأمم والقوميات، ما لم تُزَل بشكل كامل آثار التمييز العنصرى والقومى كافة.

وتشهد العقود الأخيرة نموا مطردا فى الفجوة بين البلدان الرأسمالية المصنعة والبلدان النامية التى تعانى من الآثار التى ترتبت على استعمارها. ولا يتضح ذلك فحسب فى المنافع المادية وإنما كذلك فى مستوى ومعدلات تطور التعليم والثقافة، وهما مهمان على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان النامية حيث هناك حاجة إلى الاختصاصيين لتعجيل التنمية الوطنية. وهناك عدم تناسب صارخ في هذا المجال فى الحقبة الحالية من الثورة العلمية والتكنولوجية، والاحصاءات المريعة تشير إلى أن ثلث سكان العالم أميون أو أشباه أميين.

إن الرغبة المشروعة لملايين الناس فى العالم الثالث، المحرومين فعلا من التمتع بالمنافع التى يتيحها تقدم العلوم والتكنولوجيا، تولد انطلاقة لم يسبق لها مثيل فى حركة التحرر الوطنى التى تتخذ توجها هادفا معاديا للإمبريالية بدرجة متزايدة.

وفى الوقت نفسه اشتعلت النزاعات القومية والعرقية فى عدد من البلدان الرأسمالية المتطورة نتيجة لانعدام المساواة الاقتصادية والسياسية والأشكال المختلفة للتمييز ضد الأقليات القومية وبعض المجموعات العرقية.

وتوضح خبرة البلدان الاشتراكية أن الاحتكاكات والنزاعات القومية والعرقية يمكن إزالتها من خلال الاعتراف بالمساواة التامة بين الأمم والقوميات كافة، والتسوية الفعلية بين تطورهم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

وتطرح الثورة العلمية والتكنولوجية كذلك مشاكل جديدة فى تفسير وتطور الديموقراطية. ويتطلب استخدام آخر منجزات العلوم والتكنولوجيا فى الإدارة تدريبا متخصصا مكثفا، وبالتالى مهارات مهنية أكبر. ويؤدى ذلك فى المجتمع البرجوازى، إلى اتجاهات تكنوقراطية أقوى، وإلى عزلة أكبر للنظام الإدارى والعاملين عن الشعب، وعن الأجهزة البرلمانية والأجهزة الديموقراطية المنتجة بشكل عام، وإلى تركيز فعلى لكل السلطة فى أيدى الهيئات التنفيذية. وفى الاتحاد السوفييتى يصاحب احتراف أجهزة السلطة التنفيذية تزايد دور الهيئات المنتخبة - السوفييتات على كل المستويات والمنظمات الجماهيرية السياسية والعامة: منظمات الحزب والنقابات، والشباب، وجماعيات العمل، إلخ. وتبذل فى البلدان الاشتراكية جهود منتظمة لجعل

كل نظام الهيئات الديموقراطية أكثر نشاطا وفعالية، ولضمان إشرافها على الأجهزة التنفيذية، ولمشاركة أوسع للجماهير فى إدارة شئون الدولة. وكل هذا يتطور نتيجة للتربية السياسية والعامة المكثفة للسكان ولرفع المستويات الثقافية للمواطنين كافة، ووعيهم الاجتماعى ومسئوليتهم ونظرتهم إلى العالم وثقافتهم.

إن المشاركة اليومية، النشطة، الواسعة للشعب العامل فى إدارة الإنتاج وكل الشئون العامة، وإشراف منظمات الحزب على جوانب النشاط الإدارى كافة، والتنفيذ الثابت لمبدأ المركزية الديموقراطية اللينينى هى أفضل سلاح ضد بقايا البيروقراطية والشكلية، وضد النفوذ المؤقت للأوهام التكنوقراطية (وقد اكتشفت آثار مثل هذا النفوذ بشكل خاص خلال مجرى المناقشات المتعلقة بالأعمال الفنية التى تتناول الثورة العلمية والتكنولوجية).

ونحن نعد مسألة تأثير المجتمع الهادف على تشكيل احتياجات الشعب وطريقة حياته مسألة حيوية. ومع ذلك، فلا يمكننا أن نقبل فكرة تنظيم السلوك البشرى المرتبطة بالمهمة السلوكية لإنتاج نمط من الإنسان قابل للتكيف مع الحضارة الميكانيكية.

يقتضى مفهوم طريقة الحياة الاشتراكية مسبقا أقصى تطور لقدرات الإنسان الخلاقة كافة، القوة المبدعة والمحركة للتقدم العلمى والتكنيكى، وإضفاء طابع إنسانى على كل ظروف حياته. ومع تلبية حاجات الإنسان الأولية إلى الغذاء والملبس والمسكن بشكل معقول، تتزايد بسرعة أهمية احتياجه إلى الخدمات والراحة، والاتصال، والمعرفة، والفن.

ينبغى ألا تبدد ثروة المجتمع المتنامية فى المجرى الذى لا معنى له وراء السلع الاستهلاكية والأزياء المصطنعة، بل عليها أن تثرى حياة الإنسان الروحية، وتحسن التعليم والثقافة، وتجعل كلا من العمل والترفيه أكثر تهذيبا وإعمالا للفكر. وتتطور كل أشكال نظام الدولة للتعليم على وجه التحديد فى هذا الاتجاه لتخلق إمكانيات للتحسين الدائم لمستوى الإنسان المهنى والثقافى العام، ولرفع ثقافة الإنسان بوصفه منتج ومستهلك القيم المادية والروحية على السواء.

ويشمل مفهومنا للثورة العلمية والتكنولوجية الاعتراف بالدور المتعاظم للعلوم الاجتماعية التى تستخدم مناهج للبحث وحسابات رياضية، وتجربة اجتماعية أكثر دقة كى تؤثر على الممارسة الاجتماعية بنشاط أكبر. وعندما يغدو العلم قوة اجتماعية مباشرة لا تقتصر مهمة العلوم الاجتماعية على تطوير النظرة إلى العالم وثقافة التفكير، والعالم الروحى للإنسان، وإنما تمتد إلى المشاركة المباشرة فى تطوير الإنتاج المادى وتحسين الإدارة الاجتماعية.

ونحن إذ نلاحظ التغلغل المتزايد للمناهج الكمية والتجريبية فى العلوم الاجتماعية ندرك فى الوقت نفسه أن الأنظمة الاجتماعية لها مستوى أعلى من التنظيم، ودرجة أكبر من التعقيد، والمرونة والتفاعل الجدلى متعدد الأبعاد من الأنظمة الفيزيائية، والكيماوية والبيولوجية. ويتطلب ذلك دراسة أدق لخصائص الشكل الاجتماعى للبشر عند إعداد التنبؤات الاجتماعية وآفاق التطور الاجتماعى.

ويتزايد فى العالم إدراك أن الاتجاهات التى تلاحظ فى البلدان الرأسمالية المصنعة مثل تزايد الاستغلال وكثافة العمل ورتابة عمليات العمل. والتحضر غير المحكوم، الفوضوى، الذى يؤدى إلى ظهور تجمعات حضرية أكثر ضخامة من أن تعمل بشكل طبيعى، وكثافة عالية للسكان، وحركة مرور حضرية مضطربة فى الشارع - وكل هذه ليست آثارا مميتة لا يمكن تجنبها ترتبت على التقدم التكنيكى فى حد ذاته وإنما هى نتائج للنظام الاجتماعى نجمت عن النمو التكنيكى والاقتصادى بحثا عن الحد الأقصى من الأرباح، وغير واعية بما تتضمنه من آثار خطيرة بالنسبة للشعب.

ومع ذلك، فليس بإمكان علماء الاجتماع الغربيين الذين يحللون الآثار الاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية أن يقدموا برنامجا اجتماعيا متميزا لتطبيق الثورة العلمية والتكنولوجية لمصلحة الإنسان. وهم يشيرون فى تنبؤاتهم إلى المغزى السلبى فى التكنولوجيا، منبهين الجمهور إلى نقط الالتقاء الحرجة القادمة ولكنهم لا يشيرون أبدا إلى كيف أو على أى أساس اقتصادى يمكن التحكم بشكل مفيد فى العمليات الاجتماعية الناجمة فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية. ويعتقد المدافعون عن الاتجاه العلمى التكنوقراطى فى الغرب أن التقدم العلمى والتكنيكى المستقل والمعزول عن التغيرات الاجتماعية يصلح أن يكون علاجا، لكل الشرور، ويتخذ معارضوهم موقف النزعة الإنسانية المجردة ويرفضون الاعتراف بالفرص الواسعة الجديدة التى تتيحها الثورة العلمية والتكنولوجية للبشرية، ويعتقدون أنها مسئولة عن كل الكوارث الاجتماعية.

إن الاتجاهات الغربية العديدة المعادية للطوباوية، والتى تصف الأخطار الممكنة للحضارة الآلية المقبلة، تعيد إلى الذهن قصة ستيفن ليكوك المعنونة «الإنسان فى الحرير الصخرى: قصة رمزية عن المستقبل» والتى كتبت منذ سبعين عاما وربما تقدم أكثر الصور تعبيرا عن «الدمار الذاتى» للبشرية و «تدهور» المبادئ البشرية فى عالم المستقبل «المحسن». وقد سخر الكاتب

الفكاهى الكندى من الاتجاهات المعادية للطوباوية فى عصره بمحاكاتها، وانتقد فى الوقت نفسه بشكل قاس الحضارة البرجوازية ذات التوجه البراجماتى التى أصبحت التناقضات والفجوة بين التقدم العلمى والتكنيكى وبين التطور الاجتماعى الأخلاقى للمجتمع واضحة فيها منذ بداية قرننا. وكتب ستيفن ليكوك فى بداية قصته «إن عالم اليوم بآلاته الصاخبة، والكدح الذى لا يتوقف لطبقته العاملة، ومشاحناته، وفقره، ووحشيته، يفزعنى عندما انظر إليه». ويكتب متهكما عن مؤلفين ناموا بإرادتهم لحوالى ٤٠٠ أو ٥٠٠ عام ليشهدوا كل أعاجيب المستقبل البعيد. وسخر فى وصفه من النظرات «المستقبلية». إن بطله يستيقظ فى المستقبل البعيد ليجد نفسه فى غرفة فسيحة، مظلمة، كئيبة ومتداعية، وإلى جانبه «يجلس إنسان. كان يرتدى ملابس تبدو مثل رماد الورق الذى احترق واحتفظ بشكله» ويقول الإنسان إن ملابسه مصنوعة من الحرير الصخرى «لتدوم مئات السنين».

ثم يصف بعد ذلك برودواى. «برودواى... مكان الشارع العمومى الصاخب الذى عرفته من قبل، هذا المكان الموحش الصامت الذى تنمو فيه الطحالب.. لا مركبة تتحرك. لم تكن هناك أى أسلاك فوق رؤوسنا – ولا صوت لحياة أو لحركة، سوى أنه كان يمر هنا وهناك ببطء جيئة وذهابا أشخاص من البشر يرتدون ملابس الحرير الصخرى نفسها، مثل الشخص الذى تعرفت عليه، بالوجوه العديمة الشعر نفسها، ونظرة العصر اللامتناهية نفسها عليهم».

ويقول الشخص الجديد الذى تعرف عليه أن الناس توقفوا عن العمل لأن «الآلات قتلت» العمل والآلات ممنوعة لأنها تحدث ضجيجا عاليا «وبعد اختراع الأغذية الكيماوية... يتعاطى المرء حبة مركزه كل عام أو ما يقرب من ذلك» وليست هناك حاجة لإنتاج الغذاء. وبعد ذلك «قتل الناس تغيرات المناخ» وبذلك حلت مشكلة إمداد الوقود والإسكان. ولم تعد هناك حاجة إلى الحركة ومنعت كل سيارات الشوارع، والطائرات، وكل وسائل النقل لمنع الحوادث. «وقطعت خطوط التليفون لضمان حياة هادئة (وبمقدور أى امرئ أن يطلبك فى أى وقت ويتحدث إليك ؟ كم هو متعب) » واستبدل بالتعليم «نظام بسيط لفتح جانب الجمجمة وزرع قطعة من مخ جاهز فيها » لكيلا يكون لدينا أطفال «يبكون على الدوام» ألغيت ولادة الأطفال وجاءت «الرتابة الكئيبة للأمن والرعب من اضمحلال لا ينتهى».

ويسخر ليكوك من الحياة النمطية فى أمريكا، ولهذا السبب يذكر برودواى. فالرجل ذو الملابس المصنوعة من الحرير الصخرى يجسد بؤس البرجوازى المحروم من المشاعر والرغبات

الإنسانية. وينتقد ليكوك فلسفة البراجماتية، والنزعة العقلانية النفعية والتجريبية الضيقة للبرجوازي، ويعرب عن قلقه العميق للفجوة المتزايدة بين التقدم العلمى والتكنيكى وبين قيم المجتمع الأخلاقية. إنه يؤيد المحافظة على المعنويات والمثل البشرية للنزعة الإنسانية وتطويرها، ويدافع عن جوهر الإنسان، الذى يتكون فى رأيه من العمل، والأعمال البطولية، والسعى الإبداعى، والمعرفة، والاتصال، والحب.

إن صورته عن الوجود الكئيب بدون عمل ورعاية توقعت من وجوه عديدة «التنبؤات» الحالية عن التوحيد القياسى الحتمى المزعوم للحياة الروحية، وضمور النشاط البشرى، وتجريد الفرد من شخصيته. إلخ.

ويؤدى الإنعزال الميتافيزيقى للتقدم العلمى والتكنيكى عن الظروف التاريخية المحددة إلى البديل الزائف إما تقدم العلم والتكنولوجيا أو تقدم الإنسان.

وبالمقارنة، فإن هذه الآراء - المؤيدة للتكنيك، أو المتشائمة، أو المعادية مباشرة للتقدم العلمى والتكنيكى - تعكس عدم كفايتها لحل المشاكل الاجتماعية الجديدة التى أحدثها أو عقدها التقدم العلمى والتكنيكى السريع.

وكل هذه المشاكل الجديدة لا يمكن ارجاعها إلى جانب واحد - الإنسان والطبيعة، الإنسان والتكنولوجيا، عقلانية الحياة وحرية الفرد إلخ. وهناك حاجة إلى نظرة شاملة للأنظمة لأن نطاق ومعدلات التغير الذى أحدثته الثورة العلمية والتكنولوجية يتطلب أكمل إدراك مسبق وفورى للمجموع الكلى لما يتضمنه التقدم العلمى والتكنيكى فى مجال الإنتاج والاقتصاد على السواء، وفى المجال الاجتماعى، وتأثيره على المجتمع، والطبيعة، والإنسان نفسه. ونحن نختلف بحزم مع أ. توينبى، المؤرخ والفيلسوف البريطانى البارز، الذى يعتقد أن التقدم التكنيكى لا يصاحبه أبدا تقدم أخلاقى وروحى متبادل، وبأن الأخلاق ساكنة بينما التكنولوجيا ديناميكية، وبأن الفجوة بين المستوى التكنيكى وبين تطور الإنسان الاجتماعى والأخلاقى تزداد على الدوام. ونحن نسترشد فى تفسير مشاكل المدنية الحديثة بفكرة وحدة التقدم العلمى، والتكنيكى، والاجتماعى والأخلاقى.

إن الثورة العلمية والتكنولوجية تزيد من مسئولية الإنسان الاجتماعية والأخلاقية لأن القوى التى خلقها تهدد وجود البشرية ذاته. ومشكلة الحرية اليوم لا تقتصر على حرية الخيار الشخصى والمسئولية عنها، وإنما المسئولية عن تحديد طرق تطور الحضارة البشرية القادرة على

ضمان الظروف الأمثل، وليس مجرد البقاء، للأجيال المقبلة.

وجدير بنا هنا أن نتذكر أن هذه المشاكل قد جذبت اهتمام ماركس منذ ما يزيد على مائة عام مضت. وقدم تقييما إيجابيا لمؤلف فراس الذى برهن على أن المناخ والنبات يتغيران فى فترة تاريخية تحت تأثير النشاط البشرى، ولاحظ ماركس الاتجاه الاشتراكى غير الواعى فى استنتاجه بأن الثقافة عندما تتطور تلقائيا، «تترك خلفها صحراء فحسب»(٤٦)، لكن ضيق الأفق البرجوازى حال بين فراس وبين رؤية أنه يمكن تجنب الأثر المدمر إذا ما كان المجتمع يوجه بشكل هادف تطور الثقافة.

ونجد ضيق الأفق هذا فى المحاولات الحالية فى الغرب لفهم العديد من مشاكل الوجود، النابعة من المنجزات المادية والتكنيكية للحضارة البشرية.

ومن الممكن فحسب التغلب على ضيق الأفق هذا والتوصل إلى تحليل علمى لجوهر وآفاق عصرنا على أساس إدراك الصلة الجدلية بين القوى المنتجة وبين نظام العلاقات الاجتماعية، إذا ما انطلقنا من إدراك متكامل للعالم يهدف إلى إعادة بنائه الثورى وفقا لمثل إنسانية مبررة علميا. وهذا هو الطريق إلى إدراك اتساق الثورات الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية لعصرنا، وتفاعلاتها وصلاتها المتبادلة.

شهدت السبعينات تغيرات فى الآراء البرجوازية حول القوى الدافعة لتطور المجتمع وآفاقه فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية. وبرهنت النظرتان العلمية التكنوقراطية والايديولوجية المعادية للتكنيك على السواء على إفلاسهما. وكشفت ممارسة التطور الاجتماعى عن أن كليهما لا يقدم أسسا لفهم أو حل المشاكل الاجتماعية الرئيسية للعصر. ومع نهاية السبعينات بدأت تسود المفهومات التى تركب النزعة التكنيكية والمعادية للتكنيك بشكل انتقائى. وهذا الاتجاه الغربى الجديد الذى يسعى لأن يأخذ فى اعتباره التأثير المتبادل للتطور العلمى والتكنيكى والمجالات الأخرى للنشاط البشرى، يميز المدافعين عن التكنوقراطية والاتجاهات اليسارية فى الايديولوجيا البرجوازية التى تنقد الجوانب المختلفة للنظام البرجوازى وتدافع عن «توجه» علمى وتكنيكى للأغراض الاجتماعية، إلخ. وتصلح نموذجا فى هذا الخصوص النظرات الجديدة للمشاكل العالمية، التى تؤكد بشكل متزايد ليس فقط «حدود نمو العالم» وإنما كذلك مغزى الاختلافات الاجتماعية السياسية. وتتراوح الحلول المقترحة من التأكيد الضيق لدور العوامل الطبيعية والتكنولوجية إلى الاعتراف بدور الجوانب السياسية والثقافية والقيمية.

وتعكس المفهومات المختلفة «لحضارة جديدة» محاولات تركيب التطرفين اللذين أشرنا إليهما فى تحليل جوهر، والاتجاه العام، والمشاكل العينية، للمرحلة الحالية للثورة العلمية والتكنولوجية. وتنتهى مثل هذه المذاهب الإيديولوجية إلى الفكرة القائلة بأن الاختلافات بين الرأسمالية والاشتراكية كتشكيلات مسألة ثانوية، بالنسبة للبشرية وهى على عتبة حضارة جديدة، لأن النظامين الاجتماعيين ينتميان إلى مرحلتها المقضى عليها بالزوال نفسها. ويحوى كتاب أ. توفلر «الموجة الثالثة»(٤٧) أحد هذه المفهومات.

إنه يصنف «ثلاث موجات»، ثلاثة أنماط من الحضارة، وتعد الموجة الأولى أطولها. وقد ظهرت فى صورة حضارة «كحضارة زراعية» منذ حوالى ثمانية أو عشرة آلاف سنة مضت وسادت تقريبا حتى منتصف القرن الثامن عشر «ومن الصين والهند إلى بنين والمكسيك، فى اليونان وروما نشأت الحضارات وسقطت، وحاربت واندمجت فى خليط ملون لا نهاية له. ومع ذلك فوراء اختلافاتها يكمن تماثل جوهرى، ففيها جميعا، كانت الأرض أساس الاقتصاد، والحياة، والثقافة، وبنية الأسرة، والسياسة... وفيها جميعا ساد تقسيم بسيط للعمل ونشأت طوائف وطبقات محدودة واضحة المعالم: النبالة والكهنة، والمحاربون، والاقنان والعبيد. وفيها جميعا كانت السلطة متسلطة تماما. وفيها جميعا، حدد المولد وضع المرء فى الحياة، وفيها جميعا، كان الاقتصاد لا مركزيا حتى أن كل مجتمع أنتج معظم احتياجاته»(٤٨).

ويضيف توفلر، فى أواخر القرن الثامن عشر، ومع إضافة أو طرح خمسة عقود للبلدان المختلفة، بدأت ثورة صناعية غيرت طريقة الحياة بالنسبة لملايين الناس، وأدت فى النهاية، إلى حضارة صناعية. ومع ذلك فبحلول منتصف القرن العشرين، ظهر أول الدلائل على «موجة ثالثة» جلبت مؤسسات وعلاقات وقيما جديدة، يتناقض كثير منها مع الحضارة الصناعية التقليدية القديمة. وبرغم أنها كانت عالية التطور من الناحية التكنيكية فقد كانت فى الوقت نفسه حضارة معادية للصناعة. وادخلت «الموجة الثالثة» طريقة حياة جديدة فى الأساس ترتكز على مصادر طاقة متنوعة ومتجددة وعلى تكنولوجيات دفعت بالإنتاج الصناعى القائم إلى التقادم، وعلى أسرة جديدة «غير نووية»، مؤسسة «غرفة صغيرة الكترونية» جديدة، وعلى بعض المدارس والاتحادات المحولة جذريا. وتجلب الحضارة الناشئة قانونا جديدا للأخلاق ينقلنا خارج تركيز الطاقة، والمال، والسلطة. وارتكزت «الموجة الثانية» على «التوحيد القياسى»، و «التخصص»، و«التزامن» و«التركز»، و«الوصول إلى الحد الأقصى»، و«التمركز»، مع سيطرة مبادئ مضادة

تماما فى حضارة «الموجة الثالثة» ويخلى «التوحيد القياسى» و «التخصص» مكانهما «لانعدام التوحيد القياسى» و «انعدام التخصص»، و «التزامن» - «لانعدام التزامن»، إلخ.

ويكشف تحليل مفهوم توفلر على الفور عن التفاوت فيما يتعلق بالتاريخ الفعلى للبشرية. أنه لا يميز عمليا بين الأزمنة القديمة أو دول العصور الوسطى أو بلدان العالم المعاصر. وهناك سمة بارزة أخرى تتمثل فى الغرض النفعي التام لبنائه المجرد من الأبعاد والمغالى فى بساطته. ويبرز توفلر جوهره الحقيقى بمجرد أن يبدأ فى مناقشة المشاكل الاجتماعية الحقة للعالم المعاصر. وفى كل البلدان المتطورة صناعيا، الرأسمالية والاشتراكية على السواء، يرى فحسب إجمالى المشاكل والآفاق المتماثلة. وهو يرى أن البلدان كافة، التى وصلت إلى المرحلة الناضجة «للحضارة الصناعية» لديها بنى اجتماعية اقتصادية مشتركة «بغض النظر عن اختلافاتها الثقافية أو المناخية، وبغض النظر عن تراثها العرقى أو الدينى» وبغض النظر عما إذا كانت تسمى نفسها رأسمالية أو شيوعية[٤٩] ومن الواضح أن مخطط توفلر يرتكز منهجيا على النظرة المتقاربة المحدثة والتكنوقراطية التى تضفى طابعا مطلقا على دور العلم والتكنولوجيا فى التطور الاجتماعى. وتتجاهل الاختلافات الأساسية بين الاشتراكية والرأسمالية.

وقدم الباحث الأمريكى ج. بلات والاجتماعى الفرنسى ج. روبن أنماطا أخرى من نظرية «القفزة الحضارية» ويقول بلات إن المجتمع المعاصر يدخل انفجارا تطوريا هائلا، وأنه يجرى «تسريع لم يسبق له مثيل للتاريخ» سيكون عالم عام ٢٠٠٠ نتيجة له لا يجمعه إلا القليل بالستينات والسبعينات من قرننا. إن مفهومات توفلر وبلات وغيرها من الضروب المحدثة «للنزعة ما بعد الصناعية» هى فى جوهرها إما نقد صريح أو مستتر للنظرية الماركسية للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية.

وحيث أن الايديولوجيين البرجوازيين يتنبأون ببداية حضارة جديدة فى الأساس أو «مغايرة» فى أوائل القرن الجديد فإنهم يبالغون فى الاختلافات بين زماننا وبين العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين فى وقت يقللون فيه من أهمية استمرارية المراحل. ومع ذلك فبرغم توقع حدوث بعض التغيرات الجذرية، الثورية حقا، فى التطور الاجتماعى، بما فى ذلك التقدم العلمى والتكنولوجى، يبدو من المشكوك فيه ظهور حضارة جديدة فى الأساس (بلغة العلم والتكنولوجيا) فى الفترة موضوع النقاش. وستحتفظ نظرة التشكيل للتحليل الاجتماعى بمغزاها المنهجى فى المرحلة الجديدة من التقدم العلمى والتكنيكى.

وهناك حاجة إلى مزيد من التطوير الخلاق لدحض هذه الآراء مع وضع الاعتبار المناسب للخبرة النظرية والعملية للعقود القليلة الماضية، وللنظرية الماركسية للترابط بين التشكيل الاجتماعى الاقتصادى والحضارة، وينبغى تجديد مناهج تحليل التغيرات الحضارية واثراؤها بشكل أساسى.

وينبغى كذلك دراسة اتجاه مضاد، خاطئ بالمثل، فى الايديولوجيا البرجوازية. إذ يحاول بعض الايديولوجيين البرجوازيين (وكان أحدهم هو روبرت أدولف) أن يخفوا الطابع الثورى العميق للتطور الحالى. وهم يصرون على أنهم لا يتوقعون أى تغيرات علمية وتكنيكية أساسية سواء اليوم أو فى المستقبل القريب مما يحول دون مثل هذه التغيرات الاجتماعية الجذرية مثل ضيق الأساس الاجتماعى للرأسمالية. فأولا: يبدو إنكار آفاق التغيرات الاجتماعية الثورية الجذرية فى هذا التكهن غير مدروس. إن ضيق الأساس الاجتماعى للرأسمالية هو قانون موضوعى وبرغم أنه يرتبط بشكل متداخل بالثورة العلمية والتكنولوجية لا تحدده بشكل مباشر وعاجل حتى الاكتشافات العلمية والتكنولوجية المهمة. وثانيا: من المشكوك فيه أن الأساس العلمى والتكنيكى للتطور فى العقود القادمة سيظل فى الغالب دون تغيير. وعلى العكس فمن المحتمل حدوث بعض التغيرات الجديدة الثورية العلمية والتكنيكية، مما يبرر، بالمصادفة، توقع أشكال جديدة من التكنوقراطية، التى تحييها على الدوام الثورات العلمية والتكنولوجية المهمة بدرجة أو أخرى.

وينبغى أن نذكر هنا واحدا من المفهومات الأخيرة التى ترتكز على التأثير الممكن لما يسمى بثورة الإلكترونيات الدقيقة على التطور الاجتماعى والاقتصادى السياسى والثقافى للمجتمع. لقد أدى تطور الحاسبات والروبوتات* إلى تقدم كبير فى النظرة العلمية والتكنيكية، مضيفا سمات جديدة لصورة عالم الإنسان – الآلة. ويمكن القول بأن محورا جديدا يتشكل تتجمع حوله كثير من المشاكل الحادة للنظرة والايديولوجيا العالمية. ويتكون من التغيرات الجذرية فى القوى المنتجة التى أدت إليها إشاعة الحاسبات والروبوتات فى الإنتاج، ومستوى أعلى من حيث الجوهر فى تنظيم وإدارة العمليات الاجتماعية الاقتصادية من خلال الاستخدام الواسع للحاسبات، وأشكال التنظيم الآلة – الإنسان الجديدة الكفؤة العمل الذهنى. ومن الجدير بالذكر، إنه لا يشترك فى المناقشات حول المغزى الاجتماعى لإشاعة الحاسبات والروبوتات(٥٠) على نطاق واسع الفلاسفة

---

*الربوت: الإنسان الآلى.

وعلماء الاجتماع فحسب وإنما كذلك الاختصاصيون فى وسائل الاتصال والعلوم التكنيكية، ورجال الثقافة والتعليم. وأحد المؤلفات التى تتناول مشاكل الإنسان فى مجتمع تشيع فيه الحاسبات والروبوتات، بعنوان المسْخ أم المسيح ؟[٥١] ونجد هذه المقارنة البليغة فى كثير من مؤلفات السنوات الأخيرة، وبخاصة تلك التى تنشرها جريدة جمعية المعلومات التى تأسست عام ١٩٨٢. وتسودها مشاعر مسيحية. ويجرى ربط التقدم الاجتماعى بدرجة أكبر بالحاسبات والإلكترونيات الدقيقة والروبوتات. وبإمكاننا أن نذكر ثلاثة كتب فى هذا الخصوص جذبت اهتمام الجمهور العريض؛ الكتاب الأول بعنوان «حول نجاح وفشل الإلكترونيات الدقيقة والجماعات». وكتبه عديد من الخبراء المعروفين تحت إشراف مركز التنسيق الأوروبى للعلوم الاجتماعية على هيئة تقرير إلى نادى روما[٥٢].

وينطلق المؤلفون من الفرضية القائلة بأن تطور الإلكترونيات الدقيقة فى الاقتصاد والمجالات الأخرى فى العقود القريبة سيغدو عاملا سياسيا مهما، وسيلعب دورا كبيرا فى تقسيم العمل الدولى ويكون له تأثير على الدول كافة بغض النظر عن تقاليدها الايديولوجية والثقافية[٥٣]. وهم يرون أنه لم يكن لأى اختراع أو اكتشاف على حده منذ الآلة البخارية مثل هذا التأثير على الاقتصاد. ويقولون إنه بينما ضاعفت الثورة الصناعية الأولى القوة العضلية المحدودة للإنسان والحيوان، فسوف توسع الثورة الثانية قدراته الذهنية لدرجة يصعب التنبؤ بها اليوم[٥٤]. ويقول التقرير إن عصر الالكترونيات الدقيقة محتوم، وأن التطور السريع للإلكترونيات الدقيقة يعد من النقاط القليلة المضيئة فى الاقتصاد الرأسمالى الذى يبشر بنظرة طيبة إلى المستقبل القريب[٥٥]. ولكنه سيؤدى فى البداية إلى مصاعب ومشاكل جديدة، وأساسا فيما يتعلق بالعمالة. ويرى المؤلفون البديل التالى: فإما ستجرى الاستفادة بالامكانيات التى يتيحها تطور العلم فى العقود المقبلة، أو «ستتدهور مجتمعاتنا الصناعية نتيجة للقصور الذاتى.والنزاعات الاجتماعية وفى مقدمتها الافتقار إلى الشجاعة»[٥٦] وينطلق المؤلفون من الفرضية القائلة بأن التقدم العلمى والتكنيكى هو العامل المسيطر على التطور الاجتماعى، ويتجاهلون الاختلافات الأساسية بين الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية.

والكتاب الثانى كتبه أ. ماسودا بعنوان «مجتمع المعلومات بوصفه مجتمعا بعد صناعى» ويعد كاتبه واحدا من أشهر علماء المستقبل، ومستشار الحكومة اليابانية فى المشاكل الاجتماعية والخبير فى استخدام الحاسبات. وهو يقترح خطة طوباوية لتحويل المجتمع الرأسمالى الحالى إلى

«مجتمع معلومات بعد صناعى» سوف يضمن حسب زعمه الرخاء والتحقيق الشامل للقدرات الإبداعية لكل إنسان بدلا من الاستهلاك المادى المفرط.

ويتضمن الكتاب برنامجا لإشاعة الحاسبات فى اليابان. وقد تبنته الحكومة اليابانية وتحقق جزئيا، وهو يهدف إلى أن يحل عام ٢٠٠٠ . . . المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تواجه المجتمع اليابانى اليوم. وهو يصف بشكل خاص التجارب التى يجرى تنفيذها بالفعل، بما فى ذلك بناء مدينة للحاسبات يحتاج تحقيقها أكثر من ٦٥ ألف مليون دولار.

ووفقا لماسودا توفر تكنولوجيا الحاسبات - الاتصال تنبؤا يعول عليه، وتقييما وتجنبا لكل مشاكل المجتمع، تضمن النشاط الاجتماعى لأفراده كافة فى ظروف أتمتة العمل اليدوى والذهنى. يقول إن مجتمع المعلومات يجب أن يغدو مجتمعا يولد دولة يحل فيها الازدهار الشامل للإبداع الفكرى محل الاستهلاك المادى المفرط[٥٨].

وألف الكتاب الثالث ج. ج سيرفان شريبر - «التحدى العالمى»[٥٩] ويلخص المؤلف عمل ما يسمى بمجموعة باريس التى أقيمت عام ١٩٧٩ لتوحيد جهود الجماعات السياسية والاقتصادية والعلمية فى بلدان غرب أوروبا، واليابان والخليج العربى، من أجل إنقاذ العالم من الكارثة التى تهدده. وقام بنشر الكتاب كبار الناشرين فى ١٥ بلدا فى الوقت نفسه، مما يوضح نفوذ المجموعة والأهمية التى أعطيت لكتاب سيرفان شريبر.

وقبل أن نتطرق إلى توصيفه وتفسيره لظواهر الأزمة العالمية المعاصرة (وهو لم يقدم أى نظرة جديدة، ويحلل الوضع القائم اليوم من مواقع النزعة التكنوقراطية ونظرية التقارب) سوف نناقش الطرق والوسائل المقترحة لإنقاذ الحضارة البشرية. إن سيرفان شريبر مثل المؤلفين المذكورين، يتجه إلى الالكترونيات الدقيقة، التى أحدثت، كما يقول، ثورة تكنولوجية، وجوهرها - إشاعة المعلومات فى المجتمع. وهى تعنى بالنسبة للمجتمع الصناعى ما كان يعنيه التصنيع للمجتمع الزراعى: ليس فقط تغييرا جوهريا فى طرق الإنتاج والاستهلاك وإنما كذلك فى طريقة الحياة، فى التنظيم الاجتماعى وحاجات المجتمع. سوف يختفى البعض ويظهر البعض الآخر مما لا فكرة لدينا عنه ونعرف فقط أنه سيظهر كما ظهرت تلك التى ولدت فى المجتمع الصناعى والتى لم يستطع حتى أن يحلم بها أحد فى القرن التاسع عشر[٦٠]. إن العالم يمر بتجربة «انفجار إعلامى» ربما يعنى بالنسبة للاقتصاد العالمى ما كانت تعنيه القنبلة الذرية بالنسبة للحرب العالمية. تغيير فى صورة العالم، إصلاح جوهرى[٦١].

وسوف يتطور الأساس التكنولوجى «لمجتمع المعلومات» والروبوت والمصانع المؤتمتة تماما على أساس الاستخدام المكثف للمعالجات المجهرية. ويعتقد المؤلف أن الاستخدام الواسع للروبوتات سيؤدى إلى «نقص فى الأيدى»[٦٢] وليس إلى البطالة. ويرجع هذا إلى أن برمجة الأنظمة المعقدة تتطلب الجهد الماهر لاعداد كبيرة من العمال المدربين بشكل خاص والقادرين على الإجابة بشكل خلاق عن الحاجات المتزايدة «لمجتمع المعلومات» فى أفكار جديدة. وسوف تتحول كل القدرة التكنيكية لوسائل الاتصال إلى شئ ميت ما لم تزود بملايين البرامج. وهناك نقص بها فى البلدان الصناعية بالفعل اليوم.

ثم يواصل المؤلف ليصف أنشودة التكنيكى عن المستقبل: «سوف تطور إشاعة المعلومات قدرات كل فرد فى الاتجاهات الطبيعية كافة... إنها ترتكز على الاستخدام الكامل لقدرات كل فرد وفقا لإمكانياته»[٦٣].

وزيادة على ذلك «فإن تكنولوجيا وسائل الاتصال عامل قوى فى تحول المجتمع البشرى»[٦٤] «وإشاعة المعلومات فى المجتمع مدعوة لتحل محل الثورة الاجتماعية»[٦٥] وتعكس هذه العبارات الشحنة الايديولوجية الأساسية لمفهومات ثورة الالكترونيات الدقيقة ومجتمع المعلومات: لتستبدال بالثورة الاجتماعية الثورة العلمية والتكنولوجية. وتعكس هذه الأفكار محاولات الايديولوجيين الرأسماليين لاستخدام آخر منجزات العلم والتكنيك لتعزيز مواقعها الاجتماعية والايديولوجية.

والمجتمع المتعدد الألوان الذى صوره سيرفان شريبر ليس أكثر من مجرد وهم تكنيكى. فلم يحدث أبدا فى التاريخ البشرى أن حلت التغيرات العلمية والتكنيكية محل التحويلات الاجتماعية الثورية للمجتمع. وعلى العكس، فقد حدثت فقط مثل هذه التحويلات ويبين التاريخ المعاصر أن التقدم العلمى والتكنيكى لا يزيل المشاكل الاجتماعية وإنما يضعها بطريقة مختلفة، وأحيانا يزيد من تفاقم تناقضات الرأسمالية القائمة بالفعل التى يمكن أن يحلها فحسب العمل الاجتماعى.

وهكذا، فإن لأشكال التكنوقراطية الجديدة كذلك سمات عديدة جوهرية تميز الوعى التكنوقراطى للماضى - تسلط النماذج التكنيكية المجردة والتمسك بالعلمية (وبخاصة عندما ترتبط بآخر المنجزات العلمية) والنزعة الطوباوية الاجتماعية. ومع ذلك فهناك بعض الاختلافات المهمة كذلك. وتجرى بتحديد أكبر مناقشة ليس فقط الجوانب العلمية والتكنولوجية للتطور المقبل

وإنما جوانبه الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية السياسية، بيد أن مؤلفى آخر نظريات التكنوقراطية والتقارب هم أسرى التفكير البرجوازى وغير قادرين على ربط هذه الجوانب باستنتاجات ترتكز على العلم.

ومع ذلك، فإن ما نجده فى هذه المفهومات من إعادة توجه لا ينبغى التقليل من أهميته: فهى تكرس اهتماما كبيرا لقيم النزعة الإنسانية، وللتقدم العلمى والتكنيكى «المتجانس»، فى ظروف احتجاج ونقد متزايد بين الجماهير العريضة مما يدفع الكثيرين من السياسيين والايديولوجيين البرجوازيين إلى الخجل من الدفاع الصريح والتفاؤل المفرط، نجدهم يؤيدون بدلا من ذلك «إعادة تصور للمستقبل». ويذكر هـ. هندرسون، مثلا، فى كتابه «سياسة إعادة التصور»[٦٦] القيم التالية التى يجب أن توجه إليها السياسة الاجتماعية «الجديدة»: الاعتراف بحق كل البشر فى تلبية الحاجات - المادية والروحية - الأساسية، التى تضمن لكل البشر فرص التطور الذاتى، ودراسة الاحتمال الإيكولوجى - إمكانيات حفظ وتحسين نطاق الحياة.

وتحمل كل هذه النظريات نفحات إنسانية واضحة، ولكنها إنسانية مجردة، طوباوية تقلل من الهوة العميقة فى المجتمع الرأسمالى بين القيم المعلنة رسميا والمرتبطة بالتقدم العلمى والتكنولوجى والدوافع الحقيقية التى تكمن خلف السياسة العلمية والتكنولوجية للدول الإمبريالية.

حتى الآن كنا نتناول المفهومات البرجوازية «للحضارة الجديدة»، التلاوين العلموية والمتفائلة. ولكن لا يترتب على ذلك أنه بحلول أوائل الثمانينات ستختفى كل أنواع المفهومات والاتجاهات «التحذيرية» التى تبحث عن «أسلوب حياة جديدة». وبرغم أن المرء يلاحظ فى الولايات المتحدة وغرب أوروبا تدهورا معينا فى المشاعر المعادية للعلم، فإنها لا تزال تتمتع بنفوذ كاف. يوضح كتاب ل. براون «اليوم التاسع والعشرون»[٦٧] بعض سماتها الجديدة. يعتقد المؤلف أن الحضارة الغربية ستجد نفسها فى مأزق فى المستقبل القريب، وستغدو كل المشاكل الاجتماعية المهمة دون استثناء بلا حل. وبرغم ذلك، فإنه يقول «كلما كان الوضع أسوأ كان أفضل»، لأنه عند ذلك فقط ستحاول البشرية أن تجد مخرجا من المأزق ينقلها إلى المستقبل. ويتخذ د.فورستر الذى يصف المجتمع الأمريكى اليوم بأنه حيوان داخل قفص، موقفا مماثلا.

ويمكننا أن نجد الشئ نفسه فى «أسطورة التطور»[٦٨] الذى نشر عام ١٩٧٧ والذى يضم محاضر ندوة دولية «حول المشاكل الاجتماعية الثقافية للعمل والتقدم العلمى والتكنيكى».

وصاغ الفكرة الأساسية للندوة بوضوح أكبر الاجتماعى أ. مورن والمتخصص فى الشئون الثقافية كاستاريادس (وكلاهما من فرنسا): لقد اثبتت نتائج التقدم التاريخى إنها مريعة، لقد كان «تقدما» لانعدام الأخلاق. واجمعت الندوة على أن العلم والتكنولوجيا كانا الأداة الرئيسية للسيطرة، والقمع، واستغلال الإنسان للإنسان.

وترى الندوة الحل فى «المنطق البديل» فمنطق اليوم (العلمى) هو منطق العالم الخارجى، المتوقف، كمنطق شامل على العالم الداخلى للناس، عالم الثقافة، الذى تنظمه كما يعتقد كاستاريادس القوانين المختلفة - منطق الأحلام الذى درسه فرويد، والوعى الأسطورى الذى اكتشفه ل. ليفى - برول، إلخ وهذا ما يجب أن يكون المنطق المتعارض مع المنطق العلمى «بأسطورته عن التقدم»[٦٩] إن التفكير المعادى للعلم يضع غير العقلانى فى معارضة مع العقلانى. ومن ثم المأزق.

ويتخذ ر. هيجنز كذلك موقفا مماثلا، ويحظى كتابه «العدو السابع»[٧٠] بعدد كبير من القراء وباستجابة صحفية مواتية للغاية. ووفقا لهيجنز، تعيش الإنسانية الآن فى أزمة عالمية لها أخطارها العالمية الستة على حضارتنا: الإنفجار السكانى ونقص الغذاء واستنزاف الموارد وتلوث البيئة والتطور المنفلت للعلم والتكنولوجيا واتساع الفجوة بين البلدان المتطورة والنامية. ومع ذلك فإن الخطر الأكبر على المستقبل يأتى من العدو السابع - الترابط المخيف للقصور الذاتى السياسى للحكومات، وجهاز الدولة المتعب غير القادر على تعبئة قوى المجتمع ضد الكارثة البادية، والعمى البشرى، وعدم الرغبة فى مواجهة الخطر. وكل هذا يمكن تغييره فحسب بالعمل اليومى الشاق لتغيير التشكيل الذهنى للجنس البشرى. ويدعو هيجنز إلى الخوف من الكوارث القادمة وإلى إدراك إننا مشاركون فى الشر، ولسنا مجرد ضحايا، وإلى الحكمة الحذرة فى وحدة مع الطبيعة وفى اكتشاف الحقيقة الروحية النهائية للوجود، وفى الحقيقة الدينية التى توفق بين كل ما هو منقسم فى العقيدة، والايديولوجيا والثقافة - وأن نحظى فى هذه الحقيقة بمصدر للعمل، وحياة جميلة وكريمة فى مواجهة موت الحضارة، كما يحظى كل الناس بمسرات الحياة فى مواجهة الموت المحتوم.

ويعارض الشيوعيون هذه المفهومات البرجوازية للتشاؤم التكنيكى والآمال غير المبررة لحل أوتوماتيكى للمشاكل الاجتماعية بوسائل تكنيكية حديثة، ويؤيدون التجديد الثورى للمجتمع. ومن الواضح الآن أن القرن العشرين يشهد انتقالا فى تاريخ العالم. إنه حقبة ثورية للتجديد

الاجتماعى للعالم ولتحرير الشعوب من النير الاستعمارى والقهر الوطنى. وتتعلق المسألة الرئيسية التى تشغل عقول كل الناس المفكرين بهدف التاريخ هل ستتجنب البشرية كارثة نووية، وما هى الاتجاهات الأساسية فى تطور العالم، وآفاق الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى والبلدان والمناطق الأخرى من العالم ؟ إن العقدة المستعصية للأحداث المتنوعة، والعوامل المهمة، والانتصارات التاريخية للاشتراكية والفشل الجزئى فى بعض عناصر نظامها، والانطلاق والركود المؤقت فى حركات التحرير الثورية والحركات المعادية للحرب، وهزائم القوى الرجعية وتنشيطها - كل هذا يدعو لتحليل عميق للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى العالم بأسره وفى بلدان مفردة.

لقد كشف الفكر الاجتماعى البرجوازى عن عدم ثباته فى تقييم محتوى وآفاق مرحلتنا. ولأن القوى الرجعية تدفعه فقد تدحرج من قمة التفاؤل للمجتمع ما بعد الصناعى إلى التشاؤم الكئيب لأزمة الرأسمالية اليوم، ومن الراديكالية الصاخبة لما يسمى باليسار الجديد إلى الظلامية الرجعية للمحافظين الجدد. إن موعظة «إشاعة الليبرالية» و «مقرطة الاشتراكية»، ونظرية تقارب النظامين الاجتماعيين، قد أخلت مكانها للدعوات المحمومة التى يرددها المبشرون بالإمبريالية الأمريكية لحملة صليبية ضد الشيوعية. ومع كل عدوانية الايديولوجيا الإمبريالية، يتخبط الفكر الاجتماعى البرجوازى فى الظلام، عاجزا أمام تحدى العصر.

وتوجه جهوده الأساسية إلى تقويض ثقة العمال فى المستقبل فى الأفق الاشتراكى، وإلى بذر الشك والمشاعر العدمية فى المثل الشيوعية بين الطبقة العاملة. ويسعى المتملقون المراجعون وهم يعكسون صدى «الرأى العام» البرجوازى إلى البرهنة على أن الاشتراكية القائمة الحقة قد فقدت كذلك ديناميتها، ولم يعد لها مستقبل مثل الرأسمالية.

لكن الايديولوجيا الاشتراكية قوية لأنها توفر افقا واضحا. وتعاليم الماركسية اللينينية الحية دوما والتى تثرى على الدوام بفرضيات واستنتاجات جديدة، هى الأساس لتشكيل فكرة واضحة عن عمليات تطور العالم، وعن طرق حل المشاكل المعقدة والكبيرة التى تنشأ مع بناء المجتمع الجديد، وهى تحمل المقياس الصحيح الوحيد فى النضال من أجل السلام والدفاع عن المكتسبات الثورية للشعب العامل ضد النشاط التخريبى للإمبريالية.

ونحن الشيوعيين، نؤمن بالامكانيات غير المحدودة للتقدم العلمى والتكنيكى، وباستخدامها بحكمة على أساس النظام الاجتماعى الاشتراكى وأساليب الإدارة المحسنة. ويستند

تفاؤلنا إلى استنتاجات العلم الماركسى اللينينى والمنجزات الفعلية للمجتمع الاشتراكى.

لقد وضعت الاشتراكية حدا لاستغلال الإنسان للإنسان وضمنت لكل فرد الحق الفعلى فى العمل المفيد اجتماعيا والنمو المطرد لمستويات المعيشة. ولأول مرة فى التاريخ حلت فى ظل الاشتراكية مثل هذه المشاكل الاجتماعية المهمة مثل تصفية القمع الطبقى وإنعدام المساواة، وتحسين مستويات المعيشة لكل السكان، وإقامة أنظمة متاحة للجميع للتعليم الثانوى والعالى، ولحماية الصحة، والضمان الاجتماعى الشامل، كما خلقت الظروف للتطور الثقافى لأفراد المجتمع كافة. وقد توصلت الأمم والقوميات كافة بما فى ذلك الذين يقطنون مناطق الأطراف المتخلفة السابقة، إلى قمم التقدم الاجتماعى فى ظل أخوة الشعوب السوفييتية.

ونجد فى الإنسان نفسه احتياطيات إبداعية هائلة لمواصلة تقدم المجتمع، فى تطوره، وكماله الشامل، وموقفه من العمل، والحياة والناس الآخرين. لقد رأت الماركسية اللينينية على الدوام الدافع المحدد لتطور المجتمع عبر آلاف السنين فى تشكيل الإنسان بوصفه أكمل وأشمل نتاج للمجتمع[٧١] وفى توفير نطاق كامل للقدرات الإبداعية لكل فرد، وفى تطوره المتناسق والناضج. والتحقيق التدريجى لهذه المهمة هو الرسالة الإنسانية العظيمة للتشكيل الاجتماعى الشيوعى حيث يكون الإنسان ليس مجرد وسيلة وإنما غاية فى ذاتها. واليوم نجد أن التطور الاجتماعى الواسع للإنسان، وصقل قواه وقدراته، يصبح لأول مرة، شرطا مباشرا لمواصلة تقدم الإنتاج، كما يوفر له لأول مرة، فى الوقت نفسه، أساسا ماديا وتكنيكيا واجتماعيا اقتصاديا راسخا لتحقيقه فى نظام علاقات الإنتاج الاشتراكية وفى تقدم قوى الإنتاج فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية.

إن عمل الإنسان هو المجال الأساسى الذى تتضح فيه قواه الإبداعية. وبالتالى، فإن تحويل الإساس التكنيكى للعمل، وتحسين محتواه، واثرائه بعناصر الإبداع، تعد أمرا حاسما لزيادة حادة للعامل الإنسانى فى مصير الحضارة. ومن الواضح تماما اليوم الاتجاهات والأشكال الأساسية لتحويل عمل الإنسان فى الإنتاج المادى إلى نشاط إبداعى مهم، وبالتالى تحويله إلى عملية «تأكيد الفرد لذاته»، واكتشاف كل قدراته. وفى هذا الاتجاه على وجه التحديد تغير الثورة العلمية والتكنولوجية بخلقها الأدوات والوسائل المناسبة للإنتاج محتوى العمل فى ظل الاشتراكية. فعلى العامل أن يشرف على دورة إنتاجية كاملة، وهو لا يحتاج فقط إلى المهارة، وإنما إلى معرفة تكنيكية وعامة واسعة. ومن الواضح تماما أن المستقبل ينتمى إلى مثل هذه

التكنولوجيا ويشكل هذا جوهر بناء صرح العمل وجعله فكريا، نتيجة لذلك ستغدو عملية الإنتاج، كما تنبأ ماركس، هى العلم مطبقا بشكل موضوعى فى الحياة.

ونتيجة لذلك، سيغدو العمل الإبداعى المفيد اجتماعيا القوة المحركة الرئيسية فى التطور الذاتى للفرد فى مجتمع المستقبل. وهذا مهم على وجه الخصوص لأنه لا يزال يوجد رأى يعد المستقبل نوعا من «حضارة الفراغ».

وسوف يستغنى الفرد والمجتمع على السواء، بالطبع، عن كثير من وقت الفراغ ولكن هذا لا يتضمن سيادة الكسل على النشاط المفيد اجتماعيا. إن وقت الفراغ ليس كسلا. فوفقا لماركس، يعتبر وقت الفراغ مجالات لتطوير الشخصية. ويجرى ملؤه بنشاط مفيد اجتماعيا يتصل مباشرة بالنشاط فى مجالات العلوم، والفنون، والرياضة، ورفع المستوى التعليمى وتحسين المهارات المهنية.

إن كثيرا من علماء الاجتماع البرجوازيين، وبخاصة من يدرسون ظروف الشباب فى البلدان الرأسمالية يطورون بحماس فكرة التحول التدريجى للمصالح الشخصية من النشاط المفيد اجتماعيا إلى الترفيه، والفراغ، ويقدم معظم علماء الاجتماع فى الغرب التغير فى موقف الشباب من العمل، الذى يعدونه حسب زعمهم التزاما مجهدا، بوصفه اتجاها مهما، فى عالم اليوم. وهم يسعون لتفسير هذا الموقف على أنه ظاهرة عالمية، تميز كلا من عالم الرأسمالية والبلدان الاشتراكية. بيد أن أزمة قيمة العمل ترتبط بالفعل بخصائص تطور البلدان الرأسمالية فيما بعد الحرب، وبالتحلل الاجتماعى المتزايد للمجتمع البرجوازى نتيجة لتفاقم الأزمة العامة للرأسمالية. وترجع حساسية الشباب المتزايدة للعمل فى البلدان الرأسمالية إلى البطالة حيث يقبل الشباب أى وظيفة تتاح له، لعدم توفر الخيار، فى الوقت الذى جرد فيه ارتفاع مستوى التعليم العام العمل الرتيب من كل جاذبية.

وتختلف ظروف الشباب فى البلدان الاشتراكية عن ذلك فى الأساس، كما تختلف الاتجاهات فى تطور هذه الظروف؛ فليس هناك أسباب اقتصادية أو اجتماعية أو روحية لأى حط من قدر العمل فى نظر الشباب. وتكشف عشرات الدراسات الاجتماعية العينية التى أجريت فى المدن والقرى السوفييتية الموقف المشترك فى الأساس لكل أجيال الشعب السوفييتية من العمل بوصفه أرقى قيمة اجتماعية وأخلاقية.

ومع ذلك، لم يعد بإمكاننا أن نكتفى اليوم بالحقيقة التى لا شك فيها والمتعلقة بأن الغالبية

الساحقة من الشباب ترى العمل، النشاط المفيد اجتماعيا، محور اهتمام الفرد والشكل الأساسى للتعبير عن الذات. إن موقف الإنسان من العمل يتخطى موقفه من العمل بوصفه القيمة الأولية والجوهرية، ويربط مهنته الخاصة بمكان عمل محدد وبوقت عمل معين. وهذا الموضوع كما نعرف جميعا لا يزال يطرح، على المستوى الموضوعى والذاتى، مشاكل موضوعية لم تحل، مشاكل ترتبط بدرجة الانجاز التى يوفرها عمل الفرد.

ومادمنا نعالج موضوع آفاق تحويل الطبيعة ومحتوى العمل تحت تأثير التقدم العلمى والتكنيكى، ينبغى علينا أن نتناول كل نطاق المهام الأساسية المشجعة والمملة، التى تبدو ثانوية وعاجزة عن جذب اهتمام الشباب. فكل العمل فى المستقبل سيكون له أساس علمى وتكنيكى يعول عليه.

ومن ثم الزيادة الهائلة فى المغزى الاجتماعى لكل أشكال التعليم فى المجتمع الاشتراكى اليوم.

وعند تناول آفاق الإنسان المرتبطة بالثورة العلمية والتكنولوجية، ينبغى أن نضع فى اعتبارنا أن الإنسان يعيش ويعمل فى نظام للعلاقات الاجتماعية. ومن الممكن فحسب الكشف عن قدراته الخلاقة وتطويرها بتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية فى المجتمع. وتسريع التطور الاجتماعى بفضل المقدمات الكامنة فى القوى المنتجة.

ولا ينبغى أن تفسر الشيوعية على أنها مجتمع الوفرة حيث تغدق كل المزايا و «هبات الطبيعة» على الإنسان وتختفى المشاكل والصعوبات كافة. وعلى العكس، فكلما تقدمنا كانت هناك حاجة أكبر لتعبئة قدرات كل فرد وموارد المجتمع لضمان حياة ناضجة فى ظروف المشاكل العالمية المعقدة. وسوف تحل مشاكل جديدة محل المشاكل القائمة ويجب أن يكون المجتمع وكل فرد فيه مستعدا لذلك. ويمكن للشيوعية أن تؤكد نفسها فحسب بوصفها مجتمعا منظما عقلانيا، يعمل فيه كل فرد وفقا لقدراته ويأخذ وفقا لاحتياجاته، بيد أن هذه الاحتياجات يجب أن تنظم بشكل معقول. وقد أكد مؤسسو الماركسية اللينينية مرارا هذه المبادئ للتربية الشيوعية كما يتوجب علينا أن نؤكدها اليوم كذلك. وسوف يقلل ذلك من التفاوت بين توقعات أو مطالب ذوى العقلية الاستهلاكية وبين واقع المجتمع الاشتراكى، التفاوت الذى يستخدمه معارضونا فى صراعهم ضد الاشتراكية القائمة الحقة.

لقد تعلم الناس كيف يطلقون طاقة الذرة وهم على عتبة التحكم فى الطاقة النووية للأغراض

الإبداعية، وهى مهمة علمية وتكنيكية معقدة للغاية، سيؤدى تحقيقها إلى فتح آفاق لم يسبق لها مثيل للتنمية الاقتصادية. ولا يقل أهمية عن ذلك الإدارة الكفؤة للقوى المنتجة الهائلة والمتعاظمة على الدوام؛ المجمع الاقتصادى الوطنى. ولا يزال هناك الكثير الذى ينبغى عمله فى هذا المجال. ولهذا السبب يعتبر الحزب الشيوعى الإدارة الاقتصادية والتخطيط الاشتراكيين، وزيادة كفاءة عناصر الإنتاج كافة، المهمة الاقتصادية الأساسية.

لقد اطلقت الاشتراكية القائمة الحقة الطاقة الاجتماعية الجبارة لجماهير الشعب، وكشفت عن القدرات الخلاقة الهائلة للإنتاج الاجتماعى المخطط. وعلى النظام الاجتماعى الجديد أن يرفع كل البشرية إلى مصاف لم يسبق لها مثيل للتقدم.

وتعد الاشتراكية الحقة، القائمة فى الاتحاد السوفييتى وفى البلدان الشقيقة، أرقى إنجاز للحضارة اليوم. ومن ثم أهمية مواصلة التطوير الشامل للنظرية الاشتراكية على أساس تعميم خبرة الاشتراكية الحقة الهائلة.

٣ - الانساق الجدلية لتطور الاشتراكية

لا يمكن تصور جدلية عصرنا أو فهمها دون اعتبار للأنساق الجدلية العينية للاشتراكية.

إن جدلية الاشتراكية ليست مجرد حالة عينية ومؤقتة للجدلية مثل جدلية المجتمع البرجوازى. فالاشتراكية لها انساقها الخاصة وهى بوصفها الطور الأول من الشيوعية تحمل سمات يشارك فيها التشكيل الاجتماعى الشيوعى فى مجموعه، الذى يعد، وفقا لماركس، أرقى شكل للمجتمع البشرى.

رأى لينين مصدر القوة العظيمة لتنبؤات ماركس العلمية التى برهنت عليها الممارسة التاريخية بوضوح، فى أنه طبق الجدل المادى، أى نظرية التطور، فى دراسة بناء التشكيل الشيوعى عاداً الشيوعية مجتمعا يتطور من الرأسمالية وفقا لنموذج يخضع لقانون، وقدم تحليلا للمراحل المتتالية لنضوجها الاقتصادى، وانطلاقا من التفسير المادى للتاريخ توصل ماركس وانجلز إلى الاستنتاج القائل بأن التشكيل الشيوعى، مثل التشكيلات السابقة، يتطور على أساس تطور الإنتاج المادى، وجدل تفاعل القوى المنتجة مع علاقات الإنتاج. وسمح ذلك لمؤسسى الماركسية بأن يصوغا أسس نظرية الاشتراكية والشيوعية، وأن يحددا بشكل عام الحدود

والخصائص العامة للتشكيل الشيوعى. وعلى خلاف الاشتراكيين الطوباويين لم يحاولوا أبدا تطوير النظرية بالتفصيل بافتراض أن هذه ستكون حقا مهمة الذين سيقومون ببناء المجتمع الاشتراكى فى التطبيق.

ومثل مؤسسى الماركسية، درس لينين الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وانساق إقامة وتطور الاشتراكية بوصفها عملية تاريخية طبيعية. وعارض بشدة التفاهات العامة عن الشيوعية واعتقد أن الأشكال والأساليب العينية لبناء حياة جديدة يمكن أن توجد وتحدد فحسب على أساس الخبرة الجماعية للجماهير، فى مجرى النشاط العلمى.

وخلال الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية تحولت الصلات والعلاقات الاجتماعية جذريا مع ظهور أشكال ومصادر جديدة للتطور الاجتماعى. وهذا ما يحدده فعل القانون العام لتطور الطبيعة والحياة الاجتماعية، الذى يميز الانتقال من القديم إلى الجديد خلال جدلية التفاعل بين التغيرات الكمية والكيفية. إن فهم الصلة بين الكيف والكم مهم ليس فقط لتفسير العمليات الموضوعية. إن الفهم الجدلى لهذه الصلة ذو أهمية كبرى للنشاط العملى، ولاكتشاف واستخدام صفات جديدة للمادة ومصادر جديدة للطاقة، وصلات متبادلة وبنى جديدة فى تطور كل من الطبيعة والمجتمع.

ويقدم العلم الطبيعى المعاصر الأدلة على أنه خلال الانتقال من شكل معين من أشكال المادة إلى شكل آخر، ومن مستوى بنيوى معين للمادة إلى مستوى آخر، يجرى الكشف عن صفات جديدة وقوى جديدة. ويكشف الانتقال من الجزيئ إلى الذرة، ومن الذرة إلى الجسيمات الأولية، أو الانتقال من الفيزياء إلى الكيمياء ثم إلى علم الحياة عن صفات جديدة تماما، ومصادر جديدة للطاقة.

كشفت القفزة من الطبيعى إلى الاجتماعى إمكانيات نوعية للتطور فى الواقع الموضوعى الذى يفوق تحققه كل عجائب الطبيعة. إن انتقال الإنسان إلى صنع أدوات العمل، ووسائل المعيشة والتنمية هو المصدر الأصلى للحضارة الحديثة. وتحدث التغيرات النوعية الجذرية خلال الانتقال من بنية اجتماعية إلى أخرى، ومن تشكيل معين إلى آخر فى العملية التاريخية.

واخضع ماركس للتحليل الدقيق ظهور قوة إنتاجية جديدة بسبب التغيرات النوعية والكمية فى الإنتاج التى تجسدت فى إشاعة الاشتراكية، والتعاون فى العمل. وبعد أن تتبع نشأة الرأسمالية لاحظ ماركس أنه حتى التعاون البسيط للعمل، واستخدام عدد كبير من العمال فى

الوقت نفسه يحدث ثورة فى الظروف المادية لعملية الإنتاج. ولا تزيد جهود العمل المشترك هذه فقط من قوة الإنتاج الفردية لكل عامل وإنما تخلق قوة إنتاجية جديدة، ضخمة فى جوهرها.

إن التعاون المعقد والإنتاج المشترك، يزيد من قوة العمل الإنتاجية، بدرجة أكبر. ووفقا لماركس يتخطى العامل فى التعاون المخطط مع الآخرين الحدود الفردية ويطور قدراته النوعية.

والقوى الهائلة التى اطلقتها الرأسمالية أكبر بما لا يقارن من القوى التى أطلقتها الاقطاعية. فقد خلقت الرأسمالية خلال حوالى عشر - عشرين عقدا قوى منتجة تبدو أمامها منجزات الإنتاج المادى للألف عام السابقة تافهة.

وفتح قيام الاشتراكية أمام البشرية امكانيات تقدم لا حد لها.

إن الرأسمالية تستخدم القوى المنتجة للعمل الاجتماعى المشترك ولكنها تكبح امكانيات زيادة اضفاء طابع اشتراكى عليها. إن الاشتراكية والشيوعية فحسب يمكنهما أن تكشفا بشكل كامل القوة الإنتاجية التى لا حد لها للعمل ذى الطابع الاشتراكى. وكان هذا هو ما توصل إليه لينين عندما حلل الطلعات الأولى للعمل الشيوعى ودور المباراة الاشتراكية.

إن البلدان المتخلفة نسبيا، بعد أن سارت فى طريق الاشتراكية، تغيرت جذريا فى مجرى عقد أو اثنين أو ثلاثة عقود على الأكثر وبدأت تنافس البلدان الرأسمالية الأكثر تطورا، وهى تكسب خطوة خطوة. ومع مواصلة التماثل مع أنساق عمليات الانتقال الكيفى فى الطبيعة، يمكننا القول بأن «الطاقة الاجتماعية للمجتمع الجديد»، الطاقة الاجتماعية للجماهير المحررة، قد كشفت عن قدرتها الهائلة، رغم أنها بدأت للتو تعمل.

ويعد الشكل الجديد للعلاقات الاجتماعية، والإنتاج الاجتماعى المنظم وفقا لخطة على أساس الملكية العامة المصدر الرئيسى للنمو الجبار لقوى الإنتاج فى ظل الاشتراكية. ولهذا السبب فعند دراسة عمليات تطور المجتمع الاشتراكى تكون المهمة الأولى هى اكتشاف كيف تجلب التغيرات الكمية والكيفية سمات جديدة فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والايديولوجية، ومصادر جديدة للإبداع، والمبادرة ونشاط الجماهير واحتياطيات جديدة فى نمو القوى المنتجة. والميزة الأساسية وراء انتصارات الاشتراكية الحالية وانتصارها النهائى فى المنافسة مع الرأسمالية تتمثل فى النظام الجديد للعلاقات الاجتماعية الذى يساعد على إنتاجية عمل أعلى. إنه مصدر تقدم القوى المنتجة وتطور الإنسان غير الممكن فى المجتمع البرجوازى.

لقد برهن سير الزمن على أن الاشتراكية ليست حالة انتقالية وسيطة بين الرأسمالية

والشيوعية. إنها طور مستقل وممتد من التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى على الطريق إلى الشيوعية، يتكون من مراحل عديدة وانتقالات صغيرة، وقد قال لينين إن جوهر فن السياسة الحقيقية يتمثل فى الأخذ فى الحسبان المهام الخاصة لكل من هذه الانتقالات.

وتعد المرحلة الحالية من تطور المجتمع السوفييتى، كما حددتها وثائق الحزب الشيوعى السوفييتى، مرحلة الكمال الشامل والمخطط للاشتراكية، وتقدمها نحو الشيوعية من خلال تسريع النمو الاجتماعى الاقتصادى. إن المهمة الأساسية اليوم هى ضمان مثل هذا التسريع. انها تستهدف وضع حد للاتجاهات المعاكسة والصعوبات فى تطور البلاد، التى عرقلت التطور السريع خلال السبعينات والثمانينات وتفترض حالة نوعية جديدة للمجتمع السوفييتى مع التعبير الأكمل عن مزايا الاشتراكية فى مناحى الحياة كافة.

إن تسريع التطور الاجتماعى الاقتصادى للبلاد لا علاقة له بالدفع الإرادى. وحيث أنه يتمشى تماما مع النظرة المادية للتاريخ فإن الحزب يرى فيه عملية موضوعية وطبيعية تاريخية تفترض مقدما بشكل ثابت وطبيعى نمو العامل البشرى الذاتى. ويتضمن ذلك مستوى أعلى من الفهم العلمى لخصائص النظام الاشتراكى ومن الوعى المدنى.

إن تسريع التقدم الاجتماعى الاقتصادى إذ يزيل أحادية جانب معينة خلقتها المراحل السابقة، عندما كان التطور فى بعض المجالات يحتل الأولوية عنه فى مجالات أخرى، سوف يمكن الشعب السوفييتى من مواصلة التطور على أساسه ويفتح آفاقا جديدة أمام قدراتنا الأساسية الهائلة.

لقد عولجت مسألة أساس تطور الاشتراكية لفترة طويلة انطلاقا مما قاله ماركس عن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية: «إن ما ينبغى معالجته هنا هو المجتمع الشيوعى، ليس كما يتطور على أسسه الخاصة، وإنما على العكس، كما ينشأ مباشرة من المجتمع الرأسمالى، وهو ما يزال يحمل بالتالى من جميع النواحى، الاقتصادية، والأخلاقية، والفكرية، علاقات مولده من المجتمع القديم الذى ظهر من رحمه»(٧٢) وتصح هذه الكلمات بالنسبة لكل بلد فى الفترة الأولى من البناء الاشتراكى. ولكن سيكون من الخطأ الاعتقاد فى أن مواصلة تقدم البلدان التى أكملت إعادة البناء الاشتراكى تسير على أسس موروثة عن المجتمع الرأسمالى، ومن ثم السعى لاستنتاج طبيعة العلاقات الاجتماعية والقوانين التى تعكسها من وجهة النظر هذه، وهناك أسباب أدعى للاعتقاد بأن التطور يسير على أسسه الخاصة، مستندا إلى علاقات الإنتاج

والقوى المنتجة التى خلقها المجتمع الجديد، وأن الاشتراكية فى هذه المرحلة تعالج ظروفا خلقتها بنفسها، أو فى كلمات أخرى، أنتجتها بنفسها.

إن الاستنتاج المتعلق بتطور الاشتراكية على أسسها الخاصة قدم دليلا أساسيا على الفكرة المتعلقة بالتنفيذ الأكثر كمالا وثباتا للمبادئ والقوانين الكامنة فيها. وهكذا، فإن كلا من الخبرة والاعتبارات النظرية تبين أنه فى المرحلة الحالية من الاشتراكية ينبغى تطوير وتحسين المبدأ الأساسى للاشتراكية «من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله» - بدلا من بتره. إن محاولات تجاهله يمكنها فحسب أن تقوض حوافز تقدم المجتمع الاشتراكى.

إن فرص زيادة رفاهية الإنسان العامل ولتطوره الشامل فى المرحلة الحالية للاشتراكية، برغم أنها أكبر بما لا يقاس من المراحل السابقة كافة، لا تقضى نهائيا، كما قال لينين، على الاختلافات الهائلة القائمة بين طورى التشكيل الشيوعى، بما فى ذلك ما يتعلق بتوزيع المزايا المادية والروحية المتوفرة لدى المجتمع فى فترة معينة من الزمن. ويترتب على ذلك أن هذا المبدأ يستمر لاعبا فى المجتمع الاشتراكى المتطور كذلك دورا مهما فى اختيار طرق تحسين نظام علاقات التوزيع فى ظل الاشتراكية وزيادة كفاءة ونوعية كل النشاط الإنتاجى. إنه يفترض مسبقا التشجيع المادى والمعنوى لخيرة العمال، والتغاضى عن تساوى الأجور، والتوجه نحو العلاقة الصحيحة بين صناديق الخدمات الاجتماعية والجزاء وفقا للعمل المبذول، وهو ما سيبقى لفترة طويلة المبدأ الأساسى للاشتراكية، رغم أن الدراسات النظرية السوفييتية لم تكرس له اهتماما كبيرا فى الفترة الأخيرة. وبرغم ذلك فإن أهميته لا تتناقص مع دخول الاشتراكية مراحل أرقى من النضج، وإنما على العكس، فإنه ينمو باطراد. وليس هناك من طريق آخر لأشكال الحياة الاجتماعية الشيوعية سوى طريق تحسين الأشكال الاشتراكية، والاستفادة بكل الطرق من إمكانيات المجتمع الاشتراكى.

وعندما طبق لينين مبدأ التطور الجدلى على تحليله لإقامة التشكيل الشيوعى وضع فى اعتباره كذلك متطلبا أساسيا آخر للجدلية - دراسة الظواهر فى صلاتها المتبادلة واعتمادها المتبادل، أى، كما نقول غالبا الآن - تطبيق المناهج عند التفسير النظرى والحل العملى لأى من المشاكل الجوهرية المهمة التى تواجه المجتمع. وقد أشار لينين مرارا إلى أن وحدة الكائن الاجتماعى تفرض ضرورة أن نتعلم كيف «نطبق فى الممارسة التحليل المادى والتقدير المادى لكل جوانب حياة ونشاط الطبقات والفئات ومجموعات السكان»[٧٣] وعندما لخص لينين نتائج

الثمانية عشر شهرا الأولى للبناء الاشتراكى، أشار إلى الحاجة إلى تحليل «يستعرض ثورتنا فى مجموعها: وهذا هو الشئ الوحيد الذى يمكن أن يقدم تدليلا ماركسيا حقا لكل قراراتنا»[٧٤].

وقد علمنا لينين، أنه على أساس النظرة المتكاملة لتحليل الواقع فحسب، وعلى أساس تحليل ظواهر الواقع على حدة وفى كليتها، يمكن أن نحدد بشكل سليم الحلقة الرئيسية؛ المهمة الرئيسية لفترة تاريخية معينة.

وهذه الوحدة وهذا الشمول للنظرة إلى مهام البناء الاشتراكى قد تجسدت نظريا وعمليا، أولا: فى تدليل لينين الشامل على مبدأ التفاعل بين كل جوانب الحياة الاجتماعية - الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والفكرية - ثانيا: فى الحاجة إلى ضمان صلاتها المتبادلة الوثيقة بهدفنا النهائى - وهو التوصل إلى المساواة الاجتماعية الكاملة وإلى الظروف اللازمة للتطور الشامل للفرد.

إن إقامة الاشتراكية بوصفها نظاما عضويا متكاملا تشكل عملية تاريخية طويلة، وهى نتيجة لأعمق تحويلات اجتماعية اقتصادية. وفى العقود التى اعقبت الانتصار الكامل والنهائى للاشتراكية، تقدم الاتحاد السوفييتى كثيرا فى إعادة بناء مجموع العلاقات الاجتماعية على أساس مبدأ الجماعية الكامن فى المجتمع الاشتراكى.

وتتضح هذه النوعية الجديدة للمجتمع الاشتراكى فى تزايد الاعتماد المتبادل بين مجالات الحياة الاجتماعية كافة. وهكذا فإن تطور وتحسين الأساس المادى والتكنيكى، للمجتمع فى الظروف الحالية، بهدف مواصلة النمو المطرد للإنتاج الاشتراكى والكفاءة وتسريع التقدم العلمى والتكنيكى والتحسين الشامل فى نوعية العمل فى عناصر الاقتصاد القومى كافة، يؤدى إلى تحسين وإثراء الصلات الاجتماعية، وإلى رفع المستوى المادى والثقافى للسكان، وإلى تحسين الخدمات من خلال تطوير كل المجال غير الإنتاجى والتقدم فى العلوم والثقافة. كما أن التحولات الاجتماعية التى تؤدى إلى زيادة التجانس الاجتماعى للمجتمع، وتحسين رفاهية الشعب السوفييتى، وظروف عمله وحياته، وتقدم التعليم، والثقافة، والعلوم، هى بدورها عوامل لزيادة التطور الشامل للفرد ولطريقة الحياة الاشتراكية. والحزب حينما يعالج المشاكل الاقتصادية، وتحسين التخطيط والإدارة، إنما يحقق مهام التربية الشيوعية، لأن التنفيذ الناجح لسياسة تحسين الكفاءة ونوعية العمل فى كل مكونات الاقتصاد القومى والثقافة يرتكز فى الأساس على كل مجموع العوامل الذاتية والموضوعية التى تميز طريقة الحياة الاشتراكية فى مجموعها. فمن

ناحية، تكتسب فكرة العمل الفعال العالى الجودة بوصفها انعكاسا معمما للموقف الجديد من العمل فى ظروف المجتمع الاشتراكى، بعدا أخلاقيا وتغدو عنصرا مهما فى طريقة الحياة الاشتراكية. ومن ناحية أخرى، يمارس التحسين الشامل لطريقة الحياة الاشتراكية وللتربية الايديولوجية، والسياسية، والمعنوية، ولمجال الحياة اليومية والعلاقات الأسرية، برغم أنها تبدو بعيدة عن الإنتاج المادى، تأثيرا قويا متبادلا على كفاءتها.

بيد أنه برغم الوحدة المتزايدة للنظام الاجتماعى للاشتراكية المتطورة، يحتفظ الإنتاج المادى والاقتصاد بأهميته الحاسمة فى الحياة الاجتماعية. ويتوقف تقدم المجتمع نحو التماثل الاجتماعى الكامل، ومواصلة تحسين المستوى المادى والثقافى للشعب والنجاحات فى المنافسة بين النظامين العالميين - الاشتراكية والرأسمالية - على كيف يواصل الاقتصاد الاشتراكى تطوره بصورة دينامية.

وانطلاقا من فكرة لينين الأساسية: «إننا نقدر الشيوعية فقط حينما ترتكز على حقائق اقتصادية»[٧٥] يُعد الحزب الشيوعى السوفييتى من المهم للغاية تسريع تنمية البلاد اقتصاديا، وبناء الأساس المادى والتكنيكى للشيوعية.

وعندما طور لينين خطته للإنعاش الاقتصادى لروسيا ونظر إلى خريطتها رأى على أراضيها المترامية ليس فقط مراكز صناعية مهمة وإنما تخلفا أبويا، وهمجية، نقية وبسيطة. ولكنه كان على اقتناع راسخ بأن النظام السوفييتى سيجعل بلادنا قوية وغنية.

وعندما ننظر إلى ما تحقق تحت قيادة الحزب اللينينى خلال الفترة السوفييتة نجد تجديدا كاملا للبلاد. فقد ظهرت مدن جديدة، ومراكز صناعية جديدة، ومجمعات إنتاجية إقليمية جديدة، وشبكة واسعة من وحدات إنتاج الطاقة والمناجم. ويضمن الاقتصاد المتقدم للاشتراكية نموا ديناميا ومطردا للإنتاج الاجتماعى. وقد حدثت تغييرات اجتماعية كبيرة على أساس التنمية الصناعية المتسارعة. ولم تعد هناك مناطق نائية زراعية، كما حولت المزارع الجماعية والحكومية الإنتاج الزراعى والريف. وتشكلت جمهوريات اشتراكية مزدهرة ذات اقتصاد وثقافة وعلم عالية التطور داخل الدولة السوفييتية بدلا من المناطق الزراعية المتخلفة التى كانت تضطهدها القيصرية.

ويعد المجتمع الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى أرقى إنجاز للحضارة، برغم أنه ليس نظاما مكتملا متحجرا لا يعرف أية صعوبات أو تناقضات. ولا تتفق محاولات إضفاء طابع مطلق على

أية مرحلة تم التوصل إليها فى تطوره، بما فى ذلك مرحلته المتقدمة، مع المنهج اللينينى للمادية الجدلية. وحيث أن المجتمع الاشتراكى المتقدم يمثل مرحلة تاريخية مهمة على الطريق إلى الشيوعية، فإنه لا يشكل بأية حال نهاية إمكانيات الاشتراكية.

وسيكون من الجمود ألا نرى وندرك التناقضات فى التطور التقدمى للمجتمع الاشتراكى.

وتتضح خصائص جدلية الاشتراكية فى طبيعة القوى المحركة وفى النمط الجديد من التناقضات، وفى الأشكال والأساليب الجديدة لمعالجتها.

إن قانون وحدة وصراع الأضداد بوصفه قانونا عاما للجدل يعمل كذلك فى ظل الاشتراكية. ولا تستبعد الوحدة الاجتماعية السياسية للمجتمع الاشتراكى التناقضات وصراع الأضداد. ويتطور المجتمع الاشتراكى كأى كائن حى آخر من خلال ظهور التناقضات وتجاوزها حين يولد النمو المتسارع مشاكل جديدة، وتفاوتات جديدة، ويملى حلها.

ومن ثم تزايد أهمية إدراك طبيعة التناقضات، وخصائص عمل قانون وحدة وصراع الأضداد فى تطور الاشتراكية. ونود أن نشير إلى أن محتوى مفهومات «الضد» و التناقض «ووحدة الأضداد» «وصراع الأضداد» إلخ، يختلف فى ظل الاشتراكية عنه فى ظل الرأسمالية، حيث تنطبق كذلك على المناهج والأشكال، والأساليب التى تتناول التناقضات العينية. ويكفى أن نقول إنه بينما يؤدى صراع الأضداد فى ظل الرأسمالية كقاعدة إلى انتصار جانب ودمار الجانب الآخر واستبعاده نهائيا، يؤدى التغلب على التناقضات بوصفها القوى المحركة للتطور التقدمى فى ظل الاشتراكية إلى تعزيز وحدة المجتمع الاجتماعية السياسية.

إن نقاد الماركسية كانوا يريدون منا أن نقتنع بأن الاعتراف بالوحدة الاجتماعية السياسية للمجتمع الاشتراكى وانعدام وجود طبقات متعادية به يتناقض مع الجدلية. وهم يرون أن الاعتراف بالطبقات المتعادية فى كل مراحل التطور الاجتماعى أمر لازم للجدلية، بينما يرون أن إنكار التناقضات فى ظل الاشتراكية يعادل خيانة المذهب. بيد أن هذا النقد غير المدروس يكشف عن مفهوم ميتافيزيقى سوقى لجوهر الجدلية. إنهم، مثل أ. دوهرنج مشوه الاشتراكية المشئوم، يفسرون جدلية التطور على أنها تناقض دائم بين قوى متعارضة. ويسعون بواسطة مثل هذه الجدلية إلى البرهنة على أن انقسام المجتمع إلى طبقات دائم ولا يمكن إزالته.

تعد فكرة لينين القائلة بأن العداوة تختفى فى ظل الاشتراكية بينما يظل التناقض أساسا لفهم علمى للخصائص فى فعل قانون وحدة وصراع الأضداد فى المجتمع الاشتراكى، وقد برهنت

على ذلك بشكل كامل الممارسة فى المجتمع الاشتراكى.

وعلى خلاف أى تشكيل اجتماعى سابق لا تعرف الاشتراكية أية تناقضات طبقية لا يمكن التوفيق فيما بينها، بينهما كان الصراع فيما بينهما من قبل يصل إلى حد تدهور ونهاية نظام سياسى واجتماعى معين. والمجتمع الاشتراكى صاعد، إنه نظام اجتماعى دينامى ونشط ومؤهل للإنجاز التاريخى العظيم. والنجاحات التى توصلت إليها بالفعل البلدان الاشتراكية فى الاقتصاد والحياة الاجتماعية، وفى رفع ثقافة ورفاهية الجماهير، تكشف عن القدرات التى لا تستنفد للمجتمع الجديد، وتفوقه الذى لا يمكن إنكاره على الرأسمالية. وتعتبر نجاحات الاشتراكية القوة المحركة الأساسية التى تعجل بالتقدم الاجتماعى للعالم.

إن «انقطاع سير التطور» الملحوظ الناجم عن التناقضات العدائية بين القديم والجديد فى المجتمع الاشتراكى يخلى مكانه لأساليب أخرى لمعالجة التناقضات وأحدها هو الحذف الذى وصفه لينين بأنه نقطة الصلة المتبادلة، نقطة التطور التى لايستبعد فيها الايجابى أو التحول الكيفى للنظام الاجتماعى مع الاحتفاظ بأساسه. وهذا يتضمن بالإضافة لمجرد ازالة العداوات، الاستمرارية، والانتقال إلى نوع جديد من الظواهر موروث عن القديم المنفى «كنقاط للتطور». وهذا الاحتفاظ يعكس وحدة واستمرارية العملية الاجتماعية . ومن ثم الصلة القوية بشكل خاص بين القديم والجديد فى المجتمع الاشتراكى.

ومع ذلك ، فلا يترتب على هذا أنه يمكن تجاهل التناقضات غير العدائية، ويشير كل من النظرية والتطبيق إلى أنه حتى عندما لا تكون عدائية فى طبيعتها، فبإمكانها أن تولد صدامات إذا لم تعالج فى حينها . وتطالب الجدلية باستخدام تناقضات الاشتراكية بوصفها مصدراً وحافزا لتطورها التقدمى ، لا بتجاهلها.

وهذا الاعتبارات مهمة كذلك لأن افكار لينين عن جدلية الاشتراكية تفسر أحيانا بطريقة مجردة دون اعتبار للزمان والمكان (وفي بعض الحالات من جانب واحد). وتعد إقامة وتطور الاشتراكية فترة تاريخية كاملة بأطوارها الخاصة للصعود إلى أعلى مراحل الشيوعية. وتبين التجربة أن الدخول فى فترة الاشتراكية، فترة بناء المجتمع الاشتراكى المكتمل فى الأساس، مرحلة الاشتراكية الناضجة، هى معالم مهمة فى هذه الفترة. وتواجه كل فترة بشكل ثابت مظاهر محددة لهذه التناقضات.

ومع ذلك ، تلاحظ أحيانا نظرة غير جدلية، غير تاريخية لجدلية التناقضات وهكذا، فإن

بعض النظريين إذ يفسرون بشكل خاطئ فكرة لينين المعروفة القائلة بأن وحدة الأضداد، نسبية وانتقالية، بينما صراع الأضداد المتبادلة مطلق كالتطور والحركة، يرون تفاقما كليا للصراع والنزاعات - فى تطور الاشتراكية، مرجعين الجدلية فى مراحلها كافة إلى الصراع بين الأطراف المتعارضه. وبرغم أنه يتضح من نص لينين أن ما يفترضه هو التناقضات العدائية. فمن الواضح أن تلك الملاحظات التى كتبت عام ١٩١٥ كانت موجهة من الناحية السياسية ضد مفهومات المساومة الاصلاحية للتهادن والتعاون بين الطبقة العاملة والبرجوازية.

والماركسية أساس ضد رد الجدل إلى العداوة بين القوى المتعارضة كما فعل دوهرنج وبعض الفلاسفة الآخرين.

ومع ذلك فهناك تطرف آخر فى تحليل خبرة البناء الاشتراكى؛ ففى بعض الأحيان تقدم جدلية بناء وتطور الاشتراكية كما لو كانت الحرب الأهلية وجهود تصفية الكولاك والعناصر الرأسمالية بشكل عام لم توجد. ويتم تجاهل فكرة لينين القائلة بأنه بعد انتصار الثورة لا يتوقف الصراع الطبقي وانما يغدو اكثر ضراوة، وأنه خلال الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يسير الصراع على اساس دعامات المنتصر. فلماذا دكتاتورية البروليتاريا إذا لم تكن توجد بعد انتصار الثوره الاشتراكية قوى معادية للاشتراكية ولا تناقضات عدائية بين الاشتراكية النامية والرأسمالية الزائلة ؟

ينكر بعض النظريين فى الحركة الشيوعية أن ديكتاتورية البروليتاريا شئ ضرورى كنمط للدولة فى فترة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وينبع ذلك من المغالاة فى تبسيط مفهوم طرق تطور الاشتراكية، ومن التقليل فى تقدير الصراع الطبقى الحاد خلال الانتقال إلى الاشتراكية ومن ثم انكار التناقض العدائى بين قوى الاشتراكية وعناصر الرأسمالية. وسيكون من غير المفيد لأصدقائنا تقديم خبرة البناء الاشتراكى من جانب واحد، وبشكل سطحى ، وتبسيط جدلية تطور الاشتراكية.

والاشتراكية لا تنشأ فى فراغ، كما أنها لا تكون متطورة بشكل كامل عند ولادتها. إذ تستمر فى الوجود فى البداية الأشكال الرأسمالية، غير الاشتراكية، للاقتصاد، جنبا إلى جنب مع البناء الاشتراكى الفتى ، ولهذا السبب توجد فى مجتمع فترة الانتقال إلى جانب التناقضات غير العدائية، تناقضات عدائية بين الاشتراكية وبين العناصر الرأسمالية والبرجوازية الصغيرة ، ناهيك عن العداوة بين الاشتراكية والرأسمالية العالمية. وقد اكد الحزب الشيوعى

السوفييتى بثبات، واضعا ذلك فى اعتباره، الحاجة إلى اليقظة الثورية بالنسبة لأعداء الاشتراكية الطبقيين وإلى سياسة لا تعرف مساومة للتغلب على معارضتهم.

ومع إضفاء طابع اشتراكى على الإنتاج فى المدينة والريف ووضع أسس الاشتراكية، يزال بشكل كامل التناقض بين الطابع الاجتماعى للإنتاج والملكية الخاصه لوسائل الإنتاج وتصفى آخر الطبقات الاستغلاليه ومعها العداوة الطبقية. ويسود البناء الاقتصادى الاشتراكى بشكل كامل. ويلعب الاتحاد المتعاظم بين الطبقة العامله وفلاحى المزارع التعاونية، والمثقفين العاملين الممثلين لهم، دوره بوصفه أساسا صلبا للمجتمع. ومع ذلك يستمر لبعض الوقت عدد من الناس غرباء على الاشتراكية - من العناصر البرجوازية ذات الأصل الحضرى والريفى، ومجموعات مختلفة من مثقفى البرجوازيه الصغيرة وأعضاء المنظمات القومية البرجوازية، الخ وتواصل العناصر المعادية التى تحرضها وتساندها الإمبريالية معارضة البناء الاشتراكى وتصبح دكتاتورية البروليتاريا ضرورة ليس فقط لتدبير الشئون الاجتماعية وانما كذلك لقمع المعارضة.

وتظهر التناقضات غير العدائية كذلك، بالطبع، كى يتم التغلب عليها فى النهاية وحتى بعد الحرب الوطنية العظمى ١٩٤١ - ١٩٤٥، وبعد أن تخطت الاشتراكية التى بنيت فى الاتحاد السوفييتى محنتها أصبح من المقبول بشكل عام أن التناقضات يمكن أن تنشأ كذلك فى المجتمع الاشتراكى بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. واقتنع الحزب بأنه إذا ما توفرت للهيئات الحكومية سياسة صحيحة، لأمكن حل هذه التناقضات بنجاح دون أن تتحول إلى نزاع. ومع ذلك فقد قيل أن النزاع يمكن أن يصبح أمرا محتوما إذا ما وجدت سياسة خاطئة ويمكن لعلاقات الإنتاج حينئذ أن تعيق بشكل خطير تطور القوى المنتجة. وضمن اهتمام الحزب الدائم بهذه المسألة بشكل عام التوافق الدينامى بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ولم تكن هناك نزاعات برغم أن الاقتصاد القومى قد عانى بعضا من الصعوبات ونوعاً من التفاوت. وعلى أساس نجاحات البناء الاشتراكى تعززت الوحدة الاجتماعية بين القوميات فى المجتمع السوفييتى ونما الجبروت الاقتصادى والدفاعى للدولة السوفييتية.

ومع هذا، فإن تطور بعض البلدان الاشتراكية يوضح أنه حتى بعد وضع أسس الاشتراكية بالفعل، فإن تنشيط القوى المعادية للاشتراكية ونمو العداوة لا يصبح مستحيلا عندما تضعف اليقظة والصلة بالجماهير أو تحدث أخطاء وتشويهات فى سياسه الهيئات الحكومية. ويمكن

للنشاطات التخريبية لبقايا الطبقات والأحزاب المعاديه ومراكز التخريب الإمبريالى، فى مثل هذه الظروف، أن تشكل خطرا على مكتسبات الاشتراكية.

تتطلب الجدلية تحليلا محددا لأوضاع عينية. ومن الواضح أن حدة الصراع بين قوى الاشتراكية والعناصر المعادية للثورة فى البلدان المختلفة في عملية البناء الاشتراكى تعتمد لدرجة كبيرة على طبيعه العملية الثورية. وحيثما يتخذ الانتقال من المرحلة الديموقراطية للثورة إلى المرحلة الاشتراكية شكل هبة مسلحة وحرب أهلية، كما حدث فى روسيا، حيث تمت هزيمه الاعداء الطبقيين للبروليتاريا فى معركة مفتوحة وأبدى الحزب الشيوعى والدولة الاشتراكية يقظة طبقية، جرى بناء الاشتراكية وتطورها فى ظروف لم تجرؤ فيها العناصر المعادية للثورة على تنظيم أعمال مسلحة منظمة ومواجهة مباشرة مع الدولة الاشتراكية. ولكن حيث تمت الثورة الاشتراكية من ثورة ديموقراطية بطريقة سلمية بدرجة أو أخرى تحتفظ الطبقات الاستغلالية والأحزاب المعادية للبروليتاريا نسبيا بقوة كبيرة، وإذا ما استطاعوا إلى جانب ذلك الاستفادة من أخطاء الحزب وقيادة الدولة ونقاط الضعف فيهما، فإنهم يشنون، بمساندة الإمبريالية النشطة، هجوما مكشوفا ضد أسس الاشتراكية. وكانت تلك هى الحال مثلا فى المجر عام ١٩٥٦، وفى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وفى بولندا حيث لاحظنا ظواهر ما يشبه الأزمة فى ١٩٨٠ - ١٩٨١.

ويفضل الشيوعيون تطورا سلميا للبناء الاشتراكى . وهذا ممكن فى الأساس وقد تحقق فى عدد من البلدان التى ينتهج فيها حزب الطبقة العاملة، والدولة الاشتراكية، سياسة طبقية، ويكبحون بمهارة العناصر المعادية للاشتراكية ويتغلبون عليها ويدعمون على الدوام مواقع الاشتراكية.

وتبين تجربة الاتحاد السوفييتى أن التغير التاريخى، عندما تنتصر الاشتراكية تماما بشكل نهائى ويتم التوصل إلى وحدة المجتمع الاجتماعية والايديولوجية والسياسية، يمكن عدّه مرحلة كيفية جديدة فى تطور المجتمع الاشتراكى . ويرتبط بهذه المرحلة الجديدة كيفيا تطور دولة دكتاتورية البروليتاريا إلى دولة اشتراكية لكل الشعب. وفى هذه المرحلة لا توجد تناقضات اجتماعية متعادية داخل المجتمع، ولا يمكن أن توجد.

إن تحالف الطبقة العاملة وفلاحى المزارع الجماعية ومثقفى الشعب مع الطبقة العاملة التى تلعب الدور القيادى يتعزز بدرجة أكبر، بوصفه القوة الدافعه الكبيرة فى بناء الشيوعية، مع

انتصار الاشتراكية الكامل ومع دخولها مرحلة الاشتراكية المتطورة.

ويترتب على ذلك أننا يجب أن نعالج بطريقة تاريخية، أى جدلية كذلك، تحليل التناقضات التى نواجهها فى تطور الاشتراكية.

لقد قال لينين : «إن انتهاك المادية الجدلية يتضمن قفزة منطقية (وليست مادية) فوق مراحل عديدة عينية» (٧٦).

وتهدف نظرة لينين لمنهج تحليل الأنساق فى تطور الاشتراكية إلى تحديد علمى صارم للمرحلة التى تم التوصل إليها فى النضوج الاجتماعى الاقتصادى وما يرتبط بذلك من وصف واقعى للمشاكل الملحة. وهذا دون تأخير أو دون استباق الاحداث. ويهدف كذلك إلى ربط هذه المشاكل بأهداف الشيوعية النهائية.

لقد سمى لينين المجتمع الاشتراكى الناضج، كذلك، الاشتراكية المتكاملة، وهذا أمر مهم للغاية لإدراك خصائص تطور جدلية المجتمع الاشتراكى الناضج وتقدمه نحو الشيوعية. وعندما تحدث لينين عن الاشتراكية المتكاملة كان يعنى الطبيعه الشاملة لتناسب معين بين الجوانب كافة، كان يعني اكتمال المجتمع الاشتراكى. وكان يعنى توافق الأساس مع البنية العليا، والسياسة مع الاقتصاد، والمركزية مع الديموقراطية، والمصالح الشخصية مع المصالح العامة، والايديولوجيا مع الظروف المادية، وقبل كل شئ التوافق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

ويعد التغلب على كل عدم التناسب والتفاوت الذى ظهر من قبل فى مجرى إعادة البناء السريعة للاقتصاد، والحياة الاجتماعية والثقافة إحدى الخصائص الأساسية فى جدليه التطور الحالى للمجتمع السوفييتى.

وإنه لمن الأصعب بالطبع، التوصل إلى حالة من التناسب والتوازن بين العناصر والجوانب المختلفة التى تتغير بسرعة للحياة العامة، عنها فى حالة العناصر الكيماوية على نطاق المعمل. ويمكن التغلب على عدم الاستواء وعدم التناسب والتوصل إلى الربط المتناسق بين كل اجزاء الكائن الاجتماعى فحسب فى تطور لا ينقطع .

وقد أشار اجتماع يونيو ١٩٨٣ المكتمل للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى إلى أنه: «فى تطورنا الاجتماعى اقتربنا الآن من نقطة فى التاريخ أصبحت عندها التغيرات الكيفية العميقة فى قوى الإنتاج واكتمال علاقات إنتاج تتفق معها ليست ضرورية فحسب

وانما حتمية كذلك. وهذه ليست مجرد رغبتنا... ولكنها ضرورة موضوعية وليس هناك من طريق لتجنبها »(٧٧) .

إن التحولات الثورية الجذرية أحدثت فى السنوات المبكرة للسلطة السوفييتية علاقات إنتاج اشتراكية متقدمة، ومن ثم أشكالا غير معروفة من الإدارة المخططة بينما كانت قوى الإنتاج لا تزال من عدة وجوه غير متطورة بل ومتخلفة لدرجة كبيرة. وشهدت العقود التى اعقبت ذلك تغيرا جذريا ؛ فقد أقيمت قوى إنتاج عالية التطور وأصول انتاجية ضخمة. ودفعت علاقات الإنتاج الاشتراكية لدرجة كبيرة النمو الاقتصادى. إن جعل قوى الإنتاج تتمشي مع الطابع الثورى الجديد لعلاقات الإنتاج قد جعل بالإمكان في فترة تاريخية قصيرة حل عدد من المشاكل الاقتصادية الكبرى، وتنفيذ التصنيع، وإحداث ثورة متسارعة في الإدارة وفى كل الأساس المادى للمجتمع. وقطعت قوى الإنتاج طريقا قد يستغرق فى تأثيره التحويلى أحقابا تاريخية بكاملها فى ظروف أخرى . وكان التصنيع الاشتراكى حاسما في أن ترتفع قوى الإنتاج إلى مستوى متطلبات الأساس المادى والتكنيكى للاشتراكية، وقد نمت الطبقة العاملة وقواها الانتاجية الأساسية لتصبح عالية المهارة فى مهامها.

إن علاقات الإنتاج الاشتراكية بوصفها عاملا قويا فى تطور القوى المنتجة، إذ تحتفظ بفعاليتها خلال المرحلة الاولى للشيوعية، تكتمل على الدوام في مجرى الممارسة الاجتماعية، مع تغير جوانبها المختلفة كى تلبى احتياجات الإنتاج. ووصل كلا الشكلين الأساسيين للملكية الاشتراكية - ملكية كل الشعب وملكية المزارع الجماعية والتعاونيات - إلى مستوى من التشريك. ودعمت اتحادات الإنتاج والمجمعات الصناعية الاقليمية ملكية الشعب بأسره. إن الاتحادات المتعاظمة بين المزارع فى الريف والتكامل الصناعى الزراعى المتزايد يقرب ملكية المزارع الجماعية والتعاونيات من ملكية الشعب بأسره. وقد خلق كل هذا امكانيات تقدم جديدة لقوى الإنتاج والاشتراكية.

وينبغى أن نضع فى الاعتبار أن علاقات الإنتاج لا يمكن ردها إلى أشكال الملكية، مادامت العلاقات الاقتصادية بين الناس تشمل مجال تبادل النشاط ونتائجة (المنتجات) وكذلك مجال التوزيع.

وتشغل العلاقات بين الفرد، وأسرة العمل، والمجتمع ممثلا فى الدولة الاشتراكية، مكانا مهما فى نظام العلاقات الاقتصادية الاشتراكية . فالدولة تدير الاقتصاد وتحتفظ بصلات مع

المؤسسات ومع المنتجين المباشرين من خلال الأجهزة الاقتصادية والمالية والعوامل الاقتصادية مثل الأجور، والأسعار، والربح، والائتمان، والضرائب. الخ. ولذلك فإن الترابط الصحيح، الذى يربط على أفضل وجه بين المصالح الشخصية والجماعية والوطنية، ذو أهمية كبرى فى مجال الإنتاج. وتلعب الميكانيزمات الاقتصادية وعناصر الادارة كافة دورا كبيرا في معالجة المشاكل الناشئة.

وبشكل عام، فإن علاقات الإنتاج القائمة فى المجتمع السوفييتى تتفق وقوى الإنتاج النامية، برغم أن بعض عناصرها لا تزال تتخلف. وتشمل هذه بعض جوانب علاقات التوزيع وبعض أشكال التخطيط والادارة. ولم يعد محتملا بشكل خاص انتهاك مبدأ التوزيع الاشتراكى وفقا للعمل المبذول، والتسوية الانتقائية للأجور بما يقوض الحوافز المادية لنمو إنتاجية العمل. وباختصار، فقد نشأ تناقض، يمكن تلمسه برغم أنه جزئى، بين جانبين للإنتاج. وهذا مصدر الصعوبات والمشاكل التى تواجهنا فى الوقت الحاضر، والتى يجب إزالتها. لقد كلف الحزب الشيوعى السوفييتى الدولة واجهزة التخطيط والاجهزة المالية والمراكز العلمية، بشكل ثابت، بمهمة تطوير طرق تحسين علاقات الإنتاج والميكانيزم الاقتصادى، وأساسا الإدارة، التخطيط والاشراف، واتخاذ التدابير لرفعها إلى مستوى قوى الإنتاج فى المجتمع الاشتراكى الحالى وبذلك ضمان تسريع النمو الاقتصادى ونمو التقدم العلمى والتكنيكى والاجتماعى والاقتصادى . وتستهدف الاستراتيجية الاقتصاديه السوفييتية مواصلة التطوير الشامل للقوى المنتجة على وجه التحديد وإزالة التخلف فى بعض عناصرها، وبخاصة فى مجمعات الوقود والطاقة والمعادن، والنقل وصناعات السلع الاستهلاكية.

إن تكثيف كل الإنتاج الاجتماعى مع تسريع التقدم العلمى والتكنيكى بوصفه عنصره الأساسى ، هو الطريق الرئيسية لتغييرات جذرية فى قوى الإنتاج.

وفيما يتعلق بإذا ما كانت التناقضات قائمة بين احتياجات تسريع التقدم العلمى والتكنيكى وبعض جوانب علاقات الإنتاج الحالية، يقال بشكل عام إن بعض عناصر الميكانيزم الاقتصادي ، أى علاقات الإنتاج، لا تتفق بشكل كامل مع التطبيق المتسارع للتكنولوجيا الجديدة، وبالتالى فإنها تعيق التقدم العلمى والتكنيكى. ولم تعد بعض أشكال الادارة الاقتصادية تتمشى مع تكثيف الإنتاج والربط بين الثورة العلمية التكنولوجية وبين المزايا

الاجتماعية والاقتصادية للنظام الاجتماعي .

ومع ذلك، فإن جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج لا تنتهي عند ذلك. تظهر تناقضات وتفاوتات معينه داخل القوى المنتجة نفسها وتتضح تخلفات في اتجاهات معينه. وكثيرا ما تبرهن أكثر الاتجاهات تقدما في التقدم العلمي والتكنيكي أنها غير فعالة بما فيه الكفاية ليس فقط خلال التناقضات في جانب الميكانيزم الاقتصادي وانما كذلك لأن بنية الجهاز الانتاجي لم تتلاءم بعد مع التطبيق الكلي لآخر المنجزات العلمية والتكنولوجية، مثل، الالكترونيات، وآلات العمل والحاسبات، والمعالجات الدقيقة.

وإذا ما حكمنا فحسب بالاكتشافات العلمية، يكون العصر الجديد في التكنولوجيا في بدايته الأولى.

وفي الحقيقة، فإن الجيل الجديد من الحاسبات يمكنه أن يحل ١٠٠ مليون عملية في الثانية. لقد نمت قدرة «ذاكرة» الحاسبات بشكل هائل - فبللورة واحدة يمكنها أن تحمل مئات الآلاف من العناصر المسجلة، وسرعان ما ستحمل ملايين. ولقد غدت الأتمتة المعقدة للإنتاج باستخدام الحاسبات مسألة عملية تماما.

ويصنع علماء الحياة العجائب بالنسبة للمادة الحية. فوفقا لتقديراتهم يمكن لجزيء بشرى واحد (د ن أ)* أن يحوى معلومات أكثر من ذاكرة كل الحاسبات معا. ويمكن للعلماء الآن أن يحددوا بالفعل ويعزلوا الجينات التي تنتج بروتينات قيمة ومواد طبية من صنع الانسان. وبإمكان الخلايا والهندسة الوراثية أن تنتج هجائن - تتشكل من أنواع مختلفة - يستحيل إنتاجها بالأساليب التقليدية، مثل، البطاطس - الطماطم. إن أساليب الوراثة وهندسة الخلية تطور بدرجة كبيرة عملية الانتخاب الطبيعي.

وتقدم الالكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية أمثلة مذهلة لتصغير التكنولوجيا، وهو ما سيغدو في الغالب الاتجاه الرئيسي في التقدم العلمي والتكنيكي المقبل.

بيد أن الثورة العلمية والتكنولوجية يجب أن تشمل كل فروع الاقتصاد الوطني، وعلى الأخص بناء الآلات والعمليات التكنولوجية وذلك من أجل بناء أنظمة أوتوماتيكية معقده لا يمكن بدونها تصور تغيرات نوعية جذرية في قوى الانتاج. ويتطلب نمو الإنتاج على أساس

(*) رمز لحمض «دبأوكسيرايبونوكليك، وهو حمض تحمله البروتينات في نوى الخلايا الحية ويقوم بدور هام في نقل الصفات الوراثية (الناشر).

التقدم العلمى والتكنيكى موارد مادية هائلة (الوقود، والطاقة، والمعادن، والبلاستيك، والخشب والمواد الخام الزراعية، الخ) حتى فى ظروف تكنولوجيا تخزين الخامات. ومن ثم الحاجة إلى حسابات ذات فعالية اجتماعية واقتصادية معقدة للاتجاهات المختلفة، وإلى تحليل مقارن للضروب والحوافز المختلفة للنمو الاقتصادى.

ويرتبط بالتناقضات السابقة تلك التناقضات التى تبين عدم توازن معين فى إعادة الإنتاج، بما فى ذلك القسمان الأساسيان للإنتاج الاجتماعى.

ويخص الدور القيادى فى تطور الإنتاج تطور وسائل الانتاج. ولسوء الحظ، فإن كلا من التفسير النظرى لهذه الفكرة وتنفيذها العملى لم يستطع تجنب الأخطاء وضيق الأفق. وقد وجد الرأى القائل بإنه على الدوام وفى مراحل التشكيل الشيوعى كافة يجب أن تعطى الاولوية لتطور وسائل الإنتاج على وسائل الاستهلاك. وأدي ذلك إلى زيادات لا مبرر لها فى بناء مؤسسات جديدة، وإلى تبديد الموارد، وإلى التطور الواسع لصناعات التعدين وتبديد المعادن والطاقة، والوقود، وكل المواد، بينما قلل لحد ما من ضرورة صناعات سلع الاستهلاك. كما حدث عدم تناسب لفترة طويلة فى الزراعة لانها عُدَّت فى الغالب جزءاً من قسم ٢. وكل ذلك يتناقض مع النظرية الماركسية اللينينية عن إعادة الإنتاج الاشتراكى الممتد التي تقول بأنه لا يمكن ضمان الدور القيادى لإنتاج وسائل الإنتاج من خلال التعدى المنتظم على إنتاج سلع الاستهلاك. ودون التوسع فى الاخيرة تستحيل إعادة الإنتاج الممتد بشكل عام بما فى ذلك وسائل الإنتاج.

إن تراكم القدرة الاقتصادية القوية قد وفر المستلزمات الموضوعية لإعادة بناء الإنتاج. وإذ يتخذ الحزب تدابير لتطوير الصناعة الثقيلة (وفروعها الاساسية على وجه الخصوص) فإنه يجد من الضرورى ضمان أولوية نمو الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية والتطور الشامل للزراعة.

وفى الوقت نفسه سيكون من الخطأ تماما تجاهل أو التقليل من قدر قانون أولوية نمو وسائل الإنتاج الأساسية لأن مراعاته هى الشرط الضرورى لتحسين قوى الإنتاج، أساس التقدم الاجتماعى .وبدون التوسع فى إنتاج الآلات والطاقة، لا يصبح أى تقدم تكنيكى ، أو زيادة فى انتاجية العمل، أو تقليص فى العمل اليدوى وميكنته ممكنا.

وعند تطوير نظرية اعادة الإنتاج وتطبيقها العملى يجب أن يتذكر المرء أن التناسب

الاقتصادي الوطني في كل مرحلة من البناء الاشتراكي يجب أن يكون على أفضل وجه، وأن يقام عليه الدليل عقليا وينطلق من احتياجات وامكانيات التقدم الاقتصادي، والاجتماعي، مستندا إلى معرفة القوانين الاجتماعية الموضوعية وليس من المفهومات العقائدية الجامدة.

ويوجه الحزب الشيوعي السوفييتي نهجه دون انحراف نحو مواصلة تطوير قاعدة الوقود والمواد الخام والمعادن، وفروع الصناعة الأخرى على أساس تسريع التحديث التكنيكي وتكثيف الانتاج، والاستخدام الاقتصادي الصارم للمعادن، والوقود، والطاقة، ولأنواع المواد الخام كافة من أجل زيادة الانتاج. وتكمن الحكمة الاقتصادية والمهارة الإدارية في تطوير فروع الاقتصاد كافة بمعدلات أعلى ووفقا للنطاق اللازم من خلال تكثيف الإنتاج، وليس بتقدم البعض على حساب البعض الآخر.

ومع ذلك ، فتناقضات الحياة الجديدة لا تشكل فحسب عائقا وانما في الأساس مصدرا للتطور. وكان هذا على الدوام وسوف يبقى على الدوام التناقض بين الجديد الناشئ، والكيان «الحاضر» المستقر. وكان التقدم سيبدو مستحيلا دون مثل هذه التناقضات التي تتضح بدرجة أكبر في العلوم والتكنولوجيا. إن تطوير الجديد المتقدم، والتغلب على النزعة المحافظة، والركود ، هي المستلزمات الرئيسية، والقوى المحركة، للتقدم العلمي والتكنيكي. والوضع مماثل في مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى. ومن الطبيعي فحسب أن نجد التناقضات بين الجديد والقديم، بين المجددين والمحافظين، بارزة للغاية في أدب الواقعية الاشتراكية. إن الكمال الشامل للاشتراكية، والتغلب على المصاعب الناشئة، ومعالجة المشاكل الجديدة وكذلك التقدم إلى حدود جديدة تشكل جوهر نشاط الحزب والشعب.

ومن المقرر في علم الاجتماع الماركسي منذ أمد طويل أن التناقضات هي مصدر التطور، ولكنها تعمل في حد ذاتها بوصفها مصدراً فقط عندما تحدد ، وتعالج، وتحل.

ومن المهم أن يجرى التحقق منها والتخلص منها على الفور والا تحولت إلى ظواهر اجتماعية مؤلمة، واوضاع حرجة، ولن نتحدث عن تأثيرها الضار على الجوانب المحددة للحياة الاجتماعية أو على المجتمع في مجموعه. إن التعميم العلمي للخبرة التاريخية وكذلك لخبرة التغلب على التعقيدات والانتكاسات التي تعيق تحقيق القوانين الكامنة موضوعيا في المجتمع الاشتراكي سوف تعزز النجاحات التي تحدد التطور التقدمي للبلدان الاشتراكية.

وإلى جانب النمو الطبيعي لصعوبات النظام الاجتماعي الجديد، تظهر عقبات ذات طبيعة مختلفة.. والبلدان الاشتراكية ليست في مأمن تام من الأخطاء الفردية وسوء التقديرات

الناجمة عن القرارات والتدابير التى لا تتفق مع القوانين الموضوعية للتطور مع الوضع الفعلى، أى، إذا ما انتهكت جدلية الموضوعى والذاتى. إن صعوبات من هذا النوع مدينة بوجودها للاستخدام غير الكافى لمزايا الاشتراكية فى التخطيط والإدارة الاقتصادية.

ونحن نعرف مسئولين فى البلدان الاشتراكية فى الوقت الذى ينشرون فيه المادية يبدون نزعة ذاتية ضيقة الأفق فى عملهم. وفى هذه الحالة، لا يصبح تجاهل الظروف الموضوعية للرأى المشترك، سوى مظهر للنزعة الفردية. وكما هى الحال فى كل الأشكال التاريخية للنشاط، تحدد طريقة الإنتاج، والحياة المادية الكامنة فى مجتمع الاشتراكية المتطورة، عمليتها الاجتماعية والسياسية والفكرية. ومن ثم الاهمية الدائمة والقصوى فى الدراسات الجدلية للتفاعل المباشر وغير المباشر بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، والتوافقات والتناقضات فيما بينها.

وتنعكس التناقضات فى حياة المجتمع الاشتراكى كذلك فى الوعى - فى صراع النظرة المتقدمة إلى العالم ضد الآراء الزائلة، ضد بقايا وتأثيرات الايديولوجيا والأخلاق البرجوازية.

تكمن الجدلية العميقة فى ذلك. إن الأساس المادى والتكنيكى للشيوعية سيضمن وحده شكلا أرقى للعلاقات الاجتماعية مبدؤها الأساسى - التطور الحر لكل فرد بوصفه شرطا للتطور الحر للمجموع. والأمر الحاسم فى ذلك هو نمو انتاجية العمل. ولكن يجب أن يوضع فى الاعتبار كذلك تحويل المثل الأعلى إلى واقع أى ، القوة المنظمة الطليعية للايديولوجيا الشيوعية فى النضال من أجل تحقيق المثل العليا. ويجب أن ينطلق المرء على الدوام ليس فقط من أسبقية الوجود وإنما أيضا من وحدة وتفاعل الوجود الاجتماعى والوعى الاجتماعى، كما أنه لا يقل خطرا تجاهل المثالية والذاتية عن تجاهل الطبيعة الضارة للمادية الاقتصادية والميكانيكية أو الأوهام التكنوقراطية.

لقد عارض لينين بحزم النظرية التى تطابق بين الوجود الاجتماعى والوعى الاجتماعى . وهذا ليس فقط لأنها ترفض فكرة المادية الأساسية عن أسبقية الوجود، وعدّ الوعى مسألة ثانوية، وتؤدى إلى النزعة الذاتية، إنها تصمد للنقد لانها ترى علاقة الوعى بالوجود بوصفها علاقة ميتافيزيقية، مستبعدة بذلك إمكانية التناقض بينهما. ومع ذلك، فإن الوعى لا يتطابق تماما مع الوجود ولكنه مجرد انعكاس له، انعكاس يكون فى افضل الاحوال تقريبيا فحسب . إن التكيف الواضح والمتميز للوعى الاجتماعي مع تطور الوجود الاجتماعى هو

المهمة الدائمة للبشريه، والايديولوجيا الشيوعية مدعوة لرفع الوعى الاجتماعى للجماهير العريضة، ولتوضيح الطريق التاريخى للتحولات الثورية وللبناء الاشتراكى والشيوعى.

إن الأفكار المتقدمة والمثل النبيلة تسبق الحياة وتتكهن بالمستقبل بيد أن هناك حاجة إلى الزمن، وإلى الظروف المناسبة والوسائل الايديولوجية كى يرتفع الوعى الجماهيرى إلى مستوى هذه المثل. إن إقامة وعى شيوعى يشارك فيه كل الشعب لا ينبغى تفسيره كملء آنية، بعد تفريغها من الأفكار القديمة والنظرة غير العلمية إلى العالم، بوعى اشتراكى ناضج، وبنظرة علمية مادية متكاملة إلى العالم. فحتى الجوانب المختلفة للوعى ليست فى حالة متطورة. فالمفهومات المتناقضة يمكنها أن تتعايش فى وعى الفرد : رأى سليم فى المسائل السياسية، والوطنية وموقف أمين من العمل جنبا إلى جنب مع الأوهام الدينيه وغيرها من الآراء والعادات الزائله الموروثة عن الماضى.

وهذه الآراء التى تتجاوز زمانها تستمر فى الوعى ليس فقط لأنها لا تتمشى مع الوجود وإنما بسبب الصعوبات والتناقضات والتعقيدات فى الوجود ذاته.

ومن ثم أهمية التحليل فى الاعتماد المتبادل للعمليات الجارية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعيه، والسياسية مع التغيرات فى المجال الروحى ، وفى وعى وسلوك الناس. إن دراسة الأنساق فى تطور الوعى الاجتماعى يجعل بالإمكان، على وجه الخصوص، أن نفهم على نحو أفضل أسباب الظواهر السلبية فى طريقة الحياة الاشتراكية، وفى السلوك، والعمل والحياه اليومية للتغلب عليها.

ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نلقى اللوم فى كل الظواهر السلبية على عتبة أنها «بقايا» فى وعى الشعب، وآثار نماذج الحياة لدى الطبقات والمجموعات السابقة غير الاشتراكية، لأنها قد كفت عن الوجود منذ أمد طويل، كما ولدت الغالبية الساحقة للمواطنين السوفييت وتربت فى ظروف العلاقات الاجتماعيه الاشتراكية السائدة والايديولوجيا الاشتراكية. وبسبب أضفاء طابع مطلق على هذه النظرة فإنه تتخلف عنها عوائق ومشاكل لم تحل فى مهدها برغم أنه يجب البحث عن الأسباب، فى ممارسة اليوم، فى نواقص السياسة الاقتصادية أو الاجتماعية، وفى قصور العمل الايديولوجى والتربوى.

وبالدرجة نفسها لا يمكن الدفاع عن التطرف الآخر الذى بدأ يظهر فى بعض الدراسات ويدعى أن الظواهر السلبية فى الوعى والسلوك لا علاقة لها بأية حال بآثار الماضى ، وإنها

ظهرت وولدت فى ظل الاشتراكية وإنها على هذا الأساس تنبع من طبيعتها، من الظروف المحددة لقيامها التاريخى ومن المرحلة التى تحققت فى نضوجها الاجتماعى الاقتصادى.
ولذلك يعد من الخطأ النظر إليها على أنها من بقايا الماضى أو أنها وافدة من النظام الرأسمالى العالمى. ونحن نرى فى ذلك خلطا بين مسألتين: إحداهما تتعلق بالجوهر والنشأة، أى، بالجذور التاريخية للظواهر السلبية، التى تلاحظ فى المجتمع الاشتراكى اليوم، والأخرى بالأسباب القائمة خلف استمرارها، وفى بعض الحالات خلف حتى انتعاشها. وينبغى التمييز بين هاتين المسألتين برغم أن الصلة بينهما يجب أن توضع فى الاعتبار. وفى الحقيقة، فليست الاشتراكية هى التى أدت إلى نشأة الطفيلية، والنزعة الاستهلاكية، والرشوه، وجمع الأموال، والإثراء غير المشروع، والجريمه وإدمان الخمور والمخدرات. وإنه لأمر مختلف تماما أن الدرجة التى ظهرت بها فى المجتمع الاشتراكى تتوقف على كثير من عملياته الداخلية وعلى فعالية التربية السياسية والايديولوجية.

وبالمعنى الاجتماعى التاريخى العريض، يمكن رؤية النواقص التى وصفناها من قبل وغيرها من الظواهر الشاذة على أنها بقايا وانتكاسات للنفسية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ولطريقة الحياة البرجوازية على التربة الاشتراكية. ونحن ندرك فى الوقت نفسه أن الظروف المسئولة عن انتعاشها يمكن أن تكون نواقص فى تنفيذ مبادئ الاشتراكية فى العلاقات الاجتماعية، فى علاقات التوزيع، وكذلك عناصر انزلاق فى تشكيل احتياجات الشعب المادية والروحية، سيكون من الخطأ القاء اللوم فقط وكلية على الماضى أو أن نرى فيها ظواهر تنبع من طبيعة الاشتراكية نفسها. من ثم تكون مهمة علماء الاجتماع أن يحددوا زمن وظروف انتعاش وانتشار التجاوزات الرأسمالية، وتحديد الثغرات فى العمل الايديولوجى والتربوى، والنواقص فى السياسة الاقتصادية والاجتماعية وفضح جذورها الموضوعية والذاتية وعلى هذا الأساس وضع التوصيات لمعالجتها.

وهكذا تختلف التناقضات وأشكال ظهورها فى المجتمع الاشتراكى. وهى إذ تختلف فى طبيعتها ومظهرها انما تظهر حين تظهر فى العلاقات الاجتماعية، وفى الحياة الايديولوجية ويكون منظور أشكالها عريضا للغاية فى كل هذه المجالات. وهى تمتد فى الحياة الروحية من المشاحنات الودية حول المسائل العلمية إلى الصراع الحاد ضد بقايا الرأسمالية في وعى الشعب وضد تأثير الايديولوجيا الغربية فى العلاقات الاجتماعية - من المنافسه الرفاقية إلى القمع

الحازم لمثل هذه الظواهر المعادية للمجتمع كجمع الاموال، والروتينية، والجريمة، وانتهاك القانون والنظام الاشتراكي وقواعد الحياة الديموقراطية، وكبت النقد، ومظاهر النزعة القومية والمشاحنات القومية ، وفى الاقتصاد – من سوء الإدارة فى مؤسسات مفردة إلى انتهاكات التناسب الأمثل فى الاقتصاد الوطنى، ومن التغلب على النواقص فى نظام الحوافز المادية إلى النضال ضد الثراء غير المشروع والسرقة المباشرة وتبديد الملكية الاجتماعية.

وإحدى الخصائص فى جدلية المجتمع الاشتراكى أن عددا من التناقضات تحل، كما وَضّح لينين، من خلال الجمع بين الأضداد لهذه القضايا مثل الجمع بين الديموقراطية والانضباط، بين القيادة الجماعية وادارة فرد واحد، بين الادارة المركزية فى فروع مفردة والهيئات الاقليمية بين الفروع، بين الحوافز المادية والمعنوية ، وبين المصالح الفردية والاجتماعية، الخ.

ومع ذلك فإن الجمع بين الأضداد يؤدى إلى احتكاكات وصراع. فالجمع بين المركزية والديموقراطية يفترض مسبقا التغلب على المركزية البيروقراطية والاتجاهات الضيقة الأفق وتحسين انضباط العمل والدولة. إن الجمع بين المصالح الفردية والاجتماعية، وبين الحوافز المادية والمعنوية يتحقق في النضال ضد النزعة الفردية وجمع الاموال، والبحث عن الذات، وضد تسوية الأجور والقسوة والعدوان على مصالح الفرد.

وعادة ما تحل التناقضات فى المجتمع الاشتراكى فى مرحلة الخلافات، قبل أن تنمو إلى نزاع اجتماعى، مما يضيق استخدام الإكراه لحلها. وهكذا يجرى التحقيق التدريجى لنبوءة ماركس القائلة بأنه فى مجتمع بلا طبقات أو عداوات طبقية «ستكف التطورات الاجتماعية عن أن تكون ثورات سياسية» (٧٨).

والشئ الذى يميز الاشتراكية أن التناقضات فى ظلها تحل لمصلحة المجتمع فى مجموعه، وليس فى مصلحة مجموعة اجتماعية معينة. فالاستجابة الدينامية المرنة لكل من التناقضات القائمة والناشئة والمستندة إلى مبادئ الماركسية اللينينية لإدارة المجتمع، تحث علي اختيار الطرق والوسائل لحلها، وتحد بدرجة كبيرة من فعل التلقائية فى العملية، وتضفى على كل نشاط المجتمع، وعلى الطبقة العاملة وحزبها، بوصفها قوة قائدة، طبيعة خلاقة وهادفة.

وبين السمات الخاصة لجدلية تطور الاشتراكية التى نبرزها تجدر الإشارة إلى الدور المتعاظم للعامل الذاتى فى حياة المجتمع ونمو أهمية الوعى والتنظيم الجماهيرى، والدور القيادى للحزب الماركسى اللينينى، وعمل كل الهيئات الاجتماعية وأجهزة الدولة، ويعود السبب فى ذلك إلى أنه فى ظل الاشتراكية يحل محل النظر الاقتصادى والاجتماعى التلقائى في الأساس

تنظيم واع ومخطط لكل من الاقتصاد القومى وكل الحياة الاجتماعية.

ومن ثم الدور الكبير للعامل الذاتى فى حل التناقضات الناشئة فى المجتمع الاشتراكى، وهو ما يمكن أن يقدم وفقا للضرورة التاريخية، مساعدة نشطة فى التغلب على التناقضات فى حينه، برغم أن مظاهر الذاتية وانتهاك احتياجات القوانين الموضوعية يمكن أن يعرقل حل المشاكل الملحة.

ويحتل أهمية كبيرة فى ذلك الدور التنظيمى للحزب الماركسى اللينينى الذى يضمن كشف التناقضات فى حينه ويحدد طرق وأشكال التغلب عليها.

وتعد الماركسية اللينينية الانتقال من أشكال الحياة السابقة على الاشتراكية إلى التشكيل الاقتصادى الاجتماعى الشيوعى، والذى تشكل الاشتراكية مرحلته الاولى، تقفزة من مملكة الضرورة إلى مملكة الحرية، التى لا تستبعد منها أو ترفض الضرورة التاريخية، وانما تفترض مسبقا بالأحرى معرفة القوانين الموضوعية وما يتعلق بها من عمل. وهكذا تزداد حرية العمل تاريخيا على أساس الضرورة، وليس رغما عنها.

كما لايقلل نمو دور العامل الذاتى من دور الظروف المادية الموضوعية فى تطور المجتمع. وعلى العكس، تزداد أهمية الإنتاج المادى وكل ظروف الحياة المادية بشكل عام فى عملية البناء الاشتراكى.

ومع تزايد عمق المعرفة بالطبيعة والاستخدام الأشمل لمواردها لا يلغى المجتمع اعتماد أعمال الناس وسلوكهم على القوانين الموضوعية للطبيعة والمجتمع، وبذلك لا يعيق امكانية أو الحاجة إلى دور أعظم للوسط المصطنع للإنسان، للإنتاج المادى الطبيعة. ولكن يجب أن نضع فى اعتبارنا فيما يتعلق بالنشاط العملى كلمات انجلز التى تقول بأن السيطرة على الطبيعة «تتمثل فى حقيقة أن لدينا ميزة على كل المخلوقات الأخرى وهى قدرتنا على تعلم قوانينها وتطبيقها بشكل سليم». (٧٩) ويبرز المعنى العميق لذلك بوضوح أكبر مع تقدم العلم والتكنولوجيا، في مجرى التطور التاريخى للبشرية.

ولا يتم نمو دور العامل الذاتى كذلك على حساب الظروف الموضوعية. إن مثل هذا التفسير يلغى تماما فى النهاية دورها مما يؤدى إلى انحراف عن الفهم المادى للتاريخ. إن الماركسية اللينينية إذ تكشف الدور المتعاظم للعامل الذاتى فى ظل الاشتراكية انما تنظر اليه تاريخيا، فى تطوره. وعلى خلاف الرأسمالية التى يعد تطورها تلقائيا بشكل عام، يحظى

المجتمع الاشتراكى، الذى يمكن فيه التحكم الواعى فى التطور على أساس قوانينه الموضوعية، بدور اكبر للعامل الذاتى ويتزايد باطراد مع تحسن أشكال الحياة الاجتماعية، والإدارة.

وتولى أهمية متعاظمة لذلك فى تطور الظروف المادية للمجتمع ولكنها تعتمد فى الوقت نفسه كذلك على هذه الظروف التى تحددها المبادرة والتنظيم ، والمصلحة الشخصية، والمسئولية الاجتماعية واليقظة السياسية. إن الفشل فى فهم هذه الجدلية وإضفاء طابع مطلق على العامل الذاتى وتفسيره وكذلك التقليل من قدر الأنساق الذاتية تشكل الأساس المعرفى للنزعة الذاتية والارادية والاعتباطية، ويرتبط بها بشكل وثيق المبالغة فى دور الفرد والتقليل من دور الجماهير الشعبية.

إن أهمية دور العامل الذاتى والنمو الضخم للقوى المنتجة والانتاج المادى تشكل معا مصدرا مهما للتقدم المتسارع للمجتمع الاشتراكى . وهذا هو المفهوم الصحيح الوحيد لجدلية العوامل الذاتيه والموضوعيه فى تطور المجتمع الاشتراكى وفى عملية الانتقال إلى الشيوعية. وفى كلمات أخرى، فإن الواقع الموضوعى يوحد بشكل جدلى هذه الأضداد ولا يضعها فى تعارض ميتافيزيقى مع بعضها البعض. وتقدم الماركسية اللينينية صورة شامله لتقدم المجتمع من الاشتراكية نحو الشيوعية وتدرس بشكل جدلى كلا من القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى والدور المتعاظم للعامل الذاتى.

إن الكمال الشامل للاشتراكية والتغلب على الصعوبات الناشئة وكذلك حل المشاكل الجديدة والتقدم نحو آفاق جديدة يشكل المحتوى الرئيسى لمرحلة التطور الحالية فى المجتمع السوفييتى.

وكما كان كمال الاشتراكية وتسريع تطورها يعدان تقدما نحو الشيوعيه، فإن تطوير قوى الإنتاج الجبارة فى بلادنا هو فى الوقت نفسه تحرك نحو خلق الأساس المادى والتكنيكى للشيوعية. إن ازدياد التقارب بين شكلى الملكية الاشتراكية وإقامة بنية اجتماعية غير طبقية فى الأساس ، والتغلب التدريجى على الفوارق الأساسية بين المدينة والريف وبين العمل الذهنى والعمل البدوى سيؤدى فى النهاية إلى تماثل تام للمجتمع. إن زيادة إنتاجيه العمل والتنفيذ الثابت لمبدأ «من كل حسب قدرته، ولكل حسب عمله» لما تحول العمل إلى عادة، إلى الضرورة الأوليه للحياة. إن الطريق إلى الحكم الذاتى الاجتماعى الشيوعى يمر بتطوير المبادئ الديموقراطية للنظام السياسى ، والحكم الاشتراكى للشعب، وخلق أفضل الصلات بينها.

وإن تربية المواطن على درجة عالية من الوعى والتعليم فى المجتمع الاشتراكى يعد فى الوقت نفسه تشكيلا لبناة الشيوعية النشطين، وهذه هى جدلية تطور المجتمع السوفييتى فى المرحلة الحاضرة.

٤ - التطور الاجتماعى السياسى والروحى للمجتمع الاشتراكى

يزداد التفاعل بين التقدم الاقتصادى والتقدم الاجتماعى السياسى والثقافى وثوقا مع دخول الاشتراكية القائمة الحقة فى مراحل أرقى من النضوج. كما يزداد عمقا كذلك التحليل النظرى للبنية الطبقية وتطور العلاقات القومية، ومنجزات وآفاق مواصلة تقدم النظام السياسى، وطرق وأشكال تعزيز الأسس المادية والفكرية لطريقة الحياة الاشتراكية ، وتشكيل الإنسان الجديد.

تميزت السنوات القليلة الماضية بتقدم ملحوظ للنظرية الماركسية اللينينية فى فهم طرق مواصلة تقدم المجتمع الاشتراكى اليوم نحو بنيته الاجتماعية الأكثر اتساقاً، وبالتالى، حل المشكلة العالمية والجوهرية للمساواة الاجتماعية. ويعد تحليل تطور البنية الطبقية الاجتماعية للمجتمع السوفييتى، والتقارب الأوثق بين الطبقات والمجموعات الاجتماعية كافة، والاتجاهات الأساسية فى مواصلة تطور الطبقة العاملة، وفلاحى المزارع الجماعية والمثقفين، استخلص الحزب الشيوعى السوفييتى أن بنية المجتمع اللاطبقى ستبنى فى الأساس فى الإطار التاريخى للطور الأول للتشكيل الشيوعى. ويعد هذا الاستنتاج اسهاما نظريا مهما فى نظرية طورى التشكيل الشيوعى من زاوية تطور بنية المجتمع خلال مجرى البناء الشيوعى.

لقد قال لينين أكثر من مرة إن الاشتراكية هى اضمحلال الطبقات. ونحن نرى اليوم ذلك بالفعل فى عملية ممتدة حيث قضى فيها أولا على الطبقات الاستغلالية والعناصر الرأسمالية بشكل عام ، مع تحويل بنية الملكية الخاصة الصغيرة من خلال إقامة تعاونيات صغار المنتجين والإزالة التدريجية للفوارق الجوهرية بين الطبقات الكادحة والمجموعات الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى. وستختفى الفوارق بين الطبقات تماما عندما يدخل المجتمع الطور الأرقى للشيوعية. وفى ضوء هذه الأفكار والاستنتاجات وخبرة التطور الفعلى للعلاقات الطبقية

ينبغى صياغة تعريف دقيق لمفهوماتنا حول المراحل الأساسية للتقدم نحو التجانس الاجتماعى الكامل. ويجب أن تميز بشكل خاص مراحل التغلب فى الأساس على الفوارق الطبقية والإزالة الكاملة لبقاياها بوصفها مستقلة نسبيا.

فما هى، من زاوية المثل العليا الشيوعية، الطرق الاجتماعية الواجب اتباعها فى التقدم من صورة العامل والفلاح والمثقف، وافراد المجموعات الاجتماعية الأخرى، اليوم، إلى صورة العامل فى المجتمع الاشتراكى الناضج واللاطبقى فى الأساس ؟

وبالإضافة إلى ذلك، ما الذى سيشكل على وجه الخصوص التماثل والتفاوت بين الوضع الاجتماعى للعامل وصورته فى المجتمع الاشتراكى الناضج، واللاطبقى فى الأساس، وبينه فى المجتمع الشيوعى ، حيث تكون قد اختفت كل آثار الفوارق الطبقية ؟ ان الاجابة عده هذه الأسئلة لها اهمية نظرية وعملية هائلة.

ينبغى تحليل هذه المسائل بشكل عميق وشامل عند تطبيقها على الطبقة العاملة بسبب موقعها المهم فى الإنتاج الاجتماعى ولأنها أكثر الطبقات عددا وانضجها سياسيا وحامل ايديولوجيات واخلاق متقدمة، وأكثرها دفعا وتنظيما وانضباطا ثورياً وجماعية. والمسألة هى كيف ستتغير طبيعة عمل الطبقة العاملة ومستواها التعليمى وثقافتها مع إقامة المجتمع اللاطبقى فى الأساس.

تغير الثورة العلمية والتكنولوجية جذريا الأساس المادى للإنتاج وكذلك جوهر النشاط العملى للإنسان. وتتغير تحت تأثيرها وسائل العمل التكنينكية، ومصادر الطاقة، ومواد العمل، والعلاقة بين الفروع المختلفة للإنتاج الاجتماعى ، وبالتالى، بنية العمالة، كما تغير وظائف العمال وتركيبهم الشامل، ومستوى وطبيعة مهاراتهم، وتسرع من تطور التعليم العام والتدريب المهنى للعمال المهرة من الشباب والكبار.

إن التغيرات فى طبيعة ومحتوى عمل العمال المشتغلين فى الفروع الصناعية للإنتاج المادى جوهرية وواضحة بشكل خاص. وفيما يتعلق بآفاق ميكنة وأتمتة الإنتاج يمكن استنتاج أن العمال ذوى المهارة العالية والمدربين جيدا سيسودون فى الإنتاج المادى إذ يشغلون معدات عالية الانتاجية شبه مؤتمتة ومؤتمتة. وبعد تحليل ظهور وتطور هذه المجموعة من العمال ذا أهمية خاصة لفهم اتجاهات وآفاق تطور كل من الطبقة العاملة السوفييتية وكل البنية الاجتماعية للمجتمع الاشتراكى. ويجب بالطبع أن تولى ما تستحقه من اهتمام حقيقة أن

ظهور عمال من الطراز الجديد ليس عملية مفاجئة خالية من التناقضات. وتمر الأتمتة والميكنة المتكاملة للإنتاج بمراحل متتالية وفى مرحلة الأتمتة الشاملة فحسب تظهر كل الاحتياجات المادية والتكنيكية اللازمة لإثراء محتوى العمل وتطوير قدرات العامل فى الأساس. ومما له مغزى أن هذا الاتجاه يتضح منذ اليوم.

إن النمو السريع لعدد العمال الذين يشتغلون فى الإنتاج التوجيهى أو التجريبى لهو دليل حى على تطور الطبقة العاملة فى هذا الاتجاه. ففى عمل هؤلاء العمال، وهؤلاء الذين يشتغلون فى المؤسسات المؤتمتة، تسود العناصر الخلاقة على المهارات الإدارية البحتة، وهو ما يحدده كل من موضوع العمل نفسه (تصميمات الآلات التوجيهية، الأجهزة... الخ) ودور العمال المباشر فى خلق آلات ومعدات جديدة مع المهندسين والمصممين . ويتطلب المحتوى الإبداعى للعمل والمشاركة المحدودة نسبيا للروتين، والعمليات الرتيبة ، من حيث المبدأ ، أن يحسن العمال على الدوام مستواهم المهنى ، ويوسعوا من أفقهم الفكرى ويزيدوا من انضباطهم الذاتى.

وتزداد الفصيلة الزراعية للطبقة العاملة عددا كذلك، وتغدو أكثر مهارة ، ويقف مشغلو الآلات ، الذين يعدون عنصرها الواعد ، فى المقدمة.

إن النمو السريع وحتى المتسارع، المطلق والنسبى، لعدد الناس العاملين فى الخدمات يشكل سمة مميزة للتغيرات فى تركيب الطبقة العاملة، تحت تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية. ومما له أهمية كبرى ، مثلا، أن عدد العاملين فى الصناعات السوفييتية والبناء قد ازداد بين ١٩٦١ و ١٩٨٠ حوالى ٥٠٪ ، وفى النقل والمواصلات حوالى ٦٠٪، بينما زاد العدد فى التجارة ، والتوزيع العام ، والاسكان والمنافع العامة، والصحة العامة والتعليم، والصيانة اليومية ومختلف الخدمات المنزلية وغيرها من فروع البنية الاجتماعية التحتية إلى ١١٠٪.

واليوم يعمل ١٨٫٥ مليون شخص، أو حوالي ربع الطبقة العاملة السوفييتية فى الخدمات العامة، مع نمو سريع فى عدد عمال المهن الصناعية مثل عمال التركيبات والكهرباء.

والنمو السريع لهذه الفصائل من الطبقة العاملة يعنى أن نشاطها إنتاجى يشمل عمليا كل الاقتصاد القومى، وأن تأثيرها على العمليات الاجتماعية والاقتصادية قد زاد بدرجة كبيرة. وفى الوقت نفسه سوف تكتسب فصائل جديدة من العمال ، ما تزال تتشكل من عدة

وجوه ، الصفات التى جعلت الطبقة العاملة مكافحا عنيدا من أجل اعادة بناء العالم. والعمال المشتغلون فى الخدمات عليهم أن يرفعوا من ثقافتهم العامة ومهاراتهم المهنية.

وهكذا ، فإن كل الاتجاهات الأساسية لتركيب الطبقة العاملة التى ترتبط ديناميتها وتتأثر بالثورة العلمية والتكنولوجية ، تؤدى إلى نهضة أساسية فى ثقافتها العامة والصناعية. وقد اتضح هذا على وجه الخصوص فى السبعينات عندما انضم إلى صفوفها عشرات الملايين من الشباب من الرجال والنساء الحاصلين على تعليم ثانوى.

إن الدفع الثورى، وليس التجديد التكنولوجى وحده، ولا الثورة العلمية والتكنولوجية على وجه الدقة، هو الذى وضع العامل فى مركز التطور الاجتماعى الذى يعد المصدر الرئيسى لارتفاع المستوى الثقافى للجماهير العاملة فى ظل الاشتراكية. وقد رأى لينين فى هذا الارتفاع اتجاها مهما للتحولات الاشتراكية. وتنفذ الأحزاب الشيوعية الحاكمة بثبات البرنامج اللينينى للثورة الثقافية. ومن البديهى أن ارتباط ثقافة الطبقة العاملة بالثورة العلمية والتكنولوجية فوق كل شك، ولكننا نحتاج إلى تحليل أكثر تفصيلا لأشكالها العينية.

وبالطبع فما دمنا نتناول موضوع التغيرات الجذرية فى ظروف ومحتوى العمل ، وهو ما تحدده الأتمتة والتحولات البنيوية فى التكنولوجيا وتركيب الطبقة العاملة، والمستوى العام والصناعى ، لا ينبغى على المرء أن يتجاهل أن هذه العملية تولد كذلك مشاكل وصعوبات جديدة. وحتى الأتمتة الشاملة تولد فى أطراف الإنتاج المؤتمت كثيرا من المشاكل القديمة بما فى ذلك نصيب كبير للعمال المشتغلين فى العمليات الثانوية غير الماهرة . ومن الطبيعى إذن أن يتصاعد الموقف السلبى للعمال منهم مع تغلغل التقدم التكنيكى فى مجالات الإنتاج كافة وارتفاع مستوى تعليمهم ، وعلى ذلك فمع تحليل الظواهر الجديدة فى تطور الطبقة العاملة والتى نتجت عن الأتومية والانطلاقات الجديدة الأخرى للثورة العلمية والتكنولوجية ينبغى أن يحسب حساب لتلك المشاكل والصعوبات القديمة والتى لا تزال لها أهميتها.

ويعد تحقيق ظروف عمل جديد وموقف جديد من العمل مشكلة مهمة ذات مغزى عملى كبير. وفى كلمات أخرى ، فإن ما نحتاج إليه هو دراسة أكثر عمقا لكيف تتحول المستويات الثقافية العالية للطبقة العاملة فى المجتمع الاشتراكى إلى نشاط إنتاجى، وبشكل عام اجتماعى ، وما هى العوامل التى تطور طاقة الطبقة العاملة الكامنة التى تتحول إلى مشاركة

العمال النشطة فى مناحى الحياة الاجتماعية كافة.

مع تقارب عمل الفلاحين الجماعيين والعمال الصناعيين بدرجة أكبر وإزالة الفوارق المتبقية فى الحياة اليومية للمدينة والريف ، ستقترب الصورة الاجتماعية للفلاح من صورة العامل فى مجتمع لا طبقى فى الأساس. ومن المعروف جيدا أن تقارب شكلى الملكية الاشتراكية، وتطور التنظيمات فيما بين المزارع والمؤسسات الزراعية الصناعية الموحدة، له تأثير كبير على البنية الاجتماعية للريف ويعجل من رفعها إلى بنية المدينة من حيث نماذج الإنتاج والحياة اليومية.

وينبغى أن نشير إلى أن المسألة المتعلقة بطرق التقارب بين شكلى الملكية الاشتراكية قد نوقشت منذ أمد بعيد، وغالبا ما جرى التأكيد على التسريع والتحويل الاختيارى للإنتاج التعاونى، أى، انتاج المزارع الجماعية ، إلى إنتاج تملكه الدولة (مزارع الدولة). وتعنى مثل هذه النظرة فى الحقيقة التقليل من قدر امكانيات المزارع الجماعية أو الشكل التعاونى للملكية، التى لم تستنفد بعد، وفى الوقت نفسه التقليل من الدور القيادى التحويلى لملكية الشعب بأسره، ووضّحت الحياة أن المهمة يمكن حلها أساسا عن طريق التكامل الزراعى الصناعى واقامة اتحادات ومؤسسات بين المزارع ومختلطة بين المزارع الجماعية ومزارع الدولة. وتم التوصل بالفعل إلى الكثير فى تشكيل والبدء فى تشغيل مثل هذه الاتحادات.

وتتمثل السياسة الهادفة إلى إقامة المجمعات الزراعية الصناعية في مواصلة تطوير وبعث الحياة فى خطة لينين التعاونية كما تطبق فى المستوى الحالى للقوى المنتجة وعلاقات الإنتاج الاشتراكية الناضجة.

وأكدت خبرة بلدان اشتراكية عديدة المغزى الاجتماعى للاتحادات الزراعية الصناعية فى مختلف المستويات، مما يسمح بالخروج باستنتاجات معممة.

اولا، وجدت طريقة عملية للتقريب بين شكلى الملكية علي اساس زيادة تشريك الإنتاج الاجتماعى.

ثانيا، تم تحديد ميكانيزم التفاعل بين شكلى الملكية مما يسمح بتحقيق أكمل لإمكانياتهما، وتوفير الظروف لزيادة إنتاجية العمل الاجتماعى.

ثالثا، تم تنظيم تعاون فعال للعمل بين الفروع المختلفة المتحدة فى العمل لمنفعة المجتمع

بكامله. وهذه في الإساس هي المصلحة الاجتماعية المشتركة ذات المحتوى الملموس والتي تصل إلى مصلحة كل الشعب.

وبالطبع، لا يجب فقط تحسين وإنضاج المزارع الجماعية أو الملكية التعاونية بشكل دائم، وانما كذلك ملكية الدولة. وعلى أساس تحسينها فحسب يمكن للطبقة العاملة أن تضمن تقدمها، ودورها القيادي بين الفئات الاجتماعية الأخرى، وتقاربها معها لكي تندمج في النهاية في جماعة اجتماعية متجانسة. ومع نمو التعاون الزراعي الصناعي والتكامل تنشأ الحاجة إلى أن نشرح بكل ما لدينا من دقة ما ستكون عليه الأشكال الموحدة من الملكية، والناجمة عن اندماج شكلي الملكية الاشتراكية القائمين اليوم.

وتنشأ كذلك مشكلة الطرق العملية لتقدم الوضع الاجتماعي الحالي وصورة المثقفين والمجموعات الاجتماعية الأخرى إلى وضع اجتماعي موحد وصورة العامل في مجتمع لا طبقي في الأساس.

إنها مسألة تحقيق مهام ضخمة للبناء الشيوعي مثل التغلب علي الآثار السلبية للطابع الاجتماعي لتقسيم العمل ، وعدم التجانس الاجتماعي للعمل الذهني واليدوي.

ومن الصعب على المرء، مثلا، أن يتصور الإزالة التامة حتى للعمل البدني البسيط في المستقبل المرئي. ومن المحتمل كذلك ألا يفقد العمل الذهني سمات العمل غير المتجانس اجتماعيا على الفور.

وحيث أن تلك العمليات تخص فترة طويلة في تطور المجتمع الاشتراكي، فهناك حاجة إلى دراسة أكثر تفصيلا للمشاكل المرتبطة بالتغيرات في طبيعة العمل وبتشكيل عامل من طراز جديد . ولن يكون من المصلحة التنبؤ بالأحداث مع تخطي مراحل منتظمة لتطور الإنتاج نفسه أو تجاهل التغيرات الثورية في التكنولوجيا.

ويجري إثراء محتوى العمل وإضفاء طابع فكري على العمل نفسه في مكونات الإنتاج الاجتماعي كافة، الذي يسهل منه بناء مؤسسات عصرية معقدة، وتحديث القديمة وادخال تكنولوجيات وأشكال متقدمة من تنظيم العمل. وكل هذا لا يزيد فحسب من انتاجية العمل وإنما يعزز المبادئ الجماعية والابداعية في نشاط الجماهير العاملة. وتقدم مطالب أعلى للعمال الصناعيين برفع مستوى تعليمهم العام، وبأن يكونوا متمكنين في تطبيق آخر منجزات العلم والتكنيك، ونشطين وعلى درجة عالية من المهارة المهنية.

ويشكل فهم الطرق الممكنة موضوعيا لإزالة الفوارق بين الطبقات فى عملية التطور الاجتماعى للمجتمع الاشتراكى اليوم وتطوير توصيات مسببة لسياسة الحزب الاجتماعية ، المشكلة الإساسية المعقدة والصعبة التى تبرز إلى المقدمة فى الفكر الماركسى اللينينى المعاصر. ولسوء الحظ، فإن الظواهر والتغيرات الجديدة فى البنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية ما تزال تنتظر التحليل الدقيق . وتحتاج دراسات محتوى وأشكال ظواهر انعدام المساواة الاجتماعية التى لا تزال قائمة فى ظل الاشتراكية إلى اهتمام . ولم يجر أيضا بشكل كاف تحليل طابع انعكاس هذه الظواهر فى الوعى الجماهيرى والرأى العام حول هذه المشكلة الاجتماعية الحادة . ثم يبقى فى النهاية الأرضية المهمة للغاية للسياسة الاجتماعية الهادفة إلى إزالة انعدام المساواة الاجتماعية مثل دراسة مصالح كل طبقة ، وكل مجموعة اجتماعية، وكلها مأخوذة معاً.

إن جدلية المصالح الفردية والخاصة والعامة فى السياسة الاجتماعية للتقريب بين الطبقات والمجموعات الاجتماعية تمثل مشكلة جوهرية مهمة ذات أولوية رئيسية بين المشاكل التى نعالجها كافة. وتنشأ مسائل مهمة تتعلق بالحاجة إلى مواصلة تسوية ظروف العمل والمعيشة في المناطق المختلفة حيث ما تزال تختلف لدرجة كبيرة. إن هذه الاختلافات وطرق التغلب عليها يجب تحليلها من كلتا الزاويتين الاجتماعية والإقليمية.

كما ينبغى كذلك دراسة الاختلافات العمرية التى تتخطى حدود طبقة واحدة بدرجة كافية، وكذلك الظروف الاجتماعية للنساء، والشباب، والعمال المتقاعدين.

إن مبدأ مساواة المرأة ، الذى يعد انجازا للاشتراكية يعترف به الجميع، لم يوضع فى الحياة من تلقاء نفسه. وتقف فى طريقه مختلف الأوهام وينبغى اتخاذ تدابير فعالة لتحسين تدريب النساء المهنى وظروف عملهن، وتسهيلات للترفيه الأسرى، وخدمات التوزيع والرفاهية.

إن المهام الرئيسية للسياسة الاجتماعية للحزب فيما يتعلق بالشباب تتمثل فى خلق المستلزمات للتطور المتسق للشباب وضمان فرص الدراسة لهم، واختيار المهنة، والحصول على الوظائف التى يريدونها ويمكنهم أن يتناسبوا معها، وتحسين ظروفهم لخلق بيت ميسور الحال وأسرة سعيدة، وتقديم كل مساعدة ممكنة لتحسين الخدمات الترفيهية لهؤلاء الشباب، الذين انحرفوا ، تحت تأثيرات ضارة، وزيادة دور الاسرة فى تشكيل مواطن جديد، وفى أن تكتسب

طريقة الحياة الاشتراكية طبيعة كلية.

وكل هذه المهام المتعلقة بسياسة الحزب الاجتماعية نحو الشباب يجب أن يدرسها علماء الاجتماع بعمق . وقد قدم الباحثون السوفييت بالفعل عددا من الاعمال المهمة حول الجوانب الفردية لهذه السياسة، ولكنهم لم يقوموا بعد بالبحث المعمم الشامل فى فروع المعرفة للظروف الاجتماعية والمشاكل الاجتماعية للشباب. ولم يفعلوا سوى القليل كى يطوروا بشكل علمى طرق مشاركة الشباب الأكثر تجانسا وكثافة فى الحياة النشطة للمجتمع الاشتراكى مع وضع مصالحهم وخصائصهم فى الاعتبار، وللامكانيات الجديدة لزيادة إسهام الشباب فى معالجة المهام الاساسية لتحسين الاشتراكية.

وفيما يتعلق بمتقاعدى الشيخوخة، فإن المغزى الاجتماعى المتزايد لهذه المجموعة هو نتيجة طبيعية للمنجزات الهائلة للبلدان الاشتراكية فى الصحة العامة والضمان الاجتماعى والمعاشات. وفى الوقت نفسه فإن رغبة المتقاعدين المتزايدة للمشاركة بنشاط متزايد فى الحياة الاجتماعية يولد مهمة المشاركة الأوسع فى الإنتاج والنشاط المفيد اجتماعيا مع وضع اعتبار مناسب لكل من قدراتهم واحتياجات الاقتصاد القومى. وهكذا، تغدو مشكلة المتقاعدين مشكلة اقتصادية وطنية واجتماعية مهمة.

ومع تأكيدنا على أهمية الاهتمام بالخصائص الطبقية لمختلف مجموعات السكان وبدينامية تطور الفوارق الاجتماعية التى تتخطى حدود طبقات مفردة، ينبغى التأكيد كذلك على أن ذلك لا يقلل بأية حال من الحاجة إلى فهم متكامل للتغيرات الحالية فى بنية المجتمع الاجتماعية. وبرغم تنوع العمليات فى مجال العلاقات الاجتماعية، كانت الطبقة العاملة ولا تزال هى القوة القائدة المدعمة للتجانس المتزايد للمجتمع الاشتراكى. وتغدو ايديولوجيتها وأخلاقها الثورية ، ونفسيتها الجماعية، ومصالحها ومثلها العليا ملكية لكل الشعب السوفييتى .

إن الخبرة العملية لسنوات التحولات الثورية، ولإقامة النظام الجديد فى الاتحاد السوفييتى وغيره من البلدان الاشتراكية الشقيقة قد أكدت ما تقوله النظرية الماركسية اللينينية من أن الطبقة العاملة عليها أن تلعب الدور القيادى فى التقدم نحو الشيوعية. وتنجز الطبقة العاملة هذه الوظيفة التاريخية من خلال أحزابها العمالية الماركسية اللينينية - القوة القائدة والموجهة للمجتمع الاشتراكى.

ومع انتصار الاشتراكية وتعزيز وحدة المجتمع الاجتماعية السياسية والايديولوجية فى الاتحاد السوفييتى، تحول الحزب الشيوعى السوفييتى، الذى كان على الدوام حزبا للطبقة العاملة، إلى طليعة لكل الشعب ، إلى حزب لكل الشعب. وينمو فى الوقت الحاضر الدور القيادى للحزب الشيوعى السوفييتى فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية، فى شكل أنساق محددة سلفاً لارتقاء بلاد السوفييتات إلى المرحلة الاعلى من التشكيل الشيوعى، وذلك عبر مجمل الصراع بين النظامين في المعترك الدولى.

وترتبط دينامية وآفاق التطور فى البنية الاجتماعية للبلدان الاشتراكية، وبخاصة لبلد كبير -متعدد القوميات كالاتحاد السوفييتى ، ارتباطا وثيقا بالاتجاهات القائمة فى تطور العلاقات بين الأمم والقوميات . وتشمل جدلية هذه العلاقات فى المرحلة الحالية من الاشتراكية التقدم نحو الوحدة الكاملة للأمم والقوميات ولكن ليس من خلال تجاهل تفردها القومى والاجتماعى الثقافى، وانما على أساس تقاربها التدريجى معا والظروف المثلى لازدهار كل منها .

لقد سجلت الاشتراكية القائمة الحقة فى حل المسألة القومية نجاحات بارزة حقا ذات مغزى تاريخى وطيد . إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وأسرة الدول الاشتراكية تقدم دليلا حيا على أن بمقدور الشيوعيين حل أحدى مسائل تطور الحضارة البشرية – مسألة العلاقات القومية، وطرق التغلب على المشاحنات والعداوات القومية، وتوفير الظروف للتعاون المثمر والمتكافئ للتشكيلات الاجتماعية العرقية والقومية التى تشكل البشرية. انها مظاهر حية للأممية الاشتراكية والسيادة القومية.

ويوضح كل تاريخ الرأسمالية، وبخاصة فى مرحلتها الإمبريالية، أن العنصرية والتعصب وقمع الأجناس والأمم التى لا تتمتع بكل الحقوق المدنية داخل بلد معين ، تؤيدها سياسة الدولة العظمى المسيطرة لهذا البلد فى العلاقات الدولية، سياسة الإملاء، والعدوان والنهب واستعباد الشعوب والبلدان الأخرى، وذلك كامن خلف التعطش الثابت وغير المعقول للإمبريالية الامريكية للسيطرة على العالم، وراء سياستها الوقحة للإملاء الوحشى والضغط حتى على حلفائها، سياسة العقوبات ضد كل من يجرؤ على معارضة إملائها وضغطها. ومن الواضح اليوم أن الأسرة الاشتراكية هى النموذج الوحيد للعلاقات الدولية المتكافئة حقا وأنها الضمان الفعال للاستقلال السياسى والمصالح القومية لكل دولة اشتراكية . إن التقارب الدولى

للبلدان الاشتراكية الشقيقة هو حقيقة اجتماعية تاريخية دولية جديدة تتشكل امام أعيننا.

وتبرهن التجربة التاريخية بوضوح على أن أهمية الدول الاشتراكية فى سياستها الداخلية تمتد عضويا لتشمل السياسة الخارجية، وموقفها من البلدان الاشتراكية الشقيقة، فى الوقت الذى يرتبط فيه أى تخل عن السياسة القومية اللينينية وأى اهمال لمصالح الأمم والقوميات الصغيرة، وأى عدوان على حقوقها بالشوفينية والتوسع فى السياسة الخارجية.

لقد برهن ماركس وانجلز على أن انعدام المساواة القومية والقهر القومى لا ينفصلان عن الملكية الخاصة والبنية الطبقية للمجتمع البرجوازى، وعن طبيعة النظام الرأسمالى العالمى. وكتب ماركس يقول «إن علاقات الملكية القائمة تشمل استغلال بعض الامم لأمم أخرى»(٨٠) وقد فاقمت الرأسمالية القمع القومى بالقمع الاستعمارى . ولا يمكن وضع مسألة التحرر الوطنى وتصفية النظام الاستعمارى خارج النضال العام ضد اشكال القهر الاجتماعى كافة، وضد الطبقات الاستغلالية واستغلال الإنسان للإنسان. وقد كتب ماركس وانجلز «وإلى الدرجة التى سيوضع بها حد لاستغلال فرد لفرد آخر، سيوضع حد كذلك لاستغلال أمة لأمة أخرى»(٨١).

لقد حطمت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى أغلال القهر الطبقى والقومى، وفتحت الطريق، تحت قيادة الحزب اللينينى، إلى المساواة الحقة وأخوة الشعب العامل من كل الاجناس والأمم، وإلى تطورها الحر والشامل. وأكد لينين أن هدف الاشتراكية ليس فقط إزالة تجزئة البشرية إلى دول صغيرة وكل أنواع العزلة بين الأمم، ليس فقط التقريب فيما بينها، وإنما اندماجها فى النهاية. ورأى أن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال التحرير الكامل لكل الأمم المضطهدة فى جميع انحاء العالم، ومن خلال حقها فى تقرير المصير بحرية. إن حق الانفصال والاتحاد الحر للأمم هو المبدأ الديموقراطى الحق لتطورها. وعند رسمه لسياسة وبرنامج الشيوعيين فى مجال العلاقات القومية، كتب لينين فى ابريل ١٩١٧ أن الحزب «يسعى إلى التقريب بين الامم، وتحقيق مواصلة اندماجها، ولكنه يرغب فى التوصل إلى هذا الهدف لا عن طريق العنف ، وانما فقط من خلال الاتحاد الاخوى الحر للعمال والشعب العامل فى البلدان كافة.»(٨٢).

وفى بعض الأحيان يغالى فى تبسيط معنى اندماج الامم ويقدم بوصفه عملية انقراض تدريجية للخصائص والفوارق القومية . وفى الحقيقة، فإن اندماج الامم فى وحدة أرقى هو

عملية تاريخية طويلة ومتعددة الوجوه لا تبدأ بازالة الفوارق القومية وانما بالتقريب بين الأمم، وتنتهي باجتثاث أية آثار للعزلة العرقية وباقامة الشكل الأرقى للمجتمع الانساني .

وحينما تحدث لينين عن الاندماج كان يعني مراحل واشكالاً مختلفة لهذه العملية : وحدة الشعب العامل فى مختلف الامم فى النضال التحريرى، وحدة فى شكل تحالف بين دول، والوحدة الكاملة للامم، الخ. وبعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى، كان اندماج الامم يعنى بالفعل اتحادها الاختيارى فى دولة واحدة، وتقاربها التقدمى وتعزيز ثقتها المتبادلة نتيجة للمساعدة الاخوية للشعب الروسى للشعوب المقهورة سابقا. وقد أشار لينين إلى أنه : «فى المسألة القومية تتلخص سياسة البروليتاريا التى استحوذت على السلطة السياسية - على خلاف سياسة الإعلان البرجوازى الديموقراطى الشكلى عن المساواة بين الامم، والمستحيل فى ظل الإمبريالية - فى العمل بدأب من أجل تحقيق التقارب والاندماج الحقيقى للعمال والفلاحين فى مختلف الأمم فى نضالهم الثورى من أجل الإطاحة بالبرجوازية (٨٣).

فى ظل الاشتراكية لجد أن الإنتاج الاجتماعى بدون استغلاليين، ورفاهية افراد المجتمع كافة، وتنوع وغنى الحياة الثقافية، والتطبيق بلا عائق لعديد من الأشكال السياسية والآفاق المتاحة للبناء القومى والحكومى، تسهل وتعجل التقارب بين الأمم واندماجها فى النهاية. وتتميز كل فترة بناء وتطوير المجتمع الاشتراكى حتى الشيوعية الكاملة لا باجتثاث الفوارق القومية وإنما بالازدهار الحقيقى للأمم والتطور الشامل للغاتها وثقافاتها على أساس التعاون الدولي والصداقة التى لا تنفصم بين الشعوب.

وتتمثل جدلية التاريخ فى أن التقارب والاندماج بين الأمم يسير خلال حل كل المظاهر المتنوعة لإمكانياتها الداخلية وقدراتها الخلاقة. وعندما تنتصر الشيوعية فى جميع انحاء العالم فحسب ستختفى كل الحدود والحواجز التى تقيمها الدول بين الإمم. وعندئذ سيعنى اندماج الإمم التعاون المكثف بين الثقافات القومية وتفسيرها على نطاق العالم، والتعزيز الدولى للبشرية بأسرها.

إن الأمم بوصفها كيانات قائمة تاريخيا ، قد عملت وسوف تعمل كشكل مهم للتقدم الاجتماعى. ولا يجب أن يولد تطور الأمم العزلة والغرور والتواكل. بل يجب أن يسير خلال إدراك المصالح المشتركة وتحقيق المهام المشتركة، ومعالجة المشاكل المشتركة فى بناء تعزيز المجتمع الاشتراكي.

لقد أشار لينين مرارا إلى أن الاشتراكية تخلق أشكالا جديدة من الصلات الاجتماعية،

وتوفر مصادر جديدة لتماسك المجتمع ولاتحاد الأمم والقوميات قبل كل شئ على أساس تحالف الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين، على أساس مبادئ الأممية الاشتراكية. إن الجماعة التاريخية الجديدة من الناس - الشعب السوفييتى - هى شكل جديد من الصلات الاجتماعية والدولية، وهى إذ تجسد وحدتهم التى لا تنفصم لا تمتص الأمم القائمة ولا تحل محلها.

وقد تشكلت الجماعة التاريخية الجديدة - الشعب السوفييتى على الأساس الصلب للتغيرات النوعية العميقة التى نجمت أولا عن بناء أسس الاشتراكية ثم بناء المجتمع الاشتراكى الناضج. وجدير بالذكر على وجه الخصوص الظواهر الجذرية التالية للواقع السوفييتى: إقامة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج فى كل الاقتصاد الوطنى، فى الجمهوريات كافة، واندماج الاقتصاديات الوطنية للجمهوريات الاتحادية كافة فى مجمع اقتصادى وطنى واحد والتسوية الأساسية لمستويات التطور الاقتصادى للأمم والقوميات، وتطوير التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين إلى اتحاد سياسى وأيديولوجى راسخ بين تلك الطبقات وبين المثقفين، وظهور ثقافة أممية سوفييتية واحدة على أساس الايديولوجيا الماركسية اللينينية وأفضل منجزات الثقافات الوطنية لشعوب الاتحاد السوفييتي، والمستوى العالى لنضوج الوعى الاجتماعى، والمنجزات المهمة فى انجاز مهام تربية أناس متعلمين جيدا ومتطورين بشكل متجانس، وطنيين وأمميين أوفياء.

وإحدى السمات الملحوظة للشعب السوفييتى هى أنه يتجسد فيه ليس فقط التحالف الذى لا ينفصم للطبقة العاملة وفلاحى المزارع الجماعية ومثقفى الشعب، وإنما أيضا الوحدة الأممية للأمم والقوميات الاشتراكية كافة، وكل ما هو ذو أهمية مشتركة بالنسبة لهم، كل ما هو سوفييتى، كل ما نشأ مع تطورهم خلال مجرى بناء وتعزيز الاشتراكية. وعلى أساس الوحدة الاجتماعية وتقدم المجتمع نحو التجانس الاجتماعى الكامل يتطور التعاون الأممى المثمر والوثيق بين الأمم والقوميات السوفييتية.

وفى الرحلة الحالية من التطور المخطط والشامل للاشتراكية وصلت الوحدة الاجتماعية والأممية وتماسك الشعب السوفييتى بوصفه جماعة تاريخية جديدة، إلى مستوى جديد، وتكشفت إمكانيات الطاقة الإبداعية للجماهير الشعبية بشكل اكمل، وغدت المباراة الاشتراكية الشعبية، من أجل إنجاز خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل موعدها

وبجودة أفضل، منتشرة على نطاق البلاد.

ومع بناء الاشتراكية ورقيها في الاتحاد السوفييتى تتكشف سمات نضوج الشعب السوفييتى بوصفه جماعة اجتماعية وأممية بوضوح متزايد .

لقد اصبحت الاممية سمة للحياة اليومية للشعب السوفييتى ولجهده الخلاق. ومما له أهمية أنه في الاحياء والمناطق كافة، وفى الجمهوريات الاتحادية السوفييتية كافة، وفى المؤسسات والمزارع الجماعية كافة، وفى المكاتب والمعاهد يعيش ويعمل أناس من مختلف الاصول القومية جنبا إلى جنب ويتقدمون باطراد نحو الشيوعية فى جو من التعاون الحار.

وسيكون من الخطأ أن نفترض أن الشعب السوفييتى بوصفه جماعة تاريخية جديدة قد اكتسب سمات عرقية خاصة تتناقض مع أو تحل محل السمات المميزة للأمم والقوميات المختلفة. سيؤدى هذا بالضرورة إلى الاعتقاد بأن أى خطوة على طريق مواصلة تطور وتدعيم الشعب السوفييتى تؤدى إلى طرد ميكانيكى للجماعات القومية . والشعب السوفييتى ليس ظاهرة من النوع نفسه كالتشكيلات العرقية والأمم والقوميات، فله متغيرات مختلفة، وأبعاد مختلفة، ومستويات مختلفة من التعبير. وقد قدم الحزب الشيوعى السوفييتى تعريفا علميا متميزا للشعب السوفييتى بوصفه جماعة تاريخية جديدة من الناس : إنها ليست جماعة عرقية أو جماعة قومية خاصة وانما جماعة اجتماعية وأممية .

والجماعة التاريخية الجديدة لاتستبعد بأى حال الفوارق القائمة بين الأمم والقوميات، كما لا تفرض أى بنية عليا عليهم. وعلى العكس، فهى تجسد الوحدة العضوية لأناس من مختلف القوميات بينما تظل الأمم والقوميات نفسها، وطبيعتها الفريدة ، ولغاتها وثقافتها، سليمة. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الشعب السوفييتى بوصفه جماعة تاريخية جديدة، طريقا عضويا وفعالا لتطور وازدهار القوى المادية والفكرية لكل أمة وقومية.

وفى هذا الخصوص من المهم أن نتذكر فكرة لينين الخاصة بأن الأممى لا يعنى عدم الانتماء لأمة، إذ لا يمكن تصور الجماعة الأممية بدون مكونات قومية، وبدون أمم وقوميات.

إن تطور وتقارب الأمم ليسا عمليتين معزولتين أو متوازيتين : إنهما عمليتان مترابطتان وتعبران عن الجوهر الأممى الواحد للمجتمع الاشتراكى . وتخلق ظروف ووسائل تطور الأمم وتقاربها في الوقت نفسه فى تفاعل وثيق الظروف المادية والاجتماعية، والروحية معا، اللازمة لتشكيل وعمل وتطور الجماعة الاجتماعية والأممية الجديدة.

هذا هو بناء الأساس المادى والتكنيكى للشيوعية وتعزيز المجمع الاقتصادى الوطنى الموحد لعموم الاتحاد الذى يعمل بوصفه أساسا ماديا لصداقة شعوب الاتحاد السوفييتى . وفى المرحلة الحالية من الاشتراكية، تحققت فى الأساس مهمة التسوية بين التطور الاقتصادى للجمهوريات السوفييتية، ويشغل اقتصاد كل جمهورية مكانا مهما فى تقسيم العمل على نطاق الاتحاد ، مع الاسهام المتعاظم فى الثروة القومية للاتحاد السوفييتى . وتأتى فى المقدمة اليوم مهمة زيادة دور كل الأمم، وكل الجمهوريات فى تحقيق مهام عموم الاتحاد، والتوصل إلى الربط الأمثل بين مصالح كل أمة ومصالح الشعب السوفييتى فى مجموعه .

إن انطلاق الاقتصاد القومى للاتحاد السوفييتى، وتنفيذ مشاريع كبيرة مثل الاستغلال الصناعى لموارد الوقود ، والطاقة والمواد الخام فى سيبريا والشرق الاقصى السوفييتى ، وبناء خط سكة حديد بايكال – آمور، والتجديد الكامل لمنطقة الاراضى غير السوداء ، وبناء مجمع انجارا – ينسى ، لا يمكن تصورها بدون جهود مشتركة للجمهوريات كافة، بدون تعبئة الموارد المادية والعمل لكل الاتحاد. وفى الحقيقة، تشارك الجمهوريات الاتحادية كافة فى تنفيذ البرنامج الشامل للحزب لتحويل منطقة التربة غير السوداء فى روسيا الاتحادية. ولتعويض حاجة المنطقة إلى العمل ترسل روسيا الاتحادية وغيرها من الجمهوريات الاتحادية قطارات خاصة للبناة وعمال التجميع، وتسهيلات نقل مميكنة، وفى فترة الصيف طلبة الكليات. وتستهدف سياسة الحزب الطويلة المدى نمو القدرات المادية لكل جمهورية. وفى الوقت نفسه الحد الأقصى من استخدام هذه القدرات فى التطور المتجانس لكل الاتحاد. وهذا واحد من الشروط اللازمة والضرورية لتعزيز الصداقة بين الشعوب، ولمواصلة تقدم المجتمع السوفييتى، وتدعيم اقتصاد الاتحاد السوفييتى ودفاعه، ولتحسين رفاهية الشعب العامل.

كما تطور الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية الطابع الأممى الاشتراكى للإنتاج لإنها تحتاج موضوعيا إلى مواصلة توسيع وتكثيف التعاون بين الأمم والقوميات كافة فى مجال الإنتاج والأبحاث. وتحت تأثيرها تجرى تسوية الأساس الاقتصادى والحياة الاقتصادية للامم لتغدو مرتبطة فيما بينها بصورة اكبر. وتنمو بسرعة أكبر صناعات جديدة فى الجمهوريات الاتحادية مع ارتفاع المستوى العلمى والتكنيكى للشعب العامل فى الأمم كافة.

وهذا العامل الذى يسهل تقارب الأمم فى ظل الاشتراكية لا يتحقق أوتوماتيكيا. وكأى عملية فى البناء الاشتراكى، فإنه يحتاج إلى تعزيز مستمر فى الإدارة العلمية للتطور

الاجتماعي، وأساسا التخطيط المركز المرتبط بمبادرة واسعة للجمهوريات الاتحادية وذات الحكم الذاتي، ونشاط خلاق أرقى للجماهير، ونمو لمسئوليتهم الاجتماعية ومستواهم الثقافي، ونضال حازم ضد أي من مظاهر ضيق الأفق .

وكان الاعتماد المتبادل الوثيق بين تحسين البنية الاجتماعية وتعزيز الوحدة الاممية على الدوام من مميزات المجتمع الاشتراكي، ولكن ربما يتضح اليوم فقط على وجه الخصوص، في ظروف الاشتراكية المتطورة، التداخل الوثيق بين الاتجاهات والأنساق التي تحدد توجه وطبيعة تطور جمهوريات وأمم وقوميات مفردة، والاتجاهات الخاضعة للقانون والأنساق التي تميز تقدم المجتمع الاشتراكي في مجموعه . إن تطور البنية الاجتماعية للشعب السوفييتي نحو تجانس اجتماعي اكبر يعد نموذجا لهذا النسق العام . ولكنه في الوقت نفسه سمة منتظمة لتطور كل أمة، وكل قومية في بلاد السوفييتات؛ فالطبقات الاشتراكية والمجموعات الاجتماعية في كل جمهورية تقترب من بعضها البعض من زاوية موقفها من وسائل الانتاج، وطابع عملها، وكمية وأشكال الجزاء ومستوياتها الثقافية والتكنيكية وظروف معيشتها .

ومما له دلالة معينة في هذا الخصوص تسوية البنى الاجتماعية في كل الجمهوريات الاتحادية وذات الحكم الذاتي، وزيادة نصيب الطبقة العاملة في مجموع عدد سكانها. وفي عام ١٩٧٩، زاد عدد العمال الصناعيين عن نصف عدد السكان في كل الجمهوريات الاتحادية. ومما هو جدير بالذكر أن عدد هؤلاء العمال الذين يأتون من السكان المحليين ينمو على الدوام في جميع الجمهوريات، ويرجع ذلك إلى الانطلاق العاصف للتعليم العالي والثانوي في الجمهوريات كافة، وبخاصة في تلك التي كانت متخلفة للغاية في هذا المضمار.

إن تنفيذ البرامج الاجتماعية الضخمة في كل جمهورية اتحادية وذات حكم ذاتي قد حقق معيشة أفضل للشعب العامل، وظروفاً أفضل لعملهم، وترفيههم، وللإسكان، والضمان الاجتماعي المحسن، والخدمات الطبية والرفاهية. وجرت تسوية مستويات المعيشة هناك، برغم أنه لا تزال هناك بعض الفوارق الموروثة عن الماضي .

وعند تحليل أسس الجماعة الاجتماعية والأممية الجديدة من المهم كذلك أن نؤكد أن المصالح الفكرية المشتركة والتوجهات المشتركة في النظرة إلى العالم، والثقافة الاشتراكية السوفييتية المشتركة تؤدي إلى وحدة الرجال والنساء السوفييت من مختلف القوميات. لقد ضمنت الاشتراكية لأول مرة في التاريخ الإلمام بالقراءة والكتابة على نطاق كامل، ووفرت لجماهير

الشعب، ولكل فرد، بغض النظر عن وضعه الاجتماعى، فرصة الاطلاع على كل كنوز الثقافة العالمية والقومية، وأكثرها تقدما. ويرتكز تطور الثقافة، مثله فى ذلك مثل تطور المجالات الأخرى للحياة الاجتماعية، على جدلية عميقة للعام والخاص، للقومى والأممى. ويتضمن جوهرها أن ازدهار الثقافات القومية يمكن تصوره فحسب على أساس تقاربها وتغلغلها المتبادل. وينمو باطراد إسهام كل أمة وأقلية قومية فى الثقافة السوفييتية المشتركة مع تطور ثقافاتها القومية الاشتراكية الخاصة .

ومما له أهمية خاصة أن الاتجاهات والسمات الأممية لطريقة حياة كل أمم وقوميات المجتمع السوفييتى تحول الأسس المادية لحياتهم وتسهل بالتالى من تشكيل الإنسان الجديد ذى المثل الشيوعية النبيلة، وذى التقاليد ونماذج السلوك والسمات العقلية التى يشارك فيها كل الشعب السوفييتى، وتزيد من أهمية العناصر الثقافية المشتركة للثقافات القومية.

ويسهل من تطور الجماعة التاريخية الجديدة - الشعب السوفييتى - انتشار لغة الاتصال بين الأمم، اللغة الروسية، والرأى القائل بأن اللغة الروسية سمة عرقية للأمة السوفييتية الموحدة الناشئة، كما يزعمون، رأى خاطئ. وفى الحقيقة، فإن اللغة الروسية، بوصفها لغة لاكثر الأمم عددا، كانت وسيلة للاتصال الاقتصادى والثقافى بين الأمم المختلفة فى روسيا المتعددة القوميات حتى قبل الثورة. واليوم أصبحت اللغة الروسية فى المجتمع الاشتراكى المتطور بمجمعه الاقتصادى القومى الواحد، وصلاته الاقتصادية والعلمية والتكنيكية والثقافية الاوثق، لغة للاتصال بين القوميات، تلبى الحاجة الملحة إلى مثل هذه اللغة. إن لغة الاتصال بين القوميات، شأنها شأن الثقافة السوفييتية المشتركة التى لا تستوعب أو تقلل من قدر الثقافات القومية، لا تقلل وإنما تزيد من دور اللغات القومية.

ومن المعترف به عالميا أن تقدم أية أمة ممكن فقط إذا ما كانت قدرتها العلمية والتكنيكية والعاملين فيها كافية. وتعد إقامة مراكز علمية وتعليمية مهمة تساعد على حل المشاكل العلمية والتكنيكية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الملحة فى الاطراف المتخلفة سابقا انجازا بارزا للحزب الشيوعى والحكومة السوفييتية. ويوجد لدى كل جمهورية اكاديمية علومها الخاصة بمعاهد عديدة تحت اشرافها ، مما أثرى العلم السوفييتى باكتشافات جديدة مهمة. وتأتى هذه الأكاديميات فى المقدمة في العديد من مجالات البحث، ولا يعرف العالم سوى القليل من اكتشافات ومشروعات العلماء في الجمهوريات الاتحادية.

ويعرف العالم بأسره عن منجزاتنا فى علم السبرنطيقا والفيزياء والمعادن فى أوكرانيا، وفى فيزياء الكونيات فى أرمينيا، والكيميا الحيوية فى لاتفيا، والفيزياء الحرارية والبصريات فى بيلوروسيا، والفسيولوجيا وكيمياء البترول فى أذربيجان. وتراكمت خبرة قيمة فى الاستخدام المعقد لخامات المعادن وفى تنمية الاراضي البكر فى كازاخستان. وقد كسبت مدرسة تركمانيا لاستصلاح الصحراء اعترافا عالميا. كما تعرف بالمثل المنجزات العلمية لاوزبكستان فى زراعة القطن والكيمياء الحيوية للنباتات، ولتاجيكستان فى مبانى الزلازل، ولقيرغيزيا فى أتمتة شبكات الرى وهندسة التعدين، ولليتوانيا فى فيزياء أشباه الموصلات والكيمياء الكهربائية، وللاتفيا فى البيولوجيا الدقيقة وانتاج العلف ولاستونيا فى معالجة الوقود.

وتقوم معاهد أكاديمية العلوم السوفييتية وأكاديميات الجمهوريات الاتحاديه بالأبحاث الأساسيه فى الاتجاهات الرئيسية للعلوم الحديثة، التى تحدد تطور صناعة الطاقة الذرية، والالكترونيات، وتكنولوجيا الفضاء، والتركيب الكيماوى، والتكنولوجيا الحيوية، ودراسة الموارد الطبيعية واستخدامها. لقد أصبح العلم قوة محركة جبارة للتقدم العلمى والتكنيكى.

يعد حل المسألة القومية انجازا تاريخيا للاشتراكية بيد أن ذلك لا يتضمن حل كل المشاكل التى نشأت من وجود عدد كبير من الأمم والقوميات داخل دولة واحدة. انها مسألة تتعلق بالربط الأوثق والأكثر مهارة بين قدرات وجهود المجموعات والمناطق المختلفة، وتتطلب مواصلة تحسين توزيع القوى المنتجة، والتخصص والتعاون الإقليمى، والتخصص الأعمق والثابت للزراعة في جميع أنحاء البلاد لكى نحصل على أكبر إسهام ممكن من كل جمهورية فى الخطط والبرامج الاقتصادية القومية.

ويظل نمو الفصائل القومية للطبقة العامله مهمة بالغة الأهمية. ويعد العمال الصناعيون أكبر مجموعة اجتماعية فى الجمهوريات الاتحادية كافة ولكن فى بعضها لابد أن يكون للسكان المحليين نصيب أكبر فى الطبقة العاملة. وتستحق الاهتمام كذلك المسألة المتعلقة بتمثيل الأمم والقوميات المختلفة فى الحزب والهيئات الحكومية فى الجمهوريات وفى الاتحاد السوفييتى ككل.

وهناك حاجة إلى جهود جديدة لضمان زيادة وتبادل الثروة الفكرية من أجل اتاحة الفرصة لكل ما هو جيد فى ثقافة كل من الشعوب السوفييتية، والتخلى عن كل ما هو زائل

ومتعارض مع قواعد الأخلاق الاشتراكية والمثل الشيوعية.

ونحن نعرف أن الأممية البروليتارية نشأت فى ظل الرأسمالية فى النضال المشترك للعمال ضد رأس المال. وفى المجتمع الاشتراكى يعد العمل الجماعى والمساعدة الاخوية المتبادلة بين الشعب العامل فى الأمم كافة على أساس الملكية الاجتماعية المدرسة الاساسية للأممية. إن النظرة الشيوعية إلى العالم، التى ترتكز على مبدأ «الفرد للكل والكل للفرد» - مبدأ وشعار الجماعية، هى المصدر الايديولوجى للجماعية.

وهناك من الاسباب ما يدعونا إلى القول بأن الأممية هى الجماعية فى علاقات وعمل وحياة الناس الذين ينتمون إلى أمم وقوميات مختلفة. وأى انحراف عن ايديولوجية وممارسة الجماعية يقود إلى أوهام قومية.

لقد أقام الاتحاد السوفييتى ثقافة اشتراكية غنية متعددة القوميات من حيث الشكل وأممية بعمق من حيث المحتوى . ومع ذلك ، فهناك بعض رجال الفن والأدب، ممن أصابتهم الفردية والاهتمام بالذات، يستسلمون أحيانا لتأثير الأوهام الشوفينية والقومية ليصبحوا ناقلين لهذه الأوهام وناشرين لها. وهم يضعون فى أعمالهم الشعوب ضد الشعوب، وأمة ضد أمة وطريقة الحياة البرجوازية والاقطاعية القديمة ضد طريقة الحياة الاشتراكية.

وبإمكاننا الإشارة إلى مجالات أخرى. لقد قدم العلم الماركسى اللينينى تفسيرا علميا حقا لتاريخ روسيا والعالم ووفر مادة للتربية الأممية والوطنية. بيد أن هذا المجال كذلك له نواقصه وتشويهاته؛ فبعض الباحثين ذوى الآراء الفردية ضيقة الأفق يبتعدون عن مبادئ الأممية، وغالبا يؤلهون الازمنة القديمة، ومختلف القياصرة والأمراء والخانات، ويقدمون تفسيرا قوميا خاطئا للأحداث التاريخية يضر بالتربية الوطنية والاممية. والنظرة الضيقة الافق تعيق الاتصال الأممى، وبخاصة استخدام لغة الاتصال بين الأمم، اللغة الروسية.

وتبين كثير من الحقائق أنه فى كلتا الحالتين تكون الأممية والجماعية هي النقيض التام للفردية التى تتخذ فى المسألة القومية شكل التشويهات الشوفينية والقومية. وإخلاصا منه لوصايا لينين، يغرس الحزب الشيوعى فى الشعب السوفييتى روح الأممية، احترام المشاعر القومية والكرامة القومية لكل فرد، وعدم التسامح ضد أى مظاهر للأنانية والاستعلاء القومى.

وتبين الخبرة السوفييتية فى حل المسألة القومية طريقا يعول عليها إلى علاقات إنسانية

حقا بين الأمم كما تفتح أفقا لوحدة أممية للبشرية.

وهكذا، فإن مشاكل العلاقات بين الأمم لا تبعد عن جدول الأعمال في الاشتراكية المتطورة كذلك. وهي تحتاج إلى تحليل عميق، والى تطوير ماركسي لينيني علمي لطرق حلها، وإثراء خلاق للمبادئ اللينينية لسياسة القوميات في ممارسة الاشتراكية القائمة الحقة، وفهم لآفاق تطور العلاقات القومية مع تزايد تجانس المجتمع الاشتراكي مع تحوله إلى مجتمع شيوعي.

ومما له أهمية كبيرة للغاية في أيامنا مواصلة التطوير الخلاق لمشاكل تحسين النظام السياسي للاشتراكية، وتطوير الديموقراطية الاشتراكية على أن توضع في الاعتبار آفاق تقدم المجتمع الاشتراكي نحو التنفيذ الأكمل لمبادئ الحكم الذاتي الاجتماعي الشيوعي .

إن النقد المتوالي والمتميز للاشتراكية القائمة الحقة ولديموقراطيتنا من مواقع ما يسمى باشتراكية الحكم الذاتي الانسانية يدعى أن نظامنا الاجتماعي هو «اشتراكية الدولة البيروقراطية» . وهذا النقد موجه ضد نظام الدولة الاشتراكية ويتناقض مع الحكم الذاتي لجماعيات العمل.

إننا نرى أن الدولة الاشتراكية، الديموقراطية حقا ، تتفق مع الحكم الذاتي وتجسده في الحقيقة. وفي بلدان الاشتراكية الحقة تشترك جماهير الشعب العريضة في إدارة الدولة، وقد رأى لينين في ذلك جوهر الانتقال إلى «الحكم الذاتي الحقيقي بواسطة الشعب» (٨٤).

وتربط الاشتراكية القائمة الحقة عضويا بين المركزية والديموقراطية عن طريق الضمان الثابت لإدارة الجماهير الشعبية نفسها للدولة أو من خلال ممثلي الشعب. وهذا هو جوهر الحكم الذاتي الاشتراكي.

وتضمن الاشتراكية القائمة الحقة كذلك تطور الحكم الذاتي المحلي وحقوق جماعيات العمل الواسعة في هذا المجال.

وينبغي الإشارة الي أن الحكم الذاتي في المجتمعات المحلية في المؤسسات المفردة والمحليات لا يكفي لضمان ديموقراطية النظام الاجتماعي في مجموعه. إن حصر الحكم الذاتي في هذه الأطر التي تمس المشاكل الرئيسية للسياسة الداخلية والخارجية، يولد بالفعل أكثر أشكال البيروقراطية الحكومية فجاجة.

إن الجمع بين المركزية الديموقراطية وعمل الحكم الذاتي للشعب سمة مميزة للديموقراطية

الاشتراكية. ومما له أهمية في هذا الخصوص مسألة الترابط والتفاعل بين الحلقات المختلفة للنظام السياسى للديموقراطية التمثيلية والمباشرة، وأشكال مشاركة الشعب فى إدارة الدولة وفى عمل السوفييتات، والنقابات ومنظمة الشباب الشيوعى ، وغيرها من الهيئات العامة، وجماعيات العمل، حول طرق رفع الثقافة السياسية والتشريعية للسكان .

وليست هناك حاجة إلى شئ جذرى كيفيا فى هذا المجال. إنها مسألة تعزيز وليس تغيير التنظيم السياسى للاشتراكية، طالما يظل مبدؤها الرئيسى - المركزية الديموقراطية - قائما.

وأى انحراف عن هذا المبدأ محمل بنتائج خطيرة. فإضعاف المركزية يمكنه أن يضر بالمصالح المشتركة للشعب بأسره، والدولة بكاملها ، ويسمح لضيق الأفق بأن تكون له الكلمة العليا ويثير مطالب لمجموعات معينة. ويؤدى التقليل من مبادئ الديموقراطية الاشتراكية وانتهاكها إلى تشويهات بيروقراطية تعرقل المبادرة الإبداعية للجماهير العاملة . ويسترشد الحزب الشيوعى السوفييتى بشكل ثابت بفكرة لينين القائلة بأن الاشتراكية والديموقراطية لا ينفصلان، وبأن التنظيم العالى وانضباط الدولة لا يمكن تصورهما بدون تطوير النشاط الإبداعى لجماهير الشعب.

لقد انطلق ماركس وانجلز من حقيقة أن تطور المبادئ الديموقراطية يجب أن يرتبط بهيبة القادة وبالانضباط الادارى على المستويات كافة (٨٥). والنشاط المترابط المشترك لكثير من العمال في الصناعات والنقل وفى أى مجال آخر يفترض التنظيم، والتنظيم مستحيل بدون انضباط وبدون هيبة القادة وخضوع كل العاملين لهم ولإيقاع الإنتاج ذاته. والهيبة فى مجال الإنتاج الضخم لا غنى عنها لوجود الصناعة الحديثة نفسها.

لقد أولى لينين أهمية كبيرة لهذه الأفكار لمؤسسى الشيوعية العلمية التى تؤكد الحاجة إلى الربط الصحيح للديموقراطية بالانضباط وللقيادة الجماعية بإدارة رجل واحد.

وفى البلدان الاشتراكية الشقيقة كافة ترتبط مسائل تطور النظام السياسى ، وتحديد اتجاهاته الرئيسية ارتباطا وثيقا بتحليل الدور القيادى للحزب الشيوعى . وخلال حزب الشيوعيين - القوة الموجهة للمجتمع الاشتراكى - تنجز الطبقة العاملة رسالتها التاريخية للتحرر الاجتماعى الكامل لكل الشعب العامل.

وتبين خبرة البلدان الاشتراكية الشقيقة كافة أن ثقة الشعب العامل في الحزب الشيوعى، التى تنشأ من وحدة سياسة الحزب مع مصالح الطبقة العاملة، وكل الشعب العامل، تتعزز

وتتزايد عندما يطبق الشيوعيون سياسة الحزب، وعندما يكشفون بأعمالهم أن الحزب، وكل شيوعي، مكافح لا يلين من أجل مصالح الشعب.

ومع تنفيذ برنامج تطوير الاشتراكية يؤكد الحزب أهمية التوافق العضوى بين تطور الأسس المادية والفكرية لطريقة الحياة الاشتراكية والموقف النشط للانسان السوفييتى، وتحقيق إمكانياته السياسية والإبداعية والمعنوية. ومع ضمان مواصلة سياسته الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية يرى الحزب فى مواصلة تطوير العلاقات الاجتماعية على المبادئ الجماعية، الشيوعية حقا، وأساسا فى مجالات الحياة المرتبطة مباشرة بالظروف والاشكال الرئيسية لحياة الإنسان : العمل والتوزيع والاستهلاك، أساسا لتعزيز طريقة الحياة ولتشكيل الإنسان الجديد.

ويتوقف التطوير الشامل للفرد بدرجة كبيرة على الإنتاج، على العمل. وقد كشف ماركس فى كتابه رأس المال ليس فقط جوهر الاستغلال الرأسمالى للبروليتاريا وإنما كذلك الدور العظيم للعمل بوصفه أساسا للحضارة البشرية، والقوة المحركة لكل التقدم التاريخى . وقدم انجلز من جانبه، دليلا لماحا عن الدور الإبداعى للعمل في ظهور ومواصلة تطور الإنسان نفسه، وفى تشكيل وتحسين قدرات الإنسان. وفى السنوات السوفييتية المبكرة، وضح لينين فى مقالاته وخطبه، القوة الخلاقة للعمل المتحرر.

ويعد الحزب الشيوعى تطور العمل الكفء المهمة الاساسية للتربية الشيوعية. وتشارك جهود كبيرة فى جعل العمل ليس فقط فعالا وإنما كذلك شائقا وخلاقا، وغنيا فى محتواه، وبذلك تضمن تقدم المجتمع لمرحلة أعلى من الشيوعية.

إن الجهود الحالية لتقوية انضباط العمل الواعي وتحويله بالتدريج ليس فقط إلى وسيلة التعيش الأساسية وإنما كذلك إلى الحاجة الحيوية الرئيسية تعد أحد الاتجاهات الأساسية للتوصل إلى بنية متكاملة لحياة الإنسان وضمان وحدة المعتقد والسلوك الفعلى. ويؤمن الحزب الشيوعى السوفييتى بأن الموقف الجديد من العمل، الذى ينشأ فى مجرى المباراة الاشتراكية وغيره من أشكال التعبير عن مبادرة الناس، يطور طريقة الحياة الاشتراكية.

وفى مجال التوزيع يعد البحث عن طرق ووسائل للتسوية بين مستويات معيشة مجموعات الشعب العامل كافة باتباع المبدأ الأساسى للتوزيع فى ظل الاشتراكية : «من كل حسب قدرته، ولكل حسب عمله» أمرا أساسيا فى المرحلة الحالية من التطور الاجتماعى .

وهذا المبدأ الأساسى معروف للجميع، بيد أن البعض يعتقد أنه ينطبق على الجزء على الوقت المبذول فى العمل، ناسين أن الاشتراكية تفترض مقدما أن كل فرد، إذ يعى تماما التزاماته نحو المجتمع، يعمل بأفضل ما لديه من قدرات ويدرك الحاجة إلى بذل اقصى جهوده من أجله. إن التربية على العمل يجب أن تتضمن على وجه التحديد غرس موقف خلاق ورائد من العمل. وفى ظل الاشتراكية تتضمن مقاييس العمل أساسا العمل وفقا لقدرات الإنسان.

ويهدف تعزيز مجال التوزيع فى المجتمع الاشتراكى فى المحل الأول إلى حل مشكلة المساواة الاجتماعية وضمان رفع وكذلك التقريب بين مستويات معيشة المجموعات المختلفة للشعب العامل، وزيادة صندوق الخدمات الاجتماعية. وفى ضوء ذلك، من المهم للغاية تطوير مجال التوزيع بطريقة تجعل الموقف من العمل أكثر إبداعية، وعقلانية، وحتى وجدانيا ببساطة. ويعنى كل ذلك أن تطور التوزيع وغيره من علاقات الإنتاج فى ظل الاشتراكية يجب أن يخضع بدرجة أكبر لحل مشاكل العمل الاجتماعية، والاقتصادية، والمعنوية، والجمالية، ولتعزيز وتطوير جوانب طريقة الحياة الاشتراكية كافة.

وتكتسب رعاية المصالح والحاجات المعقولة للفرد أهمية خاصة فى مجال الاستهلاك، لأن تشكيل الشخصية يعتمد فى التحليل النهائى على هذه الحاجات والمصالح.

وهكذا، تتلخص المسألة فى ترشيد الاستهلاك الصناعى والفردى كذلك وتنظيمهما على أفضل وجه. ولنتذكر أن ماركس فى فجر نشاطه فى البحث قد عارض بحزم التشويه البرجوازى لحاجات الإنسان لما فيه مصلحة المقاول الرأسمالى . وأشار إلى أنه فى ظل الاشتراكية بينما تثرى الأشياء الجديدة للاستهلاك الكائن البشرى، فإن الوضع يختلف تماما فى إطار الملكية الخاصة : «فكل شخص يراهن على خلق حاجة جديدة فى شخص آخر، حتى يدفعه إلى تضحية جديدة، أو يدخله فى تبعية جديدة ويغريه إلى طريقة جديدة للاستمتاع وبالتالى إلى الخراب الاقتصادى..... وهكذا فإن الزيادة فى كمية الاشياء يصاحبها اتساع مملكة القوى الغريبة التى يخضع لها الإنسان، ويمثل كل منتج جديد إمكانية جديدة لخداع متبادل ونهب متبادل . ويغدو الإنسان أكثر فقرا كإنسان وتغدو حاجته إلى المال أكبر إذا ما أراد أن يتحكم فى القوة المعادية. وتتدهور قوة ماله فى تناسب عكسى مع الزيادة فى حجم الإنتاج : وهكذا تنمو حاجته مع زيادة قوة المال ....

ومن الناحية الذاتية، يبدو ذلك جزئيا فى حقيقة أن اتساع المنتج والحاجات يغدو خضوعا

مدبراً ومحسوبا باستمرار لرغبات غير إنسانية، معقدة، غير طبيعية وخيالية»(٨٦).

وعلى المجتمع الاشتراكى أن يتغلب على كل من آثار الماضى وتأثير طريقة الحياة البرجوازية فى الوقت الحاضر بأذواقها الاستهلاكية التى تثير الاهتمام والخيالات التى يبالغ فيها بشكل مفتعل عن طريق الإغراء والأزياء الحديثة.

إن المبدأ الاشتراكى للتوزيع وفق العمل المبذول يفترض مقدما القضاء على كل من عدم الضمان المادى والاستهلاك الطفيلى والترف العابث، ويغرس نظرة عقلانية إزاء استخدام الدخول.

إن هدف الشيوعيين، وهم يصوغون برنامجهم للبناء الشيوعى يتمثل فى التلبية الكاملة للحاجات المعقولة للجميع. وهذا ما يتحدث عنه المبدأ الشيوعى «لكل حسب حاجاته». وعندما فضح لينين مزيفى الشيوعية العلمية، كتب عشية ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى : «من السهل من وجهة النظر البرجوازية أن تعلن أن مثل هذا النظام الاجتماعى هو «مجرد طوباوية» وأن تسخر من الاشتراكيين لأنهم يعدون كل أمرئ بالحق فى أن يتسلم من المجتمع، دون اى رقابة على عمل المواطن الفرد، أى كماليات أو سيارات، أو أجهزة بيانو، الخ، وحتى يومنا هذا يحصر (العلماء) البرجوازيون أنفسهم فى السخرية بهذه الطريقة، وبذلك يكشفون فى آن واحد جهلهم ودفاعهم الانانى عن الرأسمالية» (٨٧).

وأضاف لينين أن الشيوعية تستلزم ليس سوقى هذه الايام الذى يمكنه أن يدمر ويسرق أملاك الأمة ويطلب المستحيل، وإنما أناساً يراعون بإراداتهم وبشكل صارم القواعد الأساسية للمجتمع ويعملون بأفضل ما تسمح به قدراتهم .

إن البرهنة والدعاية للآفاق الواقعية ، وتأكيد حيوية ومناعة المثل الشيوعية، والتغلب على كل مظاهر الشك وعدم الإيمان، هى المهمة الأساسية للفكر الاجتماعى الاشتراكى وللعمل الايديولوجى. وفى هذا الخصوص نولى أهمية كبيرة لمعرفة وتوضيح العملية التاريخية ودروسها لأجيالنا القادمة في الدراسات العلمية. فمن لا يعرف ماضيه، لا يستطيع أن يحدد طريقه بشكل صحيح فى الحاضر. وعندما لا يكون لدي الناس أى فكرة عن مستقبلهم أو يفقدون اهتمامهم بالغد، فإنهم ينحدرون إلى السوقية واللامبالاة والسلبية.

إن رؤية واضحة للمستقبل المشرق مسألة مهمة للغاية للجيل الأصغر، ولثقتهم بأنفسهم وإبداعيتهم . إن الوعى بالحاضر الذى لا ينفصل عن الغد هو مصدر الثبات الايديولوجى

والموقف الواعي من واجبات المرء المدنية وحقوقه والتزاماته .

وفكرة التطور الدائم للطبيعة والمجتمع ، ومناعة الجديد والمتقدم والتقدمي في النضال ضد كل ما هو زائل وضد أي رجعية، هي الفكرة الأساسية للنظرة إلى العالم التي قدمتها الفلسفة الماركسية اللينينية وأكدها العلم التاريخي. لقد غذّت على الدوام وتواصل تغذية التفاؤل والطاقة الخلاقة لبناة المجتمع الجديد، والإيمان الراسخ بانتصار الشيوعية على كل من يعاديها والتصميم على الدفاع عنها بكل الوسائل ضد أي عدو.

في أشد الفترات حرجا للبناء الاشتراكي التي شهدت الحرمانات والصعوبات باسم التنمية الصناعية السريعة، رأى الشعب السوفييتي بوضوح المستقبل الزاهر لبلادهم وأبدى بطولة حقيقية في العمل. وفي أصعب أيام الحرب الوطنية العظمى ١٩٤١-١٩٤٥، التي كانت أقسى اختبار للأرواح البشرية، ولصمود الشعب السوفييتي المعنوي ، لم يفقد إيمانه بالنتيجة الظافرة للنضال الحار للاشتراكية، بوصفها أكثر الأنظمة الاجتماعية تقدما وعدالة، ضد الفاشية، فصيلة الصدام للرجعية الإمبريالية.

وكانت الوطنية السوفييتية هي مصدر شجاعة وبطولة الشعب السوفييتي، بينما كانت فكرة مناعة النظام الاشتراكي الجديد تكمن خلف إيمانه الراسخ بالهزيمة الحتمية للعدو وبالانتصار النهائي للقضية العادلة.

ويوفر العلم الماركسي اللينيني ، المجهز بمعرفة علمية للعمليات الاجتماعية، وبفكرة تستند إلى نظرة عالمية عن الصراع بين الجديد المتقدم والزائل وبقاياه، أساسا راسخا لموقف نشط في الحياة.

ويشكل الوعي بالمصالح المشتركة والمبادئ المعنوية جوهر النظرة الشيوعية إلى العالم، كما يكمن خلف ايديولوجيا وممارسة الجماعية ويحفز العمل المشترك والنشاط الاجتماعي للمواطنين في المجتمع الاشتراكي. إن الوعي بالمصالح المشتركة يشكل الأساس الإيديولوجي والمعنوي وراية وحدة المجتمع الاشتراكي والتحالف الراسخ للطبقة العاملة وفلاحي المزارع الجماعية والمثقفين، والصداقة التي لا تنفصم بين شعوب الاتحاد السوفييتي . إن الوعي بالمصالح المشتركة يغذي الأممية والوطنية الاشتراكية.

ويجب أن نؤكد أنه لا يمكن تصور النزعة الإنسانية الحقة دون وعي بالمصالح المشتركة، لأنها تفترض مقدما التعاون الأخوي والمساعدة المتبادلة المتفانية للشعب العامل في إطار كل

من جماعيات العمل والمجتمع بأسره، وليس عمل الخير أو الإحسان من جانب الآخرين.

ويؤيد الحزب الوعى بالمصالح المشتركة أولا فى العلاقة بالملكية العامة، والعمل الجماعى، وبالقضية المشتركة لبناء تعزيز المجتمع الاشتراكى المتطور. وتبين كل من النظرية والتطبيق أنه لا يمكن بناء الشيوعية على أساس الإنتاج الخاص المتسع. ويجب تأكيد ذلك لأن الناس فى بعض الأماكن يعتقدون أن بإمكانهم تحسين الاشتراكية بتطوير الإنتاج الخاص الصغير.

ومن المعروف كذلك أن المصلحة العامة تصبح قوة محركة عندما ترتبط بمصالح الفرد. والعلم والسياسة مدعوان إلى تحديد الطرق والتدابير للتوصل إلى هذا الترابط.

والظروف القائمة فى هذا الخصوص تحث على إعادة بناء العمل الايديولوجى لكى يتفق بشكل أكمل مع احتياجات الشعب السوفييتى ومع مستواه التعليمى والثقافى المرتفع، وكذلك مع الظروف الداخلية والخارجية الجديدة لتطور الاتحاد السوفييتى الاقتصادى والاجتماعى. ويجب أن يخضع الرأى العام والوعى الجماهيرى لتحليل أعمق، وكما علمنا لينين ينبغى أن توضع فى الاعتبار «الحالة الفعلية للوعى الطبقى ولاستعداد الطبقة بكاملها (وليس طليعتها الشيوعية فحسب)، ولكل الشعب العامل (وليس عناصره المتقدمة) »(٨٨).

وتوضح الخبرة أن العمل الايديولوجى يكون ناجحا فحسب إذا ما ساندته سياسة اجتماعية اقتصادية مناسبة، فالوسائل الايديولوجية لن تحل وحدها مشاكل التربية. وتحقيق نهضة كيفية ممكن فحسب إذا ما جرى تنسيقها مع تحقيق المهام الحيوية لتطوير الاشتراكية الشامل وإذا لم يتم تجاهل كل التعقيد والتناقضات الجدلية فى التقدم نحو الشيوعية. ويخص هذا كلا من تشكيل توجهات القيم الإيجابية فى أفراد المجتمع وتطوير نظام للتدابير الفعالة للتغلب على الاتجاهات السلبية فى سلوك ووعى قسم من السكان. وتبين كل من النظرية والتطبيق أن أمثال هذه الاتجاهات ليست خالية من الأسس الاجتماعية والاقتصادية الملموسة. فلا يمكن صياغة أية سياسة اجتماعية للتغلب على ظواهر غير اجتماعية إذا لم يكن هناك فهم للاسباب والميكانيزمات التى تقف خلفها.

وتتمثل جدلية الحياة فى أنه فى ظل الاشتراكية، أيضا، يجرى بناء الجديد والتقدمى فى نضال شاق ضد القديم والزائل. وإذا ما حثت عقلية المالك الصغير فردا على انتهاك قواعد ومبادئ الاشتراكية فلا يمكن عدّ طريقة حياته اشتراكية حتى ولو كان يعيش فى مجتمع

اشتراكي. إن آثار وتأثيرات طريقة الحياة البرجوازية لن تتخلص منها أوتوماتيكيا القوى النامية للمجتمع الجديد . وسيواصل حاملو الاخلاق والعادات القديمة التأثير على الناس حولهم. وهذه هي الخلفية التاريخية للتناقض بين المنجزات الهائلة للاشتراكية وبين العناصر المتخلفة التى تعرقل تقدم المجتمع، ولا يمكن بناء المجتمع الشيوعى إذا لم يجر التغلب على هذه الظواهر السلبية.

إن النضال ضد آثار الماضي لإقامة طريقة الحياة الاشتراكية هو فى الوقت نفسه نضال ضد حاملى ملامح ميلاد الرأسمالية . ومع ذلك، فلهذا النضال معنى اجتماعى ثقافى أعرض، لأنه موجه كذلك ضد نظرتها الى العالم، ومبادئ حياتها وأخلاقها، وضد التقاليد القوية لطريقة الحياة البرجوازية السائدة فى البلدان الرأسمالية. إن المنافسة بين الاشتراكية والرأسمالية تتخطى المؤشرات الاقتصادية التكتيكية، لتشمل مجال المثل والقيم الاجتماعية، وطريقة الحياة.

لقد اشتعل الصراع الايديولوجي بقوة خاصة فى هذا المجال عندما سعى الايديولوجيون البرجوازيون وأجهزة الدعاية فى البلدان الرأسمالية إلى الانتقام لتغير توازن القوى فى المجال الدولى، لفقدان الإمبريالية لمبادرتها التاريخية. وتظل النزعة الاستهلاكية بمنطقها البسيط : «انا اشترى (أو أملك، أو استطيع أن اشترى وأملك) إذن فأنا موجود» أساسية بالنسبة للدعاية البرجوازية والمفهومات البرجوازية للحياة الكريمة.

ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن النزعة الاستهلاكية قد غرست منذ وقت طويل فى النظرة البرجوازية إلى العالم وبرهنت عليها نظريا النزعة الشمولية، والداروينية الاجتماعية، والبرجماتية، وغيرها من النزعات التى تعبر عن الايديولوجيا السوقية وتبشر بنزعة معاداة الفكر والبديهيات النفعية الضيقة الأفق للتلاؤم مع الرفاهية و«البقاء» الشخصى . ولا تكف المدارس المتنوعة للفكر الاجتماعى التى تحظى بمساندة قوية فى الغرب، وخدام رأس المال المؤهلون العديدون، عن مدح وتقديس الفضائل السوقية، والنزعة الصريحة المعادية للفكر، والفردية.

إن الحياة الإنسانية كما يراها الاستهلاكى تعنى مستوى الدخل والممتلكات المادية وتتوق فى الغالب إلى «متع» رجل الكهف. وتتلاعب الرأسمالية حتى فى الحاجات البشرية وتثير بشكل مصطنع دوافع ورغبات الإنسان الوضيعة وتربطه بصناعة الترف وأعمال العرض. إن وضع الشاعر فى مقابل العقل، كما هو معتاد فى علمى الاجتماع والأدب البرجوازى

الحديثين، يعنى بالفعل إضفاء طابع مطلق على الغرائز الحيوانية وتقديسها بوصفها حياة الإنسان العاطفية. ويرتبط هذا الإطار الخاطئ للعقل بتقديس الوحشية والعنف . وتحت نزعة الاستهلاك على الإفراط فى شرب الخمر، وإدمان المخدرات، وإشاعة الجنس والجريمة.

وتغرس البرجوازية نزعة الاستهلاك لتصرف جماهير الشعب عن النشاط السياسى وتقمع الحاجات الفكرية لتزيد من الأنانية والطمع. وما زال فى مقدور المجتمع البرجوازى توسيع الإنتاج المادى، وزيادة الاستهلاك المادى من جانب قسم من السكان، ولكنه يقمع بشكل متزايد الاستهلاك الفكرى فاضحا موقفه المعادى للعقل والأخلاق والثقافة التقدمية.

إن أزمة المجتمع الرأسمالي ونظام قيمه، والمضامين المدمرة للتوسع الجامح للإنتاج الصناعى الرأسمالى للبيئة والإنسان نفسه، وعدم كفاية الفلسفة الاستهلاكية للحياة والأخلاق وتأثيرها المدمر الذى يشوه سمعتها فى أعين الجماهير العاملة العريضة والشباب، قد أصبحت واضحة لدرجة أن الايديولوجيين البرجوازيين قد بذلوا محاولات دءوبة فى السنوات الأخيرة لصياغة نموذج أكثر جاذبية لنزعة الاستهلاك ليحل محل النموذج الذى يتمسك به كل فرد . إن عجز المجتمع الاستهلاكي الذى يروج له على نطاق واسع فى المسائل الحاسمة للحياة الاجتماعية والشخصية يتحقق جزئيا فى المفهومات الخاصة بنوعية الحياة الرائجة فى السبعينات. ويعد زعماء الاشتراكية الديموقراطية مدافعين نشطين على وجه الخصوص عن تغيير طريقة الحياة الغربية وأنظمة القيم. وهم ضد التحولات الثورية ويقترحون إبقاء الملكية الخاصة، والمقاولة الرأسمالية واقتصاد السوق دون مساس ، مما يترتب عليه أن تظل أفكار إضفاء طابع إنسانى على المجتمع «ونوعية جديدة للحياة» كقاعدة مجرد بيانات.

وتتميز المرحلة الحالية فى نضال الماركسية اللينينية ضد الايديولوجيا البرجوازية بظهور عدد من المفهومات فى الغرب موجهة، تحت ستار موقف انتقادى للتطور المعادى للنزعة الإنسانية للمجتمعات الصناعية، ضد الاشتراكية القائمة الحقة التي تعد منارا للجماهير العاملة، وللبلدان النامية التى اختارت التوجه الاشتراكى.

ويستخدم ضد البلدان الاشتراكية وضد طريقة الحياة الاشتراكية كذلك السلاح المجرب والمختبر للايديولوجيا والدعاية البرجوازية - النزعة الفردية التى تزدهر على تربة عقلية واخلاق الملكية الخاصة. وقد كتب لينين أن مجتمع الملكية الخاصة «يرتكز على مبدأ : إما أن تسرق أو تسرق .... وبالطبع فالناس الذين تربوا فى مثل هذا المجتمع يرضعون مع لبن

أمهاتهم، كما يقال، السيكولوجيا والعادة والمفهوم الذى يقول : اما أن تكون مالكا للعبيد أو تكون عبدا، أو بالأحرى ، مالكا صغيرا، موظفا صغيرا أو مثقفا - وباختصار، إنساناً يهتم بنفسه فحسب، ولا يهتم تقريبا بأى فرد آخر» (٨٩).

وتدعم الرأسمالية بشكل خاص المشاعر الفردية التى غرستها فى المجتمعات السابقة على الرأسمالية الطبقات الاستغلالية الحاكمة. وهى تطور تقديس الأنانية الجامحة والفردية إلى أقصى حد. وتضع الفردية البرجوازية الفرد فى تعارض مع المجتمع، وتضعف شعوره بالواجب الاجتماعى ، وبذلك تدمر الإنسان نفسه بتضييق نطاق أفكاره ومصالحه ، وحصر الحياة فى الوجود المنعزل.

وفى المجتمع البرجوازى ، تتصادم مصالح الأفراد بالضرورة على أساس الملكية الخاصة، لأن العلاقات بين الناس تولد التنافس من أجل الربح أو الوضع المربح. وهى تدعم العقلية الفردية، وتفكك أفراد المجتمع البرجوازى وتخلق بينهم تعارضا متبادلا، وتملأ حياتهم بعداوات داخلية. وتعلن البرجوازية نفى الملكية الخاصة والمنافسة الضارية المرتكزة عليها لتكون نفيا للحرية الشخصية. بيد أن فكرة ماركس القائلة بأنه فى المنافسة الحرة لا تكون الحرية للأفراد وإنما لرأس المال (٩٠) لم تكن صحيحة أكثر مما هى الآن.

بيد أن مشاعر الملكية الخاصة، التى غذيت ودعمت لعصور، نحس بها كذلك فى ظل الاشتراكية، مع حلول الملكية العامة محل الملكية الخاصة. إن السرقة والرشوة والربح غير المشروع والنهب، ترتبط مباشرة بأصحاب الملكية الخاصة. ويمكن تتبع مظاهر النهم إلى المال بوضوح إلى المصدر نفسه .

وتتميز المرحلة الحالية للتقدم الثقافى للمجتمع السوفييتى بتوسع وثراء المحتوى الاجتماعى للثقافة، وبتعزيز دورها الاجتماعى. وتعد الثقافة الروحية عاملا قويا فى تحسين طريقتنا فى الحياة، وتشكيل الشخصية الشيوعية. ولكن الطريق من حاجات الشعب الداخلية للثقافة إلى تحقيق نشاطهم الفكرى المتباين فى أشكاله الاجتماعية الهادفة شائكة وصعبة. ويتوقف التقدم الناجح، على توافر وطبيعة القيم الثقافية، بين عوامل أخرى عديدة.

وتكتسب الطريقة الجديدة نظرة إلى الإنتاج الاجتماعى بوصفه ظاهرة متكاملة تربط عضويا الإبداعية المادية والفكرية، وتحول كل مجالات الممارسة المفيدة اجتماعيا إلى تطور شامل لموضوعها. ومما له أهمية فى هذا الخصوص إتاحة الفرصة المتكافئة للقيم الروحية أمام

الجميع، سواء كانوا من سكان المدن الكبرى أم القرى الصغرى، من مراكز الثقافة أم من بعض المناطق فى أقصى الشمال.

وقد شهدت السنوات الاخيرة تطورا ناجحا بشكل عام للنظرية الماركسية اللينينية عن الثقافة كاتجاه مستقل فى العلم. ومع ذلك توجد بعض مشاكل النمو هنا كذلك. وهكذا يمكن ملاحظة الفوارق بين الأبحاث فى الثقافة: علم الثقافة وممارسة البناء الثقافى.

ويمكن تعزيز النشاط الثقافى من خلال توسيع الأبحاث فى نظرية الثقافة، والمعلومات المنتظمة عن هذا البحث، وتنظيم الدراسة لأساسيات النظرية الماركسية اللينينية عن الثقافة بواسطة الجماهير الشعبية العريضة، والتوصيات العلمية والمشاورات بين العاملين الإداريين فى المؤسسات الثقافية.

وقد لوحظ أخيرا اتجاه ليس فقط فى العالم الرأسمالى وإنما فى البلدان الاشتراكية كذلك نحو إحياء الديانات التقليدية وظهور مجموعات دينية صوفية مختلفة وعديدة. ولوحظت حالات لمنظمات كنسية تنتعش فجأة. ويميل بعض المثقفين إلى المبالغة فى دور الدين فى التاريخ، والى اللجوء للبحث عن الله، والى المطابقة بين الدين والثقافة والأخلاق. وزادت الكنيسة، بما فى ذلك الفاتيكان من اتجاهاتها التلاؤمية متجهة بشكل متزايد إلى المسائل الاجتماعية، رابطةً اللاهوت بعلم الإنسان، ومبشرة بالنزعة الإنسانية المسيحية واعادة تقييم دور العمل الخ. وفى الوقت نفسه كشفت الإمبريالية الدولية محاولاتها لاستخدام الدين سلاحا ضد الاشتراكية على المسرح العالمى.

وفى الوقت ذاته فإننا نعرف أن غالبية المؤمنين فى البلدان الاشتراكية نشطون فى الإنتاج والحياة الاجتماعية بوصفهم مواطنين متساوين. وفيما عدا بعض الاستثناءات ، جرى تعديل العلاقات مع الهيئات الدينية على أساس فصل الكنيسة عن الدولة والمدرسة، ونلاحظ بروز بعض الهيئات الدينية فى العمل من أجل السلام ونزع السلاح وحل المشاكل العالمية للعصر.

ويؤدى كل هذا إلى مشاكل جديدة، وبخاصة فى التكتيكات المتعلقة بالدين والمؤمنين.

لقد نصحنا لينين بنظرة جدلية متأنية للمسائل المتعلقة بانتقاد الاوهام الدينية وفى تناول الدين. ويجب فضح المفهومات الدينية الغامضة وانتقاد المنظمات الدينية مع مراعاة كاملة لمشاعر المؤمنين، ولا يجب أن يقسم المرء صفوف القوى الديموقراطية إلى مؤمنين وغير مؤمنين.

وتقدم الدعاية البرجوازية والكنسية الالحاد بوصفه نزعة سلبية أخلاقياً ومن حيث النظرة إلى العالم، برغم أنه نفى لما فوق الطبيعة، ولما هو مشوش من أجل مصلحة الإنسان، والعقل البشرى ، والنظرة العلمية إلى العالم. ويتمثل المحتوى الإيجابى للإلحاد فى النزعة الإنسانية الحقة المؤسسة نظريا على الماركسية اللينينية والتى تتجسد فى الاشتراكية.

وتحتل أهمية خاصة فى الصراع الايديولوجى المكثف فى المجال الدولى الدراسات المتعلقة بالاتجاهات الايديولوجية الحالية.

وتواصل مراكز الدعاية الإمبريالية حملتها ضد الاشتراكية العالمية، وتصعد هستيريا معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت، وتقدم السياسة الخارجية والداخلية للبلدان الاشتراكية فى شكل مشوه عن عمد. ويرى العلماء واجبهم في التنكر المدعم بالاسانيد لمحاولات الدعاية البرجوازية تشويه سمعة الاشتراكية القائمة الحقة، والحط من منجزاتها فى سعيها لتقويض الوعى الطبقى فى البلدان الاشتراكية.

لقد انقضت سبعة عقود منذ أن وجدت الاشتراكية بوصفها نظاما اجتماعيا يجسد الحل الناجح للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الأساسية فى مصلحة الجماهير الشعبية. وتحولت الاشتراكية القائمة الحقة فى فترة تاريخية قصيرة إلى أسرة للدول الاشتراكية، وأصبحت عاملا حاسما فى التطورات العالمية الحالية.

إن الخبرة والنجاحات التاريخية للبلدان الاشتراكية تقنع كل البشرية التقدمية بأن المستقبل ملك للاشتراكية. فالاشتراكية بحلها الثابت للمشاكل العالمية الملحة تبين للبشرية بأسرها، فى أفق واضح وملموس، ما الذى يمكن أن يحققه النضال ضد القهر والاستغلال. وبهذا المعنى كذلك ترتبط جدلية تطور الاشتراكية ارتباطا وثيقا بآفاق التطور الاجتماعى العالمى فى مجموعه، وبالمخرج من المأزق الاجتماعى الفكرى الذى دفعت اليه الرأسمالية ملايين الناس.

٥ - عمليات التطور العالمى الراهنة

إن تحليل جوهر الحقبة التى نمر بها ، والسمات الرئيسية الخاصة التى تميز علاقات القوى الطبقية العالمية وديناميتها يعد نقطة انطلاق نحو فهم علمى للمشاكل الاجتماعية فى التطور العالمى . وقد قدم لينين تعريفا محددا للاتجاه الرئيسى ومحتوى تطور حقبتنا.

وحتى قبل ثورة أكتوبر١٩١٧ فى روسيا، عندما كان لينين يصوغ نظريته عن الثورة الاشتراكية وصل إلى الاستنتاج بأن الاشتراكية يمكنها أن تنتصر فى البداية فى بلد واحد أو فى عدد من البلدان. وقد بين سير التاريخ أن ذلك كان حقيقة تاريخية وشاملة . ومنذ الثورة كان هناك نظامان ومعسكران فى العالم . ومنذ ١٩٢٠ كشف لينين المغزى التاريخى العالمى للنظام السوفييتى وكتب يقول : «إن معسكرين يواجهان الآن بوعى تام بعضهما البعض فى جميع أنحاء العالم، ويمكننا أن نقول ذلك دون أدنى مبالغة».(٩١) وبعد ذلك بعام أكد مرة أخرى :«لقد انقسم العالم إلى معسكرين : الرأسمالية فى الخارج وروسيا الشيوعية».(٩٢) وقد كتب ذلك فى السنوات السوفييتية الاولى. وانتشرت الاشتراكية خارج بلد واحد لتغدو نظاما عالميا.

إن الحقبة الحديثة التى بدأت مع ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى هي حقبة انتقال من السيطرة الرأسمالية الغالبة إلى الانتصار العالمى الكامل للاشتراكية. ويعد الانتقال من التشكيلات الرأسمالية والسابقة على الرأسمالية إلى الاشتراكية الاتجاه الرئيسى للتطور الاجتماعى فى أيامنا. ومن ثم فإن الكشف عن جدلية حقبتنا، أى من شرورها التاريخية النوعية بتناقضاتها الداخلية واتجاهات تطورها الموضوعى الكامن يعنى دراسة الانتقال الثورى من التشكيلات الرأسمالية والسابقة على الرأسمالية إلى الاشتراكية والشيوعية بشكل شامل.

والتحليل اللينينى المادى الجدلى ، للفترة المعاصرة ولأى ظاهرة أخرى تتناقض فى جوهرها بالمثل، يحتاج إلى دراستها فى وحدة وتصارع الأضداد. ويتضح هذا الصراع بين الأضداد على نطاق عالمى فى المحل الأول فى المنافسة بين النظامين الاجتماعيين المتعارضين، اللذين برغم وجودهما فى الوقت نفسه يمثلان مرحلتين مختلفتين كيفيا فى تقدم المجتمع - ماضيه ومستقبله. ويتطور هذان النظامان فى اتجاهين متضادين . ومع ذلك فإن الرأسمالية الحديثة، ونمو الإنتاج فى فترات مختلفة والتقدم التكنيكى فى البلدان المصنعة تتجه نحو التدهور السريع. أما المجتمع الاشتراكى ، الذى يتغلب على التناقضات الناشئة فى مجرى تطوره، فإنه يسير فى صعود ويزداد قوة فى النضال ضد الإمبريالية، لأنه يجذب كل المدافعين عن السلام والديموقراطية والتقدم الاجتماعى والتحرر الوطنى .

ونحن بالطبع ضد نزعة التخطيط والعبارات المجردة سواء فى البحث أو فى تفسير التطور العالمى .

إننا لا نغالى فى تبسيط صورة الأزمة العامة للرأسمالية وعلاقات القوى المتغيرة لصالح الاشتراكية. كما لا نتجاهل أو نقلل من أهمية الموارد الاقتصادية والعلمية والتكنيكية للبلدان الرأسمالية ومن إمكانيات زيادتها، وندرك تماما الدعم المحموم لقدراتها العسكرية. إن ازدياد عمق تناقضات الرأسمالية لا يستبعد نمو الإنتاج فى فترات مفردة وفى بلدان مفردة.

ومن ناحية أخرى، يصعب على المرء أن يتخيل تطور الاشتراكية العالمية بوصفها عملية سلسة، ومسيرة ظافرة لا يعترضها عائق نحو آفاق أكبر دوما. ونحن فخورون بنجاحات وآفاق الاشتراكية القائمة فى مجالات الحياة كافة ولكننا نرى كذلك الصعاب والمشاكل الجديدة التى تواجه الاشتراكية العالمية وتفاقم الوضع الدولى فى مجموعه.

لم يكن التقدم الاجتماعى سلسا على الإطلاق، ولكنه كان متناقضا على الدوام وله مده وجذره، وتقدمه وحتى تراجعاته. إن الحياة كما يقول لينين «تسير بالتناقضات والتناقضات الحية أكثر غنى، وأكثر تنوعا وعمقا فى محتواها كما تبدو من أول نظرة لذهن الإنسان»[٩٣].

وللصراع بين الاشتراكية والرأسمالية تأثيره الكبير على طرق وأشكال تحقيق التقدم الاجتماعى فى مختلف البلدان كما يثرى مفهوماتنا عن تطور المجتمع بوصفه عملية تاريخية عالمية. والجدل المادى إذ يدحض بحزم نظرية التقارب وكل المفهومات حول وجود طريق ثالث أو وسيط، لا ينظر من زاوية ميتافيزيقية إلى قانون وحدة وصراع الأضداد، مع إضفاء طابع مطلق على الصراع وتجاهل الوحدة والاعتماد المتبادل بين الأضداد، لأنه سوف يترتب منطقيا على ذلك حينئذ أن تكون الأضداد أنظمة مستقلة مغلقة، غير مرتبطة داخليا وغير مبالية ببعضها.

وعلى خلاف المفهومات التى ترى الحقيقة الرئيسية لحقبتنا - التعارض بين نظامين اجتماعين اقتصاديين عالميين - بوصفها انقساما للعالم والبشرية إلى تيارين مستقلين غير مترابطين داخليا للتاريخ تحكمهما قوانين تاريخية مختلفة، يوجه المنهج المادى الجدلى الباحث لأن يرى فى هذا التعارض ليس عداوة فحسب وإنما الوحدة الداخلية للتاريخ المعاصر وتكامله. وينعكس فى المنافسة العالمية والتاريخية للنظامين المتعارضين القانون الموضوعى للتقدم الاجتماعى اليوم.

وتتمثل جدلية العملية التاريخية فى أن الوحدة والصلة المتبادلة والاعتماد العضوى المتبادل للعمليات الجارية فى بلدان ومناطق مفردة تزداد رسوخا باطراد ودأب على وجه الخصوص فى الظروف التى تتخلل فيها العداوات بين القديم والجديد، بين النظام الرأسمالى الزائل لتنظيم المجتمع والنظام الاجتماعى الذى يحل محله، مجالات الحياة كافة. ولا تؤدى المواجهة والتعارض

بين النظامين إلى إخماد مصالح التقدم الذى تشارك فيه كل البشرية. وتكمن قوى الرأى المادى الجدلى فى إدانته الحازمة لمحاولات إزالة التعارض الرئيسى بين النظامين الاجتماعيين كما يؤكد فى الوقت نفسه على ضرورة وحدة البشرية، وتطابق مصائرها وأهدافها النهائية، الانتقال المحتوم لكل البشرية إلى مستوى أعلى آخر من التنظيم الاجتماعى.

يكشف دور هذه المسائل فى حياتنا مثل تجنب كارثة نووية، والانفراج ونزع السلاح وإقامة نظام جديد للعلاقات الدولية والمضامين الأجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية، وحماية البيئة، والمشاكل السكانية ونقص الغذاء، والطاقة، والمواد الخام وكثير غيرها، بوضوح أكبر تزايد أهمية المنهج الجدلى فى يقظة الباحث ضد الجمود والذاتية والنظرة الميتافيزيقية الأحادية الجانب فى فهم العمليات الاجتماعية التاريخية الحديثة. إذ يساعده على استيعاب فن «توحيد الأضداد» إذا ما استخدمنا كلمات لينين، وعلى رؤية كل من الصراع بين النظامين العالميين وامكانيات التعاون بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة.

والتعايش السلمى هو الطريق الواقعى الوحيد للمحافظة على السلام على الأرض فى وقت ينقسم فيه العالم إلى نظامين. ومع ذلك فإن الانفراج لا يلغى ولا يمكنه أن يلغى القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى، كما لا يعنى الاحتفاظ بالوضع الاجتماعى القائم كما هو، ولا علاقة للتعايش السلمى بالمحافظة على الأنظمة غير الشعبية أو الاستعمار الجديد، أو تصدير الثورة المضادة.

إن ذوى العقلية الميتافيزيقية لا يمكنهم تفسير نظرية وتطبيق التعايش السلمى فى ارتباط بنظرية وتطبيق الصراع الطبقى لأنهم يربطون الصراع الطبقى، وبخاصة فى شكله الأرقى، الثورة الاجتماعية، بالحرب.

وفى الحقيقة فحتى وقت قريب سارت الانتفاضات الثورية المرتبطة بالحركات الشعبية العريضة، كقاعدة، فى ظروف الحروب أو كانت دافعا لها، ولكن ليس بمقدور المرء أن يعمل بحقائق الأمس العينية فحسب ويخاطر بالجمود العقائدى. والشئ المهم، أن إحدى السمات الجوهرية لفترتنا تتمثل فى أن الثورة يمكن أن تنتصر، ويفضل أن تنتصر فى ظروف السلام والتعايش السلمى.

إن خطر المغامرات العسكرية واندلاع حرب عالمية أخرى لا يأتى من المدافعين عن النضال الطبقى للجماهير العاملة والتحولات الثورية، وإنما تولده القوى العدوانية الإمبريالية، وسياستها فى تصدير الثورة المضادة. وهذه القوى لم تكف عن توقها الجنونى إلى عكس مجرى التاريخ وعن تقويض مواقع الاشتراكية العالمية وحركة التحرر الوطنى ووقف نموها إذا كان ذلك ممكنا.

هناك دوائر معينة فى الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى تصعد من سباق التسلح سعيا منها إلى التفوق على الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الأخرى وإلى عرقلة التقدم الاجتماعى، بينما يقترح الاتحاد السوفييتى والقوى الأخرى المحبة للسلام بديلا آخر هو توحيد جهود كل القوى المحبة للسلام فى زماننا بحثا فى طرق حقيقية للحد من سباق التسلح والتوصل إلى نزع السلاح والتعاون السلمى الشامل.

إننا على اقتناع عميق بأن البشرية ليس أمامها بديل آخر سوى أن تعترف بالتعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية السياسية المختلفة، وتكف عن سباق التسلح وتتخذ تدابير فعالة فى نزع السلاح إذا ما أرادت أن تبقى وتتطور، وألا تستهلك فى لهيب حرب نووية.

ويوضح التاريخ أن جو الإعداد للحرب ذاته، وهستيريا الحرب، والنزعة العسكرية المستعرة تحد من القوة الخلاقة للعقل البشرى، وتقمع ما هو إنسانى في الإنسان وتجعله سلاحا أعمى للقوى المعادية للتقدم الاجتماعى، وبذلك تعرقل تقدم البشرية. ومن ناحية أخرى، فإن الجهود الرامية إلى تطوير وتعزيز الانفراج والتوصل إلى تعاون يقوم على المنفعة المتبادلة والصداقة بين البلدان، تتسم بإنسانية عالية وأخلاقية عميقة، وهى تتطابق مع أعز آمال ومطامح الشعوب، وتساعد على تطوير الشخصية، وكل ما هو طيب ونبيل فى الإنسان.

ومن المهم أن يدرك الناس على نطاق واسع أن الاختلافات فى الأنظمة الاجتماعية والايديولوجيات اليوم لا ينبغى، وليست فى حاجة إلى، أن تنمو إلى مواجهة عسكرية وحرب سيكولوجية. إن تنوع العالم الحديث لا يشكل عقبة أمام التعاون السلمى القائم على المنفعة المتبادلة والتكافؤ بين البلدان كافة، وإنما هو عامل يحدد مسبقا الأهمية القصوى لمثل هذا التعاون.

وتتمثل إحدى السمات الخاصة الرئيسية لجدلية العملية الثورية فى الوقت الحاضر فى تزايد تنوع أشكال تقدم البشرية نحو الاشتراكية. وقد قدم لينين، أعظم جدليى القرن، إسهاما ضخما لفهم هذه الحقيقة بتطويره جدلية العام والنوعي والخاص وجدلية الشكل والمضمون. ولدينا من الأسباب ما يسمح لنا بأن نقول إن التفاعل الجدلى لهذه المقولات، وتعارضها ووحدتها التى كشف عنها لينين، لا تمثل فحسب قضية فلسفية مهمة وإنما جانبا مهما فى الفهم العلمى لجوهر المرحلة الحالية فى تطور العالم.

ولم يكن من قبيل الصدفة أن يكتشف لينين من الزاوية الفلسفية الصلة المتبادلة وانتقال العام والنوعى والخاص، وجدلية الشكل والمضمون، كما أقام الدليل كذلك، على أنه بالإمكان فى

الاستراتيجية والتكتيكات السياسية انتصار الثورة الاشتراكية فى بلدان مفردة، وحتمية انتقال متعدد الأشكال إلى الاشتراكية فى الفترة نفسها من الزمن. إن الصلة التى لا تنفصم بين الجدل المادى والأسس العلمية للسياسة توضح المعنى الجدلى العميق لأفكار لينين عن المحتوى الواحد والأشكال المتعددة فى التقدم نحو الاشتراكية. فكل الأمم، كما يقول لينين، ستصل إلى الاشتراكية، وهذا أمر محتوم ولكنها لن تصل إليها جميعا بالطريقة نفسها على وجه الدقة وستسهم كل منها بشئ من عندها فى شكل من أشكال الديموقراطية، وفى نوع من أنواع دكتاتورية البرولبتاريا، وفى المعدل المتباين للتحولات الاشتراكية فى الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية(٩٤).

وبالطبع، مع تزايد عدم انتظار التطور الاقتصادى والسياسى للرأسمالية ودخول مئات الملايين الجديدة فى مختلف أجزاء المعمورة فى النضال التحريرى، تغدو القوى الدافعة وظروف النضال الثورى أكثر تنوعا وتأثيرا. بيد أن جدلية التاريخ تتمثل فى أن عملية تمهيد المستلزمات الذاتية والموضوعية للثورة قد ازدادت كثافة كذلك. ففى بداية القرن العشرين لم يتكلم أحد عن إمكانية الإطاحة بالنير الاستعمارى وإعلان برنامج توجه اشتراكى والتقدم التدريجى نحو الاشتراكية، مع تخطى المرحلة الرأسمالية من جانب الشعوب المضطهده فى بلدان آسيا وإفريقيا المتخلفة. ولكن من الواضح الآن أن المستلزمات الموضوعية للتجديد الثورى الجذرى إما ناضجة أو فى عملية نضوج فى البلدان كافة.

وهكذا، فمع تزايد تنوع الظروف فى مختلف البلدان، يتسع مجال فعل القوانين العامة فى العملية الثورية، بدلا من أن يتقلص، حيث أنها تتضح بصورة أقوى فى المجال الدولى وفى كل بلد على حدة. وتكشف النظرة الجدلية الحقة عن الجوانب النوعية فى تطبيق القوانين العامة للصراع الطبقى والعملية الثورية وتعزيز أسس الاشتراكية وبناء المجتمع الاشتراكى فى البلدان المختلفة من خلال تعميم الخبرة والاتجاهات الواقعية فى الاندفاع نحو الاشتراكية.

وكما أشرنا، فإن الاشتراكية فى كل بلد تولد فى خضم الصراع الطبقى، وليس هناك من طريق آخر للانتقال الثورى. وإنه لأمر مفهوم أن الانتقال إلى الاشتراكية على نطاق العالم ما زال معقدا بدرجة أكبر، والعملية ليست منتظمة، حيث إن البلدان المختلفة لا تسير فى طريق الاشتراكية فى وقت واحد. يرجع ذلك إلى الفعل المكثف لقانون تفاوت التطور الاقتصادى والسياسى للرأسمالية. وبشكل ثابت فإن المستلزمات الاقتصادية اللازمة للانتقال إلى الاشتراكية تكون أنضج ما يمكن فى أكثر البلدان الرأسمالية تطورا، بيد أن البرجوازية هناك تتشبث بمواقعها

وتقاوم بعنف التغيرات الثورية. وما تزال صحيحة ملاحظة ماركس التى تقول بأنه من الأصعب إشعال الثورة فى قلاع الرأسمالية عنها فى ضواحيها. وقد قال ماركس: «وبالطبع فإن الانفجارات العنيفة يجب أن تحدث بالأحرى فى أطراف الجسد البرجوازى، بدلا من قلبه حيث أن إمكانية التعديل هنا أكبر منها هناك»[٩٥].

لقد انفصمت السلسلة الإمبريالية بشكل ثورى لأول مرى فى البلدان الرأسمالية الأقل تطورا نسبيا. ثم سارت الشعوب التى ترزح تحت النير الاستعمارى ومن ثم تأخرت فى مراحل مبكرة من التطور التاريخى، فى طريق التحولات الثورية الجذرية. وكان انتقالا ليس فقط من المجتمع البرجوازى المتخلف إلى الاشتراكية وإنما كذلك من مرخلة التطور السابقة على الرأسمالية، وحتى السابقة على الاقطاعية فى بعض الحالات، إلى النظام الاجتماعى الجديد. وفى هذه البلدان تتفاقم المصاعب نتيجة لضعف الطبقة العاملة وانعدام المستلزمات المادية الجاهزة للانتقال ونتيجة للتخلف الثقافى والتكنيكى. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى مثل هذه التحولات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية أعنف مقاومة من الإمبريالية العالمية وأنواع الرجعية كافة، وتستخدم الولايات المتحدة كل الوسائل التى فى حوزتها للمحافظة على مواقعها الاستعمارية الجديدة فى كل مكان والاحتفاظ بالسيادة العالمية. وتلجأ الدوائر الإمبريالية وغيرها من العصابات الرجعية، حيثما أمكن ذلك، إلى التدخل المسلح لكى توقف سيل التغييرات الثورية.

وهكذا، فإن ميلاد العالم الاشتراكى الجديد عملية طويلة ومؤلمة. والاشتراكية والشيوعية، كأى حركة تاريخية تقامان من خلال التغلب على التناقضات. ولم تقدم الماركسية اللينينية أبدا المجتمع الاشتراكى بوصفه شكلا اجتماعيا كاملا من جميع الوجوه وخاليا من أية تناقضات وصعوبات ونواقص. وقد كتب انجلز أن الاشتراكية ليست شيئا يعطى مرة وإلى الأبد، وإنما هى شئ يخضع للتغير والتحول الدائم[٩٦]. ولكن الاشتراكية القائمة الحقة قد جلبت بالفعل الحرية والأمن لكثير من الشعوب وسوف تجلب السعادة والرخاء لكل البشرية ذات يوم. وهذا يجعل محاولات نقاد الاشتراكية القائمة الحقة لتجاهل نجاحات ومنجزات البلدان الاشتراكية فى الوقت الذى يؤكدون فيه فقط على الظواهر السلبية فى تطورها، عديمة الجدوى، ودعواهم بأن هناك أزمة تؤثر على الاقتصاد الاشتراكى وبأن ميزاته على الرأسمالية لم تعد واضحة هى تبرير للنظام الرأسمالى الذى يعيش بالفعل خلال ظواهر شبيهة بالأزمة على أرضية الأزمة العامة لكل نظام الرأسمالية، ويقصد بها من ناحية أخرى تقويض الاشتراكية القائمة الحقة بوصفها مثالا يحتذى،

وبخاصة بالنسبة للبلدان التى تحررت من التبعية الاستعمارية وتسير على طريق التوجه الاشتراكى.

إن أى شخص غير متحيز لن ينكر أن الاشتراكية القائمة الحقة هى نظام دينامى للغاية، وحيوى وقادر على تحولات تاريخية ضخمة. وتشهد النجاحات الفعلية للبلدان الاشتراكية فى مسعاها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى على الإمكانيات التى لا تنضب للنظام الجديد، وتفوقه الحاسم على الرأسمالية.

وحتى اليوم نجد أن الاشتراكية القائمة الحقة لها تأثيرها النشط على مكونات التقدم الاجتماعى، كما أنها العامل الرئيسى فى التفاعل المتناقض للأنظمة والقوى الاجتماعية المختلفة، الذى يؤدى إلى العملية المعقدة والمتنوعة والدينامية للغاية للتطور الاجتماعى العالمى الحديث.

إن نجاحات البلدان الاشتراكية العالمية ليست فقط نتيجة ومحكا يعول عليه لوحدتها الدولية المتنامية، وإنما لإسهامها المتزايد فى تعزيز القوى التقدمية وحل تناقضات عصرنا على أساس التعايش السلمى، والتغلب على الأزمات التى تسببها الإمبريالية فى الطرق المرتبطة بالتقدم الاجتماعى بغير الوسائل العسكرية. إن تعزيز دور الاشتراكية العالمية فى ضمان مستقبل مشرق للحضارة البشرية نظرا لوجودها ذاته، يعد عظيما للغاية فى أيامنا، إذا ما وضعنا فى الاعتبار التوترات الدولية المتناقضة.

وتتميز فترتنا بالاستقطاب المتزايد للقوى الاجتماعية فى المعترك الدولى وفى العالم الرأسمالى.

ولقد شهدنا فى السنوات القليلة الماضية تفاقما للتعارض بين السياستين العالميتين. فإحداهما هى سياسة ضمان التقدم الاجتماعى للبشرية، والتعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المتباينة، وتقليص الأسلحة ونزع السلاح والتطور المستقل والحر للأمم التى اتبعها الاتحاد السوفييتى وبلدان الأسرة الاشتراكية والتى تجد ترحيبا من جانب غالبية بلدان عدم الانحياز. ويضيف الحزب الشيوعى السوفييتى على الدوام مقترحات ملموسة جديدة واقعية وبناءة إلى برنامجه للسلام، الذى يلقى تقديرا عاليا فى البلدان الشقيقة والذى تعترف به القوى المحبة للسلام كافة بوصفه ميثاق السلام المعاصر.

فى الأعوام القليلة الماضية قدم الاتحاد السوفييتى ودول الأسرة الاشتراكية كثيرا من المبادرات البناءة لتدعيم السلام، والأمن الدولى والانفراج. ويمثل أهمية خاصة اقتراح بلدان

معاهدة وارسو عقد معاهدة حول عدم استخدام العنف والمحافظة على السلام بين الدول الأعضاء فى التحالفين السياسيين العسكريين - منظمة معاهدة وارسو وحلف الأطلنطى. إنه يجعل من الإمكانية العملية لوقف تطور الأحداث، الخطر الراهن، شيئا ملموسا بأن يضفى عليها نهجا طبيعيا، لتعزيز الثقة المتبادلة وتحقيق مهام الحد من أكداس الأسلحة وبخاصة الأسلحة النووية، وتقليصها، واحدة بعد أخرى. إن تحقيق هذه الإمكانية أو عدم تحقيقها إنما يتوقف الآن على الولايات المتحدة وحلفائها، ويبذل الاتحاد السوفييتى كل ما فى وسعه لكى ينتصر العقل فى الشئون الدولية.

أما السياسة الأخرى، التى تنتهجها الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة والدول الإمبريالية الأخرى التى تسير فى اثرها، فهى سياسة تقوم على زيادة الرجعية وسباق التسلح، مما يخلق خطر كارثة عالمية نووية، وهذه السياسة موجهة ضد الانفراج وضد حركة التحرر الوطنى. ولأنها إمبريالية فى جوهرها، فإنها تجد معارضة حازمة من جانب القوة المتعاظمة والوحدة التى تزداد رسوخا لبلدان الاشتراكية القائمة الحقة، وتدينها غالبية بلدان العالم الثالث التى تكافح من أجل تحررها الكامل من الإمبريالية. كما تنمو الحركة التى تعارضها كذلك فى قواعد الإمبريالية ذاتها. وتنخرط القوى التقدمية فى جميع أنحاء العالم بنشاط متزايد فى النضال ضد أعمال السياسة الخارجية الإمبريالية للولايات المتحدة التى تهدد السلام والتعاون الدولى.

إن الوعى بهذا الاستقطاب الدولى للقوى الاجتماعية، وبالتناقض الأساسى والحاسم لحقبتنا، وبالتناقض بين الرأسمالية والاشتراكية يعد شرطا لازما للتوجه السياسى الصحيح فى العمليات العالمية المعقدة اليوم. وهذا الوعى هو فى الوقت نفسه الشرط الايديولوجى الأساسى فى تعبئة كل القوى التقدمية والمحبة للسلام فى كوكبنا للنضال ضد التهديدات الإمبريالية الفعلية، لا السوفييتية المزعومة، لبعض البلدان أو الشعوب، ولكل البشرية.

وينبغى أن نذكر فى هذا الخصوص الضرر السياسى والايديولوجى البالغ الذى تنزله محاولات تقديم الاتجاهين المتعارضين تماما فى الحياة الدولية الحديثة على أنهما اتجاه القوتين العظميين نفسه للمحافظة على مجالات النفوذ والسيطرة ولإعادة اقتسام العالم، وليس على أنهما مواجهة بين الاشتراكية والرأسمالية، وليس على أنه الاتجاه الاشتراكى نحو السلام ونزع السلاح وتقدم الشعوب، من جانب، والاتجاه الإمبريالى لتكديس الأسلحة، وصد الشيوعية، وخنق حركة التحرر الوطنى، من الجانب الآخر. ويؤمن المدافعون عن هذا الاتجاه أن النزاع بين الولايات المتحدة

والاتحاد السوفييتى من أجل «مناطقهم» و «مجالات النفوذ» يحدد التطور العالمى اليوم وسيميزه فى المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم يقولون أن حركة السلام والانفراج والتقدم الاجتماعى والقومى ينبغى أن توجه ضد سياسة «القوتين العظميين» هذه.

ومن الواضح أن تقديم سياستين متعارضتين تماما تحددان كل التطورات العالمية، اتجاه يحافظ على «مناطق النفوذ» واتجاه للتحرر من هيمنة «القوى العظمى» على أنه اتجاه القوتين العظميين، يعنى وضع الاتحاد السوفييتى، فى نضاله ضد الاستغلال الرأسمالى، والإمبريالى للشعوب، ومن أجل السلام، والمساواة والتقدم الاجتماعى للشعوب كافة فى مستوى الإمبريالية الأمريكية الساعية إلى المحافظة على النظام الرأسمالى للاضطهاد، والساعية إلى السيطرة العالمية، وضد التقدم الاجتماعى والتطور السياسى المستقل للشعوب. ويعادل هذا الرأى التخلى الكامل عن التقييم الطبقى للأحداث الدولية. وهو لا يرى خارج وجود الأحلاف العسكرية السياسية للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، أو بالأحرى لا يريد أن يرى العالم منقسما إلى نظامين اجتماعيين متعارضين، إلى تشكيلين: حضارة الرأسمالية الزائلة والحضارة الشيوعية الناشئة. وترتكز عدم الرغبة هذه ذاتيا على مصلحة خاصة أنانية، قومية ضيقة، وعلى تخل فعلى عن النضال من أجل المصالح المشتركة للشعب العامل ضد القمع الرأسمالى للشعوب. وعلى العكس من هذا الرأى، تبين التجربة التاريخية أن الإمبريالية هى العدو الطبقى للاشتراكية، عدو قضية السلام والتقدم الاجتماعى، وحرية واستقلال الشعوب.

إن الأحلاف العسكرية السياسية توجد بالفعل وترتبط بأنظمة مختلفة، بيد أن الصراع بين النظامين المتعارضين أكثر تعقيدا من مجرد مواجهة بين أحلاف عسكرية. لقد أقامت الدول الإمبريالية تحالف الأطلنطى تحت زعامة الولايات المتحدة فى ربيع ١٩٤٩، بعد ما يزيد على ثلاثين عاما من انقسام العالم إلى معسكرين. وأنشئت منظمة معاهدة وارسو لموازنة حلف الأطلنطى العدوانى، وللدفاع عن الاشتراكية وقضية السلام، ونشأت المواجهة على غير رغبة الاتحاد السوفييتى ولكن بدأتها الدوائر الإمبريالية. وقد أعلن الحزب الشيوعى السوفييتى والحكومة السوفييتية مرارا أن منظمة معاهدة وارسو يمكن حلها، إذا ما حل حلف الأطلنى هو الآخر ولكن حتى عندئذ لن يزال التناقض بين النظامين الاجتماعيين المتعارضين. ولذلك فإن مسألة النظامين ليست مسألة أحلاف عسكرية سياسية، وإنما مسألة صراع بين الاشتراكية والرأسمالية نتيجة للانقسام الطبقى للعالم.

وتتحقق الآفاق التى فتحتها الاشتراكية لإقامة سلم وطيد من خلال وضع السياسة الثابتة للمحافظة على مستلزمات التقدم المهمة ووجود البشرية ذاته فى مواجهة السياسة العسكرية التى تعكس المصالح الطبقية للرجعيين الإمبرياليين.

وهكذا، فإن النظام المعاصر للعلاقات الدولية هو ظاهرة معقدة ومتناقضة - فإلى جانب الحركات المحبة للسلام حاليا توجد كذلك اتجاهات وأعمال عدوانية، تخرب حتى التطور والمستوى السلس للعلاقات الدولية. والتقدم على طريق الانفراج يعقبه أحيانا تراجعات مفهومة يعود السبب فيها إلى طبيعة الإمبريالية العدوانية ومثل هذه الانتعاشات للحرب الباردة يمكن ملاحظتها حتى فى أيامنا.

ماذا يكمن خلف اندفاع الإمبرياليين لزيادة التوترات الدولية ؟ من الواضح أن هذه العملية ترتبط بمحاولات البرجوازية الإمبريالية شن هجوم مضاد ضد القوى التقدمية، انتقاما لهزائمها فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وبعض مناطق أوربا. وفى الوقت نفسه هناك أسباب سياسية داخلية لمثل هذا التحول إلى اليمين للزعماء البرجوازيين، مثل التدهور الاقتصادى فى البلدان الرأسمالية، وتفاقم كل أنواع التناقضات والاضطرابات الاقتصادية المختلفة.

وقد شهد العقد الماضى مزيدا من تفاقم كل من الأزمة العامة للرأسمالية والتناقضات بين الإمبريالية.

صاحب الأزمة الاقتصادية لفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ثم الكساد الاقتصادى الجديد والمفاجئ ١٩٨٠ - ١٩٨٢ أزمات عميقة فى الصناعات؛ فهبط الإنتاج فى صناعات السيارات والمعادن، وبناء الآلات والإنشاء.. إلخ، وتباطأت معدلات نمو إنتاجية العمل. وغدت البطالة الواسعة والتضخم الجامح والأسعار العالمية كوارث اجتماعية حقة. ووفقا للإحصاءات الرسمية فى البلدان الرأسمالية المتطورة وحدها كان هناك فى عام ١٩٨٢ ما يزيد على ٣٠ مليون من العاطلين تماما فى حساب المتوسط الشهرى. وعانت البلدان النامية ذات التوجه الرأسمالى، أكثر من غيرها، إذ كان بها ٣٠٠ مليون عاطل، مما فاقم مشاكل المجاعة العالمية والفقر وانتشار الأمراض. ويحرم مئات ملايين الأطفال فى البلدان النامية من كل الحق فى الدراسة وفرصتها على السواء، وتنتشر الأمية والجهل بصورة واسعة، مع تزايد إجمالى عدد الأميين فى العالم.

ومنذ منتصف السبعينات، ومع تزايد الاضطرابات الاقتصادية ونمو رجعية رأس المال الاحتكارى، كثفت الاوليجاركية المالية من اندفاعها نحو ميزانيات دفاع أكبر لتدعيم دولاب

التوسع السياسى فى الخارج والقمع المسلح لمقاومة الشعب العامل. وشجعت الاحتكارات الكبيرة والقوى السياسية المرتبطة بها السعى نحو اعتمادات ضخمة لإنتاج وسائل الدمار الشامل عن طريق زيادة القمع الضريبى للشعب العامل. وتبدى التجمعات العسكرية والصناعية للبلدان المختلفة اتجاها نحو تعاون معين. إنهم يستهدفون تكاملا كاملا لأنظمة الدفاع الجوى للبلدان الرأسمالية فى غرب أوربا وأمريكا الشمالية، مع الاستخدام المشترك للأقمار الصناعية وتوحيد قياس أكبر لمعداتها العسكرية. ويلجأ الرؤساء الإمبرياليون إلى ميزانيات الحرب المتضخمة وسباق التسلح أملا فى تخفيف التناقضات الاقتصادية وظواهر الأزمة ولإيجاد مخرج من الصعوبات الاقتصادية.

ويرى الإمبرياليون فى الولايات المتحدة فى زيادة القدرة العسكرية وسيلة للضغط على البلدان النامية، وحتى على حلفائها، كى تحتفظ بهم فى ركاب نهجها الرجعى. ويعتمد استراتيجيو الإمبريالية على سباق التسلح للضغط من مواقع القوة ولعرقلة التطور الاقتصادى والاجتماعى للاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الأخرى بدفعها إلى زيادة انفاقها العسكرى.

لقد كشفت رأسمالية الدولة الاحتكارية بشكل كامل عن عجزها عن تنشيط الوضع الاقتصادى العالمى والوطنى وتقليص العداوات الاجتماعية. وبدأ التحرر من الوهم بين الدوائر الرأسمالية الحاكمة مع النهج الليبرالى بعد الحرب الذى أدى، ولو مؤقتا، لبعض النتائج الإيجابية. وكان يتضمن زيادة الرقابة الحكومية على الاقتصاد وتأميم بعض فروع الاقتصاد القومى، ومحاولة تخطيط، أو على وجه الدقة، برمجة الاقتصاد القومى. لقد قوضت الأزمات الاقتصادية للعقد الماضى كل اعتقاد فى القدرات العلاجية للرقابة الحكومية حيث تصر القوى الأكثر محافظة بدرجة أكبر على مطاليها بكبح تسلط الدولة لمصلحة السيادة غير المحدودة لرأس المال الكبير. وتجد هذه السياسة الرجعية مساندة قوية من الاحتكارات عابرة القومية التى تتجنب أى رقابة من جانب الحكومات فى الدول التى تعمل فيها مراكزها أو مؤسساتها. ومع زيادة تفاقم التناقضات الداخلية فى العالم الرأسمالى، تسعى الطبقات الحاكمة بدأب إلى تعزيز القوى الرجعية، وتنشر معاداة الشيوعية، وتغذى العنصرية والمشاحنات القومية، وتساند الفاشيين الجدد، وتشجع الإرهاب، وتفاقم الانقسام فى حركة الطبقة العاملة، وتحد من الحريات الديموقراطية ومن حقوق الشعب العامل.

ولكى نحافظ على صورة العالم غير الاشتراكى من أن تكون أحادية الجانب أو غير جدلية،

يجب ألا نرى فحسب التحولات نحو اليمين وتحول بعض السياسيين الإمبرياليين ضد الانفراج ومع التوترات الدولية. وهذا التحول فى الدوائر الحاكمة لعدد من الدول الإمبريالية إلى اليمين، نحو الرجعية والعسكرية والسياسة العدوانية يجد معارضة من النضال المتنامى للقوى الديموقراطية الثورية؛ فالفعل يولد رد الفعل. وتقابل العدوانية المتزايدة للدوائر الإمبريالية مقاومة متنامية من جانب الطبقة العاملة وكل القوى التقدمية والديموقراطية الأخرى التى تقف ضد رأسمالية الدولة الاحتكارية وضد سياستها الداخلية والخارجية الرجعية.

ويوضح الوضع الحالى فى العالم الرأسمالى، أنه رغم سعى الدوائر الاحتكارية لتجنب الانتفاضات الاجتماعية الخطيرة ورغم محاولات الاشتراكية اليمينية والمراجعين تقديم رأسمالية الدولة الاحتكارية على أنها شئ يقل قليلا عن الاشتراكية، فإن الصراع الطبقى لا يضعف وإنما يزداد قوة.

وينبغى أن تؤخذ التغيرات الاجتماعية المهمة فى الاعتبار عند تحليل العمليات الجارية للتطورات العالمية.

وهكذا فإن عدد عمال المصانع والموظفين، أى، القدر الإجمالى للعمل المأجور الذى يستغله رأس المال ينمو تحت تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية، ونمو فروع جديدة، وبخاصة من البنية التحتية والخدمات. وبذلك تتسع جبهة النضال المعادى للاحتكار وبالتالى تتزايد الإمكانيات الثورية فى البلدان الرأسمالية.

وفى وسط النضال المعادى للاحتكار تقف، كما وقفتْ على الدوام، قوته القائدة الطبيعية - الطبقة العاملة، تقودها الأحزاب الشيوعية التى تعبر عن المصالح الحيوية للأمة. وينمو عددها، ويزداد وعيها الطبقى وتنظيمها وقوتها ونفوذها كما ينمو تأثيرها على الحياة السياسية، وتلتف حولها فئات أعرض من الشعب العامل. إن الأزمة الاجتماعية السياسية المتعمقة وإفلاس الطبقة الحاكمة التى برهنت على عجزها عن علاج المجتمع البرجوازى من شروره قد بعثت إلى الحياة فى بعض بلدان الغرب مسألة تفويض السلطة لتحالف اليسار والقوى الديموقراطية.

إن الطبقة العاملة والنقابات فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تكثف نضالها ضد الإمبريالية والاستعمار.

وبشكل ثابت تشكل الأحزاب الشيوعية والمنظمات الجماهيرية، وعلى الأخص النقابات، الوثيقة الصلة بها، أصلب المكافحين وأنشطهم ضد السياسة الإمبريالية الرجعية التى تنتجها

الولايات المتحدة وحلفاؤها. ويرى الشيوعيون فى البلدان الرأسمالية أن النضال ضد سباق التسلح وميزانيات الدفاع المتضخمة يرتبط ارتباطا وثيقا بحل المشاكل الاجتماعية الاقتصادية، وبالنضال ضد التضخم والبطالة، وضد سيطرة رأس المال الاحتكارى الاقتصادية وبخاصة الاحتكارات عابرة القومية والاستغلاليين بلا رحمة للجماهير الشعبية حيثما يعملون.

يدفع الدور المتعاظم للطبقة العاملة فى العالم الحديث الإيديولوجيين البرجوازيين والإصلاحيين الاجتماعيين إلى اللجوء إلى المناورات. ويشوه البعض صورة المضامين الاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية فى المجتمع الرأسمالى ليقدموا أفكارا سخيفة عن «تحول» وحتى «اختفاء» البروليتاريا، قائلين إنها لم تعد توجد بوصفها طبقة، وهكذا تختفى كل من النزاعات الاجتماعية والصراع الطبقى. ويقول نظريو المجتمعات ما بعد الصناعية والتكنوترونية وغيرها إنه حيث أن الأتومية والميكنة تخفف من عبء العمل البدنى، تؤدى التصفية الذاتية للطبقة العاملة فى النهاية إلى تخلى البرولتياريا عن السياسة لتهتم غالبا بالتسلية، والمهرجانات والرياضة وغيرها من أشكال الترفيه. وإذ يتجاهل المدافعون عن المجتمع البرجوازى الحركة الأرضية المتصاعدة والمعارك الطبقية فى البلدان الرأسمالية، يقدمون الطبقة العاملة على أنها «مجموعة من الأفراد غير المترابطين» الذين يهتمون بمصيرهم الخاص، وليس بتحقيق مثل طبقية. وعلى هذه التحولات الغامضة للطبقة العاملة يعلق النظريون البرجوازيون آمالهم بحدوث أزمة فى الماركسية، أزمة فى حركة الطبقة العاملة إلخ. وهم يقدمون تخميناتهم بمصطلحات مدرسية ويسعون إلى تأييدها بمعطيات «واقعية». وعندما لاحظ لينين مثل هذه الاتجاهات التأملية فى علم المجتمع البرجوازى كتب يقول: «إن الاحصاءات الاجتماعية الاقتصادية - التى تعد واحدا من أقوى الوسائل لاكتساب المعرفة الاجتماعية - تتحول بهذه الطريقة إلى شئ بشع، إلى إحصاءات لصالح الإحصاءات، إلى لعبة»(٩٧).

إن الضجة حول الاختفاء المزعوم للطبقة العاملة لا يمكن أن تخفى التشويش المتزايد فى معسكر نقاد النظرية الماركسية اللينينية الجدد حول الرسالة التاريخية للبروليتاريا. وفى الحقيقة فإن الشيوعية العلمية مواجهة بتكتل من الاتجاهات المتباينة يرتكز على تقييمات وتكهنات متناقضة، تتلمس فيه برغم سطحيته بعض السمات المشتركة.

ويسعى معظم النظريين المعادين للطبقة العاملة إلى البرهنة على أن ما تتضمنه الثورة العلمية والتكنولوجية يؤدى بالضرورة إلى تقلص مطرد للطبقة العاملة وإلى تناقص نصيبها

وتأثيرها فى المجتمع. وهم يريدون بذلك أن يحرموا الطبقة الثورية القائدة من أفقها التاريخى وأن يضعفوا ثقتها فى قوتها. وهم يقدمون مفهومات عن «طبقة وسطى جديدة»، عن أن الطبقة العاملة تتحول إلى البرجوازية وتندمج فى النظام الرأسمالى من أجل معارضة الفكرة الماركسية عن نمو العداوة الطبقية والاستقطاب الطبقى فى المجتمع الرأسمالى. وبهذه الطريقة يأملون فى عزل أقسام عديدة من الطبقة العاملة وبخاصة أكثر مجموعاتها مهارة عن البروليتاريا وإدخالهم فى الطبقة الوسطى، وفى الوقت نفسه يقدمون حتى العمال المشتغلين أساسا بالعمل اليدوى على أنهم يندمجون فى نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية.

وفى هذا الخصوص تستخدم التفسيرات الاعتباطية عن تأثير التغيرات التى أحدثتها الثورة العلمية والتكنولوجية على العمال بتكرار متزايد. ويستفيد الباحثون المعادون للطبقة العاملة من خصائص تشكل وعى الطبقة العاملة ومن العمليات الاجتماعية السيكولوجية الجارية بين مجموعاتها المفردة. وهناك أيضا محاولات للبرهنة على أن الوعى الطبقى للبروليتاريا الحالية يختلف جذريا عن مثيله فى الماضى، ويتطور على خطوط «جديدة أساسا». وترتبط مثل هذه الآراء مباشرة بالمفهومات التى ترجع حركة الطبقة العاملة إلى أشكال اقتصادية ونقابية تماما للنضال وتنكر أهمية التنظيم السياسى للجماهير العاملة.

وأحد النماذج على النظرة البرجوازية المحافظة إلى المشاكل المذكورة تتمثل فى كتاب عالم الاجتماع البريطانى م. مان الذى يرتكز على معارضة مصطنعة لمصالح مجموعات مختلفة للجماهير العاملة لبعضها البعض ويهدف إلى بيان أن الطبقة العاملة لم تعد قوة قادرة على تحقيق التحولات الثورية[٩٨].

ويدعو عالم الاجتماع الفرنسى أ. تورين فى كتابه المعادى للاشتراكية[٩٩] إلى التخلى عن الفكرة المتعلقة بالرسالة التاريخية العالمية للطبقة العاملة. ويقول إن البروليتاريا قد أصبحت قوة محافظة عاجزة عن أن تكون فى مركز النضال الاجتماعى السياسى وأن تحمل أفكارا جديدة. ووفقا لتورين، فإن الطبقة العاملة وحركة الطبقة العاملة قد استبدلت بهما كليهما مجموعات هامشية وحركات اجتماعية جديدة (معادية للتكنوقراطية، ايكولوجية، إقليمية، ونسوية إلخ).

وفى الحقيقة، فإن مواقع الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية تعززت ونما دورها فى مجالات الحياة الاجتماعية كافة.

إن تطور الرأسمالية فى ظروف الثورة العلمية التكنولوجية على عكس تنبؤات المدعين، قد

نشط التغيرات الاجتماعية البنيوية التى تعد استمرارا مباشرا للاتجاهات الكامنة فى الرأسمالية والتى حللها بالتفصيل ماركس وانجلز، ثم لينين. ويتمثل الاتجاه الرئيسى لهذه التغيرات فى نمو استقطاب طبقى فى المجتمع البرجوازى. وتقييم هذه العمليات أمر مهم لحركة الطبقة العاملة. إن البنية الاجتماعية للمجتمع ولسلطة الدولة، كما يقول لينين «تتميز بتغيرات، وما لم تفهم هذه التغيرات لا يمكن اتخاذ خطوة واحدة فى أى مجال للنشاط الاجتماعى، إن فهم هذه التغيرات يحدد آفاق المستقبل»(١٠٠).

إن نصيب هذا القسم من السكان يستمر فى التضاؤل لأن طبيعة نشاطهم ومكانهم فى نظام الملكية ترتبط ارتباطا وثيقا برأس المال، وباستغلاله الجماهير العاملة، فى الوقت الذى ينمو فيه على الدوام نصيب وعدد العمال الأجراء الذين يستغلهم رأس المال.

وتضم الطبقة العاملة أكبر مجموعة من العمال الأجراء وتعد أنشط القوى الاجتماعية وأكثرها تقدما. وقد زاد التسريع الحاد للتقدم التكنيكى من عدد العمال المشتغلين فى الصناعات الأحدث والتى تتميز بتركيز عال للإنتاج وإشاعة الاحتكار فيه (بناء الآلات، الكيماء، والهندسة الكهربائية، إلخ). ومهما تكن التغيرات فى المستويات المهنية والتأهلية فى ظل الرأسمالية متناقضة، فإن الاتجاه السائد فى المرحلة الحالية من التطور التكنولوجى هو اتجاه اكتساب مهارات أعلى. وتجعل الثورة العلمية والتكنولوجية من رفع المستويات التعليمية أمرا حاسما فى التدريب المهنى.

حقا، إن الفصائل الجديدة من الطبقة العاملة والأقسام التى تنمو بسرعة من الموظفين تحمل بالفعل قدرا معينا من المشاعر والعادات البرجوازية الصغيرة التى تغذى الاصلاحية والمراجعة، ومن ثم يتمثل الشئ الأكثر أهمية فى العمل التربوى، وبخاصة بين عمال المصانع الجديدة والأقسام الجديدة من الموظفين، وتعزيز التحالف مع العاملين بأذهانهم.

وعند تحليل العداوات الطبقية فى ظل الرأسمالية ينبغى أن نشير إلى أن المرحلة الجديدة كيفيا من أزمتها العامة، التى تفاقمت فى السبعينات، أدخلت عناصر جديدة فى ظروف الطبقة العاملة ومن ثم فى الوضع الاجتماعى للبلدان الرأسمالية. ويتضح هذا الوضع أكثر ما يتضح فى المحاولات المكثفة للطبقة الحاكمة لمعالجة المشاكل على حساب الشعب العامل بما يجعلهم يتحملون آثار المصاعب الاقتصادية والتدابير المعادية للأزمة، وكذلك نمو استعداد وقدرة الطبقة العاملة على صد أى عدوان على مكتسباتها الاجتماعية والسياسية.

وتبين التجربة التاريخية أن التقدم العلمى والتكنيكى فى ظل الرأسمالية هو أداة للمصالح الضيقة والأنانية للطبقات والمجموعات الاجتماعية التى تستحوذ على السلطة الاقتصادية والسياسية. ونحن نرى أنه مع زيادة سرعة التحديث التكنيكى، تغدو زيادة كثافة واستغلال العمل، وانخفاض عدد الوظائف ونمو عدد العاطلين والتدهور الحاد للوضع الايكولوجى واقعا كئيبا فى حياة البلدان الرأسمالية.

إن المفارقة الاقتصادية بين النمو الهائل فى إنتاجية العمل والزيادة الحادة فى أسعار السلع والخدمات والتضخم الجامح يمثل نكبة للعامل. ويولده التضخم الذى تدفع إليه السياسة الطبقية لرجال الأعمال الكبار لتحقيق الأرباح على حساب العمل المأجور. والمسئول عن ذلك هم من يزيدون الميزانيات العسكرية ويضاعفون الأرباح من خلال زيادة الأسعار مجمدين زيادات الأجور الدورية التى يحصل عليها العمال فى نضال عنيد ضد أصحاب الأعمال. ويعمل التضخم والأسعار غير العادلة كذلك كعناصر للسياسة الاستعمارية الجديدة التى تزيد الفجوة بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة اقتصادية، والاقتصاد الرأسمالى وليست التكنولوجيا هو المسئول عن ذلك.

ومع ذلك، فإن الجماهير العاملة، ليست فقط هدف الثورة العلمية والتكنولوجية، ولكنها كذلك موضوع التاريخ، والقوة الدافعة للتقدم العلمى والتكنيكى والاجتماعى، وستتوقف مهام ومشاكل التطور الاقتصادى والاجتماعى والفكرى التى يطرحها ويحلها المجتمع، كما هو حاصل اليوم، على الطبقة العاملة فى الأساس.

ويتعاظم النضال ضد التكديس عديم المعنى للأسلحة والنزعة العسكرية فى الإنتاج والحياة الاجتماعية، وضد تزايد خطر حرف رأس المال للثورة العلمية والتكنولوجية لإقامة شكل عسكرى لرأسمالية الدولة الاحتكارية.

وبرغم تدهور الظروف الموضوعية فى النصف الأخير من السبعينات (وضع سوق العمل غير المواتى وتدهور مستويات المعيشة، إلخ) لم تكن مقاومة الطبقة العاملة للاحتكارات أبدا بمثل هذا العنف. ويرجع ذلك بدرجة كبيرة أيضا إلى مثال التطور المطرد الخالى من الأزمات للبلدان الاشتراكية وتعزيز رفاهية شعوبها،

ونتيجة لذلك، فقد حدد نضال الطبقة العاملة النشط من أجل أهدافها، لدرجة كبيرة، الوضع العام فى البلدان الرأسمالية، كما اتسع كذلك من الناحية الجغرافية، ولما كان النجاح يتوقف لدرجة

كبيرة على اتساع الاضرابات، فإن نمو نطاق النضال قد زاد من فاعليته، برغم أنه نما بسرعة أكبر من اتساعه. وهذا ما تفسره زيادة تعقيد التجهيزات وتكلفتها والاحتياجات التكنولوجية الدقيقة وتركز وتمركز كل من رأس المال والإدارة، كما أن زيادة الاعتماد المتبادلة بين الصناعات المختلفة ومجالات النشاط، جعل المؤسسة الرأسمالية الحديثة وحتى الاقتصاد الوطنى بكامله أكثر عرضة لتأثير الجهود المشتركة للطبقة العاملة. ولهذا السبب فإن عددا أصغر من المضربين يمكنهم فى الوضع الحالى أن يمارسوا ضغطا أكبر على أصحاب الأعمال أكثر من أى وقت مضى. كما يدعم لدرجة كبيرة تزايد الوحدة التنظيمية للطبقة العاملة، وتحسن استراتيجية وتكتيكات الحركة الاضرابية في ظل التناقضات المتفاقمة للمجتمع البرجوازى وطريقة الحياة البرجوازية. وتختلف نتيجة ذلك من بلد لآخر وتتضح فى انهيار الأنظمة الشمولية وزيادة تباين جمهور الناخبين، وعدم استقرار الأجهزة التشريعية والحكومات، وزيادة حدة النزاعات بين الهيئات التنفيذية والتشريعية، إلخ.

لقد قوضت الاضطرابات الاقتصادية للسبعينات الاعتقاد فى قدرة المجتمع الرأسمالى على حل المصاعب الناجمة عن التطور المعاصر حتى من شكله المعدل. ويتضح تأثير الأزمة العامة للرأسمالية بشكل خاص فى الحياة السياسية حيث يكون تركيز التغيرات الحالية فى الأساس الاقتصادى فى أعلى أشكاله. ولذلك فمن المهم تحليل مظاهر أزمة النظام السياسى فى الرأسمالية اليوم من زاوية الآفاق المتاحة أمام الطبقة العاملة. ويعد عجز مؤسسات السلطة عن القيام بالوظائف الاجتماعية التى لا غنى عنها وضيق نطاق الأشكال المعتادة للدفاع عن مصالح الطبقة الحاكمة، ومن ثم، الانتقال إلى أساليب الحكم الشاذة، عنصرا أساسيا لهذه الأزمة.

وتحت تأثيرها تتضاءل الثقة فى قدرتهم على التحكم فى التطور الإجتماعى كما يتضح بشكل خاص فى التغيرات فى السلوك السياسى للعمال. فقد استجابوا بشكل خاص للحقائق العديدة للانحطاط والفساد التى أصبحت ترتبط بشكل حاسم بنشاط أجهزة الدولة البرجوازية.

وكل ذلك يفاقم من أزمة الايديولوجيا الرأسمالية المعاصرة بمظهرها الأكثر وضوحا - مراجعة الآراء الايديولوجية من جانب قسم مهم من الجماهير التى كان قد خدعها المدافعون عن نظام الملكية الخاصة.

لقد زادت التناقضات والتباين داخل الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديموقراطية فى الوضع الدولى الداخلى المعقد. فمن ناحية، شدد زعماء الاشتراكية الديموقراطية والاشتراكيون تحت ضغط

القوى الرجعية فى سياستهم حيال الأحزاب الشيوعية والقوى اليسارية بشكل عام، ومن ناحية أخرى يجبر النشاط السياسى المتعاظم للجماهير ضد خطر الحرب وسباق التسلح والأسعار المرتفعة والبطالة الواسعة، زعماء الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديموقراطية على التلاؤم مع الوضع ومساندة الشعارات المعادية للحرب والمعادية للإمبريالية. والدفاع عن السلام والانفراج.

ويعد تزايد تدويل الحياة الاقتصادية اتجاها مهما فى التطور الاقتصادى العالمى. إنه يزيد، فى ظل الرأسمالية، من شمول قدرة الاحتكارات والرجعية بأنواعها كافة. كما نرى أنه يصاحبه فى الغرب تزايد نطاق التركيز العالمى لرأس المال والاستغلال الوحشى.

وقد أصبح نشاط الاحتكارات عابرة القومية فى العقود القليلة الماضية تجسيدا لتزايد تدويل الاقتصاد الرأسمالى بكل خصائصه وتناقضاته. وهو ما يناقش على نطاق واسع بمبادرة من أكبر المنظمات الدولية تنوعا، وبخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وبرغم أن الباحث غير المتحيز سيرى أن نشاط الاحتكارات عابرة القومية لم يعد من الممكن مطابقته بالمساعدة التكنيكية للدول الفتية أكثر من مطابقة نشاط استعماريى القرن التاسع عشر بالعمل الخيرى، فالحقيقة ليست واضحة تماما للكثيرين. فهناك آلة دعائية قوية تعمل للدفاع عن توسع رأس المال محاولة أن تبيض من واجهته، وتضفى عليه سمات الايثار والاهتمام بزملائه من البشر. وقد أثمرت جهودها واستجاب كثير من السذج للإغراء، بما فى ذلك الناس فى العالم الثالث، جاهلين الطبيعة الحقة لتوسع الاحتكارات عابرة القومية. ويعرقل ذلك من خلق روافع فعالة ضد النهب التكنولوجى الاستعمارى الجديد.

بيد أن العالم الرأسمالى ليس موحدا، إذ تمزقه ليس فقط التناقضات الطبقية، وإنما التناقضات بين الدول وبين القوميات، ويصبح فعل قانون التطور المتفاوت فى ظل الرأسمالية الذى اكتشفه لينين أكثر وضوحا، وتزداد المنافسة والصدام فى المصالح بين البلدان الرأسمالية المختلفة. وتتسع بين الدول الفتية باقتصادياتها المتخلفة والبلدان الإمبريالية المتطورة التى تستفيد من هذا التخلف ويؤدى ذلك إلى تكثيف النضال المعادى للإمبريالية.

وتطرح إلى المقدمة مشاكل البلدان النامية، الخط الأمامى للمواجهة بين النظامين الاجتماعيين. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية انهيارا تاما للنظام الاستعمارى. ولم يعد التغير الأساسى فى علاقات القوى فى العالم الحديث يسمح للإمبريالية بأن تحتفظ بالمستعمرات السابقة فى فلكها، بينما أسرعت المساعدة الشاملة للاتحاد السوفييتى، ولكل أسرة البلدان

الاشتراكية بدرجة كبيرة من تحرر البلدان المضطهدة. وعندما عجز الإمبرياليون عن مقاومة قوى التحرر الوطنى، سعوا إلى جعل استقلال الدول الافروآسيوية الفتية خياليا وشكليا تماما، حتى من الناحية السياسية. بيد أن الغالبية العظمى منها لا تعد نفسها جزءا من النظام السياسى الإمبريالى وشكلت مجموعة من الدول غير المنحازة.

ومع ذلك، فبعد أن حرمت الإمبريالية من روافعها السياسية، لن تتخلى عن وسائل السيطرة الاقتصادية والاستغلال فى ممتلكاتها السابقة، مما يدفع بمهمة التوصل إلى الاستقلال الاقتصادى إلى المقدمة فى حركة التحرر الوطنى الراهنة.

وتكشف العملية التاريخية بوضوح أن الأساليب الباقية لتحديد طرق تطور هذه البلدان لها أبعاد عديدة، مما يؤكد التنبؤات الخاصة بتعزيز مواقع الاشتراكية فى حركة التحرر الوطنى والنمو المطرد لنفوذ الأفكار الماركسية. ويزداد قوة الاتجاه نحو زيادة عدد البلدان التى تتبنى طريق التطور غير الرأسمالى، كما تنمو مجموعة الدول التى تفكر ليس فقط فى التوجه الاشتراكى وإنما فى التطور الاشتراكى.

وفى الوقت نفسه، فقد شهدت السبعينات تعقيدا وتنوعا أكبر فى ظروف وامكانيات التطور المستقل للدول الفتية، وعدم تجانس اجتماعى أكبر وظهور عدد جديد، وغير تقليدى من وجوه عديدة، من الظواهر والمشاكل.

وتتميز التغيرات الاجتماعية فى البلدان النامية بمشاركة عدة ملايين من البرجوازية الصغيرة وممثلى الفلاحين، والفئات شبه البروليتارية ومجموعات مختلفة من فقراء الحضر والطلبة فى الحياة السياسية النشطة، فى حركة التحرر الوطنى. وكل هذا يعزز الجبهة المعادية للإمبريالية والإمكانيات الثورية لهذا الجزء من العالم. ومع ذلك. فإن الجماهير الواسعة من البرجوازية الصغيرة ستتذبذب وتتردد عندما لا تكون على رأسها الطبقة العاملة، المكافح الثابت ضد الإمبريالية والرأسمالية.

وهناك أمثلة عديدة معروفة لانفجارات الروح الثورية البرجوازية الصغيرة التلقائية ولهبات الفلاحين ضد الإمبريالية، كما نعرف كذلك أن التوجه المعادى للإمبريالية بدرجة كبيرة لهذه الأعمال الجماهيرية غالبا ما تصاحبه اتجاهات ومشاعر قومية وحتى شوفينية، كما أنه يتأثر بالدعاية المعادية للشيوعية. ولكن هذا لا يغير الموقف الأساسى للشيوعيين من حركة التحرر الوطنى للجماهير العريضة فى البلدان النامية بوصفها أحد مكونات العملية الثورية العالمية.

وتتميز الظروف الحالية بتصاعد الحركات الاجتماعية تحت راية الدين وتزايد كثافة نشاط المنظمات الدينية المختلفة سواء فى الغرب أم الشرق. إن تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية وتدهور ظروف أفقر الفئات والخوف من الكارثة النووية، والافتقار إلى الثقة فى المستقبل أو فى النظريات السياسية والمؤسسات والأحزاب البرجوازية التقليدية قد قوى من المشاعر الدينية والغامضة بين أقسام عريضة من السكان.

اكتسبت الأحزاب والاتحادات المسيحية الديموقراطية المختلفة فى غرب أوربا فيما بعد الحرب قوة ملحوظة وبخاصة فى عدد من البلدان المصنعة، حيث غدت إما أحزابا حاكمة أو شكلت معارضة قوية للأحزاب الاشتراكية الديموقراطية الحاكمة. وكثف الفاتيكان كذلك من نشاطه السياسى برغم أنه لوحظت فى الوقت نفسه اتجاهات يسارية قوية بين رجال الدين والمنظمات الدينية فى أمريكا اللاتينية. وفى أواخر السبعينات أصبح رجال الدين الإسلامى نشطين بشكل خاص فى الحياة السياسية، وغدت حركات مختلفة تحت راية الإسلام أكثر جماهيرية.

ومن المعروف أن الإسلام يجد مساندة من الرجعيين الاقطاعيين فى بلدان مثل العربية السعودية وباكستان، كما تحاول مجموعات سياسية برجوازية آسيوية وافريقية الاستفادة من الإسلام لأغراضها الخاصة.

ومع ذلك فإن الحركات السياسية الحالية كافة التى تستظل براية الإسلام هى على أية حال حركات اقطاعية أو برجوازية على وجه التحديد. وجوهرها الاجتماعى يحتاج إلى دراسة خاصة. فمع تطور الرأسمالية فى الشرق، تهاجر الجماهير التى تضم فى الغالب صغار الفلاحين الذين لحقهم الخراب وصغار الملاك إلى المدينة، مع تزايد نشاط العناصر البرجوازية الصغيرة، وانضمام الفئات شبه البروليتارية والوسطى إلى النضال المعادى للإمبريالية لتشكل الأساس الاجتماعى للحركات السياسية المختلفة التى تسمى نفسها باسماء دينية.

ويعارض الشيوعيون والديموقراطيون الثوريون والقوى التقدمية الأخرى فى البلدان النامية النفوذ السياسى للإسلام الذى تحتكره الرجعية وتستخدمه لتقويض النضال المعادى للإمبريالية.

وفى الوقت الذى يسعى فيه الإمبرياليون إلى تقسيم صفوف حركة التحرر على أساس الدين أو القومية أو اختلافات أخرى، تسعى الأحزاب الشيوعية إلى تعزيز وحدة كل تيارات العملية الثورية العالمية، وإلى تدعيم تحالف الأسرة الاشتراكية، والطبقة العاملة والحركة الديموقراطية فى البلدان الرأسمالية وقوى التحرر الوطنى المعادية للإمبريالية.

فى السبعينات عرفت حركة التحرر الوطنى مجد الانتصارات ومرارة الهزائم على السواء. وازداد عمق التباين الاجتماعى الاقتصادى للبلدان المتحررة حديثا. وارتبطت النجاحات فى التطور الاشتراكى لبعض بلدان آسيا وإفريقيا بقيام الإنتاج الرأسمالى فى بلدان أخرى من المنطقة ويتطور الرأسمالية فى أمريكا اللاتينية، مع تزايد ضغط الإمبريالية الأمريكية والاحتكارات عابرة القومية. وظهرت أشكال جديدة من التبعية الاستعمارية الجديدة، ارتكز بعضها على التكافؤ الشكلى والمعونة إلخ. وازدادت حدة التناقض بين الدور السياسى المتزايد للبلدان النامية والضعف الاقتصادى لمعظمها وتخلفه، فى الوقت الذى لم تضق الفجوة فيه بين البلدان المتطورة والبلدان النامية. ومع ذلك فإن تشكيل الأسس الرأسمالية فى البلدان التى ما تزال فى ركاب السياسة الغربية لا يعنى وصول تطورها الاجتماعى والقومى إلى قمته حيث إن مشاركتها فى نظام العلاقات الرأسمالية يزيد من عدم استقرار هذا النظام ومن تفاوت التطور الاقتصادى والسياسى فى العالم الرأسمالى، بينما يكون لتعاظم جبروت قواها المعادية للإمبريالية تأثير كبير على الحياة الاجتماعية وعلى توجه السياسة الخارجية.

وبمساعدة الدول الاشتراكية تقدم البلدان النامية برنامجا ديموقراطيا عاما لنظام اقتصادى دولى جديد، يستهدف أسعارا عادلة للمواد الخام، وتصفية، التفاوت الذى لا مبرر له بين أسعار المواد الخام والسلع المشطبة، وتسوية مسألة دين العالم الثالث، ونقل التكنولوجيات الحديثة والمشاركة فيها، وإزالة العقبات أمام تصدير المصنوعات الجاهزة من البلدان النامية إلى البلدان المتطورة إلخ. وسيكون النظام الجديد نظام احترام للسيادة الوطنية والنظام الاجتماعى الاقتصادى الذى اختاره أى بلد بدون أى تمييز كان؛ احترام وتطوير للثقافة المحلية لكل شعب، نظاما يستهدف تنشيط المواد الداخلية للبلدان، المتحررة حديثا، وقواها الديموقراطية، وبناها الاجتماعية وقيمها الثقافية التقدمية الوليدة.

بيد أن هذا يمكن بل ويجب تكملته بمساعدة نشطة من الخارج، من البلدان المتطورة. ومع ذلك فإن بلدان الرأسمالية المتطورة تنشر على نطاق واسع وترعى بنشاط مفهوما لهذا النظام الاقتصادى الجديد - هذه المهمة المعقدة والمتعددة الأبعاد - بعد اختزاله إلى مجرد زيادة كمية فى المعونة الاقتصادية التى يقدمها «الشمال الغنى» إلى «الجنوب الفقير».

وفى الحقيقة، فإنها تضع الدول الإمبريالية التى نهبت المستعمرات طويلا، والمسئولة عن تخلفها على قدم المساواة مع البلدان الاشتراكية، التى ساعدت الشعوب المضطهدة بشكل نشط

فى تحررها من النير الاستعمارى، وبذلك استبعدت مسألة التعويض عن الخسائر الهائلة الاقتصادية الاجتماعية التى أنزلها الإمبرياليون بشعوب المستعمرات السابقة. ومن ناحية أخرى، يخفى هذا المفهوم الجوانب الاجتماعية السياسية فى تصفية آثار السيطرة الاستعمارية وفى التطور الحالى للبلدان المتحررة حديثا. وزيادة على ذلك فإنه فى بعض الحالات يقوم بمهمة التبرير الايديولوجى للتوسع الاقتصادى والعلمى، والتكنيكى، والثقافى للدول الإمبريالية فى العالم الثالث أى ستار للاستعمار الجديد[١٠١]. وفى الحقيقة، فإن مثل هذه المساعدة الاقتصادية والتكنيكية الأحادية الجانب تضع البلدان النامية من جديد فى وضع الاعتماد على البلدان الرأسمالية ما دامت تفتقر إلى الإنتاج الوطنى اللازم، والخبرة التكنيكية، والمهندسين، والعلماء والعمال المهرة القادرين على تشغيل التكنولوجيا المنقولة وملاءمتها مع الظروف الثقافية والبنى الاجتماعية الاقتصادية المحلية.

وتفترض المساعدة الخارجية المثمرة مقدما خلق القدرات الداخلية اللازمة، والقوى الدافعة الداخلية، والتغلب على التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

ومع ذلك، فلا الجمهور الواسع، ولا الباحثون أنفسهم لسوء الحظ، يفهمون بوضوح وبالتفصيل الجدل الموضوعى المتعدد الأبعاد للعوامل الخارجية والداخلية التى تساهم فى التغلب على التخلف فى الدول الفتية، الجدل الذى يمكن أن يكون أساسا لنظام جديد ومتكافئ وديموقراطى حقا للتطور الاجتماعى العالمى.

وهناك أمثلة عديدة على التحقيق الناجح لمثل هذا الجدل؛ فالتعاون الديموقراطى الحق، والتعاون الاقتصادى، والعلمى والتكنيكى، والثقافى القائم على المنفعة المتبادلة بين بلدان الأسرة الاشتراكية العالمية والبلدان المتحررة حديثا يكشف عن الطرق الديموقراطية حقا والقائمة على المنفعة المتبادلة للتغلب على تخلفها. إن التطور السريع والناجح والتقدمى والمتناسق للدول ذات التوجه الاشتراكى يبين أكثر الطرق فعالية للمرور بالمراحل التاريخية اللازمة للتحولات الثورية والمتناسقة حقا لكل طريقة الحياة المتخلفة السابقة فى الدول الفتية.

إن تنفيذ التدابير المستهدفة فى برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد، الذى يوحد جهود بلدان العالم الثالث المختلفة، لن ينهى الاستغلال بالطبع. ولهذا السبب فإن القوى التقدمية فى البلدان النامية، بدرجة متزايدة، وقد أدركت أن الرأسمالية بوصفها نظاما عاجزة أمام المشاكل المتزايدة، تطالب بمجتمع جديد فى الأساس متحرر من الاستغلال وانعدام المساواة.

وهذه هي على وجه التحديد الطريق التى اختارتها بلدان التوجه الاشتراكى، طليعة حركة التحرر الوطنى. ونجاحات هذه البلدان أمر لا شك فيه برغم أنها تتطور فى ظروف صعبة. وهى توضح أنه يمكن فى الأساس التغلب على التخلف دون الدخول فى المحنة الرأسمالية. وتتحق نبوءة لينين عن أن حركة التحرر الوطنى ستتحول ضد الرأسمالية كما برهنت فكرة التطور غير الرأسمالى على حيويتها، بينما يعد تشكيل أحزاب طليعية تسترشد بمبادئ الماركسية اللينينية شيئا جديدا ومهما للغاية. انها مسألة آفاق إقامة حكومات وطنية ديموقراطية ونمو الثورة الوطنية الديموقراطية فى النهاية إلى ثورة اشتراكية. ومن البديهى أن التحالف مع قوى الاشتراكية العالمية، الحليف الطبيعى والصديق الحقيقى للشعوب التى تكافح من أجل استقلالها الكامل وتقدمها الاجتماعى هو محك النجاح.

إن النضال العنيد من أجل العدالة والمساواة يجرى منذ آلاف السنين، ولكن لقد قدم القرن العشرون أفضل النتائج. فاليوم تخلص مئات ملايين الناس من الاضطهاد الاجتماعى للطبقات ذات الامتيازات، وانفصل ما يزيد عن ألف مليون شخص عن نظام الاضطهاد الاستعمارى. وفى الوقت نفسه ما تزال هناك طبقات وأمم بكاملها ومجموعات اجتماعية وعرقية ضخمة فى مناطق مختلفة محرومة من المساواة والكرامة. وهكذا فإن إزالة أنواع التمييز أو الامتيازات على أساس الجنس أو القومية أو العرق أو السن أو الملكية أو المكانة هو المهمة التاريخية العظيمة والمشكلة الإنسانية المهمة، التى لا يمكن أن يتجاهلها الفكر الاشتراكى.

ويشكل سباق التسلح العديم النفع وخطر الحرب النووية أكبر خطر على التقدم التاريخى ومصائر البشرية ويعد النضال ضد هذا الخطر المستلزم الأساسى فى بقاء وتطور الحضا - "
والبشرية نفسها.

إن التكديس بلا حساب لوسائل الدمار الشامل، وللأسلحة النو
بمضامين خطيرة للغاية للمواجهة العسكرية. والحرب لا تهدد ا!
المشاكل التى تواجهنا اليوم إلحاحا. إن العالم بأسره يواجه الخطر.

فى النصف الأول من القرن العشرين عاشت الشعوب فظائع حربين ع!!
العدوانية فى صراعها من أجل السيادة العالمية وم، أ
العالمية الأولى على حياة حوالى عشرة ملايين من
شخص، وأنفقت سنوات عديدة طويلة لإص!

وبلغت خسارة الحرب العالمية الثانية خمسين مليونا من البشر، ودمرت بلدانا بأكملها وخربت آلاف المدن والقرى، وتحطمت فى لهيب الحرب قيم لا حصر لها خلقها عمل الإنسان. وفى الوقت الذى كانت تنتهى فيه القيت القنابل الذرية المهلكة على هيروشيما وناجازاكى لتقتل وتجرح مئات الآلاف من الناس.

إن وسائل الدمار والإبادة الشاملة اليوم أكثر خطورة وتخريبا بما لا يقاس. ويقدر الخبراء أن إجمالى قدرة الانفجار للأسلحة النووية المتراكمة فى العالم اليوم أكبر ٥٠٠٠ ضعف بالمقارنة مع الذخيرة التى استخدمت فى الحرب العالمية الثانية، وستكون حرب عالمية أخرى، حرب نووية، أكبر كارثة مدمرة فى كل تاريخ البشرية.

لقد مرت البشرية خلال الأحقاب التاريخية الماضية باضطرابات اجتماعية وطبيعية ضخمة عديدة، وتعرضت الطبيعة نفسها لتغيرات عنيفة مهمة عديدة. ولكن هذه الاضطرابات، برغم عنفها أدت فقط إلى سقوط امبراطوريات فردية ودمار حضارات محلية، وإلى دمار بعض مناطق الكوكب، وإلى اندثار أو انقراض بعض أنواع الحياة، ولم تواجه البشرية أو الحضارة قبل ذلك على الاطلاق خطر الدمار الكامل. إن ظهور الأسلحة النووية، وغيرها من الأسلة القاتلة فيما بعد، هو الذى أدى لأول مرة فى التاريخ، إلى ظهور خطر، خلق تهديدا عالميا وليس محليا للبشرية.

إن التصريحات حول أن براعة الإنسان قد اكتسبت أبعادا جيولوجية، وبأنه قادر على إنتاج تأثير عالمى متناسب صحيحة بشكل خاص بالنسبة لقوى الدمار. فقوى الدمار هذه تواجه البشرية بمشكلة البقاء العالمية.

إن المصالح الحيوية للبشرية تقتضى وضع المنجزات العظيمة للثورة العلمية والتكنولوجية فى خدمة الشعوب. وإنهاء سباق التسلح وتوجيه القدرات الإبداعية كافة، وكل القوى المنتجة للأغراض السلمية لن يزيل فحسب أفظع خطر على الحضارة البشرية وأنما سيخلق كذلك المناخ العالمى الأنسب والأصح للتغلب على الضغوط الإيكولوجية، والمتعلقة بالطاقة والمواد الخام، والسكان والغذاء، وغيرها من الضغوط التى تتخذ نطاقا عالميا. وبدلا من التركيز على هذه المشاكل، تواجه البشرية مسألة ما إذا كانت الحياة ستستمر أم لا. وتبدو المفارقة فى أن هذه المسألة ظهرت فى حقبة، جعلت فيها المنجزات العلمية والتكنيكية العظمى، لأول مرة، بالإمكان تحويل الحياة البشرية عقلانيا، والتحكم فى قوى الطبيعة على نطاق جديد وبطريقة جديدة، وتحويل التاريخ نفسه إلى عملية خاضعة للسيطرة، وترجمة المثل العظيمة للمساواة والحرية

والعدالة إلى واقع.

لقد أصبح من الضرورى، أكثر من أى وقت مضى، توحيد جهود الشعوب كافة لصالح التوصل إلى الأهداف المشتركة، وتجنب كارثة نووية بتعزيز السلام، أهم تلك الأهداف لأنه يتوقف على السلام الحق الرئيسى للإنسان – حق الحياة. لقد دخلت العلاقات الدولية مرحلة غدت فيها جهود السلام العالمية النشطة ضرورة.

إن المهمة العالمية لإنقاذ العالم من الحروب وإزالة أسبابها، وهى المهمة التى وضعها المدافعون عن الاشتراكية تتخذ أهمية تاريخية عالمية اليوم أكثر من أى وقت مضى. وقد كتب لينين منذ سنوات الحرب العالمية الأولى «إن وضع حد للحروب، والسلام بين الشعوب، ووقف النهب والعنف، ذلك هو مثلنا الأعلى»[١٠٢].

ومع انتصار الثورة الاشتراكية فى روسيا وانقسام العالم إلى نظامين اجتماعيين عالميين، قدم لينين مبدأ التعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة المختلفة للملكية، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية. وقد جرى تطويره بشكل شامل وتجسد فى سياسة السلام التى انتهجها الاتحاد السوفييتى عندما قدم مقترحاته البناءة لتطوير الانفراج.

إن التعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة يفترض مسبقا، فى رأينا، تنفيذ المبادئ التالية:

– الاعتراف بأشكال الملكية المختلفة وبالأنظمة الاجتماعية السياسية على أن لها حقوقا متساوية. إن اندفاع بعض زعماء البلدان للحكم على الأنظمة الاجتماعية الأخرى من خلال معايير بلدانهم، بل وفرض أنظمتهم على البلدان الأخرى يؤدى بالضرورة إلى نزاعات دولية.

– عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى. إن السيادة القومية وحق الشعوب فى تقرير المسائل المتعلقة بالتنظيم الداخلى للدول بشكل مستقل بشكل مبدأ لا غنى عنه فى العلاقات الدولية. وتدخل الدول فى مسائل الحياة الاجتماعية والسياسية والنزاعات الداخلية لبلدان أخرى يتناقض ومبادئ القانون الدولى والتعايش السلمى للشعوب.

– عدم استخدام القوة والتهديد بالحرب فى العلاقات الدولية. إن سياسة «من مركز القوة» وما يرتبط بها من ممارسات قد شكلت على الدوام تهديدا للنظام الدولى، وهى تشكل اليوم، فى عصر الأسلحة النووية وغيرها من وسائل الدمار الشامل، تهديدا مباشرا للسلام والبشرية.

– تعهد الدول النووية ألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية، أى، بألا تبدأ حربا نووية.

– تقليص الأسلحة النووية وغيرها من وسائل الدمار الشامل وتحريمها الكامل، ونزع السلاح الكامل والشامل.

– الاعتراف بمبادئ القانون الدولى، والتمسك بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وبالمبادئ المقبولة دوليا للمنظمات الدولية. ومساعدة هيئة الأمم المتحدة فى القيام بوظائفها كما يحددها ميثاقها.

– المحافظة على العلاقات الدبلوماسية الطبيعية، وتسوية كل المشاحانات بين الدول بوسائل سلمية، من خلال المفاوضات والاتفاقيات والمعاهدات على أساس مبادئ المساواة والأمن المتكافئ.

– حرية التجارة والصلات الاقتصادية والعلمية والتكنيكية والثقافية. وأى تمييز فى هذا المجال لا يتفق مع مبادئ القانون الدولى ومصالح التطور التقدمى للبشرية.

– إدانة الحرب النووية، المحدودة أو الشاملة، بوصفها أخطر جريمة تواجه البشرية، وتحريم الدعاية للحرب ومعاقبة من يدانون بالقيام بمثل هذه الدعاية.

– إبعاد الخلافات العقائدية عن العلاقات بين الدول حتى لا يتحول الصراع الايديولوجى إلى «حرب نفسية»، إلى دعاية للكراهية والعداوة نحو الدول الأخرى، إلى أداة للإعداد للحرب.

إن الاتحاد السوفييتى وبلدان الأسرة الاشتراكية إذ يدافعون بحزم عن قضية السلام إنما يعملون من أجل ضمان الظروف من أجل بناء سلمى للاشتراكية والشيوعية، ومن أجل الأمن والتقدم الاجتماعى للشعوب كافة. وفى الوقت نفسه، فإن النضال الثابت من أجل تجنب نزاع عسكرى عالمى اليوم، وضمان السلام هو الواجب الرئيسى لكل القوى التقدمية، وبرنامج العمل المشترك للأقسام العريضة والمتباينة للغاية من السكان. والسياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية، فى موقفها من المشكلة الأساسية للحرب والسلام، إنما تعبر عن المصالح الطبقية والديموقراطية العامة على السواء، أى، عن مصالح الغالبية الساحقة للبشرية. إن كلمات لينين القائلة «بأن الديموقراطية تتضح بأجلى معانيها فى المسألة الجوهرية للحرب والسلام»[١٠٣] وثيقة الصلة بالموضوع اليوم. إن مسألة الحرب والسلام هى الاختبار النهائى لالتزام الديموقراطية بحقوق الإنسان، بحقه فى الحياة والأمن بوصفه الحق الأساسى للإنسان.

لقد كانت الإمبريالية على الدوام وما تزال مصدرا لخطر الحرب. إن الرغبة فى مواجهة التغيرات الاجتماعية والسياسية فى العالم بكل الوسائل مرتبطة بزيادة تفاقم ظواهر الأزمة الداخلية للرأسمالية المعاصرة تدفع بأكثر الدوائر رجعية وعسكرية إلى المغامرة ببعض الأعمال،

وإلى تقويض الانفراج، وإلى سباق التسلح الجنونى، وإلى السعى للتوصل إلى التفوق العسكرى والسيطرة العالمية، والتدخل فى شئون البلدان والشعوب الأخرى. وقد خلق ذلك، مرتبطا بالتكديس الجامح للصواريخ النووية، فى النصف الأخير من القرن العشرين تهديدا لم يعرف من قبل بالنسبة للبشرية.

إن سياسة اضعاف الانفراج ومفاقمة المواجهة تشجعها أكثر أقسام رأس المال الكبير رجعية، المرتبطة بإنتاج الأسلحة والمعروفة بالتجمع العسكرى الصناعى. إنه يقف خلف القوة السياسية الحاكمة التى توجه هذه السياسة وتمارس ضغطا مستمرا على الإدارة أو حتى تشارك مباشرة فى نشاطها.

ويمثل التجمع العسكرى الصناعى رأس المال الكبير، وهو القسم ذو النفوذ فى رأس المال الاحتكارى، المسئول أكثر من غيره عن الخسائر الاجتماعية الناجمة عن الأزمات والفوضى الاقتصادية والذى يسعى بقوة إلى إيجاد مخرج من الأزمات بأية وسيلة ممكنة. وتقف هذه المجموعة القوية، بشكل صريح أو مستتر، خلف كل الأعمال السياسية للايديولجيين والسياسيين الرسميين الذين يضعون الاستراتيجية العسكرية السياسية للحرب النووية «المحدودة» و «الممتدة» و «الوقائية»، وتبذل جهود هائلة من أجل تطوير مرحلة جديدة من سباق التسلح. وهذا التحالف بين أقطاب السلاح ورجال الدولة الرجعيين والايديولوجيين يسيطر على قوة هائلة عندما ينجح فى الوصول باتباعه الأكثر طوعا وعدوانية إلى السلطة.

وهذا التحالف هو الذى دفع الدوائر العسكرية السياسية، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى تطوير مفهوم الهيمنة للتخطيط الإقليمى الكبير، وإلى تحديد الاتجاهات العسكرية حتى يومنا هذا. إنه ينظر إلى العالم بوصفه أراضى أعلن قسم كبير منها منطقة تحتاج لفرض سيطرة الدولة، للمصالح الحيوية.

إن عرض الدوائر الغربية ذات النزعة الحربية لفكرة الحرب النووية ليس مجردا بأية حال، ولكنه بالأحرى تدريب لقوى العدوان. وفى بعض الأحيان تصعد فكرة الحرب النووية «المحدودة والممتدة» إلى مستوى مبدأ الدولة. وهى تتحول مع كل يوم يمر إلى برامج عسكرية طويلة المدى، وكبيرة، و ملموسة بدرجة أكبر، إلى نشر أنظمة جديدة مدمرة وقاتلة ومكلفة.

لقد أقامت الولايات المتحدة وحلفاؤها ترسانات نووية هائلة، ولكن يبدو أن بعض الزعماء غير راضين عن ذلك، وهم يسعون إلى أن يدخلوا فيها مكونات جديدة، وخطيرة بشكل خاص تزيد

من خطر كارثة الحرب بالنسبة لكثير من البلدان والشعوب. ويشهد على ذلك نشر الولايات المتحدة للصواريخ النووية المتوسطة المدى على الأراضى الأوروبية، وفى سعى الدوائر الإمبريالية الأمريكية الأكثر عدوانية إلى نقل سباق التسلح إلى الفضاء الخارجى.

وتحتل المزاعم المتعلقة «بالخطر السوفييتى» و «عدوانية» بلدان معاهدة وارسو و «تفوقها العسكرى» المكان الأكبر فى التربية السياسية للسكان فى الولايت المتحدة وغرب أوربا. وتتميز الدوائر الأمريكية الحاكمة والمدافعون عن سياستها من الأوروبيين بدأب فى دعايتهم التى تقول بأن الميزانيات العسكرية المتضخمة، وتراكم الأسلحة النووية، ووسائل الإبادة الشاملة الجديدة تخدم السلام والأمن بين الشعوب ولا تزيد من إمكانية الكارثة النووية.

ويتوج هذا المفهوم الفكرة السخيفة القائلة بإمكانية كسب الحرب النووية. وفى سعيهم لكى يفرضوا على الشعب الفكرة الخطيرة للغاية عن «البقاء» فى نيران الكارثة النووية يتجاهل المدافعون عنها الحقائق الواضحة والاستنتاجات التى لا تدحض للعلم التى تقول بأن النزاع النووى الشامل يمكن أن يدمر الحضارة والحياة على الأرض. إن هدفهم واضح وهو دفع الجماهير الشعبية إلى قبول سباق التسلح والمشاركة فى مخاطره مع السياسيين والاستراتيجيين المسئولين.

لقد نسفت الجهود الدعوية لنشر صواريخ كروز وبيرشينج ٢ في أوربا محادثات جنيف للحد من الأسلحة النووية وتقليصها، وأثارت موجة جديدة من سباق التسلح، وفاقمت لدرجة كبيرة من التوتر الدولى. والجهود الرامية إلى تعزيز الوجود العسكرى الأمريكى فى المحيط الهادى وفى المحيط الهندى بأسلحة نووية، وبالتالى تهديد الشعوب الآسيوية، لها أثر مماثل. إن نشر صواريخ الضربة الأولى وزيادة القدرة النووية الأمريكية فى كل مكان تؤدى إلى تدابير متبادلة من جانب الاتحاد السوفييتى وبلدان معاهدة وارسو الأخرى.

وهكذا تزيد السياسة العسكرية من خطر محرقة نووية للشعوب كافة، وبدلا من الأمن المتكافئ مع مستوى أدنى دوما من المواجهة العسكرية سيكون هناك خطر متكافئ للدمار النووى فى انفجار نووى. ويخيم الخطر النووى ككابوس المقصلة على رؤوس البشرية. ويفوق ما يتضمنه كثيرا كل ما أمكن للإنسان أن يتصوره حتى الآن. ويبذل ايديولوجيو النزعة العسكرية أقصى جهودهم لتوفير أساس لهذه السياسة الإجرامية، مقدمين للبشرية نظرة «للبقاء» إذا ما جرت المحافظة على التخويف المتبادل. وهكذا يجرى إحياء نظرية «توازن الرعب» المشئوم بوصفه أسلوبا لتأخير المأساة النووية. إن القوى المحبة للسلام فى جميع أنحاء العالم لا تكافح من أجل

البقاء تحت تهديد الفناء وإنما من أجل الحق فى أن تحيا فى سلام.

والأسلحة المكدسة قوية بما فيه الكفاية لتدمير كل الحياة على الأرض، وكل القيم المادية، لتحويل كوكبنا إلى صحراء محترقة ملوثة بالإشعاع.

وقد كشف البحث الكثير عن المضامين الاقتصادية المدمرة والاجتماعية المخربة لسباق التسلح وعن الآثار المحتملة للحرب فى العالم سواء كانت ديموجرافية، أو طبية، أو وراثية، أو اقتصادية، أو إيكولوجية، أو جيولوجية، أو كونية. وإذا ما انتشرت هذه المعرفة فإنها ستحد من أثر التصريحات حول إمكانية السماح «بالحرب النووية».

إن التقييم العاقل للآثار الحتمية التى تتضمنها المحرقة النووية ومعرفة أن المعتدى سيتلقى ضربة ساحقة حتمية انتقامية يدفع إلى إعادة النظر فى قيم الحرب حتى فى الدوائر التى كانت ذات نزعة حربية فى وقت قريب، أما فيما يتعلق بالمعدات العسكرية القائمة والوضع الاستراتيجى فإن عددا متزايدا من الناس يقفون ضد الحرب بوصفها وسيلة مسموح بها للسياسة الدولية.

وفى الوقت نفسه فما تزال رائجة نظريات تحول دون السلام بدلا من تطويره. وهى تختلف وتمتد من التبشير بالحرب بوصفها شكلا من أشكال تعزيز صحة البشرية والاعتراف بها قانونا خالدا لوجود البشرية إلى القدرية المتشائمة والخضوع السلبى لشرورها المحتومة. إن الفكرة القائلة بأن أسباب الحرب توجد فى الطبيعة المشاكسة والعدوانية للإنسان فكرة معادية للإنسان وخاطئة فلسفيا. كما تشكل خطرا على وجه الخصوص النظرية التى تقول بأن تراكم الأسلحة سيضمن «التوازن» والسلام فى العالم، بينما المداولات حول الإنتاج العسكرى الموسع الذى يوفر وظائف أكثر ويضمن نموا اقتصاديا هى ديماجوجية واضحة مثل التفكير المعادى للبشر الذى يقول بأن الموارد الطبيعية تنفد، والحروب وحدها يمكنها أن تنظم حجم السكان لتسمح للبشرية بالبقاء. وأخيرا فإن أكثرها ضررا وإجراما هو مفهوم الحرب «المحدودة»، «الوقائية»، الذى يبرر بالفعل رفض بعض الدول النووية أن تتعهد بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية.

إن كشف الخطر الماحق للحرب النووية لا يقصد به تخويف الناس بفظائع الكارثة المحتملة، وإنما يقصد به بالأحرى تكثيف النضال من أجل السلام وضد السياسة العدوانية.

ومن الأهمية بمكان أن نلفت أنظار كل البشر إلى الخطر الهائل للحرب النووية وكذلك إلى الاقتناع بإمكان تجنبها، لكى يروا الطريق نحو سلام شامل ووطيد.

وعلى الشعوب أن تعرف ما يتضمنه سباق التسلح اقتصاديا وأخلاقيا، وسياسيا، والموارد المالية والمادية وموارد العمل الهائلة، والجهد العلمي والتكنيكي الذى ينفق فى إنتاج أسلحة القتل، والتأثير الضار للجنون العسكرى على معنويات المجتمع، وعلى حالة الناس العقلية. ويجب أن يعرفوا ويدينوا تخصيص بلايين الدولارات للأغراض العسكرية، وأساسا تحت ضغط التجمع العسكرى الصناعى للدول الإمبريالية. ويجب أن ينطبع بوضوح فى ذهن كل امرئ أن تزايد استغلال رأس المال للعمل، والنهب المكثف للبلدان الضعيفة اقتصاديا هى النتائج الضرورية لسياسة العسكرة.

إن سباق التسلح لا يلتهم الموارد فحسب التى يمكن استخدامها لحل مشاكل عالمية مهمة ولرفع مستويات المعيشة، بل أنه يزيد بالضرورة من الأزمات والضغوط التى يولدها مجموع المصاعب العالمية التى تعرقل تقدم البشرية. وإنها لحقيقة معروفة أن الإنتاج العسكرى يؤدى إلى تبديد موارد المواد الخام والطاقة غير القابلة للتجديد، ويعد إنتاج وسائل الدمار الشامل الحديثة، والأسلحة النووية والكيماوية على وجه الخصوص، واختبار مثل هذه الأسلحة عاملا خطيرا فى تدهور البيئة. إن المناطق التى يعزلها العسكريون للاستخدامات غير الإنتاجية تتسع بسرعة.

إن السياسة الثابتة والنشطة للاتحاد السوفييتى وغيره من البلدان الاشتراكية الشقيقة وتصاعد الأعمال المعادية للعسكرية على نطاق العالم يدفع الإدارة الأمريكية إلى اللجوء إلى إخفاء سياستها العدوانية فى عبارات «سلمية» وتعلن فى صخب «ولاءها للسلام».

لقد تعلم الناس الحكم على الموقف من السلام من خلال الخطوات العملية فى تقليص التسلح، وبالتدابير الحقيقية لتجنب الكارثة النووية بالأعمال، وليس بالكلمات.

لقد استقبلت الجماهير المحبة للسلام بترحاب كبير اتفاق الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة على بدء محادثات جديدة للتوصل إلى تفاهم حول كل نطاق المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية والفضائية. ويود الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الشقيقة أن يترتب على هذه المحادثات تجنب سباق التسلح فى الفضاء الخارجى وعلى الأرض والحظر الكامل وتصفية الأسلحة النووية فى النهاية. ويتذكر العالم كيف بدأ حكام الولايات المتحدة تصعيدا نوويا لم يسبق له مثيل تحت ستار محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية.

يعد السلام ووقف سباق التسلح من مستلزمات التطور المثمر للطاقة الخلاقة للشعوب، والمنجزات العلمية والتكنيكية ومن أجل خلق الثروة المادية والروحية للأجيال الحالية والمقبلة.

ومن المهم أن نكشف عن إمكانيات وآفاق التقدم العلمى والتكنيكى من أجل تلبية الحاجات الحيوية للسكان المتزايدين فى كوكبنا فى ظروف السلام الشامل والوطيد والتعاون المثمر بين البلدان كافة. ويعد تجنب كارثة عسكرية عالمية الشرط الرئيسى لمعالجة كل المشاكل العالمية الأخرى، مثل انقاذ البشرية من الجوع والأمراض وتوفير الغذاء والطاقة والمواد الخام، ومن أجل حماية البيئة وتطوير موارد المحيط العالمى والفضاء الخارجى.

تتطلب المسئولية عن مصائر الإنسان وعيا بالخطر الكامن والإمكانيات غير المحدودة للسعى الخلاق لمنفعته على السواء. وليس هناك مهمة أكثر إلحاحا اليوم من العمل من أجل السلام باسم المستقبل.

وتحظى أفكار السلام التى تغزو عقول وأرواح الناس بمساندة وتعاطف حماسى فى جميع أنحاء العالم، لأن الدوائر العدوانية تشوه سمعتها فى نظر الملايين، والمدافعون عن الحرب الباردة وسباق التسلح النووى يعزلون أكثر فأكثر. ومن المتوقع اليوم أن يلجأ المدافعون المحمومون للغاية عن سياسة «من مركز القوة» إلى إخفاء طموحاتهم العسكرية خلف جميع أنواع التصريحات المحبة للسلام.

ويلقى مبدأ التعايش السلمى قبولا يتسع على الدوام فى جميع أنحاء العالم، ويعد ممثلو الفئات الاجتماعية والآراء المختلفة الذين يشغلهم خطر حرب مدمرة أخرى ويسعون إلى إيجاد مخرج من التوتر الدولى، التعايش السلمى معقولا وعادلا فى العلاقات الدولية لعصرنا.

وتغدو القوى الاجتماعية والجماهير الشعبية العريضة أكثر نشاطا فى مساندة السلام والتعاون الدولى دفاعا عن حق الحياة، والإنسانية والتقدم البشرى. واليوم أكثر من أى وقت مضى يتوقف مستقبل الجنس البشرى على تصميم الناس على الدفاع عن السلم.

يقترب التاريخ من نهاية الألف الثانية وبداية الألف الثالثة وسيتوقف مجرى مستقبل تطور البشرية بدرجة كبيرة على حالة الأمور فى العالم عندما يلتقى الألفان.

لقد بذلت محاولات عديدة بالفعل لتلخيص تواريخ وأحداث القرن العشرين، وتستنتج أكثر التنبؤات تنوعا لتشير إلى الطريق التاريخية المقبلة.

ونحن على اقتناع بأن القرن العشرين سوف يسجل فى التاريخ بوصفه عصر ظهور وتعزيز الاشتراكية القائمة الحقة، والتقليص المفاجئ لمجال سيطرة الرأسمالية وتدهورها الداخلى، وانهيار الامبراطوريات الاستعمارية وميلاد عشرات من الدول الفتية.

إن الاشتراكية القائمة الحقة، بوصفها العنصر المحدد لكل التطور الاجتماعى العالمى، هى اليوم مركز صراع ايديولوجى مكثف على المسرح العالمى، وهدف الهجمات السياسية والايديولوجية القاسية للبرجوازية الإمبريالية.

وتتميز المرحلة الحالية من هذا الصراع بتوترات معينة، وبمعدل ساحق، يفوق كل ما حدث فى فترة ما بعد الحرب وسنوات الحرب الباردة المشئومة. وتنتهج الدوائر الإمبريالية الأكثر عدوانية، وأساسا فى الولايات المتحدة، سياسة العسكرة الجامحة والتوصل إلى تفوق عسكرى على الاتحاد السوفييتى. لقد سارت فى «حرب نفسية» عالمية ترعاها الدولة ضد بلدان الأسرة الاشتراكية - وتلجأ إلى الافتراء والديماجوجية، والنفاق، والتحريض والتجسس. وعندما أعلن الرئيس ريجان «حملته الصليبية» ضد الشيوعية أطلق على الاتحاد السوفييتى امبراطورية الشر.

والهدف الرئيسى من الحملة الصليبية واضح: تعقيد الوضع فى الدول الاشتراكية، وتشويه سمعة الاشتراكية القائمة فى نظر سكان القسم غير الاشتراكى من العالم، وإقامة الدليل الايديولوجى على السياسة التى تتبعها واشنطن وحلفاؤها فى حلف الأطلنطى والهادفة إلى زيادة ترساناتهم النووية. وتحت ذريعة «الخطر السوفييتى» الغامض يسعى البيت الأبيض إلى إقناع الأمريكيين والأوروبيين الغربيين، واليابانيين بوجود حاجة إلى «تحديث عسكرى دائم»، أى، تفوق عسكرى، وضغط اقتصادى وعلمى وتكنيكى متزايد على الاتحاد السوفييتى وبلدان الأسرة الاشتراكية الأخرى، وتنشيط للحرب السرية التى تخوضها ضدهم أجهزة المخابرات، وجرى تكثيف البحث عن «نقاط الضعف» فى اقتصاد، وسياسة، وايديولوجية كل بلد اشتراكى لكى تتخذ، فى مناسبات مواتية، تدابير لإثارة الاضطراب فى وضعها.

ويبين التاريخ أنه حينما تغدو الإمبريالية أكثر عدوانية وتزيد العسكرية من نفوذها، تزداد حدة الهجمات ضد الاشتراكية ويصل التخريب ضد بلاد السوفييتات وسياستها الخارجية السلمية إلى مستوى «الحرب النفسية».

فى الأيام الأولى لقيام روسيا السوفييتية بذلت الدعاية البرجوازية كل جهدها لتخويف العالم بـ «الخطر الشيوعى» محاولة تبرير عداوة الدوائر الحاكمة فى الغرب للثورة الاشتراكية والتدخل المسلح الذى قاموا به ضد الدولة الفتية. وحتى فى ذلك الوقت أثار ايديولوجيو البرجوازية الضجة حول حماية العالم من نفوذ الأفكار الشيوعية، ناشرين ومطلقين الأساطير حول تصدير الثورة وحول خطر عسكرى ما من الشرق. وكتب لينين فى ١٩١٩: «إن بعض البلهاء

يتصايحون حول العسكرية الحمراء. وهؤلاء محتالون سياسيون يتظاهرون بأنهم يؤمنون بهذه السخافة ويلقون بمثل هذه الاتهامات يمينا ويسارا، مستخدمين مهارتهم كمحامين فى تلفيق حجج مقبولة وفى ذر الرماد فى عيون الجماهير»(١٠٤).

وقد سبق هجوم هتلر الغادر على الاتحاد السوفييتى كذلك حملة ايديولوجية مكثفة. ورفعت العصابة النازية «الحرب النفسية» إلى مستويات لم تكن معروفة حتى ذلك الوقت وحولتها إلى قسم لا غنى عنه من «الحرب الكلية». واعلنت دعايتها «حرب دمار عالمية النظرة» ضد الماركسية ولجأت إلى أساليب خطيرة وغير مشروعة من الافتراء والاستفزازات، وإلى أعقد وسائل لخداع الجماهير، وبرز أعداء الديموقراطية ومضطهدو الحرية بوصفهم مدافعين عن العالم الغربى ضد الطوفان الأحمر.

والمدعون بالسيادة العالمية اليوم لم يستخلصوا أية دروس من انهيار النازية، واتبعوا أفكارهم المجنونة، وعبأوا الأجهزة الايديولوجية ويلجأون إلى مجموعة الوسائل الايديولوجية والنفسية القديمة. وتشغل النظريات الإمبريالية للدفاع عن «العالم الحر» مكانا مهما فى المفهومات العسكرية والاستراتيجية التى تكمن خلف إقامة وتوظيف الأحلاف العسكرية العدوانية، وأساسا حلف الأطلنطى، وتستخدم لتبرير سباق التسلح الذى تشنه الولايات المتحدة وشركاؤها. ويسود بين أساليب وأشكال الدعاية البرجوازية التخريب الايديولوجى والتركيز على الدعاية العسكرية، التى تعد فى جوهرها تحضيرا ايديولوجيا لحرب أخرى.

وهناك ظاهرة جديدة نسبيا فى استراتيجية الإمبريالية للصراع الايديولوجى ضد العالم الجديد تتمثل فى الحملات الدعائية طويلة الأمد. وهى تدور حول حملات «التهديد السوفييتى» وحول «انتهاكات حقوق الإنسان» فى الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الأخرى، وحول التورط فى الإرهاب الدولى، وحول «الأزمة فى الاقتصاد السوفييتى». وأود هنا الإشارة إلى مدى اتساع واستمرار هذه الحملات، واستخدام أحدث التكنولوجيا، وبخاصة الإذاعة، التى يجرى تنسيقها على نطاق دولى وتوجه إلى البلدان الاشتراكية وإلى المستمعين فى الداخل.

إن الصراع الايديولوجى بين الرأسمالية والاشتراكية، بوصفه شكلا من أشكال الصراع الطبقى، لا يضعف ولن يخمد طالما وجدت الايديولوجيتان البرجوازية والماركسية اللينينية. ويجب أن يميز المرء فى الوقت نفسه بين الصراع الايديولوجى وبين «الحرب النفسية».

ويفترض الصراع الإيديولوجى مقدما المعارضة والدفاع الصريح عن الآراء النظرية والسياسية

دون التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى. والشيوعيون على الدوام مع الجدل الايديولوجى الصريح مع أى معارضين لهم.

ولا يتوقع الإمبرياليون أن تنتصر أفكارهم الرجعية والعدوانية. ولما كانوا عاجزين عن مواصلة الجدل على أساس منطقى، فإنهم يلجأون إلى نظام كامل من الأساطير التبريرية وإلى النشاط التخريبى ضد الدول الاشتراكية.

إن «الحرب النفسية» بوصفها أحد مكونات العملية الايديولوجية البرجوازية لها سماتها الخاصة التى تميزها عن النضال الايديولوجى. فالحرب النفسية بالمعنى العريض للكلمة هى نظام من الأعمال يرتبط باستخدام متصل وشامل ومنسق وهادف لمختلف الوسائل مثل الدعاية الافترائية والديماجوجية، والضغط الاقتصادى والدبلوماسى وغيره، والتجسس، والتخريب، والاستفزازات، والمناورات العسكرية والعمليات الحربية المحلية التى ترمى إلى استعراض القوة والتأثير على وعى وسلوك مواطنى الدول الاشتراكية.

ولذلك فمن الواضح أن «الحرب النفسية» تتناقض مع القانون الدولى لأنها تتضمن التدخل فى الشئون الداخلية للبلدان الاشتراكية وتهدف إلى تقويض نظام دولها ونظامها الاجتماعى وهى لذلك شكل من التخريب وليست نضالا ايديولوجيا.

إن سباق التسلح ومفاقمة التوتر الدولى له تأثير مدمر على الحياة السياسية والاجتماعية الداخلية فى البلدان الرأسمالية ويؤدى إلى نشأة اتجاهات خطرة فى علم النفس الاجتماعى. فأولا: تتطور القدرية والتشاؤمية الاجتماعية فى وعى الجماهير، وكذلك السلبية فى مواجهة المشاكل الاجتماعية الحادة، بما فى ذلك المشكلة الصارخة لتجنب الكارثة النووية الحرارية. وثانيا: فى الجو الذى تخلقه الحملة العسكرية، يزداد قوة جو «القلعة المحاصرة» وسط التحذيرات المستعرة، والعواطف القومية المتطرفة، ونزعة الأطلنطية المتشددة والشوفينية وكراهية الشعوب التى تعيش فى ظل نظام اجتماعى مختلف. وتحطم هذه الاتجاهات بالضرورة التطورات المواتية فى العلاقات الدولية، والتحقيق العام للحاجة إلى حل مشاكل العالم من خلال الجهود المشتركة.

إن إشاعة العسكرة وما يترتب عليها من آثار اجتماعية نفسية تصرف الاهتمام العام فى البلدان الرأسمالية بعيدا عن المشاكل الفعلية والاجتماعية السياسية الداخلية الملحة، بعيدا عن الحاجات الاجتماعية الحادة، مطلقة بذلك أيدى الدوائر التى تتمتع بأكبر الامتيازات، ورأس المال الاحتكارى فى مقدمتها، لكى تسعى نحو أهدافها الأنانية وتتجاهل حاجات الجماهير الشعبية.

إن توافق تصعيد النزعة العسكرية فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات فى بعض البلدان الرأسمالية، مع التوجه السياسى نحو اليمين، وظهور ما يسمى بالموجة المحافظة، ووقف الإصلاحات الاجتماعية المحدودة بالفعل، لم يكن محض صدفة، فقد أعد لإحياء وتنشيط اليمين المتطرف والحركات الفاشية الجديدة بمجموعة كاملة من المواقف الايديولوجية السياسية المرتبطة بالنزعة العسكرية.

أثناء الاضطرابات الاقتصادية، وازدياد فقر الجماهير العريضة من السكان، تستبدل الدعاية البرجوازية «العدو الخارجى» المفترض، بمصدر حقيقى من المصاعب اليومية. ويمكن ذلك الدوائر الحاكمة من توجيه السخط والاحتجاج الاجتماعى لقسم معين من الجماهير فى قنوات مفيدة للاحتكارات، وفى الوقت نفسه من تغذية المواقف العسكرية التى تخدم مصالح التجمع العسكرى الصناعى. وتنشأ حلقة مفرغة، تستخدم زيادة حدة الصعوبات الاجتماعية لتبرير النزعة العسكرية التى تصرف الموارد والاهتمام العام بعيدا عن الأمراض الاجتماعية السياسية، وبذلك تفاقم من الحالة الحرجة للمجتمع البرجوازى.

ويقف فى مقدمة النضال ضد الاشتراكية القائمة الحقة والايديولوجيا الماركسية اللينينية النزعة المحافظة الجديدة – ايديولوجيا وسياسة أكثر الدوائر رجعية فى الإمبريالية الكارهة للتقدم الاجتماعى وللتغير الديموقراطى وبدرجة أكبر الاشتراكى فى حياة المجتمع.

وللنزعة المحافظة البرجوازية – أو الرغبة فى المحافظة على الأنظمة الاجتماعية الزائلة – تقاليد طويلة. ويرجع انتعاشها الأخير، وغالبا فى الولايات المتحدة، إلى عجز الرأسمالية الحديثة عن حل المشاكل الداخلية المرتبطة بنمو أوضاع الأزمة والتنافس الناجح مع الاشتراكية فى ظروف التعايش السلمى. ونحن نشهد النزعة المحافظة الجديدة اليوم فى ظروف استقطاب القوى الاجتماعية المتزايد بوصفها استجابة من أكثر الدوائر رجعية فى البرجوازية الإمبريالية لنجاحات الاشتراكية العالمية، والحركة الشيوعية والنضال التحريرى الوطنى، وللحركات الديموقراطية فى البلدان الرأسمالية، وللانفراج.

إن ظهور النزعة المحافظة الجديدة فى النظرية الاجتماعية للولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية وغيرها من البلدان يعنى أن النزعة الليبرالية التى استخدمت كمنبر ايديولوجى مناسب خلال التحسن النسبى للوضع الاقتصادى والسياسى لا تلائم القوى الحاكمة فى ظل أزمة تفاقم الأسس الرأسمالية. ويعمل نظريو النزعة البرجوازية المحافظة، متضامنين مع مركز الصقور فى

واشنطن، مدافعين ايديولوجيين عن النظام الذى يمكن أن تزدهر النزعة العسكرية فى ظله على أفضل وجه. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يقوم «الاتحاد الشخصى» بين المدافعين البارزين عن البناء العسكرى السياسى وعن الأفكار المحافظة الجديدة فى علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية. ويوجد ز. بريجينسكى، ا.كرستول، س.ليبسيت، د.بيل وكثيرون غيرهم أعضاء فى مختلف اللجان الرجعية. وينمو هذا الاتحاد المشئوم ويزداد قوة.

وتسود عبادة القوة والسيطرة، وتقديس الصفوة واحتقار الجماهير فى ايديولوجيا النزعة المحافظة. وترتكز آراؤها الفلسفية على المفهومات الاجتماعية الرجعية للعنصرية وطبيعة الإنسان الأنانية.

وتلعب ايديولوجيا النزعة المحافظة الجديدة دورها بوصفها سلاحيا روحيا للرجعيين فى كل من السياستين الداخلية والخارجية، وهى تعد الاتحاد السوفييتى عدوها رقم واحد، كما امتزجت معاداة الشيوعية اليوم فى الحقيقة مع معاداة السوفييت. ويفترض هذا الامتزاج سلفا عزل الاتحاد السوفييتى، واتخاذ موقف «انتقائى» من البلدان الاشتراكية المفردة لـ «عزلها» التدريجى عن الأسرة الاشتراكية العالمية.

ويعد الدفاع عن «العالم الحر»، أى عن الممتلكات الإمبريالية، الشعار الرئيسى للمحافظين الجدد فى سباق التسلح فى سيرهم ضد حقوق الجماهير العاملة، وفى الإرهاب الدولى، والعدوان، والحروب غير المعلنة، وفى خطبهم الديماجوجية ذات النزعة الحربية فى الغالب.

بيد أن أفكار الديموقراطية والحرية لن تخدم فى المدى الطويل قادة الدعاية الإمبريالية على نحو طيب؛ لأن الجوهر المعادى للإنسان والمعادى للديموقراطية الكامن فى الإمبريالية يغدو أكثر وضوحا. ويكفى أن نتذكر مثل هذه الأمثلة الحديثة نسبيا للجرائم التى ارتكبها حكام الولايات المتحدة كالهجوم الوحشى ضد جرينادا، والمساندة الإمبريالية لأكثر الأنظمة الدكتاتورية فظاظة فى السلفادور، وهايتى، وشيلى، واورجواى، وعنصريىّ جنوب إفريقيا، والبلطجة فى لبنان، التى يجرى تنفيذها بشكل مشترك مع إسرائيل، والاضطهاد المتزايد للقوى الديموقراطية والنشطاء فى معاداة الحرب، وقمع النقابات، والاعتداء على حقوق النساء والأقليات القومية.

ولتبرير تدخلهم فى الشئون الداخلية للدول ذات السيادة يشير المدافعون عن الإمبريالية الحديثة إلى طراز ما جديد من «القانون الدولى الإنسانى» الذى يستهدف فى زعمهم اتفاقا بين كل الدول على أن تتحمل مسئولية متبادلة عن انتهاك حقوق الإنسان الأساسية. ومع ذلك، لم

يستطع الإمبرياليون أن يهتموا بأى حال بحقوق مواطنيهم، وهم لا يهتمون بأى حال بافتقار بلدانهم إلى حقوق الإنسان الاجتماعية الاقتصادية الأساسية مثل الحق فى العمل، والمسكن، وحماية الصحة، إلخ. وبالانتهاكات اليومية الواسعة لحقوق المواطنين المدنية والسياسية. ما جدوى، مثلا، حرية الكلام بالنسبة للفقراء، أو حتى للطبقة الوسطى، فى الولايات المتحدة فى الوقت الذى تتحكم فيه الاحتكارات عمليا فى الصحافة كلها، ويكلف وقت الإرسال التليفزيونى حوالى مائة ألف دولار فى الساعة. ومن الزاوية الاجتماعية الطبقية. توجه نظريات «القانون الدولى الإنسانى» نحو تبرير التدخل الإمبريالى فى شئون الدول الاشتراكية والنامية التقدمية، وفى فرض المفهوم البرجوازى لحقوق الإنسان عليها وخلق مناخ سياسى موات وظروف مواتية للقوى المعادية للاشتراكية وغيها من القوى الرجعية المخربة.

وتشغل النزعة القومية بوصفها سلاحا ضد قوى التقدم الاجتماعى مكانا خاصا فى «الحرب النفسية»، وتحاول الدعاية الإمبريالية المخربة ربط النزعة القومية بإحياء الدين. إن المفهوم البرجوازى عن «نزعة القومية الجماعية» المرتكز على الأفكار الدينية عن اتحاد كل الشعوب المسيحية فى أوربا حتى الأورال، وقيام مجتمع إسلامى فى الاتحاد السوفييتى، واتحاد كاثوليك روما، إلخ هو خلطة بين الأفكار القومية والدينية. وتتلخص الفكرة فى توحيد الناس على أساس عقيدة واحدة واستخدامهم ضد الاستقرار فى الاشتراكية من خلال المشاعر الدينية بإضفاء توجه معاد للسوفييت وقومى عليهم.

إن أقطاب الإمبريالية يحاولون بهذه الأساليب تقويض الايديولوجيا الأممية والصداقة التى لا تنفصم بين شعوب الاتحاد السوفييتى، والوحدة الأخوية لشعوب الأسرة الاشتراكية، وتحالفها مع قوى التحرر الوطنى. ذلك إن وحدة الجماهير العاملة فى كل البلدان، والناس من مختلف الآراء والمعتقدات تحت راية الاشتراكية والسلام والتطور الوطنى الحر يشكل خطرا كبيرا عليهم ويبعث فيهم الخوف.

وينخرط المنشقون عن الشيوعية والمراجعون والاصلاحيون من جميع الأشكال فى جوقة المدافعين عن الإمبريالية المعادية للسوفييت. ويؤكد المراجعون والاصلاحيون الزعم بأن الاشتراكية القائمة الحقة لا تتفق بشكل عام مع النظرية الاشتراكية التى وضعها ماركس وانجلز ولينين، وهم يغرسون بدأب مفهومات مختلفة لما يسمى بالاشتراكية الديموقراطية القومية الدينية، والاشتراكية الإنسانية.. إلخ. وكلهم اشتراكيون زائفون ومن ثم فهم غرباء نظريا عن

الماركسية اللينينية وأدعياء. إن الاشتراكية التى تمارس اليوم تتفق تماما مع الاشتراكية التى أقام عليها الدليل النظرى ماركس وانجلز ولينين.

وليست هذه هى المرة الأولى التى يواجه فيها النظام الاشتراكى الجديد هجمات واسعة من أعدائه الطبقيين. بيد أن كل المحاولات لهزيمته بالوسائل العسكرية، والابتزاز السياسى، والضغط الاقتصادى، والتخريب الايديولوجى قد باءت بالفشل، كما هو مآل الحملة الصليبية الحالية للدوائر الإمبريالية.

إن حيوية المجتمع الاشتراكى هائلة لأن إمكانياته تمتد جذورها فى القوة الموضوعية للايديولجيا الماركسية اللينينية، وفى مزايا النظام الاجتماعى السياسى، وفى السياسة الشعبية حقا والإنسانية للغاية للحزب الشيوعى.

وحيث تتصادم النظرات إلى العالم، تكون المبادرة التاريخية مع الايديولوجيا الماركسية اللينينية الأساس العلمى للتجديد الثورى للعالم، ويتزايد تأثيرها على التقدم الاجتماعى بتملكها من عقول الملايين والملايين، وتثرى على الدوام وتتطور بالخبرة التاريخية. إن العملية التاريخية العالمية لنمو تأثير وفعالية الماركسية اللينينية هى نموذج التطور الأساسى الذى يخضع للقانون فى الحياة الروحية للبشرية خلال القرن العشرين. وقد أكدت الحياة تماما بصيرة الماركسية اللينينية فى المسائل الأساسية للتطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للبشرية. وتعد الايديولوجيا الماركسية اللينينية سلاحا قويا لتحرير الجماهير من الاضطهاد البرجوازى، ومن المفهومات القومية وغيرها من المفهومات والتقاليد الرجعية. والماركسية اللينينية هى المذهب الذى يمكنه التغلب، وسوف يتغلب، على الايديولوجيا البرجوازية، التى تسعى بكل الوسائل التى فى حوزتها إلى المحافظة على الملكية الخاصة والاستغلال الذى يرتكز عليها، وإلى إعاقة التقدم الاجتماعى وعرقلة حل المشاكل التى تواجه البشرية.

لقد أصبحت مزايا الاشتراكية القائمة الحقة على الرأسمالية وقدرتها على حل المشاكل الحالية الحيوية واضحة بما فيه الكفاية.

والاشتراكية تحرر الناس من الاستغلال الرأسمالى ومن القهر، وتضمن تطورا متسارعا لقوى الإنتاج، وقضاء سريعا على التخلف الاقتصادى ومعدلات نمو اقتصادى ثابتة. وهكذا أظهر الدخل القومى لبلدان الأسرة الاشتراكية، بما فيها بعض البلدان التى كانت متخلفة ذات يوم فى العقدين الأخيرين، زيادة تبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف ونما إنتاجها الصناعى أكثر من أربعة

أضعاف. وبرغم الظروف المعقدة لآواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، كان متوسط معدلات النمو الاقتصادي السنوي لبلدان مجلس التعاون الاقتصادي في هذه الفترة ضعف مثيله في البلدان الرأسمالية المتطورة.

إن ظروف العمل الحر والمضمون، ومساواة المواطنين كافة والمساواة الفعلية والقانونية للأمم والقوميات كافة، واجتثاث البطالة إلى الأبد، والارتفاع المطرد في مستويات المعيشة، والديموقراطية الحقة، ووضع قيم الثقافة المتقدمة في متناول الجماهير العاملة، ومحو الأمية الشامل، ونظام الضمان الاجتماعي الشامل؛ كل هذه وسمات كثيرة أخرى تميز الواقع الاشتراكي بوصفه عادلا وإنسانيا إلى حدود بعيدة.

لقد حدثت تغيرات هائلة لصالح السلام في مقابل القدرات الروحية والايديولوجية. ورغم ضغط القوى الإمبريالية من أجل تحول يميني في الوعي الجماهيري، وبروز المبادئ المحافظة والعسكرية إلى المقدمة في الايديولوجيا البرجوازية، والحملات الايديولوجية المكثفة ضد انصار الانفراج، والبحث عن وسائل جديدة للتخريب الايديولوجي، فقد فشلت الإمبريالية في توسيع مجال سيطرتها الايديولوجية واحتواء الأفكار التقدمية المنتشرة. إن أنصار السلام يتمتعون بمزيات سياسية ضخمة في كفاحهم ضد قوى العدوان، ويغدو نفوذهم الايديولوجي أكثر قوة. وفي البلدان الرأسمالية وتحت تأثير خطر الحرب النووية بشكل خاص، يجري تحول جذري نحو السلام في وعي الجماهير، ويجد المدافعون عن الحرب النووية أنفسهم في عزلة متزايدة مع تفاقم أزمة الأسس الايديولوجية للمذاهب العسكرية العدوانية ومفهوماتها. ولا تجد دعاوى أنصار الايديولوجيا العسكرية والحرب الباردة الإمبرياليين مساندة من جانب قسم مهم من الايديولوجيين البرجوازيين والسياسيين أنفسهم.

إن الحياة تدحض بشكل ثابت وحازم كل تزييفات يقوم بها أعداؤنا وتكشف جوهرها الرجعي. وكل المفهومات والتزييفات الايديولوجية التي تبنتها الإمبريالية في محاولتها تزييف الاشتراكية القائمة الحقة وسياستها الإنسانية والمحبة للسلام في المجال الدولي مصيرها إلى الفشل. وبرغم التزييفات والأكاذيب التي لا حد لها، وبرغم كل الحملات الصليبية المعادية للشيوعية والهجمات الوحشية من جانب أنصار الحرب الباردة تجد الحقيقة طريقها إلى قلوب البشر في جميع أنحاء العالم. والمستقبل ملك للاشتراكية القائمة الحقة، لقد تحقق حلم الجماهير العاملة عبر العصور.

ملحوظات

١ - ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، موسكو، المجلد ١٤، ص ٣٢٣.

٢ - المرجع نفسه، المجلد ١٩، ص ٢٥.

٣ - المرجع نفسه، المجلد ٢٣، ص ٥٦.

٤ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٦، موسكو، ١٩٧٦، ص ١٦٦.

٥ - ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ١، ص٥٧.

٦ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٣٨، ص ٩٦.

٧ - ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ١، ص ١٤٠ - ١٤١.

٨ - المرجع نفسه، ص ٤١١.

٩ - المرجع نفسه، المجلد ١، ص ٥٧.

١٠ - المرجع نفسه، المجلد ١، ص ٤٠١.

١١ - المرجع نفسه، المجلد ١٩، ص ٣٢٩ - ٣٣٠.

١٢ - المرجع نفسه، المجلد ٣٨، ص ٩٢.

١٣ - زاد تدفق المطبوعات حول القضايا الفلسفية والمنهجية العامة للمعرفة الاجتماعية فى الفترة الأخيرة فى الاتحاد السوفييتى والبلدان الأخرى. انظر، مثلا: التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية - قضايا نظرية، موسكو، ١٩٧٨، الفلسفة ومنهجية التاريخ، موسكو، ١٩٧٧، القضايا المنهجية للعلوم الاجتماعية موسكو ١٩٧٩، مقولات الجدل الاجتماعى، مينسك، ١٩٧٨، القضايا الحالية لفلسفة التاريخ، تارتو، ١٩٧٩، النظرية الماركسية اللينينية للعملية التاريخية، المجلد ١، موسكو، ١٩٨١، المجلد ٢، ١٩٨٣، ن، س. أ فتونوموفا، القضايا الفلسفية للتحليل البنيوى فى العلوم الإنسانية، موسكو، ١٩٧٧، ف. ج افاناسيف المنهجية والمجتمع، موسكو ١٩٨٠، ف.ب. كوزمين مبدأ المنهجية فى نظرية ومنهج كارل ماركس، موسكو، ١٩٨١، ف.ج. كيل، م. با.كوفالتزون، النظرية والتاريخ. قضايا نظرية العلمية التاريخية، موسكو، ١٩٨٢، أ.أ. راكيتوف المعرفة التاريخية، موسكو، ١٩٨٢، ل. ف. ايليتشيف، المادية التاريخية: قضايا المنهج، موسكو، ١٩٨٣ (جميعها باللغة الروسية).

١٤ - ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٣٨، ص ١٨٥.

١٥ - المرجع نفسه، ص ١٥٢.

١٦ - المرجع نفسه، ص ١٧٨.

١٧ - المرجع نفسه، المجلد ١، ص ١٦٦.

١٨ - المرجع نفسه، ص ١٦٧.

١٩ - المرجع نفسه، المجلد ٣٨، ص ٢٥٣ - ٣٥٤.

٢٠ - المرجع نفسه، ص ٣٥٨.

٢١ - د. ويلتشير، الفكر الاجتماعى والسياسى لهربرت سبنسر، لندن ١٩٧٨.

٢٢ - د. ب، باراش، علم الاجتماع والسلوك، نيويورك، ١٩٧٧. ص ١١.

٢٣ - انظر هـ . س. جادامار «علم التفسير والعلم» علم التفسير الثقافى، دوردريخت، المجلد ٢، رقم ٤، ١٩٧٥، ز.بومان، علم التفسير وعلم الاجتماع ، نيويورك ١٩٧٨.

٢٤ - ف. ا. لينين.، الأعمال الكاملة، المجلد ١٤، ص ٣٢٦.

٢٥ - المرجع نفسه، المجلد ١، ص ١٤٢.

٢٦ - كارل ماركس، مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى (مسودة) ١٨٥٧ - ١٨٥٨، برلين، ١٩٥٣، ص ١٩٨.

٢٧ - المرجع نفسه، ص ٢٧.

٢٨ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٦، ص ١٦٧.

٢٩ - ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٢، ص ٣٠٠.

٣٠ - المرجع نفسه، المجلد ٣٨، ص ٢٣٤.

٣١ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة (ميجا)، المجلد ٣، الجزء ٦، برلين، ١٩٨٢، ص ٢٠٦٠.

٣٢ - المرجع نفسه.

٣٣ - برافدا، ١٧ يوليو ١٩٥٥.

٣٤ - انظر : الثورة العلمية والتكنولوجية والاشتراكية، موسكو، ١٩٧٣، الإنسان - العلم - التكنولوجيا، موسكو، ١٩٧٣، الثورة العلمية والتكنولوجية والمجتمع، موسكو، ١٩٧٣، الفلسفة الماركسية والثورة العلمية والتكنولوجية الحالية، موسكو ١٩٧٧، الاشتراكية والعلم، موسكو، ١٩٨١، الثورة العلمية والتكنولوجية، بوصفها عملية

اجتماعية، موسكو، ١٩٨٢، ج. جفيشياني، م. ميتين، ر. رتشتا، التكنولوجيا، والمجتمع، والإنسان، موسكو ١٩٨٢، الإنسان والطبيعة فى ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية، موسكو، ١٩٨٣، ف.م. كيدروف، لينين والعلم والتقدم الاجتماعى، موسكو، ١٩٨٢، ن. درياخلوف، الثورة العلمية والتكنولوجية: دورها فى العالم اليوم، موسكو، ١٩٨٤ (جميعها باللغة الروسية).

٣٥ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، برلين المجلد ٢٦، ص ٢٧١.

٣٦ - المرجع نفسه.

٣٧ - مانشستر جارديان، ١٩ مارس ١٩٢٧.

٣٨ - تأثير العلم على المجتمع، باريس، المجلد ٢٢، رقم ١ / ٢/ ١٩٧٢، ص ٩٠.

٣٩ - انظر : كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٣، ص ٣٩٣- ٣٩٥.

٤٠ - ب. دراكر، عصر عدم الاستمرار، خطوط مرشدة لمجتمعنا المتغير، نيويورك، ١٩٦٩، ص ١٣.

٤١ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٣، ص ٣٩٣ - ٣٩٥.

٤٢ - كشكول لينين، ١١، موسكو - لينينجراد، ١٩٢٩، ص ٣٧١ - ٣٧٢ (باللغة الروسية).

٤٣ - ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٢، ص ٢٠٥.

٤٤ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٦ ص ٣٤٧.

٤٥ - ف. أ. لينين الأعمال الكاملة، المجلد ٢٢، ص ٢٠٩.

٤٦ - كارل ماركس وفردريك انجلز - المؤلفات الكاملة، المجلد ٣٢ ص ٥٢ - ٥٣.

٤٧ - أ. توفلر، الموجة الثالثة، نيويورك، ١٩٨٠.

٤٨ - المرجع نفسه، ص ٢١ - ٢٢.

٤٩ - المرجع نفسه، ص ٣٧ - ٣٨.

٥٠ - ج. مارتن، ر. ثورمان، المجتمع القائم على الحاسبات، نيويورك، ١٩٧٠، تش. ايفانز، الصغير الجبار، لندن، ١٩٧٨، س. نورا، ا. منك، إعلام المجتمع، باريس، ١٩٧٨، د. بيل، المر الملتوى، نيويورك، ١٩٨٠، الإعلام والحاسبات والاتصال، امستردام، ١٩٨١، تأثير تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة، ادنبره، ١٩٨٢. وهناك تحليل تفصيلى

للاتجاهات والمفهومات الأساسية الناجحة عن نشر الحاسبات فى كتاب ج. ل. سموليان، الإنسان والحاسبات، موسكو، ١٩٨١ (باللغة الروسية).

٥١ - المسخ أم المسيح ؟ تأثير الحاسبات على المجتمع، جاكسون، ١٩٨١.

٥٢ - حول النجاح والفشل. الإلكترونيات الدقيقة والشركات، تقرير عن رأى نادى روما، فيينا، ميونيخ، ١٩٨٢.

٥٣ - المرجع نفسه، ص ٣٤٥ - ٣٤٦.

٥٤ - المرجع نفسه، ص ٢٤.

٥٥ - المرجع نفسه، ص ٢٩.

٥٦ - المرجع نفسه، ص ٤٥.

٥٧ - ماسودا، مجتمع الإعلام بوصفه مجتمعا بعد صناعى، طوكيو، ١٩٨١.

٥٨ - المرجع نفسه، ص ٣.

٥٩ - ج. ج. سيرفان شريبر، التحدى العالمى، باريس، ١٩٨٠.

٦٠ - المرجع نفسه، ص ٣٩٢.

٦١ - المرجع نفسه، ص ٤٤٥.

٦٢ - المرجع نفسه، ص ٣٧٨.

٦٣ - المرجع نفسه، ص ٣٩٣.

٦٤ - المرجع نفسه، ص ٣٧٩.

٦٥ - المرجع نفسه، ص ٣٨١.

٦٦ - هـ . هندرسون، سياسة إعادة التصور، لندن، ١٩٨٠.

٦٧ - ل. براون، اليوم التاسع والعشرون، نيويورك، ١٩٧٨.

٦٨ - أسطورة التنمية، باريس ١٩٧٧.

٦٩ - المرجع نفسه، ص ١٣٣ - ١٣٦.

٧٠ - ر. هيجنز، العدد السابع، العامل البشرى فى الأزمة العالمية، لندن، ١٩٨٠.

٧١ - كارل ماركس، مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى، ص ٣١٢.

٧٢ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال المختارة، المجلد ٣، موسكو، ١٩٧٣، ص١٧.

٧٣ - ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٥، ص ٤١٢.

٧٤ - المرجع نفسه، المجلد ٢٧، ص ٨٧.
٧٥ - المرجع نفسه، المجلد ٢٩، ص ١٩١.
٧٦ - مجموعة كتابات لينين، ١١، ص ٣٩٩.
٧٧ - برافدا، ١٦ يونيو ١٩٨٣.
٧٨ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٦، ص ٢١٢.
٧٩ - فردريك انجلز، جدلية الطبيعة، موسكو، ١٩٦٤، ص ١٨٣.
٨٠ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٦، ص ٣٨٨.
٨١ - المرجع نفسه، ص ٥٠٣.
٨٢ - ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٤، ص ٧٣.
٨٣ - المرجع نفسه، المجلد ٢٩، ص ١٢٧.
٨٤ - المرجع نفسه، المجلد ٢٦، ص ١١٤.
٨٥ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ١٨، ص ٣٠٦.
٨٦ - المرجع نفسه، المجلد الملحق، القسم الأول، ص ٥٤٦ - ٥٤٧.
٨٧ - ف.ا.لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٥، ص ٤٧٤.
٨٨ - المرجع نفسه، المجلد ٣١، ص ٥٨.
٨٩ - المرجع نفسه، اص ٢٩٣ - ٢٩٤.
٩٠ - كارل ماركس، مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى، ص ٥٤٤.
٩١ - ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٣٠، ص ٤٥٠.
٩٢ - المرجع نفسه، المجلد ٣٦، ص ٥٣٨.
٩٣ - المرجع نفسه، المجلد ٣٤، ص ٤٠٣.
٩٤ - المرجع نفسه، المجلد ٢٣، ص ٦٩ - ٧٠.
٩٥ - كارل ماركس، ف. انجلز ، الأعمال الكاملة، المجلد ١٠، ص ١٣٤.
٩٦ - كارل ماركس، ف. انجلز ، الأعمال الكاملة، المجلد ٣٧، ص ٤٤٧.
٩٧ - ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ١٦، ص ٤٣٧.
٩٨ - م. مان. الوعى والفعل والطبقة العاملة الغربية، لندن، ١٩٧٥، ص ٦٩.
٩٩ - ا. تورين، ما بعد الاشتراكية، باريس، ١٩٨٠...

١٠٠ - ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة، مجلد ١٧، ص ١٤٤.

١٠١ - وهكذا يعبر م. روش، ول. اوردونيز، محررا انترسيانسيا (فينزويلا) عن شكوكهما حول تأثير ودوافع المعونة الأمريكية لأمريكا اللاتينية «إن تأثير الشركات متعددة الجنسية على تطور العلم الطبيعي وخاصة (التكنولوجيا) سلبيا (العلم، المجلد ٢٠٨، العدد ٤٤٤٤، ١٩٨٠، ص ١٥١).

١٠٢ - ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢١، ص ٢٩٣.

١٠٣- المرجع نفسه، المجلد ٣٠، ص ٣١٩.

١٠٤- المرجع نفسه، المجلد ٢٩، ص ٦٦.

رقم الإيداع ٤٠٠٧ - ١٩٨٩

طبعت بمطابع شركة الأمل للطباعة والنشر
« إخوان مورفيتلي سابقا »
عادل الرفاعي وشركاه
تليفون ٣٩٠٤٠٩٦

الفلسفة
و
المعرفة
العلمية

يقدم العالم السوفييتى الشهير بيوتر فيدوسييف فى هذا الكتاب دراساته حول موقع ووظيفة الفلسفة فى النظرة إلى العالم، ويحلل أنماط وتركيب وجوهر تلك النظرة، من وجهة المعرفة العلمية خاصة وعلاقاتها بالأخلاق والفلسفة والفن.

ويدرس المؤلف انطلاقا من الفلسفة المادية الجدلية والتاريخية الأسس المنهجية والنظرية العامة للمعرفة العلمية، وقوانين الطبيعة والتطور الاجتماعى والنظرة المادية إلى العالم. ويعتمد على آخر الإنجازات العلمية ليظهر القيمة الموجهة لتلك الفلسفة فى التحليل الفلسفى فى العلم الطبيعى، وفى جدل المعرفة، وفى التفاعل بين الإنسان والطبيعة فى ظل الثورة التكنولوجية والعلمية، التاريخية - الاجتماعية وجدل المرحلة الراهنة.



الثمن ٦ جنيه...

أو ما يع...